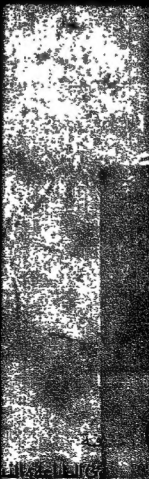
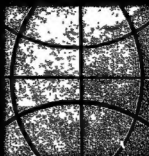


بين الفكر
والسياسة
الإسراء



نحو الاشتراكية

اليسار الجديد

تأليف :

يرى أندرسون • توماس بالوج • ج. هـ. وسترجارد
روين بلاكيرن • ريتشارد كروسمان • توم نيرن
كنت كوتس • ريتشارد جودتز • ريتشارد تيموس

ترجمة : عبد الكريم أحمد

هذا الكتاب ترجمة
Towards Socialism

New Left Review 1965

مقدمة

الهدف من هذه المجموعة من المقالات هو محاولة الكشف عن بعض المشاكل الأساسية التي تواجه الاشتراكية البريطانية اليوم . ويمثل مؤلفوها مجموعة متنوعة من وجهات النظر والاتجاهات ، وكل منهم مسئول عن الآراء التي جاءت في مقاله وحده . ولم تبذل أية محاولة لإضفاء وحدة مصطنعة على مقالاتهم ، بيد أن تصميم الكتاب ينطوي على دلالات عامة معينة .

فاول قسم من الكتاب يتناول طبيعة الأزمة في المجتمع البريطاني اليوم ، ونوع الرأسمالية الجديدة التي يراد أن تعقب الأزمة . ومن المنطق أن تجيء بعد هذا التحليل دراسات عن موقف حزب العمال وتاريخه . ويتناول القسم الثاني من الكتاب نوعا من الاستراتيجية الاشتراكية . مقالات متتالية تعرض أهدافا مجسدة ينبغي على الحركة الاشتراكية أن تعمل على تحقيقها في السنوات القادمة - أهداف بنيت على تحليل متسق للرأسمالية البريطانية وعلى نقد لها كمجتمع بشرى . وقد خرجنا عمدا على التقليد الموضوع . بأن ضجنا هذا القسم مقالا رئيسيا لاشتراكي أودبي غير بريطاني ، وقد فعلنا ذلك لاقناعنا بأن الأهمية الحقيقية أحد الشروط الضرورية للتفكير الاشتراكي الخلاق .

وهناك فكرتان أساسيتان تنطوي عليهما كل المقالات في هذا الجليد . الأولى أن الديمقراطية السياسية لم تؤد في بريطانيا إلى خلق أية مساواة حقيقية في القوة في المجتمع البريطاني - وإن أية استراتيجية اشتراكية جادة يجب أن تبدأ من الاعتراف بهذه الحقيقة الجذرية . فهي تعني سيطرة طبقة واحدة سياسيا بصورة دائمة ، في ظل ظروف حق الانتخاب العام . والفكرة المشتركة الثانية في هذه المقالات هي أن الاشتراكية في مجتمعات الغرب الفنية يجب أن تتخطى الاهتمامات التقليدية للحركة العمالية وتوجه نحو برنامج سياسي يتصور الناس في كلياتهم ويعمل على تحريرهم في حياتهم الاجتماعية بأكملها . وحصله هي فكرة « اشتراكية الوفرة » (Socialism of Abundance) وتبحث هذه الفكرة ، من زوايا مختلفة ، في كل المقالات الختامية في الكتاب .

لقد قصدنا بهذا الكتاب أن نفتح باب المناقشة ، لا أن نغلقه . وبعدها الأمل في أن يسهم بنصيب في المناقشات التي يقوم بها الاشتراكيون في كل مكان الآن .

مجلة اليسار الجديدة

القسم الأول

جذور الأزمة الحاضرة

بييرى أندرسون

ان المجتمع البريطانى فى برائن أزمة عميقة ، شاملة ولكنها مستترة ، أزمة لا يستلفت مظهرها الأنظار ولكن آثارها عمت كل المجالات • والجميع متفقون على ذلك • لكن ما هو نوع هذه الأزمة ؟ وما هو شكل نتائجها المحتملة ؟ ان من يحاول العثور على اجابة لهذه الأسئلة فى فيضان الكتب الأخيرة عن « حالة انجلترا » يغلب أن يصاب بخيبة أمل • فالأغلبية الساحقة منها لا تعرض تحليلا للأزمة ، بل تقف عند حد سرد أعراضها •

ان معظم هذه الأعمال ، التى كتبها شونفيلد وهارتلى وسامبسون وشانكس وماك راى (١) ، ضئيلة الأثر وسريعة الزوال ، اذ لا تنطوى على أية أبعاد تاريخية ، فشونفيلد ، وهو صاحب أول هذه الكتب وأفضلها ، يخصص خمسة صفحات من ثلاثمائة لتفسير الانحدار المستمر للاقتصاد الذى يناقشه فى بقية الكتاب ، وهو الوحيد الذى عرض أى تفسير أساسى أصلا •

وعندما يتحول المرء الى الناقدين الاشتراكيين من اليمين واليسار لا يجد سوى نفس الفراغ المذهل • فكتاب كروسلاند « العدو المحافظ » فيه طلاقة وذكاء من عدة وجوه ، وهو بالتأكيد أكثر جدية من تيار الكتب الرخيصة التى تقوم على نفس فكرته - « جمود » بريطانيا - ومع ذلك

(١) « السياسة الاقتصادية البريطانية منذ الحرب » و « حالة انجلترا » و « تشريح بريطانيا » و « المجتمع الذى لحقه الجمود » و « ظلال الشمس فى أكتوبر » • وانظر أيضا حلقة « التكاثر » : انتحار امة ؟

فان كروسلاند أيضا يهاجم « المحافظة » (Conservatism) فى جميع مستويات المجتمع البريطانى وأركانها دون أن يقدم سطورا واحدا فى تفسير الداء الذى يندد به . وليس هناك كاتب اشتراكي يقف على النقيض من كروسلاند أكثر من ريموند وليامز ، الذى لا شك أن كتابيه « الثقافة والمجتمع » و « الثورة الطويلة » يمثلان الاسهام الرئيسى فى الفكر الاشتراكي فى انجلترا منذ الحرب . وظاهر أن « الثقافة والمجتمع » مؤلف تاريخي ، والواقع أنه تاريخي بأضيق معنى للكلمة برغم ما فيه من ميزات . فهو فى الحقيقة تجريد بحث لنقد أيديولوجى لحركة التاريخ الفعالة . وينطوى عنوان « الثورة الطويلة » على بعد تاريخي مباشر، ولكن الكتاب جاء نظريا أكثر منه تاريخيا، برغم ما فيه من لمحات حاسمة . وقد جاءت المناقشة الحتمية « بريطانيا فى الستينات » بلا أى ارتباط بالتحليل الفلسفى والثقافى السابق عليها . أما وحدة الكتاب فأنها تنصب عمدا على جانب آخر . ولا ريب أنه من الأمور ذات المغزى أن النقد الموجه الى المجتمع البريطانى اليوم لا يقوم على أساس تاريخي ، سواء النقد « الفنى » (technical) (كروسلاند وشونفيلد) أو « الأخلاقى » (وليامز) .

فهل ما لدينا من مادة تاريخية واجتماعية يجعل النقد على أساس تاريخي غير ضرورى ؟ ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك . لابد أننا الأمة الصناعية المتقدمة الوحيدة التى ليس لديها دراسة واحدة لبناء مجتمعا اليوم ، ولكن هذه الحقيقة المذهلة مترتبة منطقيا على عدم وجود أى تاريخ شامل جدى للمجتمع البريطانى فى القرن العشرين . كما أن قصور ما لدينا من دراسات اجتماعية يعكس النقص فى دراستنا التاريخية . والمؤرخون الماركسيون ، التى لم تبدأ أعمالهم الناضجة فى الظهور ودعم بعضها البعض الا مؤخرا ، اقتصروا كلهم تقريبا على الفترات البطولية فى التاريخ الانجليزى فى القرن السابع عشر وأوائل القرن التاسع عشر . أما معظم القرن الثامن عشر وكل العشرين . فقد ظل غير مستكشف وهكذا لم تبذل أية محاولة قط . حتى لوضع الخطوط الرئيسية لتاريخ « مجمع » للمجتمع البريطانى الحديث . على أننا سنظل مقتقرين الى أساس لفهم الحركة الديالكتيكية لمجتمعنا - ومن ثم بالضرورة للاسكانيات المتناقضة داخله . والتى بدونها لا يمكن اكتشاف استراتيجيات للاشتراكية - مالم تقم وجهة نظرنا فى بريطانيا اليوم على أساس من ماضيها الفعال كاملا مهما كان تصورنا له ناقصا وعابرا فى مبدأ الأمر .

ان الشدة الحالية ، التي تتيح مثل هذه الفرص لحزب العمال ، لم تكن من صنعته ، بل ولم يتنبأ بها . فإذا أراد « اليسار » أن يستفيد من الموقف الحالي ، فعليه أولاً أن يبذل محاولة جادة لتحليل طبيعتها . ويتطلب ذلك التفكير في الخط المتميز الذي اختطه المجتمع البريطاني الحديث في مسيرته الشاملة منذ أن انبثقت الرأسمالية . ان الملاحظات المقبلة ستكون بالضرورة مبسطة وتقريبية الى أقصى حد ، ولكن جوهرها الأساسي - التطور الشامل للتركيب الطبقي - لابد أن يكون المنطلق لأية نظرية اشتراكية لبريطانيا المعاصرة . فالأزمة الحالية لا يمكن أن تفهم الا في ضوء التغيير الذي طرأ على تكوين المجتمع الرأسمالي البريطاني ونموه منذ القرن السابع عشر . والتصدير المبدئي التالي لا يقصد به الا بدء المناقشة عند النقطة التي ينبغي البدء منها (١) .

(١) التاريخ والتكوين الطبقي : المسيرة

كانت سيطرة الرأسمالية في إنجلترا أقوى وأكثر دواما واستمرارا منها في أى مكان آخر في الدنيا . ويرجع السبب في ذلك الى التأثير المتجمع المتراكم للحظات الأساسية في التاريخ الانجليزي الحديث .

١ - كانت الثورة البورجوازية في إنجلترا أكثر الثورات في البلاد الأوروبية الكبرى توسعا واقلها نقاء . فالحرب الأهلية من ١٦٤٠ - ١٦٤٩ تظل أكثر الانتفاضات الكبرى التي أدت الى خلق أوروبا الرأسمالية الحديثة غموضاً وجدلاً . فلم تكن النتائج النهائية لأية ثورة أكثر منها وضوحاً ، أو عواملها المباشرة أكثر إبهاماً . ومن الواضح أن وجهة النظر التي تذهب الى أن الصراع الذي دار في الأربعينات من القرن السابع عشر كان مجرد صراع بسيط بين البورجوازية الناهضة والارستقراطية الآكلة ، لا أساس لها . كما أن البديلين السائدين - من أن الحرب الأهلية شنها « أعيان الريف » المتثمنون أو أنها تكثيف علوى فجائي « للإيمان والحزبة » (تطهريا ودستوريا) في أجواء إنجلترا الصافية في عهد ستيوارت - أقل اقناعاً حتى من وجهة النظر الأولى ، فاحدهما تافه والآخر ساذج . من الذي صنع الثورة ؟ وأي نوع من الثورة كانت ؟ لعله يمكن القول بأنها كانت صداماً بين قسمين من طبقة أصحاب الأراضي ، لا يمثل أى منهما بصورة « مباشرة » مصالح اقتصادية

(١) سنفضل ذكر المراجع والحوادث تجنباً لجفاف النص .

متعارضة ، بل اتفق وجودهما معا الى حد ما ولكن تبلورت فيهما مؤقتا وبوضوح صورة مشوهة لقوى اجتماعية بينها عداوة أعمق جذورا .

بالإضافة الى أنه صراع دار على أسس دينية الى حد كبير من الناحية الايدولوجية ، ومن ثم كان أبعد صلة بالتطلعات الاقتصادية من صلة الأفكار السياسية بها عادة . وهكذا فعلى الرغم من أن نتيجته كانت تنظيميا جديدا للدولة والاقتصاد على أسس بورجوازية نموذجية ، وأن أكبر المستفيدين المباشرين منه كانوا بورجوازيين حقيقيين ، فإنه لم يكن « ثورة بورجوازية » الا استعارة . فقد كان الدعاة الرئيسيون من الجانبين من طبقات الريف لا المدن . وكان النزاع بينهم يدور على الدور الاقتصادي والسياسي والديني للملوك . فمن الواضح أن ملوك ستيوارت غير الأكفاء كانت مطالبهم الاقتصادية تهدد بعرقلة توسع الرأسمالية الزراعية والتجارية التي كانت تنضج في إنجلترا منذ قرن قبل ١٦٤٠ . ومن المحتمل ، وإن لم يكن ثابتا ، أن أغلبية أصحاب الأراضي ذو الطاقة الذين اتجهوا نحو الاستثمار انضموا الى البرلمان ، وأن أغلبية أصحاب الأراضي التقليديين الذين يعيشون على دخولهم انضموا الى الملك ، بيد أنه من الثابت أن أكثر مناطق إنجلترا تقدما اقتصاديا كانت مع البرلمان وأكثرها تخلفا مع الملك .

وفي نفس الوقت كانت طبيعة الحلفاء الذين التفوا حول كل من الجانبين من عوامل تمييز وتوضيح منطقي الانقسام بينها . ففي أقصى طرف كان المجتمع العشائري العتيق في شمال سكتلندا ، وفي الطرف الآخر رأس المال الماركاتيل ، وبخاصة مدينة لندن ، وقد كانت هذه الأخيرة تحتل مركزا حاسما في الكتلة التي انتصرت في الحرب الأهلية في نهاية الأمر ، إذ قدمت الأرصد المالية الضرورية للنصر . وبعد أن بدأت الثورة ، اتخذت طريقا راديكاليا كلاسيكيا . فعندما تم النصر بدأ الحرفيون والفلاحون الذين جندوا في « الجيش النموذجي الجديد » يتدخلون بصورة متزايدة لدفع الجيش الى اليسار ، وبذلك قطعوا صلته فعلا باليمين البرلماني ، ولكن لما بدأ ضغطهم يهدد امتيازات طبقة أصحاب الأراضي نفسها ، سحقتهم نخبة هذه الطبقة المؤلفة من أصحاب الأراضي ذوي المناصب الرسمية . وبعد ذلك صارت الأداة العسكرية وحدها في فراغ .

فقد تخلت الثورة المقاصد السياسية للزراعيين الذين بدوها (اعدام الملك إلخ) ، ولكنها أوقفت فورا بمجرد أن بدأت تهدد مصالحهم الاقتصادية . وفي هذا الفراغ المحاط بالابهام ورث رأس المال الماركاتيل ، النواة البورجوازية الحقيقية الوحيد للثورة ، ثمار النصر . لقد أتاح

السياسة الاقتصادية للكونولت مزايا لهذه البورجوازية أكثر مما أتاحت لأية مجموعة أخرى . وقد جاءت هذه النتيجة غير المتوقعة ثذرة لنتاج الطابع المعقد للثورة وتوسطها ومسيرتها المتعرجة . ولأن ربح الصراع دارت أساسا « داخل » طبقة « وليس بين » طبقات ، فإن الثورة لم تستطع تغيير الوضع الأساسى للملكية فى انجلترا (فلم تحدث حتى أية محاولة جذبة لمصادرة ضياع الملكين « سياسيا ») ، وذلك برغم أن الثورة استطاعت فعلا القضاء على عدد كبير من العقبات التنظيمية والقانونية الفيدرالية التى تعرقل النمو الاقتصادى . وكان التراث الاقتصادى الحاسم الذى خلفته للكونولت هو الامبريالية (قوانين التجارة البحرية ، والحربين الهولندية والاسبانية ، والاستيلاء على جامايكا ١٠٠ الخ) . وكان المستفيد من هذا التراث هو رأس المال المراكنتيل . وعندما لاح خطر الفوضى السياسية بعد موت كرومويل ، كانت المدينة هى صاحبة المبادرة فى عودة الملكية - وفى تسوية عامة أكدت بها وضعها المتميز وما حصلت عليه من مكاسب .

وشهدت السنوات الستين من ١٦٤٠ ، وعبر ١٦٨٨ ، الى نهاية القرن استقرار مكاسب الثورة ودعمها أكثر فأكثر . وبخاصة نمو الرأسمالية الزراعية الديناميكية . وظهور امبريالية مراكنتيلية ، فى فترة من الازدهار الاقتصادى العظيم .

وهكذا فإن الخصائص الثلاث الحاسمة للثورة الانجليزية ، التى حددت معالم تاريخنا اللاحق بأكمله ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا : حطمت الثورة العقبات الدستورية والقضائية التى تعرقل النمو الرأسمالى المنظم المتكامل : الاحتكارات وفرض الضرائب التعسفية والقيود التى تحد من اقتطاع المراعى وتحويلها الى أراض زراعية ١٠٠ الخ . وكانت النتيجة المباشرة لذلك هى النمو السريع للاقتصاد ككل ابتداء من ١٦٥٠ . وبهذا المعنى كانت ثورة « رأسمالية » ناجحة تماما . بيد أنها تركت ، فى نفس الوقت ، البناء الاجتماعى بأكمله بدون تغيير تقريبا .

وثانيا : حققت الثورة ذلك بأن غيرت « أدوار » الطبقات الحاكمة وليس « أشخاصها » تغييرا عميقا . فالثورة لم تخلع أية جماعة اجتماعية من مكانها . أو تستبدلها بغيرها (١) ، بل ان ما حدث كان أقرب الى أن قطاعا معينا من طبقة بذاتها حارب قطاعا آخرأ بانتصاره وحول الطبقة كلها الى نمط جديد من الانتاج . فطوال المائة عام التالية شرعت

(١) وليس هناك سوى استثناء واحد لذلك هو قطاع من أصحاب الضياع الملكيين الأقل شأنأ لم يستمد أفرادهم ضياعهم بعد عودة الملكية .

الارستقراطية البريطانية تعمل على اكتمال ذلك النظام القاسى الذى جلب لها عائدا سخيا والذى يقوم على قوائم ثلاث ، سيد الأرض الرأسمالى والفلاح شاغل الأرض والعامل الزراعى الذى لا أرض له ، النظام الذى دمر المجتمع الريفى الانجليزى وجعل بريطانيا أكثر بلاد العالم كفاية فى الانتاج الزراعى . ولكن ذلك لم يعقبه خلق فرص للمواهب ولا أى توسع فى حق الانتخاب ولا أى ضعف فى مبادئ التدرج الوراثى . لقد استمرت الارستقراطية (١) من أصحاب الأراضى ، الصغار والكبار ، تحكم إنجلترا .

وفى نفس الوقت توسع رأس المال المركاتيلى على أساس امبريالى جديد . أنه لم يكن القوة الحربية أو السياسية الرئيسية فى الثورة ، ولكنه كان وريثها الاقتصادى الرئيسى . الا أنه لم يستطع قط بعد ذلك أن يجعل من نفسه قوة سياسية متفردة ومتماسكة داخليا . فقد ظل رجال المال والتجار ، برغم ثرائهم المتزايد بسرعة ، جماعة ثانوية داخل النظام الحاكم ، يمثلون « مصلحة » وليس « طبقة » . وقد كان هناك نزيف مستمر لأرباحها وروادها نحو الريف كلما هجر التجار الأغنياء أصولهم واستثمروا أموالهم فى الضياع وصاروا أعضاء فى الطبقة صاحبة الأرض . ومن الناحية المقابلة كان أصحاب الأراضى قد شاركوا منذ بدء الثورة (وقبل ذلك) فى المغامرات الاستعمارية والتجارية (مثل بيم وهامبون) وهكذا كان هناك تداخل جزئى مستمر بين المصالح « المالية » ومصالح « أصحاب الأرض » حافظ على خضوع رأس المال التجارى اجتماعيا وسياسيا ، ومنح فى نفس الوقت المدينة تلك الصبغة الارستقراطية التى احتفظت بها حتى اليوم . وأخيرا ، كان التراث الايديولوجى للثورة لا شئ تقريبا . لقد كان أكثر مذهبها صلابة ، التطهريه الراديكالية ، أكبر خاسر فى التسوية التى تمت بمقتضاها إعادة الملكية . فقد تراجعت منذ ذلك الوقت فى ارتداد روحي عميق ، وفقدت حيويتها وطاقتها النارية وتحولت الى مذهب خاص تعتنقه أقلية غير معترف بها . ان المعتقدات الدينية التى شهدت اليد الإلهية تتدخل لتبرير « التمرد » عندما كان ناجحا ، شهدتها أيضا تدينه — بلا رحمة — عندما انهارت الثورة الملكية . ولم تترك ايديولوجية الثورة ، بسبب طابعها البدائى « والسابق على الاستنارة » ، أى تقليد عام فى بريطانيا ؛

(١) نستخدم لفظ « الارستقراطية » فى هذا المقال للدلالة على طبقة أصحاب الاراضى ككل ، لا على النبلاء ، ويخفى هذا الاستعمال الفرق الهام بين كبار أقطاب الزراعة وصغار أصحاب الضياع ، ولكن المجال لا يسمح بمناقشة هذا التقسيم الفرعى هنا .

فلم يحدث أن محيت ايدولوجية ثورية كبرى وفقدت فعاليتها الى هذا الحد . ان التطهريه كانت انفعالا لا جدوى منه من الناحية السياسية .

وسار القرن الثامن عشر قسما في عهد من الاستقرار لا مثيل له . فقد صارت الارستقراطية صاحبة الارض ، بعد صراع داخلي مرير ، هي الطبقة الرأسمالية . وتشكلت البورجوازية المركاتيلية في قالب ثانوى له احترامه . ولم يبق أى تخمر فكرى أو ذكريات . فبعملية كلاسيكية من الاخمد اإلسيكولوجى نسيت الحرب الأهلية ، وصار نشيدها الختامى . - « ثورة ١٦٨٨ المجيدة » - الاسبورة الرسمية الزاهرة للخلق فى الذاكرة الجماعية لدى الطبقات التى تملك .

٢ . سو قد مرت انجلترا بالثورة الصناعية الأولى فى فترة من الحرب الدولية المضادة للثورة ، وتكونت فيها البرولتاريا الأولى عندما كانت النظرية الاشتراكية فى أقل حالاتها بلورة وأبعدها عن تناول اليد ، وبورجوازية صناعية متجهة منذ البداية نحو الارستقراطية . ان ثورة ١٦٤٠ جعلت فى حيز الامكان تحول مجموع أصحاب الأرض الى طبقة رأسمالية أساسا مع ملحق مركاتيلى قوى . وكان هذا « الخليط » بالذات هو الذى أشعل ، بعد مائة عام من النضج ، الثورة الصناعية : فالرأسمالية الزراعية أتاحت الفائض الاقتصادى والبشرى للتصنيع ، فافقرت الريف فى الناس لتوفر الاستثمار والعمال للعمد . ووفرت الامبريالية المركاتيلية ، التى سيطرت على آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، الأسواق والمادة الأولية . وبدأت العملية بصناعة القطن ، التى قامت مباشرة على السيطرة على السوق العالمى ، من الهند (الغزل الخام) الى غرب افريقيا (العبيد) الى جزر الكاريبى (القطن الخام) . وقد ولد التوسع الصناعى الضخم ، الذى جاء بالضرورة فى أعقاب ذلك ، بورجوازيته الجديدة الخاصة به - الطبقة الوسطى من أصحاب المصانع فى مانشستر والشمال . ومع ذلك فان ظهورها فى انجلترا كان مسبقا بوجود طبقة كانت رأسمالية أيضا فى أسلوب استغلالها . وهكذا لم يكن هناك منذ البداية تناقض عدائى جذرى بين الارستقراطية القديمة والبورجوازية الجديدة . لقد كانت الرأسمالية الانجليزية تضمهما وتتألف منهما معا . وأهم عامل مفرد فى التاريخ الانجليزى الحديث هو هذه الحقيقة .

وكان لايد طبعاً أن تمر فترة من الصراع السياسى الحاد بين البورجوازية الصناعية الوليدة « النخبة » الزراعية بمجرد أن بدأ أصحاب

المصانع يتطلعون الى التمثيل السياسى والقوة . بيد أن هذا الصدام نفسه تأثر بعمق ، وخفت حدته ، بالأطار الذى دار فيه . وجاءت الثورة الفرنسية والتوسع النابليوني فتجمعت الطبقات المالكة فى أوروبا ذعرا . وهرعت الطبقة الانجليزية الجديدة من أصحاب المصانع الى الارستقراطية ذعرا لمدة عشرين عاما ، وفى هذه الفترة نمت لديها عادات واتجاهات لم تفقدها بعد ذلك قط . فقد مرت حقبة كاملة من الحرب ضد الفرنسيين والحارج والإضطهاد ضد الطبقة العاملة فى الداخل ثم أثنائها نصفيها . وبعد عشرين عاما من سقوط الباستيل احتفلت بدخولها فى التاريخ لسحق المتظاهرين من الطبقة العاملة فى بيترولو .

وبعد أن تراجعت نهائيا موجة الخوف التى سادت السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بدأت البورجوازية الصناعية فى آخر الأمر تكتل قوتها لتفسيح لنفسها مكانا فى النظام السياسى . وكادت تسبقها الطبقة العاملة الراديكالية التى نمت حركتها فى معزل عنها إبان سنوات الرجعية القاسية . ولكنها بمهارة اكتسبتها متأخرا فرضت توسيعا فى حقوق الانتخاب تحددت معه بصورة سافرة حدود الكتلة الحاكمة الجديدة ، فدخلت نفسها فيها وأبعدت البرولتاريا . وبنفس الضربة حقق الإصلاح الدستورى الذى تم فى ١٨٣٢ ذلك التفسير بالذات الذى لم يحقق - أو يحتاجه - التجار وأصحاب المصارف فى القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر . فالبورجوازية الماركنتيلية لم تحصل قط على التمثيل المباشر فى البرلمان ، فبسبب موقفها وتكوينها الفريدين اكتفت باستمرار بأن تمهد « بمصالحها » الى قطاع « الهويج » من الأرستقراطية . ولكنها دخلت البرلمان الآن لأول مرة ، وراء خليفاتها الصناعية ، بالتفسير الذى حققته الأخيرة .

وكان النصر الثانى والآخر للطبقة الوسطى الجديدة هو القضاء قوانين الغلال فى ١٨٤٦ ، فقد اقتنعت البورجوازية الصناعية بأن الحماية الجمركية للغلال تتيح ميزة لأصحاب الأراضى على حسابها بتضييق كل من السوق الخارجية والإداخلية فى وجه أصحاب المصانع ، ومن ثم تزعمت حملة منتصرة ثانية لالغائها . وكان هذا الصراع الداخلى بين قطاعى الرأسمالية الانجليزية هو آخر مرة قامت فيها الطبقة الوسطى الصناعية بدور مستقل فى التاريخ الانجليزى . لقد كانت هذه هى ذروة مجدها -

القصور وغير المجيد • وجاءت الفترة التالية ذات دلالات واضحة • فقد قام كوبدن أكبر دعاةاتها ، وقد اشتعلت الحماسة بانتصار « عصبية مناهضة الغلال ، بحملة ضد « الوصية الحادية عشرة » - ميراث الابن الأكبر - وهي الوسيلة الأساسية التي تحقق بها الارستقراطية سيطرتها على الأرض •

اذ كان النداء المطالب « بحرية التجارة ، لا في الغلال وحدها بل في الارض أيضا » موجها مباشرة ضد جنود مركز القوة الذي تمثله الارستقراطية • ورفضت البورجوازية أن تسير وراعه • فمنذ ذلك الوقت كانت قد اتجهت كلية الى الاندماج في الارستقراطية ، لا بصورة جماعية ، ولكن كأفراد يصعدون الى أعلا •

وحتى بعد ١٨٣٢ كان ملحوظا أن الطبقة الوسطى الجديدة استخدمت أصواتها في انتخاب أعضاء البرلمان ، لا من بين صفوفها هي ، ولكن من بين صفوف الارستقراطية ، وهكذا أعادت نفس العلاقات ذاتها التي كانت بين سابقتها والصفوة أصحاب الأرض حتى « بعد » أن صار في وسعها أن تفعل غير ذلك ، والى سنة ١٨٦٥ كان أكثر من خمسين في المائة من مجلس العموم يتألف من مجموعة واحدة متماسكة تربطها صلات القربى الواسعة • وهكذا نستطيع أن نتحدث عن فترة من اثنابة السلطة بوساطة طبقة اجتماعية متميزة لأخرى • بيد أن هذه الفترة كانت قصيرة نسبيا •

وأعقبها تلاق متعمد ومنظم للطبقتين • وقد حدث هذا الاندماج الفريد أساسا عن طريق المعاهد والنظم التربوية المشتركة ، وهي « المدارس العامة » الجديدة التي قصد بها أن تحول أبناء الأغنياء - الجدد والقدامى - الى نمط موحد عرف منذ ذلك الوقت بأنه معيار « الجنتمان » • واستكملت عملية التوحيد المركزية هذه بإصلاحات الجامعات وكذلك ، وبصفة خاصة أكثر ، بإصلاح « الخدمة الحكومية » (١٨٥٤) ، وإنشاء أسلوب عقلائي ، ولكنه صلب في تدرجته ، في انتقاء الموظفين على أساس التخرج من « المدارس العامة » • وفي نفس الوقت ، ومع زيادة التراكم الصناعي وهبوط في الوزن النسبي للقطاع الزراعي تم اندماج أفقى متزايد بين رأس المال الصناعي والتجاري وصاحب الأرض • فقد فتح أقطاب الزراعيين المناجم واستثمروا أموالهم في السكك الحديدية ، واشترى أقطاب الصناعة الضياع وكونوا علاقات خاصة مع التجار أصحاب المصارف • وكانت النتيجة النهائية لهذه التغيرات المتبادلة نشوء طبقة سيادية واحدة تتميز بعملية تجانس مستمرة وتسمح قصدا بالتسرب

بين صفوفها للعناصر الجديدة (١) . فكان الجيل الثانى لاية أسرة بورجوازية حديثة النعمة يستطيع منذ ذلك الوقت أن يدخل « الطبقة العليا » أوتوماتيكيا عن طريق الأوضاع المنظمة للاندماج . وهكذا صارت الارستقراطية ، بمفارقة فريدة ، طبقة البورجوازية فى المجتمع الشديد الرأسمالية فى انجلترا فى عهد فكتوريا .

وقد تطورت الطبقة العاملة طوال الخمسين سنة الأولى من القرن – العصر البطولى للبرولتاريا الانجليزية – فى اتجاه مضاد على طول الخط لتطور الطبقة الوسطى . فقد كانت حرب الثورة المضادة فى الخارج مصحوبة بالحصار الاجتماعى فى الداخل (كان عدد الجنود الذين جندوا لاختاد العمال الثائرين ضد الآلة أكثر ممن جندوا للقتال فى حرب شبه الجزيرة التى كانت دائرة فى نفس الوقت مثلا) . وأحاط الاضطهاد بالطبقة العاملة وفصلها عن بقية المجتمع . فانغمست فى عالمها الجائع المحطم تصارع بمرارة لتحقيق نظام بشرى بديل لنفسها : لقد كانت أول برولتاريا تعاني أثر التصنيع . . وكان عليها أن تبتكر كل شيء – التكتيك والاستراتيجية والأفكار والقيم والتنظيم – من المبدأ . ولم تحقق أية انتصارات ، ولكن هزائنها كانت مذهشة . وفى ١٨١٩ نظمت أول حملة سياسية على النطاق القومى بعد فترة الحرب ، وأثارت الذعر فى كل من البورجوازية والارستقراطية بحيث أدت الى مذبحة وتفريعات استثنائية . وفى ١٨٣١ – ١٨٣٢ أثارت الانتفاضة الكبيرة « حركة الإصلاح الانتخابى » التى جعلت تهدد باستمرار بقلب التجمعات البورجوازية رأسا على عقب . ومن ١٨٢٩ الى ١٨٣٤ أنتجت الأونية ، أول حركة اشتراكية

(١) وهو بالضبط ما يطلق عليه سارتر « الكلية المجردة » . فممكن أن نتصور الكتلة المسيطرة فى انجلترا كطبقة سيلاوية شيقة على درجة كبيرة من متانة التركيب مع مستودع ضخم غير متميز الشكل تحتها – يتألف من « الطبقات الوسطى » من المهنيين وأصحاب المهن والادوية . والتكوين الصلب للطبقة الأولى يعمل على عدم تكون الثانية ، حيث ان هناك طريقا مفتوحا باستمرار للقلة المتفجرة من الطبقة « الوسطى » للدخول فى « العليا » ؛ وهكذا لم تخلق الطبقات الوسطى فى انجلترا قط أنظمة وثقافة تقارب فى تميزها وكثافتها ما خلقتة الطبقة « العليا » أو حتى « العاملة » . وقد عمل نظام الحزبين طبعاً على الحيولة دون ظهور شخصية واضحة مشتركة للطبقة الوسطى بعدم السماح لها بالتصير على المستوى السياسى . ومما يستلفت النظر أن انجلترا لم تعرف قط حركة سياسية مستقلة بعيدة الآثار للبورجوازية الصغيرة على عكس كل بلاد غرب أوروبا الكبرى . ولا ريب فى أن الطبيعة الخاصة للكتلة المسيطرة فى انجلترا أسهمت فى الحيولة دون ذلك .

جماهيرية في هذا القرن • وعندما سحقت في ١٨٣٦ قامت ثانيا في حركة عمالية مستقلة « للإصلاح » وهي العرائضية التي كانت تمثل أقصى مجهودها واستمرت عشر سنوات • وقد حطمتها زعامتها واستراتيجيتها الضعيفة فانهارت في النهاية بلا قتال • واختفت معها طاقة الطبقة وقدرتها على القتال مدة ثلاثين عاما • وبذلك حدثت فترة توقف كامل في تاريخ الطبقة العاملة الانجليزية •

ولم تكن مأساة البرولتاريا الأولى ، كما يقال كثيرا ، أنها لم تكن قد فضحت بعد ، بل على النقيض من ذلك كانت ناضجة « قبل الأوان » • فقد بلغت ذروة الحيوية والتمرد في وقت كانت الاشتراكية فيه ، بوصفها ايدولوجية كاملة البنيان ، غير متاحة • ومن ثم دفعت الثمن الذي يدفعه الرواد • ولأسباب فنية تربوية بسيطة كان لابد أن يكون الفكر الاشتراكي في القرن التاسع عشر من صنع المثقفين من غير أبناء الطبقة العاملة في الغالب (وقد كانت الاشتراكية الطوبانية من هذا النوع بالذات طبعاً) • وهكذا جاءت الاشتراكية الى البرولتاريا من الخارج • ولكن الأمر اقتضاها تحسين عاما كاملة من تجربة التصنيع في قارة بأكملها حتى تتبلور في صورة صحيحة ، وكان توقيت وقعها حاسما • فليس من باب المصادفة أن أصغر البرولتاريات سنا ، الإيطالية واليابانية ، كانتا أكثرها تقبلا للماركسية ، وأن أقدمها ، البرولتاريا الانجليزية والبلجيكية ، لديهما وعي أحزاب متشابهة • فقد جاءت الماركسية الى انجلترا متأخرة جدا ، على عكس البلاد التي صنعت بعدها ، ان « البيان الشيوعي » لم يكتب الا قبل انهيار « العرائضية » بشهرين •

٣ - في نهاية القرن التاسع عشر كانت بريطانيا قد استولت على أكبر امبراطورية في التاريخ ، امبراطورية تختلف نوعيا في ضخامتها عن كل الامبراطوريات الأخرى ، وقد تخللت هذه الامبراطورية في المجتمع البريطاني وصاغته في قالب لم يخرج منه حتى اليوم • وكانت امبريالية أواخر القرن التاسع عشر ذروة نشوة ثلاثة قرون من السلب والضم • فكانت أكثر مراحل الامبريالية البريطانية بذاتها عدوانية ووحيا ، ولكنها لم تكن أبعد هذه المراحل أثرا في تكوين المجتمع البريطاني • فالامبريالية الماركانتيلية التي سادت في القرن السابع عشر والثامن عشر ، والتي خلقت الظروف المهيئة للانطلاق الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، وامبريالية منتصف القرن التاسع عشر الصناعية - الدبلوماسية التي فرضت حرية التجارة الدولية وبذلك خلقت التفوق البريطاني الاقتصادي

فى العالم ، كلاهما كان أبعد أثرا . ان الخطوط الدائمة التى تحدد شكل المجتمع البريطانى كانت قد ظهرت للعيان قبل مجيء الامبريالية الصناعية الحربية التى سادت فى الثمانينات من القرن الماضى (١) . ومع ذلك فان هذا التمجيد الظاهر للرأسمالية البريطانية هو الذى أضفى طابعه على التمييز على المجتمع كله ، فجمعه وحججه من الداخل وأوقف نمو آفاقه الايديولوجية وجمد أحاسيسه العميقة المبددة حتى اليوم . وأهم من كل شيء آخر كانت هذه الفترة هى بداية « تقليدية » للحياة الانجليزية .

ولا نستطيع هنا أكثر من أن نلمح الى تعدد صور وقع الامبريالية الجهادية (Militant) على اقتصاد بريطانيا ومجتمعها . ومن الواضح ان وجود الامبراطورية وما يتكلفه دوام بقائها والاحتفال بها يؤثر فى جميع الطبقات والأنظمة فى بريطانيا ، وهذا أمر لا مفر منه . ومن الواضح أيضا أن أثرها كان يختلف فى نوعه اختلافا ضخما من جماعة الى جماعة . ولعل الأثر الرئيسى المفرد للامبريالية الجديدة فى الفترة من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ هو تصميدها بشكل نهائى للطابع التدرجى للنظام الاجتماعى الكلى ، وبخاصة نمط الزعامة النموذجى فيه . وقد قيل ان التوسع الامبريالى الذى تم فى هذه الفترة (التسابق نحو اقتسام افريقيا وتقسيم الصين ٠٠ الخ) كان ظاهرة « مرتدة » هى نتاج الجيوب الارستقراطية والزراعية والحربية المتخلفة عن الفترة السابقة على الرأسمالية فى الدول الأوروبية الصناعية . بيد أن هذا الرأى واضح القصور ، ان الامبريالية كانت طبعا اللدوة الحتمية للرأسمالية السابقة على كينز ، نتاج استثمار فائض ضخم وسوق داخلية محدودة . ولكن السبب الذى تخيله شومبيتر كان نتيجة حقيقية . فارتداد الامبريالية فى الداخل لم يقتصر على المحافظة على نمط الشخصية المتبلورة فعلا للطبقة الحاكمة ، بل أنه دعمه أيضا وأضفى عليه مشروعية . شخصية أرستقراطية هاوية ، لامحترفة ، وزراعية بصفة عامة ، وكان هذا النمط أصلا نتاجا طبيعيا لطبقة

(١) اننا نعنى « بالامبريالية الصناعية الدبلوماسية » اخضاع الامم الاخرى اقتصاديا، الذى كان يتم عادة بالتهديد باستخدام القوة أكثر مما كان يتم بالضم المباشر . أما « الامبريالية الصناعية الحربية » فكان أسلوبها الغزو المباشر ، وقد جاء نتيجة للخوف من الامبرياليات الأوروبية المنافسة ، وبخاصة الألمانية التى كان شيحها يحوم فى أذهان الوطنيين المتطرفين فى هذه الفترة . وهى بذلك تعدد الوقت الذى لم يد فيه التفوق البريطانى فى العالم حقيقة لا قبل المناقشة .

ارستقراطية زراعية . ولكن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الارستقراطية الانجليزية تتحول بسرعة الى « بورجوازية » فعلا ، في الوقت الذي كانت فيه البورجوازية الانجليزية تتحول الى «ارستقراطية» . بالإضافة الى انه ، مع الكساد في الزراعة في السبعينات الماضية . انهار الأساس الاقتصادي التقليدي لطبقة ملاك الأراضي . وهكذا ، في اللحظة التي بدأ فيها ان القيم « المرتدة » لارستقراطية مهددة بالزوال ، جاءت الأمبريالية فانقذتها ودعمتها . وبذلك منحت انجلترا القرن العشرين تلك الطبقة الحاكمة التي وجدت تجسيدها النهائي في ايرل هوم الرابع عشر (١) .

لقد كان من المؤكد تقريبا أن ينصب أثر الامبريالية الرئيسي على طابع الكتلة الحاكمة ومعاييرها . ولكن آثارها البعيدة لم تقتصر على ذلك وحده . ولا شك أن الامبراطورية اتخذت طابعا دوليا بصفة عامة الى حد ما . وكان أبرز تعبيراته طبعا ظهور دين الملكية الجديد الذي اتسم به آخر العهد الفكتوري - والذي بدأ بصورة حتمية بخلق لقب امبراطورة الهند للملكة . وصارت الاحتفالات بالأعياد الملكية رمزا يعبر به مجتمع بأكمله لنفسه عن احتفائه برخائه . لقد كانت الوظيفة « العلنية » للملكية هي توحيد الأمة ، بالتأكيد على الفكرة ، وكانت وظيفتها « المستترة » هي تحويلها الى طبقات ، بالامثلة التي تعبر عنها . وكان الأمران على درجة متساوية من الأهمية . ان المجتمع البريطاني يغلب أنه لم يتخم في أية فترة من تاريخه في أوقات السلم بمثل هذا القدر من الشوفينية والانصياع للمرتبة الاجتماعية .

ولعل هذه الانماط المعيارية الضمنية هي الانطباع الدائم للامبريالية على الحياة الانجليزية . أما تعبيراتها الايديولوجية السافرة فبرغم انها كانت ضارة الى أقصى حد في ذلك الوقت ، الا أنها اقل دواما . وليست سيادتها في هذه الفترة الا تعبرا عن مدى عمق تأقلم الثقافة الانجليزية لفكرة الامبراطورية .

فقد كانت كل الجماعات السياسية - المحافظين والأحرار والغابيين - امبريالية صلبة في أهدافها ، وكان الاختلاف بينها في برنامج التنفيذ فقط . وشاركت الحركات الاشتراكية الوليدة في هذه الوطنية الزائفة .

(١) سنناقش هذا الموضوع أيضا فيما بعد .

ان ويب وهيندمان وبلا تشفورد - الفابي « والماركسي » وعضو حزب العمال المستقل ، على التوالي أوسع دعاة « اليسار » نفوذا وأكثرهم « تقدمية » وأكثرهم شعبية ، كانوا جميعا دعاة امبرياليين كل بطريقته ، ولا يعنى ذلك بالضرورة أن الطبقة العاملة صارت بالضرورة ملتزمة بالامبريالية بشكل مباشر . فأولا : من المشكوك فيه جدا أن الطبقة العاملة فى هذه الفترة استفادت ماديا من التوسع الاستعماري ، وان كانت قد استفادت طبعا بطريق غير مباشر من الفرق فى الانتاجية بين الاقتصاد البريطاني وممتلكاتها عبر البحار . ومن الناحية السياسية يقلب أن الهجرة الى المستعمرات ، التى استوعبت عددا كبيرا من أبناء الطبقة العاملة الأقوياء وذوى الاحساس بالاستقلال وساعدت فى تجنب الانفجار السكانى ، كانت طوال القرن التاسع عشر صمام أمان أكثر اهمية للرأسمالية الانجليزية من ارباحها الزائدة من المستعمرات . بيد ان الوقع الأول للامبريالية على الطبقة العاملة - كما على المجتمع الانجليزى كله - كان على مستوى الوعي . فالطبقة العاملة البريطانية لم تعبأ من أجل الامبريالية بصورة عميقة . وفى هذه الحدود لم يكن لنداءات كثيرين من زعمائها أثر أو مغزى . ولكن لاشك فى انها تحولت عن المواجهة الحاسمة للطبقة التى تستغلها . وقد كان هذا هو الانجاز السلبي الحقيقى للامبريالية الاجتماعية . فقد خلقت اطارا « وطنيا » قويا للتناقضات الاجتماعية يخفف من حدتها فى الاوقات العادية ويسمو عليها تماما فى الازمات . ان المشاركة الحاسمية من جانب معظم اليسار فى ضجة شعارات الحرب العالمية الأولى كانت مجرد نتاج عشرات السنين من الأسطورة القومية - الامبراطورية .

بيد أنه بالنسبة للطبقة العاملة أيضا لم تشهد ذروة الامبريالية فى جوهرها سوى مجرد تصميد التفسيرات التى كانت قد حدثت فى الشكل قبل ذلك بكثير .

ان الاخفاق الذى حطم العراضية قضى فى النهاية على معنويات البرولتاريات الأولى ، وأعقب ذلك فترة من التأثير العميق والتراجع . ولعدة ثلاثين عاما مرت حركة الطبقة العاملة الانجليزية بنوع من الانطواء النفسى وصارت أكثر الطبقات العاملة تمردا فى أوروبا أكثر خضوعا واستسلاما . وحل محل المحاولات الطموحة لخلق نقابات كبرى على النطاق القومى والخطط الجريئة لإقامة اقتصاد تعاونى والحملات الجماهيرية من أجل حق الانتخاب . المرضى ونوادي التأمين للمستقبل والتأييد المطرد لحزب

الاحرار • وقد تحقق الهدف الرسمي للعراضية ، حق التصويت للرجل العامل ، جزئيا على يد حكومة المحافظين في ١٨٦٧ • ولكن ذلك لم يكن انتصارا حققته بنفسها الطبقة العاملة ، بل مناورة تكتيلية من دزرائلي تنبى عن امتصاص هذه الطبقة وهزيمتها ، وقد منح حق التصويت للطبقة العاملة لأنه لم يعد هناك خطر من أن تستعمله في تغيير النظام الاجتماعي بأكمله ، كما أشار أحد العراضيين • وكان اهتمام حكومة المحافظين ينصب كله تقريبا على الاحاطة بالمعارضة الليبرالية ، ولم تلق بالآلى مضمون قانون الانتخاب الى حد أنها تركت حفنة من الراديكاليين فى البرلمان يدخلون عليه تعديلات لا نهاية لها •

ولم يحدث بعد قانون الإصلاح البرلماني فى ١٨٦٧ أية تغييرات ذات بال • فقد ظلت الطبقة العاملة أكثر من عشرة أعوام تلعب دورا مسالما وثانويا فى النظام السياسى البريطانى • وتراجع أصحاب الحرف وعمال الصناعات المنزلية بصورة متزايدة أمام مقدم البرولتاريا الصناعية ، وكان الفائض التراكم بسرعة للاقتصاد ، بعد فترة تراكم رأس المال الأولى ، يسمح لأصحاب الأعمال بزيادات كبيرة فى مستوى الأجور • وكانت هذه الزيادات هى الأساس الاقتصادى الذى قام عليه « الإصلاح » فى تلك الفترة • ولم تبدأ الطبقة العاملة فى التخلص حقيقة من آثار هزيمة الاربينات الساحقة الا فى الثمانينات •• وعندئذ كان العالم قد تحرك • وسبقت كل الطبقات العاملة الأوروبية تقريبا الطبقة العاملة الانجليزية فى الوعي وصلابة النضال • اذ أن الماركسية لم تلحقها • فالنظرية الاشتراكية الناضجة نمت بالضبط فى السنوات التى كانت فيها البرولتاريا البريطانية فى حالة فقدان ذاكرة وانسحاب • وقد امتدت جذور الماركسية فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا • أما فى إنجلترا فكانت كل الظروف ضدها : جراح الماضى ، والتهيب الحاضر ، وثقافة الحاضر والماضى القومية • ففي ١٨٦٩ أسس الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألماني • وفى ١٨٧٦ حزب العمال الفرنسى ، وفى ١٨٨٤ الحزب الاشتراكى فى إيطاليا • وفى ١٨٨٩ الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى السويد • أما فى إنجلترا فلم تتألف المجموعة الاشتراكية ، الفدرال الديمقراطى الاجتماعى ، الا فى ١٨٨٤ - ولم يقم أول « حزب » للطبقة العاملة ، « لجنة التمثيل النيابى للعمال » ، الا فى ١٩٠٠ ، بعد قيام الحزب الفرنسى والألماني بأكثر من عشرين عاما • ولم ينبج الفدرال الديمقراطى الاجتماعى فى التأثير فى الحركة العمالية تأثيرا ايدىولوجيا دائما • وحزب العمل نفسه ، الذى قام أصلا كاجراء دفاع

لقلب آثار « حكم تاف رفيل » ، لم يضم عنصرا ماركسيا كبيرا منذ منشئه . وكان التأخر الغريب في تكوينه دليلا واضحا على مدى انصياع حركة الطبقة العاملة داخل اطار المجتمع الرأسمالى . وبهذا المعنى اذن . لم تفعل الامبريالية المتصاعدة التى جاءت فى وقت نهوض الحركة العمالية الحديثة سوى أنها أكدت تغييرات حدثت قبلها .

٤ - كانت انجلترا هى الأمة الوحيدة بين الأمم الاوربية الكبرى التى خرجت من حربين كبيرين بدون هزيمة أو احتلال ، وظل بناؤها الاجتماعى وحده بلا تغيير من أثر الصدمات الخارجية أو الانقطاع . وقد كانت انتصارات ١٩١٨ و ١٩٤٥ آخر ما منحه التاريخ من أفضال خاصة للمجتمع البورجوازي الانجليزى . ولعل الحرب والغزو هما أكبر عامل مفرد فى التغيير فى أوروبا الحديثة - حتى الثورة المسلحة الوحيدة التى عرفتها انجلترا الحديثة أثارها الغزو الاسكتلندى فى ١٦٤٠ . والانهيار فى الجهة الشرقية فى ١٩١٧ كان بداية للثورة الروسية ، ونجم عن الهزيمة والغزو فى ١٩١٨ قيام حركة سبارتاكوس فى ألمانيا والحكومة الشيوعية البافارية وسيادة الديمقراطية الاجتماعية فى جمهورية ويمار . ونجمت عن احتلال فرنسا فى ١٩٤٠ والحملات الحربية فى إيطاليا من ١٩٤٤ الى ١٩٤٥ وكانت مقاومة ذات طابع سياسى (ذات طابع جماهيرى فى إيطاليا) كانت فيها أغلبيات شيوعية اشتراكية ظاهرة . وفى كل حالة كان تقدم اليسار قد أوقف أو ارتد - على يد الفاشية بعد ١٩٣٩ ، وبحملة مناهضة الشيوعية بعد ١٩٤٧ . ولكن النظام الاجتماعى تعرض بأكمله للتمزق والتحدى فى نقطة ما ، وكانت العودة الى الاستقرار التى جلبتها عوامل عالمية تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والحرب الباردة ، وليست تغييرات داخلية ، مختلفة نوعيا عن الحالة القائمة السابقة .

ولم تعكر أية أزمات انقطاع أو تحول مماثلة مياه التاريخ الاجتماعى البريطانى الهادئة . بيد أنه برغم الانتصار فى الحربين العالميتين فانهما كانتا الفترتين الوحيدتين اللتين تركز فيها التغيير الاجتماعى الجدى فى القرن العشرين . وكان من لطف المقادير أن قيام حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ أدى الى وضع حد لموقف محتمل الانفجار فى بريطانيا ، عندما انقسمت الطبقة المالكة انقساماً عميقاً (حول قضية امبراطورية هي أرلندا) وبدأ مجاهدو الطبقة العاملة على وشك الهروب من سيطرة زعامة نقابية رجعية ومرتدة (السندكالية) . بيد أن الأثر البعيد للحرب كان زيادة وزن منظمات الطبقة العاملة وقوتها . فبين ١٩١٤ و ١٩١٩ تضاعف عدد أعضاء

« مؤتمر النقابات » وزادت القوة الانتخابية للعمال خمس مرات • وخرج حزب العمال ، الذي كان مجرد جماعة ضاغطة على هامش حزب الأحرار ، من الحرب حزب المعارضة الرئيسي وألف بعد خمس سنوات حكومة « أقلية » • وفي نفس الوقت تعرضت التشكيلات السياسية التقليدية للكتلة الحاكمة لتحول دائم • فقد حطمت دوامة الحرب الحواجز الهشة التي كانت بين حزبي المحافظين والعمال ، مما أدى مؤقتا إلى موقف متميع غير منظم خرج منه مع الوقت التنظيم السياسي الموحد لليمين - حزب المحافظين • ويعزى بقاء حزب المحافظين ، وليس الأحرار ، إلى الانقسامات الداخلية في حزب الأحرار وإلى بطلان استخدام مبادئ حرية التجارة في سنوات الأزمة • ولكن له دلالة أهم هي استمرار تفوق القطاع الأرستقراطي داخل الكتلة الاجتماعية المسيطرة • ولقد كان ذلك متفقا مع منطق الحسين سنة السابقة • فلم يكن أي من الحزبين مجرد تبلور طبقة معينة داخل هذه الكتلة - مما يرجع بالذات إلى أن طبيعتها كانت تستبعد أي اختلاف حاد في المستويات أو الطبقات داخلها • ولكن حزب الأحرار كان متجها دائما نحو قدر أكبر نسبيا من الحليط البورجوازي ، في حين كان حزب المحافظين يتجه نحو قدر أكبر نسبيا من الحليط الأرستقراطي وكانت أيديولوجية الحزبين عادة ، وإن لم يكن دائما ، تعبر عن هذا الاختلاف بشكل مبالغ فيه • وقد سجل أفول أحدهما وانتصار الآخر الطابع « الفيدرالي » نهائيا لأيديولوجية الكتلة المسيطرة وأوضاعها الداخلية (١) • وقد هزم حزب الأحرار ، برغم أنه كان يتمتع بميزة القرب من مركز الثقل في السياسة البرلمانية المستقلة ، لأن شخصيته كانت في النهاية أضعف بكثير • وقد كان ذلك بحكم الضرورة • فعندما ظهر خطر حقيقي وأصبح الأمر يتطلب حزبا واحدا لليمين لم يستطع الإصلاحيون الوقوف في وجه قرون من التقاليد المتوجة •

وفي العشرينات أصبح النظام البرلماني لأول مرة في تاريخه الطويل ميدانا لمواجهة طبقية حقيقية • ففي ظروف ما بعد الحرب صعد حزب العمال بسرعة قوة واشعاعا • وزاد عدد مقاعده في مجلس العموم من ٦٠ في ١٩١٩ إلى ١٩١ في ١٩٢٤ ، عند ما ألف لأول مرة حكومة الأقلية القصيرة الأمد ، ثم - بعد خسائر في انتخابات تلك السنة - إلى ٢٨٧ في ١٩٢٩ ، عندما ألف حكومته الثانية ، وكانت حكومة أقلية أيضا ولكنه

(١) فيدرالية بمعنى مجازي طبعا •

كان أقوى الأحزاب • وفي عامين انهارت حكومة العمال هذه - انهيارا كاملا وشائنا أكثر مما حدث لأن حكومة ديمقراطية اجتماعية • وسيطرت أغلبية المحافظين طوال السنوات العشر التالية • وانتهت الدورة الأولى في تاريخ حزب العمال باندلاع الحرب العالمية الثانية •

وافتمتحت حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ الدورة الثانية التي تكررت فيها الحركة الأولى بتشابه وتوقيت غريبين • وللمرة الثانية أدت الضغوط الهائلة للحرب الى قفزة نوعية مفاجئة الى الامام في التاريخ البريطاني • اذ تم لأول مرة في هذا القرن ، والمرة الوحيدة فيه ، قدر كبير من اعادة توزيع الدخل وعمم التعليم الثانوى ووضعت أسس « دولة الرفاهة » • وأكدت انتخابات ١٩٤٥ هذه التغييرات عندما حصل العمال على أغلبية مطلقة كبيرة • وفي هذه المرة كانت قوتهم الانتخابية وانجازاتهم التشريعية (انشاء نظام الخدمات الصحية القومية وتشريك الوقود ووسائل النقل الخ) اكبر بكثير مما قامت به حكومة العمال القصيرة بعد الحرب العالمية الأولى • وهكذا فان نمو حزب العمال يتم حلزونيا أكثر منه على دورات حقيقية • ولكن نفس الأوضاع تقريبا تحققت على مستوى أعلى • وكانت فترة الانتفاض قصيرة وتبددت بسرعة • وسقطت حكومة العمال في ١٩٥١ في العيد العشرينى لكارثة ١٩٣١ ، فى ظروف مبهائلة من الازمة الاقتصادية والانقسام السياسى والانحطاط الايديولوجى • وكانت النتيجة ، هذه المرة أيضا ، عشر سنوات بلا انقطاع من حكم المحافظين • كان هذا هو جماع ما حدث من تغيير فى خمسين عاما منذ مقدم الديمقراطية السياسية فى بلد تؤلف الطبقة العاملة اليدوية فيه أغلبية اجتماعية ساحقة بين السكان •

وبذلك يمكن تلخيص السمات المميزة للبيان الطبقي الانجليزى كما تطور طوال ثلاثة قرون فيما يلى : بعد ووة مريرة مطهرة غيرت بيان المجتمع الانجليزى ولكنها لم تغير بناماته الفوقية ، صارت اوستقراطية من أصحاب الأراضى ، تستندها جماعة مركائيلية قوية مرتبطة بها ، طبقة راسمالية مسيطرة فى بريطانيا • وطردت هذه الراسمالية الزراعية النشطة الفلاح الانجليزى من التاريخ • وكان نجاحها هو « القاعلة » ، من الناحية الاقتصادية ، و « السقف » من الناحية الاجتماعية ، للبورجوازية الصناعية • وحرزت البورجوازية • وقد تغلصت من معوقات الفيدرالية واصابها الدعر من الثورة الفرنسية ومن البرولتاريا فى مجتمعها هى وروضت على يد طبقة أصحاب الأراضى ومالها من هيبة وسلطان •

انتصارين متواضعين ثم فقدت شجاعتها وانتهت بفقد شخصيتها • وجاءت الحقبة الفكتورية الأخيرة ، وبلغت الامبريالية ذروتها ، فلمجا الارستقراطية والبورجوازية معا في كتلة اجتماعية واحدة • وقد كالتحت الطبقة العاملة بحماس وبلا مساعدة ضد مقدم الرأسمالية الصناعية ، وبدل ما لحقها من ضعف شديد ، بعد عدة هزائم متوالية ، على مدى ما بذلت من جهود • ومنذ ذلك الوقت تطورت ، منفصلة ولكن تابعة ، داخل البنيان الرأسمالي البريطاني الذي لا يهتز ، ولم تستطع أن تغير الطبيعة الأساسية للمجتمع البريطاني برغم تفوقها العددي الكبير •

ب : التاريخ والوعي الطبقي : الهيمنة الاجتماعية (Hegemony)

- ١ -

ان المخطط السابق محاولة مبدئية وغير مكتملة لطرح بعض مشكلات النمو في الرأسمالية البريطانية ، ويبقى أمامنا استكمال قضاياها ببعض الملاحظات عن نظام البناء الذي نتج عن هذا التاريخ المتميز • وللمرة الثانية نقول ان الموضوع من الاتساع والتعقيد بحيث لا يمكن أن نورد هنا سوى اقتراحات عامة تماما • ولكن حتى التحديدات الجزئية جدا وغير الدقيقة قد تكون أفضل من لا شيء ، حيث انها تثير التصحيحات والمناقشة •

يمكن وصف بناء القوة في المجتمع الانجليزي اليوم بدقة بأنه نظام مرن للغاية ويتسم بالهيمنة الاجتماعية الشاملة • وقد عرف جرامشي الهيمنة الاجتماعية بأنها سيطرة كتلة اجتماعية على أخرى ، لا بمجرد القوة أو الثراء فحسب ، بل عن طريق سلطة اجتماعية تكمن قوتها بالالزامية النهائية والتعبير عنها في تفوق ثقافي عميق • ولا يقتصر هذا النظام الالزامي على وضع حدود خارجية لتصرفات الكتلة الخاضعة وأهدافها ، بل انه يبتنى أيضا رؤياه الخاصة عن نفسه وعن العالم وبفرض وقائع تاريخية مصاحبة بوصفها النظائر الضرورية للحياة الاجتماعية نفسها • والطبقة المهيمنة هي العامل الأول في تحديد طابع المجتمع كله والعادات والوعي فيه • وهذه السيادة المستقرة التي لاتواجه تحديا ظاهرة تاريخية نادرة نسبيا • بيد أن الاستمرار الزمنى الذي لامثيل له للطبقة المسيطرة في انجلترا انتج مثالا بارزا لهذه الظاهرة • وقد نشأ عن التركيب الفريد لهذه الطبقة صور غريبة وسسخيفة في

الظاهر من الهيمنة الاجتماعية ، ولكنها فى الحقيقة فعالة ولها مايفسرهما :

١ - **العلاقات الاجتماعية** : يتسم المجتمع البريطانى بتدرج ، « فيدرالى » فى ظاهره ، للمراتب والأوضاع يتميز بالعديد من العلامات التافهة ، ولكنها طقوس لها تأثيرها - مثل اللهجة وأسلوب الحديث ونظام الأكل والملابس واساليب الترويح الخ . ولا يقابل هذا التدرج الحقائق الأولية لمجتمع منقسم الى طبقات على أساس اقتصادى ، بل ولا يقابل حتى الحقائق الثانوية للقدرة الفردية على الحركة داخل هذا النظام . ولكنه يمثل انعكاس صورة مجتمع تضمنه وتنميه طبقة من أصحاب الأرضى . وكان نمط العلاقات الاجتماعية فى الريف عند ما كانت هذه الطبقة فى ذروة قوتها الاقتصادية مركبا من المرتبة الاجتماعية والانقياد للأوضاع والتقاليد ، وصار النموذج الأساسى للعلاقات الاجتماعية فى المجتمع الانجليزى ككل - حتى بعد التصنيع - بسبب استمرار الزعامة السياسية لهذه الطبقة . اذ بعد الثورة الصناعية غزت اسطورة المرتبة الاجتماعية والنظام التدرجى عقل البورجوازية الوليدة واخضعتها ونتج عنها مفهوم التطلع الاجتماعى المتهور لدى الطبقة الوسطى وحينئها للألقاب .. الخ . كما أنها كانت أيضا عاملا قويا فى اخفاء العلاقات الاجتماعية الحقيقية عن الطبقة العاملة . فعلى الرغم من أن الطبقة العاملة نفسها استمرت بصورة غريزية تستعمل لغة تنطوى على مفهوم الانقسام الى فريقين فى المجتمع (« نحن » و « هم ») فى وصف موقفها ، فان زعماء حركة الطبقة العاملة ، الذين كانوا يوجدون فى منطقة مختلطة وعلى اتصال مستمر بممثل الكتلة المسيطرة ومؤسساتها ، جنحوا الى تكوين وعى « فيدرالى » مموه . ومن هنا انبثقت الاحتياجات التى جاءت فى « ما يقلمه لك حكم العمال المقبل » وغيره ، ضد « التميز الاجتماعى البالى » و « العنجهية » باعتبارهما من الشرور الاجتماعية الكبرى . وبهذه الطريقة يتسرب الى خصوم النظام ذلك الانقسام بين علاقات الانتاج والوعى الاجتماعى الذى يعد فى كل مكان ضروريا للمجتمع الرأسمالى . وبصفة عامة فان تلك المسحة التدرجية شبه الفيدرالية فى المجتمع الانجليزى ، التى تعد تعبيرا وأداة للهيمنة الاجتماعية لارستقراطية (ذات أصل زراعى) ، تعمل بنجاح تام ربما أكثر من أى شيء آخر على اخفاء التركيب الطبقي ، وهى اذ تزيد من حدة الوعى الطبقي وتعزله عن واقعه فى نفس الوقت تجنب الى الغاء فعاليته السياسية وتجعله يديم ذاته من الناحية الاجتماعية .

٢ - **الايدولوجية** : والهيمنة الاجتماعية للكتلة المسيطرة في انجلترا ليست متبلورة في أية ايدولوجية كبرى متسقة ، بل هي موزعة في مجموعة مختلطة من المحرمات والتحيزات الشائعة . والعنصران الكيميائيان الكبيران في هذا الضباب الانجليزي السادر هما «التقليدية» و«التجريبية» : والرؤية فيه معدومة تماما بالنسبة لآى واقع اجتماعى أو تاريخى . وكانت « التقليدية » - تبجيل الملكية والكنيسة والألقاب والمدينة النخ - هي المصطلح الايدولوجى الطبيعى لطبقة اصحاب الاراضى بمجرد أن تعرض احتكارها المطلق للقوة السياسية للتحدى . وقد انبثقت ، فى الواقع ، مع فلسفة برك فى اللحظة التى حدثت فيها الثورة البورجوازية الكبرى فى فرنسا فى نهاية القرن الثامن عشر . ومن الناحية الأخرى تعبر التجريبية حرفيا عن الطابع الناقص والمجزء للتجربة التاريخية للبورجوازية البريطانية . فهى لم تضطر الى قلب دولة فيدرالية فى القرن التاسع عشر ، ولم تنجح فى أن تصير السيد الوحيد لمجتمع صناعى جديد . وهكذا لم تمر قط بمرحلة من المساواة الحقيقية ، ومن ثم لم تهاجم الأساس الايدولوجى للاستقرائية قط . ومنذ ذلك الوقت تآلف من التقليدية والتجريبية نظام موحد للمشروعية : « التقليدية » تضىف مشروعية على الحاضر بأن تستمد من الماضى ، وتقيد التجريبية المستقبل بربطه تماما بالحاضر . والنتيجة هى نوع من « المحافظة » الشاملة المتجمدة التى تغطى المجتمع كله بطبقة كثيفة من عدم الاهتمام بالثقافة الفكرية ومن احاطة المؤسسات بنوع من الرهبة والغموض ، ذلك النوع الذى اشتهرت به انجلترا دوليا بحق .

٣ - **الزعامة** : كان الميراث الرئيسى للامبريالية ، كما أشرنا من قبل ، هو تكريسها نهائيا لأسلوب الزعامة الذى تتميز به الطبقة المهيمنة اجتماعيا . فمن المعروف أن حكم امبراطورية تضم ربع الكرة الأرضية يتطلب مهارات خاصة ، ليست حميدة دائما ، وبصفة أوتوماتيكية تدعم لامبريالية أسلوبا ارستقراطيا فى السياسة : فهى كنظام من السيطرة الأجنبية البحتة تعمل دائما ، فى حدود الأمان ، على تضخيم الفوارق الموجودة بين الجنس الحاكم والمحكوم الى أقصى حد ، لخلق هوة سحرية لا يمكن اجتيازها بين جوهرين ثابتين . ويؤدى ذلك بالضرورة دائما الى المراسم الاستعمارية ومنصب نائب الملك فى المستعمرات . فالسيطرة الداخلية يمكن أن تتم تحت مظهر « شعبى » وشعار « المساواة » ، أما فى السيطرة الأجنبية فهذا مستحيل . فلا يمكن أن يوجد فيها « حكم

شعبي ، بمقتضى تعريف هذا المفهوم . اذ أن اوضاع القوة فى الامبريالية
ارستقراطية بحسبكم الضرورة : فهى « وجود » مطلق . ولا يعرف
الارستقراطى بتصرفات تنبى عن مهارات بل عن ايماءات تكشف عن
صفات كامنة . . . فإى تدريب أو قدرة بذاتها تحط من قدر ذلك الجوهر غير
الملموس للنبيالة ، انها تكون بمثابة وضع حدود للمآخذ له . وهذا المثل
الأعلى هو المصدر المباشر لفكرة « الهواية » المشهورة عن « الطبقة العليا »
الانجليزية . وبذلك الازدراء التقليدى للاقتصاد على « مهنة » أو « ثقافة »
واحدة - سواء كرجال أعمال أو كمشقفين - تفرد حكام انجلترا بأنهم لم
يكونوا أيضا سياسيين محترفين ولا موظفين مكتبيين ولا عسكريين .
لقد كانوا جميع هؤلاء فى أوقات مختلفة ، ومن ثم لم يكونوا فى آخر الأمر
أيا منهم .

٤ - مفوضات : لقد أنتجت البورجوازية الصناعية فى القرن
الثامن عشر ايدىولوجية أصيلة متبلورة واحدة يحق لها أن تدعى صفة
الشمول ، هى النفعية . وقد لعبت النفعية دورا مهما للغاية فى السنوات
الأولى للتصنيع بوصفها مذهباً جهادياً موحداً الهدف للتراكم الرأسمالى
والعدمية الثقافية . ولكنها لم تصل قط الى مركز التسلط الاجتماعى
حقيقة . ويرجع بعض السبب فى ذلك طبعاً الى عدم قدرة الطبقة التى
تعبّر عنها على تحقيق السيطرة السياسية تاريخياً . بيد أن عدم نجاحها
يرجع بعضه أيضاً الى قصورها فى ذاتها . اذ أن تعصبها الأعمى للمادية
منعها على الفور من خلق نظام القيم والثقافة الذى تتميز به الايدىولوجية
المتسلطة اجتماعياً . وفى النهاية صارت تبريراً عقلانياً جزئياً للأسلوب
الاقتصادى . ولم تصل قط الى مرتبة تبرير النظام ككل . وجسأت
البرالية . نتاجاً متأخراً بعض الشيء لصعود البورجوازية . وهى تمثل
تحسيناً للمذهب النفعى الأصلى واضعافاً لحيويته . لقد كانت ظاهرة
أكثر تناقضاً منه وأضيق مجالاً ، وهى مصدر الوحي للحماسة التى كانت
تظهر وتخبو للقضايا النبيلة فى الخارج ، تلك الحماسة التى تميزت بها
البورجوازية فى ذلك الوقت (كوين) . ولكن برغم تفوق بعض دعايتها
(ميل) ، فقد حالت العوامل الموضوعية لبنيان الامبراطورية والاقتصاد ،
التي كانت تناقض كل ما تنادى به من معايير ، دون تسلطها جدياً . ومن
هنا كان جنوحها الى أن تلوذ بالحملات الايثارية على النطاق الدولى .

وتؤثر الهيمنة الاجتماعية فى الطبقة العاملة بشكل حاسم بطريقة معينة ومحددة تاريخيا . فقد أنتج مزيج من عوامل التركيب والربط فى القرن التاسع عشر برولتاريا تتميز بوعى طبقي اندماجي (Corporate) ثابت بدون أى أيديولوجية هيمنة تقريبا . وهذه المفارقة هى أهم حقيقة مفردة فى تاريخ الطبقة العاملة الانجليزية . فإذا كانت الطبقة المهيمنة اجتماعيا تعرف بأنها الطبقة التى تفرض أهدافها الخاصة ورؤاها الخاصة على المجتمع ككل ، فإن الطبقة الاندماجية تكون على العكس من ذلك . . . طبقة تعمل على تحقيق أهدافها الخاصة داخل اطار شمول اجتماعي تتحدد مسيرته الكلية بعامل خارجي عنها . ان الطبقة المهيمنة تسعى الى تغيير المجتمع لتصبه فى صورتها وتبتكر من جديد نظامها الاقتصادى ومؤسساتها السياسية وقيمها الثقافية وكل « أسلوب التحامه » بالعالم . أما الطبقة الاندماجية فإنها تدافع عن مركزها الخاص وتعمل على تحسينه داخل نظام اجتماعي تقبله قضية مسلما بها . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر كانت السمة المميزة الجوهريّة للطبقة العاملة الانجليزية هى الانفصال الشديد بين وعى كثيف بالشخصية المستقلة والفشل المستمر فى وضع أهداف للمجتمع ككل وفرضها . وفى هذا الانفصال يكمن سر الطبيعة الخاصة لحركة الطبقة العاملة الانجليزية . ان كثافة وعيها الطبقي الاندماجي ذاتها ، كما تحققت فى ثقافة انغزالية متميزة وعن طريقها ، هى التى وقفت فى طريق انبثاق أيديولوجية شاملة لدى الطبقة العاملة الانجليزية . فالعقبة التى منعت الطبقة العاملة عن الاشتراكية لم تكن نقص الوعى الطبقي ، بل - بمعنى ما - زيادته عن حده . وهذه المفارقة هى أساس كل من الاتجاه الاصلاحى الذى لا يتزحزح لحزب الضمال والفشل فى نفس الوقت ، فى تحويله الى اللبرالية الجديدة ، كما حدث فى الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألماني .

وتاريخيا ترجع أسباب هذه الصورة المركبة من الوعى الى جذور الرأسمالية الانجليزية . وقد أشرنا من قبل الى المضمون التركيبى . . . وكان على جميع الطبقات، فى العالم الاجتماعى الذى خلقته الطبقة المتسلطة، أن تبدو ، للغير ولنفسها ، فئة طبقية طبيعية يحددها مركز ثابت وطريقة ثابتة فى الحياة - وكان ذلك ينطبق على الطبقة العاملة بقدر ما ينطبق على غيرها . وفى نفس الوقت كانت العوامل الرابطة الأولى هى بلا جدال

الايحاد الوحشى والانفصال اللذان عانتها الطبقة العاملة فى سنواتها التكوينية الأولى ، وهذه العوامل هى التى دفعتها الى الاعتماد على نفسها وحدها والى خلق ثقافتها الخاصة فى عالمها الخاص . وقد أدت هذه التجربة الحصارية الى تثبيت موقف تجاه العالم الخارجى لم يتغير حتى اليوم . بيد أن السنوات الأولى للطبقة العاملة كانت أيضا ، طبعا ، الفترة الوحيدة فى تاريخها التى قامت فيها مواجهة ، وان يكن فى شئ من التحفظ ، ضد المجتمع الرأسمالى . ولكن لما لم تكن لديها أية ايدىولوجية اشتراكية ثابتة كانت الهزائم الساحقة التى منيت بها كلها خسارة تقريبا . اذ لو كانت مسلحة برؤيا متسقة للعالم لكنت تجربتها وتطلعاتها ، برغم أنها كانت ستهزم أيضا فى الغالب ، تحولت الى تقليد قائم وبقيت للمستقبل . ولكن النتيجة فعلا كانت تجربة خمسين سنة بلا أثر ولم تلص الا دورا ضئيل الشأن بصورة تستلفت النظر فى نمو الطبقة العاملة بعد ذلك . ومن الناحية المقابلة جاء النضج المتزايد للايدىولوجية الاشتراكية ، منذ ١٨٥٠ فصاعدا ، فى اللحظة التى كانت فيها حركة الطبقة العاملة فى أضعف حالاتها وأقلها قابلية لاية ايدىولوجية .

وهناك عامل ربط ثان أثر فى تطور وعى الطبقة العاملة هو عدم وجود مجموعة ذات قيمة من المثقفين منضمة الى البرولتاريا حتى نهاية القرن التاسع عشر . وترجع أسباب هذا النقص المصيرى ، الذى يؤثر أسوأ الأثر فى حزب العمال اليوم ، الى المواقع الاجتماعية الغريبة التى وجد فيها المثقفون الانجليز فى العهد الفيكتورى من ناحية ، والى السمات التاريخية العامة لهذه الفترة من ناحية أخرى . فالارستقراطية لم تسمح قط بتكوين أى موقع ثقافى داخل الجسد السياسى الانجليزى فى ظل طبقة أصحاب الاراضى المهيمنة . بل منذ القرن السادس عشر حالت دون ظهور فئة مثقفة علمانية منفصلة تخلف فئة المثقفين من رجال الكنيسة (التى كان أعضاؤها من الطبقات الأفقر حالا) التى وجدت فى العصور الوسطى بأن أغرقت المعاهد التربوية التى كانت حتى ذلك الوقت مجالات مقفلة الى حد كبير (ايتون ووينشستر وأكسفورد وكمبريدج) بأبنائها . ومنذ ذلك الوقت أنتجت فئتها الخاصة من المثقفين ، الذين جاء معظمهم من المراتب المهنية الأقل شأنًا فى هذه الطبقة . وهكذا وجدت هذه الظاهرة الفريدة فى التاريخ الانجليزى وهى وجود مجموعة من المثقفين متجانسة

ومتماسكة ولكنها مع ذلك لا تمثل فئة مثقفة متميزة . وكان السبب في ذلك أن وحدة هذه الجماعة جاءت عن طريق القرابة لا عن طريق الأفكار . ومن ثم لم تصر قط جماعة مستقلة ومتكاملة رأسيًا بارتباطها بالجماعات السابقة عليها بحيث تتألف منها مجموعة ثقافية مستمرة وموحدة داخليًا مثلما حدث في فرنسا ، فقد كانت وحدتها مجرد ارتباطها الخارجي بطققتها .

ولا يعني ذلك أنها أظهرت مطابقة سياسية متسقة . والواقع أن المثقفين الفكتوريين أنتجوا فعلاً نقداً منسقاً بعيد المدى إلى حدٍ كبيرٍ بالاعجاب للرأسمالية الفكتورية - ذلك التقليد الذي يغلب عليه الطابع الرومنسي ، وإن لم يكن كله رومنسياً ، والذي يتألف منه موضوع « الثقافة والمجتمع » . ولكن هذا النقد ، الذي كان يتضمن لمحات فكرية مقابلة لبعض الأسس الفلسفية للماركسية ، كان مع ذلك منفصلاً تماماً - لأسباب اجتماعية وجبئية ، عن واقع البنين الاقتصادي والصراع السياسي . وفي نفس الوقت أثارت الثورة الفرنسية مخاوف هؤلاء المثقفين كما أثارت مخاوف طبقتهم . ومن هنا كثيراً ما تعثر التقليد في تعبط أدى إلى كوارث وانتهى به الأمر - في القرن العشرين - أن صار الطابع السياسي الغالب فيه هو الرجعية . وهكذا فإن النقد الوحيد الراديكالي حقيقةً للرأسمالية في القرن التاسع عشر لم يلتق بالقوة الوحيدة التي كان يمكن أن تقلب الرأسمالية . فتقليد الرومنسية وما تفرع عنه ظل من الناحية السياسية ساذجاً وصار رجعياً . وكان مصير حركة الطبقة العاملة ، بعد ما تعرضت له من إخماد وتراجع طويل ، أن تقع فريسة لسلالة أقل الايديولوجيات البورجوازية كلها ائماراً - النفعية .

ومن القواعد التاريخية العامة أن الطبقة الاجتماعية الناهضة تكتسب قسماً هاماً من عتادها الايديولوجي من الطبقة الحاكمة نفسها . وهكذا استخضمت الطبقة العاملة المبادئ العامة للثورة الفرنسية ضد البورجوازية التي أعلنت هذه المبادئ ، ومنها تألفت ايديولوجية ثورية موجهة ضد من بلعوا الثورة . أما في إنجلترا فقد أنتجت البورجوازية المستسلمة بروتاريًا خاضعة . فلم تكسبها أي نزوع نحو التحرر أو أية قيم ثورية أو أية نظرة شاملة . وبدلاً من ذلك نقلت إليها جرائم النفعية المميتة التي أدت إلى إصابة حزب العمال في القرن العشرين بالمرض بصورة واضحة . فأول مجموعة مهمة من المثقفين انضمت في آخر الأمر إلى الصراع السياسي

فى جانب الطبقة العاملة هم الفاييون فى الثمانينات من القرن الماضى (١) . وكانت الأصول الفكرية لويب وزوجته وزملائهما واضحة وسافرة . لقد كانوا الحلفاء المباشرين لجيرمى بنتام وجيمس ميل والايديولوجين الوضعيين فى منتصف القرن العشرين (هيربرت سبنسر الخ) . لقد تلقت حركة الطبقة العاملة ميراثا يسرى فيه السم الزعاف . تخطيط برضى فى الخلط بين النفوذ والقوة ، واعجاب بدائى بالبيروقراطية وازدراء غير مستتر للمساواة ومادية متأصلة الجنور - فقد انطبعت الايديولوجية الغالبة فى حزب العمال بكل ضيق الأفق الذى يتميز به ويب وزوجته وزملاؤهما وحتى فى صورتها الأصلية بوصفها ايديولوجية للبورجوازية ، حال قصور النفعية دون تحولها الى قوة مهيمنة . انها لم تسكن قط ، فى صورتها الغاية - وقد تجردت من شبابها وحيويتها ، وميعتها الوصاية الأبوية (Parentalism) - ندا جديا لايديولوجية الكتلة المسيطرة .

ولم تكن الغاية طبعا هى العنصر الوحيد فى تكوين وجهة نظر حزب العمال فى سنواته الأولى ، وان كانت فى آخر الأمر أهم هذه العناصر سياسيا . فمن العناصر الأخرى فى « العمالية » (Labourism) طبعا راديكالية الطبقة العاملة التى انبثقت من حزب العمال (والتى كان رمزها الأصلى هو كير هاردى) . وكان هذا العنصر هو الذى أضفى على حزب العمال طابعه الاجتماعى الذى لا يتغير وحالت دون تحوله الى مجرد حزب طبقة وسطى اصلاحي . وفى نفس الوقت لم تحقق التعبيرات الايديولوجية البحتة لهذا التيار القوى أى اتساق مثل الغاية ، وظل خليطا شاذا من الماركسية المخفضة و « النظامية الدينية » (Methodism) المنقولة والبرالية الموروثة . وكان لهذا العنصر الأخير بعض الأهمية فى السنوات الأولى من وجود الحزب ، حيث أنه نقل تقليد « الأمية » (Internationalism) للبرالى كما نقل اتجاها ضد الامبريالية (جزئيا) الى قطاع كبير من زعامة الحزب (رفض مكدونالد للحرب العالمية الأولى وما الى ذلك) . ولكن أهميته تضاعفت بعد ذلك .

ومن ثم فلا جدال فى أنه يمكن القول بأن الايديولوجية المتسقة الوحيدة التى تأسست جلورها فى حركة الطبقة العاملة فى هذا القرن نابعة مباشرة من الايديولوجية البورجوازية المتسقة ، وغير الناجحة ،

(١) مما يؤسف له أن أفكار موريس كانت متعزلة الى حد لايسمح لها بأن تكون ذات تأثير كبير على الحركة .

الوحيدة في القرن الماضي . ومع ذلك فإن هذه الحركة نفسها لم تقع أسيرة
قط وتحولت الى جهاز سياسي أو صناعي متكيف مع الأوضاع (كما حدث
في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية) .

ويمكن القول بأن المضمون التاريخي لحركة الطبقة العاملة لم يكن
تعبيره الأساسي في أيديولوجية ، بل في مؤسسات . لقد كتب وليامز
عبارة مشهورة : « ان الثقافة التي أنتجتها الطبقة العاملة هي المؤسسات
الديمقراطية الجماعية سواء في النقابات أو في الحركة التعاونية أو في
الحزب السياسي . » وعندما ننظر اليها في إطارها نستطيع أن نقول انه انجاز
خلاق ممتاز جدا ، وتمثل هذه الفكرة الطرف الأقصى في نظريتين اشتراكيتين
متعارضتين عن الطبقة العاملة . ففيها تعمل الطبيعة التنظيمية للطبقة
العاملة على خلق صورة للمجتمع الذي ستخلقه . وهذا هو ما أطلق عليه
« الايجابية البرولتارية » ، بالمقابلة بنقيضه . وهو البرولتاريا بوصفها
عاملا سلبيا في التاريخ ، السلبية الكاملة بالنسبة للنظام الاجتماعي
القائم ، والذاتية التي ألقت بنفسها في اتجاه القضاء المطلق على المجتمع
الطبقى . وبالتالي على نفسها . ومن الواضح أن أي واقع في موقف تاريخي
لا بد أن يتضمن وضعا جدليا للأمريين : الايجابية المطلقة ، وفيها تجسد
الطبقة العاملة فلا تستطيع أن تطرح أي مشروع للتغيير الاجتماعي
الشامل . والسلبية المطلقة ، وفيها تظل في تمرد انتحاري دائم . وفيما
يتعلق بانجلترا ليس هناك شك في أن الايجابية هي التي سادت ، فإن
ذلك الكون المكتظ بأكمله الذي وصفه هوجارت في « فوائد معرفة القراءة
والكتابة » يشهد بايجابية أقدم طبقة عاملة في العالم (١) . والضعف
في فكرة وليامز أنها لم تميز بين صورة المؤسسات الاندماجية والمؤسسات
التي أساسها الهيمنة الاجتماعية . ان كثافة ثقافة الطبقة العاملة الانجليزية
وتفردا هي بذاتها قد حلت نطاقها السياسي وحالت دون انبثاق اشتراكية
مهيمنة في انجلترا . ومحاولة وليامز في حل هذه المشكلة بأن يعزو امتددا
لا نهائيا لمؤسسات الطبقة العاملة دون مؤسسات البورجوازية ، فضلا

(١) فيما يتصل بالمناقشة حول الايجابية والسلبية انظر ج. لوкас « تاريخ الطبقة
ووجيها » (فرنسي) و ج. ب. ساور « الشيوعية والسلام » (Temps Modernes)
عدد ٨١ ص ٨٤ - ٨٥ و ١٠١) وم - ميرو بونتي « مغامرات الديالكتيك » (فرنسي) ،
ول - ماجري « مشكلة النظرية الماركسية في الحزب النوري » (Critica Marxista)
عدد ٦ و ١٠ . أما في انجلترا فإن المساهمة الكبرى ، وإن لم تكن مساهمة نظرية ، هي
مجهود هوجارت الرائع في وصف الظاهرة . وتؤكد أعمال ماركس وجود الظاهرين .

عن أنها لا تتفق تماما مع الواقع ، تقوم على افراغ مفاهيم الصراع من فكرته بأكملها . ويبدو أن طبيعة ثقافة الطبقة العاملة هي حقيقة كما وصفها ، ولكن ارادة تعميمها وجعلها النمط العام للمجتمع ، التي يفترض ضمنا أنها حقيقة مصاحبة ، لم توجد الا نادرا .

وهكذا فان نفس المفارقة الأساسية تظهر على أى مستوى يختاره المرء . ان الطبقة العامة فى بريطانيا ولدت وعيا ضخما شديد الصلابة خلال مائة وخمسين عاما - ولكنها لم تنم قط ليصير قوة سياسية مهيمنة (١) . ان اسم حزبها السياسى التقليدى ذاته ينبى بوضوح عن هذه الحقيقة . فهو الحزب الوحيد بين أحزاب الطبقة العمالية الكبرى فى أوروبا الذى لا يسمى الحزب الديمقراطى الاجتماعى ولا الاشتراكى ولا الشيوعى ، ان « حزب العمال » اسم لا يشير الى مجتمع مثالى ، مثل كل الآخرين ، بل الى مجرد مصلحة موجودة .

وفى الختام قد يكون من المفيد أن نذكر - بإيجاز شديد - الملحظات التاريخية التى أضيء فيها بنيران الهيمنة الاجتماعية المظلم فجأة وبقوة ببريق الأزمات الاقتصادية الكبرى .

١ - ١٩٢٦ . « الاضراب الكبير » . ان هذه المواجهة الوحيدة بين القوى الطبقيّة انتهت طبعاً بكارثة . ولكن هل يمكن أن نعزو فشل الاضراب الى مجرد « الخيانة » وحدها ؟ وهل كان من المتصور أصلاً إمكان انتصاره ؟ الحكم العام أنه لم يكن من الممكن نجاحه لسبب بسيط هو أنه لم تكن هناك أصلاً الإرادة السياسية لاتمامه . وقد وصف كول الموقف وصفاً كلاسيكياً : « ولكن عندما حانت اللحظة ، كان العمال هم الذين تراجعوا . ان الروح الدستورية المتأصلة فى القطاع الرئيسى من الحركة العمالية لم تؤكد ذاتها بوضوح قط أكثر مما فعلت فى تلك الحركة (اللادستورية) التى عرفت باسم ، الاضراب العام ، ومن الناحية الأخرى كان الاستعداد البادى من جانب المدافعين عن القانون والنظام لفرض المعركة عندما حدثت الأزمة ، بدلا من الاستجابة لرغبة الزعماء النقابيين الواضحة فى التفاهم ، يدل على مزاج مختلف تماما . ان ، المجلس العام ، المسالم ومستتر ونستون تشرشل المهاجم ، ولهجة صحيفة ، البريتيش

(١) والبرلمانية ، التى كثيرا ما تعتبر الرذيلة الأساسية فى حزب العمال ، كون بهذا التفسير مجرد تعبير عن ضعف أعمق .

ووركر ، المعتدلة ولهجة صحفية ، البريتيش جازيت ، الثائرة الفاضبة ، كانت كلها تمثل مقابلة تنطوى على معان بقدر ما تثير السخرية .. فمبدأ الأمر كانت فرصة المضربين الحقيقية الوحيدة هي إثارة الذعر فى الحكومة بحيث تسلم بطلانهم أو حملها على قبول حل وسط . وكان موقف الحكومة طوال النزاع تستبعد أى تفكير فى الحل الثانى ، الذى كان زعماء المضربين سيرحبون به بلا جدال . ومن ثم فإن الصراع كان يقوم على القدرة على التحمل العنوى - الانتظار الى أن ينهار أحد الجانبين . ولكن ونستون تشرشل كان يتولى الأمر من جانب الحكومة ويجد متعة كاملة فى «النزال» ، ولم يكن من المحتمل أن تنهار الحكومة أولا .. ان جميع الشواهد تدل على أن المضربين لم تكن لديهم فرصة حقيقية فى الانتصار .. وليس هناك وصف أفضل من هذا قط لطبقة مهيمنة تواجه طبقة اندماجية .

٢ - ١٩٣١ : ان سقوط حكومة العمال ، الذى بدأ بطريقة جتمية بما حدث للجنية ، انتهى بأسوأ كارثة تصيب حكومة فى التاريخ البريطانى ، ومع الفرار الجماعى لمعظم الشخصيات الكبيرة من الحزب فى الحكم الى معسكر المعارضة ، كانت النتيجة سحق الحزب تقريبا فى الانتخابات التالية . وقد كتب تونى عن حزب العمال فى ١٩٣١ : « ان الحزب هو الذى جلب المصائب على نفسه ، غير قاصد وبصورة تستحق الشفقة ، لقد صنع حكومة على غرار ذاته ، ولم يكن انهيار الحكومة نتيجة لحادث - وان كانت الحوادث لعبت دورها - ولا لظروف غير مواتية - وان كان الخط ضدّه - ولا نتيجة ، ونحن نكرر ما قلناه ، لمجرد المشاعر الشخصية . لقد كان انهيارها من منطق التاريخ .. وبرغم ما صاحبه من أحداث مسرحية ، فإن الحكومة لم تسقط فجأة فى خضم عاصفة من السماء . بل انها زحفت ببطء الى مصيرها المحتوم وتهافت خطوة بخطوة .. »

٣ - ١٩٥١ : سقوط حكومة العمال الثالثة . حصل حزب العمال فى ١٩٤٥ على أغلبية مطلقة فى المجلس التشريعى صاحب السيادة دستوريا - ولم يحدث قط فى أى بلد من بلاد غرب أوروبا الكبرى أن أحرزت الطبقة العاملة نصرا انتخابيا وسياسيا كاملا الى هذا الحد . ولم تمض سنتان حتى كانت حكومة اتلى قد فقدت المبادرة ، وكانت السنوات التالية فترة تراجع مستمر . وكان الانهيار الأخير مشهدا مماثلا لما حدث ، بدرجة أقل حدة ، أثارته أزمة فى ميزان المدفوعات وانقسامات داخل مجلس الوزراء . وقد أشار كروسمان مؤرخا الى أن السكارثة لم تكن

ضرورية جدا : « لماذا استطاع هيودالتون أن يكشف ٠٠ أنه في ١٩٤٧ - ولم يكن قد مضى أكثر من سنتين بعد الانتصار الانتخابي - كانت الحكومة تفقد بوضوح تماسكها واحساسها بالاتجاه ؟٠٠ فما هو الأمر الذي أدى بسرعة الى هبوط المطلب الجماهيري بالتغيير الاجتماعي الذي رفع الحزب مكتسحا الى الحكم في ١٩٤٥ ؟٠٠ ان الانتخابات عندما جاءت في ١٩٥١ لم يكن قد حدث أى تغير عنيف ضد الاشتراكية في الرأى العام، بل على النقيض من ذلك تقدم الحزب في البلاد مسجلا لنفسه أكبر عدد من الأصوات حصل عليه في تاريخه ٠٠ ولو أن مستر آتلي ثبت قليلا بدلا من الالتجاء الى البلاد في ذروة الأزمة لاستطاع أن يحصد ثمار مكاسب ١٩٥١ ، وربما كان حزب العمال استمر عشر سنوات أخرى في الحكم ٠٠ ان الناقد غير المتحيز ٠٠ (يغلب) ٠٠ أن ينتهي الى أن الحسائر الانتخابية في ١٩٥٠ لم تكن ضرورية بالمرّة ، وأن القرار المتسرع بالاستقالة بعد ذلك بعام لم يكن نتيجة حتمية للأزمة ، بل عاقبة الاجهاد المادى وفقدان الأعصاب ٠٠ »

ان تاريخ الهيمنة في بريطانيا في القرن العشرين يتبين بجلده في هذه التعليقات الثلاثة .

- ٣ -

ويبقى أماما أن نفحص الطريقة التي يعمل بها النظام المهيمن بوصفه نظاما اجتماعيا شاملا فيحدد دور الطبقات الاجتماعية المتغادية داخله . واللمحظات الحاسمة في هذا المجال هي التي تحصل فيها الطبقة العاملة على القوة السياسية صراحة وتؤلف الحكومة . ونستطيع أن نضع المشكلة التحليلية ببساطة كما يلي : ما هو الحاجز غير المرئي بين السيطرة الرسمية على قوة اللولة غير المحدودة (التي تنطوى عليها سيادة البرلمان) والانجاز الفعلي للتغيير الاجتماعي الكيفي (الذي ينطوى عليه الدستور الأساسى للحزب) ؟

من الجلي أن أول نقطة يجب تسجيلها هي أن القوة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة متعددة المراكز والاسطورة الرسمية القائلة بأنها لا توجد الاق معقد الديمقراطية السياسية ، أى البرلمان وحده ، خيالية بوضوح من أى مضمون بحيث لا يوجد بين اليسار من يأخذها مأخذ الجد . بيد أنه لسوء الحظ لم تحدث أية محاولة تقريبا لايجاد بديل لها في نظرية

محكمة عن القوة فى الرأسمالية المتأخرة - وهذا فى ذاته مثل على العجز العام الذى اتسمت به النظرية الاشتراكية المعاصرة فيما يتصل بتحليل المجتمع الرأسمالى . وصحيح أن القوة تتلاقى ، فى المدى البعيد ، مع السيطرة على وسائل الانتاج . ولكن ذلك ليس صحيحا بالضرورة فى أية لحظة بذاتها من التاريخ . بل على العكس من ذلك ، ليس المطلوب تأكيد القول الشائع بأن القوة تستمد فى نهاية المطاف من نط الملكية فى المجتمع ، أى المطلب الملح هو تحديد مجسم للأوضاع المختلفة للقوة اليوم . فهناك مجموعة ضخمة من الاحتمالات التى تحققت فى صور كاملة ، بدرجة تزيد أو تنقص ، فى المجتمعات المختلفة فى عصور مختلفة . ففي المدى القريب يمكن أن تكون القوة ذات طابع عسكرى غالب ، أو يغلب عليها طابع البيروقراطية أو الاقتصاد أو الايدولوجية ، أو حتى - فى الحالات الجديدة - سياسية بحتة ، ويمكن أن تتبلور مباشرة فى وسائل العنف (ألمانيا النازية) أو وسائل الادارة (الصين الكوفشيوسية) أو وسائل الانتاج (الشركات الدول مثل هندوراسى أو كاتانجا) ، أو فى وسائل المواصلات (المجتمعات الغزبية بصور متزايدة) أو فى وسائل التشريع (وهذه الحالة هى الاشتراكية) . ولم يكن بناء القوة فى أى مجتمع قط بطبيعة الحال ذا مركز واحد بصورة مطلقة . ولكن ذلك لا يحول دون إمكان وضع فروق ذات مغزى بين أنماط القوة المختلفة وفى داخلها وأيا كان الأمر فانه من الواضح أن هناك تركيبا خاصا جدا للقوة فى بريطانيا هو نتاج ، موقف تاريخى وجغرافى خاص .

وليس هنا مجال مناقشة طابع هذا التركيب بصورة وافية . ولكن يمكن القول بأن بناء القوة فى بريطانيا يتفرد بثلاث سمات رئيسية خاصة . عدم الأهمية النسبية للصور البيروقراطية والعسكرية ، والقدرة الاستثنائية لدى الصور الاقتصادية على الهجوم المباشر ، والأهمية الحاسمة للصور الايدولوجية والثقافية فى نهاية المطاف . ويمكن تعريف هذه المجموعة بأكملها ، على أساس مصطلحات استعمالها هيجل ومن بعده ماركس ، بأنها تفوق المجتمع المدنى على الدولة . وكل عنصر من هذه المجموعة يقابل لحظة أساسية فى تاريخ الكتلة المسيطرة . وبرغم ما للجيش وموظفى الحكومة من طابع طبقى واضح فإن أيا منهما ليست له أهمية كقوة سياسية مباشرة فى انجلترا كما هو الحال فى معظم البلاد الرأسمالية المتقدمة الأخرى (فرنسا ، وإلى عهد قريب ألمانيا واليابان) . وترجع عدم أهمية الجيش فى انجلترا الى تاريخ جلد طويل : ففي أواخر

المصور الوسطى شهدت انجلترا أشد صور صبح الريف بالصبيغة العسكرية في أوروبا (حرب الوردتين) ، وأدى ذلك بدوره الى سياسة متطرفة من جانب ملوك تيودور في تجريد البلاد من الصبيغة العسكرية ، ثم عندما أراد الملوك أنفسهم بناء جيش قائم (جيمس الثانى) حالت طبقة أصحاب الأراضي باستمرار دون ذلك باعتباره تهديدا لقوتها المستقلة في الريف ، فضلا عن أن عزلة انجلترا جغرافيا لم تدع حاجة الى دفاع خارجي دائم . ويرجع عدم وجود بيروقراطية ضخمة الى الطابع المحلي المجزء للقوة الزراعية في القرن السابع عشر والثامن عشر : فقد حافظ قاضى السلام ، الذى لا يتقاضى أجرا أو يقوم بعمله فى أوقات فراغه ، على السيطرة فى الريف وهو يجمع القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى شخصه بصورة فريدة ، وقد تحطمت محاولات خلق جهاز ملكي بيروقراطي (شارل الأول) على هذه الصخرة . وقد نشأ عن ازدهار الرأسمالية الزراعية والانبثاق التلقائي للثورة الصناعية الأولى بعد ذلك ضغط متوال ومتزايد ضد البيروقراطية من جانب سياسة سادة الأرض واقتصاديات حرية التعامل (أما فى الأماكن التى تم فيها التصنيع بعد ذلك بمجهود ومبادرة متعدين ، كما فى ألمانيا ، فقد صارت الدولة على نقيض ذلك أحد الأدوات الرئيسية فى الثورة الصناعية) . ويرجع تاريخ الجهاز الحكومى الحديث الى سنة ١٨٥٤ فقط . وهو ذو مغزى أكثر من الجيش بكثير كأحد عمد القوة ، ولا شك فى أنه كان ذا تأثير معطل على الحكومات العمالية فى هذا القرن ، ولكنه لم يصل قط الى حد من القوة يكفى لتدميرها .

وعلى العكس من ذلك نجد أن القوة الاقتصادية المباشرة فى انجلترا كبيرة بصورة استثنائية . وكما أن عدم الأهمية النسبية للجيش والبيروقراطية هى نتاج سيطرة الرأسمالية الزراعية فى الأصل ، فإن القوة الضاربة الضخمة لرأس المال تنبثق من موقف معين للرأسمالية الصناعية فى انجلترا . إن اليسار كثيرا ما يثير قضية القوة الاقتصادية ، ولكنها لم تكن قط موضع تحليل الى عناصرها المكونة لها : القرارات العمالية (الفصل) وقرارات الاستثمار (مستويات العائد) وقرارات الأسعار (نقل الضرائب الى عاتق المستهلك) وقرارات الدعاية (الإعانات المقدمة للأحزاب السياسية) ، وهكذا . بيد أن هنا نقطة بسيطة واحدة يتطلب الأمر عرضها . وهى أن جماع القوة السياسية لرأس المال فى انجلترا ضخمة بصورة استثنائية وتتسم ، بحكم تكوينها ، بالهستريا

بسبب الوضع الدولى للاقتصاد البريطانى . اذ أن السلاح الأخير للقوة الاقتصادية عندما تواجه حكما معاديا هو حرب رأس المال . وفى إنجلترا أدى التنظيم التاريخى لمنطقة الاسترلينى إلى جعل هذا الهرب احتمالا دائما أكثر منه اجراء طوارئ ، حيث أن الجنيه معرض لأخطار المضاربات الدولية التى تهدد دائما باثارة الذعر فى سوق رأس المال الانجليزية نفسها ، وهكذا فإن أية حكومة عمالية تكاد تواجه أوتوماتيكيا الاحتمال اليومى بفقد « ثقة » الرأسمال الدولى ، وهو فقدان يترتب عليه فورا تدفق الرأسمال الانجليزى إلى الخارج بمقادير تؤدى إلى كوارث ويكاد يتعذر على منطقة الاسترلينى - عندما تغلق الدائرة - السيطرة عليه . وليس مجرد مصادفة أن كلا حكومتى الأغلبية للعمال سقطتا بعد تعرض الجنيه لأزمات ، كل ذلك بالاضافة إلى قوة رأس المال الأصلية فى التصرف بالطريقة التى يراها فيما يعتبره حالة طوارئ .

وأخيرا ، فإننا قد ألمحنا فعلا إلى الأهمية القصوى للمؤسسات الثقافية فى جماع تركيب القوة الذى تتميز به إنجلترا . فالسيطرة على نظم التعليم الخاص (المدارس الخاصة والجامعات) والاتصال (التحكم فى الصحافة) عامل حاسم فى ادامة هيمنة « الطبقة العليا » . فكلاهما مستند من السمات التاريخية الأوسع لنمط القوة ومطابق لها . ان ظاهرة المدارس الخاصة واكسفورد وكمبردج تؤلف نظاما تربويا لا شأن للدولة به (فهو يتناقض تماما مع النظام التربوى البروقراطى الفرنسى مثلا) . أما المركزية والتحكم فى الصحافة ، اللذان لا مثيل لهما ، فإنهما يعبران باخلاص عن درجة التركيز والتكامل القومى التى حققتها أقدم رأسمالية صناعية فى العالم .

ان هذا التخطيط المثلث الأركان هو « الاطار » الاجتماعى للديمقراطية البرلمانية التى لا يمكن فهم طابعها الجسم العملى الا فى ضوءه . فبمعنى ما تعد السيادة المطلقة غير المحدودة التى يضيفها النظام البرلمانى على الهيئة التشريعية فى إنجلترا الجانب الرسمى البارز له . ومن الناحية النظرية يجب أن يتيح ذلك لحكم الطبقة العاملة سلاحا هاما : فلم تجرؤ أية دولة بورجوازية أخرى على أن تعرض نفسها للخطر الذى ينطوى عليه عدم وجود دستور مكتوب فى إنجلترا (بل ان كثيرا منها سجلت قدسية الملكية الخاصة فى دساتيرها ، مع كوابح شديدة على الهيئة التشريعية) . ولا بد من أن نرجع هذه السمة الفريدة فى النظام

السياسى الانجليزى أيضا الى التطور التاريخى للكتلة الحاكمة . لقد كان مجلس العموم قرونا مؤسسة تمثل طبقة واحدة : فكان هناك باستمرار ضمان اجتماعى لعدم جموحه فى التصرف جعل القيود القضائية غير ضرورية . وبالتالي أمكن موازنة الضغط الصاعد من جانب البورجوازية ، ثم من جانب الطبقة العاملة ، داخل نفس الاطار ، بمجرد توسيق حق الانتخاب . ان الديمقراطية البرلمانية التى انبثقت مع الوقت ، والتى شهرت بها بريطانيا كانت - من وجهة نظر معينة - أعظم وأبقى نصر للطبقة العاملة . وفى نفس الوقت كانت أيضا النتيجة المصاحبة الضرورية لتكيف الصور التقليدية الاجتماعية مع موقف جديد . ان الديمقراطية فى إنجلترا كانت الفدية على الهيمنة . فالطبقة المهيمنة ، وقد واجهها صعود البورجوازية ثم البرولتاريا ، كان عليها إما أن تنفصل عن تقاليدها كلها وتحاول الاستمرار فى الاستئثار بالسلطة بوساطة الاكراه العسكرى أو البيروقراطى ، أو أن تسلم بدخول هذه القوة الاجتماعية الجديدة فى النظام السياسى ، مع تحديد فعاليتها داخله بوسائل قوية خارج النطاق البرلمانى . وتتفق مع أسلوبها الاستراتيجى فى ماضيها كله . وعندما واجهتها الطبقة الوسطى الصاعدة اختارت الطريق الأخير ، فضاعفت عوامل هيمنتها الثقافية والايديولوجية الخاصة بها (أسطورة الارستقراطية الخ) وفتتت خصمها المباشر باختيار بعض عناصره وضمها الى صفوفها . وتحولت الكتلة الموحدة الجديدة الى مهمة احتواء البرولتاريا . ولم تكن هناك امكانية تفتيتها كطبقة ، ولكن ادماج البورجوازية الصناعية فى الكتلة المسيطرة أتاحت سلاحا ثانيا بديلا : مجرد قوة رأس المال المتكامل .

وهذا فان البرلمان اليوم ، وهو المعقد الرسمى للقوة السياسية ، يعتبر مكانين مختلفين تماما تبعا للحزب الذى فى الحكم . ويختلف دوره فى نظام الحكم اختلافا تحليليا فى كل حالة عن الأخرى . فعندما تكون الحكومة للمحافظين يؤلف البرلمان جزءا متكاملا مع صورة خلفية تمتد فى يسر وبانتظام سوى حوله . وعندما تكون الحكومة للعمال يصير جيبا معزولا يحيط به الأعداء من كل جانب تقريبا وتتوالى عليه الهجمات بلا انقطاع من جانب الصناعة والصحافة و « الرأى العام » الموجه . وفى كل مرة انتهى به الأمر بالهزيمة .

وميزان القوى الفعلى أكثر تعقيدا مما توحي به مثل هذه الصورة طبعا : وبخاصة قوة النقابات التى يمكن أن تكون قوة مؤيدة ضخمة

لحكمة العمال ، وإن لم تكن قد استخدمت بهذه الطريقة حتى الآن • والواقع أن القول المألوف بأن حركة الطبقة العاملة تنطوي على «قوة مضادة التأثير» في ظل الرأسمالية الديمقراطية يتهرب ببساطة من السؤال الحقيقي ، وهو ليس ، هل هناك مجموعتان من القوى ؟ بل ، ما هو الميزان النهائي للقوى ؟ إن « القوة المضادة التأثير » التي يقول بها جالبرايت وستراشي لا تكاد ترقى لأكثر من قدرة الطبقة العاملة الصناعية على المنع النسبي لخفض مستوياتها المعيشية في اقتصاد متوسع •

والواقع أن هناك قوتين غير متكافئتين في صدام دائم أحدهما ضد الأخرى وتدفعان نقطة الصدام بينهما في هذا الاتجاه مرة وفي ذاك مرة أخرى ، ولكنهما في كل فترة من الزمن تنشئان توازنا مستقرا نسبيا عند نقطة ملائمة لأحدهما وليست ملائمة للأخرى • وهذا التوازن المستقر جزئيا ، الذي لا يمثل النصر الكامل ولا التعادل في القتال ، بل يمثل التفوق الصافي الدائم للطبقة المهيمنة ، هو واقع السلام الاجتماعي والديمقراطية السياسية في إنجلترا اليوم : وقد تستطيع حكومة عمال مصلحة ، كما حدث في ١٩٤٥ ، أن تدفع التوازن بصورة دائمة إلى اليسار (التأمينات وإنشاء الخدمات الصحية الخ) بحيث تصبح منطقة تحركاتها المستقبلية في وضع أكثر ملائمة للطبقة العاملة • وإن كان ذلك لا يستبعد بطبيعة الحال نجاح الضغط للرجوع إلى الوراثة الذي يدفع ، كما حدث في فترة ١٩٥١ - ١٩٦٣ ، التوازن إلى التراجع مسافة كبيرة كان قد قطعها من قبل (قلب آثار إعادة توزيع الدخل واستغلال القطاع العام الخ) • والتوازن الحالي في إنجلترا قد ظل رأسماليا إلى حد كبير جدا وتوجد فيه ألوان من التفاوت لا تقل ، إن لم تزد ، عن التفاوت في أي مكان من العالم الرأسمالي : إن ١٪ من السكان يملك ٤٣٪ من الممتلكات الثابتة ، وأكثر من نصف الوزراء وثلث مديري المصارف الكبرى وبيوت التأمين في السنوات العشر الماضية كانوا من أبناء مدرسة لايزيد عدد تلامذتها عن ١٠٠٠ من مجموع الأمة البالغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ نسمة •

(ج) اضطلال متزايد

وملخص القول أن كلا من طابع الأزمة الحاضرة والعلاقة المبدئية للحركة العمالية بها تنبثق من التحليلات السابقة على الوجه التالي :

إن الأزمة الحاضرة مرض عام في المجتمع كله ، البناء الفوقي والبناء

التحتى - وهو ليس انهيارا مفاجئا بل اضمحلال بطيء تنقرز منه النفس . فكل الظروف التى أدت الى خلق الفرصة الطيبة الفريدة للكتلة الحاكمة فى القرن التاسع عشر انقلبت ضدها . ان ، قانون ، النمو غير المتساوى قد أنتج نقيضه الديالكتيكى المألوف - فى صورة قاسية - وتقف بريطانيا اليوم عارية فى صورة مجتمع عتيق متيبس فريسة لنجاحه الماضى ، ويدرك الآن لأول مرة ضعفه ولكنه لم يستطع التغلب عليه بصد . وقد قام كثيرون بتصنيف أزمات الهبوط بحيث لم تعد هناك حاجة لتكرارها هنا : اقتصاد هامد وتعليم ضيق الأفق ورجعى وبيئة المدنية فيه يسودها الفتور واللامبالاة وطبقة حاكمة تحطمت معنوياتها وثقافة ريفية تافهة . وكل هذه الأعباء الحاضرة ترجع أصولها الى بركات الماضى . وليس هذا الماضى هو مجرد فترة عهد الامبريالية - كما يقول الآن كثير من النقاد الاشتراكيين ، والرأسماليين . فهو يمتد الى ما قبلها وما بعدها متجاوزا القرن التاسع عشر ، الذى لم يشهد أساسا ، كما أشرنا ، سوى التصعيد النهائى للبناء الفوقى للمجتمع البريطانى الحديث . والسبب المفرد الأكبر للأزمة الحاضرة هو طبعا الانحدار المستديم للاقتصاد العالمى الذى انبثق هو نفسه من النظام العالمى للامبريالية البريطانية فى الفترة من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ ، ويرجع تأريخه الى الوقت الذى اكتمل فيه هذا النظام . فتصدير رأس المال وعدم كفاية الاستثمار فى الداخل مع التخلف فى التجسيديات التكنولوجية كانت كلها من سمات الاقتصاد البريطانى منذ الربع الأخير من القرن الماضى . بيد أن كمية العائد الضخم من الامبراطورية والاستثمارات البريطانية عبر البحار أخفت هذا الانحدار الكيفى مدة طويلة وانتهت ، بالضرورة ، بالاضرار به ضرراً بليغاً . وفى نهاية الأمر صار التجسيد الأخير للامبراطورية ، وهو منطقة الاسترلينى بعد الحرب ، أسوأ دعاة البورجوازية فى الوقت الحاضر وإعلام صوتا ، وهذا هو أسوأ ما يتميز به الاقتصاد البريطانى اليوم . ومع ذلك فإن هذه الصورة الأخيرة للامبراطورية تسيطر عليها النواة التاريخية الأولى للامبريالية البريطانية : « المدينة » (City) التى يرجع أصلها الى القرن السابع عشر - لا التاسع عشر . « فالمدينة » ، وقد استعمرتها الارستقراطية طوال تاريخها أكثر من أى قطاع آخر ، تعد الآن أكثر العوامل دلالة على الواقع الاجتماعى وأكثر القطاعات أثرا فى تحديد فاعلية شكل الاقتصاد . وهى تلخص وتمثل جميع العيوب التى يتسم بها الكل . لأن تلك الكتلة الحاكمة فى بريطانيا ، التى تغير مضمونها ولم يتغير شكلها ، تنحدر الآن من ذروة انجازاتها السابقة . فالبورجوازية الصناعية التى اندمجت وهى فى أوجها مع

الارستقراطية من سادة الأرض انتقلت اليها باتحادهما عدوى نقائص هذه الارستقراطية وفسادها الداخلى . فقد امتدت المحسوبيات العائلية والهوية من المجالس الحكومية الى قلب البورجوازية نفسها ، مجالس الادارات والمديرون فى الصناعة . وفى الخمسينات كانت أكثر المؤسسات كفاءة فى بريطانيا ، كما تبدل نتائج أبحاث بارنا ، اما مشروعات بدأها أجانِب (من اللاجئين وغيرهم) منذ ١٩٤٠ وتسيطر عليها أقليات (كويكرز ويهود) ، أو فروع لتمدجات دولية (أمريكية فى الغالب) . ان صاحب المشروع الذى غزا العالم فى منتصف القرن التاسع عشر قد صار مجرد موظف رتيب .

وفى نفس الوقت كشف الدور التنسيقي الذى تقوم به الدولة فى ظل النظام الرأسمالى عن ضعف خطير . فقد صارت وزارة المالية ، بعد « المدينة » ، الطوق الكبير الثانى حول رقبة النمو الاقتصادى الانجليزى . فالإنجاز التاريخى للطبقة الحاكمة الانجليزية فى جميع صورها ، وهو المحافظة على تفوق المجتمع المدنى على الدولة ، أدى فى هذا المجال الى تدمير أسسها . اذ أن الرأسمالية اليوم فى جميع أنحاء العالم تتحول بصورة متزايدة فى اتجاه التركيز المخطط عقلانيا . وقد صارت المندمجة الدولية الضخمة هى الوحدة الاقتصادية الأساسية بشكل متزايد . وتدخل الدولة بشكل حاسم متزايد فى الاقتصاد القومى بالتوجيه والسيطرة لمصلحة النظام الرأسمالى ككل . فالرأسمالية الجديدة تطلب من جانب الدولة فى كل مكان تخطيطا موحدا . ولا بد بالضرورة أن يقوم بهذا التخطيط قنيون على درجة عالية من المهارة يعملون فى جهاز قوى من أجهزة الدولة . وفى انجلترا ، تحول التقاليد المتراكمة كلها للطبقة الحاكمة دون استطاعتها القيام بهذا الدور : فقد كانت ميزاتها سادة الريف وحرية التعامل الصناعية . وبعد أن انتهى عهد هذه الميزات لم يبق اليوم الا نقائصها : عدم الكفاية الفنية فى أى شأن من الشئون والتحرورية الاقتصادية التى ولى أوائها . فوزارة المالية تمثل ، على حد وصف أحد النقاد « تمجيد عدم الكفاية الفنية » - وكانت النتيجة كوارث بالنسبة لهيبة حكم المحافظين فى الخمسينات .

وأخيرا ، كان آخر ما أتيح للرأسمالية البريطانية من ظروف حسنة ، هو انتصارها فى حربين عالميتين ، سببا مباشرا أيضا فى انحدارها . فلم يرغبها التدمير المادى الشامل لمصانعها ، كما حدث مع غيرها ، على تجديد وإعادة بناء نفسها ، بل على عكس ذلك ، أدى نجاحها فى البقاء من قن

متواليتين الى انتفاخ اوداجها وجمودها بحيث تخلفت بصورة حاسمة عن الاقتصاديات الديناميكية الحديثة لألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان . وأيا كان الأمر فانا أصبحنا نسمع الآن شعارات « التخطيط » و « النمو » و « الكفاءة » فى كل حديث رسمى ، وتؤكد صحف اليمين كلها الحاجة الى وضع تكوين الاقتصاد كله وتوجيهه على أسس عقلانية .

واجتماعيا أيضا صارت انتصارات الماضى آفة الحاضر . فالبورجوازية الانجليزية لم يعرف عنها قط اخلاصها للتعليم التكنولوجى والعلمى : فالنضج البطيء والازدهار « الطبيعى » المفاجئ للثورة الصناعية جعل من غير الضرورى الخلق « البيروقراطى » لنظام كفء واسع النطاق من التعليم التكنولوجى مثل ذلك الذى ساعد التصنيع فى ألمانيا مساعدة كبيرة . بيد أن هذه الميزة الطبية سرعان ما اتخذت قالباً متطرفاً ومتعمداً . وفى منتصف القرن التاسع عشر باعت الطبقة الوسطى البورجوازية حقوق مولدها مقابل مزايا الجنتمان . وحولت المدارس الخاصة ، التى أكدت التعاقد بين الرأسماليين الصناعيين والزراعيين ، قدرات الطبقتين وتطلعاتهما الى قاسم مشترك وطبعت به الأجيال التالية . ولم يكن نصيب البورجوازية كبيراً فى شخصية المدارس الخاصة « الانسانية » الجديدة : فقد أضفت عليها ما تنقسم به من كبت وتطهيرية ، فى حين كان نصيب الارستقراطية أكبر اذ أضفت عليها عجرفتها وعدم اهتمامها بالخبرة الفنية . وفى كلتا الحالتين لم يكن للعلوم والتكنولوجيا مكان . ان الكتلة الحاكمة درست لتحكم ، وحكمت فعلاً ، ولكن بعد قرن لم تعد مهاراتها مسوى مجرد أساليب سلوك ، وصارت أساليب سلوكها مصطنعة بشكل متزايد . وفى الخمسينات بدأت المندمجات الكبرى التى تركز فيها رأس المال متأخرة فى اعطاء المدارس الخاصة (والجامعات) معامل وأقساماً علمية . ولكن الألوان قد فات : فالنظام التربوى كله أصبح غير صالح للعمل وسيتعرض حتماً للتحدى . فنظام التعليم العام ، الذى ينقصه التمويل ووضع فى مرتبة تالية بالنسبة للتعليم الخاص كما أرادت له الهيمنة الرأسمالية الانجليزية ، عجز حتى عن القيام بالدور التافه الذى اختص به وهو توفير الدرجات المتوسطة والدنيا من العاملين الاقتصاد . وهكذا تعرض اليوم القطاعان ، الخاص والعام ، للنقد من جانب أعظم المتحدين باسم انجلترا الرأسمالية ، كما قوبل التوسع « الذى لم يسبق له مثيل » فى التعليم الذى تدعو اليه « التقارير » الأخيرة بالترحيب فى كل مكان باعتباره ضرورة لابد منها . ولكن أهم من ذلك أن التدرج الاجتماعى التقليدى الذى تؤكد الطبقة

المتطرفة فى النظام التبروى صار اليوم موضع نقد وإنكار على نطاق واسع جدا . وقد بلغ هذا النفور نقطة جعلت فى وسع مكميلان ، فى الأيام الأخيرة من رياسته للوزارة ، أن يدعو مؤتمرا للمحافظين الى المعركة بالعبارات التالية : « ان هذه البلاد يجب اعدادها للتغيير . . اننا جميعا منخططون بدرجة تزيد أو تنقص اليوم . . ونحن ما زلنا أمة انغمست فى الطرق التى ألفتها وتمسك بالامتيازات القديمة وترفض التخل عن العادات التى لم تعد منها فائدة . . اننا أمة تقسمها حدود اجتماعية وصناعية أكثر مما ينبغي - ويكاد المرء يقول ان نظامنا طائفي » . ولم يتحول حزب المحافظين بأكمله طبعاً الى وجهة النظر الجديدة التى تشيد بالكفاءة و « المساواة » . فقسم منه يؤمن بها باخلاص ، ويستخلصها قسم آخر للاستهلاك الجماهيرى، ويرفضها كلية قسم ثالث : وفى موجة الذعر التى أعقبت استقالة مكميلان ، وبرغم الضرورات الواضحة التى يفرضها الموقف ، انساق الحزب مع أقدم غرائزه وأعمقها جنورا واختار لنفسه زعيما يمثل صورة كاريكاتورية لعظمته الارستقراطية الماضية . ولكن برغم ذلك كله فان الحقيقة المهمة اليوم هو أن هناك اتجاها ظاهرا الى « المساواة » من نوع ما أصبح أخيرا جزءا من شعارات البورجوازية الانجليزية لأول مرة فى تاريخ بريطانيا .

وقد جاءت أبرز مظاهر تعبير الأزمة الحاضرة عن نفسها ، وان كانت بمعنى ما سطحية أيضا ، فى الميدان السياسى البحت بطبيعة الحال . اذ أن ضعف السياسة الاقتصادية واستمرار المضاربات مع وجود الأحياء القدرة فى المدن والهزائم المهنية فى السياسة العسكرية والاذلال الضخم الذى ينطوى عليه الإبعاد عن « السوق المشتركة » والفشائح التى أعقبت ذلك : كلها علامات خارجية للتخبط الداخلى - ثم للانهيار المعنوى - للطبقة الحاكمة فى انجلترا وهى تواجه عالما سبقها وتخطى كل معالمها . لقد جاءت فرصتها الحقيقية فى ١٩٥٨ ، ولكنها لم ترها . فعندما رفضت حكومة المحافظين الانضمام الى « الجماعة الاقتصادية الاوربية » الوليدة فوّتت على نفسها فرصتها الوحيدة فى الخمسينات فى تجديد دعاء الرأسمالية البريطانية دون احداث أزمة سياسية واجتماعية فى الداخل . فقد اعتقلت ، بعجرفة مبيتة ، أن انجلترا أمة وحدها ، فبريطانيا ، قمة الكومنولث الذى يضم أجزاء من جميع أنحاء العالم ، تضمن لنفسها مركزا خاصا داخل الوحدة المتناقضة للرأسمالية الدولية . وبعد ذلك بأربع سنوات أدركت الحقيقة ، ولكن « الجمهورية الخامسة » كانت قد ثبتت دعائنها ، وأغلقت الأبواب فى وجهها بقسوة عندما لجأت الى « الجماعة الاقتصادية الاوربية » فى طلب الملجأ .

وعندما ننظر الى الوراء نرى فترة حكم المحافظين وقد اتخذت مغزى مخيفا . ففي ظل مكميلان ساد اتجاه « ادواردى » جديد فى الحكم ، وصارت السياسة فى انجلترا ارسنقراطية أكثر مما كانت فى فترات حكم المحافظين منذ عشرين عاما سبقت . وقد كان العهد « الادواردى » طبعا آخر فترة ظل فيها التفوق الدولى الفريد للطبقة البريطانية الحاكمة قائما . وفى الخمسينات كانت نفس الطبقة تعيد القيام بدورها السابق بأدق تفاصيله ، كما لو كان ذلك بنوع من المحاكاة الغريزية غير الداعية ، بأمل استعادة الثقة والعظمة اللتين كانت تتمتع بهما فى آخر فترات تفوقها فى الماضى لكى تواجه مخاطر الحاضر ، وكوارثه الوشيكية . فالأزمة اذن هى النتاج المنطقى للرحلة الطويلة التى قامت بها الرأسمالية البريطانية من أصولها الاولى الى موقفها المحفوف بالمخاطر فى الوقت الحاضر داخل اطار عالم النصف الثانى من القرن العشرين . ونتيجة لذلك لابد للكتلة المسيطرة فى بريطانيا اليوم ، اذا أرادت أن تحتفظ بهيمتها ، أن تمر بتحول جديد . ان استعادة أوضاع الماضى لم تفدها : وتدرك أغلبية هذه الطبقة الآن أنها لابد أن تغير نفسها مرة أخرى . فالضغوط الدولية للرأسمالية المعاصرة تتطلب تكيفا جنريا . ولابد من استئناف العمل الذى بدأ فى ١٦٤٠ ثم فى ١٨٣٢ والذى لم يكتمل بعد .

ان الفرصة التى تهيئها هذه الأزمة للحركة العمالية كبيرة جدا . فواضح من التحليل السابق (ومن أى تحليل فى الواقع) لتاريخ الحركة وايدىولوجيتها انها غير قادرة ، لأسباب تتعلق بتكوينها ، على القيام بتحدى تحويل المجتمع الانجليزى الى الاشتراكية مباشرة . فعليها أن تغير نفسها أولا : اذ لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بدون حركة اشتراكية حقيقية . ولكن بين هذا الطرف الأقصى ودور مجرد المنفذ للإصلاح والاستقرار البورجوازيين ، الذى يتنبأ لها به بعض الاشتراكيين فعلا الآن ، يوجد مجال واسع من الاختيار الملىء بالمتفجرات . فماذا ستكون هذه الاختيارات ؟ وما هى القوى التى ستقاتل لتحدها ؟ ان هذه الأسئلة هى التى ستسيطر على السنوات القادمة .

الاستتجاه نحو التخطيط^(١)

توماس بالوج

أثار مفهوم التخطيط جدلا حادا وتعرضت حظوظه لتغيرات غير متوقعة في بريطانيا منذ نهاية الحرب ، دون أن يفهم أكثر دعاة نفوذا دلالته الى حد كبير ، سواء له أو عليه .

١ - فشل ما بعد الحرب .

لقد قوبل التخطيط في أول الأمر بالترخيب باعتباره الطريق الأكيد الى عالم جديد أفضل في السلم ، كما استطاع تحقيق التعبئة الكاملة للموارد المتاحة في الحرب (٢) . فلن يعود مصير الأمة محسوما بتقلبات السوق التي لا سيطرة عليها . وستنتهي البطالة وتقرض الأولويات الاجتماعية . وسيشرق عهد جديد من المساواة الاقتصادية والاستقرار والتقدم . ولكن تخطيط الحرب كان في الواقع بدائيا وسلبيا . وقد فرضته حاجات الدفاع التي لا بد منها على بيروقراطية عازقة عن قبوله . وكانت حكومة العمال تتلهف على ادعاء الفضل في التخطيط المتعمد ، ولكنها لم تفعل شيئا لمواصلة الضوابط المباشرة مع حاجات وقت السلم ، وتنسيق عملها بمرونة مع الحوافز والروادع المالية .

وكانت النتيجة أن توالى الأزمات المتوقعة . وكل منها غير ضروري

(١) كتب هذا البحث أصلا في ١٩٦٣ بمناسبة العيد السبعيني لولد الأستاذ ماهالينوبيس . وامتدت للنشر في سبتمبر ١٩٦٤ قبل الانتخابات وانضمام مستر بالوج للوزارة كمستشار اقتصادي . وهي لا تعبر عن أي رأى رسمي .

(٢) سير أوليفر فرانكس « التخطيط المركزي في الحرب والسلم » لندن . وكذلك الإعدامات الطنانة لأسوأ وزراء المالية البريطانية . خطأ دكتور (لورد فيما بعد) دالتون « السنوات المصرية » لندن ١٩٣٧ .

وكان يمكن منعه بسهولة ببعض المعرفة الخبيرة : أزمات الفحم والدولار في ١٩٤٧ ، وتخفيض العملة في ١٩٤٩ ، وإعادة التسليح في ١٩٥١ .

وعند الوزراء في حكومة العمال الى الادعاء بأن فشلهم انما يرجع الى عزوفهم عن استخدام الاكرام ، وليس الى عدم قدرتهم على تبين المشاكل . وبمجرد أن دخلوا في طريق تحرير الاقتصاد بدلا من خلق الضوابط الاجباية الملائمة لوقت السلم ، فقدوا المعركة بغير رجعة . فلم يكن في وسعهم منافسة المحافظين في حرية الاقتصاد ، كما لم تكن لديهم ثقة وتأييد الطبقات المالكة وطبقات المديرين . وهكذا كانت كل خطوة في اتجاه الحرية الاقتصادية تقترب من النقطة التي تستطيع عندها قوة المال أن تعيد فرض ارادتها على السياسة الاقتصادية . وعندئذ انحط قدر التخطيط كمفهوم تماما ، وأصبح كلمة شائنة .

وبعد ذلك بدأت الاشادة بالاعتماد على آلية الثمن ، وبخاصة من جانب الموظفين الحكوميين ، باعتبارها الحل النهائي الوحيد لمشاكلنا . فيصير الجنيه كامل القابلية للتحويل وتكمل ذلك سياسة نقدية تسيطر على حجم النقد المتداول وتضمن بتأثيرها الضمني توازنا كاملا بين مجموع العرض والطلب . وتتحقق مطالب المستهلك صاحب السيادة بتحويلها الى فرص للربح ، في حين تعود حوافز زيادة الانتاجية وزيادة الانتاج والاستثمار بالغاء تدخل الدولة . ويصبح أقصى حد ممكن من التقدم في تناول يدنا بطريقة أوتوماتيكية بشرط فرض توازن نقدي بهذه الطريقة غير المباشرة وغير الشخصية . ويقوم بالتخطيط الأفراد والمؤسسات في تنسيق مع قوى السوق .

ولكنها كانت أوهاما سيئة الطالع : « حرية » المحافظين لم تكن أسعد حظا من « تخطيط » العمال . ففي أزمات ١٩٥٥ و ١٩٥٧ و ١٩٥٩ و ١٩٦١ المتجددة ، وفي التقلب بلا هدف بين سياسة تشجيع الطلب مرة والحد منه مرة أخرى التي فرضها العجز المتكرر استمرار في ميزان المدفوعات والخوف من أزمات الثقة ، كان التخطيط كاملا . فقد نقص الاستثمار وأصبحت قوة المنافسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي أقل من كبار منافسينا الصناعيين . وكان عجزنا المتزايد يرجع أساسا الى التكتيك الانتخابي الناجح لحكومة المحافظين الذي تتطلب بالضرورة الإفراج عن تلك الموارد الضخمة ، حوالي ١٥٠٠ مليون جنيه سنويا ، التي حظيت بها فجأة بسبب التجسن في أحوال التجارة وطرحتها للاستهلاك قبل الأوان . ولو أن هذه الموارد احتفظ بها للاستثمار لكنا الآن في طريقنا للحاق بنمو ألمانيا ، ان

لم يكن اليابان • فذلك النمط المتقلب للسياسة الاقتصادية الذى فرضته علينا أزمات المبادلة الخارجية كلف البلاد خسارة كبيرة فى الدخل عن طريق النقص فى الاستثمار والانتاجية والنمو - خسارة بلغت الآن مالا يقل بالتأكيد ، ان لم يزد كثيرا ، عن ١٥ فى المائة من الدخل القومى ، أو حوالى ٣٠٠٠ الى ٣٥٠٠ مليون جنيه فى العام • وأدى هذا الاخفاق المهيمن الى هبوط معدل دخل الفرد فى الدخل القومى البريطانى عن مثيله فى ألمانيا وفرنسا لأول مرة منذ عدة مئات من السنين • بل أكثر من ذلك دلالة أن انتاج الفرد فى الاتحاد السوفييتى قد تخطانا • وكان منذ عشرين عاما أقل من نصفنا • ومنذ أربعين عاما كان أقل من الربع • وهنا لدينا ظاهرة لها دلالتها تجاهلها المحافظون باستمرار •

ويبدو أن تكرر الأزمات بصورة رتيبة قد ترك بعض الأثر أخيرا ، وبعد أن فشلت حكومة المحافظين فى تجربتها لاختضاع النقابات عن طريق الانكماش النقدي ووضع خطوط توجيهية من جانب واحد للزيادة فى الأجور مع زيادة حاسمة فى نصيب الاستثمار والتجديد ، بدا حوالى ١٩٦٠ - ١٩٦١ أنها أدركت أن الأمر يتطلب تكتيكا جديدا • وعندما وجه سلوين لويدي ، وزير المالية ، بأزمة ١٩٦٠ كان رد الفعل أشد بعض الشيء من المألوف • ولا شك أنه اتبع سياسة سابقة من العمال والمحافظين بتبنى برنامج تقليدى من التقييدات لسادس مرة منذ الحرب • ولكنه تخطاهم معلنا أنه قد عقد العزم على البدء بسياسة جديدة - سياسة توسعية تتطلع الى الامام •

وعندما ننظر الآن الى الوراء يبدو كل ذلك مسخرية : وقد طرد مكميلان سلوين لويدي فى ١٩٦٢ بشكل حاسم لأنه لم يستطع فى الواقع أن يبادر بسياسة جديدة • ولكنه ترك مشكلة حرجية لخليفته لأنه تورط ، يستحثه « مكتب الأبحاث الفيدرالى » (F.B.I) أكثر فأكثر فى نوع ما من التخطيط المتعمد لنمونا الاقتصادى • لقد كان تخطيط محافظين طبعاً ، مع فارق • فالتخطيط اليابانى ، وكذلك بصورة واضحة الفرنسى ، استعين به لاثبات أن التخطيط غير الرسمى القائم على الاقتناع داخل اطار اقتصادى واجتماعى لم يتغير يمكن أن يحقق معجزاته فى الانماش • فقد أكدوا مثلا أنه يستطيع أن يتغلب على عزوف أصحاب المشروعات الأفراد عن المخاطرة بحفظهم والاستثمار بعمولات أعلى من المألوف خوفا من أن يتخلى عنهم زملائهم اذا هم خسروا •

وفى كل من فرنسا واليابان اقتنع معظم أقطاب الصناعة بأن التوسع

بمعدل كبير ضروري وممكن . وقد تحقق ذلك في البلدين بأعداد خطط طويلة المدى - من عشرة الى عشرين سنة - للنمو السريع لاثبات انه يمكن ايجاد قاعدة منطقية متسقة للانطلاق الى الامام وأن صاحب المشروع ليس لديه ما يخشاه . وفي الحالتين توجت هذه الجهود بنجاح كامل تقريبا . لماذا لا نقلدهم ؟

وكان « المجلس القومي للتنمية الاقتصادية » نتيجة لهذه الشكوك المتأخرة في كمال الأسواق « الحرة » وجهاز الائتم الذي يعمل بلا تدخل . وقد كان ذلك بداية الصراع الداخلي الغريب في حزب المحافظين الذي بلغ ذروته في تقلبات السياسة والآراء بين أقصى الأطراف : الاندفاع المباشر بلا تفكير نحو « السوق المشتركة » ، والحملة الجديدة ضد الاحتكار والغاء أسعار إعادة البيع ، وهجمات اينوك باول على « المجلس القومي للتنمية الاقتصادية » ، والحكومة ، وحيرة المحافظين البادية على صفحات « التايمز » ، وعلان الايمان بالتخطيط من أجل تقدم مستمر على الصعيد القومي (تقرير روبنز) وعلى صعيد المنطقة (الشمال الشرقي ، واسكتلندا والجنوب الشرقي) ، وقد حدث ذلك أساسا في فترة ما قبل الانتخابات للدعوة لحزب المحافظين .

٢ - حدود « المجلس القومي للتنمية الاقتصادية »

إذا أراد المرء تقييم صلاحية تنظيم جديد من زاوية وظائفه المعلنة ، وإذا أراد أن يفرق بين المحاولة المخلصة في معالجة مشكلة حقيقية وبين الستار الزائف الذي يقام لتغطية أغراض لم تعلن ، لابد له أن يسأل نفسه كيف سيؤدي وظيفته بالدقة . والتعارض هنا بين الحطة البريطانية والحطة الفرنسية واليابانية تعارض صارخ . فلم تكن الظروف الاقتصادية العامة في البلدين أكثر ملاءمة للنجاح في هذين البلدين فحسب ، بل ان الاجراءات أيضا كانت أكثر صلاحية بكثير. لعلاج مشاكلهما .

وفي الحالتين تم تنظيم جهاز التخطيط خارج وزارة المالية ، ولكن في اتصال مباشر مع مجلس الوزراء - عن طريق وزير المالية (الذي كان مستولا أيضا عن الاقتصاد القومي) في فرنسا ، وعن طريق رئيس الوزراء نفسه في اليابان . وكان هذا الجهاز جزءا من الجهاز الحكومي . فضلا عن أن مركز الحكومة الاستراتيجي في الحالتين كان له عدة ميزات اذا قورن ببريطانيا . فالقيادة العليا للصناعة اليابانية قد بلغت مرة أخرى درجة عالية من التركيز بعد فشل سلطات الاحتلال الأمريكية في تحطيم المندمجات

والتكتلات الأسرية الاقتصادية الكبرى . وفى فرنسا أيضا توجد سيطرة غير رسمية على الاقتصاد من جانب كبار الموظفين الذين يؤخذ من بينهم عادة قسم كبير من المديرين فى الصناعات والمؤسسات الرئيسية ، وبخاصة البنوك الكبرى وكبريات شركات التأمين (وكلها ملكية عامة) . وهكذا يتحقق نفوذ مستتر على الصناعة عن طريق الائتمان القصير والمدى الطويل المدى ، وعن طريق العلاقات الوثيقة بين هؤلاء الموظفين الفنيين الجدد المدربين خبر تدريب داخل الجهاز الحكومى وخارجه الذين يعملون بما لديهم من كفاية فنية اقتصادية على تنفيذ أية سياسة يسر .

ويتناقض كل ذلك مع عدم الخبرة التى يتسم بها الهواة الذين يمثلون الجهاز الحكومى فى إنجلترا وعدم تركيز السلطة فى الميدان الاقتصادى . وقد كان من الجلى أن تعيين خمسة أو ستة من رجال الصناعة بدون خبرة فى التخطيط أو أى وزن خاص فى الصناعة فى بريطانيا ، لا يمكن أن يقابل التركيز الشديد على الكفاءة الفنية والتعاون الوثيق بين زعماء الصناعة والموظفين الحكوميين الذى تتسم به كل من فرنسا واليابان .

ولهذا الأمر دلالة خاصة بالنظر الى الفروق الحيوية بين موقفنا وموقف هذين البلدين الآخرين . ففي كلا البلدين كانت توجد عوامل قوية متضاربة تؤدى الى التوسع . ففي اليابان أدى تخفيض العملة الى انقاص الأجور الحقيقية بقسوة . وساعد ذلك على زيادة قوة المنافسة اليابانية وأتاح حافزا ايجابيا للتوسع الاقتصادى . وكان هناك احتياطي ضخمة من العمال ، فى الزراعة وفى قطاع الحرف الذاتية ، أدى وجوده الى خفض الأجور نسبيا ، برغم الزيادة المذهلة فى الانتاجية . وجعل ذلك إعادة غزو الأسواق الأجنبية فى حيز الامكان ، وهو مفتاح التوسع اليابانى : ومع التوسع فى الدخل القومى زادت مطالب الاستيراد ، ولكن الزيادة السريعة فى الصادرات استطاعت بسهولة مواجهة الموقف .

وفى فرنسا كان النمو الاقتصادى فى فترة الجمهورية الرابعة ، الى أن استولى دييجول على الحكم فى ١٩٥٨ ، مصاحبا - ان لم يكن نتيجة - للزيادة التضخمية الحادة فى الطلب نتيجة الحروب الاستعمارية والاستعمار المتحرر من التدخل فى الداخل . وتم التحكم فى الآثار الخارجية المحتملة ، الاتجاه نحو ارتفاع الاستيراد بزيادة الطلب فى الداخل ، عن طريق سياسة جمركية مشددة ونظام يكاد يكون شاملا « للحصص » . وأيا كان الأمر فان الاقتصاد الفرنسى قريب من الاكتفاء الذاتى ، فاعتمادها على الواردات أقل من إنجلترا .

وقد دعم هذا الاكتفاء الذاتي النسبي عمدا في فترة ما بعد الحرب بخطة من التفصيل الجرمي داخل المستعمرات الفرنسية ، عن طريق الضرائب الجمركية والحصص وقواعد المبادلة . لقد كانت منطقة الدولار ، حتى في أوج تشدها ، نظاما تسوده حرية التجارة بالمقارنة بهذا الوضع .

وعندما زالت بعض عوامل التدعيم هذه بالانضمام الى السوق المشتركة، أجرى تخفيض شديد في قيمة الفرنك أدى الى انخفاض النفقات الدولية الحقيقية (١) . ولم ترتفع الأجور بما يقابل الارتفاع في الأسعار وهكذا تحسن ميزان المدفوعات بشكل حاسم . وبدأ التوسع الداخلي بالزيادة الكبيرة في التصدير ، وكان قبل ذلك قد خنقته سياسة الانكماش التقليدية التي اتبعتها مسيورويف . وزادت الأرباح أكثر ومعها الاستثمار ، وأخيرا زاد الاستهلاك أيضا . ان « المجزأة » الاقتصادية الفرنسية كانت نتاج إعادة توزيع الدخل القومي بشكل حاسم في اتجاه الأرباح ، مصحوبا بعودة « الثقة » في طبقة أصحاب المشروعات نتيجة لنظام دييجول . ومع الوقت صارت الزيادة السريعة في الأجور ممكنة دون آثار تضخمية نتيجة لتأثير زيادة الاستثمار والتوسع مجتمعين في الانتاجية . وكانت النتيجة ان صلابة النقابات لم تنتعش حتى بعد أن خبت هالة « الجنرال » ، بعض الشيء . وهكذا كان في وسع المخططين اليابانيين والفرنسيين أن يقتصرُوا على السيطرة على المشروعات المبالغة في التفاؤل وكبح جماحها وتشجيع بعض الصناعات الأساسية التي تجعلها حاجاتها الضخمة للاستثمار عرضة بصفة خاصة لعدم الثقة .

وكانت الظروف الاقتصادية الموضوعية في بريطانيا في ١٩٦٢ صعبة بصفة خاصة للتوسع المخطط ، ولم يكن في فشل محادثات بروكسل ١٩٦٣ ما يخفف الموقف (٢) . وبالنظر الى ضخامة المهمة بدا جهاز التخطيط الحكومي غير سليم منذ بداية تكوينه . فقد كان يتألف من ممثلين عن الحكومة والمصالح القائمة الكبرى في الميدان الاقتصادي : رجال الصناعة ورؤيس صناعتين مؤممتين ، وبعد شيء من التردد والتحفظ ضم ممثلين للنقابات . وكان الأعضاء غير الحكوميين في الجهاز يشتركون فيه بصفاتهم الشخصية . وأضيف الى هذه المجموعة عضوان مستقلان وممثل

(١) لآزال منطقة الفرنك وراء البحر محتجرة لفرنسا وحدها تقريبا .

(٢) ودخول بريطانيا في « السوق الحرة » يتطلب بالتأكيد تخفيفا شديدا في الجنبه .

السكرتارية - مديرها العام سيروربرت رون • وليس بين هؤلاء جميعا من لديه خبرة في التخطيط الاقتصادى على نطاق واسع أو يدعى أنه يتمتع ، في حدود ما تعلم ، بقدرة خاصة في هذا الميدان • بيد أن المجلس كان حسن الحظ اذ حصل على خدمات سير دونالد مكلوجال كمدير لقسم البحوث الاقتصادية (وأن لم يصر عضوا في المجلس نفسه) • وبصعوبة شديدة تم جمع مجموعة صغيرة جدا من الموظفين الفنيين ذوى المواهب • وفي البداية لم تحدث أية تغييرات نتيجة لذلك حتى في تكوين الجهاز الحكومى نفسه • وبعد ذلك ، في آخر يولييه ١٩٦٢ ، أتاح تقاعد سير فرانك لى فرصة للإصلاح المتأخر • ولم يكن ما انبثق من هذا كله كافيا لجعل الجهاز الحكومى البريطانى قادرا على المجهود الجدى للسيطرة الواعية على مصائرنا الاقتصادية •

ان الجهاز الحكومى البريطانى تكون بناؤه في فترة السيطرة الاقتصادية البريطانية داخل اطار من « حرية التعامل » • فكانت الإدارة منفصلة تماما عن المعرفة الفنية • وكان بناؤه يقوم على فكرة أن الخبرة يمكن الحصول عليها دائما من الخارج عندما يدعو الأمر ، وأن آراء الخبراء ينبغي فحصها بمعرفة « موظفين غير منحازين » على أساس من الادراك السليم ، وبذلك أصبح مجرد الذكاء وعدم التحيز هما الشرطين الأساسيين في الموظفين ومعيار الترقى •

والمبرر الوحيد الممكن لهذه الأوضاع هو النجاح • ولكن من يعترف لوزارة المالية بالنجاح بعد الفشل المتوالى منذ الحرب ؟ فقد كان هناك تحويل الجنيه الى عملة قابلة للتحويل قبل الأوان والذي أدى الى استنفاد القرض الأمريكى بلا هدف ثم بعد ذلك الى تخفيض الجنيه • وكان هناك ، كمثال آخر ، محاولة « ترك الجنيه ليجد مستواه » في « السوق الحرة » التى أدت الى أزمة ١٩٥٥ • وكان هناك ١٩٥٧ و ١٩٦٠ - ١٩٦١ • ويبدو أن موظفى وزارة المالية لم يدركوا قط حقيقة أن القيود التى بدت لهم ضرورية للمحافظة على « الحرية » (أى الحرية للمصالح المالية التى يمولها بنك إنجلترا) كان لابد أن تضعف قوة المنافسة للاقتصاد • ففي كل مرة يخفض الاستثمار هبط الطلب وقلت الواردات ، وتأثرت الانتاجية كذلك • لقد أمكن انقاذ الجنيه ، ولكن على حساب قدرة بريطانيا فى مواجهة منافسيها واعداد المسرح لأزمة أخرى بمجرد أن يخف ضغط الأولى • فضلا عن الجهود الكبيرة التى تطلبها حمل النقابات على قبول تجميد الأجور فى وقت ترتفع فيه الأجور الحقيقية فى أوروبا أسرع من أى وقت مضى • فلم

توضع قط سياسة معقولة لزيادة الاستثمار والتجديد والانتاجية ، ولم
توضع قط -سياسية اقتصادية تحظى بالتعاون الايجابي من جانب
النقابات .

لقد حدثت تغييرات في الحكومة ، وجاء وزراء وذهبوا ، ولكن ما من
أى تغيير طرأ على وزارة المالية فى شارع جورج - سواء على العادات العقلية
للموظفين أو على التنظيم الداخلى للوزارة . بل انه حتى التحسن المتواضع
الذى حدث ابان سنوات الحرب ذهب بصورة تدريجية . ففى أثناء الحرب
تكون « قطاع اقتصادى » ضخم لرئاسة مجلس الوزراء كانت لديه امكانية
الاتصال بجميع الوزراء . ولم يتأثر كثيرا برحيل موظفى الحرب المؤقتين
الذين كانوا قد جندوا من الجامعات لاحداث ثورة فى طريقة وضع السياسة
الاقتصادية البريطانية . ولو أن هذا « القطاع » استمر قائما فلعله كان ،
مع شئ من الحظ ، وازن الأثر السئ لوزارة الخزانة وبنك إنجلترا . ولكن
الفرصة ضاعت عندما حل سير ستافور كريس ، الذى كان قد عين منسقا
اقتصاديا بعد أزمة تحويل الجنيه فى ١٩٤٧ ، محل دالتون وزيرا للخزانة .
فقد نظم « جهاز تخطيط » مزعوم فى وزارة الخزانة : ولم يؤد نقل سير روجر
ماكينز ، من وزارة الخارجية ، اليه الى أى تحسين فى الموقف ، برغم أنه كان
صفقة لكبار الموظفين - وانتهى الأمر الى لا شئ تماما .

وفى ١٩٦٢ ، حدث تغيير لأول مرة بدا أنه أكثر من مجرد تغيير
روتينى فى المراكز بسبب تقاعد البعض وترقية البعض الآخر . وكان
ذلك اكبر محاولة للإصلاح منذ أن جعل لوريد جورج ، بغير حكمة ، وزير
المالية رئيسا للجهاز الادارى كله - ثم بعد ذلك سكرتيرا لمجلس الوزراء -
فمنحه بذلك سلطة عليا . فقد قسّمت هذه الوظائف أخيرا بين ثلاثة
أشخاص . وأكثر من ذلك . فقد حدثت حركة ترقية مفاجئة لموظفين
صفار نسبيا (وقد عين فى أهم المراكز شخص لا يحمل أى لقب - وهى
صدمة لم يسبق لها مثيل بالنسبة لأولئك الذين يحسون بضرورة عناصر
الاحترام التقليدى) . وكانت ترقيتهم نهاية حقبة ، بدأت بوارن فيشر
وانتهت بلورد بريدجز ولورد نومانبروك ، لم يكن فيها للترقى فى الوظائف
أية علاقة بالقدرة الفنية أو حتى بالمعرفة الفنية .

وفى ظل الترتيبات الجديدة ركز رئيس الجهاز الادارى جهوده على
الادارة ومشاكل الموظفين . وعهد الى سكرتير مجلس الوزراء بهذه الوظيفة .
وعهد الى خليفة سير فرانك لى فى وزارة الخزانة بالاشراف على الاتفاق القومى
وعلى السياسة المالية والاقتصادية - وكان يقوم بالمهمة الأولى سير نورمان

بردك بالإضافة الى واجباته العامة فى الجهاز الادارى ومجلس الوزراء .
ثم أعيد تنظيم وزارة الخزانة بعد ذلك فى ثلاثة أجهزة كبرى ، فقد جمع
الموجودون من الخبراء الاقتصاديين فى القسم الذى يتناول السياسة
الاقتصادية بصفة عامة (فى مقابل السياسة المالية والنقدية ومهمة التنسيق
بين الادارات) . وعهد الى قسم الانفاق القومى والموارد القومية بوضع
تخطيط للانفاق على أساس أكثر خبرة .

أما تقسيم العمل ، فى وزارة الخزانة الذى اثبتق من هذا الاصلاح
فكان لا يزال غير منطقي . فالسياسة النقدية والمالية لا يمكن فصلها عن
السياسة الاقتصادية العامة أو أن يقوم بهما أشخاص ليسوا خبراء
اقتصاديين مع ترك التنسيق للشخص الذى على رأس الجهاز . ويكون
هذا الوضع أقل فعالية حتى من ذلك عندما يظل نفس الشخص متحملا
لأعباء الاشراف على المحاسبات المالية - أى مراجعة وزارة المالية لما تنفقه
الأجهزة الأخرى . لأن هذه المهمة تتطلب معرفة فنية بميزانية الوزارات
وينبغي أن يعهد بها الى وزارة خاصة هى وزارة الميزانية كما هو الحال فى
معظم البلاد المهمة الأخرى فوزارة الخزانة يجب أن تكون قادرة على تقدير
الآثار الاقتصادية للميزانية ، كما يجب ألا تمرق لها مهمة مراجعة تفاصيل
الانفاق . ان المهمتين مختلفتان وتتطلبان مداخل مختلفة . وعندما ظهرت
عدة فضائح متوالية حول العقود الحكومية ، فقدت وزارة الخزانة ، أو نبذت ،
كل ادعاء بمحاولة القيام بهذا النمط من الاشراف المالى ولكن أصول
المحاسبة العلمية الجديده ، كما يمارسها « مكتب الميزانية » فى الولايات
المتحدة ، محل النمط العتيق من الاشراف .

فالى أى مدى ظلت وزارة الخزانة ، وبخاصة الجانب التنظيمى من
تكوينها ، بعيدة عن تحقيق حاجات الاقتصاد المختلط السليم (وهى أصعب
بكثير من حاجات اقتصاد كامل التخطيط) . ان ذلك تتبين من الترتيبات
الاستثنائية التى اتخذت لتوفير الترتيبات الاقتصادية للشبان (الذين اختيروا
على أساس ما يكاد يكون مجرد اختيار ذكاء دون أية معرفة اقتصادية فنية
ضرورية) والذين تقرر تعيينهم فى هذه الأجهزة .

فضلا عن أن « التكامل » بين الاقتصاديين والمديرين الاداريين لا يقيض
له أى نجاح. الا اذا اندمج الاقتصاديون فى « الخدمة الحكومية » اندماجا
حقيقيا : أى أن يكون لهم مكان داخل الهيئة الادارية ويوضعون فى درجات
مناسبة مع فرصة الترقى . والا فان « التكامل » لا يعنى أكثر من استمرار
وضعهم القانونى السابق فى ثوب جديد . لأن المطلوب هو نشر المعرفة
الفنية فى الجهاز الحكومى بأكمله ، لا أن تقتصر على جماعات متخصصة

معزولة وبلا فعالية • وهذا يعنى ، فى المدى الطويل تغييرا فى أنماط القوة
وفيمن يتولونها - والإصلاح لم يحقق هذا •

فضلا عن أنه لم يكن هناك اقتصاديون فى الوزارات المختلفة
يستطيعون وضع مقترحات مفصلة لبدائل تتيح للأجهزة المركزية الاختيار
بينها لمواضعها مع المفهومات العامة • بالإضافة الى أن « المجلس القومى
للتنمية الاقتصادية » الجهاز التخطيطى الجديد ظل خارج الجهاز الحكومى
العادى • وكان لديه صلاحية طلب المعلومات أو تقديم مشروعات
للاستثمار • وظلت وظيفته فى عملية وضع سياسة الميزانية
والسياسة المالية وغيرها مهمة تماما • وفى ١٩٦٣ أحس الأعضاء النقابيون
بأن ما يقدمونه وأبحاث السكرتارية لها تأثير هام على وزير الخزانة • ولكن
كثيرين ممن يعملون داخل الجهاز لا يتفقون مع هذا الرأى •

ان عيوب هذا الوضع المبهم واضحة • فاما ان تعمل سكرتارية
« المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » على ازدواج وظائف الأجهزة
الاقتصادية للدولة لكى توائم بين خططها والسياسات العامة ، وفى هذه
الحالة لابد أن ترغب الحكومة على اتباع هذه السياسات - أو أن تعدل خططها
لتتفق مع سياسات الحكومة • وفى الحالة الثانية لا يعود للتخطيط الطويل
المدى مكان ، وفى الحالة الاولى تفتصب هيئة مكونة بلا أسس أهم وظائف
الحكومة الاقتصادية • وفى الحالتين قد تنشأ صدامات عنيفة • وأيا كان
الوضع والمفهوم الذى يستند اليه فلا يمكن أن نقول عنه أنه تخطيط طويل
المدى • وما دام مجلس الوزراء الذى لا يفعل شيئا مقرونا بجهاز بيروقراطى
لامكان للخبرة الفنية فيه ، فإن التقديميين فى هذه البلاد لهم أن يشعروا
بالرضا والشماعة من أن سلوين لويد (الذى طرد بقسوة وظلم لأنه نفذ
سياسات رئيسه) ترك شوكة فى جنب الحكومة والجهاز البيروقراطى فى
صورة هيئة التخطيط الجديدة • ولكنها ليست جهازا يمكن أن يقوم بالتخطيط
بأى معنى من المعانى • والواقع أن مثل هذا الصراع نشأ فعلا عندما أدلى
المستشار الاقتصادى للحكومة بآراء تتناقض تناقضا شديدا مع « خطة »
النمو التى وضعتها سكرتارية « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » ، والتى
قد حظيت بموافقة وزير الخزانة (التى جعلت أيضا أى قبول لسياسة
معقولة للدخول مستحيلا بسبب اصرارها غير الحكيم على فرض حد أقصى
٢٥ فى المائة للزيادة فى الأجور) •

وفى مقابل هذه المقالب فى التنظيم وفى المفهوم فإن المشاكل التى
تواجه بريطانيا معقدة ومحيرة الى أقصى حد • فالموامة بين الزيادة فى

الطلب والتوازن في المدفوعات الدولية عسير للغاية • كما أن اجراءات الحماية التي جعلت في وسع فرنسا تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار لا يمكن تطبيقها في بريطانيا بدون اصلاحات بعيدة المدى • فينقصنا الآن وسائل التحكم داخليا وخارجيا • وقد أتاح لنا قطع المفاوضات لدخول بريطانيا السوق المشتركة بهذه الفظاظ من جانب الرئيس ديغول فرصة جديدة غير موقعة لاعادة تنظيم شئوننا • بيد أن هذه الفرصة لم تستغل بعد • كما أنه ليس من الممكن أن تخلق بريطانيا التوسع الاقتصادي بطفرة هائلة نتيجة لتخفيض العملة ، مع الضغط على الأجور الحقيقية ، وهو الموقف الذي حدث ، كما رأينا ، في المعجزة الفرنسية الثانية • ومجرد حث رجال الصناعة لن يؤدي إلى الاستثمار ، القفزة التكنولوجية إلى الأمام ، المقرون بسحب القوة العاملة من المشروعات غير الناجحة لكي تناح للمشروعات التكنولوجية الحديثة أن تتوسع • لقد استفادت بريطانيا في العامين الماضيين من وجود القدرات غير المستخدمة التي تكونت في سنوات الجمود • ولكن هذه القدرات ستنفذ ، وفي هذه الاثناء يظل الاستثمار أقل كثيرا جدا مما يتطلبه تحقيق حتى مجرد نسبة التوسع التي وضعها « المجلس القومي للتنمية الاقتصادية » وهي ٤٪ (لا نسبة ال ٥ - ٦ في المائة التي سادت لفترة قصيرة في طفرة ١٩٦٣ - ١٩٦٤) •

ومن الجلي أن تحقيق هذه الفاية يتطلب أكثر بكثير من مجرد تجميع بعض المشروعات الاستثمارية المبعثرة • فمن الضروري وجود وسيلة محكمة لوضع وتنفيذ مجموعة ممتازة متناسقة من الأهداف تفرض أولويات اجتماعية في خطة تأخذ في الاعتبار آثار مجموع مشروعات الاستثمار • ومثل هذه الخطة ستجعل هذه المشروعات متسقة بعضها مع بعض ، عن طريق ترتيبات تحددها سياسة اقتصادية عامة ، وتراعى عدم تصادمها مع ميزان المدفوعات مع تحقيق معدل متزايد في النمو • فضلا عن أن أية خطة تنمية حقيقية لابد أن تكون قائمة على مفهوم محدد للتقدم الاقتصادي، وان تختار المشروعات بحيث تحقق هذا المفهوم الأساسي - على أن تكون في نفس الوقت أساسا صالحا للتوسع العام الذي يكون فيه لكل مشروع منها مايرره اقتصاديا •

٣ - العارك الانتخابية والسياسة الاقتصادية •

ان التناقض بين ضخامة المهمة وضعف الأوضاع الدستورية كان ظاهرا بحيث أوحى بأن حكومة المحافظين لم تكن مقتنعة حقيقة بأنه يمكن

استخدام الاتفاق قوميا على خطة أحكم وضعها في بعث الحياة في البلاد وتحقيق تناسق جديد لبذل مجهود أكبر - بل لعلها كانت تريد استخدام الحيلة في الدعاية الانتخابية وجمع الأصوات بإظهار المستقبل في صورة براقة للجميع .

وكانت هناك فوائد محتملة أخرى . فانشاء « المجلس القومي للتنمية الاقتصادية » يمكن أن يخدم غرضا طيبا لا يقل عن ذلك أهمية - أو هكذا بدا أن سلوين لويد يعتقد . أن النقابات ، بسوء تصرفاتها ، أراحت حكومة المحافظين من قدر كبير من عدم الشعبية منذ ١٩٥٢ . فلم تكن الحكومة هي التي وقع عليها اللوم على العجز وعدم الخبرة في الشئون الاقتصادية ، اللذين تمثلا في أفول مركزنا نسبيا في الاقتصاد العالمي ، وللغباء في تناول علاقاتنا بالقارة الأوروبية . بل ان النقابات هي التي تحملت اللوم على الاضرابات والقيود الموضوعة وارتفاع الأسعار ، لقد كانت النقابات هي التي وفرت للمحافظين الأصوات الانتخابية بين العمال ، وبخاصة نسائهم ، اللازمة للعودة الى الحكم مرتين . ويبدو أن « المجلس القومي للتنمية الاقتصادية » سيستخدم في ادامة هذا الوضع السعيد .

ان النقابات لم تجرؤ على تحديد ثمن انضمامها الى « المجلس » صراحة . كما لم تفكر قط بطريقة جدية (دك من أن تصل الى اتفاق) في الشروط التي تقبل بمقتضاها سياسة أجور متناسقة . ومن ثم فقد ظل موقفها التكتيكي ضعيفا . فبمجرد قبولها الاشتراك في « المجلس » يمكن ارغامهم على الوقوف موقف الدفاع . لأنهما اذا أظهرتا عزوفا عن تحديد قبولها لما يتطلبه خلق ظروف الاستقرار ، بالموافقة على ما لا بد أن يبدو « لرجل الشارع » حدا ضروريا للأجور - بحيث تتوافق الزيادة في الأجور مع الزيادة في الانتاجية ، فانها قد تحط من قدر نفسها وقدر حزب العمال بسهولة . ان الناخب العادي لا بد قد اختلطت عليه الأمور الآن فيما يتعلق بالصواب والخطأ في جوانب هذه القضية . فهو كمستهلك قد استفاد بالتأكيد من الاستقرار النسبي في الأسعار . وواضح أن « المجلس القومي للتنمية الاقتصادية » كانت له مزايا مباشرة قوية بالنسبة لحكومة المحافظين في ١٩٦١ .

ولو استطاع المحافظون ، فوق كل هذا ، أن يحققوا انضمام بريطانيا الى « السوق المشتركة » في نهاية ١٩٦٣ ، لكان المسرح أعد للانتصار انتخابي رابع وأنهيار مقاومة حزب العمال والنقابات في ظل

« معجزة » اقتصادية على النمط الذي حدث في فرنسا سنة ١٩٥٨ . ولو أن الحطة التكتيكية الأصلية للمحافظين نجحت لكان حزب العمال هو الذى يصبح مطالبا بالدفاع عن عدم رضاه عن الدخول فى « السوق المشتركة » ، أى عن حقيقة واقعة . ولكن عليه عندئذ أن يقترح تغييرا جديدا ، ولوجهت اليه بسهولة تهمة ضعف الاتجاه العالمى لديه وعدم التطلع الى المستقبل . فالآثار الاقتصادية السيئة المحتملة للانضمام الى « السوق المشتركة » ما كانت لتظهر فى هذه المرحلة بعد . لقد كانت الحطة التكتيكية لحكومة المحافظين ، كالحال دائما ، خطة محكمة . ولكن بعد تولى ويلسون زعامة حزب العمال بدا أن كل شئ يسير ضد المحافظين . فقد تحطمت خطة مكملان التكتيكية تماما حتى قبل أن يعلن ديجول اعتراضه على دخولنا « السوق المشتركة » ، وأدى ظهور فضيحة مس كيلر الى تأجيل الانتخابات وأصبح حزب المحافظين مزقا من الداخل بالصراع على الزعامة .

وقد طالت المفاوضات مع دول « السوق المشتركة » فى بروكسل بسبب الدبلوماسيين الفرنسيين بحيث لم يعد فى وسع بريطانيا الانضمام الى « السوق » قبل الانتخابات العامة التالية .

وهكذا أصبح فى وسع حزب العمال أن يدعو للمحافظة على الوضع القائم ويهاجم سياسة الحكومة التى تنطوى على تغيير فيه مخاطرة الى أقصى حد . ولما كان الميل المحافظ التقليدى لدى الناخب البريطانى عادة هو أهم صفاته ، فان ذلك كان سيضع المحافظين فى موقف حرج . فقد كانت الحكومة هى التى تقترح تغييرا غير مؤكد النتائج وحزب العمال هو الذى يدافع عن الوضع القائم .

لقد كان الفينيون الفرنسيون فى غاية المهارة . وقد واجهوا البريطانيين بضغط اجماعى من جانب الدول الست بشأن نقاط حيوية معينة لم يكن موقف المحافظين فيها قويا : الزراعة البريطانية ، واردات الأطنمة من المنطقة المعتدلة من دول الدومينيون القديمة ، تعهدها قبل « منطقة التجارة الحرة » . وفى كل هذه النقاط استطاع الفرنسيون تجنبه شركائهم . فقد كانت الحكومة البريطانية تعرض لخطر شديد من انها لن تستطيع أن تضمن حتى حزبها فى معركة التصديق . ولو استطاعت لكان الناخبون رفضوها قطعا . وقد أنقذهم من ذلك ديجول .

فان قطع الجنرال المفاجئ للمحادثات جاء ، الى حد ما ، لانقاذ الحكومة البريطانية . فبعد أن أبعدوا بالقوة كان فى وسعهم الادعاء

— ولو مع شيء من مجافاة الحقيقة — ان المفاوضات كانت على وشك النجاح . واستطاعوا أيضا أن يؤكدوا أنهم لم يرجعوا عن تعهداتهم « للزراعة البريطانية » وللكومنولث ولشركائنا في « منطقة التجارة الحرة » — وهي التعهدات التي يتبين بوضوح من مذكرة حكومة بلجيكا التي نشرت بعد ذلك أن حكومة المحافظين خرقتها . وخرق هذه التعهدات ، متى ظهر بوضوح ، كان سيؤدي الى انقسامات في حزب المحافظين أشد مما حدث حول « المحافظة على سعر إعادة البيع » .

وفي نفس الوقت تعرضت سياسة الحكومة في الجبهة الداخلية لمصاعب أيضا فبرغم الإصلاحات التي تمت في وزارة الخزانة بدا واضحا من أحاديث الوزراء في النصف الثاني من ١٩٦٢ ، ومن شهادة البروفسور كيرنكروس — المستشار الاقتصادي للحكومة المحافظين ، أن خبراء الحكومة الرسميين يتوقعون تكرار التضخم قبل نهاية ١٩٦٢ — ومن ثم وضعت القيود على النشاط الاقتصادي . لقد كانوا مخطئين بشكل فاضح . فقد ظهرت البطالة على نطاق واسع ومعها المطالبة السياسية بتدخل الحكومة . ففي الوقت الذي كان بروفيسور بيش ، مستشار سلوين لويد في وزارة الخزانة ، قد بدأ يشعر بالراحة ، مع ارتفاع نسبة القدرة الانتاجية غير المستعملة الى ٢٠٪ ، كان الضغط لتغيير الوضع الاقتصادي يتزايد . فقد اكتشف الوزراء أن محاولتهم لتحقيق الاستقرار بدون تخطيط — عن طريق خلق بطالة عمدا — غير مقبولة سياسيا . ومن ثم فحتى قبل أن ينتهي عام ١٩٦٢ بدأت أيدي الوزراء ترخي العنان .

وصار التراجع عن الانكماش في أوائل ١٩٦٣ انسحابا كاملا . وفجأة حذب مودلنج التوسع ، ولكنه لم يستطع أن يبدأ . وحتى « المعهد القومي للأبحاث الاقتصادية » اقترح تخفيضا ضخما في الضرائب غير المباشرة — وبخاصة ضريبة الشراء على السيارات . وهذه هي أسهل وسيلة لانعاش الاقتصاد وأكثر الوسائل فائدة من الناحية السياسية . بيد أن آثارها البعيدة المدى خطيرة : اذ بنزول عدد أكبر من السيارات في طرقنا المختنقة ستكون مرغمين على تخصيص مبالغ أكبر فأكبر من مواردها الاستثمارية المحدودة لأغراض غير انتاجية مثل بناء الطرق وتخطيط المدن ، ونربط في نفس الوقت اقتصادنا بصورة متزايدة بصناعة السيارات التي لا تضمن اقتصادياتها . وفي نفس الوقت استخدمت حوافز قوية للاستثمار الخاص . وعندما بدا أن ذلك لن يحقق النتائج المطلوبة وتزايدت عدم شعبية الحكومة — لأسباب غير اقتصادية — ظهرت مجموعة ضخمة

من مشروعات الاستثمار العام في الأشهر الأربعة الأخيرة من ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ . مشروعات بناء طرق ومستشفيات وجامعات ومدارس واسكان وتخطيط اقليمي ، أى أن قسما كبيرا من برنامج حزب العمال طبق فجأة وبدأ العمل في عدد أكبر من المشروعات - دون أى من الضمانات التي يقترحها حزب العمال .

ويبدو أن فكرة وزارة الخزانة وراء هذه السياسة الجديدة كانت عكس الافتراض القديم من أن طريقة زيادة الصادرات هي تقييد السوق الداخلية ، وكانت النظرية الجديدة هي أن زيادة المبيعات الداخلية ستؤدي الى زيادة الصادرات أيضا . وهي فكرة لا تقل سخافة عن سابقتها . فليس هناك سوى وسيلتين لزيادة الصادرات - خفض التكاليف النسبية (وبخاصة تكاليف الأجور) أو بتخفيض سعر العملة . وتخفيض سعر العملة دون أن تصاحبه سياسة دخول فعالة ليس في ذاته سوى علاج مؤقت . ولكن النقابات أكدت أن تطبيق أية سياسة للدخول مستحيل بدون تخطيط شامل لضمان توزيع عادل للأعباء وزيادة معدل النمو الاقتصادي .

وكانت الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تنجح بها السياسة الجديدة هي أن ترتفع تكاليف الكفاءة الانتاجية في البلاد الأجنبية بسرعة أكثر مما يحدث فعلا . ويبدو أن حظ المحافظين في هذا المجال كان أفضل منه في غيره . فاذا كان التضخم الألماني الذي أثار الى مثل هذه الآمال في ١٩٦٣ قد تراجع وعاد فائض التصدير الى الظهور بشدة ، فإن التكاليف النسبية الفرنسية واليطالية تدهورت بسرعة شديدة في ١٩٦٣ . - ١٩٦٤ ، وثبت أن اجراءات « الاستقرار » ظلت بلا أثر الى منتصف ١٩٦٤ . وحتى اذا لم يرتفع نصيب بريطانيا من الصادرات المصنوعة في العالم ، فإن جو الأزمة في البلاد الأخرى ساعدت على ثبات الجنيه مقابل تدهور الميزان الخارجي الجارى (والميزان الكلى بصورة أشد) .

ومن الناحية الأخرى لم يؤد مفهوم « المجلس القومي للتنمية الاقتصادية » الى الخط من قدر النقابات لىبى الرأى العام بل انعكست آثاره ضد الحكومة . اذ كانت السنكرتارية في ١٩٦٣ قد عرضت صورة احصائية للنمو الممكن للبلاد في السنوات العشر التالية ، وكانت في ذلك الوقت مازالت تقترض أن بريطانيا ستتنضم الى « السوق المشتركة » .

وكانت هذه الصورة طموحة جدا ومرضية ، برغم أنها كانت مشوشة بعض الشيء . فقد افترض فيها زيادة اجمالى الانتاج المحلى بمقدار ٤ فى المائة سنويا . وقد كان ذلك طبعا تنفيذا لتوجيهات صادرة ويجب ألا يؤخذ على أنه تنبؤ أو هدف . وعلى هذا الأساس انتهت السكرتارية الى أنه من الممكن أن تحدث زيادة شاملة فى الاستهلاك بحوالى ٣٠٠٠ مليون جنيه فى العام على مدى خمسة أعوام ، أى ٣٢ فى المائة سنويا - مع زيادة الانفاق الحكومى حوالى ١٠٠٠ مليون جنيه فى العام اجمالا ، أى ٣٦ فى المائة سنويا . ويدل ذلك من ناحية ما على الفائدة الضخمة التى يمكن الحصول عليها اذا أعيدت الحيوية للبلاد ، كما يثبت عدم صحة حجة الحكومة (التى استخدمتها فى الانتخابات السابقة) من أنه يستحيل تمويل الخدمات الاجتماعية على « نطاق كريم » بزيادة معدل النمو الاقتصادى » .

وتحدد اجمالى الزيادة فى الاستثمار بمبلغ ١٧٠٠ مليون جنيه فى العام على مدى خمسة أعوام ، أى بمعدل ٢٦ فى المائة سنويا . ويعنى ذلك امكان زيادة معدل النمو السنوى من ٢ الى ٤ فى المائة من الدخل القومى بزيادة لا تتجاوز ١٨ الى ٢٠ فى المائة فى الاستثمار اجمالى . ان الاستثمار زاد بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ من ١٦ الى ١٨ فى المائة . ولم يزد معدل نمو الدخل القومى . وكان معدل زيادة ناتج رأس المال ٧٥ . أما فى الحطة فسيصبح ٨٤ . لقد كان ذلك فى الواقع تفاؤلا ، ولا يفسر الا على أساس أن السكرتارية افترضت أن القدرة الانتاجية الكبيرة غير المستخدمة فى ذلك الوقت ستنزول الى الانتاج بسرعة . وفى حين كان ذلك يمثل خروجاً مقبولا على منهج « بيش » ، الذى يعتبر أن أية زيادة فى معدل استخدام رأس المال سيؤدى الى اضطرابات تضخمية خطيرة ، فإنه كان من العسير جدا التوفيق بينه وبين افتراض أن الواردات ستزيد ٥٤ فى المائة فقط . ولنتذكر أنه افترض أيضا أننا سننضم الى « السوق المشتركة » .

ومن الصعب أن نصدق أنه على أساس « حرية التعامل » الكاملة ستؤدى حتى الزيادة فى استخدام رأس المال الى الزيادة المطلوبة فى الانتاج . وفى السنوات القليلة الماضية استخدم جزء كبير جدا من مجموع رأس المال المستثمر فى مجالات الاستثمار غير المنتج مباشرة ، ومن العسير أن نتصور تغيير ذلك فجأة تغييرا عميقا . ومن المؤكد أنه لم يكن هناك ما يدل على أن الحكومة ستقوم بالتغييرات الحاسمة فى

الأدوات السياسية التي يتطلبها الأمر إذا أريد أحداث تغيير عميق في تكوين رأس المال الاستثماري والاتجاه به نحو الانماط المنتجة . بيد أنه بدون هذه الإجراءات المباشرة والسياسات التفصيلية لا يمكن أن يؤدي الأمر الى النتيجة المطلوبة (١) .

وكانت مطبوعات « المجلس القومي للتنمية الاقتصادية » التسالنية أقل حتى من ذلك اقناعا - من وجهة النظر هذه . فقد افترض هذه المطبوعات أن الواردات والصادرات سترتفع بمعدل أسرع مما كان يتوقع أصلا (ويلقى هذا ضوؤا جانبيا غريبا على وجهة النظر السائدة فيما يتصل بوقع الانضمام الى « السوق المشتركة » على أحوال التجارة) . فضلا عن أنه بمجرد البدء في مناقشة الإجراءات بدا واضحا أن الحكومة كانت تريد استخدام « المجلس » في العمل على تقييد الأجور من جانب واحد . فلا الحكومة ولا أصحاب الأعمال كانوا على استعداد للتفكير في سياسة شاملة للاستقرار في الدخل مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لها ، برغم أنهم وافقوا على الأهداف .

وكان أضعف جوانب خطة « المجلس » في تحقيق التوازن في المدفوعات الدولية . فقد كانت تنطوي على نبذ التغيير في القيود على الاستيراد كما نبذت تخفيض سعر العملة ، بأمل أن تقييد الأجور بذاته كاف لزيادة انتعاش الصادرات البريطانية . وهذا هدف جرى حتى في أفضل الظروف الاقتصادية . ولكن هل ستكون الظروف طيبة ؟ والتخطيط الثنائي للتجارة الخارجية ، وهو أقرب الحلول وأوضحها ، لا يزال موضع نقور . وأيا كان الأمر فانه من الصعب أن نصدق أنه سيكون في حيز الامكان الحد من زيادة الواردات الى المستوى الذي يفكر فيه « المجلس » دون اتخاذ اجراء حاسم في تقييد الأجور . بيد أن تخفيض سعر العملة أو تقييد الاستيراد سيثير مشاكل صعبة بالنسبة لسياسة الدخل . فهناك مطالبات مستمرة من الخارج لتخفيض الضرائب الجمركية . وسيؤدي هذا التخفيض الى زيادة سوء وضع بريطانيا الدولي كما حدث من قبل .

وهكذا فان كلا من هدفى الاستثمار والتوازن الخارجى كان يتطلب مجهودا كبيرا جدا للمحافظة على عدم زيادة الاستهلاك بدرجة لا توازى الزيادة فى الانتاج . وهذا أمر أمكن التنبؤ به فعلا . فالحظنة تحدد زيادة

(١) انظر مثلا هارولد ويلسون « التخطيط فى فراغ » ، نيوسبيسمان ١٩٦٢ .

الانتاجية بمعدل ٣ر٣ فى المائة سنويا ، والاستهلاك بمعدل ٣ر٢ فى المائة فقط . ولا يمكن تصور تحقيق هذا الهدف بدون سياسة ضرائب تصاعدية بحيث يمكن الحصول على القسم الأكبر من الزيادة فى القدرة الاستثمارية من الأغنياء ، والحصول على تعاون النقابات الوثيق . ولا يمكن أن تفكر حكومة المحافظين فى هذا التغيير الكامل فى الاتجاه .

وقد ظهر هذا التناقض بوضوح عندما نشرت خطة التنفيذ - بعد أن كانت قد تسربت الى الصحف . بيد أن « المجلس » لم يعلن تأييده لها ، وذلك لأسباب واضحة : فالسكترارية اقترحت عددا من الاصلاحات الحاسمة بإنشاء « رصيد قومي لاعادة السيولة » اجباريا واعادة تنظيم التعليم والتدريب لتحقيق مستوى أعلى من الانتاجية وتوسيع نطاق بناء المساكن لتشجيع انتقال العمال وفرض ضريبة على الثروة . وفى مقابل ذلك طالبت بفرض حدود للدخول رفضتها النقابات جملة وتفصيلا فى هذه الظروف .

وقد كان لهذا الاخفاق نتيجة واحدة طيبة جدا . فنظروا للموقف السلبى الذى اتخذته كل من أصحاب الأعمال والحكومة لم يمكن استغلال انشاء « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » من جانب الحكومة للحط من قدر النقابات فى نظر الرأى العام باعتبارها التهديد الوحيد للرخاء المستقر الدائم للبلاد .

والواقع أن القدرة التكتيكية المتفوقة لدى ويلسون قلبت الموازن بشكل حاسم على الحكومة . فقد حصلت أولا على تأييد النقابات لحطة أحسن وضعها لسياسة دخول . وأوضح ذلك بجلاء العجز المتأصل لدى المحافظين وأنانيتهم . ونجحت ثانيا فى عدة مناسبات فى لقاء الضوء على المحاولات الفجة التى قامت بها حكومة المحافظين لتوريط بعض النقابات الهامة فى نزاعات عمالية ، وقد حدث ذلك بصفة خاصة فيما يتصل بنقابات الصلب والكهربا والبريد . وبذلك تم توفير الحماية لأكثير الجوانب ضعفا لدى العمال : فقد كان جهل الرأى العام مصدر تهديد خطير . وأخيرا شرح ويلسون فى عدد من الأحاديث والادعاءات ، بتفصيل لم يسبقه اليه أى زعيم معاصر ، كيف يمكن تطوير تخطيط الاقتصاد فى ظل حكومة العمال وما هى الاصلاحات التى سيكون من الضرورى القيام بها فى الجهاز الحكومى وما هى التغييرات البعيدة المدى فى النظام الضريبي والاستثمار والتجارة الخارجية (وهى أمثلة المجالات التى يتعلق بها الأمر مباشرة فقط) التى لابد من تنفيذها بلا هوادة اذا أريد لبريطانيا أن

تنجح في التحول الى مجتمع ديناميكي اجتماعي ، وبذلك تستعيد نفوذها
دوليا .

ان الفرق بين الصورتين لا يمكن أن يكون أوسع من ذلك . لقد
كتبت منذ عامين قائلا :

« ان السياسة الاقتصادية البريطانية تتميز بشيء واحد تنفرد به :
انها مزعجة الى أقصى حد . ليست مزعجة بمعنى أنها لا تنطوي على أي
بهجة كما يعتبرها كثير من السياسيين . فبالنسبة لهم تفرض السياسة
الاقتصادية قيودا ، قد يعتبرها غيرهم مفيدة ، على المشروعات الأثيرة
عندهم . وهي أيضا ليست مزعجة بمعنى أنها لا تثير الاهتمام كما قد
يعتبرها سادة الريف - أمر يترك للاقتصاديين والتجار المبتدئين . انها
مزعجة بمعنى مباشر لا مواربة فيه كالازعاج الذي يسببه التكرار الصبياني
لألفاظ لا معنى لها . انها مجرد تكرار . وليس لها معنى أو هدف » .

« ان نقطة الضعف الأساسية في بريطانيا بعد الحربين على السواء
انبثقت من نفس السبب : سياسات تؤدي الى عدم كفاية الاستثمار
واضعاف قدرتنا على المنافسة في الخارج وقدرتنا على توفير مستوى مادي
طيب (أو على القيام بمجهود حربي قوى) في الداخل : ومما يزيد الحالة
خطورة سوء استعمال جزء كبير مما هو مستثمر . ومن المفارقات أن
كينز الذي كافح (على الأقل حتى ١٩٤٠) أعنف كفاح الجهاز الحكومي
و « الأجهزة المالية » المسئولة عن ضعفنا ، اشترك معنا عن غير قصد .
اذ أنه بهجومه على مونتاج نورمان بسبب العودة الى فرق الذهب السابق
على الحرب في ١٩٢٥ ، وبالتأكيد أكثر مما ينبغي على المشكلة النقدية
السطحية ، أخفى الأسباب الأساسية في بنائنا التي أدت الى ضعفنا » .

« وكانت النتيجة تلك الأزمات في ١٩٢٧ و ١٩٣١ و ١٩٣٧ ، في
الفترة السابقة على الحرب ، وأزمات ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ و ١٩٥٥ و
١٩٥٧ و ١٩٥٩ و ١٩٦١ ، في الفترة التالية لها » . « عشر أزمات »
« وكلها من نمط واحد » .

« وكلها بلا استثناء ، ووجهت بنفس أسلوب التقييد القديم ،
مصحوبا بموجة من العبارات المعادة التي ترددها مجموعات الوزراء وتردد
الدوائر المالية صداها عن الحاجة الى « دعم اقتصادنا » و « ربط الأزمات »
وما الى ذلك . وفي هذه الاثناء كان الاتحاد السوفييتي أولا ثم ألمانيا ثم
اليابان (وسرعان ماستنضم اليهم الصين أيضا) قد أزاحوا بريطانيا ،

القائدة المرموقة للتنمية الصناعية ، من المركز الثانى ثم الثالث بل وحتى الرابع فى الانتاج . وقد أثبتت العبارات السخيفة المعادة بصورة متزايدة للجميع ، باستثناء من يحتلون المراكز ذات النفوذ ، ان هذه السياسات القائمة على الشعارات غير ملائمة ومضرة ضررا بليفا . أنهم كانوا يدفعون بريطانيا الى الاخفاق والضعف ، سنة بعد سنة .

ومنذ كتابة هذه السطور كانت العناصر الجديدة الوحيدة فى هذا التكرار الذى يدور حول نفسه أمورا تدعو الى القلق كما سنرى .

٤ - الاقتصاد المخنوق :

برغم أن حكومة العمال قبل الحرب فشلت فى وضع تخطيط فعال ، فان سجلها حافل من بعض النواحي . فابان الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥١ ، وبرغم الصعوبات الضخمة التى تخلفت عن سنوات الحرب والنكسة الاقتصادية الاضافية التى خلقتها الحرب الكورية ، زادت الصادرات بسرعة وأمكن الاحتفاظ بمعدل فى النمو بلغ حوالى ٣ر٢ فى المائة . وكان هذا أساسا متينا تستطيع حكومة المحافظين التالية أن تبنى فوقه ، بالإضافة الى أن هذه الحكومة تلقت عندما استولت على الحكم هدية غير متوقعة - تحول التجارة لمصلحة بريطانيا بما يساوى ١٥٠٠ مليون جنيه فى العام . ومع ذلك فان نمو الاقتصاد البريطانى بعد ١٩٥١ لم يكن متسقا وهبط الى حد كبير عن مثيله فى معظم البلاد الصناعية . فطوال فترة الثلاث عشرة سنة كان متوسط معدل النمو أقل من ٢ر٥ فى المائة . وقد أعقب النمو الكبير الذى حدث فى ١٩٥٥ و ١٩٥٩ بمعدل ٦ فى المائة أو أكثر فترات طويلة من الركود من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ ومن ١٩٥٩ الى ١٩٦٣ . وكانت فترات التوسع كلها بلا استثناء قبل الانتخابات ، وبدأ الركود مباشرة بعد انتصارات المحافظين بسبب تحمیل الاقتصاد فوق طاقته وهبوط الصادرات وارتفاع الواردات . وفى فترة التوسع القوى فى التجارة العالمية فشلت صادراتنا باستمرار فى إثبات قدرتها على المنافسة وهبط تصيبنا من التجارة العالمية فى السلع المصنوعة من ٢٢ فى المائة سنة ١٩٥١ الى ١٣ر٨ فى المائة فى ١٩٦٤ . وقد انعكس ذلك بدوره فى بطء نمو دخلنا القومى . وبين ١٩٥٩ و ١٩٦٢ (آخر سنة لدينا عنها احصاءات مقارنة ، وان كان الاقتصاد فى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ قد تفهقر أكثر من ذلك بكثير) زاد الدخل القومى ١٢ فى المائة فقط ، بالمقارنة بزيادة قدرها ١٥ فى المائة فى الولايات المتحدة و ١٥ فى المائة

فى السويد و ٣١ فى المائة فى المانيا • ولو أن انتاجنا زاد منذ ١٩٥١ بنفس معدل غرب وجنوب أوروبا - الدول الاشتراكية والرأسمالية على السواء - لكننا الآن فى وضع أفضل بمقدار ١٠٠٠٠ مليون جنيه فى العام • ويوازى هذا زيادة اجمالية فى الأجور قدرها ٣٦ فى المائة - أو ستة جنيهات اسبوعيا لكل أجير فى البلاد •

ان النمو البطيء للصاردات البريطانية منذ ١٩٥١ - مجرد ٤٢ فى المائة فى ثلاثة عشر عاما - كان يعنى مشاكل مستمرة فيما يتصل بميزان مدفوعاتنا برغم التحسن الضخم فى حركة التجارة • وكانت النتيجة الضغط على الاسترليني وسحب الارصدة المذعورة من لندن مما أرغم الحكومة فى ١٩٥٥ و ١٩٥٧ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ على تخفيض الانفاق العام وفرض معدلات فائدة مرتفعة لتخفيض الاستثمار الخاص ورفع الضرائب لتخفيض الطلب • وأكثر من ذلك ، كان الاستثمار والعمالة يهبطان فى كل دورة ، وبالتالي ارتفعا أقل ، من الدورة السابقة عليها • فى كساد ١٩٥٨ مثلا ارتفعت البطالة الى ٢١ فى المائة فقط ، وفى ١٩٦٣ ارتفعت الى ٢١ فى المائة ، حتى اذا لم تدخل فى اعتبارنا أثر سوء الحالة الجوية الى أقصى حد • وفى ذروة رخاء ١٩٥٥ هبطت البطالة الى أقل من ١ فى المائة ، وفى ١٩٦١ كانت ١٢ فى المائة ، وفى صيف ١٩٦٤ لم يمكن تخفيضها الى أقل من ١٤ فى المائة برغم كل جهود الرخاء العارض فى فترة ما قبل الانتخابات • فسياسة المحافظين الاقتصادية لاتدور فى سلسلة من الحلقات المفرغة فحسب ، بل ان الشواهد تدل أيضا على أن هذه الحلقات تزداد سوءا كل مرة • بالاضافة الى أن عدم التوازن بين مختلف مناطق البلاد كان يزداد سوءا باستمرار داخل هذه الدورات • وحتى فى فترات الرخاء العارض السابقة على الانتخابات ، عندما كانت المناطق الوسطى والجنوب الشرقى تعاني نقص العمال وتضخم الأجور - بحيث تضطر الحكومة الى اتخاذ اجراءات لتخفيض العملة - كانت البطالة الشديدة سائدة فى الشمال • والواقع أن سياسة المحافظين تساعد على اتمام انهيار مدن شمال وزيادة الضغط السكاني فى الجنوب • ولعلنا نقف الآن فعلا على أبواب أسوأ أزمة فى ميزان المدفوعات منذ الحرب • فالوقوف الآن أسوأ بالتاكيد من ١٩٥١ بكثير •

فيبدو أننا الآن نواجه مجموعة جديدة تماما من الشرور الاقتصادية: فميزان المدفوعات يعانى عجزا ساحقا ، فى حين يعمل الاقتصاد فى نفس الوقت بصورة متخاذلة أكثر فأكثر • فلم تفشل صادراتنا فى المنافسة

فى الخارج فحسب ، بل ان السلع المصنوعة المستوردة تحظى بنجاح فى منافسة السلع البريطانية المصنوعة للسوق الداخلى . وهذا هو مايفسر كلا من الارتفاع الضخم فى الواردات وفى ركود الانتاج الداخلى . ولا يمكن القاء اللوم على النقابات : فمنذ ١٩٦٠ ارتفعت تكاليف العمالة فى الانتاج هنا بمعدل ٥٠ فى المائة اقل مما فى المانيا ، ولكن استعمار صادراتنا زادت ١٠ فى المائة عنها .

والنتيجة التى لا نستطيع الآن ادراكها هى أن الشلل الاقتصادى ينيق عندنا من فشل عميق الجذور فى تحقيق الحيوية علميا وفنيا . فنحن بذلك مرغمون على اجتياز سلسلة منطقية من الخطوات كل منها تعجل بانهيارنا الاقتصادى النسبى . فعلم قدرة صادراتنا على المنافسة تؤدى الى اختلال التوازن التجارى ، ويرغم هذا الاختلال الحكومة على اتخاذ اجراءات انكماشية ، ويعمل الانكماش بدوره على تثبيط الاستثمار وادخال الاساليب الفنية الجديدة ، وبذلك تضعف قدرتنا على المنافسة أكثر .

ويؤيد ذلك سجل استثمارنا الصناعى فى عهد المحافظين . فمن ١٩٥٦ الى ١٩٦٢ كان الاستثمار الانتاجى عندنا حوالى الى ١٢٧ فى المائة من الدخل القومى ، مقابل ١٥٩ فى السويد و ١٨ فى المائة فى المانيا . وكان معدل ارتفاع الدخل القومى أسوأ حتى من ذلك كما رأينا . وما كان فى استطاعتنا أن نحقق التوسع المنتظم على أساس سياسات تقوم على فلسفة المحافظين الاقتصادية الا اذا زادت الصادرات أسرع من الدخل القومى . ان الذى جعل فى وسع الألمان والفرنسيين ، والايطاليين الى حد ما ، أن يكونوا وحدات انتاجية أكبر (مع ما يتبع ذلك من اقتصاديات متصاعدة) برغم أن الوفرة النسبية فى اليد العاملة جعلت الأجور اقل تزايد من التوسع فى الانتاج ، وبذلك يقل الاستهلاك ، وهو قدرة هذه الدول على تصدير فائض الانتاج . فبدون هذه القدرة تختفى الميزة النوعية للاقتصاد المرتفع الديناميكية . وهذا بدوره يعنى أن الزيادة فى الانتاجية والأجور ستكون اقل من أن تحافظ على رضا العمال فى فترة من الرخاء المؤقت فى الارباح والاستثمار .

ومن ثم فاننا لا نستطيع ، بدون ميزة التصدير هذه ، خلق الديناميكية الاقتصادية الا بوساطة توسع مرسوم يقوم على الانتقاء فى تشجيع الاستثمار والتجديدات التكنولوجية . ومبدأ الانتقاء هذا هو بالذات الذى يراه المحافظون لئلا - كما أن الجهاز الحكومى القائم غير صالح له .

● الطبقة تزوى ● أسطورة معاصرة

ج. هـ. وسترجارد

لقد ترددت ، منذ أوائل الخمسينات ، اصداؤه الادعاء بان التركيب الطبقي القديم للرأسمالية يتحلل باستمرار . وقد صارت الياقات التي تلصق بالنظام الاجتماعي الجديد الذي يقال انه سينبثق من انقراض القديم - « دولة الرفاهة » و « مجتمع الوفرة » و « مجتمع البيت » و « مجتمع الجماهير » و « ما بعد الرأسمالية » - موضع الجدل المعاصر . ويدل تنوعها وعدم دقتها على شيء من عدم الثقة في التشخيص والفهم . كما اختلفت التقديرات أيضا اختلافا واسعا : فردود الفعل للاتجاهات المتباينة تتراوح بين الانتصار والقنوط . ولكن الأوصاف التي تضيء على الاتجاهات السائدة بصفة عامة بينها عناصر مشتركة كبيرة : تأكيد أن مصادر التوتر القديمة والصراع الطبقي تزول بصورة متزايدة أو تصبح عديمة الأهمية ، وان تركيب المجتمعات الغربية المعاصرة يتشكل من جديد في قالب تسوده ظروف الطبقة الوسطى وأنماط حياتها ، وان هذه التطورات تدل على « نهاية الايديولوجيات » . ويشيع في مثل هذه الافكار بدورها احساس بسيولة اجتماعية يثير شعورا بأن السمات المميزة التي كانت تعزى للرأسمالية غير صحيحة .

بيد أن الحجج والأدلة كثيرا ما أخذت كقضايا مسلم بها دون صياغة دقيقة أو فحص بعناية . وأخذت العبارات البلاغية كلا من الروابط والفجوات في سلسلة التفكير . واعتبرت التخمينات والانطباعات والافتراضات على قدم المساواة مع الوقائع . وتضخمت التغيرات فصارت تفسيرات كبرى ، واعتبرت الدلالات غير المؤكدة براهين دامغة . وعوملت الأدلة التي تتسق مع عدة تفسيرات على أنها لا تتفق الا مع تفسير واحد .

ووضعت لافتات على الاتجاهات ثم اتسع الأمر فاعتبر من يعربون عن شكوكهم « أصوليين » جامدين ، ونبتت انتقاداتهم باعتبارها نتاج عجز سيكلوجي عن ادراك الواقع المتغير . ان هذه الأسباب كافية لدعوتنا الى عرض عابر للأفكار والمسلمات الرئيسية في التفسيرات الحديثة للنظام الرأسمالي في منتصف القرن العشرين وما يقال من انحلال تركيبه الطبقي، كما تبلورت وبخاصة في بريطانيا والولايات المتحدة (١) .

وأيا كان تنوعها فان هذه التفسيرات تقوم على فرضين أساسيين .
 أولا : أن التفاوت الضخم الذي وجد في الرأسمالية الأولى يقل ويفقد مغزاه السابق . والثاني : أنه ، لهذا السبب أو غيره، تضعف المعارضة الراديكالية بصورة متزايدة كلما ظهرت أنماط جديدة في الحياة وتطلعات تمحو الأفاق والولاءات الطبقيّة أو تخترقها رأسيًا . ويقال ان ألوان التفاوت الضخم تقل بفضل إعادة التوزيع المستمرة للثروة واتساع نطاق الأمن الاقتصادي، وينمو عدد الأعمال المتوسطة في المهارة والمكافأة وزيادة أهميتها ، وبتضييق عدم المساواة في الفرص أمام التقدم الفردي الى أقصى حد ، وينشر القوة والنفوذ على نطاق أوسع . وما بقي من سلطة مركزية لم يعد مستمدا من تراكم الملكية الخاصة ، بل من السيطرة على أجهزة بيروقراطية من أنواع مختلفة - عامة وخاصة - انفصلت فيها السلطة عن الثروة . وهكذا لم يعد البعدان الحاسمان في عدم المساواة متلاقيان . وفي حدود ما بقي من تفاوت في فرص الثراء والصحة والأمن والتقدم الفردي ، فان هذه الاختلافات تفقد قوتها السيكلوجية (بل والمعنوية كما يقال ضمنا في كثير من الأحوال) كمصدر للصراع لأن أثرها يقتصر على مجال من الحياة متزايدة الضيق باستمرار مع الارتفاع الدائم في مستويات

(١) وهناك أمثلة من الكتابات الأخيرة ، التي تختلف الى حد كبير في مدخلها ومواقف تأكيدها وتفسيراتها ، والتي تطوى صراحة أو ضمنا على فكرة أن الرأسمالية قد تحولت تحولاً جذرياً وأن تركيبها الطبقي يندثر من أساسه أو يصير هديم الآخر : أ.و. كروسلاند « مستقبل الاشتراكية » ١٩٥٦ ، ج. ستراشي « الرأسمالية المعاصرة » ١٩٥٦ ، ت.هـ. مارشال « المواطن والطبقة الاجتماعية » ١٩٥٦ ، د. بيلز و.د. روز « الانتخابات الصاعدة البريطانية في ١٩٥٩ » ١٩٦٠ ، م. أبرلمز « هل لابد من هزيمة المال ؟ » ١٩٦٠ ، ف. زفايج « العامل في مجتمع الوفرة » ١٩٦١ ، ر. دارنكوف « الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي » ١٩٥٩ ، ج. د. جالبرايت « الرأسمالية الأمريكية » ١٩٥٦ . ان هذه المجموعة الصغيرة قد آثرت دون انتقاء ، بعض ما ، ولكنها تمثل التيارات المختلفة عن فكرة مفروضة . أو مسلم بها باعتبارها قابلة لنقدها ، في قسم كبير جداً من الكتابات الاجتماعية السياسية الأخيرة .

المعيشة واتساع قاعدة الحقوق المشتركة « للمواطنة » . وقد تركز التحليل والتفكير فيما يتصل بالآثار السيكولوجية والثقافية والسياسية لهذه التغييرات على الطبقة العاملة اليدوية طبعاً ، التي قيل ان تجانسها وطابعها المميز قد محيا . فيذهب أحد التفسيرات الى أن الولايات الطبقية القديمة يحل محلها عند العمال اليدويين اهتمامات جديدة . بالمركز الاجتماعي . أى أن هناك وحدة سابقة في المصالح الصناعية والسياسية بددها الاحساس المتزايد بالفروق الفردية في المكانة الاجتماعية والتنوعات المستترة في أنماط الحياة التي تتمثل فيها الأنماط اليومية للرضا الاجتماعي أو النفور الاجتماعي . وهناك رأى آخر يرى أن تطلعات العمال تتركز بصورة متزايدة على البيت وأفراد الأسرة المباشرين ، أى أنها مجرد اهتمام مسيطر بالشئون المادية لا ينطوي على اهتمام بمصاحب يطوقس الوضع الاجتماعي أو بالاتجاهات الايديولوجية الطبقية . وفي كلا التفسيرين تحل محل الولايات القديمة في عالم العمل ولاءات البيت ، وتحل محل قيم سوق العمل وأوضاعها قيم السوق الاستهلاكية وأوضاعها ، ويحل محل الايمان بالعمل الجماعي الاعتماد على الانجياز الفردى أو الأمن العائلى ، وبإيجاز افترض أن مجموعة من المعايير التي عرفت تقليدياً بأنها معايير الطبقة الوسطى تنتشر على نطاق واسع بين العمال اليدويين . ويقال بالاضافة الى ذلك . صراحة أو ضمناً ، ان حدود فاصلة جديدة للترفة الحضارية أو التوتر السياسى تحتل مركز الصدارة ، وان هذه الحدود الجديدة لا علاقة بينها وبين الانقسامات القديمة القائمة على الطبقة الاقتصادية أو المركز الاجتماعي : مثل الانقسام بين البالغين والمراهقين ، الذين أصبحت لهم ثقافة مميزة خاصة بهم ، وبين « المترفعين » أو « ذوى الرغوس البيضاء » ، و « الجماهير » بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي ، وبين الشيوخ والمتقاعدين ومن يعيشون على دخول ثابتة من ناحية وبين العاملين - من أصحاب الأعمال والعمال على السواء - من ناحية أخرى ، بين الناس في دورهم كمنتجين ودورهم كمستهلكين (كما لو كان هناك نوع من مرض انفصال الشخصية) ، وبين المهنيين و « رجال التنظيم » في كل من الأجهزة الخاصة والعامة ، وهكذا الخ .

والنقطة السائدة في هذه الأقوال نقمة معروفة ، ولكن التوازن داخلها بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح ، بين الوقائع والتخمين ، بين ما هو ممكن وما هو غير ممكن ، غير معروف ..

١ - التفاوت في الثروة :

ان نظريات « ما بعد الرأسمالية » في أبسط صورها تفترض أن هناك اتجاهًا مستمرًا نحو تنويع الفوارق في توزيع الدخل والثروة (١) وتشير بصفة خاصة إلى أن الدخل ، كما هي مسجلة في تقارير السلطات الضريبية والبيانات الرسمية ، تتجه بوضوح إلى منطقة المعدلات المتوسطة منذ أواخر الثلاثينات الماضية . ويمكن دحض هذا الرأي على أساسين رئيسيين . الأول : ما يؤكد النقد في كل من بريطانيا والولايات المتحدة من أن الانخفاض في فوارق الدخل المسجلة مجرد انعكاس ، في جزء منه على الأقل ، لتزايد استخدام أساليب تخفيض الضرائب الكبيرة ، في وقت الحرب وفترة ما بعد الحرب وتنطوي هذه الأساليب على تحويل الدخل الحقيقي إلى صور من الدخل لا تنطبق عليها المعدلات العادية لضريبة الدخل - ولا تظهر كمصادر للدخل في مصادر البيانات المألوفة . وليست هناك أية وسيلة لتقدير مقدار الدخل الذي لا يسجل . ولكن لما كانت مثل هذه الأساليب أقرب إلى تناول ذوي الدخل المرتفعة نسبيًا بصفة عامة ، والمشروعات الخاصة على وجه الخصوص ، فإن النتيجة الصافية تنطوي على التقليل من مقدار التفاوت في الدخل في البيانات المتاحة (٢) . والواقع أن المحاولات القليلة

(١) تستند المناقشة في هذا الجزء على التحليلات التالية للاتجاهات في توزيع الدخل والثروة : فيما يتصل ببريطانيا « ه.ف. ليدال » الاتجاهات الطويلة المدى في توزيع الدخل من حيث الحجم ، ١٩٥٩ ، د.ج. تينج « توزيع الثروات الشخصية في بريطانيا » مجلة معهد الاحصاء بجامعة أوكسفورد ، فبراير ١٩٦١ ، ج.١٠ برتين « بعض السمات الفريدة في تهرب الدخل في بريطانيا » المجلة الاقتصادية الأمريكية ، مايو ١٩٦١ ، ج.١. نيكولسون « إعادة توزيع الدخل في المملكة المتحدة » في مجموعة « الدخل والثروة » تحت إشراف س. كلارك و.د. ستول : المصوعة الناشئة ١٩٦٤ ، م.و. تيموس « التقسيم الاجتماعي للرفاهة » في كتاب « مقالات عن دولة الرفاهة » ١٩٥٨ ، ت. لاينز « المعونة القومية والرفاه القومي » ١٩٦٢ . أما فيما يتصل بالولايات المتحدة فهي : س. كوستنر و. أ. جينكنز « أصعب المجموعات العليا من الدخل في الدخل والتوزيع » ١٩٥٣ ، ر. ج. لايمان « نصيب أصحاب الثروات الكبرى في الثروة القومية » ١٩٢٢ - ١٩٥٦ ، ه.ف. ليدال و.ج.ب. لانسج « مقارنة توزيع الدخل الشخصية والثروة في الولايات المتحدة وبريطانيا » المجلة الاقتصادية الأمريكية « مارس ١٩٥٩ ، ج. كوكو « الثروة والقوة في أمريكا » ١٩٦٢ ، « اتجاهات في دخول الأسر والأشخاص في الولايات المتحدة ١٩٤٧ - ١٩٦٠ » ١٩٦٣ ، نفس المؤلف « الفنى والفقر » ١٩٦٤ .

(٢) فيما يتصل بتفاصيل أنواع الأساليب المستعملة في بريطانيا للتهرب من الضرائب انظر « توزيع الدخل والتوزيع الاجتماعي » بقلم م.و. تيموس ، ١٩٦٢ .

لتحقيق البيانات ، بطريقة تأخذ في الاعتبار بعض أساليب التهرب من الضرائب ، تدل على أن التغير في توزيع الدخول الفعالة أقل بكثير مما يفترض عادة - ويكاد يكون مقتصرًا على الأربعينات إلى حد كبير .

والاعتراض الثاني يتصل بهذه النقطة الأخيرة . فالانخفاض الذي لحق التفاوت في الدخول ، حتى إذا لم ندخل في الاعتبار آثار التهرب من الضرائب ، في أساسه من ظواهر الحرب العالمية الثانية والسنوات السابقة والتالية لها كما يتبين في كل من التحليلات البريطانية والأمريكية . فشواهد الانخفاض المنتظم في التفاوت في الدخول ، كما يتبين من البيانات المسجلة ، إبان العقود السابقة عليها قليلة جدًا وغير مؤكدة ، وإذا أدخلنا في الاعتبار احتمال نمو أساليب التهرب من الضرائب وزيادة أحكامها في الخمسينات ، فإن السنوات العشر الماضية شهدت تراجعًا طفيفًا نحو توزيع فعال للدخول أكثر تفاوتًا مما كان في الأربعينات . وقد يكون ذلك غير مؤكد . ولكن من الواضح أن ما حدث من انخفاض في التفاوت في الدخول محدود في مداه ويرجع إلى حد كبير جدًا إلى مقتضيات اقتصاد الحرب والسياسات التي طبقت أثناء الحرب أو حولها .

وصحيح أن هناك عوامل يتوقع أن تساعد على خلق اتجاه عام أطول مدى نحو تقارب الدخول : انخفاض نسبة العمال غير المهرة وعمال المواسم في القوة العاملة وبعض التغيرات الأخرى في البناء المهني ، انخفاض الفروق في الأجر بسبب المهارة أو الجنس أو السن ، زيادة معدلات الضرائب التصاعدية على الدخول . بيد أن آثار هذا العامل الأجير في إعادة التوزيع يحددها - بل ويكاد يلغيها - استمرار أهمية صور الضرائب غير التصاعدية واستخدام أساليب التهرب من الضرائب (١) . ولكننا نجد بصفة عامة أنه باستثناء فترة الأربعينات أن أثر هذه العوامل وغيرها في إعادة توزيع الدخول لم يكن كافيًا للتغلب على العوامل الطويلة المدى الأخرى التي تعمل في الاتجاه المضاد : ومن بينها زيادة نسبة الشيوخ والمتقاعدين بين السكان مع عدم زيادة الدخول الحقيقية للمتقاعدين

(١) توحى بعض الحسابات الأخيرة بأنه لا يكاد يوجد ، في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، أي تضاد نسبي في كل أنواع الضرائب مجتمعة باختلاف مستويات الدخول . انظر كلارك وبينترز « إعادة توزيع الدخل : بعض المقارنات الدولية » في مجموعة كلارك وستونل السابق الإشارة إليها .

الذين يعتمدون على العون العام - في بريطانيا على الأقل - بما يقابل الزيادة العامة في الدخل . وقد يوحي ذلك بأن هناك تحولا في طبيعة التفاوت في الدخل - من فوارق بين الطبقات والمهن الى فوارق على أساس السن . بل أن هذا التفسير كثيرا ما يتكرر ضمنا ، وهو يتلالم مع النظرية العامة لتحلل البنيان الطبقي . ولكنه مضلل في جوهره . فالفقر في السن المتقدم ليس ظاهرة عامة بين المتقاعدين - بل هو ظاهرة بين أولئك الذين يتقاعدون وليس لديهم دخل من ممتلكات خاصة ولا يعتمدون على نصيب في معاش خاص . ان الفقر - بالمعنى المعاصر للمصطلح - ينتقل بصورة متزايدة الى العناصر الدنيا من الطبقة العاملة ومن الطبقة المتوسطة، ولكنه لا يزال مشكلة هاتين الطبقتين ككل .

وهكذا يظل التفاوت في الدخل قائما الى حد ما عن طريق التفاوت في القدرة على الحصول على المزايا الجانبية وعلى مصادر الدخل المعفى من الضرائب بصفة عامة . ان الفوارق القديمة تتخذ صورا جديدة. تتفق مع الاقتصاد الاندماجي في منتصف القرن العشرين . ولكن برغم انخفاض معدلات الدخل من رأس المال كما تشير السجلات بالنسبة للدخل المكسوبة ابان الاربعينات ، فإن الملكية الخاصة تظل مصدرا قويا مباشرا للتفاوت في الدخل ، وبخاصة اذا نظرنا الى الدخل الفعالة لا الاسمية . وقد ظل توزيع الملكية الخاصة غير متساو بشكل قاضح . ففي بريطانيا قدر أن خمس الملكية الخاصة كلها في أيدي واحد في المائة فقط من السكان البالغين . وكان التركيز أكثر من ذلك قبل ذلك بأربعين عاما ، ولكن ما حدث من انتشار في الملكية الخاصة - وقد تكون التقديرات مبالغا فيها - لم يمس كتلة السكان الا في حواشيها . والملكية القانونية في المشروعات الاندماجية الخاصة على وجه الخصوص مركزة بدرجة كبيرة ، فأربعة أخماس مجموع أسهم رأس المال يملكها واحد في المائة فقط من السكان البالغين ، والباقي كله تقريبا يملكه من ٩ الى ١٠ في المائة . وتركيز الملكية الخاصة في الولايات المتحدة ليس شديدا الى هذا الحد - مما يرجع بعضه ، بلا شك ، الى انتشار ملكية المنازل والى بقاء قدر أكبر من المشروعات الصغيرة وبخاصة في الزراعة ، وليسكنه مع ذلك واضح جدا . ففي منتصف الخمسينات كان واحد في المائة من السكان البالغين يملكون ربع الملكية الخاصة كلها . فضلا عن أن الأرقام الأمريكية لا تدل على هبوط كبير مستمر في التفاوت في الملكية مع الوقت ، وبرغم أن الأسهم المالية موزعة بدرجة أفضل قليلا منها في بريطانيا ، فإن تركيز

الملكية الخاصة للمندمجات الاقتصادية الخاصة يتخذ نفس الاتجاهات العامة
السائدة فيها (١) .

وهكذا فإن الحجة القائلة بأن هناك اتجاه مستمر نحو المساواة في
الدخول وانتشار الملكية يعمل على انحلال التركيب الطبقي في المجتمع
الرأسمالي حجة لا يكاد يكون لها سند . كما لا يمكن بالتالي أن نعزو إلى
مثل هذه القوى أنها تعمل على أضعاف « الوعي الراديكالي » . ولا يعني
ذلك أن مغزى الانقسامات الاقتصادية التي تنسم بها الرأسمالية لم يطرأ
عليه تغيير . فمن الواضح أن الدورة الاقتصادية صارت ذات طابع أقل
حدة بكثير منذ الثلاثينات مما أدى إلى التقليل من عدم الاحساس بالأمن
في حياة الطبقة العاملة - وإن كان العامل اليدوي مازال معرضا لمخاطر
قصر فترات العمل وزيادة فائض الإنتاج ، دوريا أو لأسباب تكنولوجية ،
أكثر من غيره ، وإن كانت أيضا البطالة قد زادت في العقد الماضي وبخاصة
في الولايات المتحدة . ومن الجلي أيضا أنه برغم المبالغة عموما في أثر
اتساع نطاق الخدمات الاجتماعية في إعادة التوزيع ، فإنه أطلق سراح
الدخل الشخصي للانفاق في ميادين أخرى بحيث انتقل أثر الفوارق في
الدخول من منطقة « الأشياء الأساسية » إلى منطقة « الأشياء الأقل أهمية »
في الاستهلاك . ومع ذلك فإن هذا الاتساع في الحقوق الأساسية
« للمواطنة » لم يكن عملية أوتوماتيكية أو مستمرة . ففي الفترة التاريخية
الحديثة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة كان هذا الاتساع ظاهرة
في الثلاثينات والأربعينات فقط . ولم يشهد العقد الأخير اتساعا كبيرا
في مثل هذه السياسات : بل إن بريطانيا حدث فيها بعض التراجع ،
كما أن الإجراءات التي بدأ معظمها في فترة « التعامل الجديد » في
الولايات لم تمس مناطق شاسعة من الأمن ، أو عدم الأمن ، الاجتماعي
- كالصحة والسكان بصفة خاصة - وتركبتها بدرجة تزيد أو تنقص
تحت رحمة قوى السوق ومصالح الملكية الخاصة والتبرعات الخاصة ،
بطريقة تذكرنا ببريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر .

وهكذا فإن تخفيف أثر عدم المساواة عن طريق توسيع حقوق
المواطنة والأمن الاقتصادي كان يعتمد - كما سيظل معتمدا - على تأكيد
« الوعي الراديكالي » . وقد ارتفعت أيضا بلا ريب المستويات العامة

(١) انظر أيضا أ.ب. كوكس « اتجاهات في توزيع ملكية الأسهم المالية » ١٩٦٣ ،
وكذلك المصادر المشار إليها في الحاشية (١) في صفحة ٨٨ .

للمعيشة بفضل قوى ذات طابع أكثر استثمارا وأقل ارتباطا بالسياسات المقصودة . مثل الزيادة الطويلة المدى ، وإن تكن متقطعة ، فى الانتاجية ، وانتشار نمط الأسرة الصغيرة وما ينطوى عليه من الحد من التذبذب التقليدى فى الدورة الاقتصادية بالنسبة لآسر الطبقة المتوسطة (وهو عامل كثيرا ما يغفل أمره) ، واقتصار الفقر النسبى الى حد كبير على مرحلة واحدة من الدورة ، مرحلة الشيخوخة .

وبالاختصار فإن الفقر والتفاوت فى الدخل لم يقلا الا على الحواشى . ولكنهما يؤثران فى منطقة اتفاق ترتفع بصورة متزايدة عن منطقة حاجات البقاء ، وفى مواجهة ارتفاع عام فى مستويات الدخل الحقيقية . ومن ثم فانه يمكن القول فعلا بأن التفاوت فى الثروة يتجه نحو اتخاذ مغزى مختلف فى نظر أولئك الذين ظلوا « أكثر تفاوتاً من غيرهم » . فقد يقل الاحساس بالتفاوت الاقتصادى مختفيا وراء الارتفاعات الماضية والمتوقعة فى المستويات العامة للمعيشة . وقد تختفى الفوارق المستمرة أيضا وراء الستار اذا أحس الناس بأثرها فى فترة متأخرة من حياتهم وليس فى المراحل الأولى من حياتهم العاملة . وقد يقل التلمز ، أو يتغير طابعه ، كلما انصب عدم المساواة بصورة متزايدة على « كماليات » الحياة أكثر منه على ضروريات البقاء .

وتوجد حجج بهذا المعنى ، صراحة أو ضمنا ، فى عدد من الأفكار الحديثة الخاصة « بما بعد الرأسمالية » . وهى لا تشير الى تحول فى التركيب الاقتصادى للطبقة فى ذاته بقدر ما تشير الى تغير فى الظروف المتصلة بتكوين الوعى الطبقي وتوجيهه : فالوان عدم المساواة بين الطبقات لم تقل ، ولكن ما قل هو « شفافيتها » . ولكن هذا الانتقال من التحليل الاقتصادى والتركيبى للبناء الطبقي الى التحليل السيكلوجى لمدرجات الطبقة ، ينطوى على افتراضات ليست صحيحة بذاتها ولا هى مرددة صراحة بالقدر الكافى فى نفس الوقت . وأهم هذه الافتراضات افتراض بسيط جدا هو أن ما يعتبره المراقبون « كماليات » سيظل كذلك بصفة عامة . وليس هناك من يستطيع أن ينسكروا قعيا أن « مستويات » المعيشة ، بمعنى الأفكار السائدة عما يتألف منه المستوى المحتمل للعيش ، ليست ثابتة بل تنتجه الى الارتفاع بدرجة تزيد أو تنقص مع الارتفاع الفعلى للمستويات المعيشية ، وإن كان الكثيرون ينسون ذلك . ومنطق أفكار « ما بعد الرأسمالية » تتطلب إذن أن يكون هذا الارتفاع بدرجة « تنقص » لا بدرجة « تزيد » . فهى تنطوى على افتراض أن ارتفاع

المستويات المعيشية الفعلية متقدما بصفة عامة على ، أو يسير متوازيا ، مع ارتفاع « المستويات » والتوقعات التي يضعها الناس لأنفسهم كمعايير ، أو ألا يصل الاختلاف بينهما الى الحد الكافي لتوليد درجة التوتر التي كانت في الماضي عنصرا رئيسيا في الراديكالية السياسية والجهد الصناعي . بل الواقع أن القول بأن الوعي لدى شعب الطبقة العاملة يحل محله بصورة متزايدة اهتمام متزايد بالمركز الاجتماعي ، أو انشغال بالانجازات المادية البحتة مركز في « البيت » ، يبدو أنه يفترض سبقا أن مغالاة في التوقعات فوق المستوى المعيشي الذي يمكن تحقيقه فعلا في أي وقت من الأوقات لن تؤدي الى الاحتجاج الاجتماعي ، بل ستكون مجرد حافز فردي أكبر داخل حدود النظام الاقتصادي والسياسي القائم - دافع الى المطابقة بكفاءة .

يبد أن مثل هذه الافتراضات المسبقة في حاجة الى صياغة أكثر صراحة وأدلة أكثر اقناعا مما قيل حتى الآن . فالاتجاهات السيامية في العالم الغربي بعد الحرب لا تثبت دقتها ، لأن هذه الاتجاهات لا يمكن وصفها ببساطة على أساس الهبوط المتزايد للصراع الطبقي ، كما أنها غير قابلة للتفسير المقنع على أساس نوع الحجج التي أوردناها وحدها . وكذلك لا يوجد دليل في الدراسات المدينة والملاحظات الانطباعية والتخمينات التي تشير الى ارتفاع التطلعات المادية واتجاه العمال بصورة متزايدة الى تبني معايير « الطبقة الوسطى » . ولا ينصب الشك على صحة هذه الملاحظات ، ولكن حول تفسيرها . ففكرة أن العمال لابد بشكل ما أن « يلتقطوا » قيم الطبقة الوسطى وميولها عندما يتبنوا عادات في الانفاق كانت أصلا غير ممكنة الا لأبناء الطبقة الوسطى فكرة ساذجة طبعا الى أقصى حد (١) . ولا حاجة بنا للفاضة في نقطة أن العملية التي تتحول بها كماليات الأمس الى ضروريات اليوم ويحل محلها كماليات جديدة عملية مستمرة ولا يبدو انها ستنتهي . بيد أن المهم هنا هو أن هذه العملية قد يتغير طابعها - وليس بالضرورة في الاتجاهات التي تفترضها

(١) يوجد نقد مقنع لهذا الافتراض ولغيره من الافتراضات التي تتطو على فكرة تحول الطبقة العاملة الى المعايير البورجوازية في د. لوكروود « الطبقة العاملة الجديدة » مجلة علم الاجتماع الأوروبية المجلد رقم ٢ ، ١٩٦٠ . ولنفس المؤلف بالاشتراك مع ج. جولدورب « الوفرة والتركيب الطبقي البريطاني » مجلة العلوم الاجتماعية المجلد الحادي عشر ، ١٩٦٣ .

التعليقات السائدة لأنه من الممكن القول أن كماليات اليوم يراها عدد متزايد من الناس ضروريات - لا في المستقبل القريب أو البعيد ، بل اليوم أيضا ، وإن الامتيازات التي تتمتع بها طبقة ما يطالب بها ، بصورة متزايدة ، كحقوق للجميع ، وبالاختصار أن معدل الزيادة في المعايير أو التوقعات المعيشية يرتفع أسرع من معدل زيادة مستويات المعيشة فعلا .

إن المستويات العادية للتطلع قد تحددها المستويات المحققة فعلا لدى أقلية مزدهرة - أما عن طريق المقارنة المباشرة أو تحت تأثير الإعلانات ووسائل الاتصال بالجمهير عموما . والواقع أن ديناميكية الاقتصاد الرأسمالي المعاصر يتطلب مثل هذا الضغط المستمر من أجل الاستهلاك كما يؤكد المدافعون عن اعلان .

فإذا كان الأمر كذلك فلا شك إذن في أن طبيعة التركيب الطبقي تتغير . فإن طابع كل طبقة على حدة بوصفها « شبه مجتمع » ذا ثقافة مستقلة جزئيا ولها مجموعة المعايير والمستويات والتطلعات المتميزة الى حد ما ، إن هذا الطابع سيتميع . وستكون الآمال القديمة والمطالب المحددة بالحدود التقليدية لجماعات الطبقة العاملة بمستوياتها المختلفة في طريقها الى الزوال ليحل محلها مصير « طبقة وسطى » مشترك من الانجاز المادى . وبرغم أن ذلك ليس ظاهرة جديدة ، فإن الزيادة المعاصرة المحتملة لمعدل سرعة هذه العملية لها مغزاها . هذا ، بمعنى ما ، هو بالضبط ما يدعى المدافعون عن النظام الرأسمالى المعاصر أنه يحدث ، ولكن النتائج التى يستخلصونها لا تتفق معه بالضرورة . فمن الممكن ، بدرجة مساوية أو حتى بدرجة أكبر ، أن تكون النتائج عكس ذلك تماما . لأنه فى حين أن معيار « الطبقة الوسطى » المشترك يرتفع باستمرار ، تظل مستويات الانجاز المادى التى يحددها هذا المعيار دائما أبدا ، وبطبيعة تعريفه ذاتها ، بعيدة عن تناول كتلة السكان . وهكذا يضمن استمرار التفاوت الاقتصادى وجود توتر داخل متواصل بين الأهداف والإمكانات الموضوعية لتحقيقها . أما تحول التوتر الى راديكالية سياسية ، أو اتخاذها صورا أخرى من التعبير عن ذاته ، فهو موضوع آخر سنناقشه فى إيجاز فيما بعد . إن الرد عليه يتوقف جزئيا على عوامل غير اقتصادية . ولكن إذا كان التحليل صحيحا ، فإنه من الواضح أن قوة الصراع الطبقي فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة لا تقل ، بل تزيد ، فى جانب واحد على الأقل .

٢ - علم المساواة في الفرص :

من الأفكار الرئيسية في كثير من التعليقات المعاصرة أن المجتمعات القريبة تتجه بصورة متزايدة نحو « التميع » بصورة مستمرة • ولا يقتصر الأمر على الاعتقاد بأن الفروق الاقتصادية وغيرها بين المستويات الاجتماعية تخبو ، بل يفترض كذلك أن الحركة بين هذه المستويات أصبحت أكثر مما كان في الماضي وإن فرص هذه الحركة موزعة بمساواة أكثر • ويقال أن التجانس الموضوعي الداخلي والمميزات الخارجية والطابع المتوارث للطبقة العاملة تضعف كلها - على أساس أن الأفراد يكتسبون أكثر فأكثر مراكزهم الطبقية بدلا من أن يرثوها ، وعلى أساس أنه أيا كانت الأحوال فإن النمو المستمر في عدد ذوى الياقات البيضاء يتيح فرصا جديدة لسهولة « الحراك الاجتماعي » (Social mobility) الى أعلى • والتأكيدات التي من هذا النوع مألوفة - حتى في التعليقات السياسية الاجتماعية العامة بواسطة علماء الاجتماع الذى لابد أنهم يدركون ، بحكم دورهم كاختصاصيين فنيين ، ان الأدلة واهية (١) •

لأن الأدلة في الواقع تتعارض صراحة مع بعض جوانب هذا الرأي وتثير شكوكا جدية في البعض الآخر • فالأول ، لم يقل - في حدود ما يمكن الحكم عليه - التفاوت عموما في الفرص ، فيما يتصل بالصعود والهبوط الاجتماعيين ، في بريطانيا أو في الولايات المتحدة إبان هذا القرن - أو في أى من البلاد الغربية التي توجد عنها معلومات • فمثلا بالمقارنة بين فرص ابن واحد من أصحاب المهن الحرة أو المديرين في الحصول على مركز اجتماعي مماثل لأبيه ، أو حتى على مجرد مركز من مراكز الطبقة الوسطى عموما ، وفرص ابن أحد العمال اليدويين في هذا المجال ، نجد ان الوضع قد بقي كما هو تقريبا منذ مطلع القرن • ولو توفرت المعلومات بصورة أكثر دقة ربما تغيرت تفاصيل الصورة ولكن النتائج العامة لن تتغير كثيرا •

(١) من الدراسات التي تعتمد عليها المناقشات التالية : « الحركة الاجتماعية في بريطانيا ١٩٥٦ بأشراف د.ف. جلاس ، ن. روجوف » اتجاهات أخيرة في الحركة الوظيفية ١٩٢٥ ، مقالات في المجلة الاجتماعية الأمريكية بقلم أ.إ. شينوى (أبريل ١٩٥٥) و ج. لنسكي (أكتوبر ١٩٥٨) و أ. جاكسون و ه. ج. كرويكيت (فبراير ١٩٦٤) ، ج. كارلسون « الحركة الاجتماعية والتركيب الطبقي » ١٩٥٥ ، ك. سغالستوجا « الهيبة والطبقة والحركة » ١٩٥٩ ، س.م. ميلر « الحركة الاجتماعية المقارنة » المجلد ١١ رقم ١ من دورية « علم الاجتماع السائد » ١٩٦٠ ، س.م. ليبست ، و. بنديكس « الحركة الاجتماعية في المجتمع الصناعي » ١٩٥٩ •

وتنصب معظم الأدلة طبعا على تجربة أشخاص قطعوا شوطا في حياتهم العاملة - وليس على الجيل الشاب اليوم . ولكن البيانات الخاصة بتوزيع الفرص التربوية في بريطانيا المعاصرة ، واتجاهات « الحراك الاجتماعي » في فترة ما بعد الحرب في الولايات المتحدة لا توحى بأى تغيير كبير في المستقبل (١) .

يبد أنه يمكن القول ، ثانيا ، بأن التفاوت النسبي في الفرص بين المولودين في طبقات مختلفة لا تهم مثل الفرص المطلقة في التقدم . الفرص المطلقة ، مثلا ، التي لدى شاب من الطبقة العاملة في الصعود الى ما فوق الطبقة التي بدأ فيها حياته . فاذا كان التغيير في البناء الوظيفي (أو أية تغييرات أخرى) سيؤدي زيادة كبيرة في مثل هذه الفرص المطلقة للصعود الى أعلى - وحتى اذا كانت نفس التغييرات تؤدي الى تحسين فرص العمل بالنسبة لأولئك الذين ولدوا في الدرجات العليا من السلم الاجتماعي . وبذلك تبقى الفرص النسبية غير متكافئة كما كانت من قبل - فان ذلك قد يكون له تأثير في خفض الدرجة التي يبدو بها الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة دائما ووراثيا . والواقع أنه حدثت تحولات في التركيب الوظيفي ، وما زالت تحدث ، يمكن أن يبدو أنها تبرر مثل هذه التوقعات والنتائج العامة لهذه التحولات تتطلب مناقشة مستقلة . بيد أن صافي تأثيرها على الحراك الاجتماعي لم يكن في اتجاه زيادة حركة الصعود الا في الحواشي . ان الدليل يبدو مرقعا ومجزأ . ومع ذلك فليست هناك شواهد تشير الى توسع ملحوظ في فرص الصعود على السلم الاجتماعي .

ولا يعني ذلك أن البلاد الرأسمالية الغربية مجتمعات « مقفولة » - فلا بريطانيا ولا الولايات المتحدة كذلك برغم القوالب المعظمة القديمة . فهناك قدر كبير من تحرك الأفراد بين المستويات المختلفة ، وان كان جزء كبير من هذه الحركة لا يغطي سوى مسافات ضيقة من المساحة الاجتماعية، وينطوي على تحولات داخل مجموعتي اليديويين وغير اليديويين أكثر منها بينهما بكثير ، كما يتميز بالتفاوت الحاد المستمر في توزيع الفرص . فالنقطة هي أن هذه المجتمعات الصناعية « مفتوحة » جزئيا ولكنها لم تعد أكثر « تفتحا » ابان هذا القرن . فالعوامل التي كان يمكن أن تؤدي الى

(١) انظر أ. جاكسون و. هـ.ج. كروكيت « القدرة على الحراك المهني في الولايات المتحدة » مجلة الاجتماع الأمريكية ، فبراير ١٩٦٤ ، وكذلك المراجع التي في الحاشية (١)

تغيير معدل القدرة على الحراك الاجتماعي يبدو أنها لم تكن ذات أثر ، أو أنها ألغت أثر بعضها البعض . لقد اتسعت الفرص التربوية مثلا . بيد أن اتساعها أفاد ، الى حد كبير ، جميع الطبقات . ويظل عدم المساواة في الفرص التربوية واضحا في المستويات العليا من التربية المتاحة اليوم بمقارنتها بالماضي . فالذي حدث ببساطة هو أن المؤهلات التربوية المطلوبة في جميع مستويات الاعمال ارتفعت . وصحيح أن التوسع الشامل للتعليم كان مصحوبا ببعض الانخفاض في التفاوت في الفرص التربوية . بيد أن هذا كان اتجاها بطيئا في حدود ما يتعلق ببريطانيا ، ولم يطرأ عليه أي تزايد ملحوظ منذ ١٩٤٤ ، كما أنه حدث بدرجة أقل مما يفترض عادة : بدرجة قليلة الى حد أنه من الواضح أن آثاره فقدت جدواها بسبب ما صاحبه من قيود أخرى ، غير تربوية ، على الحراك الاجتماعي (١) . وهذه القيود كثيرا ما تنسى ، ولكن التأكيد المتزايد على دور التربية في الفرص الاجتماعية ليس سوى انعكاس مباشر لها . وبخاصة أنه مع اتجاه العمل الى التخصص المهني والبيروقراطية والتسيير الآلي صار التعيين في الوظائف العليا في السلم المهني يعتمد على مؤهلات المدرسة والكلية والجامعة أكثر منه على الصفات الشخصية أو التجربة المكتسبة في العمل . إن القدرة على الحراك الاجتماعي لم تزد كثيرا ، ولكن توافرها يقتصر بصورة متزايدة على فترة واحدة من دورة الحياة . فالفرد لكي تكون لديه القدرة على الحراك اجتماعيا لابد أن تتوفر له هذه القدرة إبان سنوات التعليم : ففرص الترقى والانتقال يكاد يكون من المؤكد أن تضيق بمجرد

(١) انظر أ. ليتل و ج. هـ. « مسترجارد » اتجاهات الفوارق الطبقية في الفرص التربوية في إنجلترا وويلز » الصحيفة البريطانية لعلم الاجتماع ، ديسمبر ١٩٦٤ . انظر كذلك الدراسات الخاصة الكبرى المختلفة من توزيع الفرص التربوية في بريطانيا بعد الحرب : ج. فلاود وآخرين « الطبقة الاجتماعية والفرص التربوية » ١٩٥٦ ، د.ك. كيرسول « تقرير عن بحث في طلبات الالتحاق بالجامعات » ١٩٥٧ ، وزارة التربية - المجلس الاستشاري المركزي - « الانقطاع المبكر » ١٩٥٤ ، وكذلك « الانقطاع من ١٥ - ١٨ » ١٩٥٠ - ١٩٦٠ (تقرير كراوتر) ، ولجنة التعليم العالي « التعليم العالي : تقرير عن الملحق الأول والثاني » ١٩٦٣ ، وكذلك بصفة خاصة ج. و. ب. دوجلاس « البيت والمدرسة » ١٩٦٤ .

وانظر أيضا د. ف. جلاس « التربية والتغيير الاجتماعي في إنجلترا الحديثة » في كتاب « القانون والرأى العام في إنجلترا في القرن العشرين » ١٩٥٩ بإشراف م. جينبرج . وفيما يتصل بالبيانات الخاصة بالولايات المتحدة انظر مثلا د. وولف « موارد أمريكا من المواهب المتخصصة » ١٩٥٤ .

أن يدخل في الحياة العاملة • فمركز العامل اليدوى البالغ - وكذلك ، بصورة متزايدة ، المشتغلين بالأعمال الكتابية - يصير ثابتا أكثر فأكثر (١) •

ومع ذلك فقد يقال ان هذا التغير بالذات في طابع القدرة على الحراك الاجتماعى سيؤدى الى تعديل مدركات الناس فيما يتصل بفرص الترقى • اذ تتخذ القدرة على الحراك ، بصورة متزايدة ، قالبا محددا معترفا به • ان النظام التربوى موجه لذلك • وتصبح فرص العمل مما يمكن التنبؤ به أكثر كلما زاد اعتمادها على نوع نظامى من الانجاز المدرسى • وبذلك تصير « الواسطة » و « المحسوبة » والحظ أقل أثرا • ونتيجة لذلك قد تلبو فرص الصعود فى السلم الاجتماعى أوسع ، حتى اذا لم تكن كذلك فعلا ، ويقل الفشل بتسليم أكثر اذا كان نتيجة عملية اختيار عادلة ، بيد أن هذه الحجة ذات حدين • فقبه يكون النفور من قبول الفشل أشد اذا كان قبوله يعنى الاعتراف بالتخلف الثقافى عن الغير • بالإضافة الى أن التأكيد على التعليم بوصفه الطريق الذهبى للنجاح يغلب أن يؤدى الى زيادة التوقعات الى حد تصل فيه الى الصراع مع الواقع المر الحالى القائم على تقييد الفرص ؛ وهنا أيضا يتوقف الأمر على عوامل سيكلوجية لا نعرف عنها الشيء الكثير • ولكن هناك من الأسباب ما يدعو الى الاعتقاد بأن الاقبال على التعليم ينتشر فى أدنى درجات السلم الاجتماعى • والواقع أن ذلك يرجع جزئيا الى رد الفعل المنطقى لتزايد أهمية التعليم النظامى باعتباره الطريق الرئيسى للقدرة على الحراك الاجتماعى • فكلما زاد وضوحا أن آمال العامل البالغ فى الترقى لنفسه لا سبيل الى تحقيقها واقعا تركزت آماله فى مستقبل أطفاله • وأيا كان الأمر فإن مثل هذا الإدراك المتزايد لأهمية التعليم مثل آخر على ضعف الفوارق الثقافية القديمة بين الطبقات • ولكن كلما تزايدت مشاركة العمال فى تطلعات « الطبقة الوسطى » نحو التعليم

(١) يوجد الدليل على هبوط نسبة المديرين الصناعيين الذين وصلوا مراكزهم عن طريق الترقى من الدرجات الكتابية الدنيا والأعمال اليدوية فى بريطانيا فى نشرة جمعية أكتون « توارث الإدارة » ١٩٥٦ ؛ وفى كتاب ر.ف. كلمنتس « المديرون : دراسة فى حياتهم العاملة فى الصناعة » ١٩٥٨ ؛ و س. اريكسون « الصناعيون البريطانيون : الصلب والتسيج » ١٨٥٠ - ١٩٥٠ • وقد ظهر فى البولائق الحكومية اتجاه متزايد نحو اختيار افراد طبقة الموظفين الاداريين بالترقية من الدرجات الدنيا (ر.د. كيرسول « كبار موظفى الحكومة وبريطانيا » ١٩٥٥) ، ولكن ربما كان ذلك حالة خاصة • ويلخص ر. بنديكس « العمل والسلطة فى الصناعة » ١٩٦٣ ، وغيره ، بعض البيانات الأمريكية فيما يتصل باختيار الإدارة الصنعية .

ومستقبل أبنائهم لابد أن يؤدي التقييد والتفاوت المستمر في الفرص التربوية الى اخفاق هذه التطلعات على نطاق واسع . وقد يكون هذا الاخفاق أشد وقعا على النفوس لأن الحكم على الآباء والأبناء على السواء بالبقاء دائما في مركز اجتماعي تابع حكم نهائي وغير قابل للتقضى بصورة متزايدة .

ان قوة العوامل المختلفة التي تتصل بالموضوع لم تعرف بعد . ولذلك فان التوازن بين الاحتمالات والصور التي سيعبر بها الاحساس بالاخفاق غير مؤكدة . ومع ذلك فان خلاصة الراى في هذا المجال ، أيضا ، ان احتمال زيادة الاحتجاج الاجتماعي مساو على الأقل لاحتمال نقصه . فالرأسمالية المعاصرة تولد توترا بين تطلعات تنتشر بصورة متزايدة على نطاق واسع وفرص تظل ، بطبيعة التركيب الطبقي ذاتها ، محدودة وغير متساوية في توزيعها .

٣ - التفسير في التركيب المهني

لقد زاد نصيب وظائف « الياقات البيضاء » من مجموع العمالة بصورة مستمرة طوال هذا القرن . وكثيرا ما بالغ المعلقون في دلالات هذا الاتجاه حتى الآن . فجنحوا الى تجاهل قيمة الوقائع ، مثل واقعة أن « اتجاه الياقة البيضاء » الملحوظ جدا في الولايات المتحدة انما يعكس الى حد كبير تحولا عاما من العمالة الزراعية الى العمل في المدن ، وأن التكوين المهني للقوة العاملة من الذكور كانت أقل تأثرا بكثير من القوة العاملة النسائية - التي حلت داخلها أعمال « البلوزة البيضاء » محل الخدمة المنزلية بوصفها الصورة السائدة للعمالة ، وأن اتساع « قطاع الفئة الثالثة » في الاقتصاد أدى الى زيادة نسبية ، لا في عدد وظائف الياقة البيضاء وحدها ، بل كذلك الى حد غير كبير في عدد أعمال الخدمات غير المنزلية ، وهي أعمال لا يتطلب الكثير منها مهارة كبيرة وأجورها منخفضة في كثير من الأحوال ، ولكنه صحيح مع ذلك أنه حدثت تحولات في التركيب المهني بصفة عامة أدت الى هبوط في نسبة الأعمال غير الماهرة والأعمال العارضة ، وارتفاع في نسبة الأعمال اليدوية نصف الماهرة والأنواع المختلفة من أعمال ذوى « المعاطف السوداء » (١) . بالإضافة الى أن معظم التعليقات

(١) ويمكن متابعة التحولات في التركيب في الولايات المتحدة بدقة أكبر مما في بريطانيا : انظر مثلا نشرة مكتب التعداد في الولايات المتحدة « الاتجاهات المهنية في الولايات المتحدة ١٩٠٠ - ١٩٥٠ » ١٩٥٨ . وقد تفرقت التقسيمات البريطانية للمهن كثيرا مع الوقت . ولكنه من الجلي بدرجة كافية أن مثل سنة ١٩٥١ التقريبي للمسال -

انصبحت على المستقبل أكثر منها على الماضي . فيقال أن : « اتجاه الياقة البيضاء » لن يستمر فحسب ، بل أيضا ان التسيير الآلى فى الصناعة يغلب أن ينتج عنه نمو كبير فى أعداد العمال المهرة والفنيين ، محل ذلك النمو فى أعداد العمال نصف المهرة الذى صاحب فى الماضى ميكنة الصناعة وتحولها الى انتاج « الخط المتنقل » . وقد قوبلت هذه التوقعات بالترحيب على نطاق واسع باعتبارها مصدرا آخر للاستقرار الاجتماعى الرأسمالى : تقوية الوسط بدلا من زيادة حدة التناقض بين الأطراف .

بيد أن هناك مجالا كبيرا للشك فى مثل هذه التفسيرات الحماسية المبسطة (١) . فالوازنة بين الاتجاهين - اتجاه التسيير الآلى ، بما يصاحبه من زيادة الطلب على الخبرة الفنية والمهارة ، واتجاه استمرار الميكنة من النوع القديم ، وما يصاحبه من زيادة فى استخدام العمال نصف المهرة - لا تزال غير واضحة ، وقد تستمر كذلك فترة طويلة فى المستقبل . ويغلب أن يكون تطبيق التسيير الآلى عملية بطيئة وغير منتظمة . فالمعيار الذى يتعلق به الأمر هنا هو ، طبعاً ، الربح لا تحقيق العمل المرضى عن طريق «توسيع نطاق الأعمال» لذاته . ولما كان التنظيم الاقتصادى الرأسمالى لا يوفر أساليب للمشاركة فى المكاسب والخسائر ، فإن مقاومة التسيير الآلى قد تكون شديدة من جانب أصحاب المشروعات الصغيرة ، وستكون حتما كذلك من جانب النقابات . بل انه من المؤكد أن تزيد مقاومة العمال اذا انتشر النمط الأمريكى الذى ساد فى السنوات الأخيرة - القائم على مفارقة استمرار ارتفاع معدل البطالة أثناء الازدهار الاقتصادى . وهنا يكمن خطر على حركة الطبقة العاملة : الانقسام بين أولئك الذين سيتأثرون أكثر من غيرهم بالبطالة التكنولوجية - العمال غير المهرة والعمال فى الصناعات الهابطة - وأولئك الذين سيتزايد الطلب على عملهم فى السوق المتغيرة . بيد أن عدم امكان التنبؤ بالتسيير الآلى وما ينطوى عليه ، بالإضافة الى طابعه المكتسح الشامل ، قد يقللان من هذا الخطر أو حتى يمحوانه . وهكذا تولد

«اليدويين وغير اليدويين بين الذكور من السكان ، وهو ٢ : ١ ، لا يمثل سوى هبوط نسبي محدود فى النصر اليدوى ابان هذا القرن . وعندما تصبح الأرقام الإحصائية لسنة ١٩٦١ فى متناول أيدينا قد يتبين بعض الزيادة فى معدل الهبوط . وهناك تقدير لحمل نمو مهن « الطبقة الوسطى » فى كتاب أول باولى « الأجور والنحو فى المملكة المتحدة من ١٨٦٠ » ١٩٣٧ .

(١) تتضمن أعمال ج. فريدمان تقديرا متزنا تماما للدالات التغيير التكنولوجى بالنسبة للعمل ؛ انظر كتابه « المجتمع الصناعى : ظهور المشاكل الإنسانية للتسيير الآلى » ١٩٥٥ و « الهيكل التشرىحي للعمل » ١٩٦٢ .

التجديدات التكنولوجية توترا من نفس النوع الذى يقال أن عهده قد انقضى . ولما كان مصدر مثل هذا التوتر متاصلا فى التنظيم الاقتصادى الرأسمالى فلا سبيل الى التغلب عليه الا بتدخل عام على نطاق واسع من النوع ، الذى يقال أيضا ، انه غير ذى موضوع ، فى الأوضاع المعاصرة . فلابد من تشريك التسيير الآلى اذا أريد أن تكون ثماره وما ينطوى عليه من تضحيات شركة بين الجميع : ان الحجة قوية ضد الملكية الخاصة والسيطرة الاقتصادية الخاصة . وكذلك قد يتعثر التجديد التكنولوجى ، كما هو الحال الآن ، بسبب النقص فى العمال المهرة والخبرة الفنية . ولكن بقدر ما يمكن التغلب على هذا النقص عن طريق التوسع فى التعليم والتدريب تقل المزايا التى تستطيع المهارات الجديدة الحصول عليها فى سوق العمل . ويمكن التنبؤ بما اذا كان « توسيع نطاق الأعمال » سيقلل من الراديكالية السياسية عن طريق زيادة الرضا بالعمل أم لا ، لأن العلاقة بين الرضا فى العمل والوعى الطبقي لم تكد تستكشف بعد . ولكن على أساس اقتصادى يتوقف أى اتجاه من جانب « الارستقراطية العمالية » الجديدة نحو « الطبقة الوسطى » على ظروف فى سوق العمل قد تكون مواتية فى الوقت الحاضر ولكنها قد لا تستمر كذلك .

وبصفة عامة تقوم التقديرات « المتفائلة » للتحويلات الحالية المتوقعة فى البناء المهني على وجهة نظر ستاتيكية فى المزايا المادية والهبة والشروط النسبية المرتبطة بالمهن المختلفة . فيفترض ضمنا أن المزايا التى تحصل عليها المهارات النادرة ستظل باقية حتى اذا كان من غير المتوقع أن تستمر الندرة فيها . ويفترض ضمنا أن أعمال « الساقطة البيضاء » ستحتفظ بوضعها الاجتماعى التقليدى ومميزاتها التقليدية حتى مع أنه يكاد يكون من المؤكد أن التوسع فى هذه الأعمال يؤدي الى تغيير سماتها التقليدية . فيمكن الأعمال الكتابية وتنظيمها على أسس عقلانية ، بل وتطبيق أساليب التسيير الآلى فيها جزئيا ، ستؤدي الى زيادة حدة الانقسام بين المسيطرين والمشرفين من جانب والعمال الروتنيين « ذوى المعاطف السوداء » من جانب آخر . واذا حدث ذلك فإن هؤلاء العمال سيهبطون الى مستوى بيروقراطى يقابل مركز العمال اليدويين نصف المهرة فى الصناعة . ولا شك أن هناك تحولا يعمل منذ آن بعيد فعلا فى هذا الاتجاه ، ولكنه تحول بطى . وبغلب أن تزايد حدته ، وأن يكتسب مفزى أكبر ، مع اختفاء التعويض التقليدى للأعمال الكتابية الروتينية الذى يتمثل فى وجود فرص مناسبة للترقى . وقد ناقشنا من قبل القوى التى تعمل الآن على سد المسالك السابقة فى حركة الصعود الاجتماعى أمام أولئك الذين يبدوون حياتهم العاملة فى

الدرجات الدنيا من وظائف « الياقات البيضاء » . ومن النقاط التي لا يمكن البت فيها برأى ما اذا كانت هذه التغيرات وغيرها ستؤدي في نهاية الأمر الى التوحيد اجتماعيا وسياسيا بين العمال الكتائبيين الروتنيين مع الطبقة العاملة اليدوية . فالتاريخ الطويل لارتباطاتهم « بالطبقة الوسطى » يسمح بمجال للشك (١) . وقد تؤدي التغيرات التي تطرأ على وضعهم الاجتماعي وظروفهم ومتوقعاتهم الى ردود فعل أخرى - وفي ظروف معينة قد تكون ردود الفعل هذه أسوأ بكثير مما حدث في الماضي - كما تشهد السوابق التاريخية القديمة . والمهم هو أن تفسير استمرار التوسع في أعمال « الياقة البيضاء » على أنه ينطوي على دعم منظم للطبقات الوسطى « الثابتة » في مجتمع ما يكون بمثابة استخدام مقياس متناقض القيمة في الظروف المعاصرة .

٤ - توزيع القوة .

يدور الجدل الخاص بتركيب القوة في الرأسمالية المعاصرة حول نظريتين محافظتين متصلان بالموضوع . الأولى نظرية « ثورة الإدارة » - وإن كانت تفسيرات هذا التيار في فترة ما بعد الحرب لا تغلب فيها النغمات المتشائمة التي ظهرت قبل ذلك في كتاب بيرنهام (٢) الذي يحمل هذا الاسم : ويمكن أن نصف النظرية الثانية بأنها نظرية « تعادل القوى » أو « التعددية » . ويتطلب الأمر بحث كل منهما هنا ، وإن كان ضيق المقام سيقتضي بتبسيط الحجج الى حد ما .

(١) د. لوكود « العامل ذو المظهر الأسود : دراسة في الوعي الطبقي » ١٩٥٨ وهو يتضمن تحليلا دقيقا ومتنا لجلود الانفصال الطويل الأمد لدوى الياقات البيضاء من طبقة العمال اليدويين اجتماعيا وسياسيا . انظر أيضا س. و. ميلز « الياقة البيضاء » ١٩٥٦ .

(٢) ج. بيرنهام « ثورة الإدارة » ١٩٤١ ، وهو يعتمد جزئيا على مؤلفات سابقة توحى باتجاه السيطرة في المشروعات الاقتصادية الى الوقوع في أيدي « مسيطرين » من دوى المرتبات : وبخاصة ١٠١ بيرل و ج. س. مينز « المنهجيات الاقتصادية الحديثة والملكية الخاصة » ١٩٢٢ . وقد أثبتت « اللجنة المؤقتة للاقتصاد القومي » في الولايات المتحدة « وبخاصة في نشرتها رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٠ و ٣٠ لسنة ١٩٤١ أن الانفصال المنظم بين الملكية والسيطرة بولغ فيه الى حد كبير . (انظر أيضا ، فيما يتصل ببريطانيا ، ب. س. فلورنس « منطق الصناعة البريطانية والأمريكية » ١٩٦١) . وأكثر أصحاب نظرية سيطرة الإدارة من البريطانيين هؤلاء واحكاما في فترة ما بعد الحرب هو س. ا. ر. - كروسلاند في « مستقبل الاشتراكية » ١٩٥٦ ١٠ (وقد أُميد نشر هذا الكتاب في صورة أقل احكاما في أحد كتيبات سياسة حزب العمال تحت عنوان « الصناعة والمجتمع » ١٩٥٧) -

تذهب نظرية ثورة الادارة فى صورها التى ظهرت بعد الحرب الى أن هناك انتشارا متزايدا للملكية الأوراق المالية فى أيد ثيرة يصاحبه انتقال السيطرة على المندمجات الاقتصادية الى مديرين غير مالكين لها . ولما كانت قوة هؤلاء « المديرين » مستمدة من مراكزهم فى التدرج البيروقراطى للمندمجة ، وليس من الثروة ، فإن مصالحهم ودوافعهم تختلف عن صاحب المشروع القديم . فسيطرتهم لن تكون موجهة الى زيادة الربح الى أقصى حد بقدر ما هى موجهة الى أغراض أخرى قد لا تتفق مع أقصى حد من الربح : المحافظة على المندمجات نفسها والعمل على نموها كفرض فى ذاته ، مصالح المستخدمين والعملاء والمصلحة العامة ، الى جانب مصلحة حملة الأسهم . وإذا كانت هناك أخطار فأنها نفس الأخطار التى ينبجم عن تركيز القوة فى كل التنظيمات البيروقراطية : ولا علاقة لها بتوزيع الثروة . وأيا كان الأمر فإن «المديرين» المسيطرين يؤلفون - ليس طبقة حاكمة جديدة كما كان يخشى بينهما - بل مهنة تقوم بقواعد سلوكها على « الخدمة » . وهكذا فإن المشروع الخاص تم ترويضه من الداخل . وصار التأميم غير ذى موضوع ، على حد قول أصحاب هذه النظرية - وإن كان هذا الرأى يبدو من الصعب التوفيق بينه وبين ما تنطوى عليه النظرية من أن الملكية الخاصة ، فى صورة أسهم موزعة ، لم تعد لها أية وظيفة واضحة : فالأرباح التى توزع على الاسم لا يمكن أن تكون حافزا على الكفاءة فى الادارة .

هذا هو ما لدينا عن النظرية . بيد أن هذا التحليل فى الواقع يتغافل عن الطبيعة الحقيقية لتوزيع الملكية القانونية . لأن حملة الأسهم - وهم أنفسهم لا يتجاوزون نسبة ضئيلة جدا من مجموع السكان - ينقسمون الى كثرة لا تملك الا القليل وقلة تملك الكثير . وصحيح أنه حدثت زيادة فى التوزيع ، بحيث صارت الكثرة تملك نسبة أكبر الى حد ما من مجموع الأوراق المالية التى لها صوت والقلة تملك نسبة أقل الى حد ما مما كان فى الماضى ولكن الفوارق تظل قائمة . فملكية الأوراق المالية مازالت على درجة كبيرة من التركيز . وبسبب هذا التوزيع بالذات أصبح كبار حملة الأسهم - من الشركات أو الأفراد - فى حاجة الى نسبة أقل لممارسة نفوذ فعال على السياسة . ولا تتطلب ممارسة هذا النفوذ أن تتم - ومن الجلى أنها كثيرا ما لا تكون - عن طريق الاشتراك المباشر فى السيطرة النظامية . وبدلا من ذلك قد تتم ممارسة النفوذ عن طريق التوحيد الطبيعى بين مصالح المسيطرين وكبار حملة الأسهم . وافترض مثل هذا التوحيد فى المصالح ليس معناه الاتجاه الى أية تأملات شبه ميتافيزيقية . إذ أن المسيطرين

– المديرين وكبار المنفذين الذين يدهم القرارات السياسية والاستراتيجية الكبرى – هم فى الواقع من كبار مالكي الأوراق المالية أنفسهم : انهم أكثر الجماعات المتميزة فى المجتمع ثراء . وقد يكون ما فى حيازتهم موزعا على عدد من الشركات ، ونصيبهم من الأوراق المالية التى تعطى حق التصويت فى المندمجات التى يعملون فيها صغير نسبيا عادة – وان كان كبيرا على أساس مطلق . ولكنه من العسير أن يصدق المرء انهم ، بوصفهم حملة أسهم أثرياء ، يسمحون من تلقاء ذاتهم بأن تقوم سياساتهم على أساس اعتبارات تتعارض مع اعتبارات تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح على المدى الطويل . ان الآراء المعاصرة حول ايدولوجية الادارة تستند بالتأكيد الى فكرة المسئوليات الاجتماعية للمندمجات الاقتصادية – ولا شك فى أن أصحابها لا يقصدون رياء . ولكن لا يبدو أن هناك أى دليل يوحى بأن المقياس النهائى الذى توضع على هديه السياسات ، وتحدد « المسئوليات الاجتماعية » ، هو أى شئ آخر غير أقصى ربح ممكن . ويقلب أن تكون السياسات موجهة بصورة أكثر كفاءة و « فنية » نحو تحقيق هذه الغاية مما كان الحال مع صاحب المشروع الصغير فى رأسمالية القرن التاسع عشر الكلاسيكية . وقد يقدر مطلب الربح أيضا على مدى أطول ، ولا شك أن هذا ما يحدث ، من جانب كبار حملة الأسهم ومديرى المندمجات على السواء ، بالمقارنة بصغار حملة الأسهم . ولكن ليس هناك دليل مقنع على أنه يوجد تعارض متاصل فى المصلحة بين كبار حملة الأسهم والمسيطرين ، فمن ناحية التحليل الاجتماعى تختلط الفئتان الى حد يكاد يجعلهما شبه فئة واحدة : ان الثروة الخاصة غير منفصلة عن القوة الخاصة فى المندمجات (١) .

(١) من المؤلفات التى تتضمن أدلة تتعلق بهذه النقاط المختلفة كتاب ب . س . فلورنس « ملكية الشركات الكبرى والسيطرة عليها ونجاحها » ١٩٦١ ، ه . باركنسون « ملكية الصناعة » ١٩٥١ ، ل . ر . كلاين وآخرين « مفترقات الطبقات ذات الدخل العليا وشؤونها المالية » مجلة معهد الإحصاء بجامعة اكسفورد ، نوفمبر ١٩٥٦ ، م . بارات براون « المسيطرون » مجلة اليسار والجامعات خريف ١٩٥٨ ، د . فيلادريجو « ملكية الأوراق المالية والسيطرة على المندمجات » دورية « فكر الجامعة الجديد » خريف ١٩٦١ وشتاء ١٩٦٢ ، ف . أ . ساتون وآخرين « ما يدين به رجال الأعمال فى أمريكا » ١٩٥٦ ، وكذلك فى المراجع عن توزيع الملكية المشار اليها فى حاشية ص ٧٢ وص ٧٣ وانظر أيضا فيما يتعلق بنقد نظرية سيطرة المديرين ب . م . سويى « وهم ثورة الادارة » فى كتابه « الحاضر كتاريخ » ١٩٥٣ ، س . و . ميلز « نخبة القوة » ١٩٥٧ ، ر . باللاسى « دليل مستمر ستراشى للرأسمالية المعاصرة » الدورية الربيع سنوية الماركسية يناير ١٩٥٧ ..

بيد أنه إذا لم يكن المشروع الرأسمالي قد تم ترويضه من الداخل فلعلة قد روض من الخارج . وهذا الفرض هو لب نظرية « القوى المتعادلة » في صورها المختلفة . اذ تندهب هذه النظرية الى أن القوة قد وزعت بين عدد من الجماعات . وتتكون من هذه الجماعات تحالفات باختلاف القضية التي يتعلق بها الموضوع . وينتج عن ذلك توازن عام ، وإن لم يكن بالضرورة ثابتا ، في القوة الموزعة لا سيطرة فيه لمصالح أية مجموعة واحدة . وقد يجتثع الجمود البيروقراطي و « قانون الأوليغارشييه الحديدى » الى الفصل بين الزعامة والأعضاء العاذيين فى داخل المجموعة أو المنظمة ، ولكن مثل هذا التفاوت فى القوة يقطع عبر ألوان التفاوت الطبقي وفى الملكية والثروة (١) .

ومن الجلى أن هناك عنصرا من الحقيقة فى مثل هذا الوصف . وينبغى أن يكون من الجلى أيضا أن هذا العنصر ليس أكثر مما يبدو واضحا : فليس هناك تركيز « شامل » للقوة فى أيدي أية مجموعة واحدة . وقد تتيح هذه النظرية نوعا من « الاطار لمفهوم ما » لتحليل توزيع القوة ، ولكنها لا يمكن أن تحل محل هذا التحليل . وذلك لأنها لا تجيب على سؤالين حاسمين . أولا : الى أى مدى تمثل تلك الجماعات المنفصلة رسميا . والثى تتوزع القوة بينها ، مصالح متماثلة الى حد ما فى أبواب مختلفة وليس مصالح متميزة ومتنافسة فى الواقع ؟ فالتحليل الدقيق قد لا يكشف عن مصادر نفوذ

(١) أوضح التفسيرات « الصمدية » لتوزيع القوة ، التى كثيرا ما صاحبها فى الصياغات الأخيرة لهذه التفسيرات تجسيد « لسياسة التوافق » (وهو مفهوم يكاد يكون متناقضا فى تميذه) ، فى التحليل الاقتصادى السياسى الأمريكى ، انظر مثلا ج . ك . جالبرايت « الرأسمالية الأمريكية : مفهوم القوى المتعادلة » ١٩٥٦ ، د . بل « نهاية الايديولوجية » ١٩٦١ ، س . م . ليبست « الرجل السياسى » ١٩٦٣ . وكذلك فى عدد من التفسيرات « الصمدية » لبناء القوة فى المجتمعات المحلية أو التعليقات على هذه التفسيرات ، مثل ن . و . بولزبى « القوة فى المجتمع المعلى والنظرية السياسية » ١٩٦٣ ، ر . أ . رال « من الذى يحكم ؟ » ١٩٦١ ، أ . س . بانفيلد « النفوذ السياسى » ١٩٦١ ، ولنفس المؤلف ومعه ج . ك . ويلسون « سياسة المدينة » ١٩٦٣ . وقد ظهرت فى بريطانيا أيضا بعض الآراء المشابهة الى حد ما صراحة أو ضمنا كما فى كتاب س . أ . ر كروسلاند « مستقبل الرأسمالية » س . أ . مينز « القوة السياسية لرأس المال الخاص » مجلة علم الاجتماع ديسمبر ١٩٥٥ ويولية ١٩٥٦ ، وله أيضا « امبراطورية بلا اسم » ١٩٥٨ ، ر . ب . جكنزى « الاحزاب السياسية البريطانية » ١٩٦٤ ومن بين النقاد الجامعين س . و . ميلز « نخبه القوة » ١٩٥٧ ، ت . يونومور « النخبه والاجتمع » ١٩٦٤ ، ر . بريثوس « رجال فى القمة » ١٩٦٤ ، س . و . روسوس وج . فارجانيس « السياسة الأمريكية ونهاية الايديولوجية » المجلة البريطانية لعلم الاجتماع ديسمبر ١٩٦٣ . وانظر كذلك ملىق أ . و . كورنهاوند « نخبه القوة » فى « الثقافة والطابع الاجتماعى » ١٩٦١ باشراف س . م . ليبست ول . لونثال .

متعددة مبعثرة بل عن مجموعة واحدة عريضة من مصادر الضغط الكبرى .
ثانيا : وعندما يتم تحديد مجموعة المصالح الكبرى هذه ، عند أية نقطة
يتحقق ميزان القوة فيما بينها ؟ والاجابة على هذين السؤالين تتطلب
فحص تكوين « النخب » والجماعات الضاغطة المختلفة في ميادين القوة
المنظمة الرئيسية ، وتحديد درجة الوحدة بينها على أساس الفئات الاجتماعية
التي تستمد منها أعضائها والارتباطات اليومية والموال الاقتصادية
السياسية . ولكنها تتطلب أيضا الفحص المباشر للقرارات التي تتخذ
والسياسات التي تنفذ . وهذا بدوره لا يمكن أن يقتصر - كما يفترض
كثيرا - على مجرد تحديد نتائج الصراعات بين سياسات ووجهات نظر
بديلة تعرض صراحة : لمجرد معرفة ما اذا كان القرار النهائي في حالات
معيّنة أقرب للمقترحات الصريحة التي تقدم بها هذا الحزب أو ذاك في
الصراع . لأن هذه المقترحات نفسها تصاغ أصلا داخل حدود تقدير تكتيكي
« واقعي » للنتائج المحتملة ، وداخل حدود « توضيح » Institutionalization
الصراع الذي يعد جوهر السياسة المعاصرة . فمثل هذا « التوضيح » يعني
أن الصراع قد نظم عن طريق سلسلة من الحلول الوسطى تحدد نطاق
الصراع . لأن هذه المقترحات نفسها تصاغ أصلا داخل حدود تقدير تكتيكي
الحلول الوسط في تحديد الاطار المبدئي للصراع : فلا يتم التعبير الفعال ،
ولا يدخل في حلبة الجدل ، الا مجموعة صغيرة من السياسات البديلة
الكثيرة في كل حالة . بل الواقع أنه في بعض القضايا تطبيق هذه المجموعة
بحيث يبدو أن القرارات لا « تتخذ » - فهي تخرج بصورة أوتوماتيكية من
« جو الرأي السائد » الذي تكون بالحل الوسط المبدئي . ومن ثم فإنه لكي
يمكن تحديد مكان القوة لابد من دراسة طبيعة هذا الحل الوسط نفسه :
مكان تلك المجموعة الضيقة من السياسات البديلة التي يقتصر عليها النزاع
فعلا ، وأن يكن مؤقتا ، داخل اطار كل البدائل التي تمثل المصالح
الموضوعية الطويلة المدى للجماعات المتنازعة .

وإذا طبقنا هذا المعيار على بريطانيا المعاصرة يتضح بجله أن القوة
ليست موزعة ، من أي جانب هام ، بين عدد كبير من الجماعات ذات المصالح
المتعارضة التي لكل منها كيائها المنفصل المتميز . بل نجد بدلا من ذلك
مجموعة متكافئة من القوة . ونجد أن التجمع المسيطر مؤلف من « نخبة »
صغيرة متجانسة من أصحاب الثروة والممتلكات الندمجة الخاصة - وتحتل
سياسيا في زعامة حزب المحافظين، وهي ممثلة بقوة في العديد من الهيئات العامة
والخاصة المتنوعة ذات النفوذ ، أو مرتبطة بها ارتباطا وثيقا ، وتضمن

التأييد العام من جانب الصحافة ، ان لم يكن على المستوى السياسي المكشوف لوسائل الاتصال بالجمهور الخاضعة للملكية العامة ، ويشترك أعضاؤها الى حد كبير في خليفة تربية خاصة ، وتوحدهم روابط وثيقة تماما من القرابة والمخالطة اليومية . والاطار العريض لهذه « النخبة » معروف من عدة أبحاث أخيرة ، وتشير المشابهة العامة بينها وبين ما كان موجودا قبل الحرب الى درجة كبيرة من الاستمرار . وهي نخبة لها جذورها الاقتصادية في رأس المال المالى والصناعى ، ولكن لها سمات بريطانية خاصة ، ورثت بعضها من النبلاء وسادة الأراضي الزراعيين - التجاريين الذين كانت لهم السيطرة فى عهد ما قبل الصناعة . وهي ليست جماعة مقفولة تماما - بل الواقع أن جزءا كبيرا من قدرتها على البقاء مستمد من قدرتها على الامتناع - كما انها ليست جماعة واحدة صلبة . بيد أن انقساماتها الداخلية تظل بصفة عامة مقتصرة على قضايا بذاتها ولا تتحول الى انقسامات كبرى دائمة . ولا يأتى التحدى لقوتها من داخلها ، بل من الخارج . وهذا هو التحدى الذى تمثله الحركة العمالية : أما مصادر التحدى الأخرى فهي اما ثانوية وغير دائمة ، أو تنجح الى أن تمتص داخل الحركة العمالية بوصفها السبيل الفعال الوحيد للمعارضة فى المدى الطويل (١) -

ومن الواضح أن صعود الحركة العمالية - وهي على نقيض الجماعة المسيطرة المحافظة تخضع لقيادة سياسية غير متجانسة اجتماعيا ، ولكنها تتمتع بتأييد جمهرة الطبقة العاملة المتجانسة الى حد كبير - فرض قيودا على ممارسة القوة بوساطة « النخبة » الأولى . فمنذ الحرب بصفة خاصة تعرضت حقوق الملكية لتغييرات فى بعض الميادين المعينة ، واتسعت مفاهيم المصلحة العامة والرفاهة الاجتماعية ، وانتقل الصراع السياسى الفعال الى اليسار بالمقارنة بالماضى . وبصفة عامة جدا تستمر هذه المؤثرات فى التأثير سواء كانت الحركة العمالية فى الحكم أم لا . ولم يكن الاتجاه اليميني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ابان معظم السنوات الثلاث عشرة السابقة من حكم المحافظين صغير الأثر بآى حال من الأحوال . ولكن حقيقة أن القسم الأكبر من الاجراءات التى طبقتها حكومة العمال بعد الحرب ظل سليما بدرجة تزيد أو تنقص - وأنه كان من الممكن أن يضع المحافظون اجراءات

(١) يوجد قدر كبير من المناقشات المتصلة بالموضوع فى كتاب « جوسمان » « النخبة السياسية البريطانية » ١٩٦٣ . وانظر أيضا س.س. ويلسون ول . لبتون « الخلفية الاجتماعية لصانى القرارات الكبرى وارتباطهم » فى دورية « مانشستر سكول » يناير ١٩٥٩ .

مقابلة ، على الأقل جزئيا ، لو لم يحصل العمال على أغلبية في ١٩٤٥ - تصور الحدود التي فرضت على قوة « النخبة » الرئيسية بوجود معارضة مستديمة . ومع ذلك فليس هناك أى تقسيم « متساو » فى النفوذ بين الجماعتين . فالعمال يظلون فى المعارضة حتى عندما يكونون فى الحكم بالمعنى الدستوري . فقد استمروا طوال السنوات الست من أغليبيتهم البرلمانية بعد الحرب حتى ١٩٥١ يديرون الجهاز الحكومى القائم بدون تلك التغييرات الكبرى التى كانت تتطلبها السياسات الراديكالية . وكانت السيطرة الاقتصادية تمارس ، كما فى أثناء الحرب ، عن طريق المشروعات الخاصة الى حد كبير . واقتصر التأميم على مجالات محدودة ومتخصصة وغير مربحة الى حد ما ، وتم تنفيذه دون مفهوم متناسق عن طريقة استخدام المشروع المؤمم كإداة للسياسة العامة ، وأخذ أعضاء المجالس الى حد كبير من المشروعات الخاصة ، وتركزت مسئوليتهم تجاه الحكومة والبرلمان والرأى العام محدودة وغير واضحة (١) . ولا يعنى ذلك انكار الانجازات الحقيقية البعيدة الأثر التى قامت بها حكومة العمال فى فترة ما بعد الحرب ، أو التحول الحقيقى الى اليسار الذى نجم عنها . ولكن الموضوع يظل مع ذلك أن التحدى الذى تمثله الحركة العمالية قد أدخل تعديلا على قوة « النخبة » المسيطرة ولكنه لم يحدها بشكل حاسم أو يحد من حقوق الملكية المتدمجة المصدر الاقتصادى لهذه القوة . ولا يغير من الحقيقة أن ذلك راجع الى حد كبير الى اختيار الحركة العمالية نفسها نتيجة للتردد الطويل الأمد من جانبها فيما يتصل بالأهداف . فالحل الوسط الذى تم توقيعه والذى يتميز به مسرح الصراع السياسى مازال فى صالح رأس المال بشكل حاسم .

و « توازن القوة » فى الولايات المتحدة فى مصلحة رأس المال أكثر حتى من ذلك . وهو أمر واضح الى حد يبدو معه أنه لا يحتاج الى مناقشة . ومع ذلك فمن الحقائق الغريبة أن تأييد نظرية « القوى المتكافئة » جاءت أقوى تعبيراته من جانب المعلقين الأمريكيين ، وأن عددا من هؤلاء المعلقين فى السنوات الأخيرة يرغم وجود نمط من « التعددية » فى مكان القوة

(١) انظر ، فيما يتصل بممارسة السيطرة الاقتصادية من جانب حكومة العمال وكذلك بالتأميم ، ١٠١. روجر « حكومة العمال والصناعة البريطانية ١٩٤٥ - ١٩٥٠ » ١٩٥٥ ، نشرات « جمعية الكون » بعنوان « دراسات فى الصناعات المؤممة » من ١٩٥٠ الى ١٩٥٢ ، ج. ١٠. هـ. سميت و ت. ١٠. شستر « توزيع القوة فى الصناعات المؤممة » مجلة علم الاجتماع البريطانية ، ديسمبر ١٩٥١ ، ص. ٢٠٠. جنكنز « القوة فى القمة » ١٩٥٩ ، ج. ١٠. هـ. هاتسون « البرلمان والملكية العامة » ١٩٦١ .

المتنوعة في الولايات المتحدة ويقابله بنمط من قوة « النخبة » في بريطانيا حيث يظل تركيز القوة ، على حد قولهم ، معتمدا على الاحترام - المنتشر على نطاق واسع - « للسلطة الشرعية » (١) . ونحن لا ننكر ان القيم الاجتماعية والسياسة البريطانية تنطوى على عنصر من هذا الاحترام . ولكن استخدام هذا العنصر أساسا لوصف شامل للمسرح البريطاني ، والقول بأنه عكس ما يحدث في أمريكا ، ينطوى على هراء فاضح . لأن ذلك فيه تجاهل للحقيقة البارزة من أن قوة رأس المال الخاص المسيطرة واجهت تحديا من الحركة العمالية التي تجد المعارضة التي تقوم بها تعبيرا موضعيا في كل من الميدان السياسى والصناعى على السواء . وصحيح أن فعالية هذا التحدى وراдикаليته قد أضعفها الاستمرار الجزئى للاحترام ، لدى كل من الزعماء والأعضاء العاديين ، لصور السلطة التقليدية ورموزها . وصحيح أيضا أن العملية التي تم بها توضيح حدود التصادم بين المصالح تنطوى على مخاطرة مستمرة - كما هو واضح اليوم - الهبوط بالصراع بين الأحزاب حتى لا يعود أكثر من طقوس رمزية . وحتى مع ذلك يظل التحدى موجودا كواقع وكاحتمال يؤثر في السياسة البريطانية ويفرض مواصفات على السياسات التي تقرر . وهذا صحيح على الأقل بالمقارنة بالولايات المتحدة حيث لا يوجد تقريبا مثل هذا التحدى على المسرح السياسى . ان فشل الحركة العمالية الأمريكية في تأليف أداة سياسية دائمة ومتسقة استثناء مشهور من النمط السائد في المجتمعات الصناعية . وقد نوقشت أسبابه طويلا وعلى نطاق واسع (٢) . وكان من آثاره أن قوة الملكية الخاصة خضعت لقيود أقل بكثير من أى مكان آخر بصفة عامة . وهذا واضح مثلا في ميادين الرفاهة الاجتماعية اليومية كالاسكان وتخطيط استخدام الارض والعناية الصحية التي تخضع فيها أية اجراءات تقترح أو تطبق لفرض مبدئى هو أن حقوق الملكية الخاصة والربح الخاص تتمتع بقدرسية الى حد لا يتصور حتى لدى الأحزاب المحافظة فى معظم المجتمعات

(١) أنظر مثلا س.م. ليبست « انماط القيم الديمقراطية » مجلة علم الاجتماع الأمريكية ، أغسطس ١٩٦٣ ، هـ . هـ . هيمان « إنجلترا وأمريكا : أجواء التسامح والتعصب » فى كتاب « اليمين الراديكالى » ١٩٦٣ بإشراف د.بل ، ١٠١ . شيلز « جحيم السرية » ١٩٥٦ ، ر.ر. القورد « الحرب والجمع » ١٩٦٣ . ويبدو أن « انجيل » هذه المدرسة فى تفسير السياسة البريطانية هو كتاب و. باجهوت « المستور الانجليزى » ١٨٧٢ .

(٢) أنظر مثلا د. د. اجبرت و. س. بروسنز « الاشتراكية والحياة الأمريكية » ١٩٥٢ .

الراسمالية. الصناعية المتقدمة . وفى حدود اشتراك المصالح والجماعات الضاغطة المختلفة فى اتخاذ القرارات وصياغة السياسات ، أو التأثير فيها ، فانها لا تفعل ذلك الا داخل اطار هذا الغرض المبدئى فقط . هذا هو مدى « التدفدية » . ان الحل الوسط استقر عند نقطة الى اليمين بمسافة كبيرة من « توازن القوة » فى بريطانيا ، وبطريقة حصر بها الجدل السياسى الفعال والنقد الاجتماعى ، خارج ميدان « الحقوق المدنية » على الأقل ، فى مجال اضيق حتى مما كان . والواقع أن من سمات التمجيد المعاصر « لسياسة التوافق » - وهى أمريكية الأصل - ان رفع التقييد الفعّال للمناقشة السياسية الفعّالة الى مرتبة الفضيلة . ان وجود حركة عمالية سياسية فى بريطانيا ، ووجود أقلية يسارية تحتل مركزا شبه موضع داخل هذه الحركة أيضا ، حافظ على الصراع عمليا والمناقشة الحقيقية والتسامح فى عدم المطابقة - مع كل ما هناك من عوامل كبت - أكثر بكثير مما هو الحال فى الولايات المتحدة .

٥ - الثقافة الطبقيّة والتضامن الطبقي .

من نقطة الى نقطة تؤدى الشواهد الى نفس النتيجة العامة : ان ألوان عدم المساواة فى تركيب المجتمع الراسمالي تظل ملحوظة . فالتفاوت فى الظروف الاقتصادية والفرص والقوة مستمر - مع تعديل ، ان وجد ، داخل حدود ضيقة تماما . فليس هناك اتجاه أوتوماتيكى متاصل يعمل على تقليل الفوارق الطبقيّة . ولكن لا يتبع ذلك بالضرورة أن تكون الحدود الموضوعية المستمرة للانقسام الطبقي هى نفسها الحدود التى يتبلور داخلها الوعي الطبقي أو التى يحدث الصراع عبرها ، أو أن هذه الحدود ستستمر كذلك . وواضح جدا من مثال الولايات المتحدة أن هذا التضابق الدقيق ليس ضروريا . وينهب كثير من الملقين الى أن بريطانيا ، وأوروبا الغربية بصفة عامة ، تسير فى طريق الولايات المتحدة فى هذا المجال . ومن الحجج التى تساق تأييدا لهذا الرأى حجج تؤكد ضعف آثار عدم المساواة واتجاهها الى الانزواء بعيدا عن الأنظار - مع اختفاء أو هبوط الاحساس بعدم الأمن فى حياة الطبقة العاملة ، ومع زيادة مستويات المعيشة عموما ، ومع توضيح فرص الحراك الاجتماعى الفردى - وان لم يسكن زيادتها - بواسطة خطة التعليم النظامى . وليس من الواضح مطلقا أن النتائج المطلوبة من الوقائع المعروضة ، كما حاولت أن أثبت من قبل . ولكن هناك حجج أخرى تركز تأكيدها أكثر على زوال المميزات الثقافية لحياة الطبقة

العامة ، وزوال تلك السمات فى البيئة المحلية التى يفترض أن الوعى الطبقي يستمد منها قوته تقليدياً . فالولاءات القديمة للأقارب والجهة والأناط التقليدية من الحياة فى سبيلها الى الاختفاء ، وهكذا يقول البعض ضمناً (وبخاصة فى مناقشات « اليسار الجديد ») ان أساس التماسك الطبقي والراييكالية السياسية قد تبدد . ان « احساساً باللاطبقيّة » أو بالتوحيد مع الطبقة الوسطى يحل محل قيم التضامن للقديمة (١) .

وبرغم عدم كفاية الأدلة فليس هناك ما يدعو للشك فى أن « النمط الثقافي » للطبقة العامة يتغير من عدة جوانب ، وأنه بهذا التفسير يصير أقل تميزاً . ويبدو من المعقول أن نفترض أن تلك السمات فى حياة الطبقة العامة التى كانت تحكمها أساساً ، فى الماضى ، المستويات المعيشية المطلقة، المنخفضة ، مثل الاحساس الشديد بعدم الأمن والعزلة المحلية أو الاجتماعية الواضحة ، قد أخذت تضعف . فهناك دلائل تشير الى هذا الاتجاه (٢) . فالاختلافات الطبقيّة فيما يتصل بمعدل الوفيات مثلاً يبدو أنها تقل عن نقاط معينة ، أو أنها تتخذ نمطاً أكثر تعقيداً مما كان فى الماضى ، برغم أن الاختلافات النسبية فى معدل وفاة الأطفال فى بريطانيا ظلت حتى الآن ثابتة بصورة ملحوظة . كما أن الاختلافات فى معدل

(١) كثيراً ما ترددت هذه الافتراضات ، ضمناً أكثر منها صراحة ، ومع ذلك فانظر مثلاً س. هول « الاحساس باللاطبقيّة » مجلة الجامعات واليسار خريف ١٩٥٨ « وكذلك النقد بقلم د. صمويل « الطبقة واللاطبقيّة » فى نفس المجلد ، ربيع ١٩٥٩ ، « ف. زفايج « العامل فى مجتمع الوفرة » ١٩٦١ ، د. بترود. روز « الانتخابات العامة البريطانية فى ١٩٥٩ » ١٩٦٠ ، ر. وليامز « الثورة الطويلة » ١٩٦١ . وتوجد فى خلفية هذا الجدل دراسات عن الحياة التقليدية « الجامعات » الطبقة العامة وتميلقات عليها مثل كتاب م. يونج وب. ويلموت « الأسرة والقرابة فى ايسل لنين » ١٩٥٧ ، و. هوجارت « فوائد القراءة والكتابة » ١٩٥٧ ، ويفصل مؤلف ف. باتيهام « غربة الرجل الحديث : تفسير يعتمد على ماركس وتوتيز » ١٩٥٩ بهذا الجدل على مستوى أكثر تجريد وعمومية ونظرية . انظر حاشية (١) ص ٧٧ .

(٢) توجد حجج لبعض النقاط التالية فى « ملحق السجل العام لانجلترا وويلز ، ١٩٥١ : معدل الوفيات بين المهن المختلفة » أصدره مكتب السجل العام فى ١٩٥٤ و ١٩٥٨ ، ج. ن. موريس و ج. ١٠. هينى « العوامل الاجتماعية والبيولوجية فى معدل وفيات الأطفال » لانست ، ١٢ فبراير و ١٢ مارس ١٩٥٥ ، أ. ج. ماير وب. جاوزر « الاختلافات الطبقيّة فى فرصة الحياة عند المولد » فى ر. بنديكس و س. م. ليبست « الطبقة والمركز الاجتماعى والقوة » ١٩٥٣ ، د. ف. جلان و أ. ج. بنيك « اتجاه معدلات الانجاب وأنماطه فى بريطانيا » بحوث اللجنة الملكية للسكان ، المجلد ٦ ، ١٩٥٤ ، تعداد انجلترا وويلز ، ١٩٥١ ، « تقرير الانجاب » ١٩٥٩ ، ر. فريخان وآخرين « تخطيط الأسرة والعقم ونمو السكان » ١٩٥٩ ، س. ف. وستون وآخرين « نمو الأسرة فى عواصم أمريكا » ١٩٦١ .

المواليد بين الطبقات قد ضاقت مؤخرا الى حد كبير في الولايات المتحدة وبعض البلاد الأخرى . أما الإحصاءات البريطانية فلم يظهر فيها حتى الآن الا أوهى الاشارات لهذا التغيير ، ومع ذلك فانه يبدو من المقول أنه سيحدث في بريطانيا أيضا . بل الواقع أنه ليس بعيدا أن تنقلب معدلات المواليد المألوفة . فاذا ظل أبناء الطبقة العاملة يتبنون بصورة متزايدة التطلعات المادية والتربوية لأبناء الطبقة الوسطى، فانهم قد يقللون من عدد أفراد أسرهم حتى تصل الى أقل من العدد المألوف لأسر الطبقة الوسطى اذا ظلت الفوارق المستمرة بين الطبقتين تحول دون تحقيق تطلعاتهم . وهناك دلائل تشير الى مثل هذا الاتجاه في النرويج مثلا . وأيا كانت اتجاهات الاختلافات في معدلات المواليد فان الحجم المطلق للأسرة قد انخفض طبعاً انخفاضاً كبيراً سواء في الطبقة العاملة أو في الوسطى . ولا ريب في أن هذا وحده لعب دوراً رئيسياً في تغيير الطابع العام للحياة العائلية في الطبقة العاملة . فمن المحتمل جداً أن النمط البريطاني التقليدي في حياة المدن القائم على روابط عائلية واسعة وقوية ، مصحوباً بالدور الهامشي الذي كان يقوم به الرجل في الأسرة ، كان نتيجة الفقر المادي وعدم الأمن الاقتصادي والتقلبات الحادة في الدورة الاقتصادية للعائلة مصحوباً بمعدل مواليد مرتفع والانزوال المحلّ لجماعات الطبقة العاملة . وبرغم أن هذا النمط مازال مستمراً فانه قد أخذ يختفي ليحل محله نمط آخر أقرب الى مستوى أسرة الطبقة الوسطى المعاصرة . ويبدو أن هذه العملية تمثل اتجاهاً طويلاً المدى ناتجاً عن تضارؤ مغزى الأسباب التي أدت الى تسكوين النمط الأول ، لا عن التغيير الذي طرأ على أماكن سكنى الطبقة العاملة في المدن أساساً كما يقال أحياناً . ولكن هذا التغيير اعتبر أيضاً جزءاً من تغيير أشمل ، في التوزيع السكني للطبقة العاملة وفي ظروف حياتها ، عزى اليه مغزى واسع . فالجماعات السكنية المقفولة المؤلفة من أبناء صناعة واحدة وطبقة واحدة ومهنة واحدة لم تعد هي النمط السائد . فالضواحي والمدن الجديدة تحل الآن محل قرى التعدين القديمة وأحياء النسيج والمناطق المجاورة لأحواض السفن . وبرغم أن هذه التغييرات وغيرها ، فإن الشوارع والمقهى ونوادى الطبقة العاملة أخذت تفقد أهميتها كمراكز للاتصال الاجتماعي المحلي في عالم تنجّه فيه أسر الطبقة العاملة بصورة متزايدة الى حياة « مركزها البيت » .

وليس هناك حتى الآن شيء مؤكد عن مدى وسرعة هذه التغييرات في ثقافة الطبقة العاملة وبيئتها . بيد أن النزاع الرئيسي لا يدور حول

الوقائع ، بل حول دلالاتها . لقد استخلصت نتائج اجتماعية وسياسية شاملة بكثرة وكرم ولكن بدون أدلة واقية . فلم يقتصر الأمر على أنه كاد يصبح من الأمور السائدة ابداء الأسف لتمييع ثقافة الطبقة العاملة التقليدية لذاتها - وهو رد فعل يعكس حنيننا محافظا غريبا لطريقة حياة يسودها الاحساس بعدم الامن والانزعاج المحلي والحربان الفج ماديا وعقليا . بل لقد أصبح من المألوف أيضا اعتبار أن هذا « التمييع الثقافي » مساو لهبوط مزعوم في الوعي الطبقي ، وحلول مشاغل ضيقة بالمركز الاجتماعي و « الاحترام » محله ، أو مجرد عدم المبالاة . ولم يقدم أحد حججا ذات قيمة كبيرة لهذا الافتراض : انه مجرد افتراض لا دليل عليه . وهو يقوم على فكرة شائعة تستحق الفحص الحاسم . فكرة تفترض أن نوع وحدة الطبقة العاملة التي تعبر عن نفسها في العمل الصناعي ؛ وفي العمل السياسي بصفة خاصة ، تستمد غذاءها من الولادات الوثيقة البسيطة القائمة على الجيرة والقربى . ومن ثم فقد افترض أن الأولى تهبط بضعف الثانية . وهذا الافتراض موضع جدل كبير . فهو ينطوى على أن تضامن الطبقة - وهو اجتماعي في شموله ولا يهتم بالفروق الدقيقة بين أبناء هذا المكان أو ذاك أو بين هذا الاسم أو ذاك أو بين هذه اللهجة أو تلك - متاصل الجدور في نوع من التضامن الأبرشي الضيق الذي يعتبر نقيضه تماما . والشك في التوحيد المفروض بين النقيضين لا يعنى انكار أن الولادات القطاعية ، الإقليمية والمهنية ؛ قد أسهمت في الماضي في تكوين الولادات الطبقة الأوسع ، بيد أن استمرار هذا الاسهام كان يتوقف على عبور الحدود الضيقة الأصلية للتضامن . وهكذا فإن الحركة العمالية النامية استمدت في حالات كثيرة قوة خاصة من العمال أبناء مثل هذه الجماعات المحلية المتجانسة والمتماسكة مثل عمال وديان التعدين في بريطانيا ومناطق قطع الأخشاب في سكندنافيا (وفي القرن الماضي في مدن مصانع النسيج في لانكشاير مثلا) ، والصناعات التي توجد في مناطق بها مجتمعات محلية من هذا النوع لا تزال تتميز بنسبة أعلى نسبيا من الاضرابات (١) ومع ذلك فقد نمت القوة الجماعية للحركة العمالية ، وبخاصة على المستوى السياسي ، بقدر زوال عزلة هذه المجتمعات المحلية والمجتمعات العمالية الأخرى . ولم يحدث الاتجاهان في وقت واحد بمجرد المصادفة ، بل انهما مترابطان منطقيا . لأن نمو حركة على نطاق الأزمة كلها - توجد مثلا بين معدني جنوبى ويلز وعمال أحواض السفن

(١) انظر مثلا س. كير و أ. سيجل « خاصة الاضراب داخل الصناعة » في كتاب

« الصراع الصناعي » ١٩٥٤ .

فى كلايد سايد وغيرهم فى جميع أنحاء البلاد - تطلب بالضرورة اتساع الآفاق وحلول الالتزام بهدف مشترك ، مهما كان غير واضح المعالم ، محل الولاءات المحلية والقطاعية (ان لم يكن اخادها تماما) • وبمصطلحات علم الاجتماع ، ليست الروابط « الخصوصية » للجيرة والقربى والثقافة المحلية أساسا صالحا للبقاء على الولاءات « العمومية » التى ينطوى عليها العمل الطبقي السياسى •

ان هذا الاتساع التاريخى للآفاق الإبرشنية ترتب عليه أيضا نبد الأهداف والتطلعات التى تحددها التعريفات التقليدية الجامدة بصورة متزايدة • فلم تعد التجربة الماضية والمعايير المحلية البحتة تفرض قيودا على الطموح الفردى أو الجماعى • فمستويات المقارنة التى يحكم بها العمال على وضعهم الخاص ومستقبل أولادهم ارتفعت بصورة متزايدة ، وصارت عامة بصورة متزايدة ، وتمكس بصورة متزايدة الظروف والفرص التى تمنحها الرأسمالية الصناعية للأقلية الأكثر ثراء • وهكذا فإن تبنى الطبقة العاملة لتطلعات « الطبقة الوسطى » ليس ظاهرة حديثة • كما أنه لا يمكن بالتالى اعتبار العملية فى ثوبها المعاصر ، أو التخفيف العام فى الثقافة التقليدية للطبقة العاملة التى تعد هذه العملية جزءا منه ، أمرا يودى بالضرورة الى عدم المبالاة والشلل السياسى • بل على العكس من ذلك انه يولد باستمرار قوة كامنة للاحتجاج الاجتماعى ، وبخاصة كلما صارت مطالب « الطبقة الوسطى » هى المقياس ، وذلك بالذات لأنه ينطوى على تناثر متاصل بين المطالب العامة والتوزيع غير المتساوى لوسائل تحقيقها •

٦ - احتمالات المستقبل •

ان القول بوجود مثل هذه القوة الكامنة للاحتجاج الاجتماعى ليس بمثابة القول بأنها ستتحول بالضرورة الى راديكالية سياسية ايجابية • ان عدم وجود أية حركة اشتراكية للطبقة العاملة فى الولايات المتحدة ، وطبيعة الأبعاد الاجتماعية التى تصحب هذه الحقيقة ، تجعل من غير المحتمل ظهور أى اتجاه يسارى ملحوظ ، فى الوقت الحاضر على الأقل (١) • أما فى بريطانيا ، وفى أوروبا بصفة عامة ، فإن احتمالات المستقبل مختلفة تماما لأن الأحزاب العمالية واليسارية فيها تتيح وسيلة مقرر للتعبير

(١) ١. شينوى « مجال السيارات والطعم الأمريكى » ١٩٥٥

السياسي عن الاحتجاج الاجتماعي ، بل الواقع ان الجدل في السنوات العشر الأخيرة أو حوالي ذلك زاده غموضا ، لا ايضا ، تطبيق الأمثلة الأمريكية بالحملة على المسرح السياسي في بريطانيا . ومن الممكن طبعا أن يتوارى هنا أيضا الاحساس بالتوتر المتاصل في التناقض بين التطلعات وفرص تحقيقها وراء الوفرة (Affluence) والاقتناع العام بأن السنة القادمة ستحمل معها ما لم يتحقق هذه السنة ، أو وراء ذلك التعقيد الواضح في تنظيم المجتمع بحيث يصبح من العسير بصورة متزايدة تحديد مصادر عدم المساواة وتشابكاتها المتبادلة فيما بينها . ولكن برغم أن ذلك ممكن ، فانه ليس مؤكدا بأي حال من الأحوال . فأولا تكاد تكون معلوماتنا عن طبيعة الميول الاجتماعية - السيكولوجية التي ينطوي عليها الموقف معدومة تماما . ان ما اعتبر معرفة في المناقشات التي دارت في السنوات الأخيرة لم تكن أكثر من سلسلة من التخمينات والفروض المقنعة . وثانيا ، ان الفيض الشامل لا يمكن أن يؤخذ أمرا مسلما به . بل على العكس من ذلك أن الاحساس بعدم الامن والتوزيع الاعتباضي للمكاسب والتضحيات المرتبطة بعملية التوسيع الاقتصادي والتغيير الصناعي والتجديد التكنولوجي ذاتها يبدو أنها غالبا ستعمل على ابراز التفاوت المتاصل في التنظيم الاجتماعي القائم بصورة أكثر حدة في المستقبل ، وثالثا ، ليس في الاتجاهات السياسية الأخيرة ما يؤخذ دليلا على اتجاهات المستقبل ، وان كان كثيرون يفترضون غير ذلك . لأن هزائم حزب العمال في الانتخابات في الخمسينات لا تعكس هبوطا في تأييد الطبقة العاملة اليهودية ، بل انصرافا عند تأييده من جانب تلك الأقلية من الفئات غير اليهودية من السكان - وهذه الفئات بدورها تؤلف نسبة متزايدة من الناخبين . وطبقا للسلسلة الوحيدة التي نشرت عن اتجاهات الرأي العام في الفترة كلها من أوائل الأربعينات وما بعدها ، زاد تأييد الطبقة العاملة اليهودية زيادة طفيفة في الخمسينات بالمقارنة بالسنوات العشر السابقة (١) .

ومن الجلي أنه ليس في ذلك ما يؤكد اصطباغ الطبقة العاملة بالبورجوازية وتذبذب ولائها السياسية - وان كان صحيحا أننا في حاجة الى معرفة ، أكثر مما نعرف بكثير جدا ، بالعوامل المؤثرة وبالتحولات التي طرأت على الاتجاهات السياسية على بعض الجماعات الثانوية المصينة في كل من الفئتين الكبيرين ، اليهودية وغير اليهودية . وهناك مجال

لاستنتاجات مختلفة فيما يتعلق بالتكتيك المباشر على المدى القصير . بيد أنه مما يحتمل جدلا أن سياسة زعامة العمال القائمة على « تلطيف » صورة الحزب لجنب قدر أكبر من أصوات الطبقة الوسطى لم تؤد الى أية نتائج ايجابية حاسمة ، على الأقل حتى الآن . ويمكن أن يقال طبعا أن الصورة لم « تلتف » بدرجة كافية بعد . ويمكن أن يقال أيضا ، وهو أرجح ، أن متابعة هذه السياسة هو بمثابة مطاردة الأشباح التي لا وجود لها . ان المنافسة مع حزب المحافظين يكاد يكون من المؤكد أن تنتهي لصالح هذا الحزب اذا كانت ستتقن على أساس « شرعية » السلطة و « الاحترام » و « الكفاءة » داخل الاطار العام للبناء الاجتماعي - الاقتصادي القائم ، وقد يكون الأثر البعيد المدى هو انصراف التأييد السياسي الحالي - والثابت حتى الآن ، وان لم يكن متزايدا بصورة ذات مغزى - من جانب الطبقة العاملة . ان بقاء حزب العمال بشكل فعال يعتمد على قدرته على المحافظة على التأييد الحالي وعلى توسيع نطاق قوته بين تلك القطاعات من السكان - سواء اليدويين أو غير اليدويين - الذين يشتركون في نفس الموقف الاجتماعي والاقتصادي الذي توجد فيه جمهرة مؤيدي حزب العمال ولكنهم امتنعوا حتى الآن عن التصويت له أو كانوا ضده . ولا يمكن تحقيق أى من هذين الهدفين على أساس متين عن طريق الوعود بالاصلاحات المعتدلة والكفاءة الاقتصادية والادارة « الديناميكية » ، مهما كانت قيمة أى من هذه الأشياء في ذاته . لأن حزب المحافظين يستطيع بصفة عامة - وان لم يكن في جميع الأوقات - أن يتنافس بنجاح في هذه الميادين ، فضلا عن أنه يتمتع بميزة أخرى - على الأقل في نظر بعض تلك القطاعات الجدية الحاسمة من الناخبين التي يحتاج لتأييدها حزب العمال لبقائه - هي نكهة المركز الاجتماعي والتجربة . كما ان المحافظين لديهم في المدى الطويل من المرونة ما يكفي لأن يتبنوا عددا من الاصلاحات المعتدلة الخاصة بهم ، وان يصيدوا النظر في معيار الكفاءة الاقتصادية ، بل وأن يطرحوا بعض الطقوس السخيفة ويعدلوا عن فرض الجنتلمان الهاوى على الحكومة والصناعة في بريطانيا - وهو التقليد الذي يمثل في الحل الوسط الثقافي بين النبلاء والبورجوازية في القرن التاسع عشر - الى أساليب جديدة أكثر اتساقا مع الاقتصاد الرأسمالي في النصف الأخير من القرن العشرين . وليس في ذلك كله ما ينطوى على أى تحد خطير لبناء القوة والملكية القائم كما أنه لا ينطوى على ما يؤثر تأثيرا جذريا في الفوارق الرئيسية الباقية المتأصلة في هذا البناء . وهذه الفوارق هي القوة الكامنة التي توفر الأساس لبرنامج سياسي

راديكالى ، وهى التى توفر أيضا لأنها تنصب بصورة متزايدة على الفئات
و المتوسطة ، الدنيا كذلك ، الأناس الوحيد المتين للمحافظة على
التأييد اللازم لحزب العمال وتوسيع نطاقه والنجاح فى توسيع نطاق
هذا التأييد أمر لا يمكن ضمانه . ولكن ليست هناك طريقة أخرى ، اذا
كانت المعايير هى معايير الاستراتيجية الطويلة المدى ، وهى كل ما يبرر
السياسة الاشتراكية الحقيقية ، اذا كان الأساس الاخلاقى هو رفض
الفوارق المتأصلة فى بناء النظام الاجتماعى الحالى .

وقد يقال أن السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية لم تثبت
ان هناك تأييدا شعبيا كافيا لتحول يسارى كبير فى السياسة . وأولئك
الذين يعززون الاعتدال السياسى أو عدم المبالاة بهذه الطريقة الى ناخبى
حزب العمال ، وليس الى زعامته ، كمن يضع العربى امام الحصان ،
أو على الأقل كمن يبدأ بالمجهول ليصل الى المعلوم . ان نهاية حكومة
العمال فى ١٩٥٠ كانت ، فى نهاية المطاف ، نتيجة تردد داخلى بين اعضاء
الوزارة وموظفى الحزب . ومنذ ذلك الوقت - ولم تكن السنوات القليلة
أخيرة استثناء - لم تحدث أية محاولة جادة لتقديم سياسة من الهجوم
المباشر على بناء القوة والملكية القائم ، أو لبيان ارتباط هذه السياسة
بتدوين الفوارق الى حد كبير فى الظروف والفرص وامكانية تحقيق
الذات - الفوارق المتأصلة فى ذلك البناء ، أو لتأكيد مدى سيطرة
هذه الفوارق وتشابكها ، أو لربطها وربط مصادرها والاجراءات التى
تطلبها مواجهتها بقضايا العلاقات الدولية والدفاع والمعونة الاقتصادية
والسياسة الثقافية الداخلية التى تحيط بها . وحتى المقترحات التى
تعتمد فى ذات طابع راديكالى ، أو على الأقل ذات نغمة راديكالية ، كانت
تقدم مجزأة وبدون دراسة . وباختصار لم تقم أية محاولة منسقة
لاستخدام ما هناك من قوة كامنة فى النقد الاجتماعى الفعال . ولابد من
النظر الى هذا الفشل على أنه نتيجة على الأقل فى المكان الاول لما يسمى
« توضيح » (١) الصراع الطبقي . فصعود نفوذ أحزاب العمال الى مركز ،
لا يصل بآى حال الى مركز القوة ، هنا وفى كل مكان آخر اقتضى تنظيما
على نطاق واسع وسيادة البيروقراطية فى بناء الحزب والنقابات ، وأهم
من ذلك ، وضع « صيغة عمل » مع الجانب المعارض (٢) . وهذه الاتجاهات
ليست مما يمكن تجنبه او مما يؤسف له فى ذاتها . ولكنها تحمل معها

(١) Institutionalization

(٢) د . ميليباند « الاشتراكية البرلمانية » ١٩٦١ .

خطر تحول « صيغة العمل » الى وضع دائم لا مؤقت يقبله الذين يتعاملون على أساسه باعتباره شيئا طيبا في ذاته وليس كخطوة تكتيكية في الطريق . والنتيجة أن منطقة الصراع السياسى ووسائله ضاقت ، وتضاءلت استجابة الجهاز التنظيمى لامكانيات التعبير الكامنة فى المجتمع الأوسع . ولم يحدث حتى الآن فى بريطانيا تجميد شامل للوضع القائم ، ولم يتبیس الجهاز البيروقراطى للحركة العمالية بصفة نهائية لا رجوع فيها . وقد أسهم فى ذلك استمرار وجود أقلية يسارية تقوم بدور بؤرة التجمع للمخالفين . ولكن هناك خطر متزايد منه اذا لم تترك وسائل الاتصال حرة بدرجة كافية وتصير استجابة زعامة الحزب لتفسير الحاجات الحالية والمستقبلية غير تلك التى تتوقف بصورة مباشرة على العمل اليومي والمحافظة على « صيغة العمل » فان القوة الكامنة للاحتجاج الاجتماعى الراديكالى المتصلة فى الفوارق المستمرة فى بناء المجتمع ذاته قد لا تجد وسيلة عقلانية للتعبير السياسى . وقد تؤدي بدلا من ذلك الى سيادة نمط من عدم المبالاة السياسية المستسلمة مصحوبة ، بدرجة لا يمكن التنبؤ بها ، بانتفاضات عدائية لاعقلانية ضد التنظيم الكبير فى ذاته ، مع انتشار وباء الاضرابات غير الرسمية غير المنسقة ذات الاتجاه الأبرشى ، وعنصر مستمر من عصابات المراهقين والجريمة وجنون كراهية الأجانب ، أو ببعض التعبيرات الأخرى عن التوتر الاجتماعى - كل منها غير مرتبط بالتعبيرات الأخرى الا عن طريق مصدرها المشترك ، ولا تجد بؤرة التجمع والتوجيه نحو ابعاد مشتركة وغايات سياسية محددة . هذا ممكن الحدوث ، ولكن يجب الا نقبله على أنه أمر لاسبيل الى تجنبه .

الرأسمالية الجديدة

روبين بلاكبيرت

ان الهدف التقليدى للفكر الاشتراكى هو العمل على أن يدرك المجتمع الرأسمالى ذاته . فقد كانت مهمة الاشتراكيين ، فى مجتمع يجهل ذاته تماما ، ان يفهموا المبادئ التى يسير المجتمع على أساسها . انهم حاولوا ، عن طريق اكتشاف طبيعة الرأسمالية الحقيقية ، استعادة سيطرة الانسان على نظام اجتماعى واقتصادى هرب من هذه السيطرة .

ولا تزال هذه المهمة الفكرية صعبة المنال فى الوقت الحالى ، كما كانت دائما ، لأن المجتمع الرأسمالى يحكم قانون طبيعته ذاته فى حالة تحول مستمر لا يستقر . وعلى كل جيل جديد من الاشتراكيين أن يكتشف الطابع الحقيقى للرأسمالية . وعند هذه النقطة يجب على الاشتراكى أن يتساءل عما اذا كانت الرأسمالية قد تغيرت منذ الفترة الكلاسيكية الأولى بحيث أصبحنا الآن فى مواجهة نمط مختلف تماما من المجتمع . وهذا هو ما أريد أن أتعرض له . وقد خلصت الى اننا اليوم نواجه « صورة » جديدة تماما من الرأسمالية ، ولكن أحدث سمات الرأسمالية الجديدة لم تخفف من حدة التناقض الأساسى فى الرأسمالية أو تقضى عليه ، بل انها وضعت هذا التناقض بصورة أكثر نقاء وأكثر دوامية .

ان ما يحدد المجتمع الرأسمالى هو نظام الملكية فيه . ورغم أن الملكية الخاصة لم تلغ بأى معنى قانونى ، فكثيرا ما يقال أن الملكية الخاصة فى « وسائل الانتاج » قد جردت من أى مغزى اجتماعى حقيقى . ويقال ان الشركات الحديثة يسيطر عليها مديرون محترفون دون اعتبار كبير لمصالح « الرأسماليين » الذين يملكونها رسميا . كما يقال أيضا ان تزايد

التدخل الحكومي - عن طريق انشاء قطاع عام وخدمات الرفاهة والتخطيط الاقتصادي - يؤدي الى التقليل أكثر من الأهمية التقليدية للثروة الخاصة . فمن شأن التحول الأول أن يشجع في الصناعة احساسا جديدا بالمسئولية الاجتماعية ، ويضمن الثاني سيادة العدالة الاجتماعية . وتوفر هاتان النظريتان المتكاملتان أساسا لبناء المجتمع من الشمول بحيث يتضمن بدلا للأساس الاشتراكي التقليدي . وقد لا يكون الاقتصاد السياسي الحقيقي للرأسمالية الجديدة مدعاة للاطمئنان كما توحى هاتان النظريتان ، ولكن كان الأمر فان مواجهتهما مباشرة يمكن أن تضيف جديدا الى النظرية الاشتراكية نفسها .

ثورة المديرين

١ - النموذج العام

لقد عرضت وجهة النظر التي تقول في بريطانيا بأن الرأسمالية قد تعرضت لثورة الادارة عرضا منظما في كتابي س١٠٠ر كروسلاند « مستقبل الاشتراكية » و « العدو المحافظ » . كما ظهرت أيضا في وثيقة حزب العمال « الصناعة والمجتمع » وفي كتاب جون ستراشي « الرأسمالية المعاصرة » (١) . وموضوع البحث الرئيسي لدى دعاة ثورة الادارة هو رأسمالية القرن التاسع عشر الكلاسيكية ، وهم يتخفون عادة وصنف ماركس لهذا النموذج الكلاسيكي ويقابلونه بتحليلهم الخاص للواقع المعاصر . ففي هذه الفترة الكلاسيكية كان صاحب المشروع يجمع في شخصه وظائف المدير وصاحب المال . وحدث منذ ذلك الوقت ما يمكن أن نطلق عليه « تحلل رأس المال » الذي كانت نتيجته انفصال الملكية عن السيطرة . واليوم صار لمعظم الشركات الكبرى عند كبير جدا من الملاك الاسمين

(١) ان كتاب ستراشي أفضل ، من معظم النواحي . من كتابي كروسلاند ولكن لا يتضمن عرضا معملا لثورة الادارة . وأشهر اصحاب هذه النظرية هو طوما جيمس بيرنهام في كتابه « ثورة الادارة » . وقد أعاد رالف دارنهورف عرض الموضوع بكفاءة في كتابه « الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي » . بعد أن خلاصه من بعض تبذلات بيرنهام التي لا تقوم على أساس . ولا جدوى من البحث . عن أي ذكر للموضوع في معظم الكتب التي تتناول الادارة . انظر مثلاً م١٠٠٠ ستون « الرياضيات في علم الادارة » ١٩٦٣ . وكذلك اس٠ ماسون « دعاة فكرة الادارة » مجلة الأعمال يناير ١٩٥٨ .

- ١٢٠٠٠ هو العدد السائد للشركات البريطانية الكبيرة • وينحصر منظور ثورة الادارة الى أنه من المستحيل ان يمارس كل هذا العدد الكبير سيطرة حقيقية على الشركة التى يملكونها • فهم فى الواقع مرغون على انابة سلطتهم للمديرى الشركة المأجورين • وقد لا يملك هؤلاء المديرون سوى أقل قدر من اسهم الشركة ، او على أى الاحوال ، قدر لا يمثل سوى جزء ضئيل جدا من المجموع • ويعمل التعقيد الفنى المتزايد للادارة على دعم هذا التغيير اذ يضع فى ايدى المديرين سلطة أكبر • وبطبيعة الحال تؤدي هذه التغييرات فى السيطرة ، على حد قولهم ، الى تغيير فى سياسة الشركة • فيزيد الاهتمام برفاهة موظفى الشركة وعمالها ويقل الاهتمام أكثر فاكتر بزيادة الأرباح • فمصصلحة المدير فى قيام علاقات عمل متناسقة وفى نمو الشركة على المدى الطويل وليست فى تحقيق أقصى ربح • ويلخص كروسلاند وجهة نظره فى الموضوع كما يلى :

« لما كان المديرون الجدد لا تربطهم نفس العلاقة بالملكية الخاصة التى كانت تربط الملاك القدماى بها (ولأسباب أخرى ايضا) فان هناك اختلافات مهمة فى طبيعة هدف الربح ودرجة المسئولية التى تمارس بها القوة الاقتصادية • ويتكون من هذه الاختلافات سمة من سمات مجتمع الحاضر ، بالمقارنة بالمجتمع الرأسمالى » • (العدو المحافظ) •

ويمكن اثبات أن المتنطق الذى ترتبت عليه هذه الاضافة الغربية للتنميط الاجتماعى « مجتمع الحاضر » مشوب بنقص أساسى فى وصف أى مجتمع رأسمالى حديث ، وحتى لو صححنا هذا التصوير فإنه لا يمكن تطبيقه على الرأسمالية البريطانية الحديثة ، بنوعيتها الخاصة ، الا بعد اضافة تحفظات أخرى • ويمكن معالجة أوجه هذا النقص على أساس النقاط التالية •

(١) الوحدة الاجتماعية بين المديرين والملاك • ان النقد الموجه الى فكرة ثورة المديرين على اساس البحوث الاجتماعية قد صار الآن أمرا مقرا الى حد كبير • ففي كتاب « نخبة القوة » مثلا اثبت رايت ميلز أن كبار المديرين فى الولايات المتحدة هم نفس كبار حملة الأسهم تقريبا • وفى بريطانيا تبين من البحث الذى قام به معهد اكسفورد للاحصاء فيما يتعلق بحملة الأسهم أن مديرى الشركات

يملكون أسهما قيمتها في المتوسط ٢٨٠٠٠ جنيه (١) . وكان هذا أكبر متوسط بين حملة الأسهم في كل الفئات التي أمكن الحصول على معلومات عنها ، وكانت ثاني فئة في الترتيب هي أصحاب الألقاب الذين كان متوسط قيمة ما يملكونه هو ١٤٠٠٠ جنيه ، أما أولئك المديرون القلائل الذين لا يملكون أسهما بقدر كبير فهم في الغالب مرتبطون بالملك بحكم تطلعاتهم وقيمتهم وباحترام وضع الملكية وبالخلفية الاجتماعية المشتركة (٢) .

(ب) **المنطق الاقتصادي للسوق** . ان ماركس نفسه لم يقل قط ان صاحب المشروع الرأسمالي يسيطر بأى معنى حقيقى على الاقتصاد ككل ، ولا ان أى رأسمالى فرد يسيطر ، الا بمعنى ثانوى بحت ، حتى مشروعه هو . « ان الرأسمالية تخضع كل رأسمالى فرد لقوانين الانتاج الرأسمالى باعتبارها قوانين خارجية مرغمة . فالمنافسة ترغبه باستمرار على توسيع رأسماله للمحافظة عليه . » . فالتنافس في اعمالهم اليومية في المجتمع الرأسمالى ينتجون نمطا معيناً من الاقتصاد ، ولكن هذا الاقتصاد الذى يؤثر في اعمال الرأسماليين والعمال على السواء قد خرج عن طوعهم . وبهذا المعنى يقول ماركس « ان الطبقة المالكة وطبقة البرولتاريا تمثلان نفس « الاقصاء » الانسانى . ولكن الأولى راضية بمركزها وتحس بأنها في حالة استقرار طيب ، وتعتبر ان هذا « الاقصاء » هو قوتها . وبذلك يبدو قاهرًا أن له وجوداً انسانياً » (مخطوطات ١٩٤٤) . والاقصاء الجوهري في المجتمع الرأسمالى هو أنه ليس تحت سيطرة بشرية بل تحت سيطرة السوق . ولا بد لسيطرة السوق من وساطة أشخاص ، ولكنهم اذ ينفذون ما يمليه لا يحملون المسئولية الكاملة عن تصرفاتهم .

وأبرز الأمثلة على سيطرة السوق على الأولويات الاجتماعية اليوم

(١) نشرة معهد أكسفورد للإحصاء ، نوفمبر ١٩٥٥ . وهناك بيانات أخرى مهمة من الموضوع في مقال ج. هـ. وسترجارد .

(٢) جاء في كتيب صدر مؤخرًا « للملابيين القبيان » أن ٦٤٪ من المديرين في أكبر مائة شركة بريطانية كانوا من أبناء المدارس الخاصة ، وأنه في مراكز القوة الكبرى في المشروعات الصناعية يزيد نفوذ المدارس الخاصة . هـ. جلنستر ود. براك « المدارس الخاصة » . ويؤيد هذا الرأي ماجاه في دراني « الديركتور » ، يناير ١٩٦٥ ، حيث يتبين أن ٧٥٪ من المديرين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٥ سنة من أبناء المدارس الخاصة مقابل متوسط عام قدره ٦٠٪ .

هو طبعا تواجد الفنى الفاحش الخاص ومظاهر الفقر المدقع العام جنباً الى جنب كما لاحظ جالبرايت . وقد ذهب بعض كتاب اليسار الى أن السبب فى ذلك انما يرجع الى شياطين مكاتب الاعلان واجهزة البيع . ولكن الحقيقة أسوأ من ذلك :

« كم من رجال الأعمال يقررون عامدين انهم لابد أن يتركسوا المدارس والمستشفيات فى حالة يرثى لها ويعملون باصرار على مضاعفة اعلاناتهم التجارية فى التليفزيون وتزيين غرفات استقبالهم بالمال المتوفر، هل هناك واحد يفعل ذلك ؟ وعلى النقيض ، كم منهم لا يشعر بالكآبة اذا علم ان هذا هو النتاج الأخير لأعمالهم اليومية المألوفة التى لا تحمل أذى لأحد . . ؟ ان ما يميز النظام كله فى نهاية المطاف هو أنه يستبعد الأشخاص تماما من طريقة عمله الجوهرية . فهذه القرارات لاتتخذ فى اجتماعات مجالس الادارات أو مكاتب مديرى البنوك ، أو حتى فى النوادى الخاصة ويخوت اللهو . انها لا تتخذ فى أى مكان . انها لا تتخذ ، فهى ليست قرارات : انها حتميات . فليس هناك من يحسبها أو يضعها موضع التنفيذ ، بل هى تحدث عن غير قصد . ان أولوياتنا القاسية السيئة هى النتاج الهائل لآلاف التصرفات القائمة بذاتها والتى ليس هناك ما يؤخذ عليها (١) » .

ان ماركس أكد فوضى الانتاج الرأسمالى . وقد استعمل لفظ « فوضى » بمعنى مزدوج . فهى أولا تشير الى أن الهدف النهائى من الرأسمالية كنظام هو تراكم رأس المال وتكوين الربح ، فى حين أن الهدف الأوحد للاقتصاد الاشتراكى هو اشباع الحاجات الانسانية . وهى تشير ثانيا الى حقيقة أن آلية الاقتصاد الرأسمالى الفعلية - نظام السوق - لاتخضع للسيطرة البشرية .

وقد أورثت هذه الفوضى المركبة الاقتصاد الرأسمالى التقليدى مرض عدم التوازن الوبائى وبخاصة دورة الازدهار والكساد الجامحة . وعلى مستوى المشروع ، كل ما يتمتع به صاحب المشروع من استقلال ذاتى هو القدرة على تفسير ما يمليه السوق بنجاح يزيد أو ينقص . وهكذا فان قانون القيمة يضمن أن المشروع لاينجح الا اذا كان يقابل طلبا فعلا داخل السوق (٢) . فضلا عن أنه مكروه على تقديم هذا الطلب

(١) بى أندرسون « السويد : دراسة الديمقراطية الاشتراكية » مجلة اليسار

الجديد « رقم ٨ .

(٢) وهذا الطلب الفعلى يعكس التوزيع القائم للثروة والدخول .

بطريقة تدر عليه عائدا على رأسماله لا يقل كثيرا عن المتوسط . وإذا أصابته خسارة ، قد يجد نفسه في محكمة اشهار الإفلاس ، أو على أفضل الأحوال ، يبدأ رأسماله في التضاؤل ، وبالتدريج لا يعود رأسماليا .

فإذا كان هذا التحليل صحيحا فإن ، السيطرة على الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة لن تختلف الا بقدر ما تتغير آلية السوق . ان السوق قد تغير كثيرا (وسنناقش بعض دلالات هذا التغير فيما بعد) ، ولكن « ثورة الادارة » ليست تغييرا مهما في السوق ، هذا اذا كانت تمثل أى تغيير فيه اصلا . وحتى على مستوى المشروع ليست المبادرة التي في يد المدير سوى اخضاع شركته ، بدرجة تزيد أو تنقص من الكفاءة ، للتغيرات الطارئة على الموقف في السوق . وبهذا المعنى لا يحتمل مطلقا أن المدير الحديث « يسيطر » على السوق أكثر مما كان يفعل صاحب المشروع التقليدي . ومن المدير بالذكر أن دراستين أجريتا مؤخرا لرأسمالية «الادارة» تؤكدان كلاهما على الأهمية الحاسمة للسوق . يرى روبرت ماريس ، في كتابه « اقتصاديات رأسمالية الادارة » أن هناك « اطارا اقتصاديا » محددا يخضع له المدير ، فسياسة الشركة التي لا توجه نحو مطالب السوق تتعرض لضربات قاصمة . ويكتب سارجنت فلورنس أنه :

« لكي نفهم حركة المشروع الرأسمالى الحر وطريقة عمله وبناءه يمكن تصويده كعند من الوحدات المشروعات ، صغيرة وكبيرة ، تطفو أو تتأرجح في « بحر مضطرب » . وخارج هذه المشروعات توجد قوضى السوق . وبرغم أن المشروعات والصناعات مرتبطة بعضها ببعض ويعتمد بعضها على بعض — فما يدخل أحدها هو ما ينتج من الآخر — ومع ذلك فليست هناك سلطة فوقها . وهناك بدلا من ذلك المنافسة (مهما كانت غير كاملة) ، وتقلبات التجارة ، وعدم التأكد من الطلب الذى يجب على المشروعات المختلفة انتاجه مقدما ، والاستثمار فى رأس المال المتخصص مقدما . . فباستثناء بعض السيطرة الجانبية من الدولة وبعض المؤسسات والخدمت المساعدة ، تتم عملية التنسيق الرئيسية فى هذه الفوضى عن طريق آلية السعر » (١)

والتحسين في أماليب تفسير السوق لا يؤدي الا الى زيادة خضوع المدير له بصورة اكمل .

(١) سارجنت فلورنس « اقتصاديات الصناعة واجتماعياتها » ص ١١٩ - ١٢٠ .

بيد أن كروسلاند يذهب الى أن هدفى الربح وتراكم رأس المال قد طرأ عليهما تعديل عن طريق زيادة المسئولية الاجتماعية فى الشركات التى تنفصل فيها السيطرة عن الملكية بأكثر درجة من الوضوح . والحجة الوحيدة التى يمكن قبولها فى هذه النقطة هى الاختلافات الملحوظة فى سلوك المديرين وكثيرا ما يسرف أنصار « ثورة الادارة » فى تأملات تحكيمية حول الدوافع الشخصية للمديرين . وقد تكون الدوافع التى تكمن وراء قرار يصدره مدير معقدة جدا وتبدو فى الظاهر بعيدة عن الحسابات الاقتصادية . فقد تكون لديه رغبة التأثير فى زوجته أو سكرتيرته أو شهوة الانتقام الشخصى الخ . ولكن كل هذه القرارات لابد فى نهاية المطاف أن تمر بوساطة السوق ، بنوع من تحول الكم الى الكيف ، فقرارات المديرين لابد بأن تخضع للاجازه من جانب السوق ، حيث أن الفضل داخل السوق يقضى على كل نوع تقريبا من أنواع الطموح الشخصى ، بل انه يعرض المدير لخطر فقد وظائفه كمدير .

فضلا عن أنه ليس واضحا بأى حال أن دوافع المدير الحديث تختلف كثيرا عن دوافع سلفه . فكثيرا ما يقال ان المدير الحديث يتجه نحو الصل على النمو : ولكن هل كانت فكرة النمو لذاته ، فكرة تراكم رأس المال بدلا من استهلاك الربح ، غريبة الى هذا الحد حقيقة عن أقطاب الصناعة فى القرن التاسع عشر ؟ من المؤكد أن ماركس نفسه لم يمتنع ذلك : « التراكم ! التراكم ! هذه وصية موسى وكل الأنبياء » ، وقد كتب نفسه لهذه الوصية الرأسمالية ما يأتى :

« بتعصب ملح يعمل (الرأسمالى) على التوسع ويدفع الأدميين بلا رحمة الى الانتاج من أجل الانتاج ذاته ، وبذلك يحقق تنمية فى الانتاجية الاجتماعية هى الأساس الحقيقى الوحيد الممكن لنمط من المجتمع أكثر ارتفاعا ، نمط مبدؤه الأساسى هو نمو كل فرد نموا كاملا وحرا . . ان ما يتخذ فى البخله صورة جنون جمع المال يفعلها الرأسمالى تحت تأثير الآلية الاجتماعية التى لا يمثل هو فيها سوى عجلة القيادة » .

بل الواقع أنه يغلب أن المدير الحديث أقل قدرة فى كثير من الحالات على تجاهل الحاجة الى توزيع أرباح من الرأسمالى الذى يدير مشروعه الخاص . فكل الدراسات تتفق على أن مدير الشركة الحديثة لابد أن يسمح بحد أدنى من توزيع الأرباح على الأسهم حتى فى أشد الفترات حرجا . وبالمقابلة نرى شركات مثل « شركة بيفربروك المحدودة » ، التى

كان يديرها أصحابها ، استمرت عشرات السنين دون أية زيادة فيما توزعه من أرباح على أسهمها برغم أرباحها المزدهرة .

وعندما ننظر في الاختلافات الملحوظة بين المشروعات التي تدار بواسطة مدير فني وتلك التي تدار بواسطة أصحابها نجد أن المعايير التي كثيرا ما يوردها أنصار ثورة الإدارة أكثر من غيرها هي مدى توزيع الأرباح على الأسهم ودرجة الاهتمام برعاية العامل والمجتمع المحلي . بيد أنه فيما يتصل برعاية الشركة لحالتها فمما لاجدال فيه أنه لا يمكن الادعاء بأنها من اختراع الشركات التي انفصلت فيه الإدارة عن الملكية . وأبرز أمثله على اهتمام الشركات « برقاهة » موظفيها حتى اليوم شركات يديرها أصحابها (مثل شركات الشوكولاته في بريطانيا و أليفتي في إيطاليا و ماتسوشيتا في اليابان) . وصحيح أن رعاية الشركات صارت الآن أكثر انتشارا من ذي قبل ، ولكن ذلك يرجع الى عوامل غير مجرد ظهور الصناعة التي تدار فنيا : مثلا ، الى ضغط النقابات والزيادة الكبرى في إنتاجية الصناعة الحديثة . وبخاصة أن مديري الشركات من النوعين يواجهون اليوم نقضا في العمال المهرة في وقت أصبح فيه هؤلاء العمال عنصرا متزايدا الأهمية في عمليات الإنتاج . وزيادة المزايا العينية وخطط الرفاهة يمكن أن تصير ضرورة من ضرورات السوق ، كأسلوب لربط العامل الماهر بصنعه بذاته . وإذا كانت أعباء الرعاية ، كما هي الحال في بعض الحالات ، أكبر من أن يتحملها مركزها في السوق ، فإن النتيجة تكون ضعف الشركة . وإن ما حدث مؤخرا لشركة أوليفتي لمثال على ذلك .

أما فيما يتعلق بسياسة توزيع الأرباح فإن مغزى الاختلافات بين المشروع الذي يديره صاحبه والمشروع المدار فنيا كثيرا ما تعرض لحطا في التفسير . فيقال مثلا أن جنوح الشركات المدارة فنيا الى اقتطاع جزء كبير من الأرباح وإضافة لرأسمال الشركة دليل واضح على الاهتمام بالنمو . ولكن السوق على المدى الطويل يضمن أنه اذا لم يوزع المدير جزءا كبيرا من الأرباح لحملة الأسهم فإن الارتقاع في قيمة الشركة ، المترتب على إعادة استثمار الأرباح في الشركة يؤدي الى ارتفاع في قيمة الأسهم . ويمكن للفرد أن يحول هذا المكسب في رأس المال الى دخل (لا ضرائب عليه) . وقد كان لهذا الاجراء جاذبيته بالنظر الى التركيب الضريبي السائد . وما يعطينا فكرة عن مدى جاذبيته حقيقة أن متوسط ما يحمله المديرون من أسهم ، الذي كان يساوي ٢٨٠٠٠ جنيه عندما

أجرى البحث انذى قام به معهد اكسفورد منذ عشر سنوات تقريبا ،
 يمكن أن يكون قد وصل الآن الى حوالى ٦٠٠٠٠ جنيه حتى اذا لم يكن
 المدير قد اشترى اية أسهم أخرى (١) . والمدير صاحب المشروع فى
 مركز أقل قدرة على الاستفادة من الارتفاع فى قيمة الأسهم - لأنه اذا
 حققت الأسهم زيادة كبيرة فان المديرين الملاك سيفقدون تدريجيا (ببيعهم
 أسهم الشركة) مركز أصحاب المشروع المسيطرين (. وبعبارة أخرى
 لا يمكن اعتبار النمو ، فى الاقتصاد الرأسمالى ، هدفا متعارضا مع
 تراكم رأس المال وتحقيق الربح (٢) . فمن ناحية سينتج عن النمو أرباح
 وزيادة فى رأس المال ، ومن ناحية أخرى ستجنح موارد التوسع الى أن
 تأتى من رأسمال خاص يطلب عائدا خاصا (« الحد الأدنى » المشار اليه
 سابقا ، وأكثر من هذا الحد فى المدى الطويل) .

فاذا كان هناك اختلاف بين منطق الشركة التى تدار فنيا والشركة
 التى يديرها أصحاب ، فهو أن الأول يعكس بدقة أكثر عقلانية السوق .
 فالمدير أقل حرية فى اتخاذ القرارات التى تستجيب للرغبات أو النزعات
 الشخصية البحتة . وكلما سيطرت الشركات التى تدار فنيا على الصناعة
 والتجارة أخذت القيود المصطنعة ، التى تحول دون تدفق رأس المال
 استجابة لضغط السوق ، فى الاختفاء . وحتى عندما يعيد المدبرون
 الجدد استثمار نسبة مرتفعة جدا من أرباح الشركات فان عليهم دائما
 أن يقدروا « تكاليف فرصة » هذه الاستثمارات : أى أنهم لابد أن
 يضمنوا عائدا على رأس المال مرضيا بالقياس للنموذج السائد للعائدات
 فى بقية الاقتصاد . وهكذا فان تحول الادارة الى أيدي الفنيين بصورة
 متزايدة يؤدى الى نتيجة تزعج أنصار ثورة الادارة :

« ان انتشار وضع الميزانيات فى عالم الأعمال ساعد على إعادة
 التأكيد على أهمية هدف الربح وتوضيحها . وقد أجرى مسح مؤخرا
 لأكثر من أربعائة شركة تبين منه أن أكثر من ٩٥ فى المائة منها تقوم
 بتخطيط شامل من أجل تحقيق أهداف الربح القريب المدى ، وأن تسبعة

(١) يقول جون ستراش فى الرأسمالية المعاصرة « من المدير أن « دافعه هو
 الحصول على الهيبة والقوة أكثر من الثروة » ، كما لو كانت هذه الاهداف منفصلة .
 والحقيقة هى أن تحقيق عدد كبير من الاهداف ، بما فيها الاهداف ذات الطبيعة الإثارة
 لابد من الوصول اليها من طريق تراكم رأس المال .

(٢) وليجنب ذلك تصور أحيانا أنهم بلا حق فى التصويت ، ولكنها لا تشرى
 الا اذا كان هناك أمل فى الربح »

اعشار هذه الشركات الأخيرة تحدد كتابة هذه الأهداف بصراحة» (١) .

ان المدير الحديث المسئول قد يهدف الى تحقيق ربح « معقول » أكثر مما يهدف الى أقصى ربح في المدى القصير ، ولكنه اذ يفعل ذلك لن يتجاهل ضغوط السوق كما أنه لن يختلف كثيرا في تصرفه عن أسلافه في القرن التاسع عشر . فأرباح الأسهم يجب ألا تكون منخفضة أكثر مما ينبغي والا كان من الصعب اجتذاب من يشترون الأسهم في المستقبل ، والمفروض أن المدير « المسئول » يود الاحتفاظ بمنطقة أمان واسعة بين شركته ومحكمة اشهار الافلاس أو غارات الاستيلاء عليها . وإذا لم يحسن التقدير فان هذين الشبحين يضمنان أن موارد الشركة لن تبعد بطريقة تتنافى مع مقتضيات السوق . ويمكن طبعا بالنسبة لبعض الشركات أن يتسامح في انخفاض مستوى الربح باسم الحرص والراحة والأمان - وقد يكون ذلك كثير الحدوث في بريطانيا اليوم . ولكن هنا أيضا قد لا يتأثر مركز المدير بالضرورة بهذه الظاهرة - بل ان المرء ليشك في أن الشركات العائلية التي يديرها أصحابها هي بالذات التي تشجع مثل هذه الاتجاهات .

ولكن داخل اطار الاقتصاد الدولى لا يمكن تجنب مقتضيات السوق . فالانحدار النسبى هو ثمن أية مبالغة في الحرص أو التقاليد أو الراحة . فابان الخمسينات هبط معدل ربح الصناعة البريطانية حوالى الربع ، وقد أدلى ج . ر . سارجنت (٢) بحجج مقنعة تشير الى أن هذه الحقيقة تحصل اتصالا مباشرا بالجمود الفنى وهبوط مركز بريطانيا الدولى فى الصناعة والتجارة .

وانكار حدوث ثورة الإدارة لا يعنى رفض دلالات الوقائع التي قامت عليها النظرية . وأحد التغييرات الضخمة التي حدثت فى أعقاب ما يسمى بثورة الإدارة ما حدث من تغير فى صورة الدخول من الملكية . فما بدا من زاوية أنه « تحلل » فى رأس المال بدا من زاوية أخرى وسيلة أكثر فعالية لتراكمه . فاحتفاظ الشركات الجديدة بالأرباح وإعادة استثمارها يؤدى الى زيادة مستمرة فى قيمة أسهمها - وبوصفها عائدا رأسماليا فانها تفى من الضرائب أو تقل ضريبتها . ولهذا السبب ، كما أشار الأستاذ ميد :

(١) نيل و . شمبرلين «المفروع : التخطيط والعمل» ١٩٦٢ .

(٢) سيسيب الجمود . وهبوط معدل الربح على رأس المال لا يعنى أن حجم الأرباح

قل - بل الواقع أنه واد .

« ان أرقام الدخول المستمدة من محصلة ضريبة الدخل في المملكة المتحدة ستكون أقل من حقيقتها بشكل خطير ، ولذلك سبب خاص .
فهي تستبعد زيادة رأس المال . ولكن الزيادة في قيمة أسهم الشركة الناجمة عن تراكم الأرباح غير الموزعة تمثل في الواقع دخلا شخصيا لحملة الأسهم ادخرته لهم الشركات نفسها (١) »

(ج) **تحلل الادارة** - وأخيرا فان الأبعاد الفنية للادارة المعاصرة يجب أن تبحث . فأحد ادعاءات ثورة الادارة أن التعقيد الفني للادارة الحديثة عامل رئيسي في اضعاف الاستقلال على المديرين المدربين مهنيا في مهارات لا يستطيع اكتسابها المالك العادي . والحقيقة اليوم أن اتجاه التكنولوجيا الحديثة يجنح الى تدمير تفرد المدير الأعلى بأى اختصاص . « فتحلل رأس المال » يعقبه « تحلل » في وظائف الادارة . فما كاد يظهر المدير بوصفه قائما بثورة ناجحة حتى بدأ يختفى بوصفه نمطا . بحثا . اذ في الصناعة الحديثة يعهد الى أجهزة كاملة من الخبراء بالوظائف الادارية (التسويق والبحوث والاستثمارات والاشراف على العمليات الخ) . ويزيد معدل تحلل الادارة كلما ثبت أن العقول الحاسبة تستطيع تفسير موقف السوق بصورة أفضل من الانسان . وبهذا يصبح من الواضح ، أكثر من أى وقت مضى ، أن « قرارات » الادارة انما يفرضها جماع الموقف في السوق الذى لا يسمح الا ببدائل قليلة جدا للاختيار . بل ان بعض الكتاب عرضوا فكرة مذهلة جديدة هي أن نمو الرأسمالية ذاته يجعل المدير غير ضرورى . فيقول دافيد فوستر ، مؤلف كتاب يعتبر عمدة عن « التسيير الذاتى الحديث » ما يأتى :

« **التسيير الآلى للادارة** : لعل أكثر آثار التسيير الآلى فيما يتصل بالعمالة إثارة للتعجب في قطاع الادارة . ولما كنت أنا نفسى في الماضى مديرا لعدد من الشركات البريطانية قد يقال انه ليس من العدل أن أبرح بأسرار المهنة . ولكن الحقيقة ستظهر ، ان ما يدعى أنه مهارة من جانب الادارة العليا هو في الحقيقة نوع معين من صندوق الدنيا يملكه كبار المديرين ويخفونه عن الأنظار ، ويضعونه عادة داخل خزانة مغلقة من خزائن الملفات المتينة الصنع . وهو يتألف من ثلاثة أشياء ، هي الاحصاءات

(١) ج ١٠٠ ميد (الكفاءة والمساواة والملكية) . ولا يحدث التوزيع المفتح للأرباح نتيجة لزيادة رأس المال فقط ، بل انه يحدث أيضا بتوزيع أسهم زيادة بدلا من الأرباح انظر مثلا ر.م. تيموس « توزيع الدخول والتغير الاجتماعى » ود. جانى « الاشتراكية في المجتمع الحديث » .

المهمة ورسومات بيانية للاتجاهات وصيغة مبسطة لإدارة الأعمال . وهكذا فإن رئيس مجلس إدارة الشركة الكبرى الذى اكتسب سمعة ممتازة لحكمته وقدرته العملية يستطيع فى الحقيقة أن يفعل كل هذه المعجزات بالرجوع سرا الى صندوقه الذى جعل فى وسعه طوال ثلاثين عاما مثلا أن يبلور جوهر عمله فى عدد من الجداول الرقمية والرسوم البيانية والصيغ الواضحة . ولو أن العمال فى مصنعهم أدركوا السهولة التى أصبح رئيس مجلس الإدارة أن يسيطر على مشروع يعمل به ١٠٠٠٠ شخص لأخذتهم الدهشة جدا ولوافقوا تماما على أن من حقه أن يذهب ليلعب الجولف كل ثلاثاء وخميس بعد الظهر » .

« ان التفسير الآلى القائم على العقول الحاسبة يهدد وجود الإدارة العليا ذاتها فى جميع التخصصات لأن صندوق الدنيا الذى تستعمله لابد أن يصير مع الوقت الخراف روتينيا على شريط مغنطى » . (١) .

ان هذا التصور للمستقبل ، وان لم يتحقق قط ، انما يعبر عن سر النظام فاعقل الحاسب الذى يتحكم فى مصائر الناس ومواردهم يعبر عن الطبيعة اللاشخصية للسوق الذى يفسره . وبدلا من أن تكون الآلة فى خدمة الانسان تصبح تعبيرا عن اخفاقه فى السيطرة الكاملة على قواه الجماعية .

٢ - بريطانيا

ان نظرية ثورة الإدارة قد نوقشت حتى الآن كنموذج عام . ومن الجلى أن كروسلاند يعتقد أن نموذج العام يمكن أن يفرض ، بسرعة وبلا تعديل ، على حالة بريطانيا الخاصة . ولعله ليس من باب المصادفة

(١) انظر « المجتمع الجديد » سبتمبر ٦٤ ، وكذلك من أجل وجهة نظر أكثر ، اعتدالا انظر هـ . سيمون « تفسير الإدارة آليا » فى « الإدارة » بإشراف هـ . كونتز و س . اودونل .

(ولهذا الموضوع أهمية خاصة فى وقت تناقش فيه مسألة سيطرة العمال فى الحركة العمالية . فقد ذهب خصوم سيطرة العمال باستمرار الى أن العمال لا يستطيعون إدارة الصناعات المعقدة . وتعالى هذه الادعاءات الى حد كبير فى قدرة المديرين فى ظل الرأسمالية ، وتقال - كما هو معهود فيها - من امكانيات العمال كما دلت التجربة فى يوغوسلافيا والجزائر المتخلفتين تسميا . فضلا عن أنها تتجاهل أنه فى الاقتصاد الذى حل فيه التخطيط الديمقراطى محل قوائم السوق لا يعود « للتقيد » المصطنع للاقتصاديات الرأسمالية وجود . ومع ذلك فإن الاتجاه الذى كشف عنه فوستر يوحى بأن التكنولوجيا الحديثة تجعل سيطرة العمال أكثر حتى من ذلك امكانا) .

انه في الكتاب الذى طبق فيه كروسلاند نظرية ثورة الادارة على - بريطانيا، أظهر أيضا رضاه عن مستقبل الاقتصاد البريطانى بصورة تبدو الآن غريبة . فقد افترض ببساطة أن الاقتصاد سيحقق معدلا مناسباً من النمو وبنى على هذا الأساس غير المؤيد حجماً يبدو ذا وزن ضخمة ، ففي ذلك الوقت يبدو أنه لم يكن هناك « عدو محافظ » يبلبل أفكاره فيما يتعلق بمستقبل الاشتراكية . وبنفس الاتجاه تضمنت وثيقة حزب العمال « الصناعة والمجتمع » ، التي رحبت بثورة الادارة ، تلك العبارة السيئة المصير « وبصفة عامة فإن الصناعة البريطانية تخدم الأمة جيداً » . ان تاريخ السنوات القليلة الماضية كشف بصورة درامية عن مدى اختلاف الرأسمالية البريطانية عن الصور التجريدية لمجتمع الادارة . وكما قلت من قبل ، ان الرأسمالية المتأخرة قد أظهرت بعضي السمات الجديدة حقيقة - وعناصر الحقيقة هذه هي التي تضعها ايدولوجيات ثورة الادارة بشكل مبالغ فيه . ولعل أهم سمتين في الرأسمالية المتأخرة هما تحول الادارة الى الاحتراف واتجاه الشركات الاحتكارية الكبرى الى الاعتماد على نفسها في التمويل للاستثمار . فالقطاع الصناعى والقطاع التجارى قد تضخما مع اتساع سوق الاستهلاك الجماهيرى الى حد لم يعد معه القطاع المالى في وضع يستطيع معه السيطرة عليهما وفرض معايير الاقتصادية الخاصة عليهما . ان أهداف رأس المال لم تتغير ، ولكن رأس المال الصناعى والتجارى يحصلان على جائزة التراكم الناجح .

وقد تلقت هذه الاتجاهات ، التي تكونت ببطء في جميع أنحاء العالم الرأسمالى في عشرات السنوات ، دفعة خاسسة في فترة النمو الاقتصادى المستمر الذى بدأ مع نشوب الحرب العالمية الثانية . وفي بريطانيا يبدو أنها كانت لا تتقدم الا ببطء شديد حتى منذ الأربعينات الماضية . والأسباب التاريخية للغالب العتيق المتميز للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية البريطانية قد بحثت في مكان آخر من هذا الكتاب . والشئ الواضح هو أن قطاعات كبرى من الصناعة في بريطانيا ظلت تحت وصاية رأس المال المالى . . بل ان هناك بعض الدلائل على أن « السيتى » ، (حى المال فى لندن) ، بعد أن فقدت قسماً من استثماراتها فى الخارج ، تحولت الى الداخل ووسعت نفوذها على الصناعة المحلية : وقد أنشأت بنوك التجارة فروعاً له فى الميدلاندر لأول مرة . كما كشفت دراسة من أهم الدراسات فى العلاقات الاجتماعية فى الصناعة البريطانية عن أن مديرى بنوك التجارة الكبرى والمصارف التجارية يحتلون حوالى ٥٦٠

مرکز اداريا کيڊا آخري في أكبر من ١٥٠ مشروعا صناعيا بريطانيا (١) .
ويبين نفس الدراسة بالوثائق الطرق التي حاول بواسطتها بعض كبار
أصحاب الاموال المعينين (معظمهم على صلة بالسيتي) ادامة نفوذهم على
انشرکات التي كانت ادارتها العليا تستطيع أن تتولى مسئوليتها كاملة
لولا هذا النفوذ . والواقع أن معظم الشركات الصناعية الكبرى في بريطانيا
ترتبط بالسيتي بانئين أو ثلاثة مديرين خارجيين . وحتى اذا كان هؤلاء
المديرون لا يعملون فيها الا بعض الوقت فان وجودهم يمثل نوعا من
الخضوع الرمزي للسيطرة المالية التقليدية . وليست « السيتي » طبعا
مجرد شعار فريد لاحترام المال فحسب ، بل هي أيضا مصدر قدر كبير
من تنمية رأس المال ، وكذلك - بلا ريب - مصدر قدر كبير من النصيحة
المالية غير السليمة . فقروض البنوك في بريطانيا كمستودع لرأس المال
توازي في أهميتها ضعف القروض في الولايات المتحدة . ولكن «السيتي»
في نفس الوقت مصدر غير مناسب لرأس المال لأنها أيضا ما زالت
متحيزة نحو الاستثمار في الخارج بقدر ما هي موجهة إلى الاستثمار في
الصناعة الداخلية . بين ١٩٥٢ و ١٩٦٢ - عندما كانت مستويات
الاستثمار في الداخل منخفضة بصفة عامة - كان المستثمر في الخارج
٢٧٨٠ مليونا من الجنيهات على الأقل .

وجود « السيتي » المسيطر داخل الصناعة البريطانية مصحوبا
بعدم وجود الاحتراف المهني في الادارة البريطانية . فبريطانيا التي يوجد
فيها حوالي نصف مليون مدير ليس فيها سوى ستمائة مدير يحملون
مؤهلات في الدراسات الادارية . وكما أثبت بونارد لا يحاول المديرون
البريطانيون حتى تعويض هذا النقص في التدريب على الادارة بالمؤهل
الفني في أي ميدان آخر . ولهذا فليس مما يدعو إلى الدهشة أن النقص
الحاسم في الصناعة ينصب بالذات على انتاجية الادارة . لقد أثبت دانيج
أن الشركات الأمريكية المستثمرة في بريطانيا وتستخدم عمالا بريطانيين
تستطيع تحقيق انتاج أعلا من منافسيها البريطانيين بنسبة تصل إلى
الثالث لكل وحدة رأسمال (٢) . وهذه الحقائق معترف بها الآن على نطاق
واسع ، حتى وإن كان هذا الاعتراف مصحوبا عادة بتلميحات بلاغية عن
الأخطاء من « جانبي » الصناعة على السواء (أن العمال لا يسألون عن
كفاءة المشروعات التي يعملون فيها الا عندما يسمح لهم بإدارتها) .

(١) م. بارات براون « الميطرون » مجلة اليسار والجامعات رقم ٥ .

(٢) ج. هـ. دافنيج « الاستثمار الأمريكي في الصناعة البريطانية » .

يبدو أن هناك نقطة أخرى جديرة بالنظر . أن من أهم واجبات الإدارة تحديد طبيعة الاستثمارات الجديدة وتوقيتها . ويطلب أن يكون المعيار التقليدي لرأس المال المالى غير مناسب مطلقا لعصر التقدم التكنولوجى السريع . ودوائر المال ، التى تجهل العوامل الفنية التى تؤثر فى التقدم الصناعى ، قيمته بأن تفرض صيفا ماليا بحتة وجامدة على الصناعات التى تستطيع السيطرة عليها (١) .

وطبعا هناك قطاعات ديناميكية وأخرى جامدة فى الصناعة البريطانية . وقد قلب نمو سوق المواد الاستهلاكية المستديمة والصناعات المتصلة بها (السيارات والخيوط الصناعية والكيماويات الخ) الميزان بين القطاعات المختلفة للرأسمالية البريطانية . يبدو أن هذا التغير لم ينعكس بعد فى السياسة الاقتصادية القومية . وقد استطاعت «السيتى» ، بحكم احتلالها « المراكز المهيمنة » الحقيقية فى الاقتصاد ، أن تضمن أن تكون السياسة الاقتصادية فى خدمة مصالحها القطاعية الخاصة أكثر من مصالح الرأسمالية البريطانية ككل . ففى ظل حكومات المحافظين المتعاقبة استخدمت معدلات الفائدة المرتفعة وإجراءات الانكماش القاسية للدفاع عن الاسترليني فى وقت كانت « منطقة الاسترليني » لا تولد ربحا كبيرا الا « للسيتى » وليس للاقتصاد القومى ككل . وقد أدت الصراعات بين المصالح الاقتصادية فى هذه الفترة الى بعض المفارقات الغريبة . وهكذا نجد أنه فى الاقتصاد البريطانى الذى تحتل فيه الصناعات الاستهلاكية المستديمة مركز الصدارة لم تنجح الاجراءات الانكماشية فى إيقاف ارتفاع الأسعار . فضعف القوة الشرائية أدى الى قلة المبيعات وبالتالي الى ارتفاع تكاليف الوحدة وبذلك حتمت ارتفاع الأسعار . أو ، مرة أخرى ، كانت انتفاضات النمو القصيرة الأمد فى الاقتصاد سنة ١٩٦٣ مصحوبة بمعدلات ربح منخفضة جدا بالنسبة للبنوك ، التى يبدو أنها لا تزدهر الا فى فترات الجمود . وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة عددا من الحارك الدرامية بين القديم والجديد فى الرأسمالية البريطانية . فمعظم محاولات « الاستيلاء » كانت تعبر ، جزئيا على الأقل ، عن هذا الصراع - وإن كان نادرا ما انفجر فى مواجهة علنية كما حدث فى موضوع « بريتيش ألومنيوم » .

وقليل جدا من قطاعات الاقتصاد طبقت فيه الأساليب الحديثة

(١) انظر مثلا « المجلة الاقتصادية للمعهد القومى » نوفمبر ١٩٦٤ .

بصورة كاملة حتى الآن . ولعله ليس من باب المصادفة أن « فورد » ، وهي شركة ملكيتها أجنبية ، كانت أول شركة استهلاكية مستديمة كبرى تحرر نفسها من الأوضاع المالية القائمة بانشاء شركة للبيع والايجار خاصة بها . وبرغم الأهمية الكبرى لصناعة السيارات في أى اقتصاد حديث ، فمن الواضح أنه حتى القطاعات المعزولة الكبرى التي تتسم بالديناميكية يمكن بسهولة أن تكتسح في محيط من الفوضى الاقتصادية الشاملة . وهكذا كانت ١٩٦٤ سنة قياسية بالنسبة لتصدير السيارات ، الذي ارتفع ١٢٪ عن التصدير في العام السابق ، وفي نفس الوقت سنة كارثة لميزان مدفوعات بريطانيا ككل . وقد حدث نمو كبير في صناعات أخرى ولكنه لم يكن كافيا لمواجهة منافس بريطانيا . فقد اتسعت صناعة الكيماويات البريطانية مثلا بما يساوى نصف معدل سرعة اتساع منافستها الفرنسية منذ ١٩٥٥ . وقد كتب ميكايل شانكس عن « الصناعات الكيماوية الامبراطورية » ما يلي :

« كانت احدى نقاط الجدل الكبرى في الخمسينات بين الحرس القديم والشبان المتحمسين تتعلق بمدة استهلاك رأس المال . فقد قال لي أحد انصار الاتجاه الجديد ، انهم يريدون أن يستمر عمل المصنع حتى تستهلك آلاته تماما . وفكرنا نحن على أساس أن التغيرات التكنولوجية والتجارية سريعة الى حد يجعل المصنع غير ذي جدوى في عشر سنوات أو أقل . وهذا مدخل أساسي في صناعة تتطلب رأسمال كثيف مثل الكيماويات ، والرأى السائد بين الادارة العليا في ، الصناعات الكيماوية البريطانية يقف الى جانب الاتجاه الجديد بقوة . ولكن مازالت هناك أجزاء من الشركة لم يتطرق اليها هذا التفكير الجديد بعد » (١) .

والخط الفاصل بين ما هو تقدمي وما هو عتيق في الاقتصاد البريطاني غير واضح ومبهم جدا . وقد كتب نيكولاس دافنبورت :

« في عمليات الاستثمار التي قمت بها حاولت دائما أن اتجنب أسهم الشركات التي يوجد على رأسها أحد رجال البنوك من خريجي المدارس الخاصة لأنى أعرف أن نفوذ المال سيكون مسيطرا فيها وأن العالم الفنى الذى يعتمد عليه مستقبلنا الصناعى لن يكون له مكان فى مجلسها . ولكنى وجدت هذه القاعدة الاستثمارية البسيطة مستحيلة التطبيق تقريبا » (٢) .

(١) « سنداى تايمز » ٢٧ سبتمبر ١٩٦٤ .

(٢) د. دافنبورت « المجتمع المشطور » .

وتبعاً لما يقول دافنبورت ان مثل هذه الشركات قليلة جداً بحيث
« أنها لا تملأ صفحة واحدة في ملف الاستثمارات » . وكلما زادت
معلوماتنا عن الصناعة البريطانية بدا لنا أنها أبعد عن الانتماء الى
الراسمالية العالمية التقدمية . ومع ذلك فانه حتى أكثر أصحاب المصارف
التجارية محافظة قد أدركوا الآن وجود ميدان جديد للاستغلال خلقتة
السوق الاستهلاكية الجماهيرية . وستعمل دوائر المال البريطانية بالتأكيد
على تكييف نفسها ، وان كانت في الغالب لن تبلغ درجة كبيرة من المهارة
مبدئياً ، كما دلت حادثة « بلوم » .

الراسمالية الجديدة

ان تخلف الاقتصاد البريطاني ذاته يرغم الحكومات البريطانية على
تطبيق أساليب الراسمالية الجديدة وخططها في مستوى السياسة
القومية . ولهذا السبب يجدر أن نناقشها عند هذه النقطة . ان السمة
الجوهرية للراسمالية الجديدة لا تنصب على تعديل البناء الداخلي للشركات
بقدر ما تنصب على تعديل الاطار الاقتصادي القومي ككل ، بل وحتى على
محاولة تنظيم قوى السوق الدولية . وفي بريطانيا كان أول تدخل مهم
حقيقة من الدولة في الاقتصاد القومي نتيجة لمقتضيات انتاج الحرب ابان
الحرب العالمية الأولى . ولكن تدخل الدولة لم يصير فعالاً حقيقة الا باستخدام
أساليب كينز في تنظيم الطلب في مجموعه . وكان هذا وحده يساوي
عدداً من ثورات الادارة في تعديل طريقة عمل الاقتصاد الراسمالي . وليس
هناك مجال بحث الاسباب التاريخية لادخال أساليب كينز في الراسمالية
الحديثة . فهذا يتطلب دراسة منفصلة قائمة بذاتها . ولكن ينبغي أن
نلاحظ أن الرأي التقليدي ، القائل بأن السبب الرئيسي في التغيير هو
الضغط الديمقراطي من جانب حركة عمال اصلاحية ، مبسط أكثر من
الواقع بكثير . والواقع أن تفسير الاسباب التي تدعو أي بلد راسمالي
بذاته الى تطبيق أساليب كينز لا يتخذ أبعاده الحقيقية الا عندما ننظر
في التاريخ العام للراسمالية . ومثل هذا التاريخ العام يعد بعداً ضرورياً ،
وان كان مهملاً تماماً ، في التحليل يجب أن يكون مكملاً للبعد الأخرى
التي ناقشناها حتى الآن (النموذج البحث والمثال المحدد) . وهكذا يمكن
اعتبار الفاشية نمطاً معيناً من المجتمع الراسمالي – ويحدد النموذج المثالي
لهذا النوع على أساس نظام سياسي محدد وعلاقات محددة بين طبقاته
النح . ومن الناحية الأخرى لابد في تفسير الفاشية الألمانية مثلاً من بحث

تاريخ ألمانيا وأوضاعها الاجتماعية في الفترة السابقة عام ١٩٣٣ . ولكن بالإضافة الى ذلك ، وبرغم أنه يجب بالتأكيد ألا تدرس الفاشية كما لو كانت مرحلة تمر بها كل المجتمعات الرأسمالية ، فإنه يكون من المفيد أن تدرس النازية ، مثلا ، باعتبارها حدثا في التاريخ العام للرأسمالية . لأن أحد النتائج الرئيسية لهذا الحدث هي ادخال أساليب كينز في الاقتصاد الرأسمالي . ان هتلر نفسه هو أول سياسى استخدم بنجاح الاتفاق العام كوسيلة لتحقيق العمالة الكاملة في أعقاب الكساد الكبير . وفيما بعد كانت الحرب ضد هتلر هي التي جلبت العمالة الكاملة في البلاد الرأسمالية الأخرى . ففي ١٩٣٨ كانت البطالة في الولايات المتحدة أكثر مما كانت في ١٩٣٣ . وقد نجحت الحرب ، حيث فضل روزفلت ، في حمل الرأسمالية الأمريكية على قبول أساليب كينز . ومنذ ذلك الوقت قامت الاستعدادات الدائمة للحرب بدور مماثل تقريبا . وحتى التجربة الاجتماعية الديمقراطية الهادئة في السويد المحايدة دعمها اقتصاديا إعادة تسليح ألمانيا الهتلرية ومشتريات الحرب . وانه لمن الدلائل على اللاعقلانية الجذرية في الرأسمالية أن نجاح أساليب تجنب نوبات الكساد مدين لأطماع هتلر الشيطانية أكثر مما هو مدين للجهود الداعية من جانب روزفلت . وفي أيامنا هذه تحققت الخطوات المتقدمة الحديثة في بناء الرأسمالية ، وبخاصة ادخال التخطيط الموجه ، في ظل حكم ديوجول الوطنى الذى يتسم بالفيبة وليس فى ظل النظام « المقول » الذى يتسم بحسن النية فى أمريكا فى عهد كيندى . ويجب الآن أن نستكشف مغزى هذه الخطوات المتقدمة فى بريطانيا .

ولم تتغير الأهداف النهائية للرأسمالية فى الاقتصاد الرأسمالى الجديد النموذجى ، ولكن استخدمت الأساليب العقلانية بصورة متزايدة فى تحقيق هذه الأهداف - تراكم رأس المال وتحقيق الأرباح . بيد أن لا عقلانية الأهداف نفسها تنقل طبعاً عدواها باستمرار وبصورة وبائية الى الوسائل « العقلانية » المستخدمة فى تحقيقها . ولقد كبحت دورة الازدهار والكساد ولكن هناك أنواع أخرى من عدم التوازن تعبر عن نفسها باستمرار . ففي موجة الانخفاض الأخيرة فى أمريكا زادت البطالة الى أكثر من سبعة ملايين ، وتبلغ خسارة الانتاج حتى فى فترات الازدهار ملايين من الدولارات مع وجود أربعة ملايين متعطل باستمرار . وفى نفس الوقت نجد أنه فى داخل العالم الرأسمالى ككل توجد جواهر ضخمة فى البلاد المتخلفة تعيش فى فقر مدقع بسبب قوضى حركات الأسعار العالمية للسلع . وداخل كل بلد رأسمالى متقسم تقريبا قصى على المناطق الكثيفة

السكان بصورة غامضة بالجمود والانحدار (شمال شرق انجلترا وشمال أيرلندا وسكوتلندا وجنوب إيطاليا ووالونيا وكنتيكي الخ) . وقد أهملت قطاعات صناعية بأكملها داخل كل بلد أو تخلفت كما يوجد عدم توازن مستمر بين الخير العام والخاص . والعلاقة بين الاقتصاد الرأسمالي والبيئة الطبيعية يغلب عليها النهب المتلاف طلبا للربح الخاص : فالأنهار تلوث وكذلك يلوث الجو وتضيع موارد ثمينة هباء . ان معظم المدن الرأسمالية ، بما تتسم به من فوضى وهرجلة في البناء ، لدليل حي على عدم وجود أى سيطرة انسانية نهائية على طريقة عمل النظام الرأسمالي ولكن برغم كل ذلك كله أدخلت عقلانية من نوع ما . وعندما تؤخذ كل صور هذه العقلانية معا تؤلف تطورا كيفيا في تاريخ الرأسمالية : فتتساقط الانتاج على نطاق قومي وأساليب كينز والاتفاقات الاحتكارية ووجود الصناعات المؤممة وسياسات الدخول كلها تسهم في هذا التغيير وتبرز معظمها سيطرة الدولة على الاقتصاد القومى .

ويعتقد أحيانا أن زيادة أهمية الدولة تعنى أن الدولة مستقلة بصورة متزايدة . وينذهب البعض الى أن زيادة فعالية السياسة الاقتصادية للحكومة وزيادة حجم القطاع العام يمثلان قوة مكافئة في مقابل رأس المال الخاص . والواقع أنه صحيح أن الحكومة الحديثة تستطيع ، لمدة قصيرة على الأقل ، أن تخضع مصالح رأس المال الخاص بقسوة لمصالح المجتمع ككل . ولكن ذلك ببساطة لم يحدث عمليا قط . ان « مصالح رأس المال » بطبيعة الحال لا يمكن أن تكون متجانسة تماما قط ، كما رأينا ، ومن ثم فإن كل أنواع التدخلات الجديدة من جانب الدولة ممكنة بحيث تذهب مصالح قديمة وتجيء أخرى جديدة . ولكن دراسة دور الدولة الفعلى فى الاقتصاد الرأسمالى لا يكشف عن أى استقلال حقيقى فى مواجهة رأس المال .

١ - تصورات

تبدو الدولة فى بريطانيا لأول وهلة كما لو كانت تحتل مركزا مسيطرا فى الموقف الاقتصادى : فهى من ناحية الكم تسيطر على ثلث الاقتصاد (القطاع العام) كما أنها من ناحية الكيف تستطيع أن تسيطر على السوق المحلى (بواسطة أسلحتها من التحكم فى النقد والمالية والسيطرات الأخرى) . وعندما نأخذ الجانب الكمى أولا نجد أنه لا يقل عن ٤٢ فى المائة من مجموع الممتلكات تمتلكها سلطات عامة . ولكن هذا

الرقم في ذاته مضلل لأنه لا يأخذ في الاعتبار مدى مديونية الدولة للقطاع الخاص . والواقع أن قيمة الدين القومي يتجاوز كثيرا قيمة الأملاك العامة بحيث أن الدولة غارقة لأذنيها في الدين . ويقدر الأستاذ ميد أنه فيما يتعلق بالملكات العقارية يمثل القطاع المملوك ملكية عامة كمية سلبية - ناقص ١٤٪ . وينتهي الى أنه « في حدود ما يتصل بالملكية نحن لا نعيش في دولة شبه اشتراكية بل في دولة ضد الاشتراكية » (١) . ولا ترجع أهمية ذلك الى أن الرأسماليين الخاصين يسيطرون على الدولة لأنهم يملكونها بمعنى ما ، فمن الواضح أن ذلك غير صحيح (٢) . ان النتيجة الحقيقية « ضد الاشتراكية » للدين القومي الهائل (٢٨٠٠٠ مليون جنيه) هي أنه يخلق طبقة كبيرة من الرأسماليين الطفيليين من ذوى الدخول الثابتة وبذلك يزيد حدة الفوارق في الثروة والدخل . ففي الوقت الحاضر يدفع حوالى ١٠٠٠ مليون جنيه فوائد على الدين العام ويذهب القسم الأكبر من هذا الدخل الى كبار اصحاب رموس الأموال . وبعبارة أخرى أن التوسع في القطاع العام لا يمكن أن يكون له أثر حقيقي على توزيع الثروة فعلا الا اذا تضمن المصادرة بلا تعويض .

بيد أن أولئك الذين تأثروا « بالقوة المكافئة » للدولة يفكرون عادة على أساس جوانب الكيف لا الكم لهذه القوة . وهنا أيضا من المحتمل أن يكون صحيحا أن الحكومة اذا عقدت العزم تستطيع أن تجعل ادارة لقطاع العام ، بل والاقتصاد كله ، ذات مغزى مضاد للرأسمالية . وهي لا تستطيع أن تفعل ذلك الا اذا كانت نشاطات القطاع العام مخططة ككل دون قيود توضع على المشروع العام عندما يهدد بالقضاء على مركز الصناعات الخاصة . ولا حاجة بنا الى القول بأن تاريخ القطاع العام في بريطانيا لا يتضمن شيئا من هذا النوع . وبدلا من ذلك كان وظيفة القطاع العام نوعا من البقرة الحلوب بالنسبة لرأس المال الخاص . ومن

(١) ميد ، المرجع السابق ص ٦٩ .

(٢) وان كان الموقف يختلف اذا كان الدين لصالح أجنبية . وقد علق ويلسون على ذلك تعليقا سليما في حديثه الى مؤتمر النقابات في ١٩٦٤ قائلا :

« اننا نستطيع الاقتراض ، ولكننا لا نستطيع عندئذ التحدث عن سياسة خارجية مستقلة أو سياسة دفاع مستقلة .. فذا اقترننا من أحد البنوك العالمية سربان ما نجد اننا فقدنا نوعا آخر من الاستقلال بسبب سياسة الانكماش والتخفيضات في الخدمات الاجتماعية التي تفرض على الحكومة التي تقع نفسها في هذا المركز » .

الأساليب التي سمحت للحكومات المتعاقبة بواسطتها باستغلال القطاع العام ما يلي :

(أ) معونات ومنح مباشرة من الميزانية العامة - فخلال السنوات العشر الماضية دفع ٣٥٠٠ مليون من الجنيهاً كمعونات من نوع أو آخر للصناعات والزراعات الخاصة . ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك العشرون مليوناً التي تلقتها « خطوط كونراد الملاحية » مؤخراً .

(ب) عقود عامة تصاغ خصيصاً للصناعات الخاصة ، وخصوصاً في الصناعات المتصلة بالبناء والنقل والتسليح . وفي معظم الحالات يضمن قدر من الربح ولا توجد أية منافسة حقيقية . والمبالغ التي تنفق سنوياً في العقود العامة تصل إلى عدة آلاف من الجنيهاً . ولدينا في فضيحة «فيرانتى» ما يعطينا فكرة عن الأرباح الهائلة التي تدرها هذه العقود .

(ج) خدمات عامة تقدم بأسعار منخفضة . وخسارات بعض الصناعات المؤمنة التي كثر الحديث عنها مجرد معونة مستترة تتلقاها الصناعة الخاصة عن طريق الخدمات التي تحصل عليها مقابل ما يقل عن نفقات التكلفة .

وقد قدم جون هيوز في كتيبه الغامبي (١) عرضاً شاملاً لهذا الاستغلال المتعدد الأوجه للقطاع العام . وهناك مثال واحد فقط :

« كان كثير من شركات الصلب يملك مناجم للفحم . . وقد صودرت هذه المناجم مقابل تعويض قدره ٣٥ مليون جنيه . بيد أنها بعد ذلك حصلت على الفحم بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج (إذا أدخلنا في الاعتبار نفقات استبدال الفاقد) ؟ وفي نفس الوقت تخلصت من أعباء الحاجة إلى توفير رأس مال إضافي للمحافظة على إنتاجية مناجمها وتوسيعها . وهكذا صارت من الناحية الاقتصادية في وضع أفضل بكثير مما لو كانت تملك المناجم . ومع ذلك فقد حصلت على تعويض مقابل هذه المناجم » .

واخضاع القطاع العام بهذه الطريقة لمصالح القطاع الخاص تم في بريطانيا بانتظام ، وإن لم يكن بالضرورة بكفاءة . ففي أعقاب انتصار المحافظين في ١٩٥١ ربما كانت لديهم مصلحة في إثبات فشل الصناعات

(١) «الصناعات المؤمنة في اقتصاد مختلط» .

المؤمة • وكثيرا ما ضحى بسياسات الاستثمار الخاصة بالخدمات العامة لاعتبارات انكماشية قصيرة المدى - وربما كان ذلك لأنه أسهل السبل لتخفيض الاستثمار عامة • وأيا كان الأمر فإنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الادارة الداخلية للمنظمات العامة لم يختلف تقريبا عن ادارة المشروعات البيروقراطية الخاصة الكبرى • ويزول بعض العجب في ذلك عندما نتذكر أن مديري الشركات العامة يحتلون أيضا مراكز في مجالس ادارات المشروعات الخاصة ، في حين أن معظم الوزراء السابقين وكبار الموظفين وضباط الجيش المتقاعدين - الخ يستطيع الواحد منهم أن يأمل في الحصول على مركز يدر دخلا كبيرا في الصناعة الخاصة • ومن بين الـ ١٨٠ عضوا الذين تتألف منهم مجالس ادارات الشركات التابعة للملكية العامة مالا يقل عن ٩٣ يشغلون في نفس الوقت مناصب مديرين في شركات القطاع الخاص، وهم يتقاسمون فيما بينهم ٤٦٧ مركزا من مراكز الادارة • وفي معظم الحالات يجرى رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس في المنظمات العامة من الصناعة الخاصة (١) •

هذا فيما يتعلق بطابع القطاع العام الحالي • ان القوة الحاسمة حقيقة في يد الدولة الحديثة تكمن في قدرتها على السيطرة على الاقتصاد القومي • وهناك طبعاً حدود في هذا الميدان - ليس أقلها وضع الاقتصاد القومي داخل الاقتصاد الدولي الذى يتسم بالفوضى • ولكن برغم أن أية حكومة لدينا مجال معين في ادارتها للسياسة الاقتصادية ، فإنها ليست حرة حقيقة في تجاهل مصالح القطاع الخاص • بل الواقع أنه ما دام القطاع الخاص في الاقتصاد يخضع للملكية الخاصة فإنه يكون من العسير تحسين مركز الاقتصاد ككل دون تحسين مركز رأس المال الخاص أيضا • فالجهودات الجادة من جانب الحكومات لدعم التنمية الاقتصادية تؤدي دائما الى مزايا لرأس المال لا يستحقها • ان حكومة العمال في بريطانيا بعد الحرب وجهت اهتمامها الى التعمير والنمو الاقتصادى - وقد نجحت الى حد كبير فى هذه الأهداف • وكانت النتيجة أن ارتفعت الأرباح الصناعية ارتفاعا قياسيا في حين تجمدت الأجور • وفى السنوات التالية تحت حكم المحافظين كان المستفيدون الأساسيون هم المضاربين فى العقارات والراسماليين الماليين وذوى الدخول الثابتة وكبار التجار الراسماليين • فقد ارتفعت الإيجارات ١٤٤ فى المائة وبلغت ٥٧٩ مليون جنيه سنويا فى

(١) « قائمة أعضاء مجالس الادارات العامة ذات الطابع التجارى » نوفمبر هام

١٩٦٢ ، كما ارتفعت نسبتها من مجموع الدخل القومي الى الثلث . ويقول نيكولاس دافنبورت عن هذه الفترة :

« ولابد أن العمال قد أحسوا طوال هذا الوقت بأنهم لا يستطيعون التهادن في صراعهم للمحافظة على أجورهم في مواجهة الارتفاع في الأسعار . ان زيادة ٥٠٪ فقط في مستويات المعيشة الحقيقي في ثلاث عشرة سنة لا يقارن بزيادة تبلغ ١٨٣٪ (زيادة حقيقية) في قيمة الأوراق المالية (٢٢٥ ٪ مع اضافة صافي الربح) التي حظى بها أصحاب رموس الأموال » (١) .

ان طبقة الرأسماليين الصناعيين الطبقية هي التي ازدهرت أساسا في ظل حكم العمال : أما في ظل المحافظين فكان الراحون هم الطفيليين على هؤلاء الطفيليين .

وبرغم هذه الجوانب في النمو الاقتصادي كثيرا ما يعتقد أن الدولة تلعب دورا كبيرا في إعادة التوزيع في المجتمع . ويقال ان خلق « حولة الرفاهة » يضمن رفع الضرائب على الأغنياء للانفاق على توفير الخدمات الاجتماعية للقطاعات الأفقر حالا في المجتمع . وصحيح أن هناك بعض إعادة التوزيع من الأغنياء جدا الى الفقراء في مجتمعا . ولدينا دراسات أجريتا مؤخرا يمكن أن نأخذ منهما فكرة ما عن حدود إعادة التوزيع بالضبط عن طريق الضرائب والرفاهة .

فالبحت الذي قام به ج. ل. نيكولسون (٢) يكشف أن أقل من ٢٥ في المائة من الأسر البريطانية دخولا في سنة ١٩٥٩ دفعت ٢٩٩ في المائة من دخولها ضريبة دخل ، في حين أن أعلى من ١ - ٥ في المائة من الأسر دخولا لم تدفع سوى ٢٨ في المائة . ان ضريبة الدخل في بريطانيا ضريبة تصاعدية (بمعنى أنها تأخذ من الدخل الكبيرة نسبة أعلى مما تأخذ من الدخل المنخفضة) ، ولكن يزيل أثرها الى حد ما أقساط التأمين القومي والضرائب على المبيعات وهي تنازلية الى حد كبير . والنتيجة هي أنه :

« في المملكة المتحدة تدفع الأسر المختلفة الدخل ، من أقلها الى أكبرها تقريبا - والتي تؤلف في الواقع الكتلة الكبرى من السكان ، ضرائب بمعدل يكاد يكون موحدا . كما يتبين أيضا أنه حدث هبوط ملحوظ في التصاعد بين ١٩٥٣ و ١٩٥٩ في مصلحة الدخل العليا ، (سلسلة « الدخل والثروة ») .

(١) « المجتمع المظنور » ص ٦٨ .

(٢) سلسلة « الدخل والثروة » رقم ١٠ ، بإشراف كولن كلارك وجيرير ستوفل

وقد استمر هذا الاتجاه بالتأكيد بعد ١٩٥٩ بتخفيض معدل الضريبة الإضافية والغاء جدول (أ) . وإذا تحولنا الى جانب المزايا نجد أن قدرة الطبقة الوسطى على استخدام القطاعات المرتفعة التكاليف من خدمات الرفاهة تضعف من أثرها في إعادة التوزيع . لقد قدرت المجلة الحكومية « الانجازات الاقتصادية » (١) صافي تأثير الضرائب والخدمات الاجتماعية على مختلف مستويات الدخل لسنة ١٩٦٢ . وواضح من هذا الاستعراض أن الجمهرة الكبرى من الطبقة العاملة ومن السكان ككل لا تتلقى في صورة خدمات أكثر مما تدفعه كضرائب . بل إن الرجل الذي له ولدان ويحصل على أجر حوالى ١٦ جنيه في الأسبوع سنة ١٩٦٢ (وهو حوالى المتوسط في بريطانيا ككل) تصيبه خسارة صافية طفيفة نتيجة لدولة الرفاهة . والشخص الفرد الذي يحصل على أجر من ٨ الى ٩ جنيهات في الأسبوع تلحق به خسارة صافية ١٢٪ من دخله الأساسى بمجرد أن يوضع ما يدفعه من ضرائب مقابل ما يحصل عليه من مزايا . ويوحى التقدير المعروض بأن أكثر أنواع التوزيع أهمية نتيجة لدولة الرفاهية ليس إعادة التوزيع بين الطبقات بقدر ما هو إعادة التوزيع داخل الطبقات . وبخاصة توجد إعادة توزيع ملحوظ من الأشخاص الأفراد والمتزوجين الذين بلا أطفال الى الأسر الكبيرة ، وكذلك من أولئك الذين يعملون الى الذين في سن الشيخوخة .

إن النطاق الضيق الذى تمت عليه إعادة توزيع الدخل كما كشفت هذه الدراسات يساعد على تفسير استمرار الفقر المدقع برغم الارتفاع العام في مستويات المعيشة :

« فى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ كان ٨ فى المائة من السكان - حوالى أربعة ملايين نسمة - يعيشون فى مستوى لا يزيد عن متوسط العائلة التى تعيش على المعونة القومية . وتدل النتائج الأولية لسنة ١٩٦٠ على أن هذا العدد قد تضاعف تقريبا . فهناك سبعة ملايين ونصف شخص يعيشون فى أسر دخلها يساوى ، أو أدنى من ، متوسط المبلغ المسموح به للأسر المائلة التى تعيش على المعونة القومية . وحوالى مليونين كان دخلهم أقل من مستوى المعونة القومية الأساسية التى قيل عنها رسمياً أنه لا يتوقع أن يعيش أحد أقل منها ٠٠ » (٢) .

إن أفضل المحاولات قصداً فى توفير مواطنة اجتماعية فعالة وكاملة

(١) عدد فبراير ١٩٦٤ .

(٢) تونى لابنز « الفقر فى دولة الرفاهة » ، « اسبكت » عدد أغسطس ١٩٦٣ .

للجميع قد تعثرت أمام حقائق الانقسام الطبقي العنيدة . وتدل بحوث جيل من علماء الاجتماع على أن المجتمع الرأسمالي المعاصر يولد تحيزا أعمى حتى ، بل وبخاصة ، في تلك المجالات من الحياة الاجتماعية التي تطبق فيها إجراءات الرفاهة على الجميع . وهناك ثلاثة فقط من الاكتشافات الهامة الأخيرة .

١ - اكتشفت لجنة روبنز للتعليم العالي أن نسبة طلبة الجامعات الذكور الذين من أصل عمالي لم تكن في أوائل ١٩٦٠ أعلى مما كانت في فترة ما قبل الحرب ، أى قبل توسيع نطاق الدخول في الجامعات وتوفير المنح الدراسية .

٢ - أن معدل الوفيات في وقت الولادة أو قريبا منها بين الطبقة العاملة الدنيا ضعف المعدل بين الطبقة الوسطى العليا (١) .

٣ - تم مؤخرا مسح على نطاق واسع بحث فيه ، بين أشياء أخرى ، موضوع الدخول في « المدارس الانتقائية » ، أى المدارس الخاصة الممتازة ومدارس التلاميذ المتقدمين ، وكانت إحدى النتائج : « بمقارنة الأطفال المتساوين في القدرات في سن الحادية عشرة ، يحصل أبناء الطبقة الوسطى العليا على عدد من الأماكن الانتقائية يساوى ثلاثة أمثال ما يحصل عليه أبناء طبقة العمال اليدويين الدنيا ، وضعف ما يحصل عليه أبناء طبقة العمال اليدويين العليا ، ومرة ونصف ما يحصل عليه أبناء الطبقة الوسطى الدنيا » (٢) .

إن تنظيم الرفاهة نفسه يعكس الفروق في الثروة والدخل . فخدمات الرفاهة العامة (في الصحة والمعاشات والتعليم والإسكان) تكملها في كل حالة خدمات ممتازة خاصة بالأغنياء - وفي كل حالة تعان هذه الخدمات الممتازة الخاصة بطريق غير مباشر من الأموال العامة عن طريق الاستقطاعات من الضرائب والمنح .

لا شك في أن طريقة عمل الرأسمالية قد تغيرت في سماتها التي أشرنا إليها ، ولكنها لم تتغير في الاتجاه الذى يدعيه أنصارها . بيد أن أكثر التجديدات طموحا في الرأسمالية المعاصرة لم نناقشها بعد - وهو تنسيق الانتاج على نطاق قوى وتطبيق سياسات الدخول .

(١) (وفيات الاطفال عند الولادة » فضل ر. بتر ودنيس ج. يونهايم ١٩٦٢ .

(٢) ج.ب.و. دوجلاس « البيت والمدرسة » ١٩٦٤ ص ١٢٢ .

لقد كان من بين الحجج الرئيسية في الكتابات الاشتراكية ان المجتمع الاشتراكي يتميز فوق كل شيء بشفافيته . فنحن نعيش في مجتمع صفته الجوهرية أنه معتم وغامض ، فاصل الأحداث ومفزاها يخفى علينا بصورة منتظمة . وتظل حركات الاقتصاد غامضة وغير متوقعة حتى بالنسبة لأكفأ الخبراء . أما في المجتمع الاشتراكي فان الناس تستعيد السيطرة على المجتمع الذي تعيش فيه والذي صادره السوق منهم . ويبدو أن نوعا من الشعور المسبق بشفافية المجتمع الاشتراكي تحوم فوق الرأسمالية الجديدة . وهي تفعل ذلك بالقاء الضوء على طريقة عمل الاقتصاد . وهي ، فوق كل شيء آخر ، تعمل على زيادة وضوح الاستغلال الناتج عن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية .

ان نظرية كينز لا تقدم حلا لمشاكل النمو والتضخم ، فالتخطيط الموجه وسياسات الدخل هي الوسائل الجديدة التي يراد بها مواجهة هذه المشاكل . ويتألف تخطيط الرأسمالية الجديدة عمليا من تبادل المعلومات بين الدولة والشركات الخاصة الكبرى والتوفيق بين خططهما أساسا (١) . والنتيجة العامة هي دعم « عقلانية » عملية تراكم رأس المال . ولكن مهما ظل تخطيط الرأسمالية الجديدة « موجها » فانه يعمل على زيادة ادراكنا بمجتمعنا ، وقد كتبت جون روبنسون تقول : « كيف يستطيع المخططون أن يعرفوا ما يخططونه اذا لم يكن هناك هدف ؟ ان الصيحة الجديدة من أجل النمو (بصرف النظر عن الحاجة الملحة الى موازنة ميزان المدفوعات) ليست هدفا في ذاتها . ما الذي ينمو ؟ الى متى نستطيع أن نقبل قصة أننا لا نستطيع الاتفاق على عدد أكبر من المدرسين والأطباء عندما نستطيع الاتفاق على أرباح لمن يبيعون السيارات؟ وحتى تلك الدرجة البسيطة من التخطيط ، التي يمثلها تدخل الحكومة لمساعدة المشروعات الكبيرة على تنسيق نشاطاتها ، تثير أسئلة اقتصادية في حلبة السياسات الديمقراطية ، أسئلة كانت وظيفة حرية التعامل هي بالذات أبعادها عن هذه الحلبة » (٢) .

وأيا كان الأمر فان أهم ميادين تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي

(١) انظر مثلا ١٠. مانفل « اقتصاديات الرأسمالية الجديدة » - « السجل الاشتراكي » ١٩٦٤ ، وكذلك بلربارا كاسل « دوس التخطيط الفرنسي » مجلة اليسار الجديد « ٢٤ .

(٢) «النهاية الاخيرة لحرية التعامل » - «مجلة اليسار الجديد » ٢٦ .

المتقدم هو ميدان سياسات الدخول . فمحاولة تنظيم المستويات الكلية للأرباح والأجور مليئة باحتمالات النمو المتفجر أكثر من أي من المحاولات الأخرى التي تتألف منها الصورة الجديدة للرأسمالية . ان الاشتراكيين كثيرا ما يقولون أن علاقات الانتاج الحقيقية أقل وضوحا بكثير في المجتمع الرأسمالي مما كانت في المجتمعات السابقة على الرأسمالية . فالقن كان لابد يعرف أنه يعطي فعلا جزءا من وقت عمله أو من محصوله لسيد الأرض الفيدرالي ، أيا كانت الأفكار التي قد يعتنقها تبريرا لذلك . وعلى العكس من ذلك في المجتمع الرأسمالي التقليدي تخفي فوضى العملية الانتاجية ، وتخلصها من السيطرة الانسانية ، عن أنظار العمال علاقتهم بالرأسمالي - أنهم كانوا يعرفون أنهم يتبعون «صاحب عامل» ولكنهم لا يعرفون بالضرورة أنهم يستغلون . ان جون روبنسون قالت عن المعادلات التي تعبر عن نظرية ماركس في قيمة العمل أكثر نظريات الاقتصاد كلها ديماجوجية . ولكن مع أنها قد تبدو لعالم الاقتصاد ديماجوجية ، فانها كانت تبدو للرجل العادي تجريدا معقدا . ان ارتفاع المستوى المطلق للأجور أخفى حقيقة عجيبة هي أن الأنصبة النسبية للأرباح والأجور أظهرت «استمرارا تاريخيا» منذ نهاية القرن التاسع عشر (وكانت فترات الحرب هي الاستثناء الوحيد المهم) (١) . ان عنصر الدخل في رأس المال لم يتراجع أمام هجمات العمال المنظمين (٢) . ان هذا هو ما يوحي بأن فعالية

(١) ن. كالدير . « نظرية رأس المال » بإشراف ف. لوتو ود. هاج ١٩٦١ . وفي ١٩٣٨ كان معدل الأرباح الكلية لدخول العمالة كلها « بما فيها مربيات المديرين » بنسبة ١ الى ٥٤ ، و ١٩٥٣ كان أيضا ١ الى ٤٥ ، وفي ١٩٦٢ كان ١ الى ٤٨ (« المقتطف السنوي للإحصاءات » ١٩٥٦ و ١٩٦٣) . وهناك طبعاً صور أخرى من دخول الملكية بالإضافة الى الأرباح الكلية - وهي الأرباح والفائدة . وقد ترجحت نسبة الأجور في الدخل القومي حول ٤٢ في المائة في ١٩٤٨ - ١٩٥١ ، وبلغت ٤٣٫٤ ولكنها عادت في ١٩٦٠ - ١٩٦٢ فكانت ٤٢ في المائة . بيد أن هذا الانخفاض يقابل بدرجة تزيد أو تنقص الهبوط في حد الطبقة العاملة بالنسبة للسكان ككلهم .

(٢) توحى دواصات ب. سرفا بأن الأجور قد لا تكون أكثر من عامل ثابت محدد سبقا في الاقتصاد الرأسمالي : « إنتاج السلع بواسطة سلع » ١٩٦٠ ، انظر ايضاً س. نابليونوف . رودانو في « رئيسنا تريستريالي » عدد ١ - ٤ . فإذا كان الامر كذلك فما هي الحاجة الى سياسة دخول ؟ ان النظام الرأسمالي حينما يضمن نصيباً سيئاً من الدخل القومي للربح لا يضمن أفضل قدر من الأرباح ولا أفضل تكوين لهذه الأرباح . والعمل التقابي التقليدي قد لا يستطيع زيادة في نسبة عائد العمل ، ولكن كفاحه الدفاعي من أجل الأجور النقدية يثير اتجاهات مضادة « مثل التضخم » تغسل بالتوازن بين الأنماط المختلفة من رأس المال كما تضعف مركز الأمة الرأسمالية في مواجهة منافسيها .

الحركة العمالية بوصفها « قوة مكافئة » محدودة جدا . فبالمقارنة بين عدة بلاد يتبين أن الزيادة في الأجور وتوفير خدمات الرفاهة ليست مرتبطة بقوة الحركة العمالية فقط . ان بعض الصور الملحوظة لاجراءات الرفاهة تمت في ظل النفوذ السياسي للحركة العمالية (الخدمة الصحية في بريطانيا والتأمين والاجازات والمعاشات في سويسرا) . ولكن من الناحية الأخرى حدثت زيادات مذهلة مؤخرا في الأجور في بلاد تعد الحركة العاملة المنظمة فيها ضعيفة نسبيا (ألمانيا الغربية) . ان مركز الطبقة العاملة في مجموعه انما تحدده الزيادة العامة في الانتاجية أكثر من أى عامل آخر : والأثر الرئيسى لحظم النشاط النقابى من النوع التقليدى هو ضمان أن المركز النسبى للطبقة العاملة لا يتدهور .

ففي المرحلة الكلاسيكية كان التناقض بين دخل العمل ورأس المال على النطاق القومى أقل وضوحا بكثير من الزيادات المطلقة في الأجور . بل الواقع أنه حتى في الوقت الحاضر يبدو ان كثيرين من الزعماء النقابيين يعتقدون أن المركز النسبى للأجور والأرباح قد طرأ عليه بصورة ما تغيير جذرى . وصحيح أن المجتمع الرأسمالى الكلاسيكى أحل محل المواجهة المحلية الخاصة بين كل سيد من سادة الأراضى واقتنائه صراعا اجتماعيا تشتبك فيه طبقة عاملة تعي ذاتها قوميا ، بل ودوليا . ولكن برغم أن الأرباح أيضا كانت موجودة في كل شيء فانها لم تكن تنطوى على مايشير الوعى الجماهيرى مباشرة . فبدلا من فهم الأرباح باعتبارها كلا موحدًا مقابل الأجور ، كان هناك جنوح الى الاقتصار على التنديد بحالات معزولة الى حد كبير من « الاستغلال » البين . ومحاولات تنسيق الدخول تجعل ، عن غير قصد ، من الممكن العودة الى وضوح رؤية الاستغلال كما كان الحال في عصر ما قبل الرأسمالية وان كان في اطار أكثر شمولاً . ويمكن اكتشاف البدايات الأولى لادراك التعارض بين مجموع الأجور ومجموع الدخول ابان فترة تجسيد الأجور في حكومة العمال بعد الحرب . ولكن انشاء « المجلس القومى للتنمية الاقتصادية » و « اللجنة القومية للدخول » بوساطة حكومة المحافظين أدى الى مناقشات على نطاق كامل

== ان « دورية » الاقتصاد الرأسمالى تقاوم حتى اشد المحاولات التى تبلل لتغييرها . فمثلا من المسر جدا ان تمتع « غريبة التدمجات » من ان تتقل الى المستهلك في صورة اسعار مرتفعة . وبالمثل فان زيادة مايسمى « بمساهمة صاحب العمل » في التأمينات القومية تمتص بسرعة باعتبارها نفقات عمالة : وقد شرحت هذه العملية بالوثائق في ج . ل . ريد وديج . روبرتسون « المزايا الجانبية وفعقات العمال والضمان الاجتماعى »

١٩٦٥ .

لمسألة الأجور والأرباح . ويمكن أن يكون ذلك مجرد بداية وعى سياسى سينفذ الى جنود التكوين الطبقي فى علاقات الانتاج . ان نظرية ماركس عن الوعى الطبقي تعتمد على ان الطبقة تصير أكثر فأكثر ادراكا لأهداف المصالح الطبقيّة من خلال صراعها . والصراعات التى قد تحدث فى ظل الرأسمالية الجديدة حول نصيب العمل من الدخل القومى يقصد بها بالذات دعم الوعى الطبقي الى مدى أبعد مما عرفناه حتى الآن . ويفترض فى هذا الرأى طبعا أن الحركة العمالية ستكون على استعداد لأن تتعلم دروس هذه التجربة . ومن الممكن أيضا ، وبدرجة مساوية ، أن يخلق هذا الترتيب الجديد للرأسمالية غموضا جديدا . ف عقلانية الرأسمالية فيما يتصل بالوسائل قد تؤخذ خطأ على أنها عقلانية فيما يتصل بالاهداف . ولكن فى بريطانيا حيث الحركة العمالية قوية وموحدة نسبيا ليس هناك ما يدعو لعدم مقاومة هذا الخطأ . ان الماركسيين صوروا التناقض الأساسى فى المجتمع الرأسمالى على أنه تناقض بين عملية انتاج اجتماعية وصورة من التملك الخاص . والرأسمالية الجديدة التى تكشف بصورة متزايدة عن الطبيعة الاجتماعية للانتاج أكثر من أى وقت مضى لا يمكن الا أن تزيد هذا التناقض حدة .

والنقد الاشتراكى للرأسمالية فى جميع مجالات المجتمع لابد ان يكون له جانباه الكيفى والكمى على السواء . فمثلا لاتقل أهمية مضمون التربية وتنظيمها عن أهمية ما ينفق عليها . ويشجع اطار السوق باستمرار على الخط من الاعتبارات الكيفية بالنسبة للاعتبارات الكمية وهذا هو منطق الرأسمالية ويجب مقاومته . ولكن الاستراتيجيّة الاشتراكية التى تواجه المجتمع البورجوازى فى جميع المجالات قد تفضى مع ذلك مغزى حاسما على المواجهة بين الأجور والأرباح .

ان كروسلانده فى « العدو المحافظ » يقول ان « التجميع » الكامل للاقتصاد لن يترك سوى ٥ فى المائة من الدخل القومى للاستخدامات البديلة ، وان الأرباح التى يعاد استثمارها سيتمكن استثمار اعادة استثمارها . ولكن حتى ٥٪ من الدخل القومى ، أو حوالى ١٢٥٠ مليون جنيه ، له أهمية ووزن كبير فى ذاته : فمثل هذا المبلغ يسمح بزيادة الاتفاق على الصحة والمعاشات والمعونات الخارجية والتعليم وكل الخدمات الاجتماعية الأخرى ٢٥٪ فى وقت واحد . الا أن كروسلانده يقلل من قيمة الملكية الاجتماعية فى المجال الاقتصادى البحث . والرقم الذى يعطيه كروسلانده يتجاهل تماما التغيير فى الأولويات الاجتماعية التى تصبح

فى حيز الامكان بواسطة الملكية الاجتماعية • وسيثير هذا التغير مسائل مثل المبالغ الضخمة التى تنفق على التسليح • ان الرقم الذى يهم الاشتراكيين هو الذى يمثل مجموع دخل الملكية (١) - فهذا هو الفائض الاقتصادى الذى تتحدد باستثماره طبيعة المجتمع ككل • كما أن الملكية الاجتماعية تخضع للاقتصاد للسيطرة الديمقراطية وتقضى على التعاون الكبير الموجود حاليا فى الدخل والثروة • ان المواجهة بين الأجور ومجموع دخل الملكية ، التى تتفشى فى الرأسمالية الجديدة ، توحد الجانبين الكيفى والكمى فى الصراع من أجل الاشتراكية ، وهى تفعل ذلك على أكثر المستويات السياسية فعالية •

(١) هذا الرقم يتضمن كل من الأرباح « وهى تصل ، بعد حساب الاستهلاك ، الى ١٨ ٪ من عنصر الدخل » والإيجار والفائدة « اللذين يؤلفان حوالى ١٠ ٪ من الدخل القومى » • وإذا اخذنا جميع أنماط دخول الملكية وادخلنا فى اعتبارنا التغير فى أساليب توزيع الدخل من الملكية ، لا بد أن يصل ما يستهلك من دخول الملكية الى ٨ ٪ من الدخل القومى على الأقل •

روس ١٩٤٥

ريتشارد كروسمان

ان أول الشروط الأساسية لانتخاب حكومة يسارية فى بريطانيا هو خلق الجو المناسب من الرأى العام بين الناخبين غير السياسيين . والحقيقة ، برغم أن السياسيين العاملين لا يحبون الاحتراف بها ، هى ان هذا الجو المناسب لا يمكن أن يخلقه حزب العمال نفسه ، بل يخلقه « المثقفون الذين بلا ولاء » - الصحفيون والكتاب والكتاب المسرحيون والنقاد الذين يستطيعون كشف عيوب ماهو قائم وعرض الأفكار اليسارية وهى لاتزال جديدة لايفكر السياسيون العمليون فى تبينها .

وكان أوضح الأمثلة على ذلك هو تكوين الرأى العام الذى حدث فى الثلاثينات واستمر طوال فترة الهدنة ابان الحرب العالمية الثانية . ولم تكن أحاديث مستر أتلى أو مستر موديسون أو حتى سير ستافور كريس ، ولا أيضا دعاية مؤتمر النقابات ، هى التى حولت ، قبل انتخابات ١٩٤٥ ، عدم الثقة فى المحافظين وعدم الرغبة فى العودة الى أوضاع ما قبل الحرب الى قرار ايجابى بمواجهة المستقبل فى ظل حكومة العمال . فالتيار السيكلوجى الجارف نحو اليسار لم يكن من عمل تنظيمات الحزب أو دعاية الحزب ، بل أولئك الذين أسهموا بكتاباتهم فى صحيفة «ينوستيتسمان» وانضموا الى « نادى كتاب اليسار » والقوا المحاضرات فى الفصول المسائية ، وفى الفصول التى نظمها اثناء الحرب « مكتب الجيش للشئون الجارية » .

وهناك وظيفة أخرى - هى مهمة النقد الذاتى - لا يمكن ان تتم بدرجة كافية داخل حزب اثبتراكى ديمقراطى . ففي الدول الشيوعية يحمل هذه المسئولية الخطيرة « نخبة » متطوعة يؤلفها أعضاء الحزب فهم الذين عليهم أن يقيموا ما أحرز من نجاح ويثيروا القضايا الحرجة ويكشفون

أخطاء الإدارة • أما في نظامنا الديمقراطي في بريطانيا ، حيث يتناشس حزبان كبيران ، فانه لا يمكن السماح بنقد ذاتي من هذا النوع لما يجلبه من أضرار انتخابية • ومنذ تطبيق نظام الانتخاب العام صار الولاء للحزب الفضيلة الأولى في أعضاء البرلمان وأعضاء الحزب العاملين ، ومقياس ولاء العضو هو ما اذا كان يؤيد زعماءه عند ما يكون غير موافق لما يفعلون ، وما اذا كان يدافع عن خط الحزب عندما يشعر في أعماق نفسه أنه خطأ • وهذا هو السبب في أن مهمة النقد الذاتي تترك عادة الى أولئك الصحفيين والاكاديميين الاشتراكيين الذين لديهم حرية القيام بالتحليل الهادئ أو الهجوم المنفعل الذي قد يعرض رجل السياسة العمل لمشاكل •

وكان أول من قاموا بهذا الدور وأبصمهم صيتا هو جورج برنارد شو • ففي أيامه الغابية كان تدخله في السياسات العملية للعمال يثير ثائرة الزعماء بقدر يبعث ما الحماسة في الأعضاء تقريبا • ومن ذلك الوقت حمل خط طويل من المثقفين أعباء التقليد الذي وضعه شو ، مرغمين حزب العمال على مواجهة الحقائق المرة ، وحتى على قبول أفكار جديدة في بعض المناسبات • وكان بعضهم ، مثل كنجسلي مارتن وه • ن • بيلزفورد ، صحفيين معروفين أساسا • ولكن أكثرهم كانوا من الاكاديميين الذين عملوا ، بالإضافة الى كتاباتهم المستقلة ، في الحزب من وراء الستار واشتركوا بصبر في لجانه وساعدوا أحيانا في صياغة بياناته •

ولكن لسكى يقوموا بوظيفتهم - وهي توفير قدر من الديناميكية الفكرية للحزب الذي يرتاب بغريزته في المثقفين - كانوا يرغبون على الدفاع بقوة عن استقلالهم وبذلك عرضوا أنفسهم للاتهام بعدم المسؤولية • وكان إيرل أنلي ينعتهم ، كلما أراد اعلان ازدرائه لهم ، بأنهم « رجال السياسة الجدد » (نيوستيسمن) (١) •

وقد صيغ هذا التعت تهكما ، ولكنه ينطوي على قدر كبير جدا من الحقيقة • فبعد انهيار حكومة العمال في ١٩٣١ واجه حزب العمال الكارثة بتضامن غريزي عظيم • ولكن ثقته في نفسه سياسيا كانت قد تحطمت

(١) واضح أن هذا التعت يلوح الى انتماهم الى صحيفة « نيوستيسمان » من ناحية وإلى الأسلوب الجديد الذي دأبوا عليه في التدخل في المسائل السياسية •
الترجم

بخيانة مكدونالد وأتباعه ، وكانت مهمة وضع برنامج جديد للعمل وبناء مذهبي يستعيد به ثقته في نفسه مهمة أكبر من أن يقوم بها زعماء النقابات والسياسيين المحترفين . وتولى « رجال السياسة الجدد » الأمر . فقد كان توني ولاسكى وكول - وديربان فيما بعد - هم الذين حللوا بصراحة وكفاءة أخطاء حكومة العمال في ١٩٢٩ ووضعوا التغييرات المذهبية والتطبيقية التي لابد أن يقبلها الحزب اذا أريد ألا تتكرر خيانة مكدونالد في المستقبل .

وقد ظهر الفكر الجديد بادية الأمر في كتب وكتيبات لم يحاول قراءتها من السياسيين العمليين الا قلة . ولكن بمرور الوقت كانت كتابات « رجال السياسة الجدد » عندما اندلعت الحرب قد بسطت وتألف منها قالب شعبي يمكن الاستماع اليه في مؤتمرات حزب العمال والبرلمان . واتخذ هذا القالب الشعبي صورته النهائية المشهورة في نشرة حزب العمال الانتخابية في ١٩٤٥ « لنواجه المستقبل » .

ولم يبد من جانب لورد موريسون أو إيرل آتلي قط أى ميل للاعتراف بمدى ما تدين به انتجازات حكمهما للنقد الذي وجهه « رجال السياسة الجدد » الى حكومة مكدونالد وللأبحاث التي قاموا بها وقام بها تلامذتهم لوضع برنامج تشريك واقعي . ولو أن السياسيين العمليين عملوا ، بالإضافة الى استعارة أفكارهم ، على استماع الى تحذيراتهم أيضا لكانت هذه الانجازات زادت كثيرا جدا عما تحقق فعلا .

وعندما يقارب المرء بين الخمسينات والثلاثينات يسترعى انتباهه فورا ذلك التناقض بين دور المثقفين في هاتين الفترتين الطويلتين من الهزيمة والافاق السياسيين . ففي الفترة الثانية سيطر انشقاق بيفان وزملائه على الجو المضطرب في السنوات الأولى . وفيها لم يكن الذين قاموا بعملية التشريع بعد سقوط حزب العمال « رجال السياسة الجدد » من خارج جهاز الحزب ، بل السياسيون المحترفون . وكانت النتيجة تنطوى على هجمات شخصية بقدر ما تنطوى على نقد ذاتي جاد ، وعندما حل الارهاق بالجميع انبثقت السياسة الاشتراكية الجديدة ، لا من مناقشات عامة خلاقة على صفحات الكتب والنشرات ، بل من سلسلة طويلة من لجان الحزب التي ألفها المجلس التنفيذي القومي لحزب العمال - وضعت كل منها وثيقة طويلة ، وبعض هذه الوثائق لا يتضمن جديدا . ذا أهمية . وعندما جاءت المعركة الانتخابية في ١٩٥٩ كانت النتيجة المتوقعة أن كثيرين من ناخبي حزب العمال لم يستطيعوا مطلقا أن يحددوا

أى اختلاف بين سياسات المحافظين وسياسيات العمال .

وأثارت الهزيمة الانتخابية الثالثة على التوالي موجة متجددة من التساؤل . وقال الجناح اليميني ، كيف يستطيع الحزب أن يحقق نصرا الا اذا تخلص من تقاليده العمالية واتخذ صورة جديدة أمام الرأى العام ؟ وتساءل الجناح اليسارى ، هل من الممكن اجراء نوع المناقشات المطلوبة لانتاج أفكار جديدة دون اثاره انشقاق كارثي جديد ؟ وشرع هيو جيتسكل فى علاج المشكلة . وبمجهود ضخم من الزعامة الشعبية حاول أن يوفر بديلا للمناقشة الديناميكية التى أعادت للحزب معنوياته وأثارت أفكارا جديدة فى الثلاثينات . ووجه سلسلة من الضربات القاسية ، الى اليسار أولا ثم الى اليمين ، وبدأ بصوغ « اشتراكية جديدة » مبنية من شخصيته ذاتها . ولكنه كان قد استهلك قواه ، وانتخب هارولد ويلسون خليفة له وعاد حزب العمال الى أوضاعه التقليدية . وصار مرة أخرى حزبا يتوقع من زعمائه ، لا اصدار أوامر التحرك الى الأعضاء ، بل التعبير عن قوة دفع داخلية لحركة جماهيرية . ولأول مرة منذ سنوات عديدة شجع حزب العمال فجأة بالحاجة الى اثاره المناقشات التى تساعد على خلق الجو السياسى الذى تستطيع فيه حكومة عمال أن تحافظ على احساسها بالاتجاه وتنجز أعمالا حقيقية .

ولسوء الحظ أصبح الوقت ضيقا . فبعد ١٩٥١ ، على خلاف ما حدث فى ١٩٢١ ، لم تبذل أية محاولة لتقييم انجازات حكومة العمال وتحليل أسباب هزيمتها . فقد اعتبر نشر أى نقد لسياسة أورست بغين الخارجية أو سياسة دالتون وكريبس وهيو جيتسكل الاقتصادية ، أو حكمة كلمنت آتلى ، فى توقيت الرجوع الى الشعب ، عملا يتسم بعد الولاء . ان الأمر قد اقتضى اثنى عشر عاما لتطهير حزب العمال من الداء الذى كبل زعامتنا البرلمانية فى الخمسينات الأولى ، ثم أخذ النقد الذاتى الذى كان يستطيع أن يعجل ذلك القسط السياسى الى جو تنفتح فيه ثمار الأفكار الاشتراكية . لقد ظهرت بعض الكتب القليلة - بقلم جون ستراشى وأنتونى كروسلاند مثلا - وحفنة من الكتيبات الغابية كرسمت جميعا للنظرية الاشتراكية . ولكن المؤلفين بذلوا عنايتهم لتجنب الشيء الأساسى الوحيد الذى تتطلبه المناقشة الخلاقة - المحاولة الجادة لكشف حقيقة أسطورة الرضا بما حققته حكومة آتلى والتى تخفى السجل الحقيقى لهذه الحكومة عن أنظار الأتباع المخلصين .

والآن قد تحطمت واجهة خداع النفس هذه تماما . وقد يكون عدم

تجربة الزعماء الحاليين لحزب العمال من مواطن الهجوم عليهم ، ولكنه يتيح ميزة واحدة ضخمة - تخليص حزب العمال من عبوديته لماضيه وتقديسه له .

ان القوة التي تعتمد عليها استراتيجية المحافظين الانتخابية هي عدم المبالاة بين المواطنين . فالناخب الذى يسمح له بأن يشعر بأنه غير سياسى يمكن اقناعه عندما تبدأ المعركة الانتخابية بأنه لم يكن فى وقت من الأوقات أفضل حالا مما كان فى الفترة السابقة على الانتخابات ولكن المناقشة هي التي تولد ديناميكية المعارضة العمالية من أجل الوصول الى الحكم . فالناخب الذى تفتح ذهنه بالمناقشة للحاجة الى تغيير جذرى هو الذى يمكن اقناعه بتفصيل هارولد ويلسون فى داوننج ستريت . و « لرجال السياسة الجدد » دور حيوى يلعبونه فى خلق جو المناقشة هذا . وفى الوقت الذى يكرس فيه السياسيون العلميون جهدهم للتخطيط من أجل المستقبل ، أمل أن يقوم بعضهم بذلك التحليل لحكومة آتلى الذى كان يجب القيام به منذ سنوات . فالكشف عن الحقائق المرة التى تختفى وراء الواجهة المريحة لأسطورة الحزب سيمهد ، فى رأى ، للإجابة المحدودة على بعض تلك الأسئلة الحرجة التى بدأت تشغلنى منذ أن كنت أجلس فى المقاعد الخلفية فى البرلمان وأراقب حكومة آتلى وهي تعمل .

ان السرعة التى فقد بها مجلس الوزراء دقته المبدئية كان صدمة لى فى ذلك الوقت وظل يحيرنى حتى الآن . لقد وصل مستر آتلى الى داوننج ستريت ولديه أوضح تفويض بالتغيير الجذرى حصل عليه أى رئيس وزراء منذ ١٩٠٦ . وقد استطاع الأحرار ، برغم النشاط المدمر للوطنيين الارلنديين ومجلس اللوردات ، أن ينتصروا فى انتخابات ١٩١٠ وأن يدعموا قوة دفع التغيير الاجتماعى الى ١٩١٨ - فترة استمرت ثماني سنوات . فلماذا فقدت حكومة العمال ديناميكيتها الداخلية بهذه السرعة الشديدة ؟ لماذا استطاع هيودالتون أن يكشف فى الجزء الثالث من ذكرياته أن الحكومة فى ١٩٤٧ - أى بعد سنتين فقط من نصرها الانتخابى - كانت تفقد بوضوح اتساقها واحساسها بالاتجاه ؟ لماذا كان من الجلى تماما أنه ، بمجرد أن مرت مقترحات « لتواجه المستقبل » على عجل مجلس العموم ، لم تعد الزعامة تعرف ما تفعله بعد ذلك - بحيث أنه فى ١٩٥٠ لم يكن هناك برنامج للمرحلة التالية من الاشتراكية يمكن على أساسه دعوة الناخبين الى تأييد العمال ؟ وأخيرا ، ما الذى جعل الرأى العام المطالب بالتغيير الاجتماعى ، الذى رفع الحزب الى مراكز الحكم فى ١٩٤٥

في صورة اكتساح ، يبطئ بهذه السرعة ؟ ما الذي حول النشاط الجهادي من جانب أعضاء الحزب الى ولاء بطولي ، ولكنه تعس ، لزعامة متباعدة ؟

يذهب بعض الوزراء السابقين ، مثل لورد موريسون ، في مذكراتهم الى أنه اذا كانت حكومة العمال أخطأت فان خطأها ناجم عن أنها فعلت أكثر مما ينبغي - لا أقل مما ينبغي : اصدار تشريعات اجتماعية أكثر مما ينبغي وتطبيق اصلاحات أكثر مما يهضمه الناخبون وتضحية الاستهلاك الشخصي بتهور أكثر مما ينبغي في سبيل الانفاق على الخدمات العامة والاستثمارات الرأسمالية . ويفخر هربرت موريسون ، على حق ، بالمهارة التي استطاع أن يحمل البرلمان على الموافقة على البرنامج التشريعي مع المحافظة في نفس الوقت على النظام بين المقاعد الحفلية دون الالتجاء الى تعليمات مباشرة من رئاسة الحزب . والواقع أن سجله كزعيم لمجلس العموم لا غبار عليه . ولكن هل كان حكيما وناجحا خارج المجلس ؟ هل كان على حق في صياغة شعار « التصميد » ثم يقول في مجالسته الخاصة أن رد الفعل لدى الرأي العام استغله المحافظون ضد الضوابط الاقتصادية وقود التموين والتكشف بحيث أصبح من المستحيل الدعوة الى مرحلة أخرى من الاشتراكية ؟ اننا عندما ننظر الى الوراء نستطيع الآن أن نرى مدى ضعف حجة « التصميد حقيقة » . لأنه عندما جاءت انتخابات ١٩٥١ لم يحدث أى تحول عنيف ضد الاشتراكية في الرأي العام . بل على النقيض ، لقد استطاع الحزب التقدم في البلاد فحصل على أعلى عدد من الأصوات في تاريخه ولم يفقد أغليبيته الا بسبب إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعوامل لا دخل للأناية فيها . فبرغم أن حزب العمال لم يكن لديه برنامج عمل ، وبرغم أنه صورته لدى الرأي العام لحقتها أضرار بسبب انشقاق بيفان وزملائه ، فانه كان لا يزال يتمتع بثقة الشعب أكثر من المحافظين . ولو أن مستر آتلي استمر في المقاومة ، بدلا من الالتجاء الى الناخبين والازمة في ذروتها ، لجنى ثمار التقدم الذي حدث في ١٩٥١ ، ولعل الحزب كان استطاع أن يبقى في الحكم عشر سنوات .

واذا تأيد هذا التحليل بالبحث المستقل فانه يكون ذا أهمية ضخمة بالنسبة لزعامة الحزب الحالية . لأنه لا يكاد يمكن انكار أن الأسطورة الاشتراكية السنية ليست ما يبشر بالخير بالنسبة لأى رئيس وزراء عمالي . فينبغي ألا ننسى أن الظروف السياسية التي تولى فيها مستر آتلي الوزارة في ١٩٤٥ كانت أفضل بكثير مما يمكن أن يتوفر لمستر ويلسون . إذ أن آتلي وزملاءه كانوا ، بوصفهم أعضاء في وزارة الحرب الائتلافية ، قد ثبتوا أقدامهم في مراكزهم في وستمنستر وهوايت هول . فضلا عن

أنهم تسلموا نظاما محكما من تخطيط الحرب وضوابطها جعل فى مكنتهم مواجهة أية أزمة مالية طارئة واخماد أى تخريب اقتصادى - بشرط واحد هو أن يكونوا قد جهزوا أنفسهم بمجموعة من الموظفين الخبراء الذين يستطيعون تقدير الموقف مقدما بحيث يتيحون لمجلس الوزراء أساسا لاصدار قرارات بناء على تقدير سليم .

لقد كانت الظروف فى هوايتھول ووستمنستر سنة ١٩٤٥ والجو السياسى بأكمله داخل البلاد وفى الخارج ملائما الى أقصى حد لانجاز تقسم كبير مدعم فى اتجاه الاقتصاد الاشتراكى المخطط . وإذا كان مصرى حكومة آتلى حتميا حقيقة وكان تجنب فقد معظم أغلبيتها فى انتخابات ١٩٥٠ أمرا يتجاوز نطاق قدرتها ، أو كانت السيطرة على الأزمة الاقتصادية التى أطاحت بها بعد ذلك بعام مما لا قبل لها به ، فانه يجدر بنا أن نعرف فورا بأن حكومة عمالية سيتعين عليها الاختيار بين أن تقضى فترتها فى الحكم « لا تفعل ، بطريقة مثل ، شيئا » وبين التعجيل بتنفيذ كل اجراءاتها الاشتراكية فى الأشهر الأولى من حكمها - قبل أن يبدأ رد الفعل الحتمى لدى الشعب . وكلا الأمرين ببساطة يثير الأسى .

ولكن لسوء الحظ ليست هذه هى النتائج التى يغلب أن تتمخض عنها أية دراسة جادة لسجل حكومة آتلى . فالأكثر احتمالا أن الناقد المستقل سيتبين أن الحسارة الانتخابية التى حدثت فى ١٩٥١ لم تكن ضرورية بالمرّة ، وأن القرار المتعجل بالاستقالة بعد ذلك بعام لم يكن نتيجة حتمية للأزمة ، بل أثر من آثار الارهاق وفقدان الأعصاب . وفى كل هذه الظروف فإن قرار مستر آتلى الالتجاء الى الناخبين ، ومازال أمامه ثلاث سنوات من الحكم ، يمكن فهم الأسباب التى دعت اليه ، ودوافعه الى ذلك ، كما فسرت فى كتاب ظهر أخيرا ، لا غبار عليها ، ومع ذلك فإن النتائج التى تمخض عنها خطؤه فى التقدير كانت كارثة بالنسبة لقضية الاشتراكية بقدر ما كانت أحداث ١٩٣١ تقريبا . ولكن فى حين أن الانهيار الذى حدث بسبب مكدونالد اعترفت به صراحة الحركة العمالية واستخلصت منه الدروس الصحيحة ، فإن فشل ١٩٥١ اعتبر اختراعا شريرا من وحي المحافظين .

وعندما نعرف بأخطاء ١٩٥١ صراحة يصير فى حيز إمكاننا أن ننظر الى الورا بموضوعية فى سجل حكومة ١٩٤٥ ، وأن نعرض الضياع والانحدار السريعين فى قوة الدفع على بساط البحث الصريح . ان كل عضو برلمان من حزب العمال كسب مقعده فى انتخابات ١٩٤٥ سيكون لديه

انطباعه الخاص عن أسباب الانحدار . وفى رأى أن حكومة مستر آتلى ارتكبت ثلاثة أخطاء كبرى ، أولها وأبعدها أثرا هو أنها لم تقم بواجبها من الدراسة فى السنوات السابقة على وصولها الى الحكم . وقد أحرز مجلس الوزراء طبعيا نجاحا فى عدة خطوات اشتراكية - منها تشريك الكهرياء والطيران المدني - كما حققت انتصارا اشتراكيا واحدا . فبرغم مرور أكثر من عشر سنوات من تخريب محافظين لا يزال نظام « الخدمة الصحية القومية » يقف مثالا وحيدا لحل اشتراكى جنوى فرضه وزير عرف كيف يشيع الانقسام فى القوى القائمة ويواجه تحدى الجماعات الضاغطة المهنية . بيد أنه كان هناك وزراء مكلفون بتنفيذ خطط ضخمة من التشريك تولوا الوزارة دون أى تفكير سابق مناسب للقيام بالمهمة الملقاة على عاتقهم .

وكانت خطط حزب العمال من أجل « دولة الرفاهة » غامضة أيضا بنفس القدر ، وقد وجد وزير « التأمين القومى » نفسه بصورة تكاد تكون أوتوماتيكية ملتزما بخطة بفريدج التى كانت قد فقدت جدواها حتى قبل تطبيقها بسنوات . وأكثر خطورة حتى من ذلك أنه لم يحدث تفكير جاد مسبق فى وسيلة تحقيق التحول من اقتصاد الحصار فى فترة الحرب الى التخطيط الاشتراكى فى وقت السلم . وكان من أسهل الأمور أن يشغل هذا الفراغ الفكرى بالاتجاه الى ضوابط وقت الحرب وقيوده التموينية . وصارت الاشتراكية ، نتيجة لذلك ، مرتبطة فى أذهان المستهلكين بالنقص فى المواد والتخشف ، وبالتدخل البيروقراطى من جانب هوايتهول فى الميدان الصناعى .

وعندما أصابتنا أزمة الوقود فى ١٩٤٧ تكشف الأمر على أسوأ ما فيه . فبدلا من فرض خطة قومية كاملة النطاق على الاقتصاد ، لم تكن حكومة آتلى قد زودت نفسها بالمعلومات التى لابد منها لوضع أية خطة - وأقل من ذلك بكثير ، بالأدوات اللازمة لتنفيذها . وفى أزمة تحويل العملة بعد ذلك بشهور قليلة كانت معلومات وزير المالية الاشتراكى فى بريطانيا عن الموضوع أقل بكثير من معلومات زميله فى واشنطنجتون .

وجاء الدليل النهائي على هذا الفشل فى الاستعداد للمشاكل ، بالتخطيط المتقدم الذى يقوم على أساس أفضل المعلومات المتاحة والذى يوضع بحيث يواجه المصاعب التى يمكن التنبؤ بها ، مع نشوب الحرب فى كوريا . أو أن محاولة الحكومة فى وضع برنامج ضخم من إعادة التسلح فى اقتصاد كامل العمالة دون ضوابط استيراد أو سياسة دخول ، لم

تؤد الا الى زيادة حدة التضخم الحتمى وأوضحت بجلاء كاف عدم كفاءة جهاز التخطيط الذى يعتمد عليه الوزراء . ان مستر آتلى قرر الاستقالة لأنه فقد سيطرته على الموقف .

والنقد الثانى الرئيسى عندى لحكم آتلى يتعلق بالموظفين . كان الوزراء الكبار فى حكومة آتلى قد اشتركوا فى عملية الحكم فعلا بوصفهم أعضاء فى وزارة الحرب الائتلافية ، ولم يخطر على بال مستر آتلى أن انتخاب حكومة عمالية ملتزمة بالاصلاح الاجتماعى الجذرى يتطلب أية تغييرات جذرية فى الجهاز الحكومى . فقد افترض باخلاص كامل ان كبار المديرين سيخدمون حكومة العمال بعد الحرب ، التى التزمت بالاشتراكية، بنفس الولاء الذى خدموا به الحكومة القومية قبل الحرب ، التى التزمت بمنع الاشتراكية . وفى محاولة عصبية لتجنب الاتهام « بالوظائف للمحاسيب » اعتمد الوزراء على مديرين من ذوى السجل الحافل ضد الاشتراكية فى ادارة المجالس المؤممة الجديدة بالتعاون مع بعض الجنرالات المتقاعدين والزعماء النقابيين الذين أدركتهم الشيخوخة . وكان تأميم السكك الحديدية أبرز الأمثلة على هذا الاعتماد الأعمى على كبار الموظفين القدامى . فقد دفع ثمن ضخ فى مشروع خاص على وشك الافلاس ، ثم سمح له بعد ذلك أن ينهار تحت حكم وزير عاجز يطيع كل بادرة من موظفى وزارته .

كم كان يتغير تعبير ما بعد الحرب عندنا ويصير أكثر انسانية ومبادرة لو أن مصالح الحكومة دعمت بسبيل من الجبراء ذوى المعرفة المتخصصة والأفكار الجديدة والتعاطف مع سياسات الحكومة الداخلية والخارجية . ولكن رئيس الوزراء رفض مثل هذه المقترحات باعتبارها هراء الجناح اليسارى . ومرة أخرى ، كما حدث بعد ١٩١٨ ، عاد الموظفون المؤقتون الى مهامهم العادية ، واستمر الجهاز القديم يسيطر على امبراطورية بيروقراطية كانت قد تضخمت الى حد كبير وتركزت بشكل خطر أثناء الحرب .

وفى وزارة الخارجية سرعان ما تخلص أرنست بفين من فيليب نوبل بىكر الوزير الوحيد لديه الذى يعرف شيئا عن الشئون الخارجية . وكانت النتيجة أنه فى حين كان رئيس الوزراء وسيرستافورد كريس يعملان - تحدهما الثقة فى معرفتهما الشخصية بالهند - على دفع قضية الاستقلال ضد العراقيين التى يقيمها موظفو الحكومة ، كان مستر بفين يشيد سمعته كوزير للخارجية بالقاء الخطب باسم النقابات فى تمجيد

حديث سير ونستون تشرشل في فلتون • وكان نجاح الوزراء الاقتصاديين - وبخاصة وزير الخزانة - في استبعاد الخارجيين ذوى الآراء غير السنية لا يكاد يقل عن نجاح وزير الخارجية في هذا المجال • وإذا كانت وزارة مكدونالد في ١٩٣١ قد قتلت لارتمانها في أحضان الارستقراطية ، فان وزارة آتلى في ١٩٥١ ماتت بهدوء بين أيدي كبار الموظفين •

وعندما أصف هذين الخطأين في حكم آتلى أكتب دون معلومات داخلية وأبنى أحكامي بالضرورة على انطباعي كأحد نواب المقاعد الخلفية لم تكن لديه سوى فرصة واحدة لأن يراقب بنفسه كيف وضع مستر آتلى ومستر بفين مبادئهما الاشتراكية موضع التنفيذ في ١٩٤٥ عينت عضوا في اللجنة الانجليزية الأمريكية لفلسطين ، ومنذ تلك اللحظة الى أن فقدنا عبدان رأيت عن كتب كل مرحلة من سياسة مستر بفين الكارثية في الشرق الأوسط - وبخاصة الهزيمة التي فرضها على نفسه بيد يهود فلسطين • ومن البادر أن يذهب وزير خارجية اشتراكي الى هذا الحد في الأخذ بنصيحة وزارة الخارجية ورؤساء هيئة أركان الحرب ، أو في ازدراء نصيحة كل من أشاروا بأنه يحقق الاعتبارات العملية ، وكذلك اعتبارات الشرف ، على أفضل وجه بالمحافظة على وعوده والتمسك بمبادئه • ان سجل حكومة آتلى فيما يتصل بالشرق الأوسط مثال كلاسيكي لما يحدث عندما يتولى وزارة الخارجية زعيم نقابي قوى ، تحدوه أطيب النوايا وتملؤه الثقة في النفس ، ولكن بدون خطط معدة أو موظفين مختارين لتنفيذها •

ونصل الآن الى الخطأ الثالث - تحطيم علاقات الحكومة بالأعضاء العاديين في الحركة العمالية • عندما يحين الوقت لكتابة قصة ييفان وزملائه سيتبين أن المشاجرات التي حدثت داخل مجلس الوزراء لم تكن سبب المشكلة • لقد كانت هذه المشاجرات هي مجرد مناسبة وقع فيها انفجار الشعور بخيبة الأمل لدى الأعضاء العاديين الذي أطاح بموريسون ودالتون من مراكزهما في المجلس التنفيذي للحزب وخلق انشقاقا بين « الموالين » من أعضاء البرلمان والحزب في الخارج لا تزال بعض آثاره باقية حتى الآن • وقبل أن يستقيل الوزراء الثلاثة بسنوات كانت هناك أزمة ثقة تتجمع سحبها بين جهاز الحزب - من السياسيين والزعماء النقابيين على السواء - ومؤيديهم العاملين في جميع أنحاء البلاد • ففي هذا البلد الأوليغارشي تعود الناس التفكير على أساس « نحن » و « هم » • و « هم » تعنى طبعا الحكام ، و « نحن » تعنى المحكومين • وعندما استلعي مستر آتلى الى قصر بكنجهام في ١٩٤٥ أحس الناس بأنه يؤلف وزارة باسمنا

« نحن » بوصفنا متميزين عنهم » هم » • وقد أحس لورد شوكرس بالجو السائد وعبر عنه في عبارته المشهورة « نحن الحكماء الآن » •

ولكن هذا الفجر سرعان ما اختفى • فقبل انتخابات ١٩٥٠ بوقت طويل - الانتخابات التي جعلتنا كحزب في الحكم بلا قوة ومن ثم تحت رحمة أعداء الاشتراكية - كان من الواضح أن حكومة آتلي بددت وهم الحكومة التي تجعل « هم » مسئولين أمام « نحن » باعتباره وهما سندكاليا سخيفا • ففي تاريخ اليسار البريطاني كله يندر أن يوجد حكم محافظ في التمسك بالعرف الدستوري الجامد ، وتملؤه الريبة الفريزية في كل اقتراح بشأن اشراك الشعب في اتخاذ القرارات أو بشأن سيطرة العمال ، ويعمل بعزم واصرار على كبت المطالب المشتعلة بالنظام الاجتماعي الجديد الذي كسب الانتخابات على أساسه ، مثل حكم آتلي •

لقد كتب روبرت ميشلز في ١٩١٣ الوصف الكلاسيكي للطريقة التي تنحدر بها الحركة العمالية الديمقراطية ، التي كرست نفسها لقضية الثورة الاجتماعية ، الى حالة عبودية لزعمائها • وقد قرأت « الأحزاب السياسية » في العشرينات. بوصفه سردا لجوانب الخطأ في اشتراكية ويمار وافترضت مطمئنا أن مثل هذه الأخطاء لا علاقة لها بالوضع في بريطانيا • وعندما أعدت قراءته في ١٩٤٧ بدأت تراودني الشكوك • واليوم. أوصى بقراءته كتحليل أساسى للطريقة غير الملحوظة التي يتحول بها التركيب المعقد للديموقراطية الداخلية في الحركة العمالية الى نظام تحافظ به أوجارشية صناعية وسياسية على القوة لنفسها - الى أن حدث تمرد بيفان وزملائه فقلب العملية •

وإذا اعتبرت الصورة التي عرضها ميشلز كاريكاتورا مشوها وطولبت بدراسة واقعية قام بها شخص أكاديمي مستنير ، فلا يتطلب مني الأمر سوى الإشارة الى كتاب روبرت مكنزى « الأحزاب السياسية البريطانية » • فالوقائع التي يذكرها المؤلفان واحدة تماما • بيد أن ميشلز ذهب الى أن مهمة حزب العمال ليست استخدام الديمقراطية البرلمانية بمهارة المحافظين ، بل تحويلها الى ديموقراطية اجتماعية يتخلص فيها الناس العاديون لأول مرة من احساسهم بالعجز ويشاركون في مهمة اتخاذ القرارات • ورأى للديموقراطية الداخلية في الحزب دورا جوهريا في هذا التحول • ومن هنا كان فزعه من تدميرها • أما مستر مكنزى فيرى الأمر بشكل مختلف • فكتابه يشيخ فيه الاعجاب الشديد بالطريقة التي كان حزب العمال بزعامة آتلي يتحول بها الى أوجارشية تكاد تكون

مطابقة لأولجارشية المحافظين • ان تحليله يؤكد تماما قانون ميشسلز المشهور « قانون الأولجارشية المتزايدة » • ولكنه ، على خلاف ميشسلز يعتبر هذه العملية جديرة بالثناء فيما يبدو •

هل كان ميشسلز أم مكتنزي مصيبا في رأيه ؟ أنا شخصيا لا شك عندى فى الجواب • فمن المؤكد أن حكومة العمال عندما ووجهت بالعداء المستتر من جانب كبار موظفى الحكومة وبالعداء الصريح من جانب صحافة فليت ستريت أحست بالحاجة الى الأعضاء العاديين الواعين سياسيا والمتعلمين سياسيا مثل أولئك الذين كانوا يتكونون فى الثلاثينات بمساعدة برامج التوعية التى تقوم بها الهيئات المختلفة • وبالتأكيد كان ينبغي إصدار التعليمات الى جهاز الحزب بعد ١٩٤٥ بتنظيم حملة على نطاق الأمة كلها لتربية العمال بحيث يحس الأعضاء العاديون بأن الزعامة فى حاجة اليهم ، لا مجرد القيام بالحملات الانتخابية ، بل لتوليد ذلك الضغط من جانب الرأى العام اليسارى الذى تتطلبه محاربة دعاية المحافظين • فإذا أريد لأية حكومة عمالية أن تقاوم هجمات أعدائها وأن تتقدم بمضى خطوات فى اتجاه الاشتراكية ، فانها لن تستطيع ذلك بمعاملة الحزب الذى رفعها الى الحكم كما لو كان مجرد آلة مفيدة فى تجميع الأصوات الانتخابية • ان ثقة حكومة آتلى فى كبار الموظفين الحكوميين وعدم ثققتها فى حركتها هى كان السبب فى توقف ديناميكيته قبل أن تمضى سنتان على انتصارها الانتخابى • وبعد ذلك كان الانهيار حتميا • ثم جاء انشقاق بيفان فأجهز على حكم كان يطالع انقاسه الأخيرة • ولكن النتيجة كانت انقاذ الحركة العمالية كما أنقذت فى ١٩٣١ •

وهناك طبعاً جانب آخر لهذه الصورة مسيئين على مؤرخ حزب العمال أن يأخذ فى الاعتبار لقد كانت حكومة آتلى ، فى حدود قدرتها وظروفها ، ناجحة وعلى قدر من الكفاءة . فهى لم تحل دون التراجع الى ظروف ما قبل الحرب فحسب ، بل أنها نجحت أيضاً فى تصميد الثورة الاجتماعية التى جلبتها الحرب نفسها ، وبذلك مهدت السبيل لنمو الرأسمالية الموجهة الجديدة ومجتمع الغيظ فى الخمسينات • ومن هذه الناحية يعتبر دورها التاريخى فى غاية الأهمية • ولكن اهتمامى فى هذا المقال لا ينصب على الماضى بقدر ما ينصب على المستقبل • ولا سبيل أمامنا الا ارغام أنفسنا على رؤية أخطاء الأربعينات لكى نحول دون تكرارها فى الستينات •

طبيعة حزب العمال

توم نيرن

واضح أن حزب العمال البريطاني قوة من أكبر القوى السياسية في العالم الرأسمالي . فهو بأعضائه الذين يزيدون على ستة ملايين أكبر الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية بما لا يقارن . وكانت الاثنا عشر مليوناً من الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات العامة الأخيرة تمثل أغلبية أصوات الطبقة العاملة - طبقة عاملة لا تقسمها الاعتبارات الدينية أو الأيديولوجية ، وتعد من ناحية التكوين الاجتماعي الطبقة المسيطرة في أمة أغليبيتها الساحقة بروتارية . وقد ألف الحكم ، وإن كانت خصائص هذا الحكم قد تبدو محدودة . فقد كانت هناك ثلاث حكومات عمالية ، وتوجد الآن حكومة رابعة - وهو حدث كبير في التطور السياسي في أوروبا ، بل في العالم أجمع .

ولكن ترتبط بقوة حزب العمال ، ارتباطاً لا انفصام له ، عناصر ضعف أقل وضوحاً ، ويمثل كل من القوة والضعف جانبيين لتطور تاريخي وسياسي فريد مشحون بتناقضاته الخاصة التي لم تحظ إلا بقدر ضئيل من التحليل حتى الآن . فاليسار البريطاني ، بما عرف عنه من عزوف عن التفكير النظري عموماً ، تجنب بشكل ملحوظ التفكير النقدي عن نفسه . فحزب العمال لم يظهر إلى الوجود استجابة لأية نظرية عما ينبغي أن يكون عليه الحزب الاشتراكي ، لقد قام تدريجياً وعلى أساس تجريبي مثل أشياء كثيرة في المجتمع البورجوازي البريطاني السابق عليه . وسرعان ما قبل باعتباره سمة دائمة حتمية في هذا المجتمع - نوع من الآثار الباقية التي لا يجدى التساؤل بشأنها ، إن لم يعتبر مثل هذا التساؤل خروجاً لا تحمد عقباه . وبهذه الطريقة انتقل إليه بعض ذلك القبول المستسلم الذي يتسم به المجتمع البريطاني البورجوازي . هذا بالإضافة إلى أن

حزب العمال يسيطر على المسرح تماما فى بريطانيا ، وأرسى جذورا عميقة ، بحيث أن أى تغيير جذرى فيه صار يبدو مستحيلا - فأى نقد يمكن أن يؤثر فى عملاق كهذا ؟

وأى تسجيل مناسب للحركة العمالية لابد بطبيعة الحال أن يكون تاريخيا . وهو ، مثل كل الأحزاب الاشتراكية الجماهيرية ، جديد فى جوهره - فىو جنين مجتمع جديد - ولكن هذا العنصر مختلف ومحدود فى حالته بغطاء كثيف يربطه بالماضى . وهذا الغطاء هو فى نفس الوقت أيديولوجية وعادات حركة ذات اتجاه عمالى ومن ورائها انعكاسات الحركة العمالية والطبقة العاملة ككل . وهو مرتبط بنوع محدد من التنظيم والسيطرة البيروقراطية ، ويعتمد عليه جزئيا . ولقد كان الأداة الطبيعية الفعالة فى تكيف حركة الطبقة العاملة مع مجتمع ينطفئ غريزيا وبكلياته - طوال فترة وجود الحركات ذات الاتجاه العمالى - نحو الماضى . ان الأصول ، التجريبية واللامنهجية ، للحركة العمالية والطبقة المحلية لكل جذورها ، تنبئ عن ارتباط وثيق بالمجتمع الذى ولد منه . ولكننا يجب أن نحاول تبين ما هو الجديد فى موقف حزب العمال تحت زعامة هارولد ويلسون وما مداه . وقد بدأ المجتمع البريطانى ككل يتغير بسرعة ووعى ، بعد فترة طويلة من الجمود ، مولدا مجموعة من التوترات والتناقضات الجديدة . وعاد حزب العمال الى الحكم فى لحظة حاسمة من هذه العملية ، التى هى أيضا عملية تمزق وصحوة وعى وانهيار الأساليب التقليدية للهيمنة . فما هى الامكانيات والمخاطر التى تواجه حزب العمال فى هذه الظروف ؟ ما هى المشاكل الجديدة التى تضاف الى القديمة ؟

الثقافية البريطانية :

بعد هزيمة « العرائضية » بدأ أعظم عهود الرخاء للرأسمالية البريطانية ، فى السنوات الخمس والعشرين من ١٩٥٠ الى حوالى ١٨٧٥ . واختفت الأزمات الدورية تقريبا . و « قبيل منتصف القرن بدأ فى كل مكان تقدم كبير فى مستوى المعيشة » وفى مبدأ الأمر لم يكن ذلك نتيجة ارتفاع الأجور ، بل هبوط الأسعار ، ولكن فيما بعد ، عندما بدأت الأسعار ترتفع ثانية ارتفعت الأجور . . . بأكتر مما يكفى لمواجهتها - وحل محل التمرد والحركات الجماهيرية النقابات الجيدة التنظيم ، ولكن المعتدلة ، والجمعيات التعاونية من النوع الجديد « (١) » . لقد بدأت فترة التكامل .

(١) ج. د. ه. كول « تلويح موجز لحركة الطبقة العاملة البريطانية » ص ١٢٦ .

وكانت هذه النقابية المعتدلة ، التي مازالت تحتفظ حتى اليوم بتكوينها واتجاهاتها الأساسية ، هي التي تحولت الى نواة الحركات ذات الاتجاه العمالي . وقد ظلت حتى ١٩١٨ دون أن تتحول حتى اسميا ، عن القبول العام للمجتمع الرأسمالي .

ان تتبع أصول الحركات ذات الاتجاه العمالي « Labourism » فى النقابية فى العهد الفكتورى يبين حتمية ما لحق بها من اعتدال ، وهى نواة كل التطورات اللاحقة . وفى بريطانيا من ١٨٥٠ الى حوالى ١٨٩٠ كانت النقابات هى حركة الطبقة العاملة . ولم يكن هناك شئ آخر . فلم تكن هناك أية أفكار أو حركات اشتراكية ذات نفوذ ، وحتى الثمانينات لم تكن هناك حتى حركة راديكالية مهمة يستطيع العمال أن يتطلعو اليها فى طلب التأييد . لقد كانت أصوات الاحتجاج من جانب المثقفين قليلة وبعيدة عن السياسة والطبقة العاملة اذ جنحت ، تحت الضغط الهائل لحو المطابقة الفكتورى ، نحو نبيذ طوبائى للرأسمالية والتصنيع (كما هو الحال مع رسكين ووليم موريس) أو تراجعوا وصاروا مفغورين وشاذين (مثل الروائيين مرديت وصمويل بيكر) . وفى مثل هذا الفراغ ، فى أعقاب هزيمة سابقة ، لم يكن هناك مندوحة من الخضوع الكامل . وكانت البورجوازية تملك وسائل مادية ومعنوية ، أكثر فأكثر للانسداد ، ومكنتها سيطرتها الاقتصادية العالمية من التنازل عن بعض الفتات للفتات العليا فى العمال المهرة الذين كانت تتألف منهم النقابات الأولى ، فى حين أضيف الى المعميات المتأصلة فى البورجوازية البريطانية الاحساس بالانتماء الى جنس أرقى يملك جزءا كبيرا من الدنيا ويمد الباقين بعاجاتهم . واعتبر الانتماء الى هذا الجنس ميزة من نوع ما ، حتى فى البؤس . وابتداء من الثمانينات ، عندما واجهت الرأسمالية البريطانية لأول مرة تحديا فى الأسواق العالمية ، زاد هذا الشعور بالرقى زيادة ضخمة — بدلا من أن يختفى — بسبب جو الامبريالية الجديد وغيبيتها .

وضعف الصراع الطبقي وجنح الى الاعتدال والتسامح طوال أربعين عاما حاسمة . وفى نهاية الفترة كانت قد تكونت عادات وتقاليد تعتمد على قوة النقابات وهيبتها وصارت انعكاسات دائمة تفرض طابعها على كل ما حدث بعد ذلك .

وقد تحددت سياسات الطبقة العاملة البريطانية بهذه النقابية . فالنقابية سيطرت على السياسة تماما — على عكس ما حدث فى تطور الطبقة العاملة الألمانية مثلا . وعندما بدأ العمال يفكرون سياسيا لأنفسهم،

بيطه وتردد في العشر السنوات الأخيرة من القرن ، لم يكن أمامهم من سبيل الا البدء من الوضع الموجود فعلا وهو النقابة . اذ كيف كان يمكن أن تنجح أية حركة سياسية للطبقة العاملة اذا لم تعسد بطريقة ما على النقابات وتستخدم قوتها وأرصدها وهيبتها ؟ وبخاصة بعد التوسع العظيم للنقابات في السنوات العشر الأخيرة من حكم فكتوريا ، بعد اضراب أحواض السفن الشهير في لندن سنة ١٩٨٩ . وقد أدى هذا الاضراب الى دخول كتل من العمال غير المهرة في النقابية . وقامت نقابات « عامة » كبيرة من العمال غير المهرة لتكمل النقابات « الحرفية » القديمة . وارتفع عدد أعضاء النقابات في سنوات قلائل من حوالي ٧٥٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠٠٠ عضو ثم وصل في سنة ١٩٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠٠ عضو .

وكان هذا النمو والتغيير الجزئي في طابع النقابية نتيجة للالزامات الدورية القاسية ولصعوبة الأحوال بصفة عامة منذ ان انتهى الاحتكار العالمي الذي كانت تمارسه الرأسمالية البريطانية . وحدث ذلك في نفس الوقت مع بداية دعوة اشتراكية جادة في بريطانيا على يد أول جماعة ماركسية ، « الفدرال الديمقراطي الاجتماعي » الذي تأسس في ١٨٨٣ ، و « الجمعية القابية » التي تأسست في ١٨٨٤ ، وأهم حزب اشتراكي - الذي يعد السلف المباشر لحزب العمال - وهو « حزب العمال المستقل » الذي تأسس في ١٨٩٣ . وأدت هذه الحركة الى نوع من الهجوم المضاد من جانب أصحاب الأعمال بلغ ذروته في حكم المحكمة في قضية « تاف فيل » (١٩١٠) الذي ألقي في الواقع حق الاضراب . ودفع هذان العاملان النقابات نحو العمل السياسي . ولكن الثاني كان العامل الحاسم حقيقة اذ لم يقتنع زعماء النقابات بضرورة التجاء الطبقة العاملة الى السياسة الا عند ما أصبح ذلك العمل ضروريا لبقاء النقابية نفسها .

وكانت الوظيفة التاريخية للنقابية هي حماية المستويات المادية لمعيشة العمال وعملهم ، عن طريق الصراع المستمر ضد آلية النظام الرأسمالي . ولم يكن ذلك في ذاته يتطلب وعيا في الطبقة العاملة بأنها شيء آخر غير مجرد قطاع من قطاعات المجتمع له مشاكله الخاصة الناجمة عن موقفها الخاص . ولم يكن هناك ما يدعو لأن يكون مثلها الأعلى أكثر من الحصول على « معاملة عادلة » للعمال في حدود الأسس العامة التي يسمح بها الموقف . وشهدت العقود الأخيرة من القرن الطبقة العاملة البريطانية أولا تكتسب ، عن طريق نقاباتها ، وعيا أكثر شمولاً بوحدةها الجوهرية (مقابل التجزئة التي كانت تمثلها النقابات

الحرفية) ، ثم تحاول بعد ذلك العمل على تحقيق مصالحها الجماعية عن طريق صور من العمل السياسي . ولكن دون أن تتعدى حدود اندماجيتها .

عالم لا ماركسى :

من كانوا الاشتراكيون الذين حاولوا ، بلا نجاح ، تحويل النقابات نحو أفكار أكثر طموحا ؟ من الجلى أن وصول الآراء الماركسية الى بريطانيا كان ينبغى ان تكون له أهمية كبرى . اليس الماركسية هى الجواب الواضح والوحيد على الفراغات الفكرية والسياسية فى نمو التاريخ البريطانى ؟ اليس هو المذهب الطبيعى للطبقة العاملة وفى نفس الوقت جراح الاستنارة وكل المراحل العليا من الفكر البورجوازى مجتمعين فى مركبة واحدة جديدة ؟ أما كان تفوقه على مذهب البورجوازيين البريطانيين المحافظين يضمن بالتأكيد للطبقة العاملة اذا تبنته بلوغ أيديولوجيتها « المهيمنة » الخاصة بها ؟ بيد أن انجلز اعترف صراحة ، بعد سنوات قلائل من انشاء « الفدرال الديموقراطى الاجتماعى » ، بأن المشاكل تواجهه : « يستطيع المرء أن يرى أنه ليس من اليسير حقيقة أمة كبيرة بالأفكار بطريقة مذهبية ودوجماسية حتى لو كان لديه أفضل النظريات التى تبلورت من ظروف حياتها الخاصة .. » والواقع أنه تبين استحالة هذه المهمة . ويرجع بعض السبب الى أن الماركسية - فى صورتها البدائية التى اعتنقها ودعا اليها « الفدرال » - لم تكن فى الحقيقة قد تبلورت من « ظروف الحياة » البريطانية والبرولتاريا البريطانية . لقد كانت تقوم على تحليل كثيف للأسس الاقتصادية لهذه الحياة ، بلا شك - ولكن الطابع المسيطر على الحياة الاجتماعية بصفة عامة كان ، بالذات ، تنوع الطرق التى تسترت خلفها هذه الأسس عن متناول الوعى المتوسط ، كان ذلك النسيج المتشابك من العلاقات والأفكار الكاذبة الذى أحاط بها فاحضاها . ولم يكرس ماركس وانجلز وقتا طويلا فى دراسة هذه البناءات الفوقية . وليس فى ذلك ما يؤخذ عليهما ، ولكنه فرض على تلامذتهما فى بريطانيا مشاكل خاصة . ان النظرية لا تكون فعالة عمليا وتصبح قوة ثقافية وسياسية الا عندما يحس الناس بأنهم صدى للتجربة ، ولكن التجربة ، وهى الوعى الفعلى ، تأتى عن طريق تلك الشبكة المعقدة من البناءات الفوقية ولا تصل الى ما تحتها الا جزئيا وبطريق غير مباشر . ومن هنا كان ضروريا فى بريطانيا حل رموز الواقع الاجتماعى ككل . وكان ذلك يتطلب تطويرا خلاقا للأفكار الماركسية -

فاناركسية لا يمكن ان « تطبق » ، وكل استخدام حقيقى لها ينطوى على تنمية للنظرية نفسها - على نطاق كبير جدا . ولكن المثقفين البريطانيين فى ذلك الوقت لسوء الحظ مشغولون بأمور أخرى . لقد كانوا مشغولين باكتشاف المثالية الهيجلية واعادة التعبير عنها على الأسس الامبريالية المناسبة ، كما فى كتاب بوزانيكة « النظرية الفلسفية فى الدولة » مثلا الذى نشر فى (١٩٠١) ، وكان قطاع منهم يقوم بمهمة التمرد الشاقة ضد التطورية الفكتورية ، بوحى من كتاب ج ١٠ مور « مبادئ الاخلاق » ، ولكن ذلك كان مختصرا على الجانب « الشخصى » « والجمالى » البحث .

وقد ثبت أن نقص التقاليد الفكرية هو أكبر عقبة فى سبيل الاشتراكية ، وكان مصير ماركس « الفدرال الديمقراطى الاجتماعى » ، وحلفائهم ، ان يظلوا جماعة قليلة متشعبة . وذهب زعماء الحركات ذات الاتجاه العمالى الى أنه مهما كانت الماركسية مناسبة للبلاد الأجنبية فانها لاتصلح مطلقا لبريطانيا . ومع ذلك فقد كان لابد من نظرية ما لحركة الطبقة العاملة . ان النقيبين كانوا قد ناصروا اصلا لبرالية « حرية التعامل » ، وعند ما صار ذلك مستحيلا والتزموا بالعمل السياسى المستقل حاولوا لأطول فترة ممكنة أن يتجنبوا أى تبرير مذهبى لهذا العمل . وهكذا تسلمت التجريبية البحتة فى العقود الأولى من السياسة العمالية . بيد أنه عندما صارت الحركة قوة جماهيرية كبرى ، تهدد بعزل الليبرالية سياسيا (بعد الحرب العالمية الأولى) كان لابد من اضافة شيء جديد على الأقل الى التجريبية يستطيع توفير أقل قدر من التماسك . وكان لابد من ملء الفراغ الذى نجم عن فشل الماركسيين بواسطة التيارات الاشتراكية الأخرى التى نشطت ابتداء من سنة ١٨٨٠ .

الاشتراكية البريطانية :

وكانت النظريات المحلية لاثير الاهتمام ، وغير مهمة على أى نطاق واسع . فهى فى جوهرها لاتعكس سوى ضيق الافق الثقافى الذى تنسم به البورجوازية واستسلامها المتفائل . واقتصرت على تكييف ومواسة تقاليد بورجوازية من الدرجة الثالثة وتحويلها الى تقاليد اشتراكية من الدرجة الرابعة ، وفرضت على الطبقة العاملة كل المعايير التافهة للبورجوازية الصغيرة فى المهنة الفكتورية . وقد استمدت الاشتراكية الغابية من النفعية تلك العقلانية البورجوازية الوحلة الجافة التى اعتنقتها الطبقة الوسطى البريطانية ابان الثورة الصناعية . ففيها صارت العقلانية البورجوازية عقلانية اشتراكية أساسا عن طريق احلال

الدولة محل القوى السحرية للسوق الرأسمالي القائم على حرية التعامل : بحيث أعتبر أن الأولى ستحقق « أكبر قدر ممكن من السعادة لأكثر عدد من الناس » اوتوماتيكيا تقريبا مثل الثانية . وتبعاً لايدولوجية صغار الموظفين هذه فانه برغم أن الطبقة العاملة جعلت الاشتراكية ممكنة « بأصواتها » فإن المجتمع الجديد سيخلق فعلا على يد « نخبة أبدية من الخبراء المتواضعين ... يمارسون القوة الكامنة في المعرفة المتفوقة والتجربة الادارية الطويلة » (١) .

ومن الناحية الأخرى استمدت اشتراكية « حزب العمال المستقل » من مذاهب الشيوع البروتستانية . فمنذ القرن السابع عشر كانت الشيوع البروتستانية دائما الى حد ما حركة احتجاج جماهيري ضد الدين «القائم» . وقد مات الجهاد البروتستانتي بصعوبة في أمة كانت ثورتها الكبرى قد قامت تحت راية التطهريّة . ولكن قبل انشاء « حزب العمال » بوقت طويل كان هذا التقليد قد انحدر الى قوة خاضعة نسبياً وعاجزة - ومن ثم مقبولة : الى نوع من الضمير القومي غير المشاكس الذي ظل باستمرار حائقا ضد « تطرفات » الرأسمالية والسلوك الشرير من جانب الأغنياء جدا والفقراء جدا على السواء (وكانت ردائل القرن الأخير متصلة بشرب الخمر أساسا) . كان هذا هو الهيكل الذي نقل الى الحركة العمالية . وإذا كانت افكار الغالبية قليلة وحافة فإن اشتراكية ما بعد المسيحية هذه لم تكن فيها أية أفكار قط . فالشيوع البروتستانية المنشقة كانت شديدة الريبة في الفكر ، ربما باعتباره مرتبطا بالشیطان . ومن ثم فهمت الاشتراكية على أنها مجرد جهاد اخلاقي تدفع اليه عواطف الحقن على الظلم والمعاناة . وقد أشار ج. د. هـ. كول ، في معرض حديثه عن أعظم دعامة اشتراكية « حزب العمال المستقل » الى أنه برغم النفوذ الضخم الذي كان يتمتع به روبرت بلاتشفور فإن « اسهامه في الفكر الاشتراكي كان لاشيء تقريبا . فلم يكن منظرا ولا مخططا ، كما أنه لم يضيف ، أو يحاول اضافة ، أية فكرة أصيلة الى المذهب الاشتراكي » (٢) .

ومن الأهمية بمكان كبير أن نتبين العلاقة بين هذين التيارين . فقد كان بينهما ، أولا ، من الأواصر المشتركة ما يكفي لجمعهما في هيئة واحدة وللتحالف في عمل مشترك . فكلاهما قبل الطابع التطوري للاشتراكية ،

(١) بياتريس ويب « شركتنا » ص ٩٧ .

(٢) ج. د. هـ. كول « تاريخ الفكر الاشتراكي » الجزء الثالث ، المجلد

الاول ، ص ١٦٧ .

قبله الفايون اقتناعا وقبله اشتراكيو حزب العمال المستقل لعدم وجود بديل آخر . وكانت هذه التطورية تنكر فى الواقع كلية أن هناك صراعا حاسما من أجل القوة يلعب دورا ضروريا فى العملية - وكانت ظروف المجتمع البورجوازي البريطانى قد أخذت حقيقة « القوة » تماما وأضعفت الصراع بين الطبقات الى حد أن هذا التصور الوهمى كان طبيعيا تماما . بل ان الفايين اعتقدوا فى الواقع أن العهد الرأسمالى كله لا يمثل سيطرة طبقة على طبقات أخرى ، بل مجرد « فترة من الفوضى » فى الشئون الاجتماعية ، فترة من « عسمية الحكم » بين الحكم الفيو دالى من ناحية والحكم الجماعى الاشتراكى الجديد من ناحية أخرى (١) . وكان المجتمع عندهم قد أخذ يفوق من هذه الفوضى عن طريق التوسع فى تدخل الدولة وسيطرتها ، وانه ليس على الاشتراكيين سوى المساعدة فى هذا الاتجاه الصحى الطبيعى بالدعاية المناسبة والعمل تأييدا للتأميم والملكية العامة فى البلدات . ولما كان المجتمع الحالى ليس فى الواقع « بناء قوة » بل نوعا من الخطأ التاريخى ، فان الاشتراكية لايمكن أن تكون صراعا من اجل احلال هيمنة محل هيمنة أخرى .

وكانت الخلاصة المنطقية للتطورية ، فى صورة مجسدة ، هى « البرلمانية » . فالعمل البرلمانى يكفى لبناء الاشتراكية قطعة قطعة . وكذلك فانه برغم عدم حساسة « حزب العمال المستقل » للبرلمان مثل الفايين فقد قبله عمالا . لقد كان العمال ومجاهدو النقابات فى حزب العمال المستقل لا يثقون غريزيا فى هذه الأمور - ولكنهم لم يجدوا بديلا .

وكان الحضور العام لهذه الأفكار ، ولهذا الاطار القاتل من العمل السياسى ، يعنى الهيمنة الدائمة للفابية ايدولوجيا . لقد كان الفايون هم الخبراء الفنيين فى الاصلاح - ربما أقدر المصلحين من هذا النوع انتجتهم الاشتراكية فى أى بلد . وتركزت جهودهم على الأمور العملية المباشرة . فاحساسهم الدقيق بما هو ممكن ، واحترامهم الكبير للوقائع التى حولهم ، وذخيرتهم الضخمة من المعلومات والحجج ، كلها جعلتهم مصلحين ذوى فاعلية . وكانت أبعادهم بطبيعة الحال هى الأبعاد المناسبة للاشتراكية المتطورة والبرلمانية . وكان اشتراكيو حزب العمال المستقل على النقيض من ذلك من الطبقة العاملة فى الغالب (فقد كانت قوة

(١) سيدنى ويب « اساس الاشتراكية : تاريخيا » فى « المقالات الفابية »
١٨٨٩) .

الحزب أساسا فى المدن الصناعية الكبرى فى الشمال ، فى حين كان الفاييون من أهل لندن) وكان ينقصهم تكوين الخبراء الفنيين ووجهة نظرهم . فكان تمردهم على المجتمع ، بمعنى ما ، حقيقيا أكثر بكثير من الفاييين : فقد كان غضبهم ضد الرأسمالية منفعا ، وتبنوا الهدف النهائي للحركة الاشتراكية بصورة جادة ، وأرادوا أن يروا بدايات التغيير الحقيقى فى حياتهم . وقد نبذوا بفريزتهم أبعاد «التطورية» و «البرلمانية»، ولكن لما كانوا قد قبلوا « البرلمان » فكريا فانهم اضطروا لقبول زعامة الفاييين داخل الاطار الأوسع لحركة الطبقة العاملة .

وقد صار تقليد حزب العمال المستقل فيما بعد يمثل ، بمعنى ما ، « ذاتية » الجناح السياسى للحركة العمالية - انفعال الحركة فى مقابل « عقلها » أو « فكرها » الفايى . وعند ما اتحد التقليدان داخل « حزب العمال » أسهمت عوامل أخرى أيضا فى هيمنة الفايية . ولكن المرء يستطيع أن يرى أن الفاييين كانوا لابد بطبيعة الأمر أن يتولوا القيادة - وكيف أن اشتراكية « حزب العمال المستقل » ، برغم ما يحظى به من قاعدة عمالية ، وبرغم أصالة الانعكاس والمشاعر مما يجعلها أكثر مدعاة للاعجاب من الناحية الانسانية من الفايية بما لا يقاس ، لا يمكن أن تكون الا معارضة « يسارية » جمدت داخل اطار من الاتجاهات العاجزة بدرجة تزيد أو تنقص . لقد قدر لها أن تصبح « جناحا يساريا » بصفة دائمة ومتمردة بالضرورة على التفاهة الفايية - ولكن غير قادرة على بلورة هذا التمرد بصورة متسقة وتنميته وملء الفراغ الفكرى ، مشلولة داخل حركة أكبر للاتجاه العمالى : أقلية معارضة بصورة دائمة ينقصها ما يؤهلها لفرض هيمنتها على الحركة بدورها .

الفصل بديل اشتراكى ثان :

وقد تساعدنا هذه الاعتبارات للتعرف على المشكلة الأساسية الثانية فى الحركات ذات الاتجاه العمالى السابقة على انشاء «حزب العمال» . لقد كان لابد أن تسيطر النقابية ، بحكم قوتها وحجمها ، على الحركة السياسية الوليدة ، كما رأينا . وكانت العضلة التى تواجه جميع الرواد الاشتراكيين ، كما يصفها كول (فى حديثه عن « حزب العمال المستقل ») : « وسرعان ما ادركوا أنهم .. إما أن يحملوا النقابات على الانضمام اليهم أو يقنعوا بأن يبنوا ببطء شديد حزبا على أساس الاشتراك الفردى على النمط الاشتراكى السائد فى القارة . ولما لم يكونوا على استعداد للانتظار فقد فضل معظمهم الطريق الأقصر بانشاء حزب يقوم أساسا على انضمام

النقابات يرغم أنهم لن يستطيعوا انشاء هذا الحزب الا بتجميع شديد لأهدافهم الاشتراكية ٠٠٠ « (١) » .

والواقع ان حزب العمال كان نوعا من « الطريق الأقصر » تاريخيا الى الاشتراكية ، ولكنه طريق ثبت فيما بعد أنه أطول وأصعب بكثير جدا مما اعتقد الاشتراكيون الأول ، ولعله كان أطول من البديل الآخر نفسه .

وعندما وافقت النقابات أخيرا على انشاء حركة سيامية للطبقة العاملة بعد « حكم تاف فيل » كان الاشتراكيون في الواقع سعداء جدا بقبول شروط النقابات . فالحزب السياسى المقترح لن يكون اشتراكيا ، بل مكرسا « للمصلحة المباشرة للعمال » - أى النقابية على الصعيد السياسى ، حزب سياسى يمثل مصالح الطبقة العاملة بالطريقة التى تتناول بها النقابة مصالح أعضائها . وبرغم ان النقابات كانت تقدم الأرصدة وتضع الاتجاه العام للحزب الجديد ، فإن القسم الأكبر من منظميه العاملين وزعمائه كانوا بطبيعة الحال من الاشتراكيين . اذ انضمت الجمعية الغابية وحزب العمال المستقل الى التنظيم الجديد ، بنفس الطريقة التى انضمت بها النقابات ، ومنهما جاءت الكادرات . هذا هو القلب الذى تكون داخله طابع الاشتراكية البريطانية ، الطابع الذى سيتخذ حزب العمال ككل عندما يصير حزبا اشتراكيا ، فى آخر الأمر ، سنة ١٩١٨ .

والديناميكية الداخلية لهذه الاشتراكية هى المشكلة الأساسية الثانية بالنسبة للحركات ذات الاتجاه العمالى . ففي حزب العمال صارت الغابية هى تقليد الزعامة اليمينية المسيطرة ومصدر الأفكار التى تحكم معظم تصرفات الحكم . فزعماؤه جميعا اما فاييون صراحة (آلى وجيتسكل) أو ضمنا ، أيا كانت خلفيتهم الظاهرية ، (مكدونالد وهنسدريسون ولانسبورى) . وصار حزب العمل المستقل « الجناح العمالى اليسارى ، فى احتجاج غريزى مزمن ضد الزعامة ، ولكنه يخضع لها فكريا ولا يستطيع أن يقدم ما يحل محلها بفعالية . ومن ثم فإن الحركات ذات الاتجاه العمالى منيت منذ مبدأ الأمر بيسار ضعيف جدا .

وهذه هى ، بمعنى ما ، المأساة الداخلية فى حركات الاتجاه العمالى - لأن اليسار كان يعبر دائما عن أكثر عناصر الطبقة العاملة حيوية

(١) ج. د. كول « تاريخ حزب العمال من ١٩١٤ » ص ١٥٢ .

واكثر القوى الاشتراكية الحقيقية ايجابية وقدرة كائنة على فرض هيمنة الطبقة على الحزب والدولة . ولكن « اليسار العمالي » ، اذ عبر عن هذه القوى بالطريقة وفي الظروف التي أشرنا اليها ، كان سببا في اخفاقها الكامل ووضعها تحت تصرف الاصلاحيين من الجناح اليميني . ولم يستطع حتى أن يؤثر تأثيرا جديدا في الزعامة ، الا في ظروف نادرة وموقنة . ومن هنا كان في وسع تقليد الزعامة الغابي ، الذي تؤيده دائما النقابات ، أن يكتسب قدرا كبيرا من الاستقرار والاستمرار - نوع من أسرة حاكمة ، في الواقع ، التي تتفرد بإجراءاتها الداخلية في التجنيد والتنسيق بصورة تكاد تكون مستقلة عن الحزب . وأعاققت هذه القوة النقدية الداخلية الدائمة بدورها أي تطور حقيقي « للجناح اليساري » ، كما لو كان تقليد حزب العمال المستقل ، الذي كان من الواضح أنه بداية حزب اشتراكي بريطاني جماهيري حقيقة ، قد شغل بالدخول في قالب الحركات ذات الاتجاه العمالي . وكان هاردي وزعماء حزب العمال المستقل الآخرين يتوقعون انهم سيستطيعون تحويل حزب العمال بسرعة الى الاشتراكية . وبدلا من ذلك حولتهم ظروف الحركة العمالية ، وضعفهم الداخلي ، الى معارضة دائمة تلج باستمرار على حزب العمال أن يتجه الى اليسار وغير قادرة باستمرار على تحريكه ، لا تدرك وضعها تماما ومعناها الحقيقي ، ولا تستطيع العمل داخل اطار الحركات ذات الاتجاه العمالي ولكنها لا تجد لذلك بديلا ، تضطهدها الغابية بوجها وتقاقتها ولكنها بلا بديل تتقدم به . ومن الجلي أن حزب العمال لم يستطع أن يصير التعبير السياسي الكبير الوحيد عن الطبقة العاملة البريطانية وأن يبقى في هذه الصورة كل هذه الفترة الا لأن لديه « جناحا يساريا » من هذا النوع العام . فالتقاليد والأفكار الاشتراكية الأخرى ما كانت لتستطيع أن تتحمل حزب العمال ، وما كان حزب العمال ليتحملها - وكان لابد عندئذ أن تحدث انشقاقات مثل تلك التي عرفتتها الحركات الأخرى تؤثر تأثيرا حاسما في التطور السياسي للطبقة العاملة والأمة كلها .

منافقون وخونة :

ابتداء من ١٩٠٦ كان « الحزب العمالي » يعمل أساسا كنوع من الجماعة الضاغطة « باسم النقابات (أو على نطاق أوسع » جماعة ضاغطة « باسم الطبقة العاملة ككل) . ولم يكن فعالا جدا كجماعة ضاغطة . فقبوله الانهزامي « للبرلمانية » جعله في معظم الحالات جناحا خاضعا لحزب الأحرار . وتستطيع أن تثبت شيئا عن تطور حزب العمال

فى سنواته الأولى فى التناقض بين بيانين قالهما بن تيللت ، أحد مجاهدى النقابات ممن قاموا بدور بارز فى انشاء حزب العمال المستقل وحزب العمال . فى حديث له سنة ١٨٩٣ أكد أن الاشتراكيين يجب عليهم أولا وقبل كل شيء « أن يستولوا على أن النقابات فى هذا البلد ، مجموعة من الرجال الجيدى التنظيم ، الذين يدقمون اشتراكاتهم ، وهم اشتراكيون فى عملهم كل يوم ، وليس على منصة الخطابة فحسب ، ولا يصيحون منادين بالثورة الدموية الحمراء ثم يختبئون تحت الأسرة عندما تجيء هذه الثورة ... ان تجربته فى النقابات جعلته يقول بسرور انه لو كان هناك خمسون حزبا ثوريا أحمر مثل تلك التى فى ألمانيا لفضل النقابات الراسخة العملية المقاتلة التى فى انجلترا على كل جسيمة الثوريين فى القسرة وثررتهم » (١) . كانت هذه هى الروح الحقيقية للحركات ذات الاتجاه العمالى : ازدهار للنظرية بفخر وامعان فى الغويفية بابتذال ، مضللة تماما بتمويه الديمقراطية الاشتراكية ووضعها « للثورة » (باعتبارها أربعة وعشرين ساعة من « العنف الدموى ») مقابل « التطور » (باعتباره نوعا من تحقيق الاشتراكية بعملية جمع حسابية للاصلاحات الصغيرة المنتظمة) . ومع ذلك فإن الشخص نفسه ، بن تيللت ، هاجم بعد ذلك بخمسة عشر عاما النواب العمال على أنهم « منافقون .. يردون دين الطبقة التى أيدتهم بخانتها » (٢) . ولكن « الحزب البرلماني » كان النتيجة المنطقية الوحيدة لوجهة النظر وللسياسة اللتين دعا اليهما تيللت نفسه فى ١٨٩٣ . « فالنفاق » و « الحيانة » كانا النتيجة الطبيعية للاتجاه « الراسخ ، التقدمى العملى » الذى سبق أن دافع عنه بحماسة « فالنقابيون عادة ليسوا » اشتراكيين فى عملهم كل يوم ، « وقد أدى الزعم بأنهم كذلك ، وأنه يمكن اقامة حركة سياسية كبرى عليهم بحالتهم التى كانوا عليها ، الى خلق سياسيين لم يكونوا » اشتراكيين فى عملهم كل يوم » أيضا .

إن العنصر الناقص فى سمات الحركات ذات الاتجاه العمالى يبرز بجلاء من ملاحظة تيللت : انه التربية الاشتراكية ، المهمة المعقدة الصعبة التى تستهدف تغيير الوعي ليعبر عن غرائز الجماهير فى عملها اليومى (وتنميته عن طريق هذا التعبير) . ان علاقة الحركات ذات الاتجاه

(١) ج.د. كول « سياسة الطبقة العاملة البريطانية ١٨٣٢ - ١٩١٤ » ص ١٤١ .

(٢) د. ميليلاند « الاشتراكية البرلمانية » ص ٢٨ .

العمال بالطبقة التي تمثلها علاقة سلبية في جوهرها . فهي ، تاريخيا ، تقبل الطبقة العاملة والتنظيمات التي طورتها هذه الطبقة في نموها الطويل ، أى النقابات ، باعتبارها وقائع حاسمة ، وقد ظهرت على المسرح متأخرة لتمثل طبقة تسكيت فعلا وبعمق مع ظروف المجتمع البورجوازي وتشبعت بروحه المحافظة ، واعتبرت أن وظيفتها هي مجرد استمرار هذا التطور وانما هي ذاتها خطوة أخرى فيه . ولكن النماذج التطورية التي يقوم عليها فكر الحركات ذات الاتجاه العمالي وعملها نماذج كاذبة . ان ما ينطوي عليه حزب عمال من تقدم في اتجاه العمل على الصعيد السياسى ليس خطوة أخرى حقا في نفس الطريق التطورى ، انه ليس عملية « طبيعية » من النمو على نفس الأساس . فالأمر ينطوي على عامل جديد يتطلب تغييرا جذريا وكاملا أكثر مما يسمح به هذا التشبيه - تغيير كفى في الواقع . فالصعيد السياسى هو صعيد القوة : ان الحزب السياسى انما يطالب بصورة معينة من الهيمنة على المجتمع ككل ، والحزب الاشتراكى ينوى استخدام مثل هذه الهيمنة لاعادة تشكيل المجتمع . ومشاكل السيطرة من نوع يختلف عن نوع المشاكل التي تواجه النقابات - على الأقل النقابات كما وجدت في بريطانيا حتى ١٩٠٦ . فهي تفرض على طبقة اجتماعية ظلت حتى ذلك الوقت خاضعة ، وعلى تنظيماتها ، تطورا نشطا واسع المدى ، تفرض أبعادا جديدة وتوترا جديدا وتكيفا ايجابيا وعنيفا في ميدان الثقافة - نوعا من الانقلاب الشامل في الواقع اذا أريد أن تكون الهيمنة جديدة حقا . والقوة الدافعة لهذا التغيير لا تنبثق آليا من الطبقة العاملة - وبخاصة الطبقة العاملة البريطانية كما كانت في عهد الامبريالية - ولا تنتقل الى الزعماء السياسيين بواسطة رابطة سلبية بينها وبينهم .

وهناك مفارقة واضحة هي مفتاح النقص الأساسى في اشتراكية الحركات ذات الاتجاه العمالي . ان القوة السياسية الكامنة فى الطبقة العاملة لا تحقق فعاليتها عندما تقبل الحركة السياسية التي تقوم على هذه الطبقة وجهة النظر والتكوينات التي خلقها العمال في صراعهم كطبقة خاضعة على أنها أمور مسلم بها . فالتكوينات لا يمكن أن تجدد حقا صورة الحركة السياسية وضمونها - ومن هنا فان الأمر ينتهى بالأحزاب السياسية ، عندما تقبل هذا الأساس ، بالخضوع لعوامل أخرى مختلفة تماما ، كما يتبين بوضوح تام من تاريخ الحركات ذات الاتجاه العمالي ، تتمثل فى الضغوط التي يمارسها المجتمع البورجوازي من خارج

البروليتاريا والاضاع والأساطير التي تشمل حركتها . ومن المفارقات ان « الاحترام » التعس الذي تطلع اليه حزب العمال الوليد ، ومناوراته السياسية المتخاذلة ، و « اعتداله » الذي شل فعاليته - وبعبارة أخرى كل جهاز « الحيانة » - انبثقت من أساسه البرولتاري البحث . فقد حدد هذا الأساس ، ظاهريا ، طبيعة الحركة الاشتراكية السياسية ، ولكن لأنه لا يستطيع في الحقيقة أن يفعل ذلك - للأسباب التي أشرنا إليها - فان الثقافة السياسية الفعالة للحركة الاشتراكية كان لابد أن تكون بورجوازية لا اشتراكية . اذ ترك الطريق مفتوحا على مصراعيه لما يمكن أن نسميه بدفة أكثر ثقافة سياسية « تحت البورجوازية » ، فضلات القيم الانجلو ساكسونية العظيمة ، والمحاكاة الذليلة لأفكار الطبقة الحاكمة وعاداتها التي لا صلة لها بالكيان التاريخي للطبقة العاملة . وتترك المفارقة أثرها حتى على صعيد الأشخاص : اذ يقابل الطسابع العمالي الراسخ لمجاهدي حزب العمال - الذي يراه المرء على الفور في أى مؤتمر لحزب العمال - بالضرورة اطارات حاكمة مستمدة مباشرة من الطبقة الحاكمة ومتشعبة بأفكارها وتقاليدها ، مثل آتلي وجيتسكل ودالتون وكثيرين غيرهم .

هل يعنى ذلك ان الطبقة العاملة لا يمكن أن تطور حركة اشتراكية حقيقية الا تحت وصاية المثقفين الثوريين ، وصاية طبقة مثقفة برولتارية فى أصولها ؟ ان هذا ، بدوره ، لا يمثل سوى جانب واحد من الحقيقة . فمفهوم المثقفين الذين « يتلاعبون » آليا بالطبقة العاملة مجرد نقيضة لمفهوم الحركة السياسية التي تنبثق تلقائيا من الطبقة العاملة . أما فى الواقع فانه لا يمكن خلق حركة سياسية برولتارية واشتراكية حقيقية الا بقيام علاقة دياكتيكية بين الزعماء والجماهير (علاقة تعمل على الفاء التمييز بين « المثقف » و « المنفذ » ، كما قال جرامسكى) . وقد كان عدم وجود هذه العلاقة هو ما جعل الحركات ذات الاتجاه العمالي عاجزة . ومن ثم فان الفشل التاريخي للمثقفين - وبخاصة « الكتائبين » التي بلغت ذروتها فى الحركات ذات الاتجاه العمالي - لا يعنى عدم وجود طبقة من السادة المصطفين الذين يمنحون العمال بركات حكمهم من أعلى ، بل الى عدم وجود العنصر المستقطب الذى تتطلبه الحركة الاشتراكية لكي تحقق ذاتها .

لقد قال مك دونالد فى ١٩١٢ ان الاشتراكية « يجب أن تبدأ بوقائع الوحدة الاجتماعية ، لا بوقائع الصراع الطبقي ، لأن الأولى هى الحقيقة

الغالبية على المجتمع » (١) . ومن ثم لم يسكن مفاجأة أن انغمس « حزب العمال » الجديد بعد ذلك بسنتين ، بعد الدور التابع والشائن الذى لعبه فى البرلمان ، فى مشاركة فعالة فى الحرب العالمية الاولى . وقد لوحظ أنه « قبل ١٩١٤ كان الأعضاء المستنيرين من الاطارات الحاكمة فى بريطانيا يرون فى زعماء حزب العمال خصوما وحلفاء فى نفس الوقت » (٢) . وبعد ١٩١٤ كفوا سنوات طويلا عن أن يكونوا خصوما . وقد اشترك حزب العمال فى الحكم لأول مرة عندما دخل وزارة الحرب الائتلافية سنة ١٩١٥ ، وفيما بعد لعب دورا أكثر أهمية (وكانت له ثلاث وزارات) فى وزارة لويد جورج الائتلافية . وأدت الحرب الى ضعف عام للنفوذ الاشتراكي داخل الحركة العمالية ، كما أدت الى اثاره العداء بين النقابيين واشتراكيي حزب العمال المستقل - وخصوصا بسبب الدعوة السلمية ضد الحرب من جانب بعض زعمائه .

ولكن اذا كانت الحرب العالمية الاولى قد جلبت تيمعا آخر للحركة العمالية وأضعفت فيها النفوذ الاشتراكي - الضعيف أصلا ، فان أثرها فى نواح أخرى كان مختلفا تماما . انها صنعت حزب العمال بالصورة التى نراها اليوم . فظروف الحرب أرغمت الحكومة على وضع خطة واسعة النطاق تماما من سيطرة الدولة على الاقتصاد - بما فيه الأسعار والاياجارات فى بلد كان يدين أصلا « بحرية التعامل » . ورأت الحركة العمالية فى ذلك دليلا على عدم صلاحية الرأسمالية ، وأنها نوع من « اشتراكية وقت الحرب » يمكن المحافظة عليه وتوسيع نطاقه بعد الحرب . فجزء من التصور القابلي قد تحقق عمليا ، وكان ذلك أشد تأثيرا بكثير من أى فصاحة على الزعماء النقابيين « العمليين » . وبصفة عامة خلقت صدمة الحرب احساسا بإمكانيات جديدة ، ومطلبا غامضا بعالم جديد يتفق مع تقدم الأفكار الاشتراكية . وحتى رئيس الوزراء الليبرالي ، لويد جورج ، أحس فى ١٩١٧ بأن عليه أن ينصح وفدا عماليا بأن « حالة المجتمع بأكمله فى ذوبان بدرجة تزيد أو تنقص .. وتستطيعون أن تطبعوا هذه الكتلة الذائبة أى شيء تقريبا ، ما دتمت تفعلون ذلك بثبات وعزم .. فكروا فى أساليب جديدة ، فكروا فى طرق جديدة .. لا تفكروا دائما فى العودة الى حيث كنتم قبل الحرب : حققوا عالما جديدا حقيقة » (٣) .

(١) جيمس رامساي مك دونالد « السندكالية : بحث قلى » ص ٥٠ .

(٢) ر. ميليباند « الاشتراكية البرلمانية » ص ٢٨ .

(٣) تقرير مؤتمر حزب العمال السنوى ، ١٩٢٧ ص ١٦٢ .

وفى نفس العام أضافت الثورة الروسية مئرا جديدا • ويتبين مدى قوة هذا التأثير فى حادثة من أغرب الحوادث فى تاريخ حزب العمال ، وهو « مؤتمر ليدز » المشهور فى ١٩١٧ • ففى هذا الاجتماع ، الذى نظم للاحتفاء بالثورة الروسية ، فوجئ العمال البريطانيون بمنظر مكدونالد وبعض الشخصيات الهمة الأخرى يؤيدون قرارا يطالب « بانشاء مجالس لندوبى العمال والجنود (سوفيتات) فى كل مدينة وقرية ومركز لبدء نشاط الطبقة العاملة وتنسيقه •• ومن أجل التحرر السياسى والاقتصادى الكامل للعمال فى العالم » (١) • ان هذه الصحوة التى تطالب بتكرار الثورة الروسية فى بريطانيا اختفت بسرعة ، ولكن حقيقة وقوعها فى ذاتها تبين كيف أن الحركة العمالية قد صارت مؤقتا مفتوحة لأى تغيير وافكار جديدة •

حزب العمال الحديث :

وهكذا حققت الحرب العالمية الأولى ما لم تستطع الجماعات الاشتراكية البريطانية الصغيرة • فتحت تأثيرها اتجهت الحركة العمالية نحو قبول صورة من الاشتراكية وأخيرا استطاع حزب العمال أن يكون حزبا اشتراكيا وليس مجرد حزب نقابات • ولكن لما كان هذا قد حدث فى وقت كان الاشتراكيون أنفسهم فيه ضعافا الى أقصى حد ، فانه اتخذ صورة أقل حد أدنى ممكن من التحول الى الافكار الجديدة • وكان الاشتراكيون فى مركز ضعيف فى دعم عملية التحول هذه ودفعها • فزعما النقابات اذا كانوا قد صاروا يميلون الى الفكرة المجردة عن الاشتراكية أكثر من ذى قبل ، فانهم أصبحوا لا يميلون الى معظم الاشتراكيين فعلا أو يثقون فيهم أكثر من ذى قبل ، ولم يكونوا على استعداد للتفكير فى أى تحول جذرى لحزب العمال • وكانت الشخصية الرئيسية فى التحول آرثر هندرسون ، النقابى القديم وأحد زعماء حزب العمال فى وقت الحرب • وقد تبين أن حزب العمال ممكن أن يصير حزبا سياسيا حقيقيا على النطاق القومى ، وأن الحزب السياسى حقيقة لابد أن تكون له ايدولوجية • وفى حالة حزب العمال كان النداء الايدولوجى الجديد الوحيد فى الاتجاه الاشتراكى • وبخطوة تجريبية الى الأمام حدثت مرحلة أخرى حريصة فى « التطور » البريطانى ، وبحل وسط آخر أكثر خبلا ، تكونت أخيرا أداة الاشتراكية البريطانية لتشغل مكانها المناسب فى الفلك البريطانى فى منتصف الطريق بين مجلس اللوردات و « فرق الكشف » • وكنتيجة

(١) س. جرويلد « الحركة العمالية البريطانية والثورة الروسية » ص ٢٨ •

لمناورات سياسية متقلبة لانهاية لها وعدد لا يحصى من الحلول الوسط ، تكون خليطا من الاشتراكية والنقابية والأخلاق البروتستانتية داخل اطار شامل من « الوقار » . وجاء حزب العمال متأخرا الى المسرح السياسى ، ومع ذلك فان مجيئه كان مصحوبا أيضا بقرآن جديد أوسع نطاقا فى وعى الجماهير ، وكان هو نفسه تعبيرا جزئيا عن هذا القرآن ، وبرغم نقائصه استطاع أن ينمى هذا الوعى بقوة . وكانت الآفاق الجديدة التى أتاحها ، بعضها سراب وبعضها حقيقى . وسنتبين حقيقة كل منها مع الوقت . بيد أن اتاحة أبعاد جديدة مستقلة الى حد ما للطبقة العاملة برغم ما فيها من نقائص وقيود وبرغم أنها جاءت متأخرة كان شيئا عظيما وانجازا دائما فى هذا البلد الذى يحتويه الماضى .

ووضع دستور جديد للحزب بوساطة هندرسون وسيدنى ويب اساسا ، وصودق عليه فى مؤتمر خاص فى فبراير ١٩١٨ . وما زال قائما حتى اليوم مع تعديلات طفيفة . وقد وضع الدستور الجديد ليوفر تنظيما جديدا للحزب يقابل أيديولوجيته الجديدة . فقد كان الحزب حتى ذلك الوقت مجرد مجموعة من المنظمات المنضمة ، معظمها نقابات وجماعات اشتراكية ، ولم يكن له أعضاء أفراد خاصين به ، وصار الآن يجند الأعضاء مثل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الأخرى . وحتى ذلك الوقت كان وجوده غير ثابت ، فى مكان ما بين السياسة والنقابية ، والآن تحول الجنين السياسى الى كائن سياسى كامل ، ذى أهداف سياسية حقيقية ، ويستمد قوته من شبكة واسعة على النطاق القومى من المجاهدين السياسيين بدلا من أن يستمدها من منظمات أخرى .

ويظهر فى الأحاديث والمناقشات التى دارت حول الدستور الجديد وعى بمدى أهمية التغيير الجديد ، وكان ذلك شبه ميلاد جديد لحزب العمال . بيد أن الوعى هذه المرة أيضا ، لم يبلغ مستوى الدلالات الموضوعية للتطور الحادث ، كما كان الحال عند ميلاد الحزب . وقد رأينا فعلا الى أى مدى كانت المشاكل التى تواجه أى حركة اشتراكية سياسية جديدة وكبيرة بالمقارنة بمشاكل النقابية وإلى أى مدى تقل مقتضيات الأبعاد الجديدة للقوة ، ولكن هندرسون والزعماء الآخرين ظلوا لا يدركون هذه الأبعاد فى ١٩١٧ و ١٩١٨ الا بصورة جزئية . وكل ما استطاعوا أن يفعلوه هو أن يضيفوا الى « الطريق الأقصر » الأصل الذى تبنته الحركات ذات الاتجاه العمالى « طريقا أقصر » آخر ، تجريبيا وغير مدروس ، فى الاتجاه العام نحو الاشتراكية .

ان التغييرات الاجتماعية التي تتطلب اليها الاشتراكية واسسعة
اندى . ولا يمكن أن يحققها الا أجيال من الناس بصراع صعب بدأنا الآن
فى فهمه . وإذا كان هناك شىء مؤكد فى الاشتراكية فهو أن مثل هذه
التغييرات ، اذا أريد أن تكون واعية وتحت السيطرة ، تتطلب تكريس
جهود أعداد كبيرة من الناس ومشاركتهم الايجابية . فلا يمكن تحقيقها
بواسطة عدد قليل من زعماء الحزب ، أو بضع مئات فى البرلمان ، أيا كانت
القوانين التي يصدرونها . ولكن ما هو طريق أى حزب الى مثل هذه
الطاقة الجماهيرية . الى توجيه الارادة الشعبية التي لا يستطيع غيرها إقامة
مجتمع جديد حقيقة ؟ ان طريقه اليها هم الناس الذين فيه ، مجاهدو
الاشتراكية . أولئك الذين يطلق عليهم عادة ، حق من جانب اليسار ، ذلك
الاسم الكريه ، الأعضاء العاديون . فمن وجهة النظر الاشتراكية هم
الحزب والحركة . وهم وحدهم الذين يستطيعون تحويل الأفكار الى قوة
مادية ويصرون نواة تلك الطاقات التي تضيق بقلوبهم . ان أى حزب
اشتراكى لابد أن يمثل فى ذاته ، الى أقصى حد ممكن ، مستقبل
الاشتراكية التي يدعو اليها ، ومن ثم فإن الاشتراكيين لابد أن يعوا انهم
الحركة ويشعروا أنها حركتهم وتحت حكمهم تماما - لأن الديمقراطية
الشاملة ستكون جزءا من الاشتراكية ، ولا يمكن الا أن تكون عنصرا
أساسيا فى أية حركة اشتراكية حقيقية . ومن هنا يستطيع المرء أن يقول
ان هناك مبادئ معينة فى التنظيم تنبثق من معنى الاشتراكية ذاتها
وتفرض نفسها على أى حزب اشتراكى . وأيا كانت العقبات التي تحول
دون مثل هذه الديمقراطية - وهى مشاكل أشار اليها كثير من النقاد
فى الماضى - فإن الجهد الذى يبذل فى تحقيقها والمحافظة عليها يظل مع
ذلك التزاما أساسيا بالنسبة لأى حزب اشتراكى وأحد العناصر الحيوية
فى طبيعته الحقيقية .

ونحن نرى فى أحداث ١٩١٨ ودستور حزب العمال الجديد عيوباً تنظيمية
تتبلور وتقابل بالضبط الضعف الثقافى فى الحركة العمالية ، وتجعله أكثر
دواماً بتجسيده فى بناء قومى كبير جديد . وداخل حزب العمال نفسه
يجد المرء ارتباطاً كبيراً فى الرأى حول مسائل تنظيمية بسيطة ، وجهلاً
تاماً بكيفية عمل الحزب وما ينبغى أن يكون عليه عمله . ويتجاهل « اليمين
العمال » عادة هذه المشاكل لسبب قوى وكاف هو أن التنظيم الحالى للحزب
يجعلهم فى مركز القوة بصورة دائمة ، وهم يدرسون أساليب استخدامه
لا مبادئ تكوينه . وتجاهلها « اليسار » لأنه أحس دائماً - بما فيه من
عنصر أخلاقى ، انه يمكن تحويل معتقدات الناس بالوعظ أيا كان نوع

تنظيمهم • وإذا لم يكن الاشتراكيون أنفسهم مهتمين بفهم تنظيمهم - أي مجتمعهم وطريقة حياتهم - كيف يمكن لأولئك الذين خارج حزب العمال أن يفهموا أكثر منهم ؟

والواقع أن تنظيم بناء حزب العمال يجسد تماما التجربة التاريخية للحركة العمالية في بريطانيا كلها ، ويمثل ذروة كل من انجازاتها وعيوبها • فهو نتاج عملية « تجريبية » ، أي سلسلة من الحلول الوسط الجزئية بين القوى التاريخية المختلفة ، ومن ثم يمثل على الصعيد العملي التوازن المسيطر بين مثل هذه القوى • ولسكننا رأينا كيف أن النمط المسيطر لحياة الطبقة العاملة ومؤسساتها في بريطانيا صار ، بصورة حتمية ، نمطا محافظا لا تتولد عنه سوى وجهة نظر اندماجية أو قطاعية طبقية على أحسن الأحوال • وكانت النقابات هي راعية هذا الاتجاه ، كما كانت ترعى مستوى معيشة العمال • ومن هنا كان استمرار هيمنتها على حزب العمال بعد ١٩١٨ يعنى استمرار هيمنة هذا الاتجاه في الحركة العمالية • وفى حين أن المهمة الموضوعية التي تواجه الاشتراكية في بريطانيا هي اصلاح وجهة النظر العامة هذه ، ثمرة الخضوع والهزيمة ، ظلت في قلب الاشتراكية نفسها بوصفها الصخرة الأساسية التي يقوم عليها حزب العمال • ان ميلاد الحزب الثاني في ١٩١٨ ، تلك الخطوة في مستقبل الاشتراكية ، كان أيضا خطوة الى الوراء فى الماضى ، قرارا بالبقاء فى المرفأ التاريخي الذي عرضنا خطوطه العريضة سابقا • وليس هناك ما يصور المعنى الحقيقي « للتجريبية » أو « التطورية » البريطانية احسن من قصة تكوين حزب العمال • ان هذه الفلسفة القائمة على الحرص والواقعية العملية والاحترام العميق للماضى ، وهى جهاز فكري بالغ السكمال للطبقة الحاكمة - مجرب ومختبر على مر قرون من التجربة ، ورثتها الطبقة العاملة لعدم وجود أى شيء أفضل أو أكثر ملاءمة ، ولكن هذه الفلسفة ، اذ حرمت من غرضها الأصلي وسبب وجودها ، تحولت فوراً الى شيء آخر مختلف تماما ، واتخذت كل سماتها الرئيسية معنى جديدا • وتحولت الواقعية ، عند زعماء العمال ، الى مجرد جين ، نوع من التنويم الوجل فى مواجهة الأحداث ، وتحول « العملية » الى قصر نظر مقصود ، الى طقوس برجاسية تستخدم لطرد التفكير النظري الذي تتطلبه الاشتراكية ، ويصبح الاحترام الكريم للماضى عبادة أصنام يبدو أنها تتحول الى تراب بمجرد أن تتعرض لأول احتكاك - رموز نزعة قومية لأبد من تغيير دلالاتها ، فى نهاية المطاف ، تغييرا كلياً بواسطة الثورة الاجتماعية التي يمثلها اسميا الاتجاه العمالي • ان حزب العمال الجديد ،

ولد من مفاهيم حديثة مثل هذه . لا يمكن أن يكون سوى حل وسط .
لا حل وسط برىء من النوع الذى يفخر به دائما أبدا البريطانيون ، بل
حل وسط ترتفن فيه كل القوى التى تعمل من أجل المستقبل للماضى
رهنسا كاملا وتستنزف قواها فى صراعات ثانوية لا جدوى منها .

أشباح الحركة العمالية :

برغم أن حزب العمال حول نفسه الى حزب اشتراكى ، فانه ظل
جهازا نقابيا ، « جماعة ضاغطة » للنقابات . وضع الواحد منهما ببساطة
فوق الآخر . والهيئة المسيطرة فى حزب العمال نظريا ، هى المؤتمر
السنوى مثل الأحزاب الأخرى . وتأتى ٨٠ فى المائة من الأصوات التى
يمكن أن تدلى فى هذا المؤتمر من النقابات . اذ أنها تمثل فى السنوات
الآخيرة حوالى خمسة ملايين عضو ، مقابل مليون عضو من مجاهدى
الحزب المنتمين اليه فرديا . وعن طريق نظام التصويت على أساس الكتل
فان هذه الجبهة الضخمة من الأعضاء غير العاملين تحسب أصواتها ،
مثل أشباح جوجول فى مؤتمر الحزب بما يزيد كثيرا جدا على أصوات
الأعضاء العاملين .

وقد يعترض على ذلك بأن نسبة كبيرة من أعضاء النقابات العاملين
لا بد أن يكونوا من أعضاء حزب العمال العاملين فى نفس الوقت . ألا يؤدى
ذلك الى إعادة التوازن شيئا ما ؟ ان هذا فى الواقع يزيد من حدة مفارقة
« أشباح » الحركة العمالية ، لأنه فى معظم الأحوال يكون النقابيون العاملون
المؤيدون للحزب بكفاحهم هم أيضا أعضاء بصفتهم الفردية فى أحد دوائر
الحزب . فنسبة كبيرة من المجاهدين الأفراد من النقابيين بطبيعة الحال .
يبد أن المجهود السياسى المزدوج الكبير الذى يقومون به ، فى النقابات
وفى الحزب مباشرة ، لا يمكن أن يوازى بأى حال الوزن الساحق لأصوات
« الأشباح » ، تلك الأصوات الاسمية البحتة التى تحكم مصير حزب
العمال نظريا ، وأحيانا تحكم بريطانيا كلها .

ولما كانت هذه الأصوات مجرد « أشباح » ، وليست قوة سياسية
عاملة ، فلا يمكن طبعاً أن تكون لها هذه القوة حقيقة . ولكن يسيطر عليها
الأشخاص الذين لديهم القوة فعلاً ، من مندوبى النقابات فى مؤتمر حزب
العمال . وهؤلاء المندوبون فى الواقع ممثلون لقيادات النقابات المختلفة ،
تلك الأجهزة البيروقراطية المتنوعة التى تسيطر على النقابية البريطانية .
كما أن بعض النقابات الكبرى القليلة بدورها لها نصيب الأسد فى هذه
الأغلبية التى تتمتع بها النقابات .

فبأى طريقة ، اذن ، تستخدم هذه القوة الكبيرة بواسطة الزعماء النقابيين ؟ ان النقابية البريطانية ليست قوة مركزية او منسقة - فهي مثل كل شيء آخر قد نمت على أساس تجريبي مجزأ ولم تنجح كل المحاولات اللاحقة لتعميلها . ومن ثم فلا يوجد خط واحد تمثله وفود النقابات في مؤتمر حزب العمال . الا أنه ، برغم الاتجاه اليسارى التقليدى لعدد قليل من النقابات ، كانت الأغلبية الكبرى باستمرار طوال تاريخ الحزب تؤيد السياسات الغابية التي تتسم بأقصى قدر من الحرص . وتوجد عادة الميول الاندماجية والمحافظة ، التي تتسم بها الطبقة العاملة ، في أقصى صورها بين بيروقراطى النقابات الذين يصعدون الى مراكز القوة داخل اطار هذا النمط الضيق التقليدى من النقابية ويوحدون بين اطاراتها واتجاههم ومركزهم الشخصى .

ومن الممكن أن نتبين كيف تحتل هذه الديناميكية مكانها داخل الاطار الأوسع لديناميكية حزب العمال . فالغابية كانت أصلا متفوقة على اليسار العمالى ، وكان لابد ، فى الأوضاع البريطانية ، أن تسيطر عليه الا اذا استطاع أن يتطور الى حد كبير جدا ويجد تعبيراً فكرياً متفوقاً عليها . ولكن التنظيم الذى يتميز به حزب العمال أضفى أيضاً قالباً بيروقراطياً دائماً على مثل هذه السيطرة ، وفرض حافزاً بيروقراطياً دائماً فى وجه تطور اليسار . وباستثناءات قليلة ، أبرزها أرنست بفين ، لم تستخدم النقابات قوتها فى حزب العمال لانتخاب نقابيين لزعماء الحزب فى البرلمان . فهيمنتها لم تؤد الى هيمنة فعالة للنقابية على كل العناصر الأخرى فى الحركة - لسبب بسيط هو أن النقابية البريطانية لم تجد داخلها القدرات المطلوبة لتحقيق الهيمنة السياسية والثقافية ، حتى أقل قدر من هيمنة الجناح اليمى لحزب ديمقراطى اجتماعى . وكانت النتيجة الوحيدة الممكنة هي الهيمنة النشطة لمجموعة المثقفين الأقرب الى اتجاه زعماء النقابات ، اليمى العمالى المعتدل . وقد كان هذا التحالف الدائم بين هذه القوى - التي يطلق عليه أحيانا مجرد « التحالف العمالى » - هو لب الحركة العمالية . وقد أعلن زعماء النقابات بوضوح عدم ثقتهم فى « المثقفين » واحترامهم المتأصل للتفكير « العملى » و « للمعقولية » غير المثقفة . ومع ذلك فقد احتفظوا باستمرار بمجموعة من المثقفين فى مركز القوة فى الحزب ، وعن طريقهم استطاعت فئة واحدة من المثقفين تحقيق قدر فائق من الوحدة والاستمرار فى السيطرة على حركة الطبقة العاملة البريطانية . ويوجد مفتاح هذه المفارقة فى سمات هذه الفئة بطبيعتها

الحال . فهي تتألف من ذلك النمط من المثقفين الذين لا يبدون ، بمعنى ما ، كمثقفين لقبولهم العميق للقبول السائدة من الوجود الاجتماعي . فيبروقراطيو النقابات ، الذين يزدرون التمرد ، ما كانوا يستطيعون إلا أن يمنحوا القوة للفئة التقليدية وغير المتمردة من المثقفين ، الذين نشأوا في كل المطابقة السائدة في الحياة الثقافية البريطانية ، والذين تعلموا بالأسلوب المعتاد في الجامعات القديمة ، ويريدون تغيير المجتمع ، لا ضد المحرمات الأساسية فيه ، بل بما يتفق معها . ومن ثم فإذا كانت الاتجاهات الاندماجية في النقابية تمثل نوعا من « المحافظة » البدائية الفريزية ، فإن « التحالف العمالي » ربطها « بمحافظه » أكثر دقة واحكاما من الناحية الفكرية - تقاليد المثقفين الليبراليين البريطانيين الراسخة والمتأصلة الجذور واللازديكالية الى أقصى حد . وفي ائتلاف القوى هذا يتخذ الميراث الايديولوجي الثقيل الذي خلفه الماضي عبئا على الطبقة العاملة صورة تنظيمية محددة . وتظل الاشتراكية البريطانية ، القوة التي تعمل من أجل السلام ، مقيدة بعمق بالماضي رغم ما في ذلك من مفارقة ، لا فيما يتصل بأفكارها ومشاعرها فحسب ، بل في بنائها العملي أيضا .

اننا نستطيع أن نقول ان الحركة العمالية نظمت قصصا لابعاد المجاهد الاشتراكي ، العضو الفرد الذي انضم الى الحركة أساسا بدافع قناعاته السياسية والذي يشعر بطبيعة الحال أن الاشتراكية شيء يجب العمل على تحقيقه داخل آفاق الأحياء . ولابد بالضرورة أن تحدد الحركة العمالية طريق توجيه مثل هذه الطاقات الثورية ، حيث أنها الممثل الوحيد للطبقة العاملة والتقليد الاشتراكي المحلي . وهي تستغل اشتراكيته ، الذين قاموا دائما بأهم دور في العمل اليومي للحزب ، وفي النهاية تسوقهم الى الشعور بالاخفاق بفضل طابعها الخاص ذاته ، وتبعد كل القوى التي لا تستسلم لهذه التفاهة المتأصلة . ان أحدا لم يندد قط بالعجز المؤلم والمخزي للمجاهدين الاشتراكيين في قاعدة الحزب بالقسوة والدقة اللتين نجدهما في قول ريتشارد كروسمان : « ان حزب العمال كان في حاجة الى مجاهدين من الاشتراكيين الواعين سياسيا للقيام بأعمال تنظيم الدوائر الانتخابية » . ولكن لما كان المجاهدون يجهنون الى التطرف فقد تطلب الأمر دستورا يحافظ على حماسهم بخلق ديمقراطية حزبية كاملة في الظاهر ، مع أبعادهم عن القوة الفعالة . ومن هنا جاء الاعتراف من ناحية المبدأ بالسلطات السيادية للمندوبين في المؤتمرات السنوية مع ازالة معظم هذه السيادة عملا عن طريق كتلة أصوات النقابات من

ناحية ، والاستقلال الكامل لمثل حزب العمال فى البرلمان من ناحية أخرى « (١) » .

تافهون ومتعصبون ومشعوذون ومتطرفون :

كان هذا هو الجهاز السياسى غير المتوقع الذى شيد ابتداء من ١٩١٨ . وقد شيد حول كلمة : اشتراكية . وعندما ننظر الى هذه الكلمة نظرة ناقدة ، فيما يتصل بطريقة عمل حزب العمال فعلا . نجدها تبدو حلما ووهما بحتا ، تبريرا وقناعا ، جوهرها ومجرد مظهر ، فى نفس الوقت . وقد عبر بوضوح عن المعانى الأساسية التى أضفيت عليها فى « المؤتمر السنوى » فى ١٩١٨ ، وفى كل مناسبة أخرى بعد ذلك ، ولم تتغير هذه المعانى حتى اليوم . ويتضمن البند ٤ من الدستور الجديد للحزب أن الحركة تلتزم « بالعمل على أن يحصل المنتجون باليد أو الذهن على كامل ثمار عملهم ، وعلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة فى التوزيع ، على أساس من الملكية العامة فى وسائل الانتاج وأفضل أسلوب ممكن للإدارة والسيطرة الشعبية فى كل الصناعات والخدمات » (٢) . وحتى فى ذلك الوقت ، عندما كانت الحركة العمالية فى أجرا حالات تقدمها ، كانت بيروقراطية فى تعبيرها . ولكن الروح التى أملت الألفاظ كانت توحى بإيمان أقل حتى من الألفاظ نفسها بما تنطوى عليه من معانٍ مفترضة ، ففي أول مناقشة حول الاقتراح الأول الذى قدم الى المؤتمر بعد اقرار الدستور الجديد ظهرت القضايا المطروحة بجلاء . وكان هذا الاقتراح يتعلق بقرار عن « التعمير الاجتماعى » بعد الحرب العالمية الأولى ويشير الى « . البناء التدريجى لنظام اجتماعى جديد يقوم . . على التعاون المخطط فى الانتاج والتوزيع ، والاتجاه بعطف نحو المساواة السلمية ، والمشاركة على أوسع نطاق ممكن فى القوة ، الاقتصادية والسياسية ، والوعى العام بالرضا الذى تتميز به الديمقراطية الحقيقية » (٣) . ولم يكن من السهل النفاذ الى ما وراء هذه الشعارات التى استخدمت بهارة من معانٍ . ولكن أعضاء الجناح اليسارى المتنبهين لاحظوا عدم وجود أية اشارة محدودة الى ملكية وسائل الانتاج والتوزيع ، وقام أحد أعضاء « الحزب الاشتراكى

(١) ر.ه.س. كروسمان فى مقدمته لكتاب « الدستور الأنجليزى » وانتشر باجهوت ١٩٦٣ .

(٢) ج.د.ه. كول « تاريخ حزب العمال منذ ١٩١٤ » ص ٧٢ .

(٣) « تحرير المؤتمر السنوى لحزب العمال ، ١٩١٨ » ص ٤٣ .

البريطاني ، ، مستر فير شايلد بالاسم ، محتجا (١) . وقال ان هذا القرار ليس متفقا تماما مع الدستور الجميل الجديد ، ويمكن تفسيره على أنه يدعو الى « التعاون بين العمال وأصحاب الأعمال » . واستطرد مصرا على أن « القرار ينطوي على خلق جيش من البيروقراطيين والخبراء ، وليس فيه اعتراف بطلب العمال توجيه وسائل الانتاج لخدمة الطبقة الممثلة في هذا المؤتمر » . (٢) . وقام سيدني ويب نفسه للرد على فيرشايلد (باعتباره مثالا نموذجيا لمجموعة الجناح اليساري التي وصفها ويب في موقف آخر بأنها مجموعة من « التافهين » المتعصبين ، والمشعوذين والمتطرفين ») (٣) . واعترف ويب بأن الدستور جاء فيه ما ذكر مستر فير شايلد . ولكن الواقع أن الجميع أمامهم عمل كثير يجب أن ينتهوا منه بما في ذلك ما لا يقل عن ستة وعشرين قرارا آخر ، و « .. انهم لا يريدون تكرار ما يقال المرة بعد الأخرى وترديد الشعارات القديمة » (٤) . وليس من اليسر على المرء أن يرى كيف أن تكون أول مناقشة لأهداف الحزب الجديدة تكرارا مملا لأي شيء . بيد أن المسألة طبعاً تدور حول هذه النقطة بالذات . إذ أن الحديث في هذا الموضوع حتى مرة واحدة يعتبر أكثر مما ينبغي في نظر ويب وأغلبية القيادة - فبالنسبة لهم كان المبدأ والأمل الجديد الكبير ، تلك الصورة الاشتراكية الجديدة التي اتخذها الحزب ، شعارات قديمة يجب تجنبها في عمل الحزب بمجرد الانتهاء من اقرارها . فالاشتراكية ، باختصار ، مكانها السليم هو الدستور حيث يمكن الإعجاب بها من وقت لآخر والإشارة إليها في لحظات الانفصال . أما التافهون والمتعصبون والمشعوذون والمتطرفون الذين يريدون ربطها بالعمل الفعلي في حزب العمال فيجب احترامهم .

وقد تلقى ، هؤلاء التافهون .. درساً آخر عند مناقشة القرار رقم ٨ ، وكان هذا القرار ينصب على البطالة ولكنه أغفل كل إشارة الى سبب البطالة ، النظام الرأسمالي . واعتراض البعض متسائلين ألا يكون من الأفضل مهاجمة النظام الرأسمالي صراحة وبذلك تظهر للطبقة الحاكمة وجهة نظرهم ونواياهم ؟ وقام ويب مرة أخرى ليجيب على الاعتراض ، فقال انه ليس من الضروري « اقحام الشعارات القديمة مرة أخرى .

(١) نفس المرجع ص ٤٤ .

(٢) نفس المرجع ص ٤٤ .

(٣) بياتريس ويب « يوميات » ١٦ مايو ١٩٣٠ .

(٤) « تقرير المؤتمر السنوي لحزب العمال ، ١٩١٨ » ص ٤٤ وما بعدها .

فقد سمعوا نفس هذا الحديث مرارا وتكرارا .. وقد صار الأمر يدعو الى الملل » (١) . ان الرأسمالية بوصفها سبب الشرور الاجتماعية ، والاشتراكية بوصفها علاجها ، قد أصبحت « شعارات » قديمة في نظر « اليمين العمالي » في البداية الأولى لانشاء « حزب العمال » الحديث . ومن الخطأ تماما أن نعتبر أن القيادة خانت المبادئ الاشتراكية في أية لحظة تالية من اللحظات الحاسمة في تاريخ الحزب . فالخيانة كانت دائما جزءا لا يتجزأ منه . كما أن هذه الخيانة لم تكن نتيجة رياء من جانب أفراد أو انحطاطا كما قال اليسار كثيرا بعد ذلك ، انها نتيجة منطقية لاتجاه « الفابية » بأكمله . فالتطورية أو « التدريجية » تفصل بين حالة الاشتراكية المستهدفة عن الخطوات الفعلية التي تتخذ لتحقيقها : فالأولى توجد في المستقبل البعيد غير المتصور بالنسبة للثانية ، ومن ثم فان هذه الخطوات لا يمكن أن تقيم على أساس من فعاليتها في تحقيق الاشتراكية . بل ينظر إليها على أنها جيدة « في ذاتها » ، وتبررها معايير مباشرة مستمدة من المجتمع القائم . أما « اليسار » فانه من الناحية الأخرى يريد أن تكون كل خطوة مرتبطة بالهدف وهو اصرار يعتبر تعصبا وتطرفا فعلا من وجهة النظر التطورية .

ان هذا التوتر ، أو ما يماثله وجد في جميع الأحزاب الاشتراكية والشيوعية . ويمكن العامل الذي يحدد اتجاه الحركة العمالية في القوة النسبية لكل من القطبين المولدين للتوتر وفي طابع كل منهما . وكما رأينا ، كان اتجاه الجناح اليميني المعتدل قويا بصورة غير عادية في بريطانيا لعدة أسباب - فقد كان ، وما يزال متواصل الجذور في « محافظة » المجتمع البريطاني العميقة والمنتشرة على نطاق واسع . وكان قطب « الجناح اليسارى » ، الذي يستمد قوته من عدم المطابقة والراديكالية التقليدية وحزب العمال المستقل والاتجاهات العمالية اليسارية ، ضعيفا بصورة غير عادية . وموضوعيا تقع على عاتق اليسار مهمة التغلب على هذا التوتر دياكتيكيا ، بواسطة « مركبة » ايدولوجية وعملية توحد بين الاصلاحات المباشرة والمثل الأعلى البعيد للمجتمع الاشتراكي . ولما كان اليسار العمالي عاجزا عن الارتفاع الى مستوى هذه المهمة الصعبة فانه مرغم على ترديد الصيغ المختلفة لموقفه بصورة فجأة بأسلوب انفعالي لا عقل فيه يمثل خضوعه الايدولوجي . لقد رأينا كيف كان « الجناح اليسارى

(١) نفس المرجع ص ٦٤ .

العمالي ، ، فى الواقع ، « ذاتية » الحركة ، وكيف أن التفرقة بين « اليمين » و « اليسار » فى الحركة العمالية مثل التفرقة بين فكر مجذب ، ومن ثم تافه وكسيح ، ومصدر عاجز للمشاعر ، انفعال بلا صوت . ويمكن السير فى التشبيه أكثر من ذلك . فعمق الظروف التى تحدد الموقف ودوامها الظاهر جعلنا من « اليسار العمالي - ذاتية عصائية - أى مركبا متناقضا من الافكار والاتجاهات غير قادرة على فهم طبيعة ذاتها ولكنه أيضا لا يريده أن يفعل ذلك ، يكره العبء الرهيب الذى يوزح تحته ومع ذلك مخلص تماما للحركة العمالية ، يسيطر عليه حلم ثقيل الوطء اختاره هو بنفسه وتمسك به مفضلا ذلك على مواجهة واقع أكثر المأ . ان « الطريق الأقصر » الى الاشتراكية الذى قوبل بحماس فى بداية القرن قد تحول الى أشغال شاقة دائمة وغير مجدية - ولكن ألا يكون اشتراكيو حزب العمال أكثر عجزا حتى من ذلك اذا هم نبذوا الحزب وهجروه باعتباره شيئا ميثوسا منه ؟ ان فشل الحزب الشيوعى وصحراء شيع « الجناح اليسارى » المجذبة ، فيهما تحذير ضد ذلك .

وهذا هو السبب فى أن التوتر الشديد المستمر الذى تولده الحركة العمالية لم ينفجر قط . فعيوب « الجناح اليسارى » الموروثة والحاجة الواضحة لأى بديل عملى لحزب العمال قيد اشتراكييه بلا رحمة داخل دياكتيك الحركة العمالية المريض . ولقد رأينا كيف أن عاملين أساسيين فى الحركة العمالية ، بوصفها نظاما ، كآنا - أولا : القلب الايديولوجى السقيم الذى انبثقت منه الاشتراكية البريطانية ، وثانيا ، وهو مرتبط تماما بالأول : ضعف التقليد السياسى « للجناح اليسارى » المندمج فى الحركة العمالية . وقد رأينا الآن ، بدراسة البعد التنظيمى للحركة العمالية ، سمة أخرى أساسية من سماتها : ان الحركة العمالية تعد جزئيا تناقضا منظما بين القطاعين الحيويين حقيقة فى حركة الطبقة العاملة ، خطة يكبت كل منهما الآخر بمقتضاها بدلا من الانشغال بعملية دياكتيكية حقيقية من النمو فى اتجاه الاشتراكية .

نسقط معا :

ما هو التبرير الأساسى للحركة العمالية كما عرضه الاشتراكيون عند مولدها وما يزال يردده أنصارها حتى اليوم ؟ ما هى الصبغة التى ترتفع فى كل مؤتمر لحزب العمال بأخماد كل اختلاف خطير والمحافظة على هذا النظام غير المعقول كاملا ؟ ان الحركة العمالية تحقق وحدة حركة

الطبقة العاملة في صورة نهائية محددة أى خروج عليها يسكون خيانة وهزيمة . ان هذه الصيغة تمس أعرق جذور التجربة التاريخية للطبقة العاملة بأكملها - المدممين المجزئين الى شذرات تحت ضغوط المجتمع الرأسمالى ، الذين عثروا على ذاتهم وأكدوها عن طريق الاتحاد في العمل الجماعى وحده . انها تردد صدئ كل ما هو مقدس فى الصراع النقابى الدينوى ، كل ما يجعلها أكثر من مجرد جانب آخر من جوانب المجتمع البورجوازى ، كل ما يربطها بالاشتراكية وبالمستقبل بعد النظام البورجوازى . انها توحى بأن تنظيما يضم النقابية والاشتراكية معا ، ويمثل جماع القوة الكامنة فى الطبقة العاملة ، لابد أن يكون سليما من ناحية المبدأ .

والحقيقة التى تكمن فى هذه الصيغة أمر لا يمكن انكاره . وهى جديرة بأن تسمى حقيقة الحركة العمالية والعنصر الإيجابى المميز فيها . ومع ذلك فقد رأينا كيف وبأى عمق يخون « حزب العمال » حقيقته ذاتها - البطلان التاريخى الذى ارتبط به عضويا والقلب العدوانى الرجعى الذى يضفيه على « الوحدة » عمليا . ومن الأهمية بمكان أن نفهم فهما كاملا دروس الحركة العمالية البريطانية فى الوقت الذى ظهر فيه ثانية موضوع توحيد قوى الطبقة العاملة باعتباره إمكانية حية . ففي أية فترة بذاتها تنطوى حركة الطبقة العاملة - ككل مثل الطبقة العاملة ذاتها - على عدة اتجاهات متناقضة . فهى من ناحية ترتبط بالماضى ، ومن ناحية أخرى تتطلع الى المستقبل فى تردد : فهى نتاج كل من، الرأسمالية والقوى الاجتماعية التى تستطيع قلب الرأسمالية . وأية حركة موحدة لابد أن تعكس هذه التناقضات الى حد ما . ومن هنا كان مفزاها النهائى يتوقف كلية على العنصر الذى ينطوى داخله على المبادرة ، على الطريقة التى تعبر بها فعلا عن التناقضات فى الواقع وتعمل بدورها على تغيير صراع هذه التناقضات . لقد رأينا لماذا كان السب « المحافظ » الذى يحمله العمال فى بريطانيا ثقيلا جدا ومتأصل الجنود فى التنظيم وفى سيكلوجية الشعب ، ولماذا كان نوع الوعى الطبقي الذى لديهم ينطوى على الخضوع فى تكوينه ذاته (١) وذلك يعنى أنه كان من الضرورى الى أقصى حد أن يسيطر اليسار الثورى على أى تنظيم موحد مثل « الحركة العمالية » ، معتبرا ان مهمته الأولى هى اصلاح كتلة الوعى التقليدى هذه - أى الوعى الذى يتألف منه لب الحركة العمالية . ولم يكن فى حيز الامكان تجنب

(١) ب. اندرسون « اصول الازمة الحاضرة » .

الصراعات داخل الحركة العمالية ، ولكن كان يمكن تحويلها الى صراعات نمو . الا أن وحدة الحركة العمالية شملت التناقض الجوى للاتجاهات داخله فسمحت الاشتراكية البريطانية بدلا من أن تحررها وشوهت نموها كله .

وقد كانت أداة تدهور نمو الحركة العمالية هي الأغلبية النقابية ، الهيمنة المستمرة للنقابية على الاشتراكية . ولكن النقابات ما كانت تستطيع أن تغير طبيعتها ، كما أنها ما كانت تستطيع أن تتصرف بأية طريقة أخرى داخل الاطار الذى يفرضه «حزب العمال» . وهذه هي مأساة الحركة العمالية كلها . فالنقابية البريطانية لا تستطيع أن تتجنب خنق الاشتراكية البريطانية داخل تنظيم واحد موحد بسبب القوة الضخمة الاولى ، وضعف الثانية وتنافرها . ومن ثم فإن « اليسار » البريطانى دفع ثمنا غاليا فى الوحدة - اذ كلفته نصف قرن من الاخفاق بالنسبة لأكثر القوى المجاهدة حيوية فى الطبقة العامة ، وتكوين زعامة فابية دائمة تسيطر عليه (١) .

وقد تعرض حزب العمال لعدة تقلبات فى العشرين عاما التى تلت ١٩١٨ ، معظمها كان غير ملائم له . فقد زادت قوته البرلمانية بالتدريج وحل محل حزب الأحرار بوصفه « المعارضة » الرسمية ، وألف أول حكومة للعمال فى ١٩٢٤ . ولم تنجز حكومة الأقلية القصيرة العمر هذه شيئا ، ولكنها كانت كارثة أقل من كارثة حكومة العمال الثانية فى ١٩٢٩ - ١٩٣١ . فقد تعرضت الأخيرة لكامل وقع « الأزمة الكبرى » بلا استعداد تاما ، ووقعت على كاهلها مهمة محاولة إيقاف الرأسمالية البريطانية على قدميها مرة أخرى . دون أثر لسياسة بناءة أو حتى دفاعية ، (٢) . واضطر مكدونالد وزعماء العمال الآخرون بالضرورة الى مهاجمة مصالح الطبقة العاملة لانقاذ الجنيه ، بتخفيض الأجور وإعانات البطالة ، وكان ذلك أكثر مما ينبغى . فتأثرت النقابات و « الجناح اليسارى » على السواء . وخاب أمل مكدونالد فى الطبقة العاملة لعموفها عن قبول منطق الحل الوسط الطبقي العمال الى نهايته ، فتخلت عن الطبقة والحزب ليؤلف حكومته « القومية » المتعسفة فى ائتلاف مع الأحرار والمحافظةين . وأحرزت الحكومة « القومية » النصر بسهولة فى انتخابات ١٩٣١ و ١٩٣٥ ، وعند بداية الحرب فى ١٩٣٩ لم يكن حزب العمال قد استعاد تماما سابق مركزه قبل ذلك بعشر سنوات . وفيما بين فترتي

(١) م. ديفرجيه « الاحزاب السياسية » ص ١٦٦ .

(٢) ج. د. كول « تاريخ موجز لحركة الطبقة العاملة البريطانية » ص ٤٣٢

الحكم اتخذ حزب العمال موقفا منعزلا عن الاختيار الحاسم الذى مرت به الطبقة العاملة فى ١٩٢٦ ، وهو « الاضراب العام » الذى حدث دفاعا عن المعدنين ، كما لو لم يكن له وجود .

وبرغم ما لهذه التجارب القاسية من مغزى فانها لا تحتل المكان الاول من الاهمية فى نظرنا . وقد بقي حزب العمال حيا بعد فقد مكدونالد والهزيمة التى تلقاها على يد الحكومة « القومية » ، ولم يحدث فيه انشقاق - لقد تخلص من بعض الزعماء الأفراد ، ولكن ليس من التقاليد الايديولوجية الأساسية للزعامة التى يمثلونها . ولقد وقعت عدة تمردات من « الجناح اليسارى » ، ولكن القسم الأكبر من « اليسار » ظل على ولائه . وقد استكشفنا فعلا بعض أسباب هذا التماسك العجيب فى مواجهة أحداث كان لابد أن تحطم معظم الأحزاب الاشتراكية . ويكمن سبب آخر فى الحجة التى يقولها « اليمين العمالى » باستمرار دفاعا عن سوء نتائج حكومتى العمال : أى أنه لما كانت كل من الحكومتين حكومة أقلية تعتمد على تأييد الأحرار ، فإن مبادئ الفابية لم تجرب حقيقة . وبعبارة أخرى أن الحركة العمالية لم تحظ بفرصة حقيقية لتثبت جدارتها . وبرغم التذمر الشديد لدى اليسار فإن هذه الحجة تركت أثرها فى غرائزه البراجماتية ، وفى الشعور العام بضرورة منحها « فرصة عادلة » . وأبقت على « الجناح اليسارى » فى دوره المعتاد من محاولة دفع الزعامة الى « مزيد من الاشتراكية » ، وتركزت بلا أى تغيير الفرض الذى يقوم عليه هذا الدور : وهو أن الاشتراكية وزعامة العمال تسيران فى الواقع فى طريق واحد ونحو نفس الهدف . وسارت الحركة العمالية فى تماسك ، برغم كثير من الأعراض الظاهرية فى صورة أزمات ومحن ، نحو مصيرها عبر فترة ما بين الحربين ، تنتظر الوصول الى الحكم ، وتتطلع الى فرصة تثبت فيها جدارتها .

وأتاحت الفرصة فى ١٩٤٥ . فحكومة العمال الثالثة ١٩٤٥ - ١٩٥٠ كانت الحدث الحاسم فى تاريخ العمالية بعد ١٩١٨ : وعندما نظر الى الوراء يبدو كأن حزب العمال كان متوترا فى انتظار هذه اللحظة . فبمصر انتخابى كبير وتأييد شعبى ضخيم وأغلبية ساحقة فى البرلمان - جاءت اللحظة أخيرا لتحقيق الحركة العمالية ذاتها ، وشرعت فى القيام بمهمتها . ولكن التناقضات والارتباكات التى كانت تتألف منها الحركة ، كما رأينا ، جعلت فترة تأكيدها لذاتها فترة أزمة وانحلال أيضا . إذ لما كانت الحركة العمالية مجرد حزمة من القوى المتباينة التى يوحدتها وهم ،

فإنها لم تستطع أن ترتفع إلى مستوى التعبير عن طابعها الحقيقي بدون تعريض هذه الوحدة للخطر على الفور ، بدون فصل الواقع عن الأحلام بصورة يفضى على استمرار وجودها ذاته . فكان نصرها السياسى بالضرورة تمهيدا لانقسامها وهزيمتها . وهذه الحقيقة هى مفتاح ما حدث لحزب العمال منذ ١٩٤٥ إلى اليوم .

ذروة الحركة العمالية :

ان الحرب العالمية الأولى صنعت حزب العمال . وأتاحت له الحرب العالمية الثانية فرصته التاريخية الكبرى - وهى أحسن فرصة أتتحت لأى حزب اشتراكى بما لا يقاس .

فقد وجد حزب العمال ، حتى ١٩٣٩ ، فى مجتمع منطوق على نفسه يتطلع إلى الوراء زائحا بالمحرقات والقيود الجامدة ، مجتمع يقوم أساسا على استهلاك مخزونه القديم من رأس المال السياسى والاقتصادى . وكان قد مر بتجربة هبوط نسبى فى الثراء والقوة استمرت أكثر من خمسين عاما ، وواجه منافسة من نظم رأسمالية أكثر شبابا وحيوية وحدائية فى بلاد أخرى ، وبخاصة ألمانيا والولايات المتحدة . ومع ذلك فإن هذا الهبوط والجمود لم تكن له أية آثار حاسمة داخل المجتمع ، فلم تحدث حركات جماهيرية عنيفة من اليسار أو اليمين تطالب بتغيير جذرى . فالجمود المحافظ الذى حدث فى أعقاب « الثورة الصناعية » تأكد ورسخت قواعده بالامبريالية وتحول إلى ستار كثيف من الرضا الخانع - ففى حين كان التغيير يحدث بمعدل متزايد فى كل مكان آخر ، بدا كأن الزمن قد توقف عن الحركة فى بريطانيا وأن الوضع صار نمطا ثابتا لا يمكن أن يحتاج إلى أكثر من تعديلات طفيفة . ومن الناحية الاقتصادية كانت « الامبراطورية » حاجزا لا غنى عنه يتلقى ضربات « الأزمة الكبرى » فيخفف من حدتها . وقد تعرضت ألمانيا ، المنافس الرئيسى لبريطانيا ، للدمار مرتين . بالحرب وقاست أكثر منها من آثار الأزمة . وهكذا حمت الظروف الخارجية هذا النظام المتحجر وسمحت للرأسمالية البريطانية بأن تكيف نفسها مع المهود الحديثة . . ببطء وبطريقة خالية من الكفاءة تماما ، ومع أكبر قدر ممكن من العادم فى القوى البشرية المتعطلة ، وبين القحط الذى عم مناطق كاملة » (١) .

وبعد ذلك تغيرت الظروف تماما ، من ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ ، وتلقى المجتمع البريطاني صدمة عنيفة . فقد هزت الحرب البناء المتهاوى « للمحافظة » البريطانية من جذورها . وحل المجهود الجماعى العنيف محل خمول النظام « القومى » وقصر نظره باعتباره الشعار القومى الرئيسى . فقد اكتشفت الطبقة الحاكمة فجأة انها فى حاجة الى الطبقة العاملة لتهرب من الدمار الكامل ، واختفت كتل المتعطلين ، وسرعان ما حدثت أزمة حادة فى اليد العاملة وارتفع مركز العمال بصورة تبدو معجزة . وطرح البناء الطبقي شبه الفيودالى جانبا مع ما كان يصاحبه من نقائص اجتماعية ، وجلبت « اشتراكية وقت الحرب » معها اتجاهها الى المساواة - بل حتى نوعا من الايديولوجية البرولتارية شبه البطولية - يختلف كلية عن أى شىء عرف قبل ١٩٣٩ . وحل محل « حرية التعامل » نظام واسع النطاق من تخطيط الدولة وسيطرتها . وصارت الشيوعية « زيا سائدا » بعد التحالف مع السوفييت فى ١٩٤١ . وصحيح ان هذه الصحوة أبطل مفعول أثرها الى حد ما ذلك الطابع الوطنى المتطرف الذى اتخذته ، كما يتبين فى خطاب تشرشل الشهيرة أثناء الحرب . ولكن حتى هذا لم يكن سلبيا تماما من وجهة النظر الاشتراكية . ان بريطانيا كانت أمة مجزأة ، ثقافيا ، بشكل غريب . « فالأمة » البريطانية لم تمر قط بعملية التكامل فى بناء جديد بالثورة البورجوازية كما حدث لفرنسا فى السنوات التالية لسنة ١٧٨٩ . فبدلا من ذلك تمسكت البورجوازية البريطانية بقوالب من صنعها لا تتفق مع مرحلتها التاريخية - اذ احتفظت على الصعيد الثقافى الجماعى باتجاه شبه أرستقراطى لا علاقة له بتجربتها أصلا . ان ما اشتهر به البريطانيون فى العالم من « برود » وعدم الاستجابة يرجع جزء منه الى هذا التاريخ الثقافى - الى عدم وجود وسيلة عامة وصالحة للتعبير داخل الطبقة المهيمنة فى الواقع . فقد كانت « اللفة » الثقافية العامة هى « لهجة » نخبة حاكمة اندمجت فى الارستقراطية ، وولدت عجزا مزمنيا فى التعبير فى كل مكان آخر من المجتمع بسبب ما تنطوى عليه من قصور . وفى نفس الوقت سمح كبت الصراع الطبقي بتكوين شعور قوى بالوحدة الوطنية - وهى وحدة كان لا بد أن تكون ، بسبب هذه التجزئة الثقافية الشديدة والعجز فى التعبير لدى الناس ، على أدنى مستوى ممكن ، وبأقل قدر ممكن من المضمون المثالى . وخلقت الحرب من جديد هذه الوحدة على صعيد أعلى ، ورغم الفصاحة الامبريالية والعنصرية التى سادت فى ذلك الوقت ، وأضفت عليها مضمونا ديمقراطيا جديدا ، صوتا شعبيا ذا معنى . وأدت الى « انبثاق راديكالية

شعبية جديدة فى بريطانيا أوسع انتشارا من أى وقت مضى فى المائة عام السابقة » (١) .

كان هذا هو الموقف الذى ورثته الحركة العمالية فى ١٩٤٥ . نصف ثورة تحققت فعلا بواسطة الحرب . وصارت الرأسمالية من الذكريات غير الطيبة ترتبط بالبطالة والكساد . وكان رأى العام قابلا للتشكيل ومفتوحا . اذ كانت تحوم فوق المجتمع صورة غامضة لعالم جديد من العلاقات الاجتماعية ، نصف حلم ونصف واقع فى اطار الحرب القريب : رؤيا للمستقبل مغزاها أكبر ما استطاعت الدعاية الاشتراكية أن تخلق فى أى وقت من الأوقات . ولم تتعرض بريطانيا للدمار فى الحرب ، لقد ظلت من الناحية الاقتصادية أمة كبرى ، ومن الناحية السياسية لم تكن مهددة بأى تدخل . فلم تكن هناك أى من العقبات التى أوقفت أو شوهت تقدم الاشتراكية فى أى مكان آخر . وكانت الفرصة فريدة .

ولكن حزب العمال لم يستغل هذه الفرصة . ولابد أن أسباب هذا الفشل واضحة بعد ما قيل عن طابع الحزب . وكان الاتجاه البرلماني المعتدل لدى زعماء العمال قد تدعم بالحذمة فى حكومة تشرشل الائتلافية فى الحرب . لقد كان تحقيق امكانيات الموقف يتطلب ثورة سياسية واعية ، ولكن الأفكار التى ينطوى عليها ضمننا أى عمل ثورى ، فكرة الهيمنة والصراع من أجل الهيمنة ، فكرة الصراع الطبقي كأساس للمعركة السياسية أو الحزبية - كانت كلها بعيدة أكثر من أى وقت مضى . وتقدم حزب العمال بعض خطوات حريصة أخرى على الطريق التطورى القديم . بيد أنها استطاعت تحقيق هذه الخطوات كاملة ، فى ظل الظروف الملائمة الجديدة ، الأمر الذى لم تستطع الحكومات العمالية السابقة أن تحققه . لقد وضعت الغاية موضع التنفيذ . وكان هذا كافيا لافتتاح الدراما الحاسمة فى الحركة العمالية : فمنذ ذلك الوقت أحاط بها مرض مزمن حتمى ، يناقش علنا أحيانا ويتجاهل قصدا أحيانا أخرى ، ولكنه غير مفهوم ويساء عرضه دائما تقريبا . ان الايديولوجية الانجليزية تجعل التطبيق محك كل حقيقة وقيمة ، ولم يتمسك بهذا الايمان أحد مثل الفايين . وجاء وقت اختبار الغاية وتبين أنها ناقصة ، بشكل فاضح ، على أساس قواعدها المقدسة الخاصة بها . فقد كان الجانب العمل جوهرها

وفضيلتها ، فى مواجهة تعصب « اليسار » ومثاليته ، والآن يثبت التطبيق نفسه وهم هذا « الجانب العملى » وفساد الالاعيب الايديولوجية التى قام عليها •

نجاح الفاية وفشلها :

كان برنامج العمال فى ١٩٤٥ « لنواجه المستقبل » السبيل المباشر للبيان الأصل الذى وضعه سيدنى ويب فى ١٩١٨ العمال والنظام الاجتماعى الجديد • فقد اقترح تأميم مناجم الفحم وصناعات الكهرباء والقاز وجميع خدمات النقل الرئيسية وبنك انجلترا وصناعة الحديد والصلب • فهذه هى الصناعات والخدمات التى « نصبت للملكية العامة » • واقترح « تخطيط » الاقتصاد ككل للمصلحة العامة ، وليكن فى الواقع كانت سلطة الحكومة على القطاع الخاص محدودة جدا وقلت مع مرور الوقت • فكان نوعا من التخطيط بلا أهداف ولا سلطات ، ولا يؤثر فى الاقتصاد الا على الحواشى • بل ان حكومة العمال لم تكن لديها حتى المعلومات والاحصاءات التى يتطلبها أقل قدر من التخطيط (١) • وتضمن البرنامج أيضا آفاق جديدة للخدمات الاجتماعية ، وكان كثير منها موضع اتفاق كل الأحزاب ، وأهمها هى « الخدمة الصحية القومية » التى تجعل كل أنواع العناية الصحية بالمجان • وكان الأمل الرئيسى لحزب العمال فى السياسة الخارجية هو أن يقوم بدور العامل الوسيط والموحد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، ولكن ثار الشك فى قدرته على تحقيق ذلك من أول مؤتمر دولى حضره أتلى وبيفين ، وزير الخارجية الجديد • فقد أظهر روزفلت ووزير الخارجية الأمريكية بيرنز قلقهما ازاء موقف بيفين العدوانى تجاه الروس (٢) • وبعد ذلك بوقت قصير أعلن بيفين رأيه فى الاستعمار ، فقد قال لأحد النقاد : « لست على استعداد للتضحية بالامبراطورية البريطانية لأنى أعرف أن الامبراطورية اذا استقلت ••• فان ذلك يعنى هبوطا كبيرا فى مستوى معيشة ناخبينا » (٣) •

وفى ١٩٤٨ كان معظم البرنامج قد تحقق • ولا يهمنى هنا تفاصيل

(١) روجو وب. شور « حكومة العمال والصناعة البريطانية ١٩٤٥ - ١٩٥١ » ص ٤٥ - ٤٧ •

(٢) ج. بيرنز « بصراحة » ص ٧٦ •

(٣) خطاب فى مجلس العموم ٢١ فبراير ١٩٤٦ •

التنفيذ والآثار الخاصة التي تركها في المجتمع . فبصفة عامة انتهى الأمر بقبول اصلاحات حكومة العمال باعتبارها ضرورية حتى من جانب المحافظين . وكان الاستثناء الرئيسى هو خطة تأميم صناعه الصلب ، ففي حين كان التأميم مصيرا طيبا للصناعات المفلسة والحاسرة مثل تعدين الفحم والسكر الحديدية ، كان الرأسماليون مصريين على الاحتفاظ بالصناعات الرئيسية المربحة مثل الصلب تحت السيطرة الخاصة . وتركت حكومة العمال هذا الجزء من البرنامج الى آخر لحظة ، ثم نفذت التأميم بطريقة ضعيفة جعلت من اليسير على المحافظين إعادة الصناعة الى الملكية الخاصة بعد ١٩٥١ . وأهم من ذلك بالنسبة لنا أن نفهم الاتجاه العام لتطور المجتمع البريطانى منذ ١٩٤٨ ، والصلاقة بين هذا التطور والأبعاد التطورية التقليدية التى تدور حولها الغاية .

لقد نظرت التدريجية الغاية الى الهدف ، المجتمع الاشتراكى ، على أنه نتاج دفعات متتالية من الإصلاح « تتجمع » يوما ما لتؤلف الاشتراكية . وكان الغالبون ، كما رأينا ، لا يعتقدون أن هناك أى حاجز حقيقى من القوة يستطيع صد هذا الاتجاه على المدى الطويل : وقد وصفه سيدنى ويب بأنه « النتائج الحتمية » لتعميم حق الانتخاب ، « تيار من الاتجاهات » يقف ضده الحصور « بلا حول فى النهاية » (١) . ففي بريطانيا على الأقل - حيث كل الناس معقولون - ستكون الاشتراكية سيرا للأحداث يضمه جهاز الديمقراطية العادى : ومتى بدأ لن يوقفه شيء . وكانت حكومة العمال فى ١٩٤٥ - ١٩٥٠ البداية . ومع ذلك فابتداء من ١٩٤٨ كان تقدم الاشتراكية لا يمثل مطلقا سير الأحداث الذى لايقاوم . ومن الواضح أن برنامجها الأول كان ينبغى أن يدفعها الى الأمام بقوة اندفاع ذاتى يحملها عبر كل العقبات . ولكن ما حدث فى الواقع هو أن فقدان حزب العمال للثقة كان الحقيقة المسيطرة بعد هذه الانجازات الأولى . فالحركة العمالية بدلا من أن تحقق ذاتها كان من الواضح أنها فقدت طريقها ، وتولد عن النجاح جمود لا تقدم أوتوماتيكى . ثم تحول الجمود الى تراجع . وفقد حزب العمال انتخابات ١٩٥١ ثم انتخابات ١٩٥٥ و ١٩٥٩ (بأغلبية أكبر بكثير) . وطوال معظم هذه الفترة بدا أن المحافظين سيحتفظون بالسلطة الى الأبد وتحول اخفاق الحركة العمالية الى صراع داخلى مرير وشلل ، سنة بعد سنة ، وتحول الأمل الجماهيرى الذى

(١) سيدنى ويب « القسالات الغاية » ١٨٨٩ ص ٦٥ - ٦٧ .

شهدته ١٩٤٥ الى لا مبالاة وبلادة ، بل وعداء - وكلها بعيدة تماما عن التفاؤل المعقول المعتدل الذى توقعته الغاية . فقد واجهت الاشتراكية البريطانية حاجزا غير مرئى لعينيها ، وجهة نظرها العالمية القديمة ومثل حاجز الصوت الذى تواجهه الطائرة عند سرعة معينة ، قذفت بها هذه القوة الى هوة الارتباك والعجز .

ما الذى حدث ؟ ان الناضحين لم يتصرفوا كما كان متوقعا : فاول تجربة للاشتراكية كان يجب أن تؤثر فى كل المخلوقات العاقلة وتجعل التقدم مؤكدا . ولماذا لا ؟ واضح أن سبب ذلك هو أن اصلاحات حكومة العمال لم تكن فى الواقع ما كان الزعماء العمال يعتقدونه تماما - «دفعات» نحو المستقبل الاشتراكى لا تحتاج تفسيراً و « جزرا من القضية الاشتراكية فى بحر من الجشع الاشتراكى » (١) . وما الذى منعها من أن تكون كذلك ؟ لا شك فى أن بعض السبب يرجع الى الصورة المحدودة البيروقراطية التى أضفيت على التاميم - فمنذ بداية الحركة عارض الزعماء العماليون مفهوم سيطرة العمال بلا هوادة . كما يرجع بعضه أيضا الى حقيقة أن الفرض من القطاع العام الحاسر كان « خدمة العموم » ، ويتألف « العموم » فى الغالب من الصناعات التى فى القطاع الرأسمالى ، ووقعت صناعات القطاع العام بين سياسة حكومية ضعيفة وضغوط القطاع الخاص فلم تستطع أن تقاوم الخضوع للقطاع الخاص ومن ثم صارت أداة تساعد الرأسمالية فى قيامها من جديد وخلق تلك الموجة الجديدة من الازدهار الرأسمالى والايديولوجية الرأسمالية التى قدر لها أن تخنق الحركة العمالية فى الخمسينات . ان مركب القوى الذى حول أثر هذه الصناعات الى شيء آخر غير ما قصد بها هو العامل الحاسم الذى تجاهلته أو خطت من شأنه الغاية : الديناميكية العامة للنظام ككل ، النمط المهيمن الذى تأصلت جذوره فى تنظيم معين للاقتصاد وبعض الأوضاع وتجسدت فى طبقة حاكمة . هذه هى القوة الضخمة التى وقفت ضد تلك الجبرعات الحسائية من « الاشتراكية » التى تدعو اليها الحركة العمالية وقلبت معناها. رأسا على عقب - وجعلت منها ، فى نهاية المطاف ، بناء متكاملا يدعم الميلاد الجديد « للمحافظة » .

وقد يعترض مدافع عن الحركة العمالية بأن هذا التحليل ينطوى

(١) ر. ميلليانث - نفس المرجع ص ٢٨٨ . ولعل أحسن تحليل لهذا الموضوع يوجد فى كتاب جون هيوز « الصناعات المؤممة فى الاقتصاد المختلط » (نشرة من نشرات الجمعية الغابية - ١٩٦٢) .

أكثر مما ينبغي على حكمة مستمدة من الأحداث التي وقعت فعلا ، وهل كان الحزب نفسه يستطيع بأى حال أن يفهم فى ذلك الوقت - منذ خمس عشرة سنة - ماذا يحدث ؟ وبالنظر الى عدم اهتمام الحركة العمالية بالمسائل النظرية ، ألم تكن مرغمة على تلمس الحقيقة فى ظلام وهضم الدرس القاسى من التجربة العملية ؟ بيد أنه من العسير أن نرى فى هذه التأملات أى عذر حقيقى لما حدث بعد ذلك . فسواء كان منظمو الحزب قد استطاعوا تحليل الموقف أم لا ، فانه كان من الواضح على الأقل ابتداء من ١٩٥١ أن الاشتراكية البريطانية واجهت عقبة كبرى وأنها فى أزمة « تتطلب المناقشة على أوسع نطاق » فقد ظهر من التجربة العملية بصورة حاسمة أن هناك عيوباً جوهرية فى برنامج الحركة ووجهة نظرها التاريخية بأكملها . أن تلك الاستجابة البطيئة بدرجة لاتصلق للأزمة ، والارتباك والتردد وعدم الثقة التى تلت ذلك فعلا ، هى الادانة النهائية لما يطلق عليه « تجريبية » حزب العمال . وفى السنوات العشر المؤسفة التى تلت حكومة آتلى اثبتت الحركة العمالية عدم قدرتها على الاستفادة من التجربة القاسية ، وهو المبدأ الذى كان موضع اعتزازها دائماً . وصحيح طبعا أن التجربة هى المحك الحقيقى للنظرية بمعنى ما . ولكن المفارقة فى ذلك هى أن التطبيق لا يكون محكاً حقيقياً الا اذا تم على هدى أفكار معينة - عند ما يظل برغم أولويته جزءاً من علاقة دياكتيكية بالنظرية ، علاقة يكون للعنصر النظرى فيها استقلاله وقيمه الحقيقيان . وبعبارة أخرى ، ان الوعي المثالى الجاد شرط ضرورى للتجريبية الحقيقية ، وللقدرة الحيوية على الاستجابة مباشرة للتجارب العملية والتعلم منها سريعاً . وقد تجنبت الطبقة الحاكمة البريطانية هذه الضرورة : اذ استطاعت أن تعتنق نوعاً من التجريبية المشوهة كشعار ايدىولوجى لأنها لم ترغب قط على محاولة القيام بأى اصلاح كبير راع عمل للمجتمع . ان « التجريبية » البريطانية والايمان البريطانى « بالغريزة » العملية ليسا سوى لامبالاة منظمة بالأفكار . وكيف اذن وجد هذا الاتجاه المضاد للأيدىولوجية ، لأن الوقائع القاسية ، متطلبات التجربة العملية ، لم ترغب البورجوازية قط على البحث عن شئ أفضل - فحسب طالها قد أبقي على هذا الحمود الأساسى فى وجهة النظر الذى يطلق عليه التعبير الشمعى (thudding through) وقبل الاشتراكيون البريطانيون هذا الحمود باعتباره جماع الواقعية وضغطوا الاشتراكية لتلائمه - متظاهرين بأن الاشتراكية ليست مشكلة عملية ضخمة عسيرة ، بل مجرد مسألة « تطور » ، ليست ثورة بل نزعة خلوية فى يوم أحد . ومنذ ١٩٥١ انكشفت هذه الغيبوبة التخريفية وظهر بالدليل

بطلانها • ومع ذلك فقد ظلت النتيجة سنين طويلة مجرد خمود أكثر
للاحاساس واستبطان مجتنب الضعيف الصلة بالظروف •

وليس هناك من ينكر أن حكومة العمال ١٩٤٥ - ١٩٥١ كانت
ناجحة من بعض النواحي • وفي نواح أخرى ليس هناك من ينكر فشلها •
وتنطوى هذه المفارقة بالذات على دروس التجربة ، الدروس التي لم تكن
الحركة العمالية مستعدة لها • فالاصلاحات التي قامت بها حكومة العمال
كانت في ذاتها ، وفي آثارها المباشرة القصيرة المدى ، ضرورية من أية
زاوية نظرنا إليها ، وكان لبعضها شعبية • ولكن في المجتمع لا شيء يوجد
وله معنى في « ذاته » • فمعناه الحقيقي ينبثق من علاقته بالمركب
الاجتماعي ككل في لحظة معينة - أي بكائن عضوي مركب ذي طابع خاص
ديناميكي ، هو المعنى العام للمجتمع • ومن هنا قد يكون للظاهرة وجه
معين في المستوى الخاص المعزول ، وجه آخر عندما ينظر إليها في علاقتها
بمضمونها • ان تأميم المناجم أدى الى تحسين كبير في مستويات معيشة
المعدنين وظروف عملهم ، وأزال مرحلة من أبشع مراحل الصراع الطبقي
في بريطانيا • ولكن الأوضاع التي صارت إليها صناعة التعدين بعد
التأميم جعلتها فريسة لاحتكارات القطاع الخاص ودعمت مركزها بطريقة
ما كانت لتتيسر قط في ظل صناعة الفحم القديمة • وهكذا بالنسبة
للاصلاحات الاخرى ، كل بطريقة • وبعبارة أخرى ، يكون للاصلاحات
معنى اشتراكي ، من وجهة النظر الاشتراكية ، فقط عندما يتم تنفيذها
كجزء من استراتيجية تستهدف قلب المجتمع ، تستهدف نمط الهيمنة
الاجتماعية التي تصوغ كل شيء بطريقتها - انها لا تكون اصلاحات
اشتراكية الا عندما توضع حقيقة داخل أبعاد ثورية ، ويفطر إليها وتنفذ
على هذا الأساس • فالمجتمع واتجاهه « الطبيعي » السابق على وجودها •
وقوته « التطورية » - كلها أعداء بصفة عامة وليست خلفاء للاشتراكية •
فاذا لم تتحجر الاشتراكية ضدها بكل جوارحها وفي كل لحظة ، وتعمل
على نطاق واسع ومتنوع مثل قوى الهيمنة نفسها ، ستبقى حبيسة هذه
القوى التي تعمل على تحجيرها • وتتحطم امكانياتها التحريرية الى الأبد •
وكان هذا الإدراك ضربة قاضية على القابلية وما صاحبها من شتات
ايدولوجي • فقد قضى على أمس الحركة العمالية في صورتها التي ظلت
عليها حتى ١٩٥٠ •

لقد أخفق حزب العمال في انتهاز الفرصة الثورية التي أتاحتها

ظروف ١٩٤٥ • وكان فشله ، بالمعنى الذى أشرنا اليه ، حتى طبقا للمعيار التقليدى المعتدل الذى أحترمه دائما • وآثار هذا الاخفاق هى الحقيقة التى سيطرت على تطور الحزب منذ ١٩٥٠ ، وهى أيضا جزء جوهري من تفسير مجيء ويلسون وعهده • فقد بدا ، طوال عشر سنوات ، بعد هزيمة ١٩٥١ ان الحركة العمالية تسير بلا هدى وتتقاذفها أمواج الأحداث ، وهى تحاول فى ضعف أن تكتشف صيغة جديدة • وعندئذ ، فى نفس الوقت الذى تغيرت فيه الظروف الخارجية جذريا - وبطريقة ملائمة لحزب العمال - ظهر ويلسون ملء الفراغ بصورة سحرية ، فيشقى الإنقسامات الزمنية فى الحزب ويعيد اليه وحدة وهدفا يمثّلان وحدته وهدفه فى السابق • ان ويلسون يستمد جزءا كبيرا من قوته من دوره فى إعادة ، سواء حقيقة أو وهما ، ذلك الوجود البري الذى كان للحزب قبل سقوطه •

الحركة العمالية بين القفبان :

كان يحوم فوق حزب العمال ابان الخمسينات شبح فشله • ولكن ، كما هو دأبه ، لم تجد التقلصات التى انتابته سوى تعبير جزئى ، وفى شكل نوبات ، فى المناقشات التى دارت فعلا فى هذه الفترة • لقد صارت المعركة التقليدية بين اليمين واليسار أكثر ضراوة ومرارة - ولكنها ظلت أساسا تدور بنفس الأسلوب الذى كانت تدور به من قبل ، برغم أن الموقف الموضوعى اختلف بعمق • فالمجتمع الذى انبثق من أول حكم للعمال كان مختلفا تماما عن سابقه ، وكانت مشاكله مختلفة • وكان على الحركة العمالية البريطانية ، مثل بقية الأحزاب اليسارية فى البلاد الأوروبية الأخرى ، أن تواجه مصاعب جديدة من جانب مجتمع رأسمالى يتزايد ازدهاره وتقل نكساته نسبيا • كما أن التمرد المتزايد ضد الاستعمار والأسئلة الايديولوجية والدولية الكبرى التى أثارها تحلل الستالينية بعد ١٩٥٥ - كان لابد أيضا أن تفرض وجودها • وإذا كانت الحركة العمالية لم تتناولها بصورة فعالة جدا فلعل ذلك راجع جزئيا لما كان يتردد بين جوانحها من شكوك • وبطبيعة الحال • لما كان من المستحيل أن يظل أى شيء ساكنا حقيقة فى وقت متفجر ، فان الجمود والتردد كانا أيضا يمثّلان تراجعاً ، ويؤديان الى ما أطلق عليه ريموند ويليامز «الانحدار المعنوى الواضح للحركة العمالية» • وهو يقول انه فى الخمسينات « تحولت بعض قطاعات الحركة ، سياسيا وصناعيا على السواء ، تحولا تاما تقريبا الى طرائق فى التفكير كانت لا تزال تعارضها رسميا • لقد كان التحدى الرئيسى للرأسمالية هو الاشتراكية ، ولكنها فقدت تقريبا

كل معنى معاصر ، • وتحت ضغط الرأسمالية ، التي ولدت من جديد وتسلمت بأساليب ونداءات جديدة وصارت وثيقة من نفسها أكثر من أى وقت مضى وقد دعمتها تشريعات العمال ذاتها ، بدا أن حزب العمال ينزلق الى الورا لمراكز مينوس منها أكثر فأكثر •

ان تجربة ١٩٤٥ - ١٩٥١ الحاسمة في الواقع وضعت الحركة العمالية مباشرة في مفترق الطرق • فقد كانت الوقائع ذاتها تفرض اختيارا وتتطلب استجابة • اذ أن الطريق المستقيم القديم نحو الاشتراكية الذي أعدت كل أجهزة الحزب الرئيسية للسير فيه قد فقد • ولم يعد هناك طريق يربط حياة الحزب اليومية بأهدافه ، ذلك الأفق المضيء الذي أطلق عليه « اشتراكية » • وكانت هذه البدائل حتمية ، أيا كان مصير لفظ « اشتراكية » • ومن الجلى أن المخرفين الديمقراطيين - الاجتماعيين يستطيعون التمسك باللفظ وإعادة تعريفه ليعنى نوعا جديدا من المجتمع الرأسمالي ، كما يمكن أيضا صيغ اللفظ نفسه بمفهوم ثورى جديد • ولكن لم يعد يبدو حتى أن سحر هذه الكلمة يستطيع الاستمرار في تعمية القضية بالنسبة للحركة العمالية بعد ١٩٥١ •

وماذا كانت الدلالات الكاملة لهذا الاختيار ؟ لقد رأينا الى أى مدى كانت الحلقات التي تربط العمل الفعلي بالمثل الأعلى النهائي واهية ووهمية في الغاية - وكيف انه بدلا من خلق وحدة حقيقية بين الاثنين جنحت الغاية بكل ثقلها فكرا وعملا الى الأول • ومن الواضح أن هدف الاشتراكية ومفهومها فيها ، باعتبار الاشتراكية وضعها شاملا يختلف نوعيا بصورة ما عن المجتمع البورجوازي ، كانا معرضين أصلا للذبول • وكان لابد أن تؤدي صدمة ١٩٤٥ - ١٩٥١ المؤلة الى هذا الانحلال بالذات ، وتدفع التقليد الغايي الى توحيد هدفه وكيانه بصراحة أكثر فأكثر بالاصلاحات المعينة - المشروعات « العملية » و « التجريبية » المحددة - التي كانت دائما تمثل مركز اهتمامه • فقد كان منطق استجابة اليمين العالي للنكسة الجذرية هو نبذ المثل الأعلى والتحول صراحة الى اعتناق « الفنية » شعارا شاملا للحزب ، هدفا وكيانا • وكانت الطبقة الحاكمة البريطانية أيضا برأسمالية في جوهرها ، ولكن ميلها نحو التغيير التجريبي كان محاطا بغلاف قوى من المحافظة والطقوس العاطفية ، بحيث بدت اصلاحاتها دائما مترددة • وكان الطريق المباشر أمام الغاية هو مجرد تجريد البرجماسة من هذه التقاليد الورعة وكسوها بدلا من ذلك بعقلانية علمية كاذبة أكثر عدوانية : وصار البطل عندها هو المهندس الاجتماعي

المجد المتحمس الذى ينغمس بعمق فى الحاضر العمل ولا يهتم برومانسية الماضي أو رومانسية المستقبل على السواء. وهنا كان الرد قتل الطبيعى من جانب الاشتراكية الفابية لما يصيبها من هزائم هو طرح الاشتراكية ، بالمعنى القديم ، وتكوين قطب معارضة جديد فى ذلك العالم السياسى البريطانى المتميز - نوع من الإصلاح البحث غير الايديولوجى - ونواحى القوة فى هذا المدخل واضحة : استمراره الأساسى مع الماضى ، مع « تجريبية » الاشتراكية البريطانية (وقد أضفيت عليها الآن فى الحقيقة صورة أكثر كثافة وغموضاً من أى وقت مضى) - وفى نفس الوقت انفصاله عن الماضى بواسطة الورع و«التطورية» ، وعن تلك الدوجما القديمة غير الملائمة ، الاشتراكية ، بدرجة تكفى لاضفاء مظهر من الجودة الجادة والجرأة . ويصاحب هذا ، ربما بالضرورة نوع من الفوغائية أكثر تبجحا مما استطاع الحزب أن يسمح به لنفسه فى أى وقت مضى . فقد ارتبطت الاشتراكية دائماً ، مهما كان ارتباطها ضئيلاً وغير فعال ، بفكرة تكوين الرأى العام فى قالب جديد أفضل مع وظيفة تربوية مستمدة من المثل الأعلى الاشتراكى نفسه . أما « الفنيون » الذين جاؤوا بعد الاشتراكية فلم يستطيعوا التفكير الا على أساس اعطاء الناس ما يريدون ، هنا والآن - أى على أساس ايديولوجية المستهلكين . ان « الفنية » تنطوى على سيطرة « الخبراء » ، ولكنها تخلص نفسها من تهمة الدكتاتورية التكنوقراطية بالادعاء بأنها لاتفعل إلا مايريد الناس ، بصفة عامة .

وكان الطريق الآخر فى مفترق الطرق امام العمال يؤدى الى صميم مشاكل الاشتراكية وليس الى تبذرها . ان الخطأ الذى حدث بعد ١٩٤٥ كان ، فى جوهره ، الخطأ الذى وجد دائماً فى الاشتراكية العمالية . ومن هنا كانت أية استجابة اشتراكية حقيقية له تنطوى على مهمة حرجية ذات أبعاد كبيرة . فقد كان من الضرورى محاولة فهم الخطأ فى فكرة الاشتراكية التى يستخدمها الحزب ، وفى علاقة الحزب بهذه الفكرة فى نشاطه العادى ، وينطوى ذلك بدوره ، على إعادة نظر نحاسية فى السنية الفابية ، ايديولوجيا . ومن وراء الايديولوجية كان لابد للنقاد من التوغل فى الحركة بأكملها ، بناء ووظيفة - كل ما يتصل بفلسفة الحزب وكل ما يعبر عنها . وكما رأينا ، ان المنطق يقضى على الحركة العمالية فى صورها التقليدية . اذ لا يمكن أن يقف أى رد فعلى مناسب عند مستوى البرنامج - انه لا يمكن أن يقف الا بمحاولة إعادة تحديد الاشتراكية البريطانية بصورة متكاملة ، كايديولوجية وكتنظيم وكسياسة مباشرة .

بيد أن هذا كان بالذات هو موطن الصعوبة . لقد كان الخط الأول في الاستجابة لازمة الحركة العمالية المشار اليه هو ، الى حد كبير جدا ، خط القيادة العمالية في السنوات العشر التالية لسنة ١٩٥٠ - وإن كانت قد تبنته في تردد وعلى مراحل بطيئة متمسكة بأوهام قديمة ببلبلت القضايا في نفس الوقت . وكان ينبغي ، بالتأكيد ، أن يكون الخط الثاني هو خط الجناح اليسارى لحزب العمال . ألم تكن أزمة الغاية فرصته التي طال انتظارها للتقدم باعتباره البديل الصالح ؟ ألم تكن نهاية « الاشتراكية البريطانية » البداية المحتملة للاشتراكية في بريطانيا ؟ بيد أن هذا الانفصال الحاسم عن التقليد العمالي - وعن نفسه ، عن وظيفته الخاصة السابقة في الحركة - كان يتجاوز قدرة اليسار . ان اليمين اتخذ طريقه المنطقي للتخلص من كارثة ١٩٥١ ، ولكن اليسار لم يستطع . لقد رأينا كيف أن ضعف الجناح اليسارى كان باستمرار سمة أساسية من سمات الحركة العمالية ، وكيف أنه سقط في دور المعارضة الدائمة العصابية . وقد حال ذلك دون انتهازه للفرصة - وبذلك حكم عليه ، كلما زاد هذا الأمر وضوحا في السنوات القليلة الأخيرة ، بالجلب والإرهاق بصورة نهائية .

والنتيجة ، انه إذا كانت تجربة حزب العمال الكبرى في « الاشتراكية البريطانية » عمليا قد قضت عليها ، فإن هذا التطور بدوره كشف ادعاءات اليسار العمالي وقضى عليها تماما أيضا . وقد تغير في السنوات العشر الأخيرة منظر الجناح اليسارى في بريطانيا الى حد كبير . فقد كان تقليد الزعامة العمالية يتغير ، وظهرت حركات جديدة وأفكار جديدة وأساليب جديدة في العمل ، بعضها يمتد أثره على نطاق عالمي ، خارج الحركة العمالية وتركت أثرها - كما سنرى فيما بعد - في هذه الحركة . ولكن في عهد التعبير هذا ظل الجناح اليسارى العمالي بصفة عامة جامدا كما لو كان منفصلا عن التيارات والتوترات الحيوية .

وقد ناقشنا فيما سلف بعض مصادر هذا الضعف . لقد ظهرت هذه العوامل طوال فترة الخمسينات المرحقة كنوع من حزام حديدى يربط اليسار بكل ما هو ميت ، وأرغمه على أن ينظر دائما الى الوراء نحو ماضى أسطوري . وكما قال أحد متحدثي الجناح اليسارى ، تلميحا ، في المؤتمر السنوى ١٩٥٥ : « ليس هناك حاجة ، بالنسبة للاشتراكي ، أن يعيد صياغة السياسة الاشتراكية في ١٩٥٥ » (١) . وبعبارة أخرى ، ان الرؤيا

(١) تقرير المؤتمر السنوى لحزب العمال ١٩٥٥ ، ص ١١٤ .

التقليدية للحزب كانت سليمة في جوهرها ، ومن ثم فإن التقدم الى الأمام يعنى الولاء لهذه الرؤيا. ان اليمين كان قد خاض الاشتراكية بعد ١٩٤٨ - وهذا هو سبب الآفة التى منيت بها الحركة ! ولا يتطلب الأمر سوى العودة الى ١٩٤٥ ، وبانتصار آخر مثل انتصار ١٩٤٥ وفترة أخرى من التقدم مثل ١٨٤٥ - ١٨٤٩ ، تشفى الحركة . وقال متحدث آخر من الجناح اليسارى فى نفس المؤتمر : « اذا أردنا أن نؤثر فى عمال هذا البلد . . يجب علينا أن نعود الى الاشتراكية من الطراز القديم الذى عرفناه . . ان حزبنا يجب أن يعود الى المبادئ الاشتراكية ، المبادئ التى قام عليها الحزب ، بأسرع ما يمكن » . كيف ينكر المرء أن هذه المواقف من جانب الجناح اليسارى تجعله ميثوسا منه ؟ كيف يمكن ألا ندرك أن أزمة الحركة العمالية القائمة تنبثق بالذات من « المبادئ الاشتراكية المقدسة التى قام عليها الحزب » ، وأن حالة ١٩٤٥ واتجاهها كانا السبب فيما وصل اليه الحزب من فشل ، وأنه فى ١٩٥٥ لم تكن الضرورة الملحة تدعو الى إعادة صياغة « السياسة الاشتراكية » فحسب - فالتفكير على أساس « السياسة » يتضمن أصلا تنازلا لليمين - بل السياسة والايدولوجية وما حدث فى فترة الحكم أيضا ، وباختصار كل الموقف بشموله بحيث يصير الأمر جديرا بصفة « اشتراكى » ؟

وكانت النتيجة هي الموقف العام الذى انبثقت منه زعامة ويلسون والحالة الداخلية الحاضرة للحزب ، التى وصفها ويليامز بأنها حالة أصبح فيها « اليسار القديم واليمين الجديد فى حزب العمال حلفاء ، عن غير وعى ، فى عاقبة أى تحليل أو تحد له قيمة . فالاستعانة بالعادات القديمة . . يتحد مع نبد الاشتراكية ، بوصفها نظاما آدميا مختلفا اختلافا جذريا ، فى ترك التفسيرات والتوجيهات السائدة بلا تحد فى جوهرها » (١) .

علامة استفهام دائمة :

كان هذا هو الحزب الذى ورثه هارولد ويلسون فى ١٩٦٣ . وقد رأينا كيف تشكل هذا الحزب بالتجربة التاريخية المتميزة للطبقة العاملة البريطانية ، وكيف أنه يحمل طابع العلاقة التى تبلورت بين هذه الطبقة والمجتمع البريطانى . فالمجتمع البريطانى ، بتجميعه الشامل الدائم للطبقة على أوضاع واضحة ، قد حصر الصراع الطبقي فى صورة يستطيع

(١) ديموند ويليامز « الثورة الطويلة » ص ٣٣٢ .

قبولها . وكانت الحركة العمالية هي نتاج هذا التحجر ، ذلك النوع من نصف الاشتراكية الذى لم تستطع الطبقة العاملة أن تسمو عليه فى حربها الباردة المكبوتة أبدا ضد المجتمع . اذ لما كانت الطبقة العاملة قد وقعت فى حبال شبكة تكتيكية من البناءات الفوقية التى عفى عليها الدهر والتى طعمت بها الرأسمالية البريطانية ، فانها لم تستطع - برغم وعيها الطبقي الاندماجي الراسخ ، بل وبسببه - أن تبتعد فى عنف عن المجتمع لتكون حركتها المستقلة الخاصة فى سبيل الهيمنة الاجتماعية . لقد كانت أداة البتر التى تحتاجها هذه المهمة غير موجودة . أى طبقة مثقفة انتزعت نفسها من برائن المتواضع عليه اجتماعيا ولديها من القوة والقدرة ما يكفيا لقيامها بوظيفة استقطاب القوة الجديدة التى تحاول التعبير عن نفسها ضد المتواضع عليه . ومن هنا لم تستطع الطبقة العاملة أن تؤكد ذاتها الأعلى أساس المؤسسات الاندماجية التقليدية ، النقابات ، فى حركة سياسية منبثقة منها ومقيدة بها - وقد لاحظ ج. د. ه. كول فى ١٩١٣ « أن حزب العمال يعكس صورة النقابية ولا يستطيع أن يتجاوزها » . ولكنه اضطر ، كما رأينا ، الى تجاوزها تحت ضغط الضرورات المتأصلة فى العمل السياسى ، وكل ما استطاع أن يكتسبه « كبعد ثقافى - سياسى » جديد مجموعة من المنظمين أخذهم من بين فئة المثقفين الممثلين القدامى . وقد استطاعت هذه المجموعة ، وهى تقوم بوظيفة النسيج الذى يربط بين الطبقة العاملة والتقاليد ، أن تسيطر بسهولة على الحركة العمالية وكتبت بصورة دائمة كل التطورات الأكثر ثورية داخلها - كما أن تنظيم الحركة نفسه حدد قوالب « الطريق الأقصر الى الاشتراكية » ، وهو الحل الوسط الذى افترض أنه سيدوم سنوات قلائل . فالحركة العمالية اذ وجدت ما تعبر به عن نفسها سجلت داخله أيضا : كما أن اليسار الاشتراكى الذى كان ينبغي أن يقوم بدوره بتحويل الحركة العمالية الى الاشتراكية انحدر فى الواقع الى خضوع مستسلم للنظام . ان « الاشتراكية البريطانية » لم تحطم المجتمع البريطانى المتحجر ، بل صارت مجرد طبقة أخرى فيه .

ومن الجلي أن كل هذه السمات الأساسية لا تزال موجودة فى حزب العمال فى عهد هارولد ويلسون . فالتجربة التى كان يجب أن تثبت للاشتراكيين أن الحركة العمالية بصورتها القائمة لم تكن أكثر من موقف غير مقبول فى منتصف الطريق - تجربة حكومة ١٩٤٥ - ١٩٥٠ - لم تزعزع فى الواقع الحل الوسط العمالى . انها من الناحية الموضوعية واجهت الحركة بافلاس « الاشتراكية » الفابية ، ولكن ذاتيا كان اليمين

القابى وحده هو القادر على الاستجابة للتحدى بطريقته الخاصة ، فى حين فقد اليسار مرة أخرى القوة الدافعة التى توجد لدى الرواد الاشتراكيين ولم يدفع الحزب أكثر نحو الاشتراكية . لقد ظلت جميع الأسئلة معلقة . وعلامة الاستفهام الضخمة التى تحيط باستمرار وجود الحركة العمالية مازالت هناك . اذا استمر الحزب على السير فى الاتجاهات التى تمسخت عنها فى النهاية حكومة ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ، فكيف اذن يمثل حركة اشتراكية ؟ واذا لم يعد اشتراكية فكيف اذن يستطيع الاشتراكيون الاشتراك فيه - وفى حالة عدم وجود الحد الأدنى من الهدف الذى يحفظ الحركة مترابطة ، ما الذى يحافظ على مشاركة النقابات فى المدى الطويل ؟ اليس من المحتم أن يصير حزب العمال اما أكثر أو أقل مما كان فى الماضى : أما حركة اشتراكية حقيقية أو مجرد حزب اصلاح يحمل التقليد للبرالى القديم ؟

ومع ذلك فان عهد ويلسون ليس مجرد استمرار للماضى بأى حال . فبرغم أن الحزب لا يستطيع الهرب نهائيا من المضلة الحاسمة التى فرضت عليه ، فان كل مشاكله فى الوقت الحاضر تبدو فى ضوء مختلف اختلافا شاسعا عما كانت منذ سنوات قلائل . وليس السبب أن الحركة العمالية تغيرت داخليا ، بل الظروف الخارجية التى تواجهه فى تدفق سريع . لقد ولد حزب العمال فى عهد من السكون الكامل ، وبنى مع الوقت بمصاحبة النبض المتحشرج للامبريالية الأتلة . ويعيش الآن فى عهد اختفاء المحافظة المتأصلة التى كانت له بمثابة الغطاء . فقد انزلق المجتمع البريطانى فجأة الى عهد من التغير . وهذه هى الفرصة الجديدة التى أتيت للحركة العمالية ، وهى فى نفس الوقت تمثل انبثاق مشاكل جديدة أمامها بالإضافة الى المشاكل المزمنة التى أسلفنا وصفها - تمثل الصورة الجانبية لمعضلات حكومة العمال الجديدة .

واجهة الحركة العمالية الجديدة :

وبزعامة ويلسون ظهرت الحركة العمالية نهائيا بوصفها حزب المستقبل العقلانى الجديد (على صعيد الكلام على الأقل) . ولقد رأينا كيف أن تطور اليمين العمال جنح نحو اعتناق ايدولوجية « تكنوقراطية » محايدة مثلها الأعلى الأخير هو ادارة « اقتصاد مختلط » بكفاءة وانسانية . والآن ، ان الأزمة الكبرى للرأسمالية بدأت فجأة حول أول هذا العقد تشيد بهذه القيم . وكان المحافظون قد حاولوا ، بلا أى نجاح ، تحويل

انفسهم من نخبة تقليدية أبوية مهذبة الى نخبة ديناميكية شابة من « المديرين » تتعجز بحيوية رأسماليه نانت قد نسيت منذ أمد طويل .

الم تكن الحركة العمالية في وضع أفضل لتقديم المخلصين الجدد ؟ في صورنها التقليدية ، بالتأكيد لا : ان معايير التردد والنوَجَل والمعنويات الجينائزية التي كانت سنده في الحركة العمالية نانت ابعده ما يمكن عما تحتاجه مقتضيات رأسمالية استهلاكية متوسعة . لقد حاول جيتسكل ومجموعة الشبان التي ارتبطت به في الحزب ، وبخاصة انطوني كروسلاند، بقوة أن يصفوا على الحركة طابعا « استهلاكيًا » أكثر في المعركة الانتخابية سنة ١٩٥٩ ، ولكن التغيير لم يكن مقنعا ، ولم تستطع الاساليب الفنية المتقدمة في الدعاية أن تفعل الكثير في عرض شخصية النزيم العمال ذات البعد الواحد وأفكاره الواهية . وكان الانطباع الناتج - والذي انعكس في نتائج الانتخابات - هو أن هناك محاولة غير مخصصة في بيع الحركة العمالية كما لو كانت نوعا من بوليصة تأمين سياسية يستطيع المرء أن يشتريها أو يستثمر فيها بصوته الانتخابي . وكان ذلك أمرا ميؤوسا منه . ان السر الذي كان جيتسكل يبحث عنه ، ولكن لم تكن لديه البصيرة السياسية لاكتشافه ، هو كيف يدخل الحركة في نسبيج العلاقات الرأسمالية دون أن يظهر أنه يفعل ذلك . لقد كان ويلسون هو الرجل الذي تتطلبه الظروف ، وقد ابتكر الصيغة المنشودة ، بما يكاد يكون عبقرية . لقد كان صعوده الى الزعامة ثمرة الصدفة البحتة ، ومع ذلك فعندما ننظر الى الورا يبدو أنه ما من صدفة يمكن أن تكون أكثر ملاءمة وأفضل توقيتا .

وكان اليسار قد هزم في عهد جيتسكل ، ولكنه مع ذلك قام ليؤيده في نوبة قوية من الايمان المتجدد بان مناقشة «السوق المشتركة» . وفي هذا الموقف استعيدت وحدة الحزب وضعف اليسار بشدة (ربما بصفة دائمة) . ومن المفارقة أن هذا كان الشرط السابق على انتخاب زعيم يساري نسبيا . اذ لا شك في أن ويلسون يمثل نسبيا ، بالنظر الى سجل زعماء العمال في الماضي ، نوعا من التقدم . ان ويلسون يعرب عن الازدراء العمالي المألوف للنظرية - وهو يسميها « لاهوت » - ولكن لديه قدرة على استيعاب النظرية أكثر بكثير من أي زعيم سابق . وهو ، على خلاف كثيرين من شخصيات الجناح اليساري الذين صعدوا مدارج السلطة ، لم ينبذ ماضيه قط أو يقطع صلته به ، ويرجح أنه أكثر تقفعا للأفكار والاضغوط اليسارية من سابقيه . وعلى نقض آتلي وجيتسكل يبدو ويلسون متحررا تماما من التعصب ضد الشيوعية الذي حل في

كثير من الحركات الاجتماعية - الديمقراطية محل التفكير والعمل . وربما يكون أهم من هذه الصفات الشخصية تلك الحقيقة الأساسية وهي أنه جزئياً أداة وممثل لعهد من التغيير العام . أي أنه يبدو زعيماً أكثر يسارية احتمالاً في وقت من التقدم المحتمل يمكن أن تحدث فيه خطوات تقدمية كبرى إذا استطاع الاشتراكيون انتهاز فرصة سقوط الصنور القديمة من الهيمنة . وهذا هو سر الأمل الذي أوحى به . ولكن من الواضح ، في تناقض نموذجي ، أنه لم يستطع الظهور واثارة هذه الثقة الا لأنه يرمز في الواقع لكل الاتجاهات المعارضة لاستغلال الأزمة اشتراكياً . ان الرأسمالية وعملاؤها وأجهزتها الجديدة تحاول شغل الفراغ الذي كان يحتله جمود المحافظين يوماً ، بأيديولوجية وعادات ترتبط بتجديد شباب الرأسمالية وتقويتها - بعقلانية ومفهوم للمساواة ومادية ومزاج غلفت جميعاً في أوهام « استهلاكية » ، وبحماسة للحركة حيث كان المجتمع القديم يقاومها . واتجاه ويلسون هو ، أكثر من أي شخص آخر ، عرض تقدمه الحركة العمالية لمواجهة هذا التحدي على أساس متطلباته الخاصة ، عرض تكنوقراطية متيقظة تستطيع اخراج مثل هذا النظام الجديد الى الوجود . بيد أنه يحمل في طياته أيضاً امكانيات أوسع بأن يكون أكثر من ذلك - بأن يواجه التحدي على أسس أخرى أكثر اشتراكية ، باستخلاص وضع - من الفوضى الحالية - يكون أكثر من مجرد صدى لمقتضيات رأس المال الاحتكاري . فما هي الحقيقة ، اذا كانت هناك أية حقيقة ؟ في هذه الحالة من القدرة التي مازال حزب العمال يحاول ادعائها حتى بعد التاريخ الذي وصفناه فيما سبق .

يسار جديد ؟

لكي يمكن استغلال موقف تحول مفتوح في اتجاه اشتراكي لا بد أن يكون هناك « يسار » . ولكن أي يسار هناك يستطيع التأثير على زعامة العمال ؟ لقد رأينا مدى ضعف مركز الجناح اليساري التقليدي للحزب . لقد كان دائماً غير قادر على العمل الفعال ، وزاد ضعفاً بانتصار جيتسكل وبالهالة التي تحيط بويلسون . وهل الأمر اذن أنه من الضروري وجود « يسار » جديد ليضفي على الأبعاد الاشتراكية واقعية ؟ داخل حزب العمال أو خارجه ؟

بمعنى ما ، ان الأمر يتطلب ذلك بالتأكيد - فتاريخ الحركة العمالية اثبت عدم كفاية التقاليد الاشتراكية فيها بالدليل القاطع . ولكن اذا أريد أن

يحل محلها شيء أفضل فإن الإنسان لابد أن يسأل عن الأساس الجديد الذي يمكن أن تنمو عليه أفكار اشتراكية جديدة وحركة اشتراكية جديدة . أين تكمن النقاط النامية في الطبقة العاملة أو في حركتها ، بين المثقفين والشباب ، التي يمكن أن تولد اتجاهات وضغوطا جديدة ؟

بلا جدال ، النقابية هي المنطقة التي تعد مفتاح مثل هذا النمو . لقد رأينا كيف كانت النقابية ، المساهمة التاريخية الكبرى للطبقة العاملة البريطانية ، هي الأساس الحقيقي للحركة العمالية ، وكيف أن ، في نفس الوقت ، آفة « المحافظة » التي لحقت بالحركة العمالية تشلها وتجعلها دائما فريسة للاعتدال المتهاوى . ولم تستطع أية مبادرة اشتراكية قط أن تزيل هذا الشلل ، وكذلك لم يستطع « الاضراب العام » أو « الأزمة الكبرى » إزالته . ولم يفلح في ذلك الا « حملة نزع السلاح النووي » - ظاهريا فقط - في سنة ١٩٦٠ . فاذا أمكن القضاء على هذا الجمود أو تنحيته فإن الحركة العمالية ستتغير وستجد الحركة الاشتراكية البريطانية عالما مختلفا أمامها . وإى تفكير في امكان هذا الأمر يقودنا الى أعماق الصراعات في المجتمع البريطاني .

ومن الجلي أن « محافظة » الطبقة العاملة والنقابات كانت ، جزئيا ، ترتبط ارتباطا وثيقا « بالمحافظة » السائدة في المجتمع البريطاني كله . ومن ثم فإن تحليل المجتمع لابد أن يوحد الطبقة ونقاباتهما ، الى حد ما ، ويولد وعيا بالحدة ، وإمكانية الإصلاح . وأهم من ذلك بكثير تلك الحقيقة الحاسمة من أن تطور الرأسمالية البريطانية ومجتمعها بأكمله - وبخاصة تلك الحملة الكبرى المبلبلة من أجل « العقلاني » و « الحديث » التي تسيطر عليه - غير ظروف النقابية تغييرا عميقا وبطريقة لا رجعة فيها . فالرأسمالية وهي تنتزع نفسها في مشقة من القالب الذي صنعتته حول نفسها طوال فترة الامبريالية ، لابد أن تحمل معها النقابية ، شامت أم لم تشأ . « فالتعقيل » يعنى مجهودا طويلا لمقابلة المنافسة القاسية من جانب المنتجين الأجانب ، عن طريق البيع بأسلوب محدد والأسعار التنافسية الثابتة والاستثمار الضخم لزيادة الانتاجية في القطاعات المربحة من الاقتصاد . وأكبر عامل مساعد مفرد في هذا البرنامج هو تجميد الأجور أو خفضها لمدة طويلة . فكيف يمكن تحقيق ذلك في بريطانيا ؟ إن النقابات برغم كل نقائصها ظلت تتمتع بقوة ضخمة في هذا المجال ، وهو نطاقها الأساسي - المساومة في الأجور . ان التحول السياسي قد يكون ترك أثره فيها ، ولكنها لم تمان انحطاطا معنويا حقيقيا

فى هذا الميدان . ان فترة « تحررية » من الرخاء والتعمير مثل تلك التى نراها فى ألمانيا - مصحوبة باستسلام طويل من جانب النقابات - أمر لا يمكن أن يحدث فى بريطانيا . وكذلك لا يمكن أن يحدث أى تقييد فعال للنقابات من جانب الحكومة ، كما هو الحال مع نظام دييجول فى فرنسا بعد ١٩٥٨ . والطريق الوحيد الممكن هو اوتباط النقابات بالنمو الاقتصادى - الذى لابد بالتالى أن يتم بحد أدنى من التخطيط - بحيث تصير مطالب النقابات مما يمكن التنبؤ به وما يمكن تحمله فى عملية النمو . وطبقا لهذا الأسلوب فى الاختضاع بواسطة التنازل تحصل النقابات على تحديد مطالبها هنا والآن ، أو فى المستقبل القريب ، مقابل قدر من المشاركة فى تخطيط الاقتصاد - « على قدم المساواة مع أصحاب الأعمال والدولة » كما تسميها الصيغة الكلاسيكية الآن - ووعود بزيادات منتظمة فى المستقبل . وهناك اتجاه نحو « التكامل » من هذا النوع نشأه فى عدة بلاد ، وهو ملح بصورة خاصة فى حالة بريطانيا بسبب تخلف نظامها ذاته ، ولحاجتها للحاق بسرعة بغيرها بأية وسيلة متاحة . وحتى المحافظين - وهم ذوو عداء تقليدى نحو تدخل الدولة فى الاقتصاد - اضطروا الى انشاء صورة بدائية من أجهزة التخطيط وأوضحوا بجلاء منذ البداية أن الفرض الحيوى من الأمر هو حمل النقابات على الموافقة على « سياسة دخول » .

ويفرض هذا الاتجاه ظروف عمل متغيرة جنريا عن تلك التى تعرفها النقابية تقليديا . انه يجعل من النقابات مرة أخرى - بعد عهد طويل كإن الحزب السياسى يشغل فيه مركز المسرح - طليعة صراع الطبقة العاملة ، حملة الأعلام الذين يسيطرون بمركزهم على كل شيء آخر . وبضربة واحدة يجعل التجزئة القديمة للحركة النقابية البريطانية ، مع ما ي صاحبها من تعدد البيروقراطيات التافهة المتنافسة ومع سلطتها المركزية غير الفعالة - غير فعالة وغير ذات موضوع تاريخيا . فالنقابات اذ تواجهها مشكلة مشتركة ضخمة لا يمكن تجنبها ستضطر للعمل والتفكير الموحد ، ولأن تكون لها سياسة مشتركة متسقة وجهاز قادر على التعبير عن مثل هذه السياسة . وفوق كل شيء آخر - وفى حالة بريطانيا يصعب المبالغة فى أهمية هذه الحقيقة - تتحول القضايا الاقتصادية والطبقية والاندماجية التقليدية للنقابية الى قضايا سياسية بصورة واضحة تدرك للوهلة الأولى . ولن يعود فى وسع زعماء النقابات الاختفاء داخل محارثهم الاندماجية مدعين انهم « نقابيون فقط » ويصمون آذانهم عن المطالبة بالتدخل أكثر فى الشؤون السياسية . فضلا عن أن الطابع السياسى الذى سيضفى على

المشاكل بهذه الطريقة طابع حقيقي . ان الجهود تبذل لاقناع النقابيين تماما بأن المضلة كلها تنبثق من تلك الحقيقية القاسية الضائكة وهي تسلطهم على المجتمع ونموه : وينحصر الأمر كله في حملهم على التضحية وتحديد هذا التسلط « للمصلحة القومية » . ومن هنا تظهر قضية القوة - وهي الجوهر الحقيقي للسياسة الذي أخفى وغيرت معالاه بمهارة في ايديولوجية الحركة العمالية الغابية التطورية القديمة - في صورتها الحقيقية الى حد ما لأول مرة في قلب الأحداث الجارية .

وقد غير الموقف الجديد النقابية فعلا . وكان أهم تطور هو ظهور جورج وودكوك الذي يكرس نفسه لاصلاح بناء الحركة وتقوية سلطتها المركزية . وواضح أن غرض وودكوك النهائي هو قبول برنامج الرأسمالية الجديدة من التعاون بين النقابات والدولة ، في صورة ما ، و « اعتراف النقابات بمسئوليتها » ، فيما يتصل بالنمو الاقتصادي مع حصولها على صوت في التخطيط الاقتصادي . أي أنه يمثل صراحة اتجاها « يمينيا » فيما يتعلق بالتوجيهات السياسية النهائية الممكنة . ويبدو أن معنى « السياسي » من الأحداث عنده هو نبذ النقابات « للحزب » والاتجاهات « الطبقة » داخل اتحاد عضوى تسيطر عليه الدولة .

ما بعد المديرين :

من الواضح أنه ، بمعنى ما ، تعد سياسات ويلسون وودكوك تهديدا للطبقة العاملة ولأي مستقبل اشتراكي ، ولأن سياساتهما متلازمان ومتعاونتان الى حد ما . ولكن لعله كان من المحتم أن تنتزع الحركة العمالية من خمودها بواسطة قوى من هذا النوع . ففي ظروف بريطانيا كان لا يمكن ، كما لاحظنا ، أن يولد موقف اشتراكي . كامل العدة في مواجهة مشاكل الرأسمالية الجديدة وأن يأخذ المبادرة . ان حزب عمال ويلسون وحركة وودكوك النقابية هما بداية عهد جديد للطبقة العاملة البريطانية والاشتراكية البريطانية . ولن يكون بالضرورة نهايتها . فالتناقضات التي تحكم المجتمع البريطاني والطبقة العاملة تتيح فرصة مساوية للاتجاهات المضادة والاستقلال مختلف تماما للموقف . والسبب الأساسي لاتخاذ موقف التفاؤل نحو حكومة عمال جديدة لا يكمن في برامج الحزب نفسه أو في شخصية هارولد ويلسون نفسه ، ولكن في العلاقة بين ما تحققه وهذا الإطار الأوسع . فعملها لن يقبل ببساطة على أنه دفعة أخرى من الأعمال الطيبة « الاشتراكية » التي تحمل البشرية خطوة

أخرى فى طريق العهد الفايى السعيد ، مجرد دليل جديد على حسن سلوك الاشتراكيين البريطانيين الذين يزحفون فى صبر مع « التطور » الذى يسير بخطى السهلقة وهم يحملون أمتعتهم على ظهورهم . فالمعايير والعادات العتيقة التى كانت تحميهم قد فقدت وتبعثرت فى موجة عاتية لا تترك وراءها سوى انقاض . ولما كانت الحركة العمالية تسير فى بحر متلاطم من عدم التاكيد فانها لن تستطيع أن تتجنب المناقشة والجدل فى كل ما تفعل ، وستعرض لتيارات متعارضة من الرأى والصراعات جوهرية يمكن أن يكون لها أثر تربوى عميق . فى ١٩٤٥ جاء العمال الى الحكم تحملهم موجة من التفاؤل والايمان ، وكانت الحماسة الشعبية الاجتماعية قوة دافعة لها على طرق متنبأ بها من قبل نحو هدف مألوف ومأمون . أما فى ١٩٦٤ فليس هناك ما يقابل ذلك مطلقا . فالعمال لابد أن يخطوا ، تدريجيا وفى غير ما تأكد ، فى الفراغ الذى خلفه زوال النظام القديم . والأصول الايجابية قليلة : العبقورية السياسية الانتهازية لرجل واحد ، الفوضى الحالية فى صفوف خصومها ، وبلاغة رنانة خطيرة لا تحظى من الجماهير الا بقدر من الفضول المتساهل . ومع ذلك فمن المفارقة ان هذا الموقف الصعب المبلبل يبشر بخير أكثر من الأمل المتحمس فى ١٩٤٥ ، الأمل الذى لم يستفد من دروس فشله ولم يترك وراءه سوى البلبلة والجمود الطويل الأمد . ومركز اليسار البريطانى يماثل ، الى نقطة ما ، موقف الطبقات الأخرى فى المجتمع ككل : فبعد قرون من الجمود وعبادة الأسلاف ، أصبحت جميعها فى حاجة الى الفوضى كما يحتاج النبات الى الماء ، وتستطيع أن تستفيد من البلبلة وسقوط الشعارات .

ويكاد يكون من المؤكد أن حكومة العمال ستدفع الى البحث عن أفكار جديدة . فما هى القوى التى يمكن أن تستجيب لمثل هذا الموقف ، وما الذى يمكن تقديمه لهذه البلبلة لمنع سيطرة معايير ديمقراطية اجتماعية جديدة محل القديمة وبنفس قوتها ؟ ونحن اذ نثير هذا السؤال نلمس الفكرة الرئيسية فى هذه الصفحات : المثقفون ، وما يبدو لنا عندما ننظر الى الوراء من فشلهم الكبير فى مهاجمة قلعة الهيمنة البورجوازية فى بريطانيا وفى توفير ايدىولوجية أكثر ثورية للحركة الاشتراكية . ان مشكلة أى يسار « جديد » فى بريطانيا تتخذ صورة أكثر تحديدا فى ضوء هذه التجربة . فما هو احتمال تكوين فئة من المثقفين الذين تخلصوا بصورة أكثر فعالية من سيطرة التقاليد ؟ وأكثر قدرة على وضع مخطط لقوة بديلة لها مفزى من وجهة نظر النقابات والعمال ؟

وفي هذا المجال أيضا ربما يكون الموقف ميسرا أكثر من أى وقت مضى منذ تأليف حزب العمال - منذ ستين عاما مضت - ومن الجلى أن انهيار « التقليدية » شيء يؤثر بعمق في المثقفين بل هو في الواقع عمل المثقفين الى حد بعيد . قطاعات كبيرة من الفئة المثقفة التقليدية ، التي كانت منغمسة تماما في طقوس اكسفورد القبلية وحياة لندن الادبية ، استجابت بصورة اجتماعية تدعو للدهشة الى الورطة الحاسمة التي يوجد فيها المجتمع البريطاني . وقد وجد الاحساس بضرورة « تجديد » المجتمع - وهو في قرارته يمثل حاجة الرأسمالية البريطانية الملحة لظروف جديدة للعمل - أنصارا بسرعة ، وكان المدافعون عن « المحافظة » القديمة التي صاغها ادموند بورك قليلين بصورة غريبة ، وكان أنصار التكنولوجيا والتفصيل كثيرين ، وجنحت الجماهرة الرئيسية من الرأى التحررى نحو الآخرين أكثر من جنوحها نحو الأولين . وكانت أغلبية المثقفين تحبذ دخول « السوق المشتركة » . وقد وضع ، من المعارضة الضئيلة ذات الطابع المتخلف لكل من « السبوق المشتركة » والمطالبة بالتجديد ، مدى انتهاء النظام القديم حقيقة . ولا يكاد يكون من المبالغة أن نقول ان « مطابقة » جديدة قد ظهرت لتحل محل القديمة في فترة قصيرة جدا (وان مدرسة « الفاضبين » في القصة والمسرح كانت نوعا من الريادة الفريزية لهذا الاتجاه) . « المحافظة » المتشددة في أوائل الخمسينات التي نتجت عن خيبة الأمل في حكم العمال وأسباب أخرى - نتجت عن مكانها لتقديمية معمة بنفس القدر تدسم ، عن وعى أو عن غير وعى ، القيم الجديدة وقوالب الرأسمالية الجديدة . وبدا كأن جماهرة المثقفين البريطانيين قد عقدوا العزم على أن يكونوا عمدا قوية لهذا المجتمع الجديد كما كانوا دائما للمجتمع القديم .

يبد أن السنية الجديدة ليست مماثلة للقديمة . فلن تصير غطاء من تحيز ضيق الأفق يخلق كل الاتجاهات المضادة مثل سابقتها . لقد كانت الايديولوجية الانجليزية القديمة بناء مركبا شديد المقاومة ذا عدة وجوه : « تحررية » مرنة جدا ومتسامحة تستمد اعتدالها - وهي مفارقة - من نفس « المحافظة » التي يبدو أنها تعارضها ، من نفس الاستقرار والحمود القانع الذي تهاجمه . وكانت تنطوى على ثقافة أدبية فجة ، وجمعتها في وحدة غريبة ذات وجهين ، جذابة مرة منفرة أخرى . وعلى النقيض من ذلك نجد الايديولوجية البورجوازية الاحداث عهدا التي تنبثق الآن بناء هشا . فليست فيها أبعاد غيبية تستطيع امتصاص

التحدى أو رده ، وتبدو كدعاية وليسست عالما عقليا شاملا بأكمله يصعب ، أو يستحيل ، الهرب منه . ان البورجوازية البريطانية قد فقدت مع امبراطوريتها ، قدرتها على السيطرة على المثقفين وعلى الطبقات الخاضعة عن طريقهم .

من الصعب تقسيم التطور المقبل أو التنبؤ به ، أو تحديد قيمة اتجاهات المثقفين اليساريين الذين يسعون الى تأكيد ذواتهم فى هذا الجو الجديد الأكثر حرية . فلم يعد المثقفون مضطرين الى تحمل أعباء الأجيال السابقة فى احتجاجهم . ولكنهم لا يستطيعون الهرب من الأزمة العامة فى الفكر الاشتراكي التى تشترك فيها كل البلاد التى تمر بنفس مرحلة النمو ، والتى ترجع أساسا الى النكسات المتعددة وشلل العهد الستاليني . ان التقليد الماركسي فى بريطانيا ضعيف جدا ومحدود جدا لا يستطيع مطلقا أن يقاوم أو يعدل ضغوط الستالينية ، ومن هنا كان التوحيد بين الماركسية والستالينية سائدا بصفة خاصة . فالبلبلة والتغيرات العصبية فى الاتجاهات والمراحل المتعاقبة من التوسيع والانكماش ، والانشقاقات الداخلية العنيفة : هذه هي العوارض - المعروفة فى أوقات أخرى وبلاد أخرى - لتحرر اليسار المثقف من جنون الصومعة . فهناك فئة من المثقفين اليساريين واضحة ومتميزة عن حفظة اللبرالية والرأسمالية الجديدة تنبثق الآن مهما كانت حالة الغرض والانقسام التى نراها . ويبدو أنه لم تعد هناك أية حواجز خاصة تنفرد بها بريطانيا تقف فى وجه نموها . ربما باستثناء الحاجز الذى يمثله التنظيم الاقتصادى للثقافة والاعلام الذى بلغ فى بريطانيا درجة أكثر كثافة واحتكارا من أى مكان آخر ، ويجعل اسماع صوت الأقلية فى الرأى صعبا أكثر فأكثر .

أما كيف يتطور العامل « الذاتى » الذى تمثله فئة المثقفين على المدى الطويل فانه يتوقف على نمو الموقف « الموضوعى » الذى أشرنا اليه - أى كيف يتغير الصراع الطبقي فى الموقف الجديد ، وكيف سيكون رد فعل النقابات (وكذلك حزب العمال) من ناحية الحاجات الجديدة التى تخلقها هذه العملية . والجديد فى الأمر بالذات أن المرء يستطيع أن يرى مثل هذا الديالكتيك فى النمو . فمن ناحية تفرض الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية تغييرا فى علاقات الطبقات وتوتراتها ، ومن الناحية الأخرى يوجد فى ميدان الوعى والاستجابة النظرية ، على الأقل ، جنين قوة ذاتية تستطيع مواجهة التغير بصورة أكثر ايجابية ، وأن تجعله أكثر من مجرد تحول يواجهه باستسلام . لقد رأينا كيف أن الوعى الطبقي ، برغم كثافته وثباته ، كان

بمعنى ما سلبيا فى بريطانيا ، وبذلك لم يجند فى نشاط الصراع الطبقي . ولكن الظروف الاجتماعية والثقافية لمثل هذه السلبية تختفى ، وفى نفس الوقت يزداد الصراع أكثر حدة موضوعيا . ومن هنا يحتمل أن توجد ظروف فى القريب العاجل يمكن فيها تجنيد هذا التراث من الوعي الطبقي وتحويله الى عامل فعال كقوة دافعة للصراع الاقتصادى والسياسى . ان الطريق الى التحول الكيفى فى الصراع الطبقي صعب وشاق وغير مؤكد بالمره - ولكن كيف يمكن أن يكون غير ذلك ؟ ان الحقيقة الرئيسية هى أنه يبدو ممكنا وأن العقبات القديمة الهائلة قد انهارت، وهذه هى الآفاق الجديدة للاشتراكية البريطانية التى تلقى ضوءا جديدا على الحركة العمالية وعلى كل شيء آخر .

امل معين :

كانت الحركة العمالية نتاج التوقف الطبقي والتوقف الثقافى ، بل ذروتها ، لقد كانت تمثل الموقف السلبي بالنسبة لآى ديناميكية متحركة بين النظرية والتطبيق ، والسيطرة الكاملة للتطبيق - فى صور تاريخية محددة وثابتة - على النظرية والوعي . ولا حاجة بنا الى القول بأن الحركة العمالية كانت تكون مختلفة فى أى موقف تاريخى آخر لا يدوم فيه هذا التوقف . ولهذا السبب كان لزاما على المرء أن يتناول بحذر تلك المعضلة المعروفة الخاصة بما اذا كان يجب أن تكون أية حركة يسارية جديدة «داخل» أو «خارج» حزب العمال ، وبما اذا كان ينبغي عليها أن تتولى الحركة العمالية أو تبحث عن شيء آخر . والحقيقة هى ، أن وجود أى اتجاه يسارى قوى له آراؤه الخاصة ويتمتع ببعض التأييد فى النقابات - يسار قادر على الهيمنة وليس مجرد الاحتجاج - سيفجر الحركة العمالية . وليس هناك من يستطيع أن يقول كيف سيكون رد فعل الحركة العمالية تحت ضغط جديد من هذا النوع : فهل سيكون من الممكن المحافظة على الجانب الايجابى فى الحركة العمالية - الوحدة التى تؤكدها بين منظمات الطبقة العاملة على مستوى اشتراكى أعلى ؟ أم هل سيكون انهيار النظام حتميا كجزء من المعركة المترتبة على ذلك؟ ليس هناك سوى شيء واحد مؤكد ، وهو أن الحركة العمالية التى ظلت قائمة برغم كل التقلبات القاسية ، الداخلية والخارجية ، منذ تأسيسها ، والتى استمرت تسير على غير هدى عبر الهزيمة وتحلل مثلها العليا ، لن تستطيع الاستمرار فى عملها بنفس الطريقة . لقد كان هيجل أول من أشار الى مفارقة أن الحزب لا يكون حقيقيا الا اذا انقسم على نفسه ،

عندما تتصارع التناقضات داخله . وقد بقيت الحركة العمالية على حالها هذا لأنها لم تنقسم على نفسها بهذا المعنى - فقد تركزت حول معركة ذات طابع مريض ، حول مظاهر لا يمكن الوصول فيها الى قرار . فماذا سيكون مآلها عندما تواجه تحديا ينتشلسها من « لا حقيقتها » - عندما تواجه بتناقضات لا تستطيع خنقها أو تجاهلها ؟ ما من انسان يعرف الجواب .

وليس من المحتمل أن تحدث تغييرات ثورية بسرعة درامية في ظل حكم العمال . ومع ذلك فان هناك تغييرا ، وقد يتخذ مع الوقت معنى ثوريا . فبعد تلك الفترة الطويلة من الانفلاق التي مرت بها الطبقة العاملة وحركة الطبقة العاملة ، ستجلب الاتجاهات الجديدة والجو الجديد عالما مختلفا . ويمكن أن يكون عالما أكثر ملاءمة لاشتراكية بريطانية حقيقية . وما زال في وسع الطبقة العاملة البريطانية أن تحقق جزءا من المستقبل الذي تنبأ به ماركس ، منذ أكثر من قرن مضى ، عندما قال انها ستقود حركة تحرير العمال في كل مكان . ولما كانت حكومة العمال قد تقوم بدور ايجابي في هذه العملية أيا كانت حدودها وأيا كان دورها متناقضا - فانه ينبغي على الاشتراكيين في كل مكان أن ينظروا الى مقدمها بأمل معين ، ثقة ناقدة معينة ، وليس على أنها مجرد تكرار غير مجدى لوهم قديم .

القسم الثاني

مشاكل الاستراتيجية الاشتراكية

بييرى أندرسون

لقد كان اليسار فى بريطانيا معرضا باستمرار لتهمة ضارة هى أنه لا يملك أى تصور استراتيجى • ومن العسير انكار هذه التهمة • فاليسار ، تاريخيا ، لم يستطع قط أن يجيب بصورة مقنعة أو منسقة على هذا السؤال : كيف يمكن تحقيق الاشتراكية ؟ ومن الغريب أنه فى جميع مناقشات وصراعات الخمسينات لم تلعب الموجة الاستراتيجية أى دور مطلقا • وقد تساوت جميع قطاعات اليسار فى ذلك : لقد كان أساس سياستها نقدا أخلاقيا للمجتمع ، منفصلا عن العملية التاريخية المركبة التى لا تستطيع القيم أن تجسد نفسها نهائيا الا فيها • وقد كان هذا الموقف ، بكل ما يتميز به من ضعف وقوة ، علامة مميزة لليسار البريطانى منذ تأسس • حزب العمال المستقل • • فجميع مفكره الكبار - موريس وتونى وكول - لم يشنوا عن هذا التقليد • وكان نقص التصور الاستراتيجى أحد الأسباب الرئيسية لأفول اليسار منذ ١٩٦١ - ذلك التشويه السريع المفاجئ الذى حدث قبل ظهور ويلسون • لأن ويلسون ، قبل كل شئ آخر ، قدم استراتيجية لحزب العمال - وهذا هو ما أتاح له أن يضع مؤقتا حدا للانقسامات داخل الحزب وأن يسيطر عليه • بيد أن وضع استراتيجية لحزب العمال كما هو الآن أمر مختلف تماما عن وضع استراتيجية للاشتراكية • وهذا بالذات هو موطن الجزء الأكبر من الصعوبة •

والواقع ان فشل اليسار فى صياغة أية استراتيجية ملائمة

للاشتراكية لم يكن ظاهرة بريطانية فحسب بل ظاهرة أوروبية ، منذ الحرب • ويجتاز الفكر الاشتراكي في أوروبا الآن فترة من التجديد العميق الخلاق • ان أعمال رجال مختلفين تماما في خلفيتهم واهتماماتهم مثل سارتر وويليامز وماندل وجورتسي ولوكاس وماجرى وماركيوز وجولدمان - فرنسي وإنجليزي وبلجيكي ونمساوي وهنغاري وإيطالي وألماني وروماني - تكشف عن نطاق وعمق لم تر أية فترة أخرى من هذا القرن مثيلا لها • ان تراث الاشتراكية المعاصرة قد زاد ثراء في عدة ميادين : نظريته في الثقافة ، ونظريته في التاريخ ، ونظريته في الإنسان • كما أن فهمه ونقده للمدنية الرأسمالية أحرز تقدما ملحوظا • الا أن فكره الاستراتيجي ظل ، في تناقض غريب ، ضعيفا كما كان دائما • فمشكلة طريقة تحقيق الاشتراكية - بعد كل هذه السنوات والصراعات والهزائم - تبدو اليوم بلا جواب كما كانت منذ عشرة أعوام أو عشرين عاما • وليس من العسير أن نتبين السبب التاريخي في هذا التوقف • فإثناء الليل الطويل الذي مرت به النظرية ، في أسوأ فترات « الحرب الباردة » من ١٩٤٧ الى ١٩٥٧ كان الفكر الاشتراكي الحر والمهم الوحيد من صنع مثقفين منعزلين • فلم يكن لدى الأحزاب الكبرى للطبقة العاملة في أوروبا الغربية ، سواء الديمقراطية - الاجتماعية أم الشيوعية ، أي وقت للبحث أو الاختلاف في الرأي ان الجو المحيط بها قد شلها ، باستثناءات قليلة جدا • وحدثت هوة بين التطبيق والنظرية • وجنح العمل السياسي في هذه الفترة - سواء كان من جانب الأحزاب الشيوعية أو المناهضة للشيوعية الى أن يصير نوعا من « محلك سر » ، مع بعض القفزات الانتهازية الهوجاء غير المجدية • وأصبحت النظرية بعيدة بصورة متزايدة عن الصراعات السياسية • وكانت بصفة خاصة غير قادرة على حل المشكلة التي تمثل الصلة الرئيسية بين النظرية والتطبيق - أكثر المشاكل النظرية « عملية » - وهي كيف يتم تحقيق الاشتراكية ؟ ولا يمكن أن تولد أية استراتيجية اشتراكية حقيقية الا داخل الديالكتيك الداخلي لحركة اشتراكية جماهيرية : فهي غير ممكنة وليس لها معنى خارجها • ومنذ ١٩٥٧ خفت حدة « الحرب الباردة » وحدث ازدهار في الفكر الاشتراكي والمناقشة الاشتراكية • وبدأ سقوط كثير من الحواجز بين المثقفين وحركة الطبقة العاملة في أوروبا • بيد أن هذا التطور لم يكن كافيا لاثارة أية مناقشة جادة حول الاستراتيجية •

وفي إنجلترا اتخذت المشكلة صورة خاصة • فقد كان حزب العمال تقليديا أكثر تسامحا من الأحزاب المقابلة في القارة : ولكن ذلك يرجع أصلا الى عدم الاهتمام بالنظرية الذي يسرى في الحركة كلها • والواقع أن

الضعف النظرى لدى اليسار العمالى شرط لما يتسم به الحزب من التسامح بقدر أكبر . ولكن الموقف الأساسى يظل كما هو . ان حزب العمال لا جدال فى أنه ليس حزبا اشتراكيا ، ومع ذلك فهو حزب الطبقة العاملة الوحيد فى انجلترا . وهكذا يكون من المستحيل بدرجة متساوية صياغة أية استراتيجية « داخلية » أو « خارجية » . وفى هذه الظروف لابد بالضرورة أن تكون أية محاولة للتفكير فى بعض المشاكل التى ينطوى عليها التقدم الناجح نحو الاشتراكية « تجريدية » و « لا عضوية » . لأنه عند عدم وجود حزب اشتراكى جماهيرى لا مكان لأى تصور مجسد ومتسق يمكن الانطلاق منه فى مثل هذه المحاولة . فالتأمل يصير ، فعلا ، فى غير موضعه . ومع ذلك فعلى الرغم من هذه العقبة الأساسية قد يكون أى استعراض للبدائل الممكنة أفضل من الفراغ الذى تدور حوله المناقشات الاشتراكية بلا نهاية فى الوقت الحاضر . والمقترحات التالية ستكون بالضرورة طوبائية . ولا يقصد بها سوى أن تقدم أفكارا موجزة ورمزية للمناقشة .

(١) نماذج استراتيجية

(١) طريقا الاشتراكية :

سيطر على تاريخنا نموذجان استراتيجيان وقسما الحركة الاشتراكية فى أوروبا منذ أول القرن الى وقتنا . فالانشقاق الضخم بين الديمقراطية الاجتماعية والشيوعية ينبثق مباشرة منهما . ويمكن أن نسميها الطريق البرلماني والطريق التمردى للاشتراكية . وأى مناقشة للاستراتيجية الاشتراكية فى غرب أوروبا اليوم لابد أن تبدأ بشئ عن هذين النموذجين التقليديين الكبيرين ، اللذين حوما منذ أمد طويل فوق عقول الناس . ويمكن تلخيص وجه الاختلاف بينهما فى عبارتين ، احدهما من لينين فى ١٩١٧ ، والأخرى من سيدنى ويب فى ١٩٢٣ . فقد كتب لينين قبيل حدوث « ثورة أكتوبر » : « ان احلال الدولة البرولتارية محل الدولة البورجوازية مستحيل بدون ثورة عنيفة » . ان مذهب صراع الطبقات . . . يؤدي حتما الى الاعتراف بالحكم السياسى للبرولتاريا ، لديمقراطيتها ، أى السلطة التى لا يشاركها فيها أحد وتعتمد مباشرة على القوة المسلحة للجماهير . . . فتحرير الطبقة المضطهدة مستحيل ، لا بدون ثورة عنيفة فحسب ، بل كذلك بدون تدمير جهاز السلطة فى الدولة الذى خلقته الطبقة الحاكمة . . . » . وبعد ذلك بست سنوات أعلن ويب ، فى حديثه الرئاسى فى مؤتمر حزب العمال : « اننى أصر على ما يتجاهله خصومنا عادة ، بل

والذى يبدو فى الواقع أنهم غير قادرين فكريا على فهمه ، أى التدرجية
الاحتمية لحطتنا فى التعبير ٠٠ لأنه يجب أن يكون من الواضح أن الاشتراكية
بالنسبة لحزب العمال متصلة الجذور فى الديمقراطية ، الأمر الذى يرغمنا
بالضرورة على ادراك أن كل خطوة نحو هدفنا تعتمد على كسب موافقة
وتأييد الأغلبية العديدة بين الشعب كله على الأقل . وهكذا فحتى اذا كنا
نهدف الى احداث ثورة فى كل شئ فوراً ، فاننا مرغمون بالضرورة على
الا تقدم على أى تغيير بذاته الا فى الوقت وبالمدى وبالطريقة التى يمكن
اقناع عشرة أو خمسة عشر مليوناً من الناحيين ، من جميع أنواع الظروف
ومن كل الامزجة - من أقصى البلاد الى أدناها ، بالموافقة عليها ٠٠ ولكن
حزب العمال ، عندما يحين الوقت الذى تعهد فيه السلطة اليه ، لن يريد
بطبيعة الحال أن يفعل كل شئ فوراً ٠٠ فبمجرد أن نواجه ضرورة صياغة
مبادئنا أولاً فى مشروعات قوانين ثم مناقشتها بندا بندا فى اللجان ، ثم
تسليمها للجهاز المناسب لتنفيذها من أقصى المملكة الى أدناها - وهذا هو
ما فعله حزب العمال باشتراكيته - لا يصبح مجال للشك فى «تدرجية
التدرجية»

فالنسبة للينين كان الطريق الى الاشتراكية قصيراً ولكنه شارد :
فهو يتطلب التمرد المسلح من جانب البرولتاريا ضد الدولة القائمة
والاستيلاء عليها وتدميرها . ومن هذا الحطام تخلق الطبقة العاملة دولة
جديدة ، دكتاتورية البرولتاريا . أما بالنسبة لويب فالطريق الى
الاشتراكية طويل ومنبسط ومتعرج : ونهايته عند الأفق البعيد دائماً
أبداً . فالطبقة لا تستطيع خلق النظام الاجتماعى الجديد الا على مراحل
بطيئة وغير محسوسة اذ يجب عليها أن تحترم الاطار الدستورى الذى
سمح لها بالدخول فيه . وليس هناك سوى طريق واحد لتغيير المجتمع
فى هذه الظروف : كسب الانتخابات ، والحصول على الأغلبية فى البرلمان ،
وبله التشريع تدرجياً وسلمياً فى اتجاه النجم القطبى البعيد -
الاشتراكية .

وصار هذان المفهومان هما إلتصويرين السائدين على جانبي الانقسام
الجغرافى السياسى القائم بين أوروبا الشرقية والغربية ، وهما يقابلان
عالمين وتاريخين مختلفين . وقد تحققت رؤيا لينين فى روسيا
ويوغوسلافيا : أما فى بلاد أوروبا الشرقية الأخرى فقد تحققت بطريقة
مصطنعة ومشوهة . ولكن الاشتراكية بمعنى أولى تماماً تحققت فى منطقة
شاسعة من أوروبا تغطى أكثر من نصف هذه القارة : فقد صودر المصادرون

وتحققت الملكية الاجتماعية للاقتصاد . وإلى يومنا هذا تعتبر هذه الانتصارات - بما صاحبها من عنف وارهاب شديدين - النماذج الوحيدة التى لا جدال فيها لانجازات الحركة الاشتراكية التى جاءت لتغير أوروبا فى نهاية القرن التاسع عشر . ومنذ ذلك الوقت نبذتها الحركات الديمقراطية الاجتماعية فى الغرب كمتلة واحدة . وكانت الأسباب التى ساقتها واحدة دائما . فالثورات اللينينية فى الشرق ليست ديمقراطية ، والمجتمعات التى خلقتها شمولية - ومن ثم فهى ليست اشتراكية ، بل نقيض الاشتراكية . ويقوم هذا الاعتقاد ، الذى بقى عميقا ، فى أنحاء الحركة العمالية فى بريطانيا ، على حقيقة غير كاملة . ان الاشتراكية بمعناها الفلسفى الكامل - بوصفها معقد الحرية والانتصار النهائي للإنسان على الحاجة والعجز (Alienation) . لم تتحقق طبعاً فى روسيا أو أى بلد آخر فى شرق أوروبا . وبهذا المعنى من الصواب ، ومن الضروري ، رفض وصف البلاد الشيوعية لنفسها بأنها « بلاد اشتراكية » . وفى نفس الوقت يعد من المذلة وضيق الأفق أن يرفض المرء الاعتراف بما فى الوصف من حقيقة تاريخية معينة : فبمعنى مثالى تحظى هذه البلاد بحد أدنى من الاشتراكية - فاقصادياتها ملك اجتماعي وليست ملكية خاصة ، والايديولوجية التى تنظم عملها ايديولوجية اشتراكية . وصحيح طبعاً أنها ليست ديمقراطية ، وأن الديمقراطية جزء لا يتجزأ من الاشتراكية الحقيقية . بيد أن مجرد التنديد بها باعتبارها غير ديمقراطية ومن ثم غير شرعية تاريخياً نوع من الغباء . فقالب هذا النقد ليست أساسية بدرجة كافية .

لماذا نجحت ثورة أكتوبر ؟ ولماذا لم يكن المجتمع الجديد فى روسيا ديمقراطياً ؟ ان الاجابة على هذين السؤالين تكمن وراء حقيقة أن الاشتراكية - على نقيض الاعتقاد السهل المنتشر على نطاق واسع اليوم - ليست مجرد ديمقراطية + ملكية اجتماعية . لأن الأساس التاريخي الحقيقي للشيوعية السوفيتية لم يكن الاستبداد ولا الجماعية ، بل كان الثورة . فقد كان هذا هو اللب القاسى لمعاناتها ولانسانياتها . ففى امبراطورية الندرة يصبح الانسان حتماً عدو الانسان . فعلاقته بأبناء مجتمعه يحددها عالم المادة ، أى يفترض فيها سبباً أن العوز لدى واحد يقابله الوفرة لدى آخر . والصراع من أجل توزيع هذه المادة لا يمكن أن تكون نتيجته انسانية : فهى مستكون بالضرورة ضد الانسان دائماً وبلا نهاية . وفى العشرينات كانت روسيا كفرة ضغوط هائلة ينحدر فيها الناس والأوضاع والقيم ببطء وبلا رحمة الى لا شيء تحت ضغط الحاجة

التي لا ترحم ، فكل شيء كان ناقصا . ندرة في الأشياء : في ١٩٢١ كان اقتصاد هذا البلد الضخم المتخلف والمدمر لا ينتج من الحيز ما يكفي لغذاء سكانه ، ولا من الأحذية ما يكفي حتى ثلث سكانه . وكل ما ينتج فوق حاجات البقاء المجردة كان يذهب الى اقلية أصغر فأصغر ، كلما زادت السلع تعقيدا وأصبحت أكثر تكلفة . ندرة في الرجال : كان ربع السكان فقط يعرفون القراءة والكتابة ، وواحد من كل خمسمائة تلقى تعليما عاليا ، وواحد من كل مائتين لديه أي تدريب فني ، وواحد من كل أربعين لديه أية تجربة في العمل الصناعي . ندرة في القيم : فلم تكن هناك أنظمة سياسية مستديمة ولا تقاليد ثقافية ديمقراطية ، ولا مثل عليا اجتماعية منتشرة على نطاق واسع ، ولا شعور كامل بالوحدة القومية . ندرة في الوقت : فروسيا كانت محاطة من كل جانب بقوى معادية وتهديد مستمر بالفزو ، حدث فعلا في آخر الأمر ، ولذا كان لا بد من اتمام التصنيع في نصف الوقت الذي تم به في الغرب . وفي مملكة الضروزة هذه لم تكن الحرية أو المساواة أو الاخاء ممكنة . فلا يمكن أن تكون هناك مساواة حيث تنذر السلع الى حد لا يتسنى معه الحصول عليها الا لاقلية صغيرة ، ولا يمكن أن يكون هناك اخاء حيث يفرض التصنيع السريع سلما حديديا من التدرج والنظام المشدد في العمل ، ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حيث يخلق عدم التعليم نخبة ، ويخلق عدم وجود المقتنيات المادية امتيازات ، ويخلق عدم الأمن الخارجي تعبئة قومية دائمة . في هذه الظروف تتأصل جنود الارهاب في نسيج التعايش الانساني نفسه .

ولا يعنى ذلك أن كل ما حدث في روسيا الستالينية كان لا يمكن تجنبه . بل على النقيض من ذلك ، كان التجميع وحملات التطهير والنفي كلها مسألة اختيار سياسي : مجرد جرائم وليس هناك تطور لاحق مهما كان طيبا يكفر عنها أو يقلل من أثرها . وستظل أبدا جزءا من محاولة الانسان أن يصل الى الاشتراكية في القرن العشرين لأنها كانت جرائم اشتراكية وليست لبرالية - عنف مقصود مع سبق الاصرار ، واستخدام متعمد للعنف المتأصل في بيئة ندرة . أما العنف اللبرالي فهو غير مركز ومصير لا اختيار فيه . لقد كان أسوأ تعبيراتها أفظع من أي جرائم ستالينية : فقد تركت الحرب العالمية الأولى عشرة ملايين قتيل وعشرين مليون جريح ، بلا أي هدف مطلقا . وليس هناك مسئول عن الحرب الكبرى - اللهم الا مدنية تنسم في كل مسكان بعجز الانسان ، عملا ومسئولية ، عن توجيه مصيره .

ومن الضروري أن نقول هذا لأنه لا يزال من الأمور المألوفة في الغرب نبذ التجربة الروسية الشيوعية بأكملها باعتبارها خارج حدود المناقشة الاشتراكية المحترمة . والواقع أن « الثورة الروسية » ، وكل ما ترتب عليها ، جزء - وجزء ضخم - من التراث المشترك للحركة الاشتراكية بأكملها . ولا يستطيع أى حزب من أحزاب الطبقة العاملة في أوروبا انكارها أو التهرب منها . وهكذا فإنه من الضروري بحث دروس اللينينية بعظمتها وعبوديتها بحثا أميناً واضحاً (١) . وليس هنا مكان مثل هذه المحاولة . ولكن بعض التأمل فيها يعد شرطاً سابقاً ضرورياً لأي مناقشة في الاستراتيجية الاشتراكية في الغرب اليوم .

فاللينينية نجحت بمعاييرها الخاصة ومضمونها الخاص . فقد حصلت على السلطة في روسيا ، وصادرت الرأسمالية وحولت اقتصاد أكبر بلد في أوروبا ومجتمعه تحويلاً شاملاً . وانتشرت بعد ذلك بقوة السلاح ، ولعدم وجود أية مقاومة جادة ، في أوروبا الشرقية كلها . وأخيراً أنتجت ثورة حقيقية في الصين . فما هو سر هذا النجاح ؟ ان الجواب بالتأكيد هو أن اللينينية كانت متلائمة تماماً تقريباً مع الظروف الخاصة بمكانها ووقتها . فاستراتيجيتها الرئيسية هي الاستيلاء على قوة الدولة القائمة وتدميرها . وللهذه الاستراتيجية معناها بالذات في المجتمعات المتخلفة حديثة التكوين التي تسيطر عليها النخبة ولا تتكامل إلا في الدولة . فعندما يكون البؤس وعدم المساواة هما مصير أمة بأكملها ، وعندما لا يكون هناك أى بناء تحتى تكنولوجيا ، وعندما لا يعرف الناس الكتابة والقراءة ولا توجد ثقافة مشتركة ، وعندما لا تكون هناك تقاليد سياسية أساسية ، وعندما لا تكون هناك وحدة قومية حقيقية ، تتجنى الدولة لأن تصبح المستودع الوحيد والواقع الوحيد للمجتمع كمجتمع . « فالمجتمع المدني » يكون كتلة متميزة وعاجزة عن التعبير عن ذاتها ولا وجود محسوس لها إلا كما هو متبلور في « الدولة » . ففيها وحدها تتركز تلك الكتلة المتميزة الحديثة التكوين في « قالب » . والدولة في المجتمعات المتخلفة تعبر - اليوم أكثر حتماً مما كان في عهد لينين - عن المعنى الوحيد للأمة . فهي بمقتضى تعريفها هيغيلية . المصدر صاحب السيادة لكل عمل أو خلق عام ، وهي تتمتع « بقوة وبحرية في المناورة في مواجهة بقية السكان » . لم يعرف

(١) انظر كتابات اسحق دويتشر المتثرة في هذا الموضوع .

التاريخ مثلها الا نادرا » ، (١) على حد قول السكاتب وهو يصف بلدا محايدا وليس أى بلد شيوعى .

لقد كان مزج الدولة والحزب ، لتكوين دولة الحزب الواحد ، استثناء وفضيحة فى نظر الغرب فى الأيام الأولى للشيوعية الروسية . والآن ، وقد عادت آسيا وأفريقيا الى حظيرة التاريخ ، صار أكثر نماذج الحزب انتشارا فى العالم . والسبب واضح . فحيثما تكون المنوارد البشرية أو المادية — نادرة بشكل حاسم ، لابد من تجميع كل المصادر بحسم لمواجهة مهمة التصنيع والتمدين بمجرد توافر أى مجهود حقيقى للتخلص من دائرة « التخلف » المغلقة . وهكذا فإن الندرة — بمجرد ان يعيشها الناس كهمة يأخذونها على عاتقهم بالتخلص منها ، لا كصير يقبلونه — تعمل على المركزية الى أقصى الحدود (٢) .

وبهذا المعنى أيضا تكون بمثابة غرفة ضغط . وهكذا فإن طابع الكتلة الموحدة الذى تتخذها الدولة بامتزاجها « بالحزب الواحد » ، نتيجة ضرورية لضعف المجتمع ككل وتجزئته . وفى الحالات القصوى ، مثل كثير من البلاد الأفريقية اليوم — التى تعد أكثر تخلفا حتى من روسيا فى ١٩١٧ والصين فى ١٩٤٩ — تصل ندرة الرجال والمهارات الى حد يكون فيه حتى مثل هذا النظام ، « الدولة — الحزب » ، برغم اقارزه رسميا فى الدستور ، معقدا أكثر مما ينبغى : فلا يوجد فيها من الكادرات ما يكفى الا لواحد منهما — الدولة بمعناها الحرفى .

وهكذا فإن التاريخ أثبت سلامة اللينينية بمعنى محدود ومحدد . وذلك يعنى ان اصرارها الوحيد على مهاجمة جهاز الدولة فى روسيا واستبداله بغيره كان عملا ناجحا : فقد حصلت على السلطة وبدأت التصنيع . وفى تلك الظروف بالذات لم تكن أية طريقة أخرى لتغيير المجتمع : فلم يكن الوصول اليه وتغييره ممكنا الا كما يتمثل فى الدولة .

(١) روبرت كيرس « مالايزيا واندونيسيا » « نيسولفت ريفيو » نوفمبر — ديسمبر ١٩٦٤ .

(٢) وحتى عندما لا يواجه النظام السياسى التخلف مواجهة جدية ، يحدث سرب اجتماعى لا يقاوم نحو المركز ، فى صورة نمو طبقى هائل فى العاصمة — وهو مرض بلى به كل بلاد العالم الثالث الكبرى تقريبا اليوم . ومن الأمثلة البارزة على ذلك ، ليوبولدفيل وكراكش وكركاس .

وفي حدود صحة هذا الرأي يعتبر الاستنكار المألوف في الغرب للتجربة اللينينية بأكملها تفكيرا ضيق الأفق . ومن الناحية الاجتماعية لا يمكن أن تتجاوز القيم المضمون التاريخي والبنائي الذي يتيح لها الميدان الوحيد للتجسيد . (أن القيم المفردة تستطيع طبعا أن تتجاوز هذا المضمون ، وكثيرا ما تفعل ذلك) . ولا يعني ذلك أن هناك حتمية تاريخية طويلة تحدد معايير كل مجتمع أو نظام وفرصه . بل انه اقرب الى القول بأن هناك نوعا معينا من الحتمية السلبية التي لا تنتج أية امكانية معينة بل تلغي عددا من الامكانيات باستمرار . وبهذا المعنى يمارس التاريخ انتقائية دائمة تحدد مجال الامكانيات بشدة في أى وقت بذاته ، ولكنها لا تبنيه في النهاية أبدا . أن تنوعات اللينينية - التي يسميها المتحدثون الغربيون اليوم « دكتاتوريات النمو » - أو إطالة أمد جحيم التخلف الى ما لانهاية ، كان هذان البديلان هما كل ما لدى الشيوعية في روسيا : فلم يكن أمامها الديمقراطية البرالية قط (١) .

فاللينينية اذن ، بكل تضحياتها البشرية ، كانت تمثل تقدما أصيلا ضخما بالنسبة لروسيا ، كما هي اليوم بالنسبة للصين . ولكن مجرد مواسمتها في البيئة الشرقية ، وهو سر نجاحها ، يجعلها غير متوافقة البتة مع البيئة الغربية حيث تسيطر الرأسمالية اليوم . لأن مجتمعات غرب أوروبا تؤلف عالما مختلفا تماما عن مجتمعات شرقها ، بله مجتمعات

(١) ومما يدعو الى التأمل أن كثيرا من المحللين الغربيين اليوم يسترفقون صراحة بالدور التحريري الخلاق لنظام الحزب الواحد ، مادام ليس شيوعيا . وهكذا نرى عالم الاجتماع الأمريكي موروبرجر يكتب عن مصر في عهد ناصر ومن النظم العسكرية في البلاد العربية الأخرى : « برغم أن هذا النظام قد لا يعنى مباشرة بالديمقراطية كترتيب سياسي يحد فله بجهوده الهائلة لأحداث التغيير الاجتماعي يخلق بعض الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والاتجاهات والتوقعات التي قد تهيئ عن نفسها يوما ما بالطلابة أكثر بالديمقراطية السياسية . . ففي ظل النظم الشعبية قد تغمد الحرية السياسية ، ولكن تبقى على الأقل امكانية نموها . » (« المآل العربي اليوم » ص ٤٠٧ - ٤٠٨) . وبصورة مبصرة أكثر يقيم موريس دوفرجيه ، المنظر السني للأحزاب السياسية الغربية ، تركيا في عهد أتاتورك : « أن النظام المتعدد الأحزاب عندما يطبق في بلاد ذات تركيب اجتماعي متيق والتي يكون فيها الناس غير متعلمين يؤدي الى إبقاء سلطة الاسترطاطة التقليدية ويدعمها ، أي أنه يمنع قيام الديمقراطية الحقيقية . وعلى النقيض من ذلك يثبت مثل تركيا أن أسلوب الحزب الواحد ، عندما يطبق بحكمة ، يجعل في حيز الامكان بناء طبقة حاكمة جديدة والنخبة السياسية التي بدونها لا يمكن قيام ديمقراطية حقيقية يوما » (« الأحزاب السياسية » ص ٢٨٠) ، وطبعا لم تحقق مصر ، وأكثر منها في ذلك تركيا ، نموا اقتصاديا يكفي احتياجاتهما .

آسيا • فاقصادياتها المتقدمة جدا وتوارىخها الكثيفة المركبة المتقلبة خلقت عالما اجتماعيا وثقافيا خاصا بها تماما • والانجاز السياسى الأكبر لهذا العالم هو الديمقراطية • وإيا كانت حدودها أو عيوبها فإن هذه الديمقراطية تمثل اضافة دائما الى التراث البشرى - تجربة بلغت حدا من الأهمية بحيث أنها لن تستمر حكرا على منطقة واحدة من الدنيا • ويهمننا حاليا أن نؤكد أن الاستراتيجية اللينينية فى الغرب وجعية فى أساسها : فهى تهدد بالقضاء على انجاز تاريخى عظيم ، فى حين أن المهمة هى تجاوز هذا الانجاز كما أن اللينينية ، بوصفها هذا ، لم تحظ بنجاح فى غرب اوربا ، بل ولم تقترب من النجاح فيها قط : فهى ليست بديلا مقبولا ، لا بوصفها معيارا ولا بوصفها استراتيجية • فالنسيج الحضارى بأكمله لمجتمعات الغرب الرأسمالية المتقدمة لايقبلها •

فما هو البديل ؟ كان البديل تاريخيا هو « الديمقراطية الاجتماعية » وفى انجلترا ، القابية • ونقطة البداية فى « الديمقراطية الاجتماعية » كانت دائما الاعتماد على الديمقراطية البرلمانية على أساس أنها واقع حاسم - والاعتماد عليها وحدها والعمل داخل حدودها فقط • وبدا ذلك شيئا معقولا وطبيعيا ، حتى فى نظر اشخاص تدربوا طوال حياتهم فى التقليد الماركسى (١) ، فى الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى مثلا • فقد بدا فى الغرب أنه ليس هناك أى حل آخر • وحتى الأحزاب الشيوعية الجماهيرية التزمت به ضمنا دائما تقريبا •

وكان النجاح المبذول الذى أحرزته الديمقراطية - الاجتماعية كبيرا : بحيث بدا فى السنوات الأولى من القرن أنها الطريق الحقيقى الى الاشتراكية فى الغرب • وفى جميع انحاء اوربا الغربية ظهرت الى الوجود احزاب ديمقراطية - اجتماعية جماهيرية • وفى كل بلد تقريبا كانت هذه الأحزاب هى أكبر أحزاب الطبقة العاملة • وزادت قوتها الانتخابية باستمرار • وحقت هدف الاشتراك فى حكومات منتخبة ديمقراطيا فى كل مكان ، وتم ذلك فى معظم البلاد فى السنوات التالية للحرب العالمية الأولى • فقد كان هناك فى ذلك الوقت حكومات يشترك فيها الديمقراطيون

(١) كثيرا ماستخدم « الديمقراطية - الاجتماعية » خطأ كتعبير مخط يواستعمل اليسار اليوم • وأنه لن الخير أن نذكر أن الحرب اليلشقى نفسه كان اصلا « الحزب الديمقراطى الاجتماعى الروسى » • وأن انجلتراكان الموجه السياسى « للحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى » • كما أن استخدام التعبير بمعنى مخط يفقد المرء الاحساس بالوحدة التاريخية الأوسع للحركة الاشتراكية الأوربية •

الاجتماعيون في الدانمارك والمانيا والنمسا وبلجيكا والسويد وهولندا وانجلترا والنرويج وفرنسا وإيطاليا . بيد ان الحكومات الديمقراطية الاجتماعية التي تتمتع بأغلبية لم تقم الا في ثلاثة بلاد - إنجلترا والسويد والنرويج . وهذا هو سجل الديمقراطية الاجتماعية في أرضها الخاصة . ولكن من الواضح ان ماهو أهم من ذلك هو سجلها السياسى - درجة نجاحها فى تحويل المجتمعات الرأسمالية فى غرب أوروبا نحو الاشتراكية . فهذا هو القىصل فى الدور التاريخى للديمقراطية الاجتماعية .

من الواضح ، بداهة ، انه لا يوجد مجتمع اشتراكى واحد فى غرب أوروبا ، بأى معنى للمصطلح ، بعد ستين عاما من وجود الديمقراطية الاجتماعية . وليس هناك ديمقراطى اجتماعى واحد ، حتى فى السويد ، يدعى العكس . بيد أنه قد يقال ان بعض بلاد غرب أوروبا صارت أقرب بدرجة محسوسة الى الاشتراكية مما كانت منذ اربعين او خمسين عاما مضت ، وان هذا بالذات هو ما حققته الديمقراطية الاجتماعية . فما هو المقياس الذى نستخدمه فى تقدير ذلك ؟ هناك مقياسان داخل اطار الديمقراطية الاجتماعية نفسها : حجم القطاع العام ، وتوزيع الدخل القومى . وليس من الضرورى أن نشير الى قصور هذين المعيارين ، ومع ذلك يمكن أن يكونا أساسا للتقدير . ولنأخذ الأول ، ان كل بلد فى أوروبا اليوم ينقسم اقتصادا الى قطاعين . فما هى النسبة بينهما ؟ ان نسبة القطاع العام الى مجموع الاستثمار القومى الثابت فى بريطانيا ٣٢٪ وفى ايطاليا ٢٧٪ وفى النمسا ٢٧٪ وفى فرنسا ٢٥٪ وفى المانيا الغربية ١٥ - ٢٠٪ وفى السويد ١٥٪ وفى النرويج ١٤٪ وفى هولندا ١٣٪ وفى بلجيكا ١٠٪ (١) . وهكذا فان القطاع المؤم لم يتجاوز الثلث فى أى بلد ووظيفته الرئيسية هى توفير بناء تحتى تكنولوجيا رخيص للمشروع الخاص على حساب النفقة العامة . فالدور الأول للصناعات العامة فى الاقتصاد الرأسمالى هو ، فى الواقع ، « تشريك » الحسائر . ومن المألوف الآن ان يقال ان الصناعات المؤممة ليست جزءا أصيلا فى البرنامج الديمقراطى الاجتماعى ، الذى يعتبر أساسا برنامجا لتوزيع الدخل وتوفير خدمات الرفاهة . والمقارنة مفيدة هنا أيضا . ففي إنجلترا حسب كالور أن « الاستمرار التاريخى » لعائد رأس المال وعائد العمل ظل كما هو بلا تغيير تقريبا منذ القرن التاسع عشر - ويشير الى التماثل فى هذه

(١) ب - لويل «دروس من الخارج» فى «دروس الشروع العام» بإشراف شاتكنس

الأنصبة في عدة بلاد راسمالية (١) . واتخذ نيدلمان أساسا مختلفا للمقارنة وانتهى الى أن أكثر نظام ضريبي يؤدي الى إعادة توزيع الدخل في أوروبا الغربية (أكثر من السويد أو أي بلد سكندنافي) هو النظام الضريبي في ألمانيا الغربية - وهي ذات نظام رأسمالي بحت لم تقم في تاريخه قط حكومة ديمقراطية اجتماعية لمدة عام واحد (٢) . وفي بريطانيا أثبت تيموس الى أي مدى من المشكوك فيه أن يكون قد حدث أية إعادة في توزيع الدخل عن طريق النظام الضريبي منذ الحرب والسنوات التالية لها مباشرة .

ومن المألوف التفكير في « دولة الرفاهة » - وهي أكثر ما تفخر به الحركة العمالية في بريطانيا - باعتبارها من خلق الديمقراطية الاجتماعية . ولكن حتى في هذا المجال يختلف الواقع الى درجة كبيرة عما يقال عادة . وما لا شك فيه أن السويد ، بعد ثلاثين عاما من الحكم الديمقراطي الاجتماعي بلا انقطاع ، لديها أسخى خدمات الرفاهة في أوروبا (ولكنه مما لا شك فيه أيضا أن السويد أغنى بلد في أوروبا) . بيد أن ألمانيا الغربية وفرنسا وحتى أسبانيا أيضا تقدم مزايا رفاهة أكثر سخاء في بعض الميادين مما في بريطانيا ، كما اعترف مورجان فيلبس في وثيقته الرسمية « العمال في الستينات » . وهكذا في حين لعبت الديمقراطية الاجتماعية دورا مهما في عدة بلاد في مقدم « دولة الرفاهة » ، ليس هناك ارتباط ضروري بين الاثنين : فأى نظام رأسمالي مستنير - أو حتى شسمولى - يمكن أيضا أن يخلق « دولة الرفاهة » الخاصة به (٣) . وهكذا فإن قائمة حساب ستين عاما من الديمقراطية الاجتماعية فقد بصورة تستلفت النظر . فهي لم تقشل فقط في تحقيق

(١) « مقالات في القيمة والتوزيع » ص ٢١٠ .

(٢) « مذكرة من عيم الضرائب » في « المجلة الاقتصادية والاجتماعية للحق القومي » عدد مارس ١٩٦١ .

(٣) يشير تيموس الى أن : الرفاهة قد تمتص في أهداف عسكرية وعنصرية - كما حدث في ألمانيا في عهد هتلر . فقد زادت البناية الطبية التي تقدمها الاجهزة المتطورة واجهزة الدولة « لادافع من الاعتماد في انسانية كل انسان بل بدافع من كراهية الانسان . وقد تستخدم الرفاهة لتضييق ولايات الانسان لا نشرها - كما في الميراث التي يقدمها اصحاب الأعمال للعمال . فالكسب القردى والتهدة السياسية ، اللذان تدميها الليودالية الجديدة للمنحنيات ، قد تحمل محل الانسانية المشتركة التي تغذيها خطط المساعدة المتبادلة التي لاخوم على التحيز » . « حدود دولة الرفاهة » « نيولت ريفيو » سبتمبر - أكتوبر ١٩٦٤ .

الاشتراكية فى أى مكان ، بل انها لم تؤد بذاتها الى أى تغيير بنائى كبير فى المجتمعات التى وجدت فيها . ومما له مغزى عميق أن المفكر الاصلاحى الكبير الوحيد فى هذا القرن ، الذى غير تفكيره اتجاه المجتمعات الغربية بأكمله ، كان رأسماليا لبراليا وليس ديمقراطيا اجتماعيا ، فقد كان مذهب كينز هو الذى أدخل تغييرات حاسمة فى الغرب وليست الديمقراطية الاجتماعية .

والواقع أن كل شيء حدث فى بداية الأمر على أساس أن الديمقراطية الاجتماعية ستقوم فى الغرب بدور اللينينية فى الشرق - باعتبارها الطريق الخاص بالغرب الى الاشتراكية . ولكنها أخفقت فى ذلك . فاللينينية كانت تمثل تكيفا مقبضا ، ولكنه حقيقى ، مع عالمها ، أما الديمقراطية الاجتماعية فانها تمثل تكيفا كاذبا . فقد بدا أنها ملائمة لوقتها ومكانها ، ولكنها لم تكن تكيفا حقيقيا بل كانت اغتصاها . ومن هنا جاء التباين الدائم الذى تفردت به الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية ، بين أهدافها النظامية وبرامجها الفعلية . ومن المألوف طبعاً أن يكون هناك تضارب بين المثل العليا للأحزاب السياسية والتطبيق العملى . ولكن التناقض فى الديمقراطية الاجتماعية المعاصرة أعمق من ذلك . أن المثل العليا والقيم والمبادئ ، بمقتضى تعريفها ذاته ، غير محددة بدقة وغير ملموسة . ففيها جميعاً وبلا استثناء مجال للمناقشة فى التفسير والتطبيق ، ويمكن دائماً تقديمها فى النهاية متجسدة فى عمل . أما الأهداف المجسدة المحددة للعالم ، مثل « الملكية العامة فى وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل » الخ ، فهى موضوع آخر . فعندما يتجاهلها برنامج الحزب أو ينكرها يحدث توتر وظيفى ضخم . فالحزب له فى الواقع برنامجان يعمل أحدهما باستمرار على طرد الآخر . وتكون النتيجة توتراً يؤدي الى الشلل ويستنزف معنويات الحزب وثقته كلها . والسبب فى هذا الازدواج واضح . فالأحزاب الديمقراطية الاجتماعية أرغمت على هجر أهدافها أو تمييزها تحت ضغوط المجتمع الرأسمالى المحيطة بها . وعلى عكس ما توقعته ، لم تكن الديمقراطية هى الوسيلة المختارة لتحقيق أهدافها ؛ بل على النقيض من ذلك ، لقد انقلبت ضدها وصادرت مشروعاتها . وكما قال أحد علماء الاجتماع مؤخراً « إن ما يبدو أنه حدث فى البلاد الديمقراطية حتى الآن لم يكن تخفيض قوة الطبقة العليا بقدر ما كان انخفاضاً فى راديكالية الطبقة العاملة » (١) . ولم يكن

امتصاص الديمقراطية الاجتماعية وتحييدها كاملا فى أى مكان ، وبخاصة فى بريطانيا . اذ لما كانت وقائع المجتمع الطبقي تظل باقية فان الديمقراطية الاجتماعية لا تصير أبدا جهازا ثقيلا للتكامل . فطابعها الصالى وجود تقاليدها يحولان دون ذلك . بيد أن الامتصاص بلغ درجة أدت الى وجود هوة كبيرة بين أهدافها التاريخية وآفاقها المعاصرة . والمسافة بين الاثنين تكون بمقدار خضوعها . وعندما يحدث ذلك يتحطم كل ما تنطوى عليه الديمقراطية الاجتماعية من هدف . انها تصير نموذجا « للوعى التعميس » وتتحلل ارادتها وقوتها الدافعة تحت ضغط التوتر الناجم عن الأدوار المتصارعة . ونهاية هذا الطريق قوية : انها ليست الا انتحارا للديمقراطية الاجتماعية .

فما هو الخطأ ؟ ان الخطأ الرئيسى فى الديمقراطية الاجتماعية خطأ استراتيجى - مفهوم أساسى خاطئ لا علاج له فى طبيعة القوة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدم ووسائل الحصول عليها .

ان « أسلوب العمل » فى سياسات الديمقراطية الاجتماعية بأكمله يسير على أساس وهم : اذ يتصور وجود ديمقراطية ذات مركز واحد تتطابق فيه مع وسيلة التشريع . وبهذا التصور يصبح المجتمع مخطئا نظاميا شفافا تتوزع فيه القوة توزيعا منظما على كل مواطن بالغ وعلى فترات منتظمة (الانتخابات) ، ثم يعاد تركيبها على الفور فى نمط موحد جديد (الحكومة) . فالقوة ببساطة توجد فى هذا الترتيب الفورى بين الناخبين والبرلمان . وهكذا تتجه طاقات الحزب الديمقراطى الاشتراكى بأكملها نحو هذه اللحظة السامية ، وكل شئ آخر يعتبر ثانويا . وتصبح الانتخابات نزاعا موجها بصورة تلقائية ويتحكم فى مصير الأمة بأكملها .

ان هذا التصور لنبسأ القوة فى الرأسمالية المتقدمة واضح السذاجة ، ولكن الديمقراطية الاجتماعية لم تنبذ قط . والسبب واضح . فهذا التصور فى ذاته أحد الأجهزة التى تعمل على المحافظة على التركيب الحقيقى للقوة . فهو يعمل على استمرار اتجاه الديمقراطية الاجتماعية نحو الفشل والخضوع . لأن الواقع طبعا هو أن القوة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة لا تكمن فقط - أو حتى أساسا - فى البرلمان ، بحيث تنتقل من يد الى يد مع تغير الأغليات . بل انها ليست شيئا معينا بذاتها : انها جماع العلاقات الأساسية المتنوعة التى يتألف منها المجتمع . والطريق الذى يسير فيه هذه العلاقات وتتحول الى أشياء

محددة هو المؤسسات الرئيسية المختلفة . وهذه المؤسسات كثيرة جدا ومتنوعة جدا . فهي تضم عددا لا يحصى من التكوينات الاجتماعية : الأسرة والمدرسة والجامعة والصنع والمكتب والصحافة والسينما والبنوك والمعامل والفرق و .. الخ . وتؤلف هذه التكوينات بدورها وحدات أكبر - هي النظم التأسيسية (inotional orders) الكبرى للمجتمع . التربية والاقتصاد ووسائل الاتصال والجيش والبيروقراطية . والبرلمان أحدها . وهكذا فإن الجهاز التشريعي واحد من سلسلة من قطاعات القوة ، وليس جماعها . والامتزاج الديناميكي لهذه الوحدات المختلفة هو مركب القوة الحقيقي في المجتمع . وفي بريطانيا يتلخص تركيب القوة في الهيمنة الدائمة لكتلة اجتماعية معينة على أخرى . وهي ظاهرة تتجاوز الانتخابات . وقد حاولت أن أحدد الخطوط الرئيسية لهيمنتها قبل ذلك . والمهم هنا هو تعامي الديمقراطية الاجتماعية عن رؤية وقائع النظام الذي تعيش حبيسة داخله . ان السيادة الشرعية للبرلمان جعلتها في حالة تنويم مغناطيسي فلم تر مطلقا خضوعها الاجتماعي . والواقع ان محاولة الحصول على القوة بتركيز كل شيء على المعركة الانتخابية وحدها مقضى عليها منذ البداية . فمن الممكن طبعا قياسام حكومة ديمقراطية اجتماعية : ولكنها لا تستطيع في أى وقت أن تحقق التفسير الحاسم الذي تعهدت به صراحة . والسبب ذو شعبتين . فهي ، من الناحية الموضوعية ، محاطة بقوة متجمعة هائلة تحتفظ بها الطبقة المهيمنة في كل القطاعات الأخرى من بناء القوة ، وهذه القوة تعمل على تقييد فعاليتها . ومن الناحية الذاتية - وهذا أهم بكثير جدا - انها تقع فريسة لهذا الاحتواء عند مستوى أهدافها التي أعلنتها هي . وكما يقول وسترجارد : « ان الصراع ينظم في سلسلة من الحلول الوسط التي تحد ، لا مجرد اجراءات الصراع ووسائله ، بل أيضا منطقة الصراع في أى وقت بذاته . وهكذا تتدخل الحلول الوسط في التحديد البدئي لمجالات النزال : فلا يتعرض للمناقشة والجدل الفصاى سوى مجموعة صغيرة من البدائل السياسية الكثيرة . بل إن هذه المجموعة قد تكون ضيقة في بعض القضايا الى حد أن القرارات يبدو أنها لا تصنع أصلا - بل تنبثق أوتوماتيكيا من الجو الفكرى الذى تكون بالحل الوسط البدئي . ومن ثم فانه يجب تحديد طبيعة هذا الحل الوسط ذاته لامكان تحديد ممكن القوة » .

وقد كان النقد التقليدي ليسار هو أن الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية مثل حزب العمال تضحي بالمبادئ لكي تصل الى السلطة . ولكن النقد الحقيقي الذي يوجه اليها هو أنها لن تستطيع الحصول على السلطة ما دامت تضحي بالمبدأ بقصد كسب الانتخابات . فهي قد تكسبها ، ولكن في هذه الظروف تكون السلطة هي مجرد السماح بتسيير الوضع القائم . فليست لها أية حقوق على دستور المجتمع . اذ ليس هناك « توكيل » بتغييره . وهكذا تقع الديمقراطية الاجتماعية في شرك الدائرة المفلقة للانتخابات . فهي تحد من حريتها للحصول على سلطة جزئية ، ثم تحد هذه السلطة أكثر بالقيود المبدئية . والنتيجة عجز عميق الجذور وتحلل معنوى .

فما هو الدرس الذى يمكن فى هذه المعضلة الطويلة ، التى لم تغير الرأسمالية الأوربية عبر السنوات الاقليلا وغيّرت الديمقراطية الاجتماعية الأوربية كثيرا ؟ ان الاجابة توجد فى أسس المقارنة التى قمنا بها فى أول هذا التحليل . واضح ان الليبنية والديمقراطية الاجتماعية على طرفى نقيض فى كل شيء : العنف ضد المشروعية ، الطلائعية ضد السلبية ، والنظام المشدد ضد الديمقراطية . ومع ذلك ففي جانب واحد يوجد تماثل أساسى بين الاثنين . كلاهما يركز كل استراتيجيته على الدولة : ويظل المجتمع المدنى خارج النطاق الرئيسى لعملهما . وهناك يكمن سر التكيف الحقيقى لاحدهما والتكيف الكاذب للآخرى . لأن الدولة فى الشرق كانت المعقل الوحيد للعمل الاجتماعى والتغيير الاجتماعى : فالمجتمع المدنى لم يكن له وجود مجسم مستقل عنها . ومن ثم كانت الليبنية ، فى صورة أو أخرى ، ضرورية لتغيير المجتمع . ولكن فى الغرب ، العكس تماما هو الصحيح . ففيه يسيطر المجتمع المدنى سياسيا ، فى ظروف النسبة المتناقصة ، على الدولة ويجعلها على صورته . ان خضوع الدولة هو السبب الاصل فى فشل الديمقراطية الاجتماعية .

والاختلافات بين الاستراتيجية البرلمانية والاستراتيجية كبيرة طبعاً . فاحدهما ينطوى على الاستيلاء على السلطة التحكيمية بوساطة أقلية مجاهدة ، والآخر على انتصار انتخابى بالأغلبية العددية . ويعتبر الديمقراطيون الاجتماعيون أن الوضع الثانى له قيمة كافية فى ذاته : وهو يحدد لهم استراتيجيتهم بطريقة شاملة . ولا جدال فى أن هذا الفرق حقيقى وهام : ولكنه يخفى تحولا . فكلتا الاستراتيجيتان البرلمانية

والتمردية موجهة بصورة مباشرة ضد الدولة ، مع استبعاد نطاق المجتمع المدني بأكمله . وقد ناقشنا نجاح اللينينية ، ومآلاتها ، ويمكن الآن ربط فشل الديمقراطية الاجتماعية بها . لقد رأينا كيف أن بناء القوة كله في البلاد الرأسمالية المتقدمة متعسّد المراكز . والواقع أنه ، بعد نقطة معينة ، يصبح تناقص الندرة إلى تنوع نسيج المجتمع بإيمله وتخفيف كثافته . إذ تتعدد يؤر الإشعاع والجماعات والمؤسسات على خلفية من التراكم المستمر لرأس المال والتحديد التحكّمي للموارد . فحيث تكون السلع والمهارات والقيم أكثر وفرة نسبيا يصير المجتمع المدني أكثر ثباتا وأمتن تركيبا . وفي غرب أوروبا حدث ذلك بصفة عامة بمصاحبة صعود البورجوازية الصناعية في القرن التاسع عشر . وكانت هذه العملية ذات أثر حاسم في تطور هذه المجتمعات . فقد ضمنت طبيعة نظام الملكية وايدولوجية « حرية التعامل » السائدان في ذلك الوقت أن تتجسد قوة تطبقة المهيمنة في كل بلد من هذه البلاد تقريبا في الدولة والمجتمع المدني على السواء . وكما لاحظ جرامسكي في وقت « الكساد الكبير » : لقد أصبح المجتمع المدني بناء مقعدا للغاية وعلى قدر كبير من قوة المقاومة ومحصنا ضد كوارث « الانبثاقات » من النوع الاقتصادي المباشر (الأزمات والكساد الخ) ، وقد صارت الأبنية الفوقية للمجتمع المدني تقارن بمخطط من الخنادق في الحرب الحديثة . فكما في الحرب الحديثة قد يبدو أن هجوما بالمدفعية دمر مواقع العدو الدفاعية كلها في حين أنه في الواقع لم يدمر سوى السطح الظاهري » (١) . وقد كانت هناك تنوعات مهمة لهذا النمط في كل بلد ، تعتمد عادة على دور الجيش فوق كل شيء آخر . وقد بلغت هذه الظاهرة مداها في بريطانيا أكثر من أي بلد آخر حيث كانت قد اتخذت فعلا في القرن التاسع عشر صورة تفوق حاسم للمجتمع المدني على الدولة . بيد أن الاتجاه العام واضح . وهو يتناقض بصورة تستلقت النظر مع تطور البورجوازيات « الادارية » في « الحرب الثالثة » اليوم - كما يتناقض مع الحكم المطلق شبه الفيودالي في بلاد شرق أوروبا حول بداية القرن . وكان هذا التوازن بين المجتمع المدني والدولة هو الذي سمح بكل من نمو الديمقراطية - وبمصادرة الطبقة المهيمنة لها في الدفاع الناجح للرأسمالية . فاستقلال المجتمع المدني حال دون إقامة دولة تحكيمية بصفة دائمة ، ولكنه جعلها أيضا غير ضرورية . فلم تكن القوة محصورة في جهاز دولة ضخم تؤدي محاولة صمبغه بالديمقراطية إلى خطر أحداث

ثورة في النظام الاجتماعي القائم بأكمله . لقد كانت موزعة في نسيج المجتمع كله . وفي هذه الظروف لم تكن هناك مخاطرة كبيرة بوقوع نتائج ثورية من الديمقراطية البرلمانية . ويتضمن تاريخ الديمقراطية الاجتماعية أمثلة لا عدد لها على هذه الحقيقة .

٢ - الحزب المهيمن .

إن معضلة الديمقراطية الاجتماعية هي مفتاح المشكلة المعاصرة للاشتراكيين في الغرب . فأى بذيل استراتيجي هناك لتحقيق الاشتراكية ؟ ويتمثل مدى اليأس الذي يحس به كثير من الاشتراكيين حيال هذه المشكلة في الاتجاه السائد إلى تعليق أهمية كبرى على النقابات ، وإحلالها محل الحزب السياسي كأداة رئيسية للتقدم الاشتراكي (١) .

ويعود بنا هذا الإحلال في الواقع إلى الوراثة خسين عاما . فهو يمثل محاولة ضمنية لطرح تجارب هذه الفترة كلها جانبا . والحقيقة أن هذا الموقف مفهوم بالنظر لتفاهة أحزاب الطبقة العاملة في كل مكان تقريبا اليوم وما ظهر من عجزها . ولكن لا يمكن إلغاء التاريخ : أية صورة متأنقة من السندكالية ، مهما بدت جذابة في الموقف الحاضر ، تمثل في نهاية المطاف رجوعا إلى الوراثة . ويعكس التأكيد الضخم على النقابات السائد في الكتابات الاشتراكية الأخيرة موقفا حقيقيا كثيرا ما يتيح فيه النقابات أفضل فرصة مباشرة للتقدم . ولكن لا يمكن رسم استراتيجيات طويلة المدى عليها وحدها ، أو حتى عليها أساسا . فالمشكلة ليست إحلال شيء محل الحزب السياسي كمهندس للاشتراكية ، بل هي تغييره .

فكيف يكون الحزب الاشتراكي الجماهيري الحقيقي اليوم ؟ لا نستطيع هنا سوى تقديم نموذج متصور سبقا . وليس هذا مكان مناقشة مسهبة للمشكلة ، ولكننا سنعرض بعض الملاحظات الوجيهة - من نوع تجريبي بالضرورة - التي قد تفيد في تحديد اتجاه . أن أي حزب اشتراكي حقيقة في أوروبا الغرب اليوم يجب أن يعلن عن نفسه بلا موارد بوصفه قوة مهيمنة . أي أن يقترح بديلا شاملا منسقا للنظام الاجتماعي القائم ، ويعمل بقوة دافعة نحو تحقيقه . إن هذا الشمول في المثل الأعلى وفي العمل شرط سابق لا غنى عنه للحزب المهيمن .

(١) إن أكبر منظري هذا الرأي هو الإيطالي فيتوريا فوا . وينبغي الاعتراف بأن هذا الاتجاه قد قام بإعادة تقييم خلائته ودأله للدور النقابات في الرأسمالية المعاصرة ، وهو اتجاه كبير في حد ذاته .

والبحث في تكوين مثل هذا الحزب لابد أن يبدأ من معرفة الطريقة التي تطورت بها دول غرب أوروبا الرئيسية منذ ١٩٠٠ . وواضح أن الاتجاه نحو زيادة انقسام المجتمع الى نخبة رأسمالية صغيرة وكتلة برولتارية معدمة ضخمة - الذي تنبأ به ماركس وسلم به لينين - لم يحدث . وقد قام مفهوم لينين عن الحزب على هذا الافتراض . ولكن الواقع في غرب أوروبا كان مختلفا تماما ويتطلب حزبا من نوع مختلف تماما . فالتطور التكنولوجي والاقتصادي لم يعمل بصورة حاسمة على تبسيط التركيب الاجتماعي لتحوله الى مواجهة واحدة لا مهرب منه بين المستغلين والمستغلين . بل على العكس من ذلك ، عملت على تنويع التركيب الاجتماعي وجعله مزيجا أكثر تعقيدا بكثير . ان الاستغلال والاضطهاد مازالا حقيقيين كما كانا في أى وقت مضى ، ولكنهما صارا مقنعين ويمارسان بألف طريقة .

وفي هذه الظروف لم يعد الحزب الذي يقوم على الطبقة العاملة وحدها قادرا على البقاء ولا هو مرغوب فيه - وان كان لابد طبعا أن يكون أساسه أولا وقبل كل شيء وبكل معنى هو الطبقة العاملة . بيد أن الطبقة العاملة الصناعية في معظم الدول الأوروبية لا تؤلف سوى حوالى ٣٥ في المائة من السكان . وليس هذا هو السبب الرئيسى في ضرورة نبذ حزب الطبقة الواحدة . السبب الحاسم هو أن حزب الطبقة العاملة البحث يجنح ، بطبيعته ذاتها ، اما الى الاندماجية أو الخضوع الصريح . وقد تم تحليل العمليات التي يتم ذلك بوساطتها تحليلا جيدا بحيث لا حاجة بنا الى مناقشتها هنا (١) . ويكفى أن نقول ان العلاقة بين الطبقة العاملة والثقافة، وهى عامل حاسم في وعيها وأيديولوجيتها ، تتم حتما عن طريق المثقفين ، الفئة الوحيدة التي تحتل المراكز الثقافية في المجتمع الرأسمالى . وعدم وجود فئة مثقفة تقدمية داخل حزب العمال لا يعنى سوى أن هناك فئة مثقفة محافظة داخل الحزب أو خارجه تحدد علاقة الطبقة العاملة بالثقافة ، وتشوه امكانياتها الاستقلالية والحلاقة . فضلا عن ان أهمية البناء الفوقى في المجتمعات الرأسمالية التي بلغت درجة عالية من التكامل جنحت الى التزايد بسرعة . فتكنولوجيا وسائل الاتصال الحديثة تسمح بتسرب أفكار الطبقة المسيطرة وقيمها في المجتمع بأكمله الى حد لم يحدث من قبل . وهكذا صار دور الهجوم المضاد من جانب الثقافة الاشتراكية ، التي يعبر عنها اشتراكيوها عاملا حاسما أكثر فأكثر .

(١) توم ينرن « طبقة حزب العمال » .

بيد أن مجرد اضافة مجموعة من المثقفين الراديكاليين الى الطبقة العاملة الصناعية لا يكفي وحده لتكوين حزب سياسى مهيم . لأن مجتمعات أوروبا الغربية المعاصرة تضم طبقات وجماعات متوسطة كبيرة كلها من ضحايا اضطهاد الرأسمالية الجديدة . فهى تضم ، فى معظم البلاد ، الفلاحين وذوى الياقات البيضاء والمثقفين الفنيين . وتتميز هذه الجماعات بوعى محدود ومتقلب ويلاحظ فيها بوضوح تحيز قطاعى . وفى بعض الحالات - كالفلاحين والفنيين - تثير فيهم طبيعة عملهم قيما متاصلة الجذور قد تؤثر فى وجهات نظرهم السياسية . وأيا كان الأمر فإن هذه الجماعات لابد أن يكون لها من يمثلها فى الحركة الاشتراكية المعاصرة . وضمها فى الواقع جزء متاصل من فسكرة الحزب المهيمن . لأن الحزب الاشتراكي لا يستطيع أن يرشح نفسه لتوجيه المجتمع بنجاح الا اذا كان يحمل قيما شاملة تتركها وتشعر بها أغلبية جسيمة من ينكر عليهم النظام الاجتماعى انسانيته وحقوقهم فى الأمن .

هذه اذن هى القوى الاجتماعية التى يجب أن تجد حقيقتها فى الحزب الاشتراكي لكى يكون هذا الحزب قادرا على توحيدها فى كتلة تاريخية جديدة . ومفهوم الكتلة يختلف جذريا عن مفهوم الائتلاف ، الذى يعتبر النمط المألوف للتجمع السياسى من جانب اليسار اليوم . ان الأحزاب التى تضم فئات مختلفة الى حد كبير مثل الحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة والحزب الشيوعى فى فرنسا تنطوى فى الواقع على ائتلافات اجتماعية غير متجانسة داخل اطار من الجماهيرية غير المحددة المعالم . ففي أمريكا يتجمع الزوج واليهود والايطاليون والطبقة العاملة فى الشمال وأنصار التمييز العنصرى فى الجنوب كلهم فى الحزب الديمقراطى ، ويضمنون سيطرته المألوفة . وفى فرنسا تؤيد الطبقة العاملة الصناعية والقسم المناهض للكنيسة من صغار المساك وقطاعات من البورجوازية الصغيرة الحزب الشيوعى : وفى السنوات الأخيرة جاءت قوته الانتخابية المستمرة من الفلاحين المتخلفين فى الجنوب . وفى كل حالة تحدث عملية من التجميع يخفص فيها البرنامج السياسى للحزب - الذى يحاول أن يرضى كل جماعة من الجماعات المختلفة فى الائتلاف - تطلعاته ويطالب كل منها بالاعتصار على أقل مطالبه حتى يمكن تكوين برنامج مشترك يتفق عليه الجميع فى نوع من التكامل الهابط . وهذا هو ما يجعل كلا الحزبين ، برغم ظاهرهما ، منظمين محافظتين وسلبيتين لا تستطيعان تغيير مجتمعهما بأية صورة عميقة .

وتكوين الكتلة التاريخية ، كما تصورها جرامسكي ، ضد هذا النظام من الأحلاف على طول الخط . إذ أن وحدة الكتلة تقوم على تكامل متصاعده يدمج الآمال والمطالب المختلفة في بعضها على مستوى أعلى . فتدخل المطالب الجزئية والقطاعية في تصور متسق ومعبر عن العالم بأكمله يضيف عليها معنى وهدفا مشتركين . وهكذا فإن الكتلة مركبة مؤلفة من تطلعات جماعات مختلفة وكياناتها في مشروع شامل يزيد عليها جميعا . وتقد الرأسمالية هو حقيقة كل مطلب منفرد بذاته ، وبرنامجه من أجل تحقيق الاشتراكية يؤلف منها وحدة متدرجة من الأهداف . وهكذا فإن مهمة الحزب المهيمن واضحة الشمول : فهي الوحدة الديناميكية لكل القوى والمثل العليا في المجتمع التي تنبئ عن النظام الانساني الجديد .

وفي هذه الظروف تكون علاقة الحزب بالثقافة علاقة محددة وخاصة . وقد أشرنا من قبل الى أن وجود راق (Stratum) من المثقفين يعتبر من العناصر التي لاغنى عنها في الحزب الاشتراكي . بيد أن ذلك في ذاته لا يعنى الكثير في تحديد مضمون الثقافة الاشتراكية . أن الثقافة الاشتراكية يجب ، لكي تكون لها قوة اجتذاب حاسمة على المجتمع كله ... أن تكون وريثة لأفضل التقاليد المتقدمة والناقذة كلها في الأمة . فكل ثقافة قومية في غرب أوروبا اليوم تتضمن تقاليدا هامة كانت في وقتها راديكالية وخلاقة ، ولكنها لم تستطع قط التعبير عن أعماق حقيقتها بسبب التشويه الذي أحدثته الرأسمالية المنتصرة . فاليقوبية في فرنسا والكاثوليكية الاجتماعية في إيطاليا والرومنسية في إنجلترا أمثلة مختلفة تماما على ذلك . وقد ضمت الايديولوجية المنتصرة اليها هذه التقاليد في الغالب وكتبته بثقلها الضخم ، فلم تستطع قط أن تنمي منطلقها الداخلي ومن ثم لم تبلغ الشمول . وهي اليوم في الثقافة المعاصرة رواسب نشطة كثيرا ما تكون في صورة تصوفية أو حتى رجعية : ولكنها تنطوي على طاقة ضخمة محبوسة من الحاجات والتطلعات بلا اشباع . وهذه التقاليد المصادرة بقيمتها ومعاييرها الخاصة هي ما يجب على الحزب المهيمن تحريره ، وهي لا تستطيع أن تحقق ذلك الا اذا ضمتها وصعدتها في رؤية للانسان ككل موحد . وتحفظ مثل هذه الرؤية بكل تقليد خلاق من تقاليد الماضي «كلمظة» من لحظاتها ، ولكنها تربطه وتضفي عليه مشروعيته في وعي جديد . ومن ثم فإن ايديولوجية الحزب لابد أن تكون على صعيد المهام التي تواجهه : تحويل المجتمع والانسان . وينطوي ذلك على توتر ضخم ومجهود كبير في كل ميدان ثقافي ، بالإضافة الجديدة المستمرة الى الانكار واللفة لاغتنام التيار المتحرك للتاريخ .

وفي نفس الوقت يجب على نشاط الحزب أن يعمل على دمج الكتلة التاريخية التي يقودها في بعضها . وليستطيع ذلك يجب أن يكون دستور الداخلي دليلا حيا على برنامج ونموذجا للتنظيم الاجتماعي في المستقبل . والواقع أن الديمقراطية لا تنفصل عن الاشتراكية داخل الحزب المهيمن من هذا النوع . لأن الحزب هو الصورة المسبقة للمجتمع الذي يعمل على خلقه ، ومن ثم لابد أن يكون أفضل بوضوح ، في طريقة عمله ، من المجتمع الذي حوله ، والديمقراطية في المسلاد الرأسمالية المتقدمة تتميز بأنها جزئية وعابرة : لا سبيل الى ممارستها الا داخل اطار الدولة ، ولا تتم الا مرة كل أربع سنوات أو خمس . وعلى العكس من ذلك لابد أن تكون الديمقراطية في الحزب شاملة ومستمرة - فلا تنصب على انتخاب القادة ، بل على كل عمل الحركة واتجاهها وعلى جميع المستويات . وسيكون هذا النوع من الديمقراطية صورة جديدة من العمل الاجتماعي الذي ينطوي على المشاركة الكاملة من جانب آلاف الأشخاص في علاقة من المساواة والتبادل . ان الحزب الاشتراكي يجب أن يمثل ، في حدود الممكن ، علاقة ذاتية متبادلة في مجتمع يخمد هذه العلاقة أينما وجدت .

واخيرا يجب أن يشمل نطاق عمله ، لا مجرد مؤسسات الدولة ، بل كل مجال المجتمع المدني المعقد كذلك . وهذه هي أهم سمة للحزب المهيمن . وقد رأينا كيف أن التعريف المميز للديمقراطية الاجتماعية ، من أحد الجوانب ، هو أنها تقتصر على الحدود الضيقة للمباراة البرلمانية واعتمادها على لعبة الانتخابات العتيقة التي لا أمل فيها . ولابد أن تعمل أية اشتراكية مهيمنة في أوروبا الغربية باصرار وعمد على قلب أسس هذه الاستراتيجية بأكملها . فيجب ألا يكون هدفها كسب أغلبية عديدة في الانتخابات ، بل خلق كتلة تاريخية قادرة على تغيير المجتمع . ان القوة في الرأسمالية المتقدمة ليست وفقا على البرلمان : أنها تسرى في تركيب المجتمع كله . وهذا يعني أن الهيمنة الرأسمالية في غرب أوروبا تتحصن أولا وقبل كل شيء في المجتمع المدني ، ويجب العمل على هزيمتها فيه . وترتب على ذلك نتيجة هامة . لا يمكن أن يكون هناك كلام جدى عن « تحطيم » بناء القوة في الغرب بنفس المعنى الذي تحدث به لينين عن « تحطيم » جهاز الدولة في الشرق . ففي غرب أوروبا يعنى ذلك تحطيم المجتمع المدني نفسه ، في حين أن المهمة الحقيقية هي تهجير المجتمع المدني من رأس المال المسيطر . ويتطلب ذلك تحرير نشاط الحزب في خضم الوجود الاجتماعي - وليس مجرد تمثيله الرسمي في البرلمان . فيجب أن يكون موجودا في كل تنساقض وصراع في المجتمع وفي كل

مجهود للابتكار والحلق . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تغيير وعى الناس ، وليس مجرد رأى الناخبين ، فى نهاية الأمر . وهذه هي ذروة المشكلة كلها . ان ملايين الناس تتحمل الآن فى كآبة آلام العيش فى مجتمع لا انساني ، ولا يدركون حتى امكان وجود بديل ، وبتغيير وعيهم فقط يمكن تحقيق الاشتراكية - الاشتراكية المتكاملة التي تصورها ماركس ، وكثيرا ما يقال ان الوعي يتكون اليوم بوسائل الاتصال أساسا - الصحافة والاذاعة والتلفزيون والسينما الخ - وأن الصراع ضد الهيمنة الرأسمالية يجب بالتالى أن يوجه الى التنظيم الحالى لهذه الوسائل . ولكن برغم كل الأهمية الزائدة لوسائل الاتصال فان هذا المفهوم للوعي سهل وضيق ، أنه خطأ من أخطاء المثقفين التي يجب نبذها . فالحقيقة هي أن وعى الانسان يتكون بموقفه كله من الحياة ، فهو خلاصة تجربته بأكملها . ان مراقبة التلفزيون أو قراءة الصحيفة لحظة واحدة منها ، ولكنها ليست بالضرورة أهم لحظاتها . فالوعي فى صورته النموذجية - الافتراضات والتوقعات والآمال والعادات والآراء - يكون عادة ، أعمق من هذا بكثير . بلحظات أخرى ، وبخاصة الوقائع الوثيقة الصلة بالنفس مثل وقائع الحياة العائلية والمدرسة والعلاقات الجنسية والعمل . ومهمة تحريره لا يمكن أن تقتصر على صراع ضد السيطرة الرأسمالية على وسائل الاتصال ، برغم ما لذلك من أهمية . بل لابد من الصراع على طول تجربة حياة الانسان وعرضها . وفى كل بيئة تتكون فيها هذه التجربة . أن الحلقات الرئيسية التي تعدد الوعي فى مجتمعا - المدارس والمصانع والمدن والمناطق - يجب أن تكون الميدان الطبيعي للعمل السياسى . فمصير الاشتراكية يتقرر فيها جميعا .

والفرض من هذا الوجود المتوازن المباشر يجب أن يكون خلق كتلة اجتماعية ، من بلبلة الظروف الحالية وفوضاها ، متحدة فى ارادتها فى تغيير الرأسمالية . . . ومتى تم خلقها ستأتى القوة الرسمية فى أعقابها . ان الانتخابات دائما ظاهرة خالية من الفعالية الذاتية : فالى أن تحدث يكون الأمر قد تقرر فعلا . أنها مجرد تسجيل غير كامل ، تال للأحداث ، لميزان القوى فى أى وقت بذاته . ولا يمكن مغزاها الحقيقي فى توزيع الأصوات للمقاة ، بل فى مدى القضايا موضع الجدل . وهذا هو ما يكشف عن التكوين الأساسى للقوة ، وبعد ذلك تأتى الانتخابات لمجرد تحديد نفعتها . ولابد للكتلة التاريخية الجديدة ، بمقتضى تعريفها ، من تغيير القوة فى منبعا - المجتمع المدني . وبغير ذلك بدوره أبعاد و السياسة العملية - أى القضايا التي تدور حولها الانتخابات . وفى النهاية يجزم

النجاح فى الانتخابية ليضفى الطابع الرسمى على هذه الانتصارات الأساسية . ولكنه سيكون نجاحا انتخابيا من نوع خاص .

ويقوم النمط المألوف من الديمقراطية الانتخابية على « تناوب » الحكومات . وليس لهذا النمط من معنى الا اذا كان هناك بناء سياسى واجتماعى دائم يتوفر لدى الحزبين المتعارضين ارادة « تسييره » والقدرة على ذلك . وفكرة هذا الاستعداد فى ذاته تنطوى ضمنا على قبول الوضع القائم وهذا الاستمرار ، طبعاً ، هو الذى يجعل نمط « التناوب » فى حيز الامكان . وقد قبلت الديمقراطية الاجتماعية دائماً هذه الرؤية للديمقراطية ، ولم تر قط الى أى مدى هى مناقضة لفكرة الاشتراكية ذاتها . تغيير السياسة والمجتمع . بيد أن الحزب الاشتراكي المهيمن انما يهدف بالذات الى ذلك التغيير : ان سبب وجوده انقطاع للوضع القائم . ولا يستطيع أن يقبل سوى أغلبية اجتماعية دائمة . فهذا وحده هو ما تعنيه الهيمنة الجديدة ، وليس مجرد وزارة جديدة . وهو الهدف الوحيد الذى يتفق مع النية الحقيقية بخلق الاشتراكية . وستتطلب هذه الاشتراكية طبعاً المحافظة على الحريات العامة وتعدد الأحزاب : كل تراث الديمقراطية الليبرالية . الا أن نظام الأحزاب ذاته سيتغير — لا بدافع سياسى ، ولكن كواقع اجتماعى يتغير بالضرورة تبعاً لتغير البناء الاجتماعى . وستترتب هذه التغيرات على التنفيذ العادى للبرنامج الاشتراكي . فسيكون الاطار الجديد « للسياسة العملية » ، الذى ستدور داخله المارك الانتخابية . مختلفاً من حيث النوع ، وسينعكس ذلك فى نظام الأحزاب . وسيكون مثل هذا الاطار الجديد هو المعنى السياسى المحدد للهيمنة الجديدة . والشرط الضرورى السابق لتحقيقه هو الأغلبية الاجتماعية الدائمة . ان أى حزب اشتراكي حقيقة لابد أن يتجه بعمله نحو هذا الأفق الأوحده .

(ب) حزب العمال

يكفى أن يسرد المرء سمات الحزب المهيمن لكى يدرك الى أى مدى لا يعتبر حزب العمال حزباً مهيمناً . فالهوة بينهما واسعة الى حد يبدو معه أن مجرد مناقشة الاثنين فى اطار واحد يكاد يكون مستحيلاً . ومع ذلك فإن هذا هو المجال الوحيد الذى له أى معنى حالياً فى مناقشة الاستراتيجية الاشتراكية . ولا بد قبل كل شيء آخر من النظر فى الأنماط الفعلية لفشل حزب العمال فى أن يصير قوة مهيمنة فى المجتمع البريطانى .

ففي ضوء النموذج الذي عرضنا خطوطه ستدلنا هذه الأنماط ذاتها على التغييرات العديدة التي لابد أن تطرأ على حزب العمال ليكون في مكنته أن يطالب بالزعامة السياسية والتاريخية الحقيقية اليوم .

ولا سبيل الى قياس نطاق فشل حزب العمال وعمق هذا الفشل الا بالفرص الفريدة المتاحة له . ويمكن سرد هذه الفرص ببساطة . انه الحزب العمالي الوحيد في بلد تؤلف الطبقة العاملة اليدوية فيه أغلبية ساحقة من الأمة ، فهي لا تقل عن ٧٠٪ من السكان . كما أنه لم تتح لحزب يساري آخر في أوروبا قط فرصة من التنوع الموجود بصفة دائمة في التركيب الاجتماعي البريطاني . ان عدم قدرة حزب العمال دستوريا على انتهاز هذه الفرصة يمثل عجزا لا حدود له بأية مقارنة ممكنة . ففي خمسين سنة من وجوده لم يحصل على أغلبية برلمانية سوى ثلاث مرات - منها واحدة فقط لا غير حصل فيها على أغلبية عمل عادية . والشرط السابق الضروري لأية استراتيجية اشتراكية جادة هي حل مضلة هذا الفشل .

١ - الحزب والطبقة

وأول خطوة نحو انجاز ذلك هي أن نحدد بالضبط العلاقة بين قوة الحزب والتركيب الاجتماعي في بريطانيا المعاصرة . والتكوين الطبقي في المجتمع البريطاني ليس له مثيل في أية أمة صناعية كبرى (١) . وربما كان التشبيه الوحيد له ، على نطاق أصغر نوعيا ، في تلك الأمة الصغيرة المنقسمة ، بلجيكا . ويمكن تلخيص التركيب الاجتماعي الانجليزي في قوالب مهنية على الوجه التالي بالتقريب - على أساس تعداد ١٩٥١ :

٢٤٠٠٠٠٠	٪٦٩	عمال يدويون
٣٧٠٠٠٠٠	٪١١	جماعات ذوى الياقات البيضاء
٢٩٠٠٠٠٠	٪ ٩	جماعات أصحاب المشروعات الخاصة
٢٤٠٠٠٠٠	٪ ٧	جماعات المهنيين
١٥٠٠٠٠٠	٪ ٤	جماعات المديرين
٣٤٥٠٠٠٠٠	٪١٠٠	

(١) فالطبقة العاملة في فرنسا مثلا ٣٦٪ من السكان . وعدم وجود الفلاحين هو طبعا العامل الحاسم في بريطانيا - وهو نتاج الانجاز للرأسمالية البريطانية في الزعامة التي لابد ، بمعنى ما ، ان يكون سبب سقوطها في النهاية .

ولا يكشف هذا النوع من التقسيم المهني عن التركيب الطبقي الفعلي على الفور طبعا ، حيث أنه تجريدي من عدة جوانب حاسمة . فهو أولا لا يأخذ في الاعتبار التدرج الاقتصادي داخل كل جماعة من جماعات « الطبقة المتوسطة » . فنجد « الدخاخي » و « صاحب البنك » مثلا في جماعة « اصحاب المشروعات الخاصة » . وقد يعطينا الجدول التالي صورة أكثر دقة للتركيب الطبقي : (١)

٢٤٠٠٠٠٠	٪٦٩	طبقة عاملة
٣٧٠٠٠٠٠	٪١١	طبقة وسطى
٢٧٠٠٠٠٠	٪٢٨	ذوى الياقات البيضاء
٢٠٠٠٠٠٠	٪٨	بورجوازية صغيرة
١١٠٠٠٠٠	٪٦	راقات (Strafe) المهنيين
١٠٠٠٠٠٠	٪٣	راقات المديرين
٣٤٠٠٠٠٠	٪٣	طبقة عليا

وتتكون « الطبقة العليا » من أقوى الأسر المشتغلة بالأعمال والادارة والمهن الحرة في الأمة . وهي الطبقة المهيمنة في بريطانيا اليوم .

وواضح أن الدليل الأول على القوة الاجتماعية لكل من الأحزاب الكبرى هو التأييد الانتخابي . ويتغير هذا التأييد بطبيعة الحال من انتخابات الى انتخابات ، ولكن نمطه الأساسي ظل مستمرا منذ الحرب ، وهذا وحده هو ما يهمنا هنا . ويمكن تعميمه من ارقام نتائج انتخابات

(١) تعتمد هذه الأرقام على تقدير يونهام في «الاصوات الطبقة الوسطى» ورقم الطبقة العليا ، الذي قدر على أساس الدخل هنا ، يؤيده رقم تعليم المدارس الخاصة كنسبة مئوية في الجامعة الماثلة لهم في السن . وهناك طبعا فرق مهم بين الاثنين ، حيث أن نسبة كبيرة من كبار رجال الأعمال والمديرين .. الخ ، لم تذهب الى المدارس الخاصة في حين أن نسبة كبيرة من المدارس الخاصة أقرب الى الطبقة الوسطى منها الى العليا في طابعها . وهكذا فإن الطبقة الأرستقراطية العليا أقل بكثير من النسبة الثورية التي يوحى بها الأرقام - ربما أقرب الى ١٪ . وربما كان التعبير المعروف « الطبقة المتوسطة العليا » الذي يوحى بدائرة أوسع هو الذي ينطبق أكثر على تلك المجموعة التي تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ تقريباً .

وكل الأرقام هنا على وجه التقريب ، فكل ما يهدف اليه هذا التحليل هو الإشارة الى أن الفروق الصغيرة في النسب الثورية ، التي صارت ميدان مناقشات سياسية وجدلية لانهاية لها اليوم ، لا تمثل وحدات مهمة في الاستراتيجية الاشتراكية . فالنقطة فيها ينبغي أن تتم على أسس أوسع نطاقا بكثير .

١٩٥١ فيما يتصل بأغراض هذا التحليل . فتوزيع قوة الأحزاب يمكن التعبير عنها على هذا الأساس (ولم تحسب هنا الطبقة العليا على حدة حيث أن أكثر من ٩٠٪ منها يؤيدون المحافظين) (١) .

حزب المحافظين

٦٥٠٠٠٠٠	الطبقة الوسطى والعليا
٧٠٠٠٠٠٠	الطبقة العاملة
١٣٥٠٠٠٠٠	

حزب العمال

١٩٠٠٠٠٠	الطبقة الوسطى والعليا
١٣٠٠٠٠٠٠	الطبقة العاملة
١٣٩٠٠٠٠٠٠	

وبتقسيم هذه الأرقام الى جماعات مهنية ، يصير التوزيع هكذا :

حزب المحافظين

٢٤٤٠٠٠٠	طبقة وسطى من أصحاب المشروعات الخاصة
٦٥٠٠٠٠	طبقة وسطى من المديرين
١٤٨٠٠٠٠	طبقة وسطى من المهنيين
١٩٢٠٠٠٠	طبقة وسطى من ذوى الياقات البيضاء
٧٠٠٠٠٠٠	طبقة عاملة
١٣٥٠٠٠٠٠	

حزب العمال

٣٧٠٠٠٠	طبقة وسطى من ذوى المشروعات الخاصة
١٩٠٠٠٠	طبقة وسطى من المديرين
٤١٠٠٠٠	طبقة وسطى من المهنيين
٩٠٠٠٠٠	طبقة وسطى من ذوى الياقات البيضاء
١٢٠٠٠٠٠٠	طبقة عاملة
١٣٩٠٠٠٠٠	

(١) برونهام . نفس المرجع .

والحقيقة الرئيسية التي تنبثق على الفور من هذه الأرقام هي أن حزب المحافظين يحظى بتأييد حوالى ٧٥٪ من الطبقة الوسطى ومالا يقل عن ٢٠٪ من الطبقة العاملة . ومقابل ذلك يحظى حزب العمال بتأييد حوالى ٦٥٪ من الطبقة العاملة وحوالى ٢٠٪ من الطبقة الوسطى . وهكذا فإن نصف ما يحصل عليه حزب المحافظين من الأصوات من أصوات الطبقة العاملة . ان الحقيقة الاولى التي يجب أن يبدأ منها تحليل كفاءة حزب العمال ، حتى كجهاز انتخابى ، هي ببساطة : ان سيطرة حزب العمال على ولاء الطبقة التي يمثلها أصلا أقل بكثير من سيطرة حزب المحافظين على ولاء طبقته بكثير . فالبورجوازية العليا تمنح أصواتها لحزب المحافظين بنسبة ٨ : ١ ، والطبقة الوسطى ككل بنسبة ٣ : ١ . اما أصوات الطبقة العاملة لحزب العمال فهي ٢ : ١ فقط . ويعلق بلوندل على ذلك : « ان الطبقة الوسطى تدعى أنها لاتعتقد فى الطبقات ، ومع ذلك فان أصواتها تبدو مؤيدة للتقسيم الماركسى الكلاسيكى للمجتمع الى طبقتين . ويقال ان الطبقة العاملة اليدوية ذات وعى طبقي ، وتحت تصرفها حزب يهتم أساسا بالطبقة العاملة ، ولكن لا يذهب من أصواتها سوى الثلثين الى هذا الحزب . ولسكن المفارقة الجوهرية لا تنبثق من اعتقاد ذاتى أو عدم اعتقاد فى الطبقات بقدر ما تنبثق من الوحدة الموضوعية لكل طبقة وتجانسها . ان الطبقة العاملة التى تعد من الناحية الاجتماعية أكثر وحدة وتجانسا من تلك الراقات (Strata) - المتنافرة والمنفصلة التى تتألف منها الطبقة الوسطى ، تظهر مع ذلك تضامنا انتخابيا أقل منها بكثير . وبعبارة أخرى ان الوحدة السياسية النسبية لكل طبقة هي عكس وحدتها الاجتماعية . فلا جدال فى أن تماسك الطبقة الوسطى ووعيتها أعلى من الطبقة العاملة ، برغم الأساس الاجتماعى الواضح : أى ان مجموعة متباينة من الجماعات التى تتألف من أصحاب الدكاكين والأطباء ورجال الأعمال والعاملين الكتابيين والفنيين وأصحاب الأراضى فى الريف - مجموعة تتناقض تماما مع الصورة الضخمة لوحدة ظروف الطبقة العاملة التى تقوم على حقيقة شاملة هي العمل اليدوى . وهكذا فإن حزب العمال يتسم أولا وقبل كل شيء بفشله فى خلق ارتباط قوى ووثيق بطبقته مثل حزب المحافظين .

٢ - حيوة الحزب

الى أى مدى يطابق التركيب الداخلى للحزب دلالات علاقته الخارجية بطبقته ؟ ان الاشتراكيين يعرفون كثيرا عن اتفاق أى وقت فى التفكير فى

تنظيم حزب العمال ، أكثر من المطالبة بقدر أكبر من الديمقراطية • بيد أن نظرة فاحصة لحالة الأحزاب قد تلقي بعض الضوء •

وبداية ، ماهي وقائع عضويته ؟ على الورق ، يضم حزب العمال الآن حوالي ٦٠٠٠٠٠ عضو • بيد أنه من الجلي أن حوالي ٥٠٠٠٠٠ أو أكثر ، وهم الأعضاء بحكم عضويتهم لل نقابات الذين لم يعلنوا عدم ولائهم السياسي ، ليسوا في الحقيقة أعضاء حزبيين بأي معنى مألوف : انهم مجرد دافعي ضرائب يسهمون في نفقاته • والأعضاء الحقيقيون الوحيدون في الحزب هم أولئك الأفراد الذين قاموا على الأقل بتوقيع استمارة عضوية • وكم عدد هؤلاء حاليا ؟ حوالي ٨٠٠٠٠٠ • في حين أن عدد أعضاء حزب المحافظين يبلغ حوالي ٢٨٠٠٠٠٠ في الوقت الحاضر - أو أكثر من ثلاثة أمثال أعضاء حزب العمال الحقيقيين • وربع من يمنعون أصواتهم لحزب المحافظين أو خمسمهم من أعضائه ، في حين أن واحدا من كل ثلاثة عشر أو أربعة عشر فقط ممن يصوتون لحزب العمال من أعضائه • و ٤٠٪ من أعضاء حزب المحافظين - حوالي ١٠٠٠٠٠٠ - من الطبقة العاملة • وهذا يعني أن حزب المحافظين فيه من الأعضاء الأفراد من الطبقة العاملة أكثر مما في حزب العمال - بل أكثر من أعضاء حزب العمال ككل •

وعندما ينظر المرء في الاعداد المقارنة « للأعضاء العاملين » في كل حزب - الأعضاء ذوي النشاط والمتحمسين حقيقة حيث يتوقع المرء أن يجد رأس الحربة في حزب العمال ، يجد أيضا أن حزب المحافظين متفوق تماما • فهناك من الأعضاء العاملين في حزب المحافظين أكثر من ضعف ما في حزب العمال : ربما بنسبة ٤٠٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠٠ (١) •

فضلا عن أن هذه العلاقة بين القوى لم تكن ثابتة طوال السنوات العشر الأخيرة • فحزب العمال قد ظل يفقد أعضائه باستمرار فعلا ، في حين زاد حزب المحافظين بصورة واضحة - فقد زاد إلى أكثر من ثلاثة أمثال في عشر سنوات • ويوضح الجدول التالي تطور حزب العمال :

(١) بلوندل - المرجع السابق ، ص ٦٤ • ويستفهم تيمير « عضو عامل » هنا للكتابة من الأعضاء الذين يبدلون جسدودا فعلية في عمل الحزب - ويرى بلوندل أن عدد هؤلاء يبلغ نصف المجموعة الأكبر الذين « ليسوا غرياء تماما على اقتسطة حزيم » • وقد قام داول وستاير بغراسة نماذج وجدنا فيها أن عدد الأعضاء العاملين في المحافظين يساوي حادهم في العمال والأحرار معا • انظر « المجتمع الجديد » أكتوبر ١٩٦٤ •

سنة	أعضاء أفراد
١٩٥٣	١٠٠٥٠٠٠
١٩٥٤	٩٣٤٠٠٠
١٩٥٥	٨٤٣٠٠٠
١٩٥٦	٨٤٥٠٠٠
١٩٥٧	٩١٣٠٠٠
١٩٥٨	٨٨٩٠٠٠
١٩٥٩	٨٤٨٠٠٠
١٩٦٠	٧٩٠٠٠٠
١٩٦١	٧٥٠٠٠٠
١٩٦٢	٧٦٧٠٠٠
١٩٦٣	٨٣٠٠٠٠

ان الأرقام المقارنة تثبت في الواقع أكثر من مجرد تفوق كمي لحزب المحافظين . انها لاتسمح الا بتفسير واحد ، مهما كان يعد فضيحة للانكار العمالية : ان حزب المحافظين الآن ذو طابع جماهيري أكثر من حزب العمال .

٣ - ظلال باهتة .

ان الحزب السياسى الحديث يتميز عادة بنطاق من الأنشطة والتنظيمات « الموازية » أو « المقارنة » تؤلف نوعا من الظلال حوله . ويعتبر ذلك في ذاته دليلا على مدى حيوية الحزب . فهو يشهد مباشرة على درجة اندماجه في المجتمع الذى حوله وتواصل جنوره فيه . ويمكن أن تغطي الجوانب « الموازية » في تنظيم الحزب السياسى عددا كبيرا من المجالات، من الميادين الثقافية الى الرياضية ، ومن التربية السياسية الى التعاونيات او المشروعات الخاصة . ولكن يوجد عادة منطقتان على الأقل لهما أهمية خاصة في معظم الأحزاب السياسية المعاصرة . هما الشباب والصحافة . والواقع انه من الأمور الطبيعية أن يكون للحزب السياسى منظمة شباب منفصلة وأن تكون له صحيفة كبرى أو أكثر تعرض وجهات نظر الحزب على الأمة . فما هو سجل حزب العمال في هذين الميدانين ؟

(١) الشباب

يقدر عدد أعضاء منظمة حزب العمال للشباب ، «الاشتراكيين الشبان» ، رسميا بخمسة وعشرين ألفا . ولكن من المعترف به صراحة أن هذا

الرقم تخمين تقريبي جدا ، وأنه من المؤكد تقريبا أن العدد الحقيقي أقل من ذلك بكثير جدا . وأكثر حتى من ذلك وضوحا المستوى المنخفض من الانحلال وهبوط الروح المعنوية الذي وصل اليه « الاشتراكيون الشباب » . ففي أربعة أعوام فقط من تأسيس هذه المنظمة وصلت الى حافة الانهيار . ويتناقض هذا السجل السيء مع الحيوية المزدهرة لدى منظمات شباب المحافظين - وحتى الأحرار . فعدد « المحافظين الشباب » يبلغ ١٠٠٠٠٠ - و « الأحرار الشباب » ، بحزب لا يتجاوز حجمه شذرة من حزب العمال ، حوالي ١٥٠٠٠ . فضلا عن أن اخفاق « الاشتراكيين الشباب » المحزن ليس مجرد فشل منعزل أو عرضي . بل على العكس من ذلك كان استمرارا لسلسلة متتالية من الفشل امتدت أكثر من أربعين عاما . ففي كل مرة حاول حزب العمال أن يخلق منظمة شباب انتهت المحاولة بالمهاترات وهبوط الروح المعنوية والانحلال . فقد أنشئت « عصبة الشباب » لمواجهة تحدى « طوائف الشباب » التابعة لحزب العمال المستقل في العشرينات : وأغلقت في ١٩٣٩ . ولم تسم عصبة شباب العمال الجديدة التي أنشئت في ١٩٤٦ سوى تسع سنوات ثم حلت في ١٩٥٥ . والقالب أن يكون عمر « الاشتراكيين الشباب » أقل حتى من ذلك .

ودلالات هذا الفشل الدائم خطيرة الى أقصى حد بالنسبة لحزب يسارى . عجز متاصل عن استخدام أو ادماج حماس الشباب وراديكاليته بآية طريقة كانت ، يدل على مدى قدرة الحزب على الاستجابة لما هو حي ومتحرك في المجتمع ، دعه من قدرته على تغيير المجتمع . وتفسير هذه الظاهرة أمر حيوى لفهم حزب العمال اليوم .

(ب) الصحافة

ان الملحق الذى لا غنى عنه لأى حزب سياسى جماهيرى هو صحفه التى تستطيع أن تمنحه صوتا عاما يقابل وزنه الحقيقى فى حياة الأمة . وفى كل بلد رأسمالى طبعا تكون أغلبية الصحف يمينية . والسيطرة الرأسمالية على وسيلة الاتصال هذه تعنى حتما أن معظم الصحف تعكس وجهات نظر أصحاب الملايين الذين يملكونها : والاختلاف الرئيسى بينها لا يعدو فى الواقع اختلاف المستوى التى تعبر فيه كل منها عن هذه الوجهات . وعلى كل الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية أن تواجه هذا الموقف الأساسى . بيد أنها عادة تستطيع تماما مواجهة هذا الموقف الى حد كبير بإنشاء صحافتها الخاصة كقوة مضادة . أما فى بريطانيا فإن حزب العمال لم يشتر قط أو ينشئ صحيفة . و « لمجلس النقابات » صحافته طبعا . ولكن « الديلى هيرالد » ، المغامرة

الوحيدة للحركة العمالية فى هذا الميدان ، قد ماتت • وكانت تمثل فى سنواتها الأخيرة ظاهرة أفلة ، ولم يحزن عليها كثيرون • ويحظى حزب العمال الآن بتأييد غير ثابت من «الدليل مورو» و «السو» : ولكن المضمون الصحفى الذى يتم فيه التعبير عن هذا التأييد يجعله غير مثمر نسبيا • فهو لا يعتبر بأى معنى قوة تربية داخل المجتمع يعمل على تحرير وتوسيع وعى الناس بأنفسهم وبيئتهم •

ان زيادة السيطرة الموحدة فى الصحافة ، ونظام الاعلان الفريد فى الصحف البريطانية ، يجعل دخول الميدان الآن أصعب بكثير مما كان عليه الحال منذ عشرين عاما ، بل منذ عشرة أعوام • هذه هى حدود عدم امكان التغلب على النقص الفاضح لدى حزب العمال بعدم وجود وسيلة تعبير على نطاق قومى • بيد أن المشكلة المالية قد لا تكون ، تاريخيا ، السبب الوحيد فى فشل حزب العمال فى انشاء صحيفته الخاصة • فحتى اليوم يمكن جمع مبالغ ضخمة من النقابات لانشاء صحيفة ، ويحتفظ « مجلس النقابات » باحتياطى يبلغ عدة ملايين • ان كل من سافر فى سكندنافيا وتحذت مع زعماء الحزب الديمقراطى الاجتماعى يذكر تعليقاتهم اللاذعة بشأن عجز الحركة العمالية البريطانية عن انشاء صحيفتها القومية الخاصة بها • فالصحافة الديمقراطية الاجتماعية - التى تولها الحركة - فى السويد والنرويج والدانمارك كبيرة ومزدهرة طبعاً • وفى رأى هاكون لى ، سكرتير عام حزب العمال النرويجى تسهم الصحافة أكثر من أى عامل مباشر آخر فى المخطوط المختلفة للديمقراطية الاجتماعية فى سكندنافيا وبريطانيا • والواقع أن هناك ، كما سنرى ، أسباباً عميقة لعجز حزب العمال فى هذا الميدان الحاسم • بيد أنه يكفيننا الآن أن نسجل هذا النقص الخطير الذى منى به حزب العمال بسبب عدم وجود أية صحيفة على نطاق قومى • فالرأى العام يصاغ باستمرار ضده دون أن تكون لديه وسيلة مناسبة للرد أو حتى للتدخل • وفى هذه الظروف تظل تربية الرأى العام واقتناعه على المدى الطويل فى اتجاه الاشتراكية حلماً لا أمل فى تحقيقه •

٤ - شعارات الحزب :

ان حزب العمال ، وهو يواجه بناء اجتماعيا مناسباً له بصورة طبيعية كما تناسب طبيعة الأرض الملائمة جيشاً ، يظل حتى يومنا هذا منظمة سياسية ثانوية وخاضعة • ويمكن رؤية علامات هذا الحزب على كل مستوى وفى كل جانب من نشاطه تقريباً • فهو لم يستطع أن يوحده طبقته ، فى حين أنه من الجلى أن حزب المحافظين قام بمهمة أصعب من ذلك

بكثير . ولم يستطع تجديد حتى نصف عدد أعضاء المحافظين العاديين . ولم يستطع أن يضاهي حزب المحافظين في « عدد وحساسية » أعضائه العاملين - كما قال هارولد ويلسون نفسه في تقريره عن تنظيم الحزب سنة ١٩٥٥ . ولم ينجح قط في بناء أية منظمة للشباب تقف على قدميها . ولم يستطع قط انشاء صحافة قوية أو دائمة وفي ضوء ذلك كله ، ليس من الغريب أن سجله حتى كجهاز انتخابي ، دع كونه حزبا اشتراكيا ، كان سيئا الى هذا الحد . وفي النهاية ، لا يوجد حزب العمال الا ممثلا لوحدة مسلسل (serialrigged) سلبية للطبقة العاملة - وحدة جزئية حتما ، لأنها سلسلة بحتة . ويعرف سارتر الجماعة في هذه السلسلة بأنها وحدة السلبية المتبادلة يرى كل عضو فيها نفسه مختلفا عن الآخرين ، بحيث تكون وحدة المجموعة دائما في مكان آخر ، حلقة مفرغة لا تصل فيها الى ممكن الوحدة أبدا . وفي مقابل ذلك ، لا تتحقق الوحدة السياسية الحقيقية الا في عمل مجسم يجعل كل عضو مسئولاً عن الآخرين ، وقبل الآخرين ، في مهمة مشتركة . ففي كل خمس سنوات يدلي حوالي اثني عشر مليون فرد بأصواتهم لحزب العمال وهم منعزلون تماما بعضهم عن بعض ، يجهل كل منهم شخصية ومصالح كل من الآخرين الذين يقومون بنفس العمل في نفس الوقت . وهذه الوحدة المجزأة نتيجة « جنون الفرد » الذي تنسم به الانتخابات . ان التصويت طبعا شأن خاص تماما وحقا . ولكنه عندما يصير الرابطة الوحيدة التي تضم جماعة ، فان الجماعة لا تكون سوى حاصل مجموع افراد منعزلين . وباختصار ، ان حزب العمال لن يستطيع قط أن يوحد الطبقة العاملة - أو حتى أية جماعة اجتماعية - وراه ، ما دام يحاول تحقيق ذلك عن طريق عملية الانتخاب الانعزالية المسلسلة . ان نتيجة هذه المحاولة تدعو الى السخرية . فحزب العمال ، لا يكرس كل طاقاته للحظة واحدة هي لحظة التصويت ، يفشل بالذات في الانتخابات حيث انه أهمل بناء وحدة أكثر دواما يمكن أن تكون أساسا لانتصار راسخ مألوف عند صناديق الانتخاب . ان النجاح الانتخابي لا يتأتى الا كجزء من نتيجة عامة لمجهود سابق في التربية والاتصال بين الحزب والمجتمع .

وفشل حزب العمال في خلق قاعدة جماهيرية تعمل كقوة مضادة لقوة حزب المحافظين نتيجة مباشرة لهذه النظرة الانتخابية الضيقة . وعجزه عن إثارة أية حماسة وطاقات شعبية يكشف عن مدى بعد الحزب عن القيام بدور مهيم .

والواقع أن عيوبه ذات طابع معين . فمن الملاحظ أنه لا يوجد حزب ديمقراطي اجتماعي آخر في أوروبا ، أيا كان حجمه أو ضعفه ، فشل في خلق حركة شباب تقف على قدميها . والعذر المألوف في الدفاع عن هذا العجز في حزب العمال هو أنه حزب يميني جدا واصلاحي بصورة مملة بحيث لا يتفق مع أية منظمة شباب ذات حيوية : فقد قام في جميع الحالات بلا استثناء بتمرد يساري ضد الحزب « البائع » أعقبه فوراً حل منظمات الشباب . وهذا صحيح جزئياً طبعاً . فالعلاقة الفريدة بين « اليمين » و « اليسار » في الحركة العمالية البريطانية تنعكس في أقصى صورها ، وأصولها من بعض النواحي ، في مصير منظمات الشباب التابعة لحزب العمال . فانفعال الشباب ومثاليته يقعان فريسة بين الغاية بما تنطوى عليه من فراغ شديد الوطأة من ناحية والمهارات السامة بين جماعات اليسار القنوية من ناحية أخرى - وبذلك يتعرضان للتدمير بصورة منظمة لعدم وجود متنفس أيديولوجي بناء . بيد أن حزب العمال ليس أسوأ الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا أو أكثر يمينية بأي حال . فليست سياسته ، بالمعنى الضيق ، هي ببساطة التي تجعل قيام حركة شباب مستحيلاً . بل يغلب أن الطابع الاندماجي للطبقة العاملة هو المسئول عن ذلك ، جزئياً على الأقل :

فزجر الشباب وإخماده باستمرار والنفور المتعصب من البهجة والاصرار بلا هوادة على السنن والأقنمية - كل هذه الجوانب من « الإيجابية البرولتارية » في إنجلترا تثقل كاهل الشباب وتجذب إلى خنقه . وهناك دراسة ستنشر قريباً عن حركات الشباب في حزب العمال ، وهي تؤيد هذا الانطباع (١) ، الذي توحى به إلى جانب ذلك تلك القصص العديدة عن اللجان الفرعية للحزب التي زجرت وعاقبت فروع « الاشتراكيين الشبان » بسبب تصرفات « غير لائقة » مثل رقص التويست .

كما يظهر أيضاً جانب من الطابع الاندماجي للطبقة العاملة الذي يتسم به حزب العمال في عدم وجود صحف قومية . فما هو نوع الصحيفة التي ينبغي أن تكون لحزب العمال ؟ إن مجرد التفكير في هذا السؤال يبين بوضوح مدى صعوبة الإجابة عليه . فهناك في الواقع نوعان مختلفان تماماً من الصحف البريطانية بينهما هوة : « الشعبية » و « الجادة » . والصحيفة « الشعبية » ذات طابع تجاري غالب في الفرض منها وتافهة في مضمونها : فالفرض منها صراحة هو استغلال عدم الخبرة الثقافية لدى

جمهرة القراء . وأية صحيفة موجهة أساسا للطبقة العاملة مستجنح حتما ، فى ظل الظروف السائدة فى السوق ، الى أن تكون من هذا النوع . بيد أنه ، لما كانت مثل هذه الصحيفة « شعبية » اسما ، فان التزامها السياسى الرسمى سيضسىح تماما فى خضم الأخبار المثيرة والتحيزات التى ستنتشرها : مجموعة من الموضوعات البعيدة تماما عن السياسة ولكنها مع ذلك محافظة بأعمق المعانى - قوة تعمل على بقاء الوضع القائم . ان مثل هذه الصحف ، وهى النتائج التى تفردت به الرأسمالية البريطانية وصار موضع ازدراء العالم أجمع ، لا يمكن أن تصلح وسيلة لعرض سياسات العمال ، حتى كما هى الآن . فما هو البديل . صحافة « ذات مستوى » تصدر خصيصا لجمهور الطبقة الوسطى التى تؤيد أغليبيته الساحقة المحافظين أو الأحرار فى كل انتخابات . ويوفر هذا النوع من الصحف وسيلة يمكن التعبير فيها عن الأفكار والمعلومات السياسية الجادة . ومع ذلك فان صحيفة مثل «التايمز» أو «الجارديان» لحزب العمال أمر لا يمكن التفكير فيه . لأنها ستكون مفصولة تماما عن الأغلبية الكبرى من جمهور العمال . ان حزب العمال بين شقى الرحى فى الأوضاع الحالية للصحافة فى بريطانيا . فان عليه اما أن يقبل جمهورا بدون وسيلة صالحة أو وسيلة صالحة بلا جمهور . وهذا الاختيار المستحيل هو الذى يجعل فكرة اصدار صحيفة للعمال فى بريطانيا متناقضة مع ذاتها . ونستطيع أن نرى ذلك بكل وضوح فى ضوء التجربة السكندنافية . فى السويد مثلا تعد صحف الديمقراطيين الاجتماعيين ، وهى متفوقة فى معظم النواحي على « الجارديان » أو « التايمز » ، من أوسع الصحف انتشارا فى هذه البلاد . فالتركيب الطبقي فيها لا يخلق هذه الاختلافات الثقافية الضخمة كما هو الحال فى بريطانيا - بحيث أن الصحيفة يمكن أن يقرأها أبناء الطبقة الوسطى وأبناء الطبقة العاملة على السواء . وليس فى ذلك طبعاً عذر لحزب العمال . فاستحالة الأوضاع الصحفية فى إنجلترا كان ينبغى أن تدفعه الى ابتكار أوضاع جديدة . ولكن ينقصه عامل حاسم يحول دون تحقيق ذلك ، هو الايديولوجية . اذ لا يمكن عبور الهوة بين عادات الطبقة العاملة وقيمها وثقافة الطبقة الوسطى الا بوساطة ايديولوجية معبرة . فهى وحدها التى يمكن أن تصل بين الاثنين اذ توفر افقا يقبله الطرفان - الاشتراكية - بحيث لا تعود الثقافة من شئون الطبقة الوسطى وحدها والتضامن من سمات الطبقة العاملة وحدها ويتطلب ذلك صيغة جديدة ، صحافة جديدة . ان المهمة ضخمة . وفى هذه الأثناء يظل حزب العمال ، بالنسبة لخصمه ، أبكيا .

(ج) فتح التركيب الطبقي المغلق

هذه هي حال حزب العمال الآن . ففي أى اتجاه ينبغي تغييرها ؟ هناك غطان سائدان من المناقشة يجب تجنبهما عند النظر في هذا الموضوع . الأول هو غط « اليمين العمالي » وما يتصل بالنسب المثوية عموما . ففي هذا النطاق تكون مهمة حزب العمال هي كسب ذلك الجزء الضروري من أصوات المحافظين للانتصار فى الانتخابات كلما أجريت : حوالى ٣ أو ٤ فى المائة عادة . وبذلك يصير المجتمع مجرد مجموعة عددية من الناخبين وتصير السياسة صراعا على الأغلبية الحسابة من هؤلاء الناخبين كل خمس سنوات . ونتيجة هذا المدخل لابد أن تكون التأكيد على الحاجة الى الحرص والاعتدال ، لكسب صوت متردد من أصوات الطبقة الوسطى قد تزعجه أية راديكالية . وكانت هذه أساسا هي وجهة نظر جيتسكل وأصدقائه المقربين . وفى الناحية المقابلة يوجد عادة مدخل الجناح اليسارى ، الذى يندد باليمين لتساهله وتفاحه سياساته . فهو يطالب ، على النقيض من ذلك بنظرة انسانية الى المجتمع والناس ، ونداء راديكالى موجه الى ذكائهم وغيرتهم لا الى مصلحتهم الذاتية المباشرة وحدها . ومن الواضح أن المدخلين يمثلان قطبين متعارضين تماما . ولكنهما فى الواقع يشتركان فى تجريد واحد . فسواء أعتبر المجتمع مجرد كمية من الناخبين مقسمين الى أربعة أقسام تبعا لدخولهم ، أو مجموعة من « الرجال والنساء العاديين » أو من « الناس العاديين » ضد « الاحتكارات » و « المصالح » - فإن حقيقته الفعلية المجسدة تختفى فى الحالتين . إذ أنه صحيح تماما أن أساس « النسب المثوية » يجنح الى تحويل الكائنات الأدمية الى مجرد « أشياء » ، كما يقول اليسار دائما . ولكن الشعبية المبهمة ، التى تفترض أن كل الناس الطيبين سيهرعون الى مساندة الاشتراكية اذا قدمت لهم بأسلوب لبق وأخلاقى بدرجة كافية ، ليست بديلا صالحا لهذا الأساس . ان استراتيجيية الاشتراكية يجب أن تقوم على هدى التركيب الموضوعى للمجتمع لا على مجرد المشاعر الذاتية . فلا بد ، قبل كل شيء آخر ، أن تقوم على أساس تحليل طبقي متسق يحدد أبعاد المجتمع بأكمله فى صورة كل مجسد من الجماعات الاجتماعية المتميزة .

فماذا يعنى ذلك بالنسبة لحزب العمال ؟ أنه يعنى أولا محاولة رسم صورة شاملة للقوى المتعارضة التى يمكن أن تصفها فى الوقت الحاضر بأنها « عمالية » و « محافظة » فى بريطانيا . وقد يصاغ هذا التحليل على الوجه التالى . ان حزب المحافظين يضم معا مجموعة واسعة غير

متجانسة من القوى الاجتماعية في قوة واحدة تؤلف بناء ائتلافيا بزعامة طبقة مهيمنة قوية . ومن الناحية الانتخابية يتكون هذا الائتلاف من قسم كبير من الطبقة العاملة وجمهرة البورجوازية الصغيرة وذوى الياقات البيضاء من الطبقة المتوسطة الدنيا وكذلك كتلة المهنيين والمديرين وأصحاب المشروعات الخاصة من أبناء الطبقة الوسطى - مندمجة كلها في قوة موحدة تجمعها هيبية وقوة الطبقة المهيمنة التي تسيطر على حزب المحافظين ، أو ما يطلق عليه مكلوريد « الدائرة السحرية » . ويقف في مواجهة هذا الائتلاف في كل انتخابات الحلف العمالي : أغلبية الطبقة العاملة وأقلية الطبقة الوسطى الدنيا ، وبخاصة ذوى الياقات البيضاء ، ونسبة صغيرة من المهنيين والمديرين من الطبقة الوسطى .

هذا هو الموقف في الوقت الحاضر . فماذا يجب أن تكون عليه استراتيجية حزب العمال لتغيير هذه المعادلة ؟ ان الاجابة توجد في التكوين الاجتماعى للمجتمع البريطانى ذاته : فالهدف الأول لاستراتيجية حزب العمال يجب أن يكون توحيد الطبقة العاملة تحت زعامته ، وبذلك يحصل على أغلبية اجتماعية دائمة في الأمة . ومهما كانت الأهداف والاعتبارات الأخرى مهمة أيضا ، فان هذا هو الهدف الذى يجب أن يحظى بالأولوية الاستراتيجية . فالهدف الأساسى الطويل المدى لحزب العمال يجب أن يكون فتح التركيب الاجتماعى المغلق - أى تحويل الصورة الاجتماعية الطبيعية للمجتمع الى صورة « سياسية » فى هيمنة شعبية جديدة . ولا يعنى ذلك مجرد المحاولة المباشرة البدائية لاجتذاب أصوات العمال ، بأى ثمن . بل ينطوى على ما هو أكثر من ذلك بكثير . وسيتضح ذلك عندما نفحص الطرق المختلفة التي يمكن بها اضعاف الائتلاف المحافظ الحالى وتصغيره .

١ - الطبقة العاملة

ان الهدف الأول لحزب العمال لا بد أن يكون هو كسب القطاع المحافظ في الطبقة العاملة . ومع ذلك فانه كثيرا ما يقال منذ عدة سنوات أن الفيز جعل الطبقة العاملة أكثر ميلا الى « الطبقة الوسطى » ومن ثم صار احتمال تصويتها لحزب العمال أقل من ذى قبل . ولم يدرس الاعتقاد المنتشر بأن البورجوازية تزحف الى الطبقة العاملة ويفحص فحصا مدققا وعلميا الا مؤخرا جدا . وكانت نتيجة هذا التحليل النقدي هي هدم فكرة أن ارتفاع مستويات المعيشة يقلل بالضرورة ودائما من تأييد الطبقة العاملة

لحزب العمال ويؤدى الى التمثل بالطبقة الوسطى والاتجاه الشديد نحو حزب المحافظين . وقد صنفنا الأدلة الخاصة بهذه المشكلة المعروفة تصنيفا شاملا بوساطة لوكوود وجولدتورب فى بحث يعد من علامات الطريق فى التحليل الاجتماعى البريطانى (١) . ونتيجتها حاسمة : فليس هناك أساس من الواقع لهذا الاعتقاد ، برغم ما سبق دفاعا عنه من حجج لانهاية لها . ففى الواقع كثيرا ما يصاحب أكبر قدر من الرفاهة النقدية لدى الطبقة العاملة تزايد مخاطر العمل وسوء ظروفه الى أقصى حد ، مع أقل قدر ممكن من فرص الترقى - التعدين وصيد الأسماك والبناء والأعمال اليدوية الثقيلة . وليس الدخل والاستهلاك وحده هو الذى يحدد الولاء الاجتماعى أو السياسى ، حتى على الصعيد الاقتصادى . فالأمن فى العمل والامتيازات العينية وفرص الترقى ، لها أهميتها أيضا .

وهكذا فانه ليس هناك أى اتجاه نحو زيادة عنصر المحافظين فى الطبقة العاملة . فالمشكلة يجب ألا تنبثق من تيار متخيل ضد حزب العمال ، بل كسب ذلك القسم التقليدى الثابت من الطبقة العاملة الذى يصوت مع المحافظين . ويتطلب ذلك دراسة بعناية لأسباب ارتباطها السياسى . من هم المحافظون فى الطبقة العاملة ؟ انهم يفتون عددا من الجماعات المختلفة . فالنساء والمتقدمون فى العمر يجنحون أكثر من المتوسط الى المحافظة ، فى الطبقة العاملة كما فى كل الجماعات الاجتماعية . كذلك قد يكون العمال الأحسن حالا ، وبخاصة فى الميدلاندز ، أكثر ميلا الى حد ما نحو المحافظة فى الانتخابات فى السنوات الأخيرة ، وان لم يقدّم الدليل على ذلك بما فيه الكفاية . وتأثير البيئة كذلك واضح تماما : فالعمال الذين يعيشون فى أحياء الطبقة الوسطى أكثر ميلا الى التصويت مع المحافظين من العمال الذين يعيشون فى أحياء الطبقة العاملة . وبنفس الدرجة ، يصوت العمال الذين يعملون فى المشروعات الصغيرة والقديمة مع المحافظين بنسبة أكبر مما يفعل العمال فى المشروعات الحديثة الكبرى . ولكل من هذه العوامل أهمية خاصة . ولكن تجميعها جميعا ظاهرة واحدة حاسمة يبدو وكأنها تحدد الولاء السياسى للعامل أكثر من أى شيء آخر : عضوية النقابة . ويقول بلوندل « ان عملية المسح أثبتت أن العمال اليدويين الأعضاء فى النقابات يصوتون بنسبة ثلاثة أو أربعة الى واحد مع العمال وليس مع المحافظين ، وان العمال اليدويين الذين ليسوا أعضاء فى

(١) « الفيز والتركيب الطبقي البريطانى » « سوسيوولوجيكال » يولييه سنة

التقابات أقرب الى التصويت مناصفة » (١) . ان احصاء « للمعهد البريطاني للرأى العام » فى ١٩٥٩ وجد أن ٧١ فى المائة من أعضاء النقابات منحوا أصواتهم للعمال - و ١٧ فى المائة فقط للمحافظين . وبذلك يكون من الواضح أن النقابية هى المفتاح الرئيسى لوعى الطبقة العاملة البريطانية . وهذا المفتاح ، فوق كل شئ آخر ، هو الذى يستطيع فتح التركيب الاجتماعى وخلق أغلبية عمالية دائمة . وفى الوقت الحاضر لا تزيد نسبة أعضاء النقابات بين العمال عن ٤٠ فى المائة . وقد هبط المجموع الكلى فى السنوات الأخيرة قليلا . بيد أن هذا الرقم الثابت مضلل الى حد ما حيث أنه يخفى هبوطا حادا فى الصناعات المنحدرة التى تنكش قوتها العاملة بسرعة (القطن والسكك الحديدية والتعدين) وزيادة ملحوظة فى الصناعات المتوسعة (الصناعات الهندسية) . ولكن المجموع فى صافى المجموع يظل واضحا تماما . والواقع أن النقابية قد تراجعت فعلا بين الطبقة العاملة اليدوية فى السنوات الخمس الأخيرة ، حيث كان أكبر تعويض بالزيادة فى مجموع العضوية فى نقابات ذوى الياقات البيضاء لا فى نقابات العمال اليدويين . وهكذا فانه من الواضح أن القيام بحملة شاملة لنشر النقابية بين ال ٦٠ فى المائة من الطبقة العاملة الذين لا ينتمون الى نقابات لابد أن تكون له الأولوية الأولى فى الحركة العمالية . وعلى المستوى التشريعى يعتبر العمل على التصديق على اتفاق « مكتب العمل الدولى » الذى يرغب أصحاب الأعمال على الاعتراف بالنقابات متى كان جزء من عمالهم منتمين إليها ، من العوامل الحاسمة . فالتقابية هى أفضل فرصة لاحداث تغيير جذرى فى التوازن الحالى للقوى السياسية . وينبغى بذل مجهود ضخم فى هذا المجال .

ولماذا تؤثر العضوية فى النقابات الى هذا الحد فى الولاء السياسى للعمال الصناعيين ؟ برغم عدم وجود الأدلة المباشرة فى هذه النقطة فانه يمكن الاجابة على السؤال . ان النقابة تجعل العامل جزءا من عالم ايدىولوجى جديد وتربطه بعلاقات شاملة جديدة ، مهما كان ذلك على نطاق جزئى . وهى تخلق ولامها الخاص (حتى اذا توتر هذا الولاء الى حد كبير فى بعض المناسبات) ، كما تخلق منطقتها الخاص وهو منطق يؤدى الى الولاء العمالى . وبايجاز تغير النقابية وعى العمال ، مهما كان هذا التغيير غير كامل ، وبهذا تحررهم من الصور الأولية القبيحة . والدرس المستفاد من ذلك على قدر كبير من الأهمية . وهو أن الولاء السياسى

للطبقة العاملة يتحدد أساسا بما يمكن أن نسميه بالتجربة « الايديولوجية النمطية » وليس بالمصلحة الاقتصادية المباشرة . وهكذا فإن الصراع من أجل كسب القطاع المحافظ من الطبقة العاملة لا سبيل الى كسبه ، في نهاية المطاف ، الا على الصعيد الايديولوجي . وتؤيد هذا الرأي الى حد كبير الدراسات التي اجريت بشأن اتجاهات المحافظين من الطبقة العاملة . فهم ليسوا أحسن قطاعات الطبقة العاملة حالا من الناحية المادية . ويثبت البحث الذي قام به رانسيما أن أكثر المحافظين ولاء هم العمال اليبويون أصحاب أقل الدخول الذين يجنحون الى اعتبار أنفسهم من الطبقة الوسطى (٤١ في المائة) ، وبالمقارنة وجد أن أصحاب الدخول المتوسطة والمترفعة بين العمال يقل بينهم المحافظون كلما ارتفع الدخل (٣٦ في المائة و ١٨ في المائة على التوالي) (١) . وهناك دراسة أخرى قام بها مكنزي وسيلفر تضيف أدلة ساحقة على الطابع الايديولوجي لولاء المحافظين من الطبقة العاملة ومدى كونه انعكاسا للهيمنة الثقافية العامة على قطاع أوسع بكثير من الطبقة العاملة . فقد وجدوا أن المحافظين من الطبقة العاملة أوسع معرفة وأكثر التزاما من مؤيدي حزب العمال من الطبقة العاملة (٢) . فضلا عن ذلك يضيفان : « ان الأدلة كانت أقوى مما توقعنا على مدى انتشار القيم المحافظة بين مجموع الناخبين من الطبقة العاملة ، بصرف النظر عن الحزب الذي يؤيدونه في الانتخابات . فهناك مثلا تأييد ساحق للعقوبات البدنية ومنع هجرة الملونين ، بل ان بعض الناخبين من العمال يعارضون ، بأغلبية واضحة ، أى توسع جديد فى الملكية العامة » (٣) . وحلل مكنزي وسيلفر التأييد العمالي للمحافظين على هدى نمطين أساسيين : « تفضيلي » و « تقديري » — أولئك الذين يفضلون المحافظين باعتبارهم متفوقين أصلا فى القيام بمهام الحكم ، و أولئك الذين يقدرون فقط أنهم قاموا بهذه المهام بطريقة جيدة مؤخرا .

(١) رانسيما « التمثل بالبورجوازية والامتياز الطبقي اللذان والتفضيل الحزبي »

(سوسيو لوجيكال ريفيو) يولية ١٩٦٤ .

(٢) وما يؤيد هذه النقطة الظاهرة المتكررة من تفضيل مؤيدي العمال عن الانتخابات ، وكذلك التحليل العام لحزب العمال الذي حاولنا القيام به فى هذا البحث . وفى ١٩٥٩ لاحظ بتر وودز أن « مجموع من ادلوا بأصواتهم بلغ اقصاه فى جلاسجو ومانشيتر ، فى المناطق التي حصل فيها حزب العمال على أكبر عدد من الأصوات ، وكانت أفضل النتائج للمحافظين فى لشستر وبرمنجهام ، حيث لم يحدث أى ارتفاع تقريبا فى مجموع الأصوات » الانتخابات العامة فى بريطانيا سنة ١٩٥٩ « ص ٢٢٩ .

(٣) « محافظو الطبقة العاملة » (الاويزورفر) ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

فكان ٣٠ فى المائة من « التفصيليين » و ٤٠ فى المائة من « التقديرين » و ٣٠ فى المائة خليطا من الاثنين . ومن الجلى أن المحافظين « التفصيليين » يمثلون العمود الفقرى الصلب لتأييد حزب المحافظين بين أبناء الطبقة العاملة : وهم العمال الذين لا يحتمل أن يغيروا ولاهم . فموقفهم فى الواقع يكاد يكون أيديولوجيا بحتا . ومن الغريب أنهم أيضا من العمال ذوى الدخل المنخفضة فى الغالب .

وفى ضوء هذه الحقائق يجب النظر الى نظرية لوكوود وجلودثورب الحاسمة « الجماعية الذرائعية » . ففى رأيها أن أهم تغيير حقيقى فى وعى الطبقة العاملة قد يكون تطورا معيناً فى اتجاه نوع جديد من الجماعية - ليست جماعية « تضامنية » ، أو تقوم على الروابط الاجتماعية الغريزية والقيم التقليدية المشتركة ، بل جماعية « ذرائعية » أو تقوم على تقدير عقلانى للمصالح . ومن الجلى أن هذا التطور يمكن أن ينطوى على فقدان الوعى الطبقي والقدرة على الصراع لتحل محلها مصلحة ذاتية قطاعية أضيق . ولكن ليس هناك من سبب يجعل ذلك أمرا حتميا . بل على العكس ، ان « الجماعية التضامنية » ذاتها تعد من عدة نواح صورة ضيقة من الوعى الاجتماعى . ان الوعى الطبقي المتأصل والجامد والاندماجى لدى الطبقة العاملة الانجليزية - الذى يجعلها عالما مستقلا بذاته غارقا فى السوابق والتقاليد والتمسك بكل ما هو عتيق - هذا الوعى بالذات هو الذى يعكس فى تبعية خاضعة « تقليدية » المجتمع ككل . ومقدم « الجماعة الذرائعية » يعنى تسرب المنطق والعقلانية لأول مرة الى هذا العالم المخلق الحامل . وقد تكون طبعاً صورة هذه العقلانية فى مبدأ الأمر انعكاساً لعقلانية البيئة المحيطة ، عقلانية السوق الأنانية التى تتسم بها الرأسمالية الجديدة . فمن العسير أن تكون أى شىء غير ذلك حيث أنه لا يوجد شىء آخر فى متناول الطبقة العاملة فى الوقت الحاضر . والبديل الممكن هو ببساطة الايديولوجية الاشتراكية ، ولكن لا حزب العمال ولا النقابات لديها ما تقدمه فى هذا المجال . ومن ثم فإن مخاطر الموقف الحالى واضحة . ولكن الفرص التى يتيحها واضحة كذلك .

ان اقحام العقلانية على عالم العزلة الذى تعيش فيه الطبقة العاملة الانجليزية مرحلة ضرورية فى تحريرها - مهما كانت آثارها الأولى محدودة ومبيلة . فهى الشرط الضرورى السابق لخلق أيديولوجية حقيقية - تقوم على الأفكار لا على مجرد الغريزة . ففوق كل شىء آخر يغلب ان تؤدى هذه العقلانية مباشرة الى تحطيم القيم الغيبية التى تدفع

العمال الى هيبة الطبقات العليا وتبجيلها ، تلك العقدة التي تشمل وتقيد ذلك العدد الكبير من المحافظين في الطبقة العاملة اليوم . ان اليميننة الرأسمالية في بريطانيا تقوم على أيديولوجية من « التقليدية » والتجريبية المتحجرتين ، انها تمثل « ترياقا ضد الايديولوجية » ، على عداء مع كل الأفكار وكل التقديرات . وتؤدي « الجماعية الذرائعية » الى اضعاف سيطرتها بشكل حاسم . فمن الملاحظ فعلا أن العمال اليديويين الاحسن حالا ، أكثر المؤيدين « التقديرين » لحزب المحافظين ، هم أيضا أكثرهم ميلا الى تغيير ولائهم . وقد وجد رانسيما انهم يتحولون في كثير من الأحيان الى حزب الأحرار أولا .

ان المعركة من أجل الطبقة العاملة لا سبيل الى كسبها الا على الصعيد الايديولوجي كما رأينا . ولعل العقلانية الجديدة تمهد السبيل لحلق الظروف المواتية لانتصار حقيقي . فهي تسمح أولا بانتقال الولاءات العمالية التقليدية في الطبقة العاملة الى مستوى أعلى يزيد فيه عنصر الاختيار الحر ، ثم هي أيضا تهدم البناء الغيبي كله الذي تعتمد عليه أساسا ولاءات المحافظين في الطبقة العاملة . وهناك اعتبار آخر لاستكمال هذا التحليل . ان تقديرات الولاء السياسي للطبقة العاملة تقوم على دراسة سنوات ما بعد الحرب وحدها ، حيث أن هذه الفترة الوحيدة التي توجد عنها دراسات من هذا النوع . ولما كانت محدودة بهذه الصورة فهي تعطى انطبعا يكاد يكون ثابتا لموقف الحزبين . ولكن اذا اتخذنا تاريخ حزب العمال كله كفترة دراسة لاختلفت الصورة تماما . فاذا افترضنا أن نسبة مؤيدي حزب العمال في الانتخابات من الطبقة الوسطى لم تزد قط عن ٢٠ في المائة على أكثر تقدير ، فان عدد مؤيدي حزب العمال من الطبقة العاملة سجل ارتفاعا على المدى الطويل ، ولكنه ارتفاع غير مستمر ، منذ ١٩١٨ الى اليوم . وقد تميز نموه بثلاث قفزات نوعية في ١٩١٨ و ١٩٢٢ و ١٩٤٥ - وأعقب كلا من القفزين الأخيرتين فترة من الجمود المسطح امتدت عشر سنوات أو أكثر . فهذه هي الأبعاد الحقيقية التي ترى فيها ظاهرة المحافظين من الطبقة العاملة . ويمكن صياغتها في مفارقة . ان حزب المحافظين هو أقدم حزب كبير للطبقة العاملة في بريطانيا . فلقد حصل على التأييد البرولتاري منذ القرن التاسع عشر . ويمكن النظر الى تاريخ حزب العمال في هذا القرن كله كمحاولة تقدمية لكسب طبقة ذات ولاء سابق ، اما للمحافظين أو الأحرار . وما زال قسم كبير من هذا الولاء مستمرا حتى اليوم بدرجة تكفي لحرمان حزب العمال من السيطرة السياسية في انجلترا . بيد أن محاولة استرداد هذا

القسم الآن تستند قوة التاريخ ومشروعيته . فهي ، في نهاية الأمر .
ستستمر وتستكمل عمل السنوات الخمسين الماضية .

٢ - الطبقة المتوسطة الدنيا

ان حزب العمال يحظى حاليا بنأييد مليونين تقريبا من أبناء الطبقة الوسطى . والمجموعة التي تسهم بأكبر نصيب في قوة حزب العمال هي ذوى الياقات البيضاء من أصحاب « المرتب » . فحوالى نصف ما يحصل عليه من تأييد من هذه الطبقة يأتي من هذا الراق (Stratum) - قرابة مليون ، وحوالى ٨٠ في المائة منهم من العمال ذوى الياقات البيضاء الأقل دخلا . وحوالى ٤٠٠٠٠ من المؤيدين من المراتب الدنيا من المهنيين - معظمهم من المدرسين والمرضات والموظفين الصغار الخ . وأخيرا هناك حوالى ٢٠٠٠٠ ممن يشغلون مراكز مديرين ثانويين يمنحون أيضا ولاهمم لحزب العمال .

وواضح من هذا التوزيع أن المجموعة الحاسمة بالنسبة لاستراتيجية العمال هي راق ذوى الياقات البيضاء . ويحظى حزب العمال في الوقت الحاضر بولاء ٣٠ في المائة تقريبا من العمال ذوى الياقات البيضاء . ويؤدي التوسع السريع في قطاع الأعمال المكتبية واستمرار تدفق النساء في وظائف السكرتارية الى جعل ذوى المرتبات أسرع جماعات السكان نموا (وان كانت فكرة أنها تقضى بسرعة على التفوق العددي للطبقة العاملة خطأ تماما : فالغالب أن البرولتاريا الصناعية ستظل أغلبية مطلقة في السكان لمدة خمس وسبعين عاما قادمة) . وقد كان هناك تقليد اليسار بالتقليل من شأن الفروق بين الطبقة العاملة الصناعية وذوى الياقات البيضاء من أصحاب « المرتب » ، والقول بأن كليهما يؤلفان برولتاريا لا تملك شيئا ، يبيعان عملهما في السوق ويتعرضان لنفس الاستغلال من جانب رأس المال الكبير . ولعل أقصى ما بلغه هذا الاتجاه كان ، ضمنا ، في استخدام ستراشي المستمر لتعبيري « ١٠ في المائة من المالكين » و « ٩٠ في المائة ممن لا يملكون » باعتبارهما القالبين الاجتماعيين الوحيديين لديه في الرأسمالية المعاصرة ، وهو من الأمثلة المتطرفة على التجريد المتفشي في مناقشات اليسار عن المجتمع البريطاني . ولكن الواقع هو أن « مواقف الحياة » بالنسبة للعمال اليدويين والعمال الكتابيين لم تكن متماثلة حتى الآن ، وهذا هو السبب في الاختلاف في وجهة النظر السياسية . وكما لاحظ لوكود : « ان العامل الكتابي لم يكن قط برولتاريا تماما من ناحية الدخل والأمن في الوظيفة والحراك

المهنى ، (١) . فالعامل المتوسط من ذوى الياقات البيضاء مازال حتى الآن يتمتع بنخل أكبر وأمن في العمل أكثر وفرص للترقية أوسع وعمل أقل اجهادا واجازات أطول ومركز اجتماعى أعلى من العامل اليدوى . وهكذا فإن موقف حزب العمال من العمال الكتائبيين ينبغي ألا يقوم على اساس وهمى من التماثل الكامل بينهم وبين العمال الصناعيين ، وهم أنفسهم يرفضون ذلك على أى الاحوال . انهم فى الواقع من العناصر الضرورية فى تكوين كتلة تاريخية جديدة - ولكنهم لن يصيروا كذلك الا اذا احترمت نوعيتهم الخاصة وتكاملت فى حزب اشتراكي . ان مقياس شمول دعوة أى حزب اشتراكي اليوم هو ، من عدة وجوه ، مدى قدرته على كسب أغلبية هذا القطاع من السكان - الذى كثيرا ما سيطر عليه الشعور بالكرامة والازدراء ، وأنكرت عليه حقوقه فى عمله وحرم من المشاركة فى تقرير مصيره . واليوم الذى تتجفع فيه الحركة العمالية فى ذلك تكون قد انتصرت أخيرا على اندماجيتها .

ومفتاح وعى هذا الراق ايضا هو النقابات . وقد يكون تأثير النقابية فى وجهة نظر العمال من ذوى الياقات البيضاء أكبر حتى من تأثيرها فى العمال الصناعيين ، حيث أن النقابات ظاهرة أكثر ندرة وجدة فى عالمهم . وفى حالتهم . للانضمام الى « مجلس النقابات » أهمية خاصة ، حيث أن هذا وحده هو الذى يحدد الشخصية « الجهادية » للنقابة . ونقابات ذوى الياقات البيضاء الآن هى الجانب الاساسى فى نمو النقابية البريطانية . فبين ١٩٥٧ و ١٩٦٢ زادت مجموعة نقابات العمال غير اليدويين فى « مجلس النقابات » ٣١ فى المائة من عضويتها وزادت نقابات « المستخدمين العموميين » ٢٤ فى المائة . وكثيرا ما تصبح نقابات ذوى الياقات البيضاء الآن ، مع ارتفاع حصيلة اشتراكاتها نسبيا وارتفاع مستوى التعليم نسبيا بين أعضائها وزعمائها ، روادا فى العمل الجهادى ، كما جاء فى احدى نشرات « الفدرال البريطانى للصناعة » الى أصحاب الأعمال مؤخرا . فقد أظهرت بعض هذه النقابات فعلا أنها أوسع خيالا وأكثر استعدادا للصراع من أغلبية النقابات التقليدية . وهكذا فانه من العوامل الحاسمة القيام بحملة لا هوادة فيها للنقابية فى ميدان ذوى الياقات البيضاء . ان كلا من النقابات وحزب العمال يستفيدان فائدة لا حد لها ، لا فى صورة زيادة عدد الأعضاء فحسب بل كذلك فى الحيوية ، من انضمام ملايين العمال ذوى الياقات البيضاء المهرة والمتعلمين الى

(١) « العامل ذو المعطف الاسود » ص ٢٠٤ .

صفوفهما ، فهم ممن يمكن تجنيدهم في تأييد الحلف العمالي • ان القرار الذى اتخذته مؤخرا نقابة (N.A.L.G.O) ، أكبر نقابات ذوى الياقات البيضاء العالم ، بالانضمام الى « مجلس النقابات » بعد عشرين عاما من التردد قرار طيب وينبغى أن يكون اشارة البدء بحملة قوية في هذا الاتجاه •

ويغلب أن تكون الظروف مهية بصورة متزايدة لمثل هذه الحملة في السنوات القادمة ، بسبب تطور عمل ذوى الياقات البيضاء نفسه . فانتشار البيروقراطية ، وانتشار العمل الكتابي الآلى بدرجة أقل ، يجنح الى خلق « موقف - عمل » أقرب بكثير الى العمل اليدوى فى مصنع من المصانع (وان كان لا يزال متميزا عنه فى جوانب مهمة) • وتأثير هذا التطور على وعى ذوى الياقات البيضاء يغلب أن يكون ملحوظا • وقد أشار لوكود فعلا منذ ١٩٥٨ الى : « أنه ليس من المغالة أن نقول ان البيروقراطية لعبت دورا فى دعم تضامن ذوى الياقات البيضاء يماثل دور المصنع وسوق العمل فى حالة العمال اليدوين » (١) • وبعد ذلك بخمس سنوات سار هو وجولدثورب شوطا آخر وانتهيا ، بعد دراسات فى تطور الطبقة العاملة ، الى أنه قد يكون هناك « تحول مستقل بين الطبقة العاملة الجديدة ، والطبقة الوسطى ، الجديدة » (٢) حيث تتجه الاثنان الى جماعية ذرائعية • وبالنسبة لراق ذوى الياقات البيضاء تنطوى هذه الحركة ، لا على نبذ الجماعة التضامنية ، بل على نبذ الفردية الراديكالية التقليدية • والواقع أن البيروقراطية تعمل كقوة توحيد وتسوية وتغير مركز العمال ذوى الياقات البيضاء بالتدريج وتمائلهم بصورة متزايدة بمركز العمال اليدوين • ان حزب العمال أمامه فرصة كبيرة - هى خلق اتحاد سياسى دائم من هذا التحول السوسىولوجى البطيء •

٣ - المثقفون

لقد دارت المناقشة حتى الآن حول المشكلة الكمية التى يفرضها السعى وراء الأغلبية الدائمة • ولكن فى كل خطوة كان يتبين أن هناك بعدا كلفيا حاسما للمهمة - الحاجة الى إيديولوجية اشتراكية مهيمنة ، التى لا يمكن بدونها تحقيق أى هدف من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية • وتقودنا مشكلة الايديولوجية مباشرة الى مشكلة المثقفين البريطانيين ،

(١) نفس المرجع ص ١٤٢ •

(٢) « الفيز والتركيب الطبقي البريطانى » •

بأوسع معاني المصطلح • وعندما نتحدث بدقة لا توجد طبعا في بريطانيا فئة مثقفين تقارن بفئات المثقفين في البلاد الأوروبية الأخرى - أى مجموعة متماسكة متكاملة من المثقفين متميزة بوضوح عن بقية المجتمع بتقاليدها وفكرها الخاصين • بيد أن هناك قطاعا واسعا من الجماعات التى تعبّر ، بطرق مختلفة تماما وفى أطر متباينة ، عن أفكار المجتمع وقيمه الصريحة • وتضم هذه الجماعات المدرسين والعلماء والتكنولوجيين والفنانين والمحامين والأطباء والكتاب والطلبة ومحاضري الجامعات • ولهذه الجماعات أهمية حاسمة بالنسبة للاستراتيجية الاشتراكية ، لا بسبب عددها - فهم جميعا لا يتجاوزون ٢ فى المائة من السكان - ولكن بسبب دورهم كمصادر للوعى فى المجتمع • فهم فى الواقع صنّاع الثقافة الرسمية للمجتمع وليس هناك أى أمل للايديولوجية الاشتراكية فى التأثير جديا على المجتمع ككل الا اذا حظيت بتأييد قطاعات مهمة من هذه الجماعات • فهؤلاء المثقفون هم الوسطاء الذين لا بد منهم لأى تغيير فكرى كبير فى بريطانيا • فالتحويل الكامل لولاء محافضى الطبقة العاملة مثلا لا يمكن تحقيقه الا بالمرور عن طريق الجماعات السوسيوولوجية التى تولد الوعى الذى يضلّهم • وبعبارة أخرى ان الصراع الايديولوجى الضرورى لتحقيق أغلبية دائمة لا بد أن يدور أيضا فى الميدان الذى تنبع منه الايديولوجية - فى فئة المثقفين •

فماذا يعنى ذلك ، فى بريطانيا ؟ أولا يجب ادراك ضخامة المهمة • فمعظم المثقفين البريطانيين اليوم ، أيا كان نوعهم ، ذوو اتجاه محافظ أصلا • وينطبق ذلك على أغلبية من يؤيدون اسميا حزب العمال كما ينطبق على من يؤيدون حزب المحافظين أو الأحرار • وهذا الجمود الفكرى العميق ومقاومة التغيير هو نتاج تاريخ المجتمع البريطانى كله فى القرن التاسع عشر • ولكن أزمة الرأسمالية البريطانية فى مطلع الستينات - وبخاصة حقيقة أنها أزمة تتحدد على نطاق دولى - قد حطمت الى حد ما العزلة الشديدة التى أدت الى الجمود الفكرى الانجليزى • وبرغم ان هذا التحطيم لم يقطع شوطا كبيرا حتى الآن ، فانه يتيح فرصة معينة لمهاجمة « الوضع القائم » الذى ظل راسخا حتى ذلك الوقت •

وتوجد الآن ثلاثة قطاعات فى فئة المثقفين البريطانيين - فئة المثقفين الادباء التقليدية ، وفئة مثقفين تكنولوجيين جديدة ، وفئة مثقفين اجتماعيين أحدث عهدا • ولعل توزيع الدوريات الثلاث التى تحظى بالانتشار بين أغلبية كل من هذه القطاعات تعيننا على تحديد تقريبي لحجم كل مجموعة ، « نيوسيتيسمان » : ٩٠٠٠٠ ، و « نيوسيانتيست » : ٥٠٠٠٠ ،

و «نيوسوسيتي» : ٣٠٠٠٠ . وإن كان عدد قراء «نيوسيتيسمان» لا يمثل حقيقة الواقع طبعاً لأنها صحيفة عمالية صراحة . ولكن نوع قرائها يجعل هذا الالتزام السياسي قليل الأهمية نسبياً . فمن بين قراء «نيوسيتيسمان» واحد فقط من كل سبعة عضو في حزب العمال . أما الولاء السياسي لقراء «نيوسياتيست» وللعلماء والتكنولوجيين عموماً فقير معروف . ومن المستحيل حتى الآن تقدير آثار حملة ويلسون الكثيفة لكسب المثقفين التكنولوجيين في الانتخابات الأخيرة ، وإن كان من المحتمل أنها تركت بعض الأثر فعلاً . أما «نيوسوسيتي» ، أحدث الدوريات الثلاث ، فهي التي قد تتيح لنا أفضل فرصة للنفاذ إلى عقل المثقفين البريطانيين اليوم . ونستطيع أن نتصور أن قراء هذه الدورية الأسبوعية يضمون قدراً معيناً من المثقفين الأدباء والتكنولوجيين . وقد أجرى بحث مفصل وكثيف في اتجاهات حوالي ٧٠٠٠ منهم (١) أسفر عن صورة مؤسفة من التفاهة والبلبل والتحيز . ولا يمكن القول حتى بأن البحث كشف اتجاه رجعي واضح ومتسق ، بل مجرد خليط بائس ، لا يجمعه رباط ، من المخاوف والمواقف المتناقضة . فقد كان هؤلاء المثقفون من أنصار فرض قيود على الهجرة وضد عقوبة الإعدام ، ويحبون تقييد حق الاضراب وضد الحوائل المستقلة ، ويحبون فرض العقوبات الجنائية على الشنود الجنسي وكذلك الطلاق بالرضا ، ويحبون زيادة الفروق المالية للمهارة والتدريب ، وكذلك خدمات الرفاهة لمن هم في حاجة ، ويحبون «الاصلاح الملح» للنقابات وضد المدارس الخاصة . ورفض ٨٠ في المائة منهم الاعتقاد حتى بإمكان قيام مجتمع لا طبقي . وبدا أمثلهم الأعلى الاجتماعي هو نيوزيلندا . ويكاد يكون من العسير تصور صورة أفدح من ذلك لما يسميه الروس (meshchantsvo) العدمية الثقافية اللاشيئية .

هذا هو حجم المشكلة التي تواجه حزب العمال . فكيف يستطيع البدء في عملية تحويل هذه الكتلة المعقدة من الاتجاهات ؟ ليس هناك ما هو أسهل من التأثير في جماعات موزعة وغير متجانسة من المثقفين تنتشر بين مراكز وأدوار مختلفة تماماً في المجتمع . ومن الجلي أنه لا يوجد حل شامل واحد . ولكن لعله من الممكن التفكير في خط عام للعمل يطبق بطرق مختلفة في المواقف المختلفة . وهو العمل عن طريق التنظيمات المهنية القائمة لكل جماعة ، ومحاولة توعيتها سياسياً من الداخل .

(١) «نيوسوسيتي» ٦ مايو و ١٦ مايو و ٢٣ مايو ١٩٦٢ .

وعندما لا يكون ذلك فى حيز الامكان ينبغى انشاء اتحادات منفصلة تؤيد حزب العمال وتضم أكبر عدد ممكن من الأعضاء النشطين . وينبغى الا يكون هدف هذه الاستراتيجية بأى حال هو ربط كل مجموعة بعجلة حزب العمال . « فالتوعية السياسية » بهذا المعنى غير مجدية بالمرّة . بل يجب أن يكون هدفها ذا شعبتين : أولا تحقيق أكبر قدر ممكن من مناقشة الأفكار الاشتراكية وتحويلها داخل كل مجموعة ، وثانيا صياغة المطالب التقدمية بشأن صيغ كل مجموعة بذاتها بقدر أكبر من الديمقراطية والعمل على تحقيق هذه المطالب . وهذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن أن تقبل بها التوعية السياسية وأن يكون لها معنى : وهى وحدها التى تسمح للاشتراكيين داخل كل مجموعة مهنية بأن يصيروا قوة اجتذاب حقيقية فى المجموعة كلها باعتبارهم مصدر حلول محددة للمشاكل المشتركة التى تواجهها جميعا . وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نسوق بعض الأمثلة .

فى معظم البلاد ، سواء كانت رأسمالية أو شيوعية أو من بلاد العالم الثالث ، لعب الطلبة فى السنوات الأخيرة دورا تقدميا ديناميكيا فى الحياة العامة . فقد قاموا بمظاهرات جماهيرية وباضرابات وابتحلال مباني الجامعات فى عدد كبير جدا من المجتمعات ، بما فيها حتى الولايات المتحدة (حوادث بيركلى وغيرها) . وليس هناك شئ طبيعى وعلامة صحية أكثر من ذلك . بيد أن بريطانيا بقيت مع ذلك استثناء باذرا فأغلبية الطلبة البريطانيين ، كما يشهد بذلك تماما بحث تم مؤخرا ، تسود بينهم اللامبالاة والمطابقة ، ولا تبدو بينهم سوى أضعف العلامات على الاهتمام بالسياسة أو المجتمع . فقد وجد زفايج أن « السياسة تعتبر أمرا ثقيلًا ، فهى ليست ميدانا يثير أخيلة طلبة أكسفورد أو يلهم مشاعرهم » . وكما هو الحال فى أكسفورد لا يهتم طلبة ما تشستر بالسياسة بصورة سطحية وضيقة . فمنطقة الاهتمام السياسى الحقيقى صغيرة . . . (١) . أن « الاتحاد القومى للطلاب » قد شكل على صورة مجموعة الطلبة ككل . فهو يضم ٢٢٠٠٠٠ شاب ويقتصر فى عمله على الروتين الأليف : أنه يدير مكتبا للسفر بأجور مخفضة ويصدر قرارات بمطالب اندماجية ضيقة لرفع قيمة المنح (ولا يدعها بأى عمل) ، ويصدر قرارات مدروسة بعناية عن جنوب افريقيا . ومع ذلك فإن التقليد السائد فى السنوات الأخيرة أن تكون زعامته « عمالية » غير رسمية (من الجناح

اليمنى لحزب العمال عادة) • ولكن ذلك لم يترك أى أثر فى « الاتحاد » نفسه • ان المقارنة بينه وبين اتحاد الطلاب الفرنسيين مثلا تثير الاسى • فقد قاد الاتحاد الفرنسى المعارضة فى فرنسا مدة طويلة ضد الحرب الجزائرية ، وجذب خلفه النقابات فى مظاهرات جماهيرية متكررة ، واطهر بذلك شجاعة سياسية ومستولية من ارفع مستوى فى ظل ظروف قاسية جدا • واليوم تولى قيادة حملة بالمطالبة باعادة تنظيم المناهج التقليدية جذريا وكذلك اعادة تقسيم الكليات فى الجامعات الفرنسية •

ومن الواضح ان القضية التى يمكن على اساسها أن يجند اتحاد الطلاب الجاد فى بريطانيا الطلبة كلهم ، مع استعمال سبل الاحزاب اذا تطلب الامر ، هى قضية ديمقراطية الجامعة • وينبغى أن تكون هذه القضية هى ذروة العمل الاشتراكى بين الطلبة ، سواء داخل « الاتحاد القومى للطلاب » او خارجه • فالتقص الكامل لاولى مبادئ الديمقراطية فى الجامعات البريطانية بلغ حدا لا يصدق العقل • ان الارجنتين - بل أمريكا اللاتينية كلها فى الواقع - تعتبر منطقة « متخلفة » عن بريطانيا • ومع ذلك فمنذ حوالى خمسين عاما ، منذ دستور قرطبة فى ١٩١٨ ، تمتع الطلبة الارجنتينيون وطلبة أمريكا اللاتينية الآخرون بحقوق واسعة من الحكم الذاتى فى جامعاتهم ، بما فى ذلك انتخاب كبار موظفى الجامعة بالاشتراك مع الاساتذة • وهذه الحقوق يحميها القانون • وفى هذا المجال تبدو آفاق « الاتحاد القومى للطلاب » ضيقة وتافهة بوضوح • ومن الممكن توليد قدر هائل من الطاقة الكامنة والحماس بوساطة حملة متسعة لديمقراطية الجامعات البريطانية : وينبغى أن يكون ذلك المهمة الاولى للطلبة الاشتراكيين • ان قصر مدة الدراسات الجامعية وفقر الطلبة الحريجين (وكليهما نتاج) طابع الهوى الذى اتسمت به الثقافة الانجليزية التقليدية (يمثلان مشاكل تنظيمية حقيقية • ولكنها ليست مشاكل غير قابلة للحل • واذا ثبت أن « الاتحاد القومى للطلاب » غير قادر على التغيير ، فانه ينبغى على التنظيم الطلابى الخاص المؤيد لحزب العمال (وهو « الاتحاد القومى لمنظمات الطلبة العماليين ») الذى يضم الآن حوالى ٧٠٠٠ عضو ، أن يكون رأس الحربة فى هذه الحملة • ويجب على حزب العمال ألا يقل يده عن الاتفاق فى مثل هذا الغرض وفى النشاط العام الخاص بالمناقشة الاشتراكية •

ويتوفر فى ميدان المدرسين أيضا مجال واضح لهذا النوع من العمل • فالأغلبية الساحقة بين المدرسين من أصول من الطبقة العاملة والطبقة

المتوسطة الدنيا ، ولكنهم يؤيدون حزب المحافظين بأغلبية الثلثين .
 بيد أن اتجاهاتهم المهنية كثيرا ما تقطع عبر اهتماماتهم السياسية . - كما
 اكتشف سلوين لويدي في ١٩٦٢ . والواقع أنه لا توجد جماعات كثيرة
 تتعرض للاستغلال المنظم وللإحساس بالاختناق مثلها في المجتمع . وفي
 الوقت الحاضر يضيع غضبهم وكلمهم سدى ، إذ يعبران عن نفسيهما عادة
 في الاستقالة الساخطة - لا في العمل الجهادي الفعال . ان « الاتحاد
 القومي للمدرسين » الذي يضم حوالى ٢٤٠٠٠٠ عضو يقوم بصراع جدير
 بالاحترام ، ولكنه بلا لون ، للحصول على أجور أعلى وفصول أقل وأجهزة
 تحكم أفضل ، الخ . ولما كانت مطالبهم لا تدعم قط بعمل جاد فإنها
 نادرا ما تكون فعالة . وفي هذا المجال أيضا نستطيع أن نستفيد من
 مثل « اتحاد المدرسين الفرنسيين » : فهم بالتهديد بالاضراب بصورة
 منظمة - وتنفيذ تهديدهم - حصلوا على مركز اجتماعي للمدرسين في
 فرنسا أعلى مما يحظى به المدرسون الانجليز . ويسود داخل « الاتحاد
 القومي للمدرسين » موقف مماثل بعض الشيء لما يسود داخل « الاتحاد
 القومي للطلاب » . فالزعامة الحالية لها بعض الارتباط بحزب العمال
 - رئيسها ابن أحد أعضاء البرلمان العمال - ولكن هذه الأوضاع لا تؤثر
 أيضا في « الاتحاد » . وقد جرت محاولة في ١٩٢٢ لضم « الاتحاد القومي
 للمدرسين الى حزب العمال ولكنها هزمت بـ ٣٠٠٠٠ صوت ضد ١٥٠٠٠
 صوت . بيد أنه من الملاحظ أن هناك عددا كبيرا من المدرسين في حزب
 العمال البرلماني ، ولا يكاد يوجد منهم أحد في حزب المحافظين البرلماني .

والتوعية السياسية « للاتحاد القومي للمدرسين » تمثل طبعا
 اتجاهها ضد الاعتقاد الذي يتفنى به البعض عن الطابع « اللاحزبي » للمهن
 التربوية . ولا سبيل الى التغلب على هذه العقبة ، في هذا المجال كما
 في غيره ، الا اذا صارت « السياسة » ، لا مجرد ولاء تجرئى لحزب ،
 بل برنامجا محددا لتغيير وضع المدرس وتحريره . فالولاء السياسى
 لا يمكن الا أن يأتى بعد ، لا قبل ، هذا التحول ، ويظل هذا العمل في
 ذاته دائما هو الذى يحتل مركز الصدارة من الأهمية . وفي نفس الوقت
 يجب بذل مجهود مثير لتوسيع « الاتحاد التربوى الاشتراكي » الصغير
 (الذى يضم الآن حوالى ٣٠٠ عضو - وكان فيما مضى يحمل اسم « الاتحاد
 القومي للمدرسين العمال ») الذى يمثل فى الوقت الحاضر موطئ القدم
 الوحيد لحزب العمال فى عالم المدرسين .

وفى الطرف الأقصى الآخر نجد مهنا مثل القانون والطب ليست

فيها أية فرصة لحزب العمال ليكسب أغلبية للأفكار الاشتراكية التقدمية .
فالأصول البورجوازية تماما للمحامين والأطباء ، وفرص المكاسب الضخمة
في عملهم ، يضمنان أن تظل هذه الجماعات قلاعاً للرجعية . وفي مثل
هذه الحالات ، التي لا أمل في الحصول فيها على تأييد قسم لا بأس به من
أعضاء المهنة ، يكون مع ذلك من الأهمية القصوى إيجاد منظمة أقلية
نشطة وقوية مرتبطة بحزب العمال ، تستطيع أن تجسّل وجود الحزب
محسوساً في هذه القلاع للطبقة المسيطرة . أن كلا من النظام القضائي
والخدمة الصحية في حاجة شديدة إلى إصلاح جذري ، ودور « رابطة
المحامين العمال » (وعدد أعضائها حالياً ٣٠٠ فقط) و « الاتحاد الطبي
الاشتراكي » (وعدد أعضائه الآن ٧٥٠) أن يضغطا باستمرار ولباقة من
أجل هذا الإصلاح .

وأخيراً ، هناك حالات لا يوجد فيها أي تنظيم عمالي من أي نوع في
الوقت الحاضر ، والحاجة الأولى الملحة بالنسبة لها هي خلق مثل هذا
التنظيم . والمثالان الواضحان على ذلك هما أساتذة الجامعات والعلماء .
والأولون قد يكونون أهم جماعة واحدة من المثقفين في البلاد : وأنه لمن
السخف ألا يكون هناك « اتحاد اشتراكي » بينهم . وآخر عمل عام
قامت به أية مجموعة عمالية بين أساتذة الجامعات في السنوات الأخيرة
هو الخطاب الذي أرسله إلى الصحافة عدد من الأكاديميين في ١٩٦١
يعلنون في عبارات عاطفية - وبدون أية حجة - ثقتهم الكاملة في شخص
الزعيم السابق لحزب العمال . ويمكن أن نعتبر هذه الحادثة دليلاً على
مدى هبوط مستوى المناقشة السياسية بين كثيرين من مدرسي الجامعات
الذين لا شك في أنهم من مؤيدي العمال . ومن الضروري اتخاذ خطوات
لتصحيح هذا الوضع . أما عدم وجود أي تنظيم اشتراكي بين العلماء
فإنه - بالنظر إلى الاهتمام الضخم الذي أولاه حزب العمال للمثقفين
العلماء والتكنولوجيين منذ صار ويلسون زعيماً له - أكثر مدعاة للقلق .
ومع ذلك فإن هذا الميدان أهم بكثير من القانون أو الطب ، اللذين يوجد
فيهما فعلاً منظمات مرتبطة بالعمال ، ونتائج العمل فيه أوفر . أن مثل
هذا الاتحاد ، الذي يضم جميع العلماء والتكنولوجيين الأعضاء في حزب
العمال ، ممكن التحقيق جداً وضروري جداً .

والخلاصة ، أن الهدف الاستراتيجي الرئيسي يجب أن يكون جعل
الاشتراكية موجوداً حياً نشطاً في كل جماعة من جماعات المثقفين عن
طريق المنظمات المهنية التي تتحدى باستمرار النظام الاجتماعي باقتراح

حلول يمكن اثبات انها متقدمة انسانيا وثقافيا على الموجود فعلا . وكل واحدة من هذه المنظمات ، التي ينبغي أن تكون مستقلة تماما مهنيا ، يمكن أن تصبح قطب اجتذاب في ميدانها الخاص . فإذا تحقق ذلك تكون الهيمنة الاشتراكية قد بدأت تسير في طريقها .

٤ - النساء

واخيرا انه لمن الضروري بصورة مطلقة بحث مشكلة المرأة مع حزب العمال . فلا يمكن أن تكون مناقشة الاستراتيجية الاشتراكية في بريطانيا جادة بدون ذلك . لأن مشكلة اتجاه النساء الى المحافظين هي اكبر عقبة مفردة تواجه حزب العمال . لأن النساء اذا كانت أصواتهن موزعة نفس توزيع الرجال ، لكان حزب العمال ظل في الحكم بلا انقطاع منذ ١٩٤٥ . والأرقام التالية تكشف مدى الضرر الذي لحق بحزب العمال في الانتخابات المتتالية بسبب انصراف النساء عنه .

	١٩٥٩	١٩٥٥	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٥
رجال					
محافظون	٤٥ر٥	٤٦ر٥	٤٧	٤١	٣٦ر٥
عمال	٤٧ر٥	٥١	٥٠	٤٧	٥٥
أحرار	٧	٢ر٥	٣	١٢	٨ر٥
ريادة المحافظين	—	—	—	—	—
زيادة العمال	٢	٤ر٥	٣	٦	١٨ر٥
نساء					
محافظون	٥١	٥٥	٥٠	٤٤ر٥	٤٣ر٥
عمال	٤٣	٤٢ر٥	٤٦	٤٣ر٥	٤٦ر٥
أحرار	٦	٢ر٥	٤	١٢	١٠
ريادة المحافظين	٨	١٢ر٥	٤	١	—
زيادة العمال	—	—	—	—	٣
المجموع					
محافظون	٤٩	٥٠ر٥	٤٨	٤٢ر٥	٤٠
عمال	٤٥	٤٧	٤٨ر٥	٤٥ر٥	٥٠ر٥
أحرار	٦	٢ر٥	٣ر٥	١٢	٩ر٥
ريادة المحافظين	٤	٣ر٥	—	—	—
زيادة العمال	—	—	١ر٥	٣	١٠ر٥

ان هذه المشكلة ، برغم أهميتها السياسية الحاسمة ، نادرا ما تناقش • والسبب في ذلك يلا جدال هو ذلك الصمت الكامل الذي تفرضه بريطانيا المعاصرة على موضوع حالة النساء كله • اذ أن موت حركة النساء المتحررات قبل الأوان ، ولم تكن قد حققت الا أقل حد من اهدافها ، ترك النساء في مركز اجتماعي أو في ظل ، مدى أربعين عاما ، كما هو في كل جوانبه الرئيسية تقريبا بلا تغيير • ففي مجالات التربية والعمل والمركز الاجتماعي والدخل - ظلت النساء في وضع أدنى حتى اليوم • فهن ، في المتوسط ، أكثر جهلا وأقل أجرا وأقل احتراما ويستخدمن في أعمال أشد وطأة على الأعصاب من الرجال • وينقل كاهلهن حمل هائل من الأوهام يجعلهن يتكيفن مع ادوارهن المحددة سبعا ويجعلهن أكثر المواطنين في المجتمع سلبية وتحيزا وقصر نظر • والواقع أن التقسيم الطبقي بأكمله يقطعه من أعلاه الى أسفله نظام متاصل من عدم المساواة بين الجنسين • ومن ثم فإن النساء بالضرورة أكثر بكثير من الرجال في الوقوع فريسة للجوانب السحرية في المحافظة - اسطورة الاحترام وعبادة المراسم والدرجات •

فما الذي يمكن عمله لاصلاح هذا الحال ؟ ان أول خطوة هي ببساطة ادراك وجود المشكلة ، وهو أمر لم يفعله حزب العمال حتى الآن • وثانيا لا بد أن يكون واضحا أن حزب العمال يقف - ويراه الناس وهو يقف فعلا - الى جانب الحقوق الأولية للنساء في مجتمعنا : الأجر المتساوي للعمل المتساوي (ويتطلب ذلك التصديق على اتفاق مكتب العمل الدولي الذي لم تصدق عليه بريطانيا حتى الآن بكل أسف) ومعاشات متساوية وتسهيلات تعليمية متساوية • وهذا وحده سيكون له بعض الأثر • وفي نفس الوقت مما لاغنى عنه دعم سياسة المبادرة بمجهود تنظيمي • وأفضل السبل هنا ، أيضا ، هي النقابية • فالغالب أنها ستؤدي الى تغيير وعي النساء أكثر من أي حركة واحدة أخرى • ولا بد أن نشير هنا الى أن عدد النساء في النقابات زاد بين ١٩٥٨ و ١٩٦٢ ١٠ في المائة - من ١٨٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠ • وهذه الزيادة علامة طيبة ولكن يجب العمل على التعجيل بها أكثر - لأنها على أي الأحوال من الأمور التي لها أولوية رئيسية في الحركة النقابية اليوم • والقيام بحملة حقيقية

للمساواة فى الأجر والعمل قد تكون عاملا حاسما فى اجتذاب النساء .
ولما كان معظم النساء يعملن فى وظائف ذوى الياقات البيضاء فان هذه
الحملة مستندمجة فى الحملة النقابية بين ذوى الياقات البيضاء . وفى نفس
الوقت يجب ان يكون التنظيم السياسى وسيلة لدعم التنظيم الصناعى
وتوسيع نطاقه . ويتطلب ذلك ، على الأمل ، انشاء « تنظيم قومى للنساء
العمال » على نطاق كامل . وليست مثل هذه الخطوة مثالية حيث أن فكرة
انشاء منظمة خاصة للنساء نفسها تعتبر من زاوية ما فكرة رجعية -
وسيقاومها كثير من النساء على هذا الأساس . ولكن لابد من مواجهة
الواقع القاسى فيما يتصل بولادات النساء السياسية . وفى معظم الحالات
يفلب أن يحدث اختلاف فيما يتصل بالتصويت لحزب العمال داخل
نفس العائلة . وحيثما يكون تصويت المرأة للمحافظين والرجل للعمال ،
فهناك فرصة حقيقية لقيام تنظيم نسائى بحث لمقاومة هذا التحيز من
جانب النساء ، وينبغى عدم تقويتها .

وفى النهاية . وهو أمر أساسى جدا ، يجب ان ندرك أن جذور
المشكلة لا تكمن فى المصلحة الاقتصادية المباشرة للنساء ، ولكن فى
الأيديولوجية التى تغلف حياتهن كلها . فهى التى تحدد اتجاهاتهن
وتطلعاتهن أكثر بكثير من أية مصلحة ذاتية . ان عددا كبيرا من النساء
- حوالى ٥٠ فى المائة - ربات منازل لا يمكن الوصول اليهن بالدعوة الى
المساواة فى الأجر . الخ . ومن ثم يجب ان تتجه الدعوة الى الخدمات
الاجتماعية - مؤسسات الحضانه ومشروعات تنظيف الملابس والمساعدة
فى الخدمة المنزلية - حيثما أمكن ، ولكن حتى ذلك لا يعالج المشكلة الحقيقية،
التي تتصل بتصور النساء لأنفسهن ولكرامتهن فى المجتمع . فلن يحرر
النساء من حالتهم فى المدى الطويل الا ايدولوجية مضادة خلاقة تقدم
رؤية جديدة للدور الاجتماعى للنساء كجزء لا يتجزأ من رؤية جديدة
لثقافة والمجتمع . ان مشكلة اتجاه النساء الى المحافظة ستختفى عندما
توجد هذه الايدولوجية ، وليس قبل ذلك .

٥ - مقتضيات السياسة

ان الاستراتيجية المقترحة آنفا تنبثق من التحليل المبدئى الذى
حاولناه فى هذا المقال لتطلبات الحزب الاشتراكى المهيمن . ويمكن
وصفها بأنها مجهود منظم لعقد زواج بين الحركة الاشتراكية ومحيطها من
المجتمع المدنى . وكما أشرنا ينطوى هذا المفهوم على وحدة عضوية بين

الجناح « السياسى » والجناح « الصناعى » للحركة يرتبط فيها كل منهما بالآخر ارتباطا دياكتيكيا وثيقا . فحزب العمال يجب أن يعتبر حيوية النقابات ونموها شرطا سابقا لنجاحه هو ، ومن ثم فهو ذو أولوية بذاته . وبنفس الدرجة لا أمل للنقابات فى تحقيق التغيير الاجتماعى الكيفى الذى تتضمنه بالضرورة الا اذا كان حزب العمال يستطيع تولى الزعامة السياسية والثقافية للمجتمع . **والواقع ان الاستراتيجية الاشتراكية لابد أن تهدف الى دخول المجتمع المدنى فى كل نقطة ممكنة والاقامة فيها لاقامة نظام بديل بأكمله من القوة والثقافة داخله .** ومثاليا يجب أن تغطى شبكة مؤسسات الحزب البناء الاجتماعى بأكمله . ولن يتم ذلك فى مجتمع رأسمالى طبعا : ولكنه الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه الطاقة السياسية .

وليس الغرض من هذه الاستراتيجية مجرد انشاء مرآة فى كل مكان تعكس حب الحزب لذاته . فاية محاولة لفرض نظام خارجى على هذه الاتحادات تدمر سبب وجودها - الذى ليس مجرد « توسيع نفوذ الحزب » ، بل على العكس من ذلك أن يضاف على الحزب شمولاً حقيقياً يربطه بالحياة الاجتماعية فى المجتمع كله . وهكذا يجب المحافظة على استقلال هذه التنظيمات واحترامه بنفس القدر الذى تتمتع به الحركة النقابية نفسها . وينبغى أن تمثل هذه المنظمات الجديدة فى الدستور الفدرالى لحزب العمال مثل النقابات والجمعيات الاشتراكية .

وقد كانت المناقشة تنصب أساسا على الأبعاد الخارجية لحزب العمال . ويمكن استكمالها ببعض الاشارات المختصرة للتغيرات المطلوبة فى تنظيمه الداخلى . ومن الجلى أن هذه التغيرات تنبثق أساسا من أوجه النقد السابقة لحزب العمال كتنظيم سياسى . فالحزب يجب أن يعتبر ، من زاوية ما ، هدفا فى ذاته - باعتباره مثالا مسبقا للمجتمع الاشتراكى الذى يعد بخلقه - لا وسيلة لغاية هى كسب الانتخابات . ومن ثم يجب أن يكون هناك اهتمام أكثر بكثير بتجنيد الأعضاء على امتداد قاعدة الحزب الجماهيرية العريضة . ويجب أن تكون الخطوة الاولى هى اللحاق بحزب المحافظين فى عدد الأعضاء على الأقل . وجنبا الى جنب مع هذا يجب القيام بمحاولة شاملة لخلق منظمات شباب مقابلة . فحتى الآن ادعى حزب العمال كل مرة أن أقلية صغيرة غير مسئولة استولت على منظمات الشباب التى ينشئها وعملت على تحطيمها كمنظمات جادة . والحل اذن ، ليس التراجع بحل منظمة الشباب لثالث مرة ، بل بناء حركة واسعة

النطاق تمثل الشباب حقيقة **واكبر بكثير** من منظمة « الاشتراكيين الشباب » الحالية . فاية أقلية لا تمثل الحركة فعلا لن تكون لديها في هذه الحالة فرصة الاستيلاء عليها أكثر مما يمكن أن يحدث للحزب الأصلي نفسه . ومثل هذا العمل سيتطلب قدرا من الحماس والتصميم أكثر مما أبدى حتى الآن بكثير . ويجب أن يكون مصحوبا بالتخلص نهائيا من أساليب الكبت الماضية - سواء على مستوى حفلات الرقص في الفروع أو على مستوى السياسة القومية . ومن الضروري أيضا أن يخصص لهذه المنظمة مقعد في « اللجنة التنفيذية القومية » كما هو مألوف في معظم الأحزاب السياسية . وضمان استخدام هذا الاستقلال استخداما بناء سيكون في النطاق الواسع الذي تقوم عليه حركة الشباب نفسها وفي تضامنها . وإلى جانب ذلك ينبغي العمل على استصدار تشريع بمنح حق التصويت في سن الثمانية عشر لا في الواحد والعشرين - وهي خطوة تؤدي في نفس الوقت إلى زيادة الديمقراطية وزيادة فرص الحزب الانتخابية ، حيث أن الشباب يميلون بوضوح إلى العمل أكثر من هم أكبر سنا في بريطانيا .

وبعد ذلك يجب العمل على إعادة النظر في الأساس المالي للحزب بأكمله . وهذا وحده كاف ليسمح بالبدء في خلق صحافة جيدة للحزب . لقد لاحظ دوفر جيه في ١٩٥١ : « أنه لمن المفارقات الغريبة أن الأحزاب التي تقوم على أفقر الطبقات هي التي تتقاضى أعلى الاشتراكات » . أن الاخلاص للحزب بين الطبقات العاملة أكثر منه بين الطبقات الوسطى ، وذلك يجعل فرض اشتراكات مرتفعة أيسر « (١) » . ولقد رأينا أن الملاحظة الأخيرة غير صحيحة في بريطانيا ، ويؤيد ذلك اشتراكات الحزب في الوقت الحاضر . إذ أن ما يجمعه حزب العمال من اشتراكاته لا يتجاوز بكل أسف خمسين في المائة من المبلغ المطلوب . - وهذا دليل آخر على انخفاض مستوى إدارة الحزب ومعنويته (٢) . ويجب الاسترشاد هنا بتجربة النقابات والأحزاب الأوروبية وبذل مجهود منظم لرفع دخل الحزب إلى أقصى حد . وربما تكون أساليب التحصيل المتقدمة مما لا غنى عنه لرفع مستوى الكفاءة - فهناك نقابات متوسطة تستخدم الآن الآلات الالكترونية لمراجعة الاشتراكات . ولكن من الواضح أن مشكلة الاشتراكات هي أولا مشكلة الاتصال ورفع المعنوية داخل الحزب

(١) « الأحزاب السياسية » ص ٧٣ .

(٢) انظر مارتين هاريسون « النقابات وحزب العمال » .

والحركة العمالية ككل . ومن وجهة النظر الاقتصادية البحتة تعد الزيادة فى انضمام النقابات أكثر أهمية بكثير طبعاً ، ولكن هذا يظل ان يحدث بعد اعادة الحيوية للديمقراطية والمناقشة داخل الحزب والنقابات .

ولا تقتصر ضرورة التجديد الجسدى على مالية الحزب وحدها بل ينصب كذلك على جهاز البحوث فيه . فحزب العمال يجب أن يترك نهائياً أن أبحاث السوق ليست هى علم الاجتماع (١) . وأى استراتيجية متسقة طويلة المدى تتطلب نظرياً بحوثاً اجتماعية جادة مناسبة ورامها . والمكان الوحيد الذى يمكن أن يتم فيه ذلك فى بريطانيا فى الوقت الحاضر هو الجامعات - وينبغى على الحزب أن يتجه إليها فى طلب الدراسة العميقة للتركيب الطبقي . وهذا فى ذاته يعد خطوة كبرى الى الأمام فى التخطيط السياسى للحزب .

وأخيراً ، يمكن أن نختم هذه المناقشة بملاحظة رمزية . فهناك اجراء صغير جداً تستطيع حكومة العمال أن تتخذه الآن وبلا أية نفقة ، وهو يؤدى الى فرق كبير جداً فى الانتخابات القادمة . وهو ببساطة اعلان يوم الانتخابات عطلة قومية . وهذا فى ذاته هو مجرد تطبيق لأول مبادئ العمل الديمقراطى . فالنظام المضحك الحالى الذى يجعل الانتخابات فى يوم من أيام العمل يؤدى الى نقص آلاف من الأصوات لحزب العمال ، حيث أن المؤيدين من الطبقة العاملة يعودون الى منازلهم بعد العمل مرهقين بحيث لا يفكرون فى الخروج ثانياً - فى حين أن أصحاب الأصوات من المحافظين كثيراً ما يتوفر لهم اليوم كله ، أو وسيلة خاصة للانتقال ، للدلاء بأصواتهم . ان الفرق الصغير جداً بين الأصوات التى يحصل عليها الحزبان فى الوقت الحاضر ، وتجربة الانتخابات الأخيرة - التى كان مجموع الأصوات فيها أقل من سنة ١٩٥٩ - والتى كلفت حزب العمال الأغلبية المريحة التى كان يتوقعها ، تبين مدى أهمية هذا الإصلاح البسيط جداً . وقبل حزب العمال بأذعان هذا الوضع المعاكس الذى تفرضه عليه الطبقة الوسطى يمثل فى صورة مصغرة ، ولكن واضحة ، نقص ارادة الهيمنة - أو القدرة عليها . وانها هذا الوضع سيكون أول دليل ، بسيط ، على التغيير .

(١) يبين بحث لوكود وجولفوب ، الذى اشرنا اليه آنفاً ، الفرق بين الاثنين بدقة تامة .

ان الاستراتيجية التي عرضناها بأكملها تعتمد على شرط سابق واحد ضخم : ايدولوجية اشتراكية . وبدونها لا يكون لأى عمل أو أية بادرة معنى . لأنه بمقتضى تعريف الامر ذاته لا يمكن بأية وسيلة وضع حد للهيمنة الرأسمالية فى بريطانيا بوساطة خطوات سياسية أو تنظيمية بحتة . فهذه الهيمنة تعتمد على نظرة كلية للعالم - ولا يمكن أن يحل محلها سوى نظرة كلية أخرى . والواقع ان الهيمنة الاشتراكية تتطلب نظرية ثقافية مركبة - نظرية محددة شاملة عن الانسان والتاريخ تتخطى فى كل مجال الفكر الرأسمالى المتقلص بوضوح . ومثل هذه النظرية - على هذا النطاق والرحابة - هى وحدها التى تستطيع أن توفر قوة الاجتذاب اللازمة لكسب ولاء وحماس الناس فى مجتمعات الوفرة فى الغرب . وهذا هو السبب فى أن نبحث الاستراتيجية الاشتراكية فى بريطانيا اليوم لابد أن يكون بحثا أكاديميا أيضا . لأنه من الواضح بلا جدال أن حزب العمال لا يحمل ايدولوجية اشتراكية . والواقع أنه ليس حزبا اشتراكيا بأى معنى جدى . والى أن يصير كذلك لن يستطيع قط أن يقوم بدور مهيمن فى السياسة البريطانية .

وبعد أن سجلنا ذلك ، ماذا يبقى لنقوله ؟ ان مشكلة الايدولوجية الاشتراكية اليوم من الضخامة بحيث لا سبيل الى معالجتها هنا الا للمما . بيد أنه قد يكون من المستطاع الإشارة الى بعض عناصر النظرية المطلوبة فى بريطانيا . ولعلنا نذكر أن الحزب المهيمن وصنف بأنه يتميز باستيعابه للتقاليد الثقافية القومية التى تنطوى ، بصورة مهما كانت محدودة أو مكبوتة ، على نقد للنظام الاجتماعى القائم . ومثل هذه التقاليد قد تكون فى بريطانيا بالذات عديدة وقوية - مما يرجع بعض السبب فيه الى عدم وجود رؤية متسقة للعالم تجبها . وايدولوجية اشتراكية فى بريطانيا لا تستوعب هذه التقاليد كجزء منها ستفشل حتما ، فستظل تجريدية وسطحية لا تستطيع التأثير فى أحاسيس الجماهير وأخيلتها . فما هى التقاليد الهامة فى هذا المجال ؟ هناك ثلاثة تيارات رئيسية يتسم بها اليسار البريطانى اليوم . فهناك أولا ، وأهم من أى شئ آخر ، الوعى العميق فى الطبقة العاملة الذى أنتج ثقافته الاندماجية الخاصة واحساسا لا يزول بالعناء داخل المجتمع الرأسمالى . ان هذا الوعى الطبقي ، برغم كل نقائصه ، دعم التضامن المثالى أكثر من أى عامل آخر . وهو الأساس الذى يقوم عليه اليسار العمالى . وهناك

ثانيا ذلك التراث الطويل الهام للحررية الانجليزية الكلاسيكية . وقد صودر هذا التقليد وأفسد بصورة فريدة في هذا القرن ، وبخاصة في خدمة « الحرب الباردة » . ولكنه بقي حيا وقويا في قطاع لا يستهان به من الطبقة الوسطى : ومن الملائم أن يكون التعبير المعاصر عنه هو « حملة نزع الأسلحة النووية » كرد فعل ضد « الحرب الباردة » . وثالثا هناك تلك السلسلة المعقدة الطويلة من النقد الاخلاقي والجمالى الذى ينحدر من الرومنسيين الى أرنولد وموريس ثم الى لورنس وليفيس فى القرن العشرين - موضوع **الثقافة والمجتمع** . وهذا هو التقليد الخلاق الرئيسى فى الفكر الاجتماعى البريطانى منذ التصنيع .

وتختلط هذه التيارات الثلاثة فى التيار الرئيسى للييسار البريطانى . ولكن حزب العمال لا يعكس سوى اثنين منها : فهو يكاد يكون مقطوعا تماما عن تقليد **الثقافة والمجتمع** . والسبب فى ذلك سهل ان نراه . فتراثه الايدىولوجى المسيطر ، الفابية ، ينحدر مباشرة من النفعية وهو بذلك لا يتفق مطلقا مع التقليد المضاد للنفعية فى الثقافة الانجليزية بأكمله . فسيطرة الفابية فى الحزب تضمن استبعاد ورثة موريس وأرنولد . وهى تشوه أيضا وبشكل خطير العلاقة بين الطبقة العاملة والتقاليد التحررية الممتلئة داخل الحزب ، وتخلق بذلك علاقة جدلية سلبية بين الاثنين يعمل فيها كل من الجانبين على إبراز عيوب الآخر . ففى ظل الفابية يمكن أن تبدو التحررية بذلك القناع الدوجماسى الضيق على يد هيوجيستكل ، ويمكن أن ينحدر التضامن ، المثل الأعلى للطبقة العاملة ، الى تلك التسلطية الوحشية على يد آرثر ديكين . ولم يسكن من باب المصادفة ان حزب الأحرار كان فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات أكثر تقدمية بوضوح من حزب العمال فيما يتصل بمجموعة من القضايا الهامة - الحريات المدنية ، وتقرير بيلكنجتون . الخ . ان من النتائج المشجعة للمرحلة الجديدة داخل حزب العمال تحرير القوة الكامنة الخلاقة الرحبة لكل من هذه التقاليد - التى قد تكون ممثلة فى أشخاص مثل بن من ناحية وكازنز من ناحية أخرى ، فى الحكومة الحالية .

فما هى امكانيات اندماج هذه التقاليد الرئيسية الثلاثة للييسار البريطانى فى ايدىولوجية عمالية جديدة ؟ اذا صرفنا النظر مؤقتا عن الصعوبات السياسية التى ينطوى عليها الأمر ، يمكن القول بأن هناك عاملا مشتركا بينها جميعا ، عامل يمكن أن يمس أعماق جذور التجربة

البريطانية . وهذا العامل هو فكرة الديمقراطية البسيطة ، بأوسع معانيها وأكثرها قابلية للانفجار . وهناك علامات فعلا تشير الى محاولة سيقوم بها اليسار لنقد الرأسمالية أولا على أساس من نقض الديمقراطية فيها . وليس هذا الاتجاه بريطانيا فقط بل على حال من الأحوال : فهو يقابل اتجاهها منتشرا على نطاق واسع في الحركة الاشتراكية الأوروبية نحو صياغة برامج سياسية على أساس الديمقراطية لا التشريك . ومن زاوية ما ، هذا الاتجاه ضرورى جدا ويحظى بكل ترحيب . فمن الأهمية القصوى أن تعاد فكرة الديمقراطية الى حيث تنتمي ، فى الحركة نحو الاشتراكية . ان النتائج الضارة للاعتقاد بالانفصال بينهما لا حصر لها فى الغرب . والواقع أن هناك جوانب كثيرة فى الرأسمالية يمكن مهاجمتها ، وينبغي مهاجمتها باسم الديمقراطية . ان الطابع الأوليغارشى للمجتمع البريطانى معروف تماما - فى التربية وفى الصناعة وفى المؤسسات السياسية . وفى نفس الوقت تعتبر الديمقراطية فى بريطانيا سمة وخلقا قوميا أساسيا : فالكرامة القومية قد بنيت عليها الى حد كبير . والتناقض بين هاتين الواقعتين هو أساس المشروعية الموضوعية لوجهة النظر التى ترى أن فكرة الديمقراطية فى إنجلترا ذات قوة دفع كامنة عميقة . ويكاد يكون من المؤكد أن شيئا من هذا سيحدث فى السنوات القادمة .

وفى نفس الوقت يجب أن ندرك حدود الايديولوجية «الديمقراطية» ، البحتة أو الغالبة . ففي بريطانيا لن يستطيع حزب العمال أبدا أن يحقق السيطرة السياسية بالطريقة الحالية من الألام التى حققها بها الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى السويد أو الحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة الأمريكية . فالمجتمع البريطانى منقسم طبقيا بصورة أكثر عمقا وحسما من أن يستطيع ذلك . والصراع السياسى ينطوى على تحزب اجتماعى وایدیولوجى أكثر تطرفا بكثير . فلا أمل لحزب العمال فى الانتصار على المدى الطويل ، فى مواجهة خصم عتيق وعنيد مثل الطبقة الحاكمة الإنجليزية وأداتها الفعالة ، حزب المحافظين ، الا بتوليد طاقة مضادة ضخمة تستطيع تحطيم أغلال السلطة والقيادة اللتين اكتسبتا شرعية وترسيخا على مر قرون طويلة . ان سجل انتصارات حزب المحافظين ، التى بلغت أحد عشر انتصارا من أربعة عشر انتخابات حاسمة ، منذ ١٨٨٦ يجب ألا يدع لدينا أى شك فى ذلك . ومجرد أيديولوجية بسيطة من الديمقراطية تعتبر أقل بكثير مما يتطلبه تحريك صخرة هذا التفوق الهائل . فهى اذ تنطوى على نوع من القياس الدائم

لكل مشكلة بالمشكلة المقابلة في الحكم البرلماني ، من اليسير جدا مهاجمتها على هذا الأساس . ولدينا على ذلك مثال طيب في المناقشة حول « الديمقراطية الصناعية » - التي يوصف بها مفهوم « سيطرة العمال » . فبمجرد طرح الفكرة على بساط البحث رد عليها أنصار النظام القائم مباشرة تقريبا بأن الحكومة في الصناعة (أصحاب الأعمال) والمعارضة (النقابات) لا يغيران موقعهما قط ، في حين أن الحكومة والمعارضة في البرلمان يتبادلان المراكز . وعندما توضع المسألة على هذا الصعيد تختفي القضايا الأساسية التي ينطوى عليها الموقف . والواقع أن « سيطرة العمال » تتضمن فعلا فكرة الديمقراطية الصناعية في اتخاذ القرارات في المصنع على أساس ديمقراطي . ولكنها تتضمن أيضا ما هو أكثر من ذلك بكثير : فهي تتعلق بصفة خاصة باستعادة العمل ونتاج العمل معناهما . وليست هذه المشكلة مما يسهل مطلقا مناقشته على أساس « الديمقراطية » بصورة ملائمة . فالأمر ينطوى على قضايا أعمق وأوسع بكثير تتعلق بتكوين الشخصية الأدمية بأكملها في المجتمع الصناعي . وينطبق نفس الشيء على مثال آخر هو مشكلة العلاقات الجنسية التي أشير إليها من قبل ، فهي أيضا مما لا يمكن وضعه داخل الإطار الضيق للديمقراطية . وأخيرا ، طبعاً ، هناك موضوع الملكية الخاصة التاريخي بأكمله الذي لا سبيل إلى الفصل فيه بالاتجاه إلى الديمقراطية، التي تصورت أصلاً على أنها لا تنقسم عن الملكية ، ولابد هنا من ميدان أوسع بكثير للمناقشة . وكل ذلك يؤدي إلى تلك الفكرة الواضحة على أي الأحوال : وهي أنه لا يوجد طريق سهل إلى الاشتراكية بالاتجاه إلى مبادئ الديمقراطية ، التي تدعى الرأسمالية بأصرار أنها تخصها وحدها . وفي بريطانيا ، على وجه الخصوص ، تتطلب الهيمنة الاشتراكية أيديولوجية أغنى وأكثر تعقيداً من ذلك بكثير .

ولا يعني ذلك أنه لابد من صيغة سحرية لا يعرفها إلا المتفقهون في العلم . فأى نظام فكري كبير يتميز دائماً بأنه يمكن تناوله على عدد كبير جداً من المستويات المختلفة - من أقصى المستويات العقلية التجريدية إلى أقل المستويات بساطة وتجسيدا . وربما كانت هذه الفكرة هي الفكرة الوحيدة السليمة في مناقشة اليوت عن الثقافة - ولكنها فكرة مهمة جداً . فهي من ناحية تستبعد على الفور من دائرة نظم الفكر السكبرى التناهات الفكرية التي لا يمكن أن تصل إلى الناس عموماً في لغة سهلة مألوفة ، مثل نظرية بارسون الاجتماعية . وهي من ناحية أخرى تكشف عن القصور المتأصل في كل الأيديولوجيات الاشتراكية الحالية - باستثناء

الماركسية : فهذه الايديولوجيات تعاني قصورا مضادا - انها لا تصل قط الى العمق والتركيز اللذين يسمحان بتناولها على أى مستوى آخر سوى أبسط المستويات الأولية . والمهمة التى تواجه الفكر الاشتراكى اليوم أكبر من أن تواجه باى من الحليين السابقين . فهى تتطلب لفظة تستطيع فى نفس الوقت أن تلهب حماس الجماهير الكبرى من الناس ، وأن ترضى أكثر أنواع البحث الأكاديمى عمقا ودقة .

وأى فكر اشتراكى مهيم اليوم لابد أن يكون بهذه الرحابة . لأن هدفه بالضرورة هو ما أطلق عليه كانت « الانتروبولوجيا الفلسفية » - أى نظرية شاملة للإنسان . وليس الغرض من هذه النظرية أكاديميا باى حال . فهدفها هو تغيير العالم ، بتوفير الأساس الناقد لنوع جديد من السياسة التى تنصب ببساطة على ظروف الوجود الاجتماعى ، بل وعلى مضمونه أيضا . والفرق بين هذا المفهوم والسياسة التقليدية للديمقراطية الاجتماعية فرق أساسى . فتطور الفكر السياسى الراديكالى فى هذا القرن يصاحبه فى الواقع اتساع نطاقات مشاكله . وتحدد نتائج هذه الاتساعات الحدود المتتالية للعمل السياسى المناقشة السياسية العاديين - عدة سنوات مقدما عادة . وهكذا كانت النطاقات التقليدية للاهتمام السياسى بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية تنصب على الرفاهة وتوزيع الدخل - مع تأكيد أكثر على الأولى منه على الثانى . وقد سيطر هذان الموضوعان على مناقشة حزب العمال سيطرة تامة حتى أواخر الخمسينات . وهما يؤلفان وحدهما الأفكار الرئيسية فى كتاب كروسلان « مستقبل الاشتراكية » ، ثم احتلت بعد ذلك مشكلة الأولويات الاجتماعية مركز الصدارة فى مناقشات المثقفين عندما نشر جالبرايت مؤلفه « مجتمع الفيض » . وهى الآن ، بعد مرور خمس سنوات ، تمثل قسما كبيرا من النداءات الرسمية لحزب العمال . وبعد سنوات قلائل بدأت مشكلة العمل بأكملها - نوعه ومعناه فى المجتمع الرأسمالى - ترى النور فى بريطانيا (وقد تناول جالبرايت مشكلة العمل فى قطاع مهمل تماما من كتابه - لعله أكثر أجزائه راديكاليا) . وقد كانت طبعاً منذ أمد طويل موضوعا رئيسيا فى النظرية الاشتراكية الأوروبية ، كما تبين بسهولة عندما ترجم كتساب فريدمان « تشريع العمل » فى أوائل الستينات . أما فى بريطانيا فإن مناقشة « العمل » لم تدخل نطاق مناقشة البرامج ، فى قرارات النقابات الخاصة « بسيطرة العمال » . الخ ، الا منذ عهد قريب جدا . وقبل ذلك مباشرة دخلت الثقافة لأول مرة حلبة المناقشات السياسية المباشرة ، فى كتابات

هوجار ووليامز . ولكنها لم تدخل بعد في تفكير حزب العمال الى أى حد كاف ، الا أن النقد الأصلي للتنظيم الرأسمالي للثقافة اتخذ ، في العالم الرأسمالي المتقدم وحده ، طابعا برامجيا محددا ترددت أصداؤه في « تقرير بيلكنجتون » الرسمي الشهير . ولا جدال في أن المنطقة الملحة التالية التي تتطلب غزوا هي منطقة الجنس - بكل أبعادها ودلالاتها العديدة : عدم المساواة بين الجنسين ، ومركز الأسرة ، ووضع الطفل ، والتشريعات الكابتة . . الخ . ان هذه المنطقة تثير أصعب المشاكل النظرية الشائكة . وحتى الآن لم يتوغل فيها سوى ماركيز في مؤلفه الكبير « الجنس والمدنية » . وفي بريطانيا لعل كتاب ر.د. لاينج يكون فاتحة لمحة البحث والنقد . ولا شك أن الجو العام في بريطانيا قد صار أكثر ملاءمة للمناقشة الجادة في هذه المشاكل المعقدة .

وقد ظلت كل هذه المناطق المختلفة متكئة حتى الآن . ولم توضع نظرية موحدة تضمها في نقد شامل للرأسمالية . ولا تتوفر الأسس النقدية لذلك في انجلترا . ان هذه الأسس لا يمكن أن تجيء الا في صورة انتروبولوجيا فلسفية ، نظرية عن الانسان . لأن المفهوم التقليدي للسياسة الاشتراكية في الغرب ينطوي على رؤية مقسمة للانسان ، وقد رأى أن غرض السياسة كلها هو تحسين ظروف الوجود الاجتماعي - ضمان أن يكون لدى كل فرد في المجتمع من المال والفراغ والمأوى والحماية ما يكفيهِ لأن يعيش العيشة التي يريدها . وكان هذا ، في وجهة النظر التقليدية ، هو تحرير الانسان . ونحن نعرف الآن مدى عدم كفاية هذه النظرة . فالناس لا تحررها زيادة الأجور أو العيادات الصحية ، وأن كانت هذه الأشياء عناصر لا غنى عنها في أي تحرير اجتماعي . فالناس ليست حرة في نشاطها وفي استخدام وقتها . لقد قامت سياسة الديمقراطية الاجتماعية على فكرة أن هناك تمييزا مطلقا بين ظروف الوجود في المجتمع والسعي الخاص نحو السعادة : « المجتمع » و « الفرد » . والحقيقة أنه ليس هناك مثل هذا الفرق الواضح . « فالمجتمع » و « الفرد » تجريدان ، في جوهرهما يقومان على فكرة أن الأشخاص والمؤسسات كائنات محددة مغلقة بينها حدود ثابتة . وفي الواقع ليس هناك مثل هذه الكائنات المطلقة المنفصلة - بل هناك بدلا من ذلك استمرار للتصرفات الانسانية التي تتصادم وتتقابل وتتآلف لتكون كل العالم الشخصي والاجتماعي الذي نعيش فيه . ان الانسان والمجتمع لا يوجدان الا أمثلة خارج نفسيهما في العالم المتقلب الذي تولفه أعمالهما

معا (١) . وكما قال ميلو بونتى مرة : « ان الانسان غريب على ذاته ، وليس لما يوصف بأنه اجتماعي مركز الافي » (٢) . وهذا أيضا هو مغزى القسم الأول الأساسى من كتاب ريموند وليامز « الثورة الطويلة » الذى أسىء فهمه وتجوهرل - لأنه يمثل أول محاولة فى بريطانيا لتخطى حدود الفكر الاجتماعى الوضعى ، أساس كل السياسة الديمقراطية الاجتماعية والرأسمالية . ويترتب على ذلك أنه لا توجد فى النهاية أية منطقة محايدة يستطيع فيها الانسان أن ينسحب من المجتمع : فان حياته بأكملها ، عمله وفنه وعلاقاته الجنسية ، مرهونة اجتماعيا . وفى المجتمع الرأسمالى تجنح كل هذه المجالات لأن تصادر وتنكر . فكل منها قد أقصى alienated عن الانسان فى بريطانيا اليوم . لأن القوة موزعة فى المجتمع المدنى بأكمله ، وكذلك الحرية وتحقيق الذات . ومن ثم فان الهدف النهائي بالضرورة نموذج جديد للمدنية ، له قيمة الخاصة وعلاقاته الخاصة وخلقه الخاص . والاشتراكية اشهار للحرية البشرية عبر الوجود الاجتماعى فى العالم بأكمله .

وهذا هو الأفاق الذى ستمتجه اليه الحركة الاشتراكية فى الغرب على المدى الطويل . ومؤقتا تسيطر المطالب التقليدية - المتعلقة بالأجور والاسكان والمعاشات والمدارس - على السياسة فى بريطانيا ولا بد من خوض معاركها لذاتها وحدها ، بوصفها القضية الرئيسية اليوم . وكثيرا ما يحدث فى السنوات الأخيرة أن تتخطى المناقشات السياسية حدود السياسة العملية ، وبذلك تظل بالضرورة تجريدية وأكاديمية الى حد ما . والى هذا المدى نحن فى موقف لا يختلف كثيرا عن أربعينات القرن الماضى ، عندما ساد فى ألمانيا « نقد » فكرى منفصل عن الصراع السياسى . والمهمة الآن هى ضم الاثنين وتنمية النظرية وتوسيعها فى ضوء الممارسة الجديدة . ولا داعى للخشية من أن مجيء الفيض والتسيير الآلى فى أوروبا الغربية سيجعل السياسة خالية من الفكر أو الانفعال ، وبذلك يحطم أساس الحركة الاشتراكية . فمثل هذا الاعتقاد يفترض سبقا انسانية وتاريخا جامدين . وليس هناك ما هو أبعد من ذلك . ان الاشتراكية كحركة ونقد تقوم على الحاجات الانسانية ، وتتطور هذه

(١) وهذا هو السبب فى ان الانصاء alienation ليس « حالة سيكلوجية » ، كما يقال كثيرا : انه الصير الذى لا مفر منه للحرية فى المجتمع الرأسمالى بسبب تكوين التصرف البشرى .

(٢) « من ماوس الى كلود ليفى شتراوس » فى *Signes* ص ١٥٥ .

المحاجات مع المجتمع نفسه • ان المرحلة العظيمة الدائمة في تاريخ
الانسانية ، مرحلة الوفرة الحقيقية عندما فصل اليها ، لن تكون نهاية
الايدولوجية بل نهاية الفروقة • فستنتهي عندئذ امبراطورية الندرة
ولعنيتها • وسيكون تكامل الحرية الانسانية ممكنا أخيرا •

وفي نفس الوقت ، وفي أماكن أخرى من العالم ، في آسيا وأفريقيا
وأمریکا اللاتينية ، سيظل الناس يكافحون من أجل الاشتراكية وضد
الحرمان والمعاناة • وينبغي ألا ننسى ذلك أبدا ونحن نقوم بمهمة خلق
اشتراكية من الحرية والامتياز في البلاد الرأسمالية المتقدمة • فأهداف
الفريقين واحدة : انما تفصل بينهما كل المسافة الشاسعة التي بين مرحلتين
تاريخيتين مختلفتين • ان الاختبار الأخير والمهم لأية اشتراكية أوربية
حقيقية هي أن تتذكر ذلك ، وتعمل على المحافظة على الاخاء بين الفريقين •

الديمقراطية وسيطرة العمال

كنت كوتس

- ١ -

ان تعبير «سيطرة العمال» يستخدم عادة في مفهومين مختلفين تماما . فاحدهما يعنى ، فى عبارة للاشتراكي الالماني تالهايمر ، « ان السيطرة على الانتاج تعنى ادارة الصناعات بوساطة العمال » ، ويبدو عادة فى المناقشات كمحاولة لوضع الخطوط الرئيسية لنموذج مثال من ادارة الصناعات المؤممة . وفى بريطانيا طوال الثلاثينات الماضية ، استخدم المتحدثون فى مناقشات « مجلس النقابات » حول الادارة الشعبية للصناعات المؤممة تعبير « سيطرة العمال » بهذا المعنى التقليدى ، كلهم بلا استثناء تقريبا . ولكن هناك تقليد آخر تبلور فيه مفهوم مختلف تماما يتحدث عن « سيطرة العمال » فى اطار الحالات التى استطاعت فيها النقابات الصلبة ان تنتزع بعض ، أو معظم ، اختصاصات الادارة من سيطرة المديرين وحدهم .

واستخدام نفس التعبير فى هذين الموقفين المختلفين مضلل . اذ ان ذلك ينبى عن استمرار للتقدم الديمقراطى غير المنقطع يمتد من فرض النقابات حق الاعتراض على قرارات الفصل الى التخلص النهائى من العلاقات الرأسمالية الخاصة بالملكية . وهذه نظرة ساذجة ، لأنها تتجاهل تماما ما لعلاقات الملكية هذه من قدرة على تشويه كل من الايديولوجية والقوى الاجتماعية التى لا تخضع للسيطرة الديمقراطية . وفى الجو الذى تقوم فيه كل العلاقات البشرية على القيم المالية ، تبدو أبشع تصرفات رأس المال وأكثرها أضرارا بالمجتمع أحداثا « طبيعية » لا تدخل فى نطاق السيطرة الاجتماعية .

ان ما يبدو « عادلا » في مثل هذا البناء بعيد تماما عما يبدو كذلك في أى مجتمع لا تقيده أغلال سيطرة مؤسسات الملكية . وحتى النقابيين المجاهدين الذين يستجيبون بشدة للتغيرات التى تطرأ على ظروف عملهم عندما تبدو غير عادلة ، نادرا ما يخرجون على القوالب المحددة فى مجتمعنا ليكونوا مفهوموا عن القوالب الأفضل والأكثر انسانية بما لا يقاس التى يتيحها المجتمع اللاتبقى . وداخل اطار تلك الايديولوجية تكمن قوة الدولة التى تولد هذه القوة ، وتدعمها هذه القوة بدورها . وهى قوة لا تتيح أى تعبير للمبادرة الديمقراطية ، بل تكبتها وتخمدها . ولا يرى ذلك بوضوح بقدر ما يرى فى ميدان العلاقات الصناعية ، التى تدخلت فيها الدولة باستمرار لاحتواء الضغوط المطالبة بالسيطرة الديمقراطية أو تحويلها الى تجارب لا خطر منها تسمح ببقاء سيادة مؤسسات الملكية بلا أى مساس .

وحتى اذا لم تكن هذه الأشياء صحيحة ، وكان استمرار زيادة الديمقراطية فى الصناعة مؤكدا ، فاننا مازلنا مطالبين ، عند نقطة ما من تقدمها بمواجهة مجموعة من المشكلة المختلفة نوعيا . اذ يبدو أنه غير سليم أن نتحدث عن « سيطرة العمال » التى يفترض فيها أن السلطة النهائية فى يد العمال ، لأن « السيطرة » مصطلح ينبى عن ضرورة وجود اجهزة للرقابة ، أو حتى للاعتراض ، من جانب أحد الطرفين على تصرفات الطرف الآخر . وهكذا فإن مطلب « سيطرة العمال » ، اذ فسرناه حرفيا ، يصير مطلبا ، ضمئيا أو صريحا ، بقلب دورى الجانبين فى مجتمع منقسم طبقيا . فالعمال يريدون الحد من نطاق عمل أشخاص آخرين ، مديرين أو أصحاب أعمال ، وليس مجرد « السيطرة » على أشياء مثل الآلات والمواد الأولية - كما يفترض كثيرا . « فالأشياء » يبدو أنها داخله فى الموضوع بسبب تجسيد مفاهيم مجردة ، ان ما تفعله الآن لا يتم نتيجة لأية ارادة من جانبها ، بل كنتاج لتقابل ارادات أشخاص كثيرين تقوم العلاقات بينهم عبر « أشياء » فتختفى عن الأنظار أثناء هذه العملية . وسواء على مستوى الرقابة فى المصنع على عملية التعمين والفصل والاتفاقات على ١٠٠ فى المائة من عضوية النقابة ، أو على مستوى التفتيش التفصيلي الذى تقوم به النقابات على حسابات المشروع وحق العمال فى الاعتراض على قرارات الاستثمار وتوزيع الأرباح ، فإن « سيطرة العمال » بهذا المعنى تنطوى على توازن بين قوى متعادلة وتقسيم للسلطات بين خصوم متنافسين .

وبمجرد أن يتم التغلب على الملكية ومعاييرها لا يعود لهذه العلاقة المزدوجة المتنقلة وجود . وتصيح المشكلة الجديدة مشكلة تنظيم ذاتي ديمقراطي . وهذا أمر مختلف تماما عما تواجهه الحركة العمالية قبل أن يتم التحول الاشتراكي للملكية الخاصة الى ثروة عامة . وهناك تجارب مفيدة في هذا الشأن ، في يوغوسلافيا والجزائر وغيرها ، تنطوي على ادراك هذه الحقيقة . فالجزائريون يتحدثون باستمرار عن النظام الاداري لمشروعاتهم المؤممة على أنه « تسيير ذاتي » ، في حين يتحدث اليوغوسلافيون عن « الادارة الذاتية » في وصف طريقة حكم القطاع الاشتراكي عندهم . وعلى هذا الأساس يبدو من المناسب أن نتحدث عن « سيطرة العمال » للدلالة على انتزاع النقابات لسلطات الادارة في اطار رأسمالي ، وعن « الادارة الذاتية للعمال » للإشارة الى محاولات ادارة اقتصاد اشتراكي ديمقراطي . ومع الاصرار على أنه من غير المحتمل مطلقا أن يحدث مجرد استمرار بسيط في الأنظمة بين الوضعين ، فانه يبدو واضحا أن « سيطرة العمال » يمكن أن تكون مدرسة مفيدة جدا « للادارة الذاتية » ، وأن فكرة « الادارة الذاتية » يمكن أن تكون حافزا مهما للمطالبة « بالسيطرة » . بيد أن الاثنین يفصل بينهما التحول السياسي للبناء الاجتماعي ، أيا كانت الطريقة التي سيحدث بها ذلك .

- ٢ -

بدأت حركة المطالبة « بسيطرة العمال » في بريطانيا تستيقظ ثانيا ، بعد أن ظلت نائمة جيلين كاملين ، وتعيد تشكيل نفسها وتستجمع قواها ومذكراتها . وقد صارت المطالبة صريحة فعلا الى حد يكفي لادراجها في جدول أعمال مؤتمر النقابات ، ويتحدث عنها زعماء نقابيون مهمون ، وتظهر بين القرارات التي وافق عليها مؤتمر حزب العمال ومؤتمر النقابات في ١٩٦٣ (١) . وبدأت تنشر عنها بحوث ومقالات عديدة في الصحافة

(١) انظر « تقرير مؤتمر حزب العمال ١٩٦٣ » ص ١٨٩ - ١٩٠ ، و « تقرير مؤتمر النقابات ١٩٦٣ » ص ٢٧٦ و ٢٤٠ ، و « تقرير مؤتمر النقابات ١٩٦٤ » ص ٢٢١ ٤٤٦ ، ٤٨٩ . وقد تضمنت مناقشات « مؤتمر النقابات » « اشتراك العمال في الصناعات المؤممة » . وهذا التعبير شامض قد يعني أي شيء من « الشراكة المشتركة » (وهذا ما يعنيه بوضوح لدى كثير من أعضاء « المجلس العام » الى الادارة الكاملة للعمال في المشروعات المؤممة .

الاشتراكية والنقابية (١) ، كما عقدت حلقات نشطة من الاكاديميين والنقابيين لمناقشتها (٢) . وهي لا تحظى بالاهتمام الكافي ، طبعاً ، في الصحف الجماهيرية أو في وسائل الاتصال الأخرى التي يستحوذ عليها رأس المال . ولكن لا الالتزامات الرسمية من جانب النقابات الكبرى ، ولا بيانات كبار شخصياتها ، تعطي أية فكرة كافية عن ذلك الاهتمام الضخم بها من جانب العاملين في حياتهم اليومية الذي يجعلها كبريميل من البارود يمكن أن ينفجر مع الوقت نتيجة لأدق التصرفات وأكثرها حساسية .

والتغيير الأساسي الذي طرأ على الوضع الاقتصادي في بريطانيا ، كما في أوروبا الغربية بأكملها ، هو العمالة الكاملة تقريباً التي أدت ، لا إلى ما أحرزته الرأسمالية الجديدة من انتصارات فحسب ، بل كذلك إلى بروز مشاكلها الكبرى . ولم تلاحظ الآثار الاجتماعية لهذا التغيير ، إلى عهد قريب جداً ، إلا في شكل علامات بسيطة ، ومضللة أحياناً ، عن «الفيض» affluence . وإلى بداية هذا العقد اعتبر «الفيض» ، من الجميع

(١) من بين الأمثلة المفيدة مقال المتناهي بقلم سيد هيل ، زعيم «الاتحاد القومي للمستغلين العموميين» ، وهي نقابة تضم ٢١٥٠٠٠ عضو ، وعضو - المجلس العام - لـ «صوت النقابات» ، ظهر في العدد الذي ظهر في شتاء ١٩٦٤ من «صحيفة المستغلين العموميين» . وأشد النداءات التي ظهرت حتى الآن راديكالية وأكثرها اساقاً جاء من أدنى دوبرس في نشرة صدرت مع عدد الخريف ١٩٦٤ من «صوت النقابات» ، وهو يقدم خطة شاملة لإدارة صناعة الصلب بعد التأميم . وهي تهدف إلى رفع «المشاركة» إلى حد «إدارة العمال» ، يكون لكل مصنع لجنة منتخبة الخاصة به التي ترسل عنها مندوباً إلى مجلس عموم المصانع ، كما تنتخب لجنة المصنع الرابطين ويمين مجلس عموم المصانع ، هيئة الإدارة العليا ، ويكون في مجلس إدارة المشروع ممثلون للدولة ، مهمتهم تنفيذ الخطة ، وممثلون لمجلس عموم المصانع ، مسؤولون عن تفاصيل الإنتاج وتفاوض النقابات مع مجلس الإدارة على توزيع الفائض وشروط العمل كما يحدث اليوم تماماً . ولعل هذه الخطة أكثر مزدوج : صيغ التأميم الذي يصور عادة على أنه قول بيروقراطي ، بالصيغة الشعبية ، وفي نفس الوقت ضمان ألا تظل الصناعة المؤتممة في خدمة القطاع الخاص ، بل تشق طريقها الخاص بها . وأعلنت «صوت النقابات» من حملة في مناطق إنتاج الصلب حول هذه المقترحات : وكان من المحتمل أن تكون نتيجتها من الأهمية القصوى بالنسبة لتقديم الاشتراكية البريطانية .

(٢) منها حلقة عقدت في نوتنجهام وحضرها ١٤٠ شخصاً من مختلف النقابات وعدد من الجامعات . وظهرت شريرات منها في «التريبيون» مايو ١٩٦٤ و «نيسولفت ريفيو» العدد ٢٥ من ١٣ - ١٦ ، و «أتلانتيك» العدد ٢٤٠ يونيو ١٩٦٤ ، و «ذي بوك» المجلد الثاني عدد ٥ في ٤ يولييه ١٩٦٤ ، وقد نشرت «هال لفت» التي يصدرها «الطلبة الصاميون» ، في جامعة هال ، عدة بحوث قدمت للمناقشة في هذه الحلقة .

تقريبا ، قرين بلادة الطبقة العاملة وسليبيتها وانصرافها عن السياسة .
وجاءت نتيجة انتخابات أكتوبر ١٩٦٤ بتعليقها الخاص على وجهة النظر
هذه . فهناك بعض الدليل على أن نجاح العمال كان نتيجة تجدد كبير في
الولاءات التقليدية للطبقة العاملة أدى الى زيادة كبيرة في أصوات الطبقة
العاملة (١) . ولم تكن هذه المشاعر من جانب الطبقة العاملة مفاجأة
للمحللين الأكثر تعمقا . ان استاذي علم الاجتماع في كمبريدج ،
جولدثورب ولوكوود ، قرارا في بحثهما « الفيض والتركيب الطبقي
البريطاني » (٢) سنة ١٩٦٣ أنه في حدود ما صار التضامن الجمعي
التقليدي لبعض قطاعات الطبقة العاملة البريطانية أقل حدة ، وحلت محله
« الجماعية الذرائعية » ، فان ذلك لم يدعم قضية المحافظين ، وان كان قد
يساعدها من وقت لآخر . ومن الممكن تماما أن نتيجة التقدير الحسابي
والأكثر عقلانية للمصالح الذي تنطوي عليه وجهة النظر الجديدة قد تكون
تحول سياسة الصالح الى الراديكالية أكثر . ففي حدود توقع العمال
لتحسن مستويات معيشتهم المصحوب بتحسين مركزهم الاجتماعي ،
يتعرض البناء الاجتماعي القائم للضغط . فاذا لم يستطع هذا البناء أن
يتكيف ليسمح بالاعتراف بالمركز الجديد ، فان شيئا ما سيحدث . وقد
لا يكون هذا الشيء خذلان تطلعات العمال .

ولا جدال في أن ميدان المعركة الرئيسي لحرب المركز الاجتماعي
الحقيقية ليست في الأحياء السكنية خارج المدينة . إذ أن مشاكلها
الاجتماعية لا تؤثر كثيرا في السياسة بصورة مباشرة ، فقد اتخذت
طابعا تافها بدخولها في خضم التنافس الشخصي على المركز الاجتماعي .
ان المكان الذي تاصلت فيه مشكلة المركز الاجتماعي هو بلا شك المصنع
والمكتب والمشروع . ففي هذه الأماكن تعمل الدلالات الوحشية للقوة ،
من الصور التافهة - ولكن المثيرة - التي تتخذها داخل المصنع الى
الوقائع التي تخفي بعناية في قمم الصناعة ، على إيفار صدور الناس .
لقد كان شكل التدرج في الصناعة معروفا تماما ويحس به الناس
بوضوح كامل قبل الحرب : ولكن لم يكن من الممكن جعله قضية سياسية
علانية في الوقت الذي كانت فيه وطأة البطالة الشديدة كفيلة بأن
تسحق أى احتجاج . وحتى الدعوة الاشتراكية الى التأميم قبل الحرب

(١) انظر الدراسة من هذه الانتخابات في « الأوبزرفر » ١٨ أكتوبر ١٩٦٤ .
(٢) ج.هـ. جولد ثورب و د. لوكوود « الفيض والتركيب الطبقي » في « نى
سوسولوجيكال ريفيو » المجلد الحادى عشر رقم ٢ ، يولييه ١٩٦٣ ص ١٣٣ - ١٦٤ .

كانت تقوم كلية تقريبا على دعوى الكفاءة ، واتجهت نحو فكرة العمل على القضاء على البطالة فقط ، ففي تلك الظروف كان الهدف هو ايجاد العمل . ولم يستطع الناس التفكير في مهانة مراكزهم الحقيقية الا بعد ان امتلأت بطونهم وتحقق لهم شيء من الأمن النسبي . فالعامل قبل الحرب كان يحسب خطواته ويشكر السماء على وجوده في العمل (وقد اختفت حركة « مندوبى الورش » بعد الحرب الأولى مباشرة ولم تظهر تانيا الا فى أواخر الثلاثينات فى صناعة الطائرات التى جعلتها عقود الحرب جزءا من العمل المضمون فى وسط بحر من عدم الأمن) ، أما العامل المتعطل ، أو الذى يعمل لفترة قصيرة ، فكان يتطلع أولا لعمل منتظم . ولم يواجه العمال بعد الحرب هذه المشاكل ، فيما يتصل بالأغلبية الساحقة من الحالات . فمعظم العمال لم يتعرضوا لتهديد العمل فترات قصيرة ، بل انهم كانوا يحصلون على أجور بمتوسط عدة ساعات عمل اضافى فى الاسبوع (١) منذ أواخر الأربعينات . وصحيح أنه حدثت سلسلة من التكرسات الاقتصادية ، كل منها أشد من سابقتها ، تذكر النقابيين بالأيام الأولى ، كما بقيت مناطق فى حالة سيئة ، فى الشمال وإيرلندا الشمالية ، استثناء من مظاهر الرخاء السائدة . ومع ذلك فإن العامل العادى بدأت تتكون لديه تطلعات أساسها استمرار العمالة الكاملة ، وهى تطلعات ليست محدودة بالمطالب الاقتصادية البسيطة بأى حال . فهو ، قبل كل شيء ، قد بدأ يتذوق فى عمله يوما بعد يوم طعم الرأسمالية وهى تعمل فى أحسن ظروفها المثالية تقريبا . وهو طعم ليس حلوا . وبرغم أنه قد يكون مقبولا لدى بعض المديرين ، الذين تعد الأحوال بالنسبة لهم أفضل ما يمكن أن تكون ، فإنه أصبح مريرا بصورة متزايدة لدى أعداد كبيرة من العمال .

ويمكن أن نتبين حقيقة مشاعرهم فى كتاب مثل « العامل فى مجتمع الفيض » (٢) الذى يكتبه فرديناند زفايج . ويبدأ أحد فصوله بعبارة « ان البيت والعمل لا يختلطان » . وهى عبارة متداولة كثيرا بين العمال . وهى تعنى « ينبغي على المرء أن يترك البيت فى البيت والعمل فى العمل » أو « بمجرد أن تغادر العمل انسه » . وكما قال أحدهم « عندما يحين موعد انتهاء العمل اقل ذهنك » . فشتون العمل نادرا

(١) كان جزء كبير منها غير ضرورى ، كما يقول هـ.أ. كليج فى « دلائل قصر ساعات العمل الاسبوعي بالنسبة للإدارة » نشرة « المعهد البريطانى للإدارة » ١٩٦٢ .
(٢) ١٩٦١ .

ما تثار فى البيت • ويقول أحد العمال « انى لا أذكر شئون العمل فى البيت قط ، والا فانى لن أستريح » (١) • وقرب نهاية الكتاب يقول : « وعندما سألت - هل تحب عملك ؟ كانت الاجابة تعميما من نوع : ليس هناك من يحب عمله حقيقة ، وعندما كنت أسأل : هل تعمل من أجل المسال فقط ؟ وهل يمتحك العمل شيئا آخر غير النقود ؟ كانت الاجابة - نحن نعمل كلنا من أجل النقود وليس هناك شئ آخر فى العمل » (٢) •

هذه هى الاستجابة الهادئة من جانب العمال للرأسمالية كما صاروا يعرفونها ، وهى استجابة تنطوى على انفصال وتلائم الباحثين • بيد أن هناك استجابة من نوع أشد أيضا •

وقد حاول بعض أقطاب الصناعة ، اذ واجهتهم مشكلة الانطواء النفسى وشعروا بالقلق للجوانب المثيرة بلا داعى فى بناء القوة الصناعية، ايجاد طرق للتخفيف من حدة الشعور بالخضوع ، الذى يمد أساسيا فى تنظيم المصنع ، فى حدود ما يتصل بالمستخدمين (٣) • وهكذا نوقشت على نطاق واسع مسائل مثل توقيع العمال على الساعة عند الحضور وآثار العمل « بالقطعة » الضارة ، لا فى مدارس العلاقات الانسانية فحسب ، بل كذلك بين بعض المديرين الصناعيين الأكثر تقبلا أنفسهم • بيد أن الحركة بطيئة • ولعل جمود رجال الأعمال البريطانيين لا يظهر بوضوح أكثر مما يظهر فى هذا الميدان ، حيث يبدو أن مصالحهم الخاصة قد تتطلب قدرا من التحررية • ولكن ربما لم تكن هذه المقاومة المحافظة للتغيير مجرد غباء ، حيث أن أى قدر من التغيير قد يؤدى الى مطالب أوسع لا يمكن احتواؤها داخل الأوضاع المقبولة • وهناك شئ واضح تماما : برغم كل جهود التحريين الصناعيين فإن الأشياء تسمى بأسمائها داخل المصنع • ولا يزال من الأمور المألوفة تماما أن يقال للعمال الجديد عند استخدامه • بوساطة الشخص المهيّب الذى يبدو « كالشوايش » فى حركاته وأقواله وهو يلحق العمال الجدد بعملهم ، « عندما تبدأ العمل هنا فالمطلوب منك أن تعمل لا أن تفكر : اننا نستأجر من يفكرون لنا ، وهم ليسوا فى حاجة الى مساعدتك » وحتى حيثما استبعلت فكرة أن

(١) نفس المرجع ص ٨٢ •

(٢) نفس المرجع ص ١٩٦ •

(٣) انظر مثلا كتاب و. براون المروف « نبد العمل بالقطعة » •

العمال مجرد « أيدي » وليسوا « عقولا » من لغة المشرفين على العمال بناء على تعليمات من الإدارة ، فانها بقيت كواقع اليم واضح . ان انتشار دراسات « العمل » ودراسات « الأساليب الفنية في العمل » لم تقتصر على زيادة معدل العائد من عمل الفرد العامل ، بل انها تعمل أيضا وربما بصورة أكثر اضرارا بالعامل الذي يتعلق به الأمر ، على انتزاع آخر بقايا المبادرة وابداء الرأي التي كانت تتم قبلا داخل المصنع . ويبدو أن كون هذه الأساليب لا تؤدي بالضرورة الى زيادة الانتاجية لا يؤثر قط في تقدمها : ومن الواضح ان ما تحظى به من قبول على نطاق واسع يرجع الى مزايا هامة في تشديد قواعد العمل بالنسبة للعامل بقدر ما ترجع الى مزاياها الانتاجية على الأقل . كما أن نمو وسائل الاتصال النظامية ، بما فيها خطط تقديم الاقتراحات ، والكماشها لم يفعل أى شيء في تخفيف وطأة ما يعانيه العمال في الصناعة الحديثة اذ يستخدمون كمجرد وسائل لغايات تحدد بعيدا عن ارادتهم . وفي أحسن الحالات فإن هذه الأساليب تعرض العمال لأن يتبنى آراءهم غيرهم ويطبقونها من جانب واحد دون أن يكون هناك أى ضمان طويل المدى بأن تطبيق هذه الآراء لن يعود على أصحابها بالضرر . ان الانقسام الذي لا هوادة فيه للعمل والذي يؤدي الى تقسيم المصنع الى جماعة صغيرة من صانعي القرارات في جانب وجيش من الخاضعين في طرف آخر ، لا يؤدي الى « اقضاء » العمال فقط . فتركيز سلطة اتخاذ القرارات ، دون أن يكون هناك ما يحدها من رقابات مسئولة فعالة ، يفتح الى توليد سلسلة متوالية من الأزمات التنظيمية ، تحدث فيها أخطاء كثيرة التكلفة يعقبها اجراءات لا رحمة فيها ، عندما تتخطى اليد اليسرى للإدارة سعيا وراء حتى أبسط المعرفة عن تحركات يدها اليمنى .

ولو أن هناك بيانات كافية لما كان هناك شك في أن العادم الإداري الموجود في الوقت الحاضر سينهل كل انسان . ولكن نادرا ما تسجل هذه الأشياء ، ولا تناقش صراحة . الا أنه اذا لم تكن منطقة نوتنجهام استثنائية تماما ، فإن العادم الإداري لابد يصل الى عدة ملايين كل عام . أما ما تكلفه بشريا فلا حد له ، لأن الأخطاء الضئيلة بمقياس العائد يمكن أن تكون كوارث في آثارها على الناس . ففي أحد المشروعات في نوتنجهام شاير عين مؤخرا عمال لبناء ملحق للمصنع اكتشف فيما بعد أنه عقبة في سبيل تطورات أخرى فتقرر هدمه . ولكن جماعات الهدم بدأت تتحرك أثناء أن كان النقاشون لا يزالون يعملون في استكمال البناء الجديد . وهكذا أسرع النقاشون في عملهم لتسليم العمل المطلوب منهم ،

بحيث كانوا يشسطلون فى الحائط الرابع من المبنى فى حين تهلم الحوائط الثلاث الاخرى بالجرارات . ويقول بعض العمال الذين يتعلق بهم الأمر أنهم أرغموا على إيقاف عملية الهدم حتى ينتهى النقاشون من مهمتهم ويخلوا لهم الطريق . وهناك قصص أخرى لا عدد لها من هذا النوع يستطيع أى شخص أن يسمعها عندما يتحدث الى جماعات من العمال عن مشكلة العادم . وفى الصناعات المؤممة ليس الحال أفضل : فانا شخصيا كان لى اتصال عدة مرات بأعمال على نطاق كبير خدمت بمجرد أن تمت ، ومرت بى تجارب لا عدد لها نصبت فيها آلات غالية لم تعمل قط ، أو مرت فيها بآلات غالية أخرى مهمة ونسيت شهورا فى ظروف ضارة جدا . وما كان يسمح لشيء من هذا كله أن يحدث لو أن للعمال نصيبا مضمونا فى الانتاج ولديهم القدر السكافى من القوة لمنع . وإذا كان ذلك صحيحا فيما يتصل بدخل المشروع ، فإنه أكثر صحة عندما يتعلق الأمر بكرامة الناس واحترامهم لأنفسهم . وهناك مثال صغير يدل على نوع المأساة التى كثيرا ما تحدث ، نشرته صحف نوتنجهام منذ عام . وهو يتعلق بمصنع للآلات الهندسية أصيب فيه رجل اصابة خطيرة بسبب قذيفة بخار أطلقت أثناء أن كان يتنقل فى موضع عمله . وبالحىث تبين أن هذه القذيفة أطلقت خطأ . فقد كان هناك عامل آخر عهد اليه منذ عشرين عاما بفتح صمام معين فى أوقات معينة كل يوم لتخفيف ضغط البخار . الا أن هذه العملية كانت قد صارت منذ عدة سنوات غير ضرورية بالمرّة لأن المصنع وضع جهازا آخر للأمن . ولكن ما من أحد أخبر العامل المكلف بفتح الصمام . فاستمر سنة بعد سنة يقوم بعمل لا فائدة منه ويعرض العمال الآخرين للخطر ، الى أن تدخلت حادثة لاعادة تنظيم عمله . وليس من العسير أن نتصور مشاعر رجل وضع فى هذا الموقف سنوات طويلا . والواقع أن زملاؤه فى العمل قالوا انه انهيار معنويا تماما عندما اكتشف أنه ظل سنوات عديدة يتلقى أجرا للقيام بعمل غير ضرورى وضار . ومثل هذه الحوادث لا عداد لها . ولكن مثلا واحدا يكفى لتوضيح الفكرة : ان الحرمان من المسؤولية الذى يعانيه العمال فى مثل هذا الموقف لا يقتصر ضرره عليهم وحدهم كافراد ، بل أنه ضار اجتماعيا أيضا ويهدم باستمرار فى القوى الانتاجية . ومهما حاول اصحاب الاعمال بهمة أن يجدوا علاجا لهذه المصاعب فانهم يقاتلون فى معركة خاسرة . فما دام النتائج نفسه بعيدا عن سيطرة العمال الذين ينتجون ، فإن حماية النفس ترغهم ، لا على

مجرد قبول مثل هذه الأخطاء الثقافية في « التنظيم » فحسب ، بل حتى على التآمر للحيلولة دون تخفيقها . فإذا كنت قد أقصيت عن ناتج عملك ، فإن محاولة منع الإدارة من الحصول على المعرفة الذاتية الدقيقة ، بل وبعض صور المقاومة الأخرى الأكثر تطرفا ، ليست دليل غباء بأي حال . فانت تعلم أن زيادة الانتاجية قد تتحول الى سلاح يستخدم ضدك ، بدلا من أن تكون تطورا مستقيما الى الأمام وتوسيعا لقواك . فعلى النطاق القومي قامت حملات للانتاجية وبلغت ذروتها في الشهور الأولى ١٩٦٣ بإصدار طابع بريده خاص يشيد بالجهود الإضافي ، في حين كانت ارقام البطالة تتزايد أسبوعا بعد اسبوع .

وكان الأسلوب الرئيسي الذي استخدم لتجنب آثار الاحساس بالاخفاق لدى العمال نتيجة للسيطرة التسلطية في الصناعة ، وتجنب مشاكل الانتاج المتكررة التي تنبثق من المحاولة المبثورة بالضرورة للحد من المبادرة لدى العمال أو القضاء عليها ، هو « التشاور المشترك » . وقد ولد هذا الأسلوب في الحرب العالمية الأولى ، وكان اجراء غير مستقر ، ولم يمش طويلا . فبين ١٩١٨ و ١٩٣٩ كانت طواير طلاب معسونة البطالة هي كل المشورة التي أحس معظم أصحاب الأعمال بالحاجة اليها . ولكن الحرب العالمية الثانية جلبت معها نسخة غريبة جديدة منه . اذ أن وصول بفين الى مركز وزير العمل صاحبه تحول غريب في الخطوط سرعان ما ترتب عليه أن عدلت أكبر قوة صلبة في النقابات ، الحزب الشيوعي ، عن موقف المعارضة وقامت بدور كبير في الحملة من أجل انتاج الحرب . وهكذا وجد الحزب الشيوعي ، الرائد الفعال لحركة مندوبي الورش التي ولدت من جديد ، نفسه رائدا للمولد الجديد لأسلوب « التشاور المشترك » أيضا . فقد طالب بإنشاء لجان انتاج مشتركة وحث اعضاها على بذل الجهود النشطة . وعقدت اجتماعات ضخمة لمندوبي الورش ، سلطت عليها الصحافة المتحمسة أفسواه الدعاية ، لدراسة طرق زيادة الانتاج . وقد كان من نتيجة ذلك كله ان سادت الحيرة والتردد بين مندوبي الورش ، ولم ينتهيا بانتهاء الحرب . ولكن سلامة فكرة التشاور المشترك لم تكن موضع حيرة . فقد كان الموقف الجديد الذي ساد في الأربعينات الأولى يتطلب أساليب جديدة من الإدارة اذا ارادت أن تبقى في مراكزها طويلا . ولم يدافع أحد عن هذه الإجراءات الجديدة بصراحة وقوة مثل ج.م.س. والبول في « الإدارة والرجال » (١٩٤٤) الذي نشر كدليل للاستشارة المشتركة في ١٩٤٤ :

« أن ما يفعله » التشاور المشترك » من أجل الصناعة ، ذو ثلاث شعب في طابعه . فهو يتيح للإدارة العليا مصدرا إضافيا للمعلومات والتحذير والنصيحة - وهو مصدر ذو قيمة خاصة لأنه يغطي ميدانا كثيرا جدا ما تكون مصادر المعلومات والمشورة التقليدية فيه متحيزة وغير فعالة . كما يساعد أيضا على توفير وسيلة لتزويد المستخدمين بالمعلومات والتفسيرات التي بدونها يغلب أن يتسم موقفهم من عملهم أو من إدارتهم بالتخيز . وثالثا : من الناحية السيكلوجية ، يتيح متنفسا للتطلعات المشروعة لدى العمال بأن يكون لهم صوت في الصناعة التي يسهمون فيها بنصيبهم الكبير » (١) .

وقد دعم هذا المتنفس وتأييد بعد انتخاب حكومة العمال بعد الحرب بوساطة اجراء بسيط هو ادراج اجراءات التشاور المشترك في القوانين المنظمة لتأمين الصناعات التي نقلتها حكومة العمال الى الملكية العامة . (وفي نفس الوقت وجد بعض زعماء النقابات البارزين أنفسهم في مجالس إدارات هذه المندمجات الجديدة - وبهذه الطريقة خفتت الأصوات التي كانت تطالب « بسيطرة العمال » في الثلاثينات) . وكانت النتيجة الصافية لمثل هذا التشاور ، سواء في القطاع العام أو الخاص ، متوقعة تماما . ففيما يتصل بالقطاع الخاص قام مؤخرا د . لوبلين ديفيز بدراسة لخص فيها هذه النتيجة بعنوان « الاستشارة النظامية في التطبيق » . ورأيه أن « الانطباع العام هو أن أغلبية المشروعات لا تعتقد تماما بفكرة الاستشارة النظامية وكل ما تنطوي عليه ، ولا تطبيقها ، ولكنها تستخدمها كمنصة لإعلان بيانات الشركة والتنقيس عما يثير المستخدمين » (٢) . وحتى عندما يعتقد أصحاب الأعمال فعلا في فائدة « التشاور المشترك » فإن كل ما يعنيه لديهم طبعا هو محاولة استطلاع آراء المستخدمين قبل أن يصدروا اليهم تعليماتهم بما يجب أن يفعلوه . ومثل هذه الاجراءات قد تكون عاملا ملطفا الى حد ما إبان الأوقات الطيبة التي تتيح فيها المنافسة للإدارة حرية عدم اجراء تغييرات حادة في السياسة ، بما يترتب على مثل هذه التغييرات عادة من تقلبات شديدة في ظروف العمل . ولكن بصفة عامة لاجدال في أنها قد صارت في السنوات الأخيرة غير ذات موضوع بصورة متزايدة .

(١) ص ٤٢ .

(٢) « مجتمع الرفاهة الصناعي » ١٩٦٢ .

ولابثات ذلك نسوق عددا من الحقائق • ان معدل نمو تمثيل مندوبي الورش في « نقابة الصناعات الهندسية » تضاعف في الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦١ بمقارنته بالفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٦ (١) • ويشير انتوني توبهام في دراسة قيمة نشرت في « نيولفت ريفيو » (٢) الى أنه :

« قد صاحب هذا النمو السريع جدا في المندوبين هبوط بمقدار الثلث في ، لجان التشاور المشترك ، النظامية ، وارتفاع مقابل في المساومة المحلية (أى على مستوى المصنع) • ويتصل بهذا ايضا ان عدد مرات التوقف عن العمل زاد في المؤسسات المتحدة (في الصناعات الهندسية) بمقدار ٢٣ في المائة وزاد عدد الأيام الضائعة نتيجة لذلك بمقدار ٨٢ في المائة » •

وبعبارة أخرى حل تمثيل « الورشة » المباشر محل « نظام التشاور المشترك » • وفي هذا الجو صارت « التطلعات المشروعة » للعمال في ان يكون لهم صوت في السيطرة على المشروعات التي يعملون فيها وتوجيهها أقل قدرة بصورة متزايدة على ايجاد « متنفس نظامي » وزاد الاحتمال أكثر فأكثر في ان تنبثق في صورة مطالب محددة خاصة بها • وقد ظلت هذه المطالب حتى الآن وثيقة الارتباط بتجارب العمال واتخذت ، نتيجة لذلك ، طابعا جزئيا - محليا أو خاصا بمنطقة ما • ودعم هذا الاتجاه حركة مندوبي المصانع بعد الحرب وتقليدها السائد الذي بدأ تطوره في اتجاه الوضع الحالي أثناء « تجميد الأجور » الذي قرره وزارة آتلي ، والذي أدى في بريطانيا الى المفارقة التي ينطوي عليها نمو ظاهرة « فروق الأجور » (أو اتساع الهوة بين معدلات الأجور الأساسية ، التي يتفق عليها على نطاق قومي عادة ، وما يحصل عليه العمال فعلا - بما فيه الأجور بالقطعة كما يتفق عليها محليا والمكافآت والأجور الإضافية) التي كانت مصدرا لشكوى مرة من جانب « لجنة الدخول القومية » • اذ لما وجدت الإدارات المحلية نفسها في حاجة الى رفع الأجور في المنافسة للحصول على العمل النادر ، واكتشف مندوبو المصانع ضرورة القيام بمجهود للدفاع عن أنفسهم وأنهم يستطيعون أن يقوموا بذلك بصورة

(١) انظر مثلا أ.ت. مارش و ١.١. كوكر « تنظيم مندوبي المصانع في الصناعات الهندسية » في « الصحيفة البريطانية للعلاقات الصناعية » المجلد الاول ، رقم ٢ .
(٢) « مندوبو المصانع وسيطرة العمال » في « نيولفت ريفيو » رقم ٢٥ مايو - يونيو ١٩٦٤ ، ص ٥ .

مجدية ، بدأ الاتجاه نحو اللامركزية فى المساومة على الأجور يسير بخطى واسعة وكثيرا ما سجل المفاوضون الاشتراكيون هذه النتائج يحدوهم احساس بالسرور لأنها تجنب الى تغذية صورة تتضمن زيادة الصلابة بين العمال العاديين وكشف البيروقراطية الحاملة التى تسيطر على الأجهزة المركزية فى النقابات . وليست هذه الصورة فى الحقيقة بعيدة عن الواقع ، ولكنها كثيرا ما توضع فى قالب مبسط أكثر مما ينبغى . وكان الثمن الذى تكلفته هذه اللامركزية باهظا ، من ناحية اللامبالاة (اذا لم تكن الاضرابات المحلية « حلا خاصا لمشاكل عامة » فهى على الأقل لا ترقى الى مستوى « الحل العام » لهذه المشاكل) ، ومن ناحية التجزئة وفقد الوعي السياسى . ومن الغريب أن هذه الظاهرة لم تحظ باهتمام أكبر فيما يتصل بأزمة حزب العمال ابان الخمسينات - وليس من باب المصادفة أن عودة الحيوية لحزب العمال حدثت بعد عدد من الهجمات القاسية التى شنتها ضد النقابات حكومة المحافظين فى ١٩٥٩ - ١٩٦٤ .

وايا كان الرأى فى ذلك ، ان توبهام يسجل تغييرا ملحوظا فى طابع مندوبى الورش . وهو يورد نتائج بحث الاستاذ تيرنر (١) فى أسباب الاضرابات ، كما يذكرها المضربون أنفسهم : « بين ١٩٤٠ و ١٩٦٠ ، اذا استثنينا الاضرابات فى مناطق التعدين التى مازالت تعد عالما منفصلا فى هذه الأمور ، ارتفعت نسبة الاضرابات بشأن الأجور ، نحو المطالبة بالزيادة ، أو حول ، ترتيبات العمل وقواعده ونظامه ، من ثلث المجموع الى ثلاثة أرباعه . ويعطينا ذلك فكرة ، لا عن مجرد مدى ما وصلت اليه فوارق الأجور فحسب بل كذلك عن تغير مزاج العمال . وهناك أدلة أخرى على ذلك . ففي ١٩٦٠ نشر المجلس العام لمؤتمر النقابات تقريره عن « المنازعات وتمثيل الورش » (٢) الذى يحلل فيه نتائج استبيانات منفصلة تغطى موضوعات : نفقات النزاع التى تدفع للنقابات المنضمة بين ١٩٥٦ و ١٩٥٩ ، وتفاصيل الاضرابات النظامية وغير النظامية فى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ، وتفاصيل مرات التوقف التى وجلت فيها احدى النقابات أعضائها غير قادرين على العمل لأن أعضاء نقابة أخرى مضربون . وقد أجاب على الاستبيان مائة وسبع وأربعون نقابة تمثل سبعة ملايين ونصف عامل ، وكانت الاستجابة محدودة تماما :

(١) هـ.آ. ميرر « اتجاه الاضرابات » ١٩٦٣ .

(٢) « تقرير مؤتمر النقابات » ص ١٢٥ - ١٢٦ .

فلم يكن من اضطرابات هذه الفترة الا ٣٢ فى المائة فقط ، بسبب المال ، بما فيها حالات مقاومة خفض الأجور ، ٢٩ فى المائة كانت حول أمور تتصل بالفصل ، و ٢٠ فى المائة بالفصل التأديبى لمدوبى الورش أو أعضاء آخرين . والباقي بسبب ، الاعتراف ، واللائقائية ، وخرق الاتفاقات ، وتغيير طريقة العمل ، وسوء ظروف العمل ، والشكاوى ضد المراقبين . وفى الحالات التى استطاعت فيها النقابات أن تفرق بين « الأسباب الكامنة » والأسباب الملمنة ، أدى ذلك الى تخفيض نسبة النزاعات حول الأجور . ان قوة مندوبى الورش اتسعت ودعمت أصلا بنمو المفاوضة المحلية حول الأجور . بيد أن سجل الاضطرابات يوضح بجلاء أن قوتهم قد صارت راسخة وبدأت تقتحم ميادين أوسع بكثير .

واذا سلم المرء بأن الاضطرابات مازالت غير منتشرة نسبيا فى الصناعة البريطانية ، واستطرد فى دراسة طريقة عمل مندوبى الورش العادية فى الظروف الأقل اضطرابا ، فان هذه القصة تتأكد تماما . فنجعا لما وصل اليه كليج وكيلليك وأدمز فى بحثهم حول « موظفى النقابات » ، الذى يضم دراسة شاملة لدور المندوبين فى أعمال النقابات ، يقضى المندوب المتوسط ست ساعات أسبوعيا من وقت عمله وخمس ساعات من وقته الخاص فى أداء واجباته النقابية . وأهمها بما لا يقاس ما يتعلق بالمفاوضات مع مقدمى العمال والمديرين . ويليه فى الأهمية ، بنسبة ما يقتضيه من وقت المندوب ، « التشاور مع الناجحين والمناقشات مع المندوبين الآخرين » . وهذان العاملان يمثلان معا ٦٩ فى المائة من الوقت الذى ينفقه المندوبون الذين تناولهم البحث فى أعمالهم النقابية . وعندما سئل نفس المندوبين عن أولوية أهدافهم النقابية اعتقد ٢٣ فى المائة منهم أن أول هدف هو « أجور وظروف أفضل » . ولكن ٢١ فى المائة اعتبروا أهم شيء هو التنظيم الكامل ، واعتبره ١٤ فى المائة « تحقيق الوحدة بين العمال » ، و ١٠ فى المائة « استخدام الأعضاء العاديين للإجراءات الديمقراطية فى النقابة استخداما كاملا » . وبالإضافة الى ه فى المائة اعتبروا أن هدفهم الرئيسى هو « خلق الوعي السياسى » ، يكون هناك ٥٠ فى المائة يعتبرون أن الهدف النقابى الأول يدور حول تنمية قوة العمال فى الورشة وتدعيمها . وستستخدم هذه القوة طبعا فى انتزاع أجور أفضل من أصحاب الأعمال : ولكنها أيضا تضعهم فى مواجهة مشاكل أعمق لا يفيد فى حلها المباشر عروض مالية . وحتى عندما ننظر الى ال ١٩ فى المائة الذين منحوا الأولوية « للتشاور الفعال

مع الإدارة ، ، فإن لنا أن نشك في أن ذلك يعنى دائما ما يتوقعه الدعاة
الرسميون للتشاور بالضبط .

وقد قام عدد كبير من الملاحظين الوثيقي الصلة بمجال الصناعة
بحصر هذه التطورات واستخلاص مغزاها والتعبير عنه ، وهم مراقبون
لا نستطيع أن نصف الكثيرين منهم بأنهم راديكاليون . فيتحدث
آرثر مارش عن « شيء قريب من الثورة في علاقاتنا الصناعية » ويقول ان
العمالة الكاملة قد أدت الى توسيع نطاق التوقعات النقابية للحرفيين
لتشمل كل العمال ، الذين « صار في وسعهم منذ الحرب أن يعتمدوا على
أن أصحاب الأعمال كانوا يتنافسون من أجل الحصول على العمال من كل
نوع ويعرفون عن فقد عمالهم ولا يستطيعون ، ولا يريدون ، فرض
سلطتهم عن طريق الفصل بالجملة أو فصل العناصر التي لا يريدونها .
وصارت العقوبات الجماعية التي يوقعها العمال ضد الإدارة فعالة بصورة
متزايدة . وأصبحت الإدارة بالرضا ضرورية عادة » (١) . ويضيف
آلان فلاندرز الى هذه الصورة : « كان دور المندوبين الرسمي في ظل
نظامنا التقليدي من المساومة الجماعية هو الى حد كبير دور كلب الحراسة
ورجل الشرطة . ولكن فوارق الاجور ، جعلت هذه النظرة الى دورهم غير
واقعية بالمرّة . فهم اليوم مفاوضون مستقلون بذاتهم ، يضعون القواعد
ويقرضون تنفيذها » (٢) .

ومن الخطأ أن نرى في هذه الأمور علامات انقلاب مباشر وشيك .
فمندوبو الورش ، على نقيض الصورة التي ترسمها لهم الصحافة ، رجال
يحسون بالمسئولية . ان متوسط أعمارهم حوالى الأربعين سنة .
ولديهم مسئوليات عائلية تثقل كاهلهم كما تثقل كاهل العمال الذين
انتخبوهم . ولا تواجههم الدلالات السياسية لموقفهم في صورة واضحة
محددة ، بل يتبينونها من خلال ضباب التحيزات المحلية والمصالح
التضاربية للجماعات المختلفة والحدود التنظيمية اللاعقلانية . وكثيرا
ما يوجد على رأس نقاباتهم رجال ليسوا من النوع الذى يستطيع أن
يحيط بكل الميدان وينفذ خلال الغموض والضباب ببصيرة ولدتها حركة
حية لآلاف عديدة من الناس ، بل من ذلك النوع القلق الوجل المتأمر الذى

(١) آرثر مارش « المديرون ومندوبو الورش » - معهد ادارة شؤون العاملين -

١٩٦٢ ، ص ١٧ .

(٢) فى بحث من « أهمية مندوبى الورش » .

يحاول أن يشق طريقه في أرض غريبة (يتصور أنه يعرفها جيدا)
مستعينا بعلامات طريق لم يعد لها وجود منذ أمد بعيد الا في مخيلته .
وراء هذه العيوب في بناء الحركة العمالية يكمن لغز علاقات الملكية
الرأسمالية نفسها .

ولكن اليوم تعمل المشاكل التي خلقتها الرأسمالية نفسها بقسوة
على تحديد الأبعاد وإزالة الضباب . فالرأسمالية الجديدة مضطرة الى
« التخطيط » ، لتبرر نفسها عقليا ، وفوق كل شيء آخر لتقييد وتادييب
قوتها العاملة ، وهي اذ تفعل ذلك تثير مشاكل جديدة وأهدافا جديدة
للنقابات . وقد زاد معدل حدوث ذلك زيادة ملحوظة في السنوات القليلة
الآخيرة . والواقع أن انتخاب حكومة عمال هو أحد النتائج الأولى لتجمع
هذه القوى ، وهو ليس النتيجة النهائية بأي حال . فالرأسمالية
الجديدة اذ خلقت « فوارق الأجور » وأعادت النشاط النقابي الى النطاق
المحل المجزأ ، تعمل الآن على إعادة تركيز هذا النشاط ودفع النقابات
الى تبني سياسات جديدة أكثر تكاملا ونفاذا . ولكن كما أن صعود قوة
مندوبى الورش لم يكن نتيجة لتصرف ارادى من جانب أصحاب الأعمال،
وان كان كثيرون منهم كأفراد قد غنوه وأسهموا فيه ، كذلك لا يحتمل
أن يتطور هذا الاتجاه الجديد نحو التنسيق فى صور تجعل فى وسع
النظام القائم الموافقة عليه . فلا جدال فى أن هناك الآن عددا كبيرا من
الدعاة الجدد القرباء للنقابات الصناعية ، بعد أن بدأت صحافة رجال
الأعمال تقييم تأثير « الفوضى » فى النقابات على جهاز التخطيط الجديد
الذى ينشأ . بيد أن النقابات لا يبدو حتى الآن انها على استعداد لقبول مثل
هذه الخطط : لأنه اذا أريد إعادة تجميعها وتنسيق تنظيماتها فان كثيرين
من أعضائها سيصرون على ألا يتم ذلك الا بشروطهم وتحقيقا لأهدافهم
الخاصة . ومن المفارقات أنه مما يساعد على هذه العملية نفس الهجمات
التي قصد بها اخماد قوة النقابات . فقد أدت هذه الهجمات ، والخطط
التي وضعت للحد من اختصاص النقابات ، والأحكام التي جعلت حق
الاضراب نفسه معرضا للخطر - مثل حكم « روكس ضد بارنارد »
الشهير - أثارت الوعي السياسى ودفعت المجاهدين النقابيين الى التحول
عن المصالح القطاعية الضيقة . ومن الجلى أن العمل السياسى على حل
بعض المشاكل الملحة جدا التي تواجه مندوبى الورش لا تعنى مطلقا أى
تراجع عن المكاسب المحلية التي حصلوا عليها فعلا . فعلى المستوى
المحل ستظل النقابات فى حالة تأهب مستمر للقتال ، تدافع عن

اختصاصاتها وتعمل على زيادة قوتها . فالمهام السياسية الجديدة لا تعنى مطلقا التسليم فى السيطرة على عملية التعيين والفصل التى انتزعت من الاختصاص المطلق للإدارة . ومن ناحية أخرى يتطلب الدفاع عن هذه المكاسب ذاتها الأخذ بوجهة نظر أوسع للعالم ، والمقاومة الفعالة على نطاق قومى لكل المحاولات التى بدأت تبذل مؤخرا لمعرفة ما اذا كانت المكاسب التى حصلت عليها النقابات يمكن استرجاعها ثانية أم لا . وأخطر هذه المحاولات بلا جدال هو الضغط المستمر من أجل وضع سياسة للدخول . وقد ظهر هذا الضغط فى السنوات القليلة فى كل دول أوروبا تقريبا فى نفس الوقت ، وهو ينطوى على تهديد كل المكاسب النقابية الكبرى بصورة مباشرة (١) .

وتثير حملة سياسة الدخول ، على صعيد جديد ، المشكلة القديمة جدا الخاصة بكيفية امكن التعايش بين رأس المال وحركة نقابية قوية . فورا « بريق » الرفاهة » التى التفتت إليها الرأسمالية الجديدة بقى هذا الصراع الأساسى بلا حل . بيد أن الرأسمالية الجديدة تواجه الآن أبوابا كثيرة مغلقة كانت مفتوحة أمام أسلافها . فلم تعد هناك ، قبيل كل شيء آخر ، تلك الفرصة التاديبية الواسعة التى كانت البطالة المستمرة للملايين العمال تتيحها لأصحاب الأعمال قبل الحرب . وفى نفس الوقت أصبحت المنافسة العالمية تتطلب حساسا أدق للنقابات وتقديرا للميزانيات الأساسية لفترات أطول وبأقل قدر ممكن من التقلبات . ومن هنا أصبح « التضخم » هو الشاغل الأول ، وزاد الاهتمام إلى أقصى حد « بتثبيت » الأجور . فلا بد من السيطرة على الأجور إذا أريد عدم الحد من قوة رأس المال بدرجة لا يحتملها سادته .

وقد استخلص فعلا دعاة الحركة العمالية الذين يعتبرون أقرب إلى قبول الرأسمالية الجديدة كما هي رأيا معينا من ذلك . فهم يرون أن دور حكومة العمال هو تبرير نظام قصير النفس غير راسخ لا هدف له . إن أنصار الرأسمالية على استعداد ، ليطلقوا العنان لقوة الجشع - وهى قوة ذات كفاية وتوجه توجيهها جيدا ، لأن يتعاملوا بسرور مع النقابات

(١) نشرت بعض الوثائق المفيدة فى هذا الصدد فى « الصحيفة الاشتراكية الدولية » رقم ٣ - يونيو ١٩٦٤ . ويتضمن هذا العدد تحليلًا عامًا قام به نيتورويو فوا ، وتقديرًا من الحالة فى هذا المجال فى كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية .

متقسمين لها ببعض المزايا المالية التافهة التي لا تؤودهم مقابل تنازلها عن قوتها . وهكذا نرى بعض الفايين المعسوفين يكتبون عن حرب موجهة ضد « انسياق الأجور »، تنطوي بكل بساطة (١) طبعاً على هجوم ضد صلاحيات مندوبي الورش : فهم يتحدثون عن « تنزيل جهاز المساومة الى مرتبة ثانوية في البناء » (٢) : ويتناقشون في الثمن الذي قد ، وقد لا ، تطلبه النقابات تعويضاً عما تفقده من قوة في هذا الميدان (٣) . ويستطيع المرء أن يرى في ذلك كله نوعاً من « الأبوية » (Paternalism) الشمولية يفترض معياراً معيناً من « الانصاف » في توزيع الدخل لا يتطلب الأمر سوى اعلانه ، ثم تطبيقه بوساطة موظفي الحكومة ، حتى ينتج آثاره الحميدة من تناسق يعم الجميع وتقدم اقتصادي ساحق . والواقع أنه لا يمكن أن يوجد مثل هذا المعيار : فما دامت الغالبية الساحقة من السلع توزع عن طريق السوق ، وليس عن طريق خدمات الرفاهة ، سيظل « الانصاف » دائماً محدداً عن طريق تضارب المصالح المتنافسة وتفاعلها ، الا اذا صدرت مراسيم شمولية تقرر حدوده . وأكثر من ذلك : ان هذه الحجة لا تمثل أى قيد على الانتاجية ، بل العكس انها تؤدي الى تنشيطها عادة . فلا جدال في أن مطالب النقابات تمثل ، في ظل النظام الرأسمالي ، حافزاً مستمراً للتقدم للتكنولوجيا ، اذ هي كثيراً ما تثير أخطر الأسئلة التنظيمية التي تواجهها الادارة الاقتصادية بخمول متزايد . وقد سجل هذه النقطة شارلس باباج منذ ١٨٣٢ ، ولم تفقد قوتها مع تركيز القوة الصناعية ونمو الأنشطة البيروقراطية للادارة . ان « الأندية » الفابية تتعرض لخطر كبير عندما تلعب بهذه الأنواع من السياسة . ودعاتها نادراً ما يدركون مدى اعتماد كل الجريات التي يؤيدونها على وجود حركة نقابية مستقلة . ومن الجلي أن نقل صلاحية النقابات الى الدولة يتطلب افتتاتاً قاسية على حرية حركة النقابات ، وبخاصة على المستوى المحلي . فالنقابات لا وجود لها في أى مكان ، في نهاية المطاف ، الا على المستوى المحلي . واذا فقدت القاعدة معنوياتها وحل بها الحمول واللامبالاة فان كبار زعماء النقابات

(١) و.أ.ج. مكاري ، « لمن يقيّد الأجور » (المجتمع الجديد) ٥ مارس ١٩٦٤ .

(٢) انظر مثلاً ستياوت ووينسبوري « سياسة دخول للعمال » « نشرة قابية »

١٩٦٣ .

(٣) مكاري ، نفس المرجع ، وقد ناقش آخرون ، منهم بكل اسف راي. جنتر. فذير

العمل الآن ، هذا الموضوع بأسلوب إشد قسوة من ذلك . وقد ظهرت مناقشة حارة

حول وجهة نظر جنتر في منتصف ١٩٦٤ .

« المخططين » ، الذين ينتقلون من مكتب الى مكتب فى الحكومة لمناقشة تخمينات عن مستويات الانتاج والعوامل المؤثرة فى الأجور ، سيصبحون مجرد أدعياء كالطبل الأجوف بصورة متزايدة (١) . فبدون وجود مندوبى ورش نشطين ومتنبهين سياسيا وراهم تستطيع أية لجنة حكومية أن تتجاهلهم عندما تريد . أما فيما يتعلق بحزب العمال فإنه بدون الحماسة فى المصانع يصير نسيجا من الأحلام التى لا تتحقق .

ومن ثم فإن مسئولية كبرى تقع على عاتق مجاهدى النقابات فى ظل حكومة العمال . فهى اذ تواجه الأزمات من كل جانب ستضغط باصرار من أجل وضع سياسة دخول . ويضع ذلك النقابات بين شقى الرشى . فاذا وافقت تعرضت صلاحيتها الحيوية للخطر . واذا رفضت خشيت سقوط الحكومة ، وهو أمر لا يفيد العمال . فما الذى تصنعه ؟

وهنا يتخذ مطلب سيطرة العمال معنى جديدا ، اذ تتجمع له العوامل التى تجعله المطلب الاستراتيجى الرئيسى اليوم ، وليس مجرد أمر يهم قلة من المجاهدين وحدهم . فلا تستطيع النقابات أن تفاوض حكومتها حول سياسة الدخل . ولكنها تستطيع أن تفرض ثمن بده المفاوضات ، على أن يكون ثمننا معقولا . والثمن الأولى لبده المناقشة فى سياسة الدخل هو المعلومات الحقيقية عن ماهية الدخل . ان أصحاب الأعمال سيدخلون المناقشة فى هذا الموضوع مسلحين ببيانات تحدد لهم ماهية دخول العمال الى آخر قرش . فهم يعرفون كل شئ عن الأجور ، لأنهم يسيطرون على دفعها . ولكن العمال لا يعرفون شيئا تقريبا عن دخول أصحاب الأعمال . فهناك نقطة تناقش عادة فيما يتصل بمساكن الضرائب ، ولكنها تغفل تماما تقريبا عندما يتصل الأمر بهذه القضية ، وهى أن دخول أصحاب الأموال يمكن اخفاؤها وتقسيمها وتغطيتها بالف طريقة وطريقة . وقد شرح الاستاذ تيتموس (٢) بتفصيل لا يزيد عليه بعض الأساليب التى تستعمل لتحويل الدخل الشخصية الى رأس مال أو تغيير وضعها . وعندما نطبق نفس النوع من التحليل على تهربات ومناورات المندمجات نصل الى معلومات مضاعفة . فنحن نسلم اليوم من كل جانب أن « الميزانيات » التى تعد للاستهلاك الجماهيرى لا تسمح لحملة الأسهم حتى بتكوين أية صورة مفهومة عن الموقف المالى الحقيقى

(١) كما قال فرانك كزنز بحكمة لمؤتمر النقابات فى ١٩٦٣ . « تقرير مؤتمر النقابات »

١٩٦٣ .

(٢) « توزيع الدخل والتغيير الاجتماعى » ١٩٦٢ .

لشركتهم (١) . أين هي الأخطاء التي أشرنا إليها في الميزانيات التي تقدم ؟ هل هي أخطاء حقيقة ؟ إذا كانت هذه الشكوك مجرد تحيزات اشتراكية جاهلة وكاذبة في أساسها فلا شك أن « اتحاد أصحاب الأعمال البريطانيين » سيسره أن يوصي أعضائه بفتح حساباتهم للتفتيش النقابي ، وبذلك يسمح للحركة النقابية بأن تحكم بنفسها على الأساس الذي تدخل عليه مفاوضات سياسة الدخول .

ولابد طبعاً أن تكون سياسة الدخول التي تبدأ النقابات حتى في مناقشتها سياسة توزيعية . فلابد أن تأخذ من عندهم لتمطي من ليس عندهم . وسيوافق على ذلك حتى أكثر مؤيدي التفاهم المعتدلين « الأبوين » في النقابات . فالحكم على مثل هذه السياسة سيتم في ضوء قدرتها على تخفيض دخل أصحاب الدخول الثابتة وزيادة قطاع الأجور والمرتبات . ولكن من المستحيل حتى الدفاع عن الوضع القائم في هذا الميدان ، عند تناول المشكلة عن طريق القرار المركزي ، إلا إذا كانت لدينا المعلومات الضرورية أولاً . فزعماء النقابات سيدخلون المفاوضات معصوبى العينين إذا لم تفتح لهم حسابات أصحاب الأعمال . ولا يقدم على مثل هذه المفاوضات الدقيقة بأعين معصوبة إلا مغفل أو من يريد أن يخسر . ولكن لنفترض أن « المجلس العام » لمؤتمر النقابات أبلغ حكومة العمال أنه لن يستطيع المفاوضة في سياسة دخول إلا بصد رؤية الحسابات ، سنرى على الفور أن النقابات ستزداد قوة على المستوى المحلي بدلاً من أن تفقد أعصابها . فالزعامة القومية للنقابات لا تستطيع أن تقوم بتفتيش فعال على حسابات جميع الشركات التي تدخل معها في مفاوضات ، وحتى إذا استطاعت أن تراها كلها فإنها لن تستطيع قط حل رموزها . ولكن مندوبى الورش يستطيعون الكشف عن جميع أسرار أصحاب الأعمال الذين يعملون عندهم ، مع قدر ضئيل من المشورة الفنية التي يستطيع الكثيرون منهم فهمها بسهولة . ومتى كانت الحسابات مفتوحة بتفصيل كاف عندئذ تصل المطالبة بالتخفيض إلى العمال على مستوى الورشة وستكون تجربة العمال الذين يتعلق بهم الأمر قادرة بصورة متزايدة على اكتشاف ما قد يكون من جوانب النقص أو التحايل .

(١) هارولد روز « البيانات في حسابات الشركة » ١٩٦٣ (نشره معهد الشؤون

الاقتصادية) .

وإذا اتخذت النقابات موقفها عند هذا الحق قبل البدء بالمفاوضة حول سياسة الدخول فإنها لن تضعف قوتها ولن تعرض وزارة العمال للخطر . إذ أن الخطوة التالية ستكون على أصحاب الأعمال ، وإذا ترددوا حول الأمر أو أبدوا تراجعا فإن ذلك سيعتج للعمال قضية ناجحة لحملة دعائية . والانتخابات التي تتم على أساس هذه القضية لن تكون صعبة بالنسبة للييسار . وطبعاً إذا أمكن للنقابات الحصول على هذه البيانات قد لا يؤدي ذلك إلى الدخول إلى سياسة مقبولة للدخول : وقد تضطر إلى اتخاذ موقفها على أساس قضايا أخرى . ولكنهم على الأقل سيعرفون الموقف تماماً ، وستدور المفاوضات على قدم المساواة تقريباً (تقريباً ، لأن تفتيش العمال على الحسابات سيضيف إلى المخاطرة بأن تشوه هذه الحسابات ، وسيختلف التفتيش على أي الأحوال في شدته وكفائته) وستخلو الأحكام بذلك من عنصر عدم التأكيد والمغامرة الخطر الذي لابد أن يوجد إذا لم تتح كل التفاصيل للعمال .

وسيزيل هذا التدخل بعض الأوهام التي تتولد من سيطرة الملكية الخاصة على عقول الناس . فالنمط الحالي للمكافآت ، والتسامح السخيف في الاستيلاء الخاص على نتائج الجهود العامة . سيبند « طبيعية » أقل فأقل . وعندما يرى العمال بالضبط إلى أي مدى صار « التمويل الذاتي » هو النمط السائد في الصناعة الخاصة ، سيبدأون في التساؤل لماذا لا تستثمر نتائج جهودهم لمصلحتهم وبأسهم بدلاً من استثمارها باسم صاحب المال والحسابه . وعندئذ لا يعود « البند الرابع » من دستور حزب العمال مجرد أيقونة ملهمة . فأننا بتكثيف الحملة من أجل « سيطرة العمال » نعد الطفرة التالية نحو صور سياسية واقتصادية جديدة ، نحو الإدارة الذاتية .

- ٣ -

إن التحول إلى الاشتراكية في بريطانيا ليس بالضرورة مسألة مراحل تقتضي عشرات السنين . فعليه مشاكل الرأسمالية ثقيل وقد ضيعت وظائفه كل احساس بالاتجاه لعلى زعماء النظام السياسيين وقادته ، بحيث صار واضحاً أن جمود الحركة العمالية وقصر نظرها هما اللذان يسمحان للنظام بأكمله بالاستمرار . ومن ثم فإن وضع استراتيجية تقدمية هي المهمة الحاسمة بالنسبة « للييسار » اليوم : ولكن لا سبيل

الى تحقيق ذلك اذا لم تكن مستعدين لمناقشة الاشتراكية نفسها .
فالهدف هو الذى سيحدد الطريق الذى نسير فيه اليه .

والقول بأن ازدواج السلطة سينتهى بمجرد « تشريك » الصناعة صحيح تماما اذا كانت كلمة « تشريك » تنصب على الناتج أيضا وليس على مجرد الملكية القانونية للمشروع . فاذا عممت صور التوزيع الاشتراكية ، أو توزيع الرفاهة ، ستختفى تماما كثير من صور الصراع الحالية . فهذه الصراعات تنشأ أساسا بين مصالح متعارضة ، تولد مثلا عليا متعارضة ، تدعو الى الملكية والديمقراطية على التوالي . وبرغم أن التناقض بين طبيعتي الملكية الخاصة والديمقراطية كثيرا ما يخفى عمدا بواسطة ايديولوجيين يقدمون حلولاً لفظية للتناقض الحقيقي ، وكاستجابة انعكاسية بواسطة أشخاص يفكرون داخل نطاق جو يعتبر فيه هذا الوضع « طبيعيا » ، فانه مع ذلك يتأكد باستمرار في الصراعات التي تحدث كل يوم في كل مشروع قريبا . فمن جانب العمال ، لا ينقسم نمو الأفكار الديمقراطية في ظل الرأسمالية عن غو التضامن . ولكن هذا التضامن ينبغي ألا يفسر كما يحدث كثيرا ، على أنه طابع أساسي لنظام « التكتل الواحد » في مصانع اشتراكية . فمشكلة الإدارة الذاتية تبدأ بأدراك أن كل عامل له عدة مصالح متشابكة ، كثيرا ما تكون متضاربة ، بوصفه مستهلكا ومنتجا ومواطنا . ولا بد أن تبقى هذه المصالح ما دام تقسيم العمل نفسه يرغم الناس على اصطناع أدوار ثابتة في فترات حاسمة من حياتهم . ومثل هذه المصالح ستجعل العامل ينضم الى أشخاص آخرين في جماعات وائتلافات غير ثابتة ، وتجعله في موقف المعارضة لأشخاص آخرين في كل تحول رئيسي في عملية اتخاذ القرارات . واما أن يوجد متنفس لهذه المصالح لاشباعها والتعبير عنها ، أو تكبت وتولد احساسا بالفشل والافخاق يؤدي الى خمول وعدم مبالاة يدفعانها أكثر فأكثر الى التوارى وتخيو القوة الخلاقة التي تمثلها .

بيد أن أولئك الذين شاهدوا هذه العملية وهي تحدث في بلاد شملت فيها العملية الديمقراطية لفترات طويلة ، كثيرا ما يربطونها بتجريد العامل من إنسانيته في ظل علاقات الانتاج الرأسمالية ، ويجمعون كل مشاكل التجريد من الانسانية معا في مشكلة واحدة هي الإدارة السلبية للصناعة . وهذا خطأ . ان الرد الاشتراكي التقليدي على مشكلة البحث عن مصدر تجريد العمل من إنسانيته في ظل

الزاسمالية ينطوى على نقد متكامل لقوى السوق وما يتولد عنها من تقسيم العمل : وتعتبر هذه الظواهر عن نفسها فى صور الملكية . فاذا لم تتغلب على انقباضات الملكية الخاصة ، لن نستطيع أن نبدأ فى مواجهة مشكلة التغلب على طغيان السوق ، ومعها تقسيم العمل نفسه . ويعنى ذلك أن مشكلة السوق بالنسبة للاشتراكى لا يمكن أن تكون مشكلة ثانوية ، فاستراتيجيتنا لا يمكن أبدا أن تكون محدودة بحركات القصد منها تحسين أوضاع العمل (برغم أن هذه الحركات مرغوب فيها لذاتها) ، لأن مشكلتنا هى التغلب على عنصر الاكراه فى العمل نفسه ، والغاء تقسيم العمل البالغ الضرر الذى يقسم الناس الى طبقات والطبقات الى شيع ، ويفرض على الناس المراتب الاجتماعية المختلفة ويبدد ما بينهم من انسانية مشتركة . فالى أى مدى يمكن إعادة الانسانية الى العمل بديمقراطية الصناعة ؟ ان الاجابة معقدة : ولكن بعض الأشياء المتعلقة بها بسيطة جدا . فى الواقع . فاذا تحدثنا عن انسانية العمل (١) فاننا نتحدث عن تنمية حرية العامل . وهذه الحرية هى القدرة على تحقيق الذات ، والا فهى ليست شيئا . ولكننا أجزأ بعضنا من بعض . فليست أشخاصنا هى ما يوجد داخل أهابنا فقط ، بل هى نتاج الناس حولنا الذين نعيش معهم فى تصرفات بشرية متبادلة . ولهذا السبب يصبح تقسيم العمل ، بعد أن فتح أبوابا للحرية ، عقبة قاسية فى سبيل هذه الحرية ذاتها . ان مصنعا للصحف يدار ديمقراطيا أفضل بكثير من مصنع يدار بالأوامر ، ولكن عامل الصهر - فى عالم يتمتع فيه بعض الناس بالترف الفاحش - ليس هيا . ان تحقيق زيادة حقيقية فى الوقت الحر الذى يستطيع فيه الانسان أن يسافر أو يعمل أو يرسم أو يفكر كما يريد ، يتطلب تحرير الطاقات التكنولوجية والانتاجية التى تجعل هذه الزيادة فى حيز الامكان . ويقتضى ذلك طبعيا مجهودا مخططا ومنسقا . ولكن هنا بالذات ، فى السعى وراء هدف الحرية ، نجد العذر المألوف تماما لتجاهل مسألة حيوية ، مشكلة الادارة الذاتية .

لأن الادارة الذاتية هى فى جوهرها مشكلة التخطيط الديمقراطى . ومن السخف أن نفترض أنها قد حلت ، حتى على مستوى وضع الخطة

(١) عندما نعمل ذلك تكون ، من الناحية الحرفية ، مخطئين . فانسانية العمل (Labor) تنطوى على الغاء العمل ، كما حاول ماركس أن يبين المرة تلو المرة .

اللازمة لها . ففي حين أننا نستطيع أن نتعلم الكثير من التجارب التي تمت فعلا ، فإن علينا أن نقوم بمعظم العمل بأنفسنا . وحتى في يوغوسلافيا لم تحل المشكلة بعد ، مما يجعلنا نعتبرها موضوع دراسة في الأخطاء أكثر مما نعتبرها حركة رائدة في هذا الميدان كما بدأ في اول الأمر . فافتراض اليوغوسلافيين أن السبيل الوحيد لمحاربة البيروقراطية هو اللامركزية وزيادة الحساسية لمطالب السوق ، يجنح الى تحويل موضوع السيطرة الديمقراطية الى مجرد استقلال ذاتي لا معنى له ، ويؤدي بالتدريج الى فرض شبكة من القرارات المركزية تحت ضغوط اقتصادية غير مرئية لا تلين . ان السوق تطالب باصلاح الاضرار التي تنتج عن السوق ، وتفرض الحوافز حتى المستشفيات والمدارس في محاولة غير مجدية لكبح البيروقراطية بزيادة الفوارق التفضيلية . وكل ذلك يؤدي الى تجزئة العمال ويضعف من خولهم ولا مبالاتهم . وبذلك تزيد صعوبة تطوير السياسات الاصلاحية باستمرار . ان المرء ليأمل في ألا تكون هذه الصورة المتشائمة صحيحة . ولكن التجربة اليوغوسلافية تؤيد وجهة النظر القائلة بأن مفتاح مشكلة التخطيط الديمقراطي يكمن في اكتشاف وسيلة نستطيع بها أن نضفي المشروعية على الصراع حول أولويات الحطة الرئيسية نفسها . ولابد أن تكون هذه الصراعات خطيرة حتى في أكثر البلاد تقدما حيث لا يحتمل مطلقا حلها بالالتجاء الى قوى عليا أو الى أشخاص « فوق الحركة » .

وإدراك هذه المصاعب لا يحلها . ولن تكون الحلول سهلة ولا يحتمل الوصول اليها بمجرد عملية تأملية . فالناس ستصنع مؤسساتها من تجاربها في المشاكل التي تواجهها وبالقوى التي لديها . أنها مسألة عملية تماما ولا تدخل الكتب الا بعد أن تكون قد حدثت . ولكن لدينا نصف قرن من التحذيرات حول بعض مشاكل التحول الذي سرعان ما سننبؤه وأنا لنكون أغبياء اذا نحن تجاهلناها .

بيد أننا نستطيع أن نهد السبيل للعمل . ونستطيع في أقل من جيل أن نرى ، اذا أردنا ، بداية نوع جديد من الناس لديهم كل امكانيات النمو واخضاع الكون دون أن يتلقوا أمرا في حياتهم أو يخافوا من رجال آخرين أو يعملوا شيئا لا يعرفون لماذا يعملونه .

العمل والاستعداد

أندريه جوريتز

علاقات العمل

١ - اضطراد

ان تربية الطبقة العاملة ، بصرف النظر عن مستواها أو كيفية تنظيمها ، تنجح الى تخريج أشخاص عقيمي المعرفة والمستولية . وأكثر الشركات « تقدما » تحلم بتشكيل العمال في صورة متكاملة من المهدي اللحد بحيث تعد آفاقهم بالشركة . فعند مولدهم تهدي اليهم ملابس الأطفال ، وعند الموت تهدي اليهم الاكفان ، وبين الاثنين توفر لهم التربية الفنية والمساكن وتنظم لهم أوقات فراغهم .

ومن مبدأ الأمر يعتبر من الأهمية بمكان كبير ألا يحصل العامل (أو يسمح له بالحصول) على تعليم أكثر تقدما مما يتطلبه عمله المتخصص . وقد قال أحد رجال الصناعة الفرنسيون بجرأة ، في اجتماع أخير لأصحاب الأعمال ، ان ذلك « لتجنب مشاكل التكيف » . فالعامل يجب ألا يفهم خطوات العمل كله ، أو أن ييضم الجوهر الخلاق للعمل نفسه - بكل ما ينطوي عليه ذلك من امكانيات المبادأة والتفكير واصدار الأحكام ، التي من بينها بيع عمله في مكان آخر .

ان الصناعة تتطلب دائما في أعمالها الروتينية المتكررة - من العامل الذي يدير آلة حاسبة في مصرف أو شركة تأمين الى العامل في مصنع الكترولونات - قوة عمل سلبية وجاهلة . فيجند العمال بمجرد خروجهم من المدرسة ويدربون اما في المصنع نفسه أو في مدارس الشركة حتى يحصلوا على معلومات يتطلبها العمل في الشركة التي تستخدمهم وحدها ،

لا على مهنة أو حرفة تمنحهم الاستقلال والكرامة • وبذلك تفرض الشركة ،
لا نوعا من حق الملكية على حياة المستخدمين فيها فحسب ، بل حق تحديد
شرط العمل بمحض ارادتها : المؤهلات وسعر العمل وجداول التوقيت
والسرعات ومعدلات انتاج القطعة • الخ •

وحتى بالنسبة للعمال المهرة فى الصناعات التى تتطلب درجة أعلى
من التدريب المهنى ، تظل العملية الانتاجية غير مفهومة ولا مهضومة •
أما بالنسبة للعامل شبه الماهر فإن التناقض الرئيسى يوجد بين الجوهر
الحى الخلاق فى كل عمل والوضع السلبي الذى ينحدر اليه بالقيام بعمل
منمط متكرر يجعله جزءا من عملية آلية تحوله الى شبه آلة وتحرمه من
كل مبادرة أو حتى استقلال فى التفكير • بيد أنه كلما زادت مؤهلات
العامل يصير التناقض المسيطر تناقضا بين الجوهر الحى للعمل الذى يقوم
به ، بما ينطوى عليه من مجال للمبادرة الفنية ، ودور العامل السلبي الذى
يفرضه عليه النظام التدرجى فى الشركة •

وباستثناء بعض الصناعات القليلة التى تنحدر أهميتها بسرعة والتى
لا تزال تعتمد على العمل اليدوى البسيط ، يتطلب العمل مستوى مرتعنا
بصورة متزايدة • بيد أن هذه المسئولية الفنية المتزايدة لا يقابلها أى قدر
من السيطرة على ظروف العمل التى يخضع لها العامل - وهى ظروف تحدد
كيفية استخدام مهارته الفنية نفسها • كما أنه لا يحظى ، طبعا ، بأية
سيطرة على النتائج • فهو مسئول عن عمله ، ولكنه ليس سيد الظروف
التي يعمل فيها • فالشركة تطالبه بأن يكون ذا خيال فى عمله وأن يخضع فى
سلبية للنظام والمقاييس التى تضعها الادارة •

ففى داخل المجتمع المدنى الذى يعد من الناحية الرسمية حرا ، تظل
الصناعة مجتمعا تسلطيا واستبداديا فى ظل نظام حديدى وتدرجية ذات
طابع عسكرى ، يتطلب من العمال طاعة بلا قيود ولا شرط ومشاركة
إيجابية فى اضطهاد أنفسهم • وعندما تسنح الفرصة يجنح هذا المجتمع
العسكرى الى الامتداد خارج حدود الشركة ، غازيا كل مجال فى الحياة
المدنية ، ومدعيا لنفسه حق تمثيل واقع المجتمع الرأسمالى نفسه • وهو
يشجع مبادئ التسلطية فى كل مكان يستطيع أن يفعل فيه ذلك ، ويؤيد
اخماد حق البحث الحر والنقد والمناقشة والاجتماع ، ونموذجه الاجتماعى
المتالى هو الشخص النشيط ، ولكن الخاضع وضيق الأفق ، والذى تستخدم
مهاراته ، مهما كانت واسعة ، فى الميدان الفنى وحده • والواقع أن أغلبية
المطالبات بزيادة الأجور هى مجرد تمرد ضد مثل هذا النوع من

الاحقاد - تمرد ضد البتر المنظم لشخصية العامل وتعجز ملكاته الفنية والبشرية ، ضد اخضاع طبيعة حياته العاملة ومضمونها للتطورات التكنولوجية التي تسلبه حقه فى الابتكار والسيطرة ، وحتى فى التبصر .
المطالبة بزيادة الأجور كثيرا ما يكون المحرك لها التمرد ضد ظروف العمل أكثر منه ضد العبء الاقتصادى الناجم عن الاستغلال الذى يتعرض له العمل . انها تمثل مطلباً بأكبر قدر ممكن من المال ثمنا للحياة التى تفسح والوقت الذى يفقد والحرية التى أقيمت فى العمل فى ظل هذه الظروف .
فالعمال لا يصرون على الحصول على أكبر قدر ممكن من المال لأنهم يضعون الأجور (المال وما يستطيع المال شراؤه) فوق كل شيء آخر ، بل لأن العمل النقابى بحالته الحاضرة لا يسمح للعمال بمقاتلة صاحب العمل الا حول سعر عملهم ، وليس للسيطرة على ظروف هذا العمل ومضمونه .

وبإيجاز ، يحاول العامل - حتى أكبر العمال أجرا - أن يبيع نفسه بأعلى سعر ممكن لأنه لا يستطيع الا أن يبيع نفسه . ومن الناحية الأخرى .
مهما كان الثمن الذى يحصل عليه مقابل حريته فانه لن يعوضه عن خسارته الانسانية . فأيا كان مقدار ما يستطيع استخلاصه من صاحب العمل ، فانه لن يستطيع السيطرة على حياته العاملة أو يحصل على الحرية فى تقرير مصير نفسه .

ومن الواضح اذن أن المطالبة بزيادة الأجور تعكس وتخفى مطالب أعمق بكثير - وأسوأ من ذلك ، انها نهاية الطريق الذى وصلت اليه حركة الطبقة العاملة . لأن نزاعات الأجور ذاتها تجنح الى خدمة رغبات صاحب العمل : لينخلو له الجو لتنظيم العملية الانتاجية كما يريد وتحديد مضمون العمل وعلاقاته كيفاً وكما ، وفى مقابل ذلك - ومقابل الآلام الإضافية التى يمكن أن يتعرض لها العامل نتيجة له - لا يمانع أصحاب الأعمال فى زيادة الأجور . فالمطالبة بزيادة الأجور فى ذاتها تقبل معيارا أساسيا هو الاقتصاد القائم على دافع الربح ، أى أن لكل شيء ثمنا وأن المال هو القيمة العليا وأنك تستطيع أن تفعل أى شيء فى المخلوقات الآدمية مادمت تدفع الثمن . فهى تطلق للدائرة الرأسمالية حرية السعى وراء أقصى ربح وأن تحكم المجتمع بلا منافس فى مقابل الفتات التى يلقيها رأس المال . ان المطالبة بزيادة الأجور فى ذاتها تسمح للصناعة بخلق بروتاريا جديدة : بروتاريا فى أسفل درجات المجتمع لا تبقى بعد ثمانى ساعات من السخرة يوميا سوى رغبة مرهقة فى الهرب - هرب يبيعه لهم المتحكمون فى

الفراغ والثقافة نسبيّة في منازلهم وهم يقنعونهم بأنهم يعيشون في أفضل عالم ممكن .

فإذا أرادت الطبقة العاملة المحافظة على مهمتها كطبقة حاكمة فلا بد أن تهاجم . أولا وقبل كل شيء ، ظروف العمل في مكان العمل . ففي هذا المكان يتعرض العامل - كمنتج ومواطن على السواء - للتجريد أكثر من أى مكان آخر ، وفيه أيضا يمكن مهاجمة المجتمع الرأسمالى بصورة مباشرة أكثر من أى مكان آخر . ففي هذا المكان يستطيع العمال رفض علاقات العمل الاضطهادية واخضاعها للتغيير الواعى من جانب « سيطرة العمال » المنظمة ، ويحددون ظروف العمل باصرارهم على الاستقلال ، وبذلك يحافظون على وعيهم الطبقي ويؤكدونه . وفي هذا المكان يستطيعون الكفاح فى سبيل تحرير انسانية العامل كهدف أسمى .

لقد قال فيتوريو فوا ، النقابى الايطالى ، أن استعادة استقلال العامل داخل نطاق العملية الانتاجية « هى حجر الزاوية الذى يقوم عليه تفكير أية نقابة فى مستقبلها » (١) . « ان الديمقراطية فى المجتمعات الصناعية فى خطر . فتنظيم العمال فى المجتمع الرأسمالى المتقدم ينجح الى الفصل بين عملية اصدار القرارات وعملية التنفيذ . انه ينجح الى جعل العامل مجرد أداة طيعة لا تستطيع المشاركة فى العملية الانتاجية ككل أو فى علاقاتها بالمجتمع . وبعبارة أخرى يعمل على اخضاع العامل بشدة لقرارات يتخذها أصحاب الأعمال لزيادة أرباحهم . وحتى الهدف المرغوب فيه من تحسين توزيع الدخول يستخدم فى تحويل العامل ، بموافقته ومشاركته ، الى نوع معين من المستهلك لكى يزيد أرباح النظام برفع مستوى الاستهلاك الشعبى . ومهما اتسع مجال العمل السياسى تظل قوانين الانتاج الاجتماعى متجهة أكثر فأكثر الى الاستقلال عن الديمقراطية السياسية ، وعن الحقوق المعترف بها عادة - حرية الفكر والصحافة والاجتماع الخ . وتدل التجربة على أن هذا النقص الأساسى فى الحرية فى علاقات العمل الحديثة يمثل خطرا دائما على الحريات العامة . »

« ان بعض أصحاب النظريات يعتقدون أن خضوع العمال لابد منه كنتيجة للتنظيم الانتاجى الحديث ، سواء فى ظل الرأسمالية أو الاشتراكية ، وينطوى ذلك على ادانة المجتمع الصناعى ذاته ، وعلى أنه لاحل للمشكلة الا ربما فى مجتمع ما بعد الصناعة عندما تحل الآلات تماما محل العمل

(١) فيتوريو فوا « مشاكل الاشتراكية » مارس ويونية ١٩٦٣

البشرى • ونحن لانقبل هذه الحتمية : فلدينا ثقة في قدرة الارادة العامة على تحقيق الديمقراطية •

« ويعتقد آخرون أن اضطهاد العمال ينبثق كله من الملكية الخاصة في وسائل الانتاج ، وأنه بمجرد انتقال رأس المال الى الملكية العامة ضمنت حريات العمال • وهذا أيضا غير صحيح على علاته • فالقوة الاشتراكية تستطيع مصادرة رأس المال الخاص وبذلك تخلق الظرف الملائم لحرية العمال ، ولكن اذا ظل تنظيم الانتاج فى المشروع وفى الاقتصاد ككل يروقراطيا عن طريق خطة جامدة من القرارات المركزية ، فان العمال سيعانون عملية الانتاج الاجتماعية كعملية غريبة عنهم ، وسيكون خضوعهم لها من بعض النواحي مثل خضوعهم لرأس المال فى البلاد الرأسمالية حاليا •

« ان المشكلة الرئيسية للمجتمع الصناعى ، بتنظيمه النامى للانتاج والعمل ، هى كيف تتحقق ديمقراطية العمل • فى مرحلة الرأسمالية المتقدمة لابد أن تجد الديمقراطية صورا تنبثق من ظروف العمال وتمثلها بعق ، وبالتالي تحتوى الظروف البشرية كلها •

« ومن ثم فان مشكلة الديمقراطية فى المجتمع الصناعى لاتستطيع انتظار مجتمع ما بعد الرأسمالية ولا مجتمع الاشتراكية • بل يجب اثارها الآن • وهذا بالذات ما تستطيع النقابات ، فى اعلى صور صراعاها ، ان تفعله فى المصانع وفى صناعات بأكملها •

٢ - قوى مضادة

ولكن ماهى أعلى صور الصراع ؟ وكيف ينبغي القيام بها ؟ كيف يمكن التغلب على الاضطهاد الذى يعاينه العمال فى مكان العمل - وفى حياتهم كلها ؟ يعتقد بعض ذوى النوايا الحسنة أن الاجابة تكمن فى الكفاح من أجل الاعتراف ، فى مكان العمل ، بالحريات النظامية للمواطن (الاجتماع والقول والاتحاد الخ) ، ومن أجل الاعتراف بالنقابات قانونا فى المشروع • فهم يضمنون السؤال بطريقة خطأ ويفترضون أنه قد حل • فإذا كانت النقابات تجسيدا مجسما للحرية (أو للوعد بالتحريير) بالنسبة للعمال ، واذا استطاعت أن تحدد أهدافا وتجند العمال حولها للعمل على تمكينهم من تحديد ظروف عملهم بأنفسهم ، عندئذ تكون مشاكل التجنيد والكفاح بالنسبة للنقابات ودورها فى المشروع قد

حلت • فسيكون العمال مشغولين بالقتال للسيطرة على ظروف عملهم وتنظيمه ، وسيقرضون بالقوة الاعتراف ، القانوني أو غير القانوني ، بالنقابة •

ولكن الواقع أن النقابة الفرنسية ، على الأقل ، لم تنجح في التعبير عن الصراع ضد الاضطهاد والكفاح من أجل سيطرة العمال عن طريق أهداف محددة تجند حولها العمال • وهذا أمر صعب التحقيق طبعا • ومن الواضح أيضا أن الكفاح ، حيثما حدث أى كفاح ، كان يدار بطريقة سيئة • فالصراع من أجل تحرير العامل في مكان عمله ظل عند مستوى الأفكار العامة المجردة • ان موقف النقابات يعكس عيبا يعقوبا قديما - الدخول الى المشاكل من الزاوية القضائية والأوضاع القائمة • ولدينا مثال على ذلك في « نزاع رينو » في أوائل ١٩٦٣ ، عندما أضافت النقابة مطلبيا بزيادة الصلاحيات النقابية الى مطلبها الخاص بأسبوع رابع من الاجازة باجر • وكانت النتيجة نموذجية • فقد منح العمال الأسبوع ، الذي كانوا على استعداد للقتال من أجله ، ولكنهم لم يحصلوا على أية زيادة في الصلاحيات ، التي كان من المفهوم أنهم لم يكونوا على استعداد للقتال من أجلها • لأن العمال يقاتلون من أجل النقابة عندما تقول ما تريد أن تفعله ، في صورة محددة ، بشأن مشاكل عمالية مباشرة ومحددة ، ولكنهم لا يقاتلون اذا طالبتهم بتقويتها أولا لكي تعمل فيما بعد • وهم سيقاقلون من أجل الحريات المدنية في المصنع (وخارجه) عندما يعرفون لماذا تطلب هذه الحريات وكيف ستكون ، وليس قبل ذلك •

وقد دلت التجربة على أن ضمان الحريات المدنية في مكان العمل لا يؤدي في ذاته الى تحقيق أى قدر مهما كان تأفها من سيطرة العمال وقوتهم • فضلا عن أنه ما دامت مثل الحريات صورية وتجريدية ، فانه من السهولة بمكان استخدامها في محاولة ادماج النقابات في النظام القائم ، بتحويلها الى أجهزة بيروقراطية وبذلك يتحقق تعاونها مع أصحاب الأعمال الذين يفرضون على العمال الوصاية • وهذا هو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وفي السويد ، والى حد ما في ألمانيا الغربية • فالمطالبة بالاعتراف بالنقابة والحريات المدنية داخل المشروع يظل مطلبيا مجردا ولا يستطيع تجنيد العمال ما دام ليس مرتبطا عضويا بالمطالبة بسلطات محددة على علاقات العمل • ان الاعتراف بالنقابة والحريات المدنية في مكان العمل ليس هدفا في ذاته • وقيمتة الوحيدة في

المضمون (أى صلاحيات محددة للعمال) الذى يمكن تحقيقه بوساطته :
ويقتضى هذا المضمون سيطرة النقابات على كل جوانب علاقات
العمل ، بحيث :

١ - تخضع مقتضيات العملية الانتاجية لحاجات العمال وتلحق
بها .

٢ - يحد نطاق تحكم أصحاب الأعمال .

٣ - تنشأ مع القوة قوة مضادة حقيقية تستطيع الاعتراض على قرارات
الادارة الرأسمالية وابطالها وابدالها بغيرها داخل الشركة وفى المجتمع .

وهذه الجوانب الثلاثة المتداخلة لمطلب سيطرة العمال فى الواقع
أكثر تحديدا وفاعلية ، من زاوية القدرة على التجنيد والعمل ، من المطالبة
بزيادة الأجور (التى لابد بالضرورة أن تكون جزءا منها) . لقد ترك
مضمون علاقات العمل بأكمله لتحكم أصحاب الأعمال عمليا ، بسبب
العملية الانتاجية ككل ، وجهل العمال بالقرارات الاقتصادية والفنية التى
تحدد ظروف عملهم . وفى معظم الحالات تقتصر النقابات على المفاوضة
حول الحد الأدنى لسعر قوة العمل ، وترك صاحب العمل حرا فى
استغلال قوة العمل بالطريقة والشروط التى تناسبه . وهو يستطيع
أن يضيف مكافآت الى الحد الأدنى من المعدلات المتفق عليه ، بطريقة
تحكمية تماما وبدون ارتباط بأى تعاقد بشأنها . وهكذا يمكن تحقيق
زيادة فى الأجور الأساسية لا يكون لها أى اثر عملى ، أو يتم تحييد أثرها
بزيادة كثافة العمل ، أو عن طريق زيادة معدل سرعة العمل أو تخفيض
المكافآت ، أو بوضع آلات جديدة تزيد العمل صعوبة وتعقيدا دون أية
زيادة مقابلة فى الدرجات أو الأجور ، أو بتخفيض درجة العمال (سواء
مع خفض أجرهم أم لا) بحيث يتعرضون للحط من مركزهم المهني
ولتوقف نمو ملكاتهم وفقدان الاستقلال فى العمل .

والمطالبة بزيادة عامة فى الأجور لا تؤدي ، فى هذا الموقف ، الى
علاج انحطاط ظروف العمال . ففى لا تؤدي الى استقطاع مقابل فى معدل
الارباح والاستغلال ، بل انها لا تستطيع حتى أن تقيس مدى وقع زيادة
الأجور على معدل الربح ، اذا كان لهذه الزيادة أى وقع . وفوق كل
شئ آخر ، لا تستطيع المطالبة برفع الأجور فى الصناعات الكبرى أن
تغطي مواقف مختلفة مثل موقف العمال شبه المهرة الذين يحصلون على

أجر بين ٧ جنيه و ٢٠ جنيها اسبوعيا ، تبعا لما اذا كان العامل رجلا أو امرأة وللمكان الذى يعمل فيه ، وموقف العمال المهرة الذين يحصلون على أجر بين ١٢ و ٣٠ جنيها اسبوعيا ، وموقف الفئتين الذى يمكن أيضا أن تصل مرتباتهم الى ثلاثة امثالها بين بلد وبلد أو وظيفة وأخرى .

ان الفوارق الكبرى فى ظروف العمل والأجور داخل نفس الصناعة ولنفس العمل تحول دون تكتل الطبقة العاملة وراء مطالب عامة موحدة بعد أدنى لمعدل الأجر فى الساعة . فالشعارات العامة الموحدة غير كافية وحدها ، فهى لا تستطيع توحيد وتجنيد الطبقة العاملة المنقسمة على نفسها الى اقصى حد . وهى لا تستطيع اثارة هجوم ضد السلطات التحكمية لأصحاب الأعمال على الادارة الاقتصادية والفنية ، أو ضد الاختلاف فى نمو معدلات الانتاج والأجور والأرباح .

وهذا هو السبب فى أن الأولوية الأولى بالنسبة لحركة العمال اليوم هى وضع استراتيجية جديدة واهدافا جديدة توحد بين المطالب الخاصة بالأجور والادارة وتقرير المصير توحيدا لا انفصام فيه . والوسيلة الوحيدة لتجنيد وتوحيد طبقة عاملة منقسمة هى مهاجمة القوة الطبقية التى يمارسها صاحب العمل والدولة . والسبيل الوحيد الى مهاجمة هذه القوة الطبقية هو الاستيلاء على قطاع رئيسى من سلطة اصدار القرارات والادارة من كل صاحب عمل (بما فى ذلك الدولة) .

وبعبارة أكثر تحديدا ينبغي ألا تكون أهداف هذا الهجوم هى تعديل ظروف العمال وتكييفها داخل اطار سياسة ادارة مفروضة ومرحلة من النمو الفنى مفروضة . فاية انتصارات من هذا النوع ، التى لاتمس سوى أهداف غير قابلة للتعميم ، ستكون تحت رحمة التقدم الفنى والانماط الجديدة من العمل ، ان مثل هذه الانتصارات سرعان ما تفقد جدواها . وعلى العكس من ذلك ينبغي ان تطالب حركة العمال بصلاحية دائمة ، مدونة فى عقود ، لتحديد كل جانب من جوانب علاقات العمل ومعيار الدفع . فيجب أن يكون كل تعديل فى عملية الانتاج موضع مفاوضة مع العمال . وبذلك تستطيع حركة العمال أن تؤثر فى سياسة الادارة وتوجيهها فى الاتجاه المطلوب . فمثلا :

يجب أن يكون فى وسع النقابة السيطرة على خطط التدريب ومدارسه وأن تتأكد من أن هذه الخطط لاتهدف الى تدريب آلات بشرية من انصاف الانسان الذين أوصدت آفاقهم بعلم المعرفة التى يركزون تحت

وطاقتها - بل تدرب عمالا مستقلين مهنيًا تدريبًا متعدد الجوانب وتوهمهم
للتقدم في مهنتهم على الأقل بسرعة التقدم التكنولوجي .

ويجب أن يكون في وسع النقابة السيطرة على تنظيم العمل
والأسلوب الذي يتم به التعيين . ويضمن ذلك أن تكون التغيرات في
الأعمال والتنظيم مما يؤدي إلى تنمية قدرات العمال واستقلالهم المهني -
بدلاً من تقييدهم أو الحط من شأنهم . ويجب بصفة خاصة عدم تقييد
العمال الشباب بوضعهم في أعمال مجزأة تحط من شأنهم .

ويجب أن يكون للنقابة أيضاً سلطة في تقسيم العمل ، على مستوى
المشروع والصناعة كلها ، على أساس تكنولوجية الإنتاج وما يتوقع لها
من نمو . فلا بد من أن يكون في مقدورها أن تفرض على أصحاب
الأعمال ، في كل شركة ، مستوى العمالة والترتيبات التنظيمية
الضرورية لأرقامهم على تطبيق أفضل الأساليب الفنية الإنتاجية وتقسيمات
العمل وتنظيماته من وجهة نظر العمال . فالتقدم الفني يجب أن يتفق
مع التقدم البشري .

ويجب أن تكون النقابة قادرة على أن تحدد في اتفاقات مواعيد
وسرعات العمل ، ومعدلات العمل بالقطعة ، ومواصفات التعيين في الأعمال
المختلفة . الخ . وينطوي ذلك على مفاوضة مستمرة ومعرفة بالتغيرات
الفنية وأثرها على ظروف العمل ، إلى جانب القدرة على التأثير فيها .

وأخيراً يجب أن تطالب النقابة بمكافأة انتاج جماعية . ولا تحدد
هذه المكافأة على أساس الانتاجية الفردية أو الأرباح ، بل بمقدار
الانتاج في عدد محدد من الساعات . وهذه المكافأة ، التي يجب أن
تضاف إلى الأجر الأساسي - الذي يجب المطالبة برفعه في نفس الوقت -
هي الخطوة الأولى من جانب العمال لتحديد كيفية توزيع دخل الشركة بين
الأجور والاستثمارات واستهلاكات رأس المال . والهدف من هذه المكافأة
هو ثلاث شعب :

١ - نزع المكافأة السنوية من مجال تحكم أصحاب الأعمال الذين
يستخدمونها في الوقت الحاضر كمنح أو « مكافآت ضد الإضراب » أو
فيما تريده الإدارة . فهذه المكافآت ينبغي أن تكون جزءاً من مفاوضات
النقابات وتحدد على أساس موضوعي .

٢ - ربط المكافأة السنوية بالمعدل الحقيقي للعائد من العمل

الجماعى ، أى الزيادة المتوالية فى الانتاج من عدد معين من ساعات العمل .
وحق النقابات فى التفاوض بشأن المكافآت لابد بالضرورة أن يكون
مصحوبا بحق الحصول على كل المعلومات الخاصة بتنمية انتاجية المشروع
وبمعدل الربح الحقيقى أو المحتمل ، وبالتالي بسياسة أصحاب العمل
فى الإدارة .

٣ - تستطيع النقابات على أساس هذه المعلومات أن تعارض
معارضة فعالة فى أية زيادة فى معدل الاستغلال وأى توسع فى مجال
مبادرة اصحاب الأعمال . فهى تستطيع أن تضمن بصفة خاصة أن تكون
نفقات العمالة نسبة ثابتة ، على الأقل ، من مجموع نفقات الانتاج أيا
كانت حالة الانتاجية . وبهذه الطريقة تستطيع أن تحول دون أن يكون
« تخفيض » قوة العمل عملية مربحة ، وإن يكون التوسع المبالغ فيه
مفيدا . وتستطيع أن تحول دون اتباع أية سياسة تجارية خطأ (وبخاصة
التي تؤدي الى فائض انتاج) أو سياسة اغراق ، على حساب العمال .
وتستطيع أن تكيف مطالبها بأن تدخل فى اعتبارها كل الميزات التي
تجعلها زيادة الانتاجية فى متناول اصحاب الأعمال . وفى النهاية
سيكون فى وسع النقابة أن تتفاوض فى كل جانب من جوانب برنامج
المشروع بأكمله : الاستثمارات والاحتياطي والأجور المباشرة وغير
المباشرة وأوقات الفراغ والنفقات الاجتماعية ، بحيث تمارس السيطرة
وسلطة الاعتراض على ادارة المشروع كله .

٣ - النزاع حول الإدارة

ويمكن تعديل الأهداف العامة لهذا الصراع ومواقفها لتناسب
كل موقف محلي لأنها تتضمن أوسع نطاق من المطالب والمشاكل المحددة
من وجهة نظر طبقة واحدة . فالصراع من أجل الاعتراف بالنقابة
واستقلالها فى المشروع يتلام بصورة طبيعية مع هذه الأهداف ، لأكهاف
نهائى ولكن كأداة لابد منها للقوة : الكفاح والسيطرة والحصول على
حق الإدارة الذاتية واتخاذ القرارات حيث يعاني العمال بصورة مباشرة
من ظروفهم السيئة ويتعرضون لقوة رأس المال والصراعهم مع المجتمع ،
حيث يجب أن يدركوا الواقع الذى يسحقهم اذا أريد أن يكون لتغيير
المجتمع والفرص القوة السياسية للطبقة العامة أى معنى بالنسبة لهم -
أى حيث يعملون .

ولن يؤدي هذا الصراع طبعا الى إلغاء الأرباح بضربة واحدة ،

ولن يؤدي الى استيلاء الطبقة العاملة على القوة ، ولن يؤدي ، حتى اذا انتهى بالانتصار ، الى الفاء الرأسمالية . أنه لن يؤدي الا الى معارك جديدة وفرصة الحصول على انتصارات جديدة وجزئية . وفي كل مرحلة ، وبخاصة في البداية ، لابد أن ينتهي بحل وسط . وهو سيسير في طريق مئة بالكمان . فسترغم النقابات على عقد اتفاقات مع أصحاب الأعمال ، ولن يستطيعوا نبذ سلطة أصحاب الأعمال كلها ، أو الاعتراض على الادارة الرأسمالية بأكملها . فليهم أن يكونوا مستعدين « لأن تتسخ أيديهم » . وبكل حل وسط وكل اتفاق ينتهي اليه الصراع ، سيدعمون قوة اصحاب الأعمال .

وينبغي عدم اخفاء هذه الحقائق أو الخط من شأنها . فطريق العمل الذي صورته ينطوي على أخطار حقيقية . فلماذا اذن هو أفضل من التكتيكات الحالية ؟ دعنا ننظر بامعان أكثر قليلا .

« يجب ألا نقبل نظاما للادارة قائما على الربح . يجب علينا أن نحمل الطبقة العاملة الى السلطة . ويجب ألا ندعم قوة أصحاب الأعمال » . ان جميع الاشتراكيين متفقون طبعاً على ذلك . ولكن العمال يدعمون قوة أصحاب الأعمال كل يوم ، بالحضور الى العمل في الموعد المحدد ، والخضوع لعمل لا صوت لهم في تنظيمه ، وبالعودة آخر الاسبوع الى البيت بالأجر . فهم يقبلون نظام الربح في نفس الوقت ، وبالنسبة لهم ليست قوة الطبقة العاملة سوى حلم . « انهم على الأقل لا يلوثون أيديهم - أو ان النقابات التي تمثلهم لاتفعل ذلك ، ويبقون أحراراً للاعتراض على كل شيء ككل » . وهذا صحيح تماما . ولكن ادعاءاتهم واعتراضهم على النظام لايرقى الى أكثر من مستوى النوايا العامة والكلام . انها تجريدية ، ونقاؤها يؤدي الى عجزها . ان القسدة على مواجهة الواقع تنقصها . فهي تترك قوة رأس المال كاملة . انها بلا ايجابية . وينتهي بها الحال الى السقوط في كل الفخاخ التي تدعى انها تتجنبها .

فمثلا ، لكي تتجنب النقابات التعاون الطبقي تجنح الى عدم الاهتمام بالاتفاقات التي تغطي مصنعا أو قطاعا صناعيا . والاتفاقات الجماعية تفقد فعاليتها بالتدرج أو يسمح لها بأن تصبح غير سارية المفعول لأن النقابات لا تجددها عند ما ينتهي أجلها . ولا توقع الاتفاقات بعد المعارك في سبيل بعض المطالب المعينة لأن النقابات لاتريد الاعتراف بقوة صاحب المال . والمطالب لا تسجل كتابة لأن زعماء النقابات لا يريدون الثورط ، وبدلاً من ذلك تنظم النقابة أعمالاً جزئية للاعراب عن تضرع واحتجاج غامضين .

ثم تنتظر أصحاب الأعمال حتى يتقدموا بعرض • ولكن يجب ألا تكون هناك مفاوضات مع العدو ، وتحل الاستفهامات محل الاتفاقات • وتحفظ النقابات بيديها نظيفتين • فما هي فائدة كل هذا ، شعور سهل بالاستقلال ، وبعبارة أخرى لا شيء مطلقاً فيما يتصل بالانتصارات العملية على الإدارة الرأسمالية • وماذا يفقد أصحاب الأعمال ؟ نفس الشيء تماماً : لا شيء • فصاحب العمل أيضاً يحتفظ باستقلاله في إدارة المشروع بالطريقة التي يراها ، وبعبارة أخرى : يقيم ورشاً أخرى عندما يريد هو ، ويحذف ويضيف ويستثمر طبقاً لبرنامج هو ، ويحدد جداول العمليات وينفذ البرامج ويقسم الأعمال • الخ • على أساس المعيار الذي يجلب له أكبر قدر من الفائدة – بل أنه حتى يدفع أجور قوته العاملة تبعاً لميزانية موضوعة سبقت • ويجب ألا نقع مطلقاً في خطأ حول هذا الأمر : ان خزائن المشروعات الكبرى الحديثة ليست زخرة بأوراق النقد التي يجب على العمال ان يحاولوا استخلاصها من جشع صاحب العمل • انها تحتوي على برامج • وتتضمن هذه البرامج احتياطي أمن : فهي محسوبة بحيث لا تمرقل مطالب الأجور المتوقعة خطط الاستثمار واستهلاكات رأس المال (التي تحسب تنوعاتها على أساس العوامل الاقتصادية المتوقعة) او خطط الانتاج •

ان الاتجاه السائد في الصناعة الحديثة لم يعد هو أكبر قدر من استغلال العمال بكل وسيلة ممكنة ، أسلوب العصا والوعود • ان الاتجاه السائد (الذي تمثل استثناءاته العديدة الماضي لا المستقبل) هو « ادماج » العمال في النظام • فصاحب العمل الحديث يعلم ان العمل بالقطعة لا « يدر عائداً » ويعلم أكثر حتى من ذلك ان أهم شيء في الشركات الكبرى ، حيث يعد رأس المال الثابت أهم من رأس المال الدائر ، هو الانتظام • وتحقيق ذلك يتنافى تماماً مع تشجيع الناتج الفردي ، لأن نشاطه يعقبه خمول • فخمسة في المائة من العمال الذين ينجزون ٢٠٠ او ٣٠٠ في المائة من المعدل المحدد أقل فائدة من مصبغ بأكمله يعمل باستمرار بمعدل متوسط ١٠٠ في المائة – وهو متوسط مؤلف من ثلث العمال بمعدل ٨٠ في المائة والثلث الثاني ١٠٠ في المائة والثالث ١٢٠ في المائة ، مثلاً ، من متوسط الانتاج •

ولتحقيق هذا الانتظام يتنبأ صاحب العمل بالأشياء غير المتوقعة – وبخاصة المطالبات برفع الأجور • اما النقابات التي لا تريد «كلويث» يديها فانها لا تكاد تهتم به أصلاً في تكتيكها • فهذه التكتيكات تترك له

القوة التي يحتاجها - سلطة الادارة واصدار القرارات ، سلطة تحديد نفس الزيادات فى الأجور التي يرغب على منحها ، وحصرها داخل الحدود التي وضعها .

ومن ثم فإن « ادماج » النقابة يحدث داخل نطاق نفس المطالبة برفع الأجور التي تتقدم بها والتنازلات التي تحصل عليها . لأن هذه الأشياء محسوبة فى برنامج المشروع ، وقد أدمجت مقدما فى خطة الادارة ولا تعارضها من أية ناحية عملية . كما أن النقابة لا تستطيع الاعتراض المجدى على خطة اضافات بالاحتجاج عليها بعد اعلانها : فما تتحمله الشركة من تكاليف بسبب اضرابات الاحتجاج ستكون محسوبة كجزء من نفقات العملية ، ويتم الأمر - بعد الاحتجاج - كما توقعته الشركة . ان النقابات لا تملك أية سيطرة على قرارات وبيانات سياسة صاحب العمل لأنها ترفضها أصلا . وهذا الرفض فى ذاته أحد الأسس التي تعتمد عليها سياسة الادارة . والواقع أن سياسة الادارة تسيطر على الموقف تماما . فاصحاب الأعمال يحتفظون بالمبادأة . ويواجهون النقابات بمواقف جديدة باستمرار - اقتصادية وفنية وتنظيمية - تؤثر فى حياة العمال وعملهم ومستقبلهم وعلاقاتهم ، ويكشفون عن هذه المواقف طبقا لاستراتيجيتية موضوعة سيقا ولا يتركون للنقابة سوى الاجابة « بنعم » أو « لا » . ولكننا عندما نقول « لا » لا يكون للامر أهمية ، وليس هناك أى تقدم مرئى بعد كل هذه المعارك التي حاربها العمال . فنفس النوع من المعارك يتكرر المرة تلو المرة ، ويعود العمال دائما الى النقطة التي بدأوا منها .

وبذلك يظل الصراع تجريديا . فليست هناك رابطة تربط الكفاح اليومي بالأهداف النهائية (تقليل الاضطهاد والغاؤه ، والمفاوضة فى كل جوانب الأجور ، ضمان العمل والترقيات ، ارتفاع مستوى المعيشة تبعاً للمحاجات ، الغاء دكتاتورية الربح) ، فهناك من ناحية أهداف طويلة المدى ومن الناحية الأخرى كفاحات يومية ولا يكاد يكون بينهما ارتباط .

وعلى العكس من ذلك ، اذ أخذت النقابة البيانات المستخدمة فى وضع خطة سياسة الادارة ، واذا توقعت مسبقا قرارات صاحب العمل ، واذا تقدمت فى كل خطوة بالحل البديل من عندها ، واذا دخلت المعركة من أجل الأخذ بحلولها هي ، عندئذ تستطيع أن تنازع الادارة الرأسمالية بفاعلية أكثر بكثير من أى عدد من الحطب البليغة . فالنقابة ستكون فى مركز يتيح لها السيطرة على النمو (الفنى والانتاجى والمهنى .. الخ) وتوجيهه نحو تحقيق قدر من الأهداف الاجتماعية والانسانية والاقتصادية

ويعنى ذلك ، مثلا ، أنه بدلا من القتال ضد أوامر الفصل وخطط إعادة التنظيم فى قطاع صناعى ، ينبغى أن نقاتل من أجل خطة محددة لإعادة التنظيم وإعادة التقسيم وإعادة العمالة تخضع فى كل جانب من جوانبها لرقابة دائمة من جانب النقابة . وبدلا من القتال ضد الآلات الجديدة وأنماط العمل الجديدة التى تفرضها هذه الآلات ، ينبغى أن نقاتل حول أنواع الآلات وطريقة إقامتها وأنماط العمل المتوقعة والتقسيمات التى تترتب عليها ، قبل أن يحدث التنظيم الجديد . وبدلا من القتال ضد زيادة الاستغلال ، ينبغى أن نقاتل من أجل إخضاع برامج الاستثمارات والاستهلاكات لسيطرتها وضمان تنفيذ ما يفيد العمال منها .

«الاتكون النقابة - اذ تصرف على هذا الوجه - قد قبلت غطا من الادارة الرأسمالية ؟» بمعنى ما : نعم ؟ ولكنى قلت من قبل أنها يجب أن تقبلها الى هذا الحد بدلا من التظاهر برفضها ، مع الخضوع لها فعلا . فليست النقطة هى الخضوع لها أم لا . فيجب قبولها لكى يمكن تغييرها ، لتغيير بياناتها الأساسية ، لكى تنازعها نقطة نقطة وخطوة خطوة ، لارغامها على السير فى الاتجاه الذى يريده العمال : وباختصار لتعريضها لازمة وارغامها على تغيير أسسها . فبعد كل انتصار جزئى ، كل إعادة تقسيم أو إعادة تنظيم أو استثمار أو فصل تحول النقابة دون حدوثه أو تفرضه ، تتأكد قوة العمال ، ويرتفع وعيهم ، وتزداد حرية رأس المال وسيادته . وينكشف الضعف المتأصل فى النظام - التناقض بين منطق الربح وحاجات الناس ومطالبها .

هل هذا تعاون طبقي ؟ لا جدال فى أنه يكون كذلك اذا تولت النقابة مسئوليات الادارة - « الادارة المشتركة » . ويكون كذلك اذا نسيت النقابة أن هدفها ليس مجرد تحقيق بعض التحسينات بأى ثمن ، بل تحرير العمال وحقوقهم فى تحديد ظروفهم الخاصة . فاذا قبلت النقابة الاشتراك فى اصدار القرارات وضمان تطبيقها يكون ذلك تعاونا طبقي . ان هذه المشاركة بالذات ، التى يدعو اليها أنصار « الادارة المشتركة » ، هى ما ينبغى رفضه بعنف فالأمر ليس العمل على وضع سياسة ادارة « أبوية » من نوع جديد بالاشتراك مع أصحاب الأعمال ، بل على معارضة سياسات أصحاب الأعمال بسياسات النقابة . ويعنى هذا القتال من أجل خطة للمصنع وخطة للصناعة والخطة الإقليمية ، التى توضع جميعها بعناية واتساق كامل ، والتى تثبت كلها التعارض الجسم بين ما هو مرغوب

فيه ويمكن من ناحية ، وما هو واقعي ، من وجهة نظر المكسب المادي
القصير المدى ، من ناحية أخرى .

ومن الجلي أن المعركة ستنتهي بالأخذ بحجة أحد الطرفين أو بحل
وسط . وسيكون ذلك صدمة لغلاة اليساريين من النوع الذي ندد به
لينين عندما أكد أن هناك حلولا وسطا جيدة وأخرى سيئة . وفي حالتنا
هذه يكون الحل الوسط سيئا اذا هجرت النقابة خطتها وأهدافها واكتفت
بحل متوسط . ولكن لماذا تسلم في أى شيء ؟ فالأجراء الذي يضع حدا
للمعركة يعني ببساطة أنه لم يكن تحقيق كل المطلوب . وتلجأ النقابة
الى الاتفاق عندما يكون أصحاب الأعمال قد مثلوا جزءا كبيرا من خطتها .
فهي تمارس سيطرة على الطريقة التي تنفذ بها الخطوة . ان المعركة تنتهي
بنصر جزئي بعد كفاح مرير ، وينصر « معنوى » هو في ذاته كامل .
لأنه في أثناء الصراع يكون مستوى وعي العمال قد ارتفع ، ولما كانوا
يعرفون أنهم لم يحصلوا على كل حاجاتهم فانهم يكونون على استعداد
لمعارك جديدة ، لقد ذاقوا طعم القوة . والاجراءات التي فرضوها على
الادارة تعمل في اتجاه ما شرعوا في اتجاذه أصلا (برغم أنهم لم يحصلوا
بعد كل شيء) . وهم لم يتنازلوا عن هدفهم بالاتفاق ، بل على النقيض
من ذلك ، لقد اقتربوا منه . ان النقابات لا تسلم أى جزء من
استقلالها بالاتفاق على ترتيب ما (أكثر مما يحدث عندما تقبل ٨ في
المائة زيادة بعد أن طلبت ١٢ في المائة) . فهي لا تضمن خطة صاحب
العمل ، بل العكس انها ترغم أصحاب الأعمال على ضمان تنفيذ جزء
جوهرى من خطة النقابة وتحت رقابتها .

وتدفع هذه الاستراتيجية النقابة الى المطالبة بالتفاوض حول كل
جانب من جوانب علاقات العمل لكي تحد من استقلال صاحب العمل في
الادارة ، وبالتالي من قوة أصحاب الأعمال والدولة . ولا ينطوى ذلك
على تقنين سلطة النقابة ووضع حدود لها ، بل على بناء قوة مضادة ايجابية
وعداية لا تؤدي الى أى مساس باستقلال النقابات . ومتى تم بناء هذه
القوة صارت المعارضة في قرارات أصحاب الأعمال دائمة ومستمرة .
فستجعل في وسع النقابة أن تتوقع مقدما هذه القرارات لتغييرها قبل
اتخاذها . وبذلك يتحول العمال من الدفاع الى الهجوم . وسترفع
مستوى وعيهم وقدرتهم . وتزيد معرفتهم بالعملية الانتاجية . وستجعلهم
يحددون أهدافهم بدقة - أهداف توضع طبقا لتصور برنامج استراتيجى
يستخدمونه في منازعة المخطط الرأسمالية على كل مستوى ، مستوى

المصنع والصناعة والمنطقة والاقتصاد القومي ذاته . وستوجه المطالب الجزئية المحلية نحو خطة شاملة متناسقة تكون بمثابة رد على الرأسمالية الجديدة أو « بديل » لها - وتصبح بدورها أداة في توضيح المطالب المحلية وتحديدها . وستشجع وتحفز الى التقدم المستمر في الصراع من أجل أهداف أكثر نمواً .

وهكذا فإن المطالبة « بسيطرة العمال » أبعد ما تكون عن تنمية التعصب المحلي والفتوى أو « وطنية » المصنع ، إذ أنها تنطوى على قدرة الهجوم وتجنيد العمال . ولن تجيء فرصتها ، ومعناها ، إلا من مطالب محلية تصاغ داخل إطار بديل شامل لنموذج النمو الرأسمالي . ولا بد أن تكون لها هذه الرؤيا الشاملة ، إذ بدونها لن يتوفر لها الصعيد السياسي المقابل (الصعيد الذي تتخذ عليه القرارات الكبرى في التنمية القومية والسياسة الاقتصادية) - تماماً كما يتطلب العمل السياسي وجود جماهير مجندة تحدها روح الصراع ، لا من أجل التقدم فحسب ، بل كذلك - وقبل كل شيء آخر - كقوة مضادة شعبية تستطيع أن تواجه ، بطريقة لا مركزية ومبادأة لا بيروقراطية من نوع خاص بها ، القوى المعرقة التي تمارسها مراكز اتخاذ القرارات الخاصة والعامة .

وهكذا فإنه من الطبيعي جداً أن يؤدي مطلب العمال بسلطة تقرير المصير والادارة الى إعادة النظر في أولويات وأهداف النموذج الرأسمالي للاقتصاد والمجتمع .

غاية العمل

في مناقشة مضمون علاقات العمل كنا طول الوقت نتناول ضمناً الطابع الخاص الذي تضفيه الرأسمالية على القوة العاملة . والفكرة التي يدور حولها الموضوع هي فكرة معنى العمل ، أو بعبارة أدق غاية العمل . وقد لاحظنا أن هناك تناقضاً نظامياً بين الجوهر الإيجابي الخلاق للعمل ومفهوم السلبي السلبية الذي يضفيه عليه أصحاب الأعمال ، الذين يتحكمون ، بسيطرتهم على ظروف عملية الانتاج وعلاقاتها وترتيبها ، في الحياة المهنية للعامل بصورة استبدادية . ويسير هذا التناقض ، الذي يمثل بالنسبة للعامل اضطهاداً، جنباً الى جنب مع تناقض آخر في الجوهر . فمن ناحية ان الغاية الأصلية للعمل من وجهة نظر العامل هي أن ينتج ، بسيطرته على المادة ، ثروة ذات قيمة للناس - وعن هذا الطريق يتكون الانسان

كمنتج . ومن ناحية أخرى ، أن الغاية الأصلية للعمل من وجهة نظر رأس المال هي خلق فائض قيمة بانتاج أى شئ ، بصرف النظر عن نوعه حيث أن قيمة استخدام الناتج تأتى تالية فى الأهمية لاعتبارات الربح . وفى نفس الوقت تكوين عمال يخضعون لاستغلال قوة عملهم بوصفهم « كما » غريبا ومعاديا - انتاج عمال محكوم عليهم « بالاقصاء » . وبإيجاز ، ليس للعمل بالنسبة للعامل معنى سوى باعتباره أداة لانتاج عالم يعيش فيه الناس ، وبالنسبة لرأس المال ليس له معنى سوى باعتباره أداة لانتاج الربح بصرف النظر عن المنفعة البشرية للمنتجات التى يتكون الربح بوساطتها . ومن ثم فإن حالة العامل تثير الضغينة ، لا بسبب الاضطهاد المباشر الذى يعاينه فى العمل فحسب ، ولكن أيضا بسبب الأهداف التى يصفىها الاستغلال الرأسمالى على العمل ، وما يترتب على ذلك من أفكار أى معنى لميدان الانتاج ككل . وكل عامل يحس بهذا الاقصاء عن وعى بدرجة تزيد أو تنقص فى صورة تناقض بين شعوره بالفقر والحب لعمل جيد يقوم به ، والشعور بالاخفاق والحجل واليأس لارغامه على القيام بعمل لأسباب (للتراكم الرأسمالى) ومنتجات كثيرا ما لا تكون جديرة بالعمل والجهد الذى ينفق فيها . فهو يعلم أن عمله قد فشل فى اشباع حاجات حقيقية أو أولويات جوهرية ، أى أنه لا يتفق مع المصلحة العامة للمجتمع .

١ - بعض البدائل المحددة .

ان الصراع ضد الاستغلال لا يكتسب معناه الكامل الا عندما يكون صراعا ضد النتائج الاجتماعية للاستغلال : خطة الأولويات الخطأ ، والتلف والنقص اللذين تفرضهما الرأسمالية مجتمعين على المجتمع بوصفهما نموذجها الخاص من « فيض المستهلك » . فالصراع ضد استغلال العمل هو بالضرورة أيضا صراع ضد الأهداف التى يستغل العمل من أجلها .

والفصل بين هذين الجانبين أصعب من أى وقت مضى ، اذا أريد لحركة العاملة أن تحافظ على استقلالها اليوم . وليست هناك سنوى خاتمة منطقية وحيدة لسياسة أى تنظيم للطبقة العاملة يحاول ، محتجا بأنه لا سياسى ، تقييد كفاح عماله بدائرة مطالبه كمستهلك وحدها اعتقادا منه بأن من هذه المطالب يتألف الصراع ضد الاستغلال . فهى ستضطر الى قبول المقترحات التى تعرضها الدولة الرأسمالية بقصد ادماج النقابات فى النظام القائم قبولاً حسناً ، أو على الأقل عدم مقاومتها من ناحية المبدأ . وتتضمن هذه المقترحات خططا طويلة المدى للحشد من معدل

الأرباح وتتنج بمستوى الأجور على هدى زيادة الدخل القومى - وهى مقترحات لا تثير اعتراضا على المعدل الشامل للتراكم الرأسمالى ، ولا على دافع الربح ، ولا على السيطرة السياسية والاقتصادية للقلة الثرية ، ولا على التحيزات والأولويات التى يفرضها السعى وراء الربح على النشاط الاقتصادى ككل .

فضلا عن أن القتال ضد الاستقلال باسم مطالب المستهلك ، دون الاعتراض على السبب الفعلى للاستقلال (أى التراكم) ونمط ونوع الاستهلاك الذى يقدمه المجتمع الرأسمالى المتقدم ، يؤدى ببساطة الى تجنيد الطبقة العاملة فى وضع ينطوى على احترام قيم هذا المجتمع ومثله العليا واتجاهاته الأساسية . فالنظام فى الواقع يقوى مع كل انتصار جزئى تحصل عليه النقابات . فباستخدام الشعار الكلاسيكى « الرخاء للجميع » تضاف هذه المكاسب فى الأجور والاجازات وقوة الانفاق الشخصى الى حساب الحكومة أو القلة المتحكممة التى منحتها ، ويبطل أثرها عن طريق الصناعات الاستهلاكية التى سرعان ما تحول هذه المكاسب نفسها الى مصادر للربح الاضافى - مع زيادة فى الأسعار أو بغير زيادة . فما دامت مثل هذه المطالب الاقتصادية كمية بحتة وليست نوعية ، فانها لا تؤثر بالمرّة فى النظام ولا تكاد حتى أن تسهم فى تقوية الوعي الطبقي ورفعه .

وقبل الاستطراد فى بيان كيف يمكن جعل العمال يدركون ادراكا محسوسا أهداف إعادة توجيه الاستهلاك والانتاج وتغييرهما ، يمكن تصوير عدم كفاية المطالب الكمية ببعض الأمثلة . لقد سمعت الطبقة العاملة الأمريكية (بالتعاون مع أصحاب الأعمال فى كثير من الحالات ، ومع قدر كبير جدا من التمدادات العسكرية والحماسية) للبقاء على صناعات الأسلحة التى تنتج طائرات وقنابل ودبابات لم تعد منها فائدة ويجب وضع حد لها . ويمكن لهذه الأفكار العمياء عن كيفية ضمان الدفاع الجماعى عن العمل ، أن تتعايش بسهولة جدا طبعا مع تمردات فردية يقوم بها العمال ضد تفاهة العمل الذى يقومون به . ويمكن أن تصل هذه التمردات ، فى مصنع للسيارات الأمريكية ، الى حد التخريب الاجرامى لعملية صنع السيارات التى يكن أن يرى العامل فى انتاجها ، بما ينطوى عليه من عدم فائدة اجتماعية وسخف فردى تجسيدا كريها لما يعانى من اضطهاد فى عمله . وهناك مثل آخر من نفس النوع ، أقل تطرفا ولكنه أكثر تعقيدا ، فى الاصرار العنيف من جانب معدنى الفحم فى قتالهم للحيلولة دون اغلاق

بعض النتائج ، حتى عندما كانت هذه النتائج تدار في ظروف أقل من العادية انسانيًا واقتصاديًا . وهم كافراد يعرفون ، ويعترفون ، بأنه حتى إذا كان الفهم الذي ينتجونه أرخص وأفضل فإن عملهم ، في الظروف التي يعملون فيها ، يظل بشعًا . وواضح من مثل هذه الامثلة على الفلاح الدفاعي البحت أن صراعات العمال التلقائية لا تفشل في احراز أى تقدم فحسب ، بل انها تتوقف فعلا وتنتهى إذا لم تزود بأبعاد سياسية . ويجب أن تكون هذه الأبعاد بحيث تستقطب مطالبهم المباشرة حول رؤيا استراتيجية شاملة للعلاقات الطبقيّة يربط هذه المطالب بأهداف التغيير الاجتماعي الأوسع نطاقا والأبعد مدى . ان الصراع من أجل « يدل » لسياسات الرأسمالية المتقدمة وأولوياتها ينطوى على إعادة صياغة المطالب سعيا وراء حلول مختلفة نوعيا . ويفرض الصراع على الطبقة العاملة بصورة فعالة بوساطة مشاكل مثل « الاغلاق » و « توفير » العمل والتغيير في وضع المصنع وفتح مصانع جديدة وإعادة التدريب . وستزيد هذه المشاكل باستمرار تحت دفع المنافسة بين القلات المتحكمة والمعدل المتزايد للتطور التكنولوجي . فمع عدم وجود بعد سياسي ، ستجد الطبقة العاملة من الصعوبة بمكان كبير أن تفعل أكثر من القيام بحرب دفاعية يائسة .

والواقع أن الاغلاق وتحديد مكان المصنع الجديد وإعادة التدريب ، يتيح للحركة العمالية فرصة كبرى لتأكيد دورها في زعامة المجتمع . فعندما تنطوى قرارات الرأسمالية الجديدة على مشاكل خطيرة للطبقة العاملة ، أو بالأحرى لسكان مناطق وأقاليم بأكملها ، يجب على الطبقة العاملة أن تنتهز الفرصة لاثبات أن أفضل حل على أسس انسانية - وكذلك على أسس التوازن الاقتصادي والتنمية الإقليمية - يتطلب قرارات ضد المنطق الرأسمالي . ويجب أن تطالب « باصلاحات في الأساس » تغير العلاقة بين القوى . وتخلق توزيعا جديدا للصلاحيات ومجالات النفوذ ، مع مراكز جديدة لعملية اتخاذ القرارات الديمقراطية . وتتيح لنا الحركة العمالية الإيطالية أمثلة فريدة من هذا النمط من المطالب النوعية ، التي تقدم بدلا لسياسات نمو الرأسمالية الجديدة . وقد حازت بعض هذه الأمثلة شهرة واسعة في القارة . تقرر الغاء مصنع آلات كبير في ريجيو اميليا بمقتضى « مشروع مارشال » ، وعندئذ احتل الموظفون كلهم - العمال والموظفون الفنيون - وطردوا الادارة ونظموا انتاج الجرافات بأنفسهم مستخدمين خططا كانت قد تبنت . ومرت عدة شهور قبل ظهور أول الانتاج وفي هذه الأثناء استمر المصنع قائما بأموال جمعها الفلاحون وأهل المدينة . ومع الوقت أيدت الحكومة رسميا المشروع ، بصد ضغط من

أحزاب الطبقة العاملة • واستمر ينتج جرارات فترة من الزمن قبل التحول إلى منتجات أخرى • ومازال قائما •

ومثال آخر مصانع الصلب والحديد على الساحل الايطالى • فقد قام « الكونفدرال الشيوعى الاشتراكى المشترك للعمل » بحملة لمدة طويلة على المستوى المحلى والاقليمى من أجل بناء هذه المصانع بوساطة الدولة ، وحدثت اضرابات ومظاهرات كبرى تأييدا لهذا المطلب • وبمساعدة أحزاب الطبقة العاملة على الصعيد القومى نجحت الحملة فى انشاء مندمجة عامة لتمويل بعض المصانع ، التى كانت الحكومة قد رفضتها من قبل على أساس أنها غير اقتصادية • وقد أثير الصراع من أجل صناعات الصلب والحديد الساحلية على أساس برنامج مدروس تماما ومعد بتفاصيله • وكانت الطريقة التى تفلت بها الدولة فى نهاية الأمر الحطة تنطوى على تراجع بالنسبة لهذا البرنامج •

ولا تنتهى أى من هذه المعارك قط بانتصار كامل للحركة العمالية • ولكن مجرد حقيقة أنه حدث صراع وتحققت بعض الانتصارات الجزئية ، التى كثيرا ما تكون ثمينة فى ذاتها ، جعل فى حيز الامكان رفع الصراع الطبقي الى مستوى أعلى وأكثر درامية • فالصراع سمح للحركة بأن تعرض وتثبت امكانية بديل لتوسيع الرأسمالية الجديدة ، وجعلت الجماهير التى اشتركت فى المعركة أكثر وعيا بقوتها وبعلم صلاحية الرأسمالية وضعفها ، انها جعلتهم يدركون ضرورة تخطى الرأسمالية فى اتجاه ينبثق مباشرة من صراعاتهم اليومية •

ان الصراع من أجل الاصلاحات فى الأساس - أى من أجل المكاسب الدائمة فى التقدم نحو ديمقراطية اشتراكية - ضرورى اذا أريد تنمية الكفاح الذى يستطيع رفع الغطاء عن تناقضات الرأسمالية الجديدة وديناميكيتها وفرض أزمة عليها • ويتطلب ذلك صياغة أهداف متوسطة ، مستخلصة من مطالب مباشرة ، تلقى الأضواء على امكان قيام بديل للنظام القائم ، وعلى ضرورة هذا البديل وتفوقه • وعن طريق هذا الصراع يمكن أن تظهر من داخل حركة الرأسمالية امكانيات لاستباق ما قد ينطوى عليه النظام من اضطهاد مقبل • وبذلك تبدو الأوضاع الحالية أكثر قسوة وتناقضاتها ونقصها أكثر وضوحا • ومن الجلى أن هذا الصراع لا يمكن حصره فى معركة سياسية وايدىولوجية مباشرة • لأن الحقيقة هى أن مثل هذه المعارك السياسية والايدىولوجية لا تأثير لها الا اذا كانت أهدافها ، بدلا من أن تبدو مجرد رؤيا للمستقبل البعيد بدرجة تزيد أو تنقص ، موجهة نحو

حملات جماهيرية لتعمل على توسيع نطاق الأغراض المحددة لهذه الحملات •
وبعبارة أخرى ، ان البديل السياسى للنظام القائم لابد أن يبدو على كل
مستوى كإمكانية إيجابية مجسدة يمكن تحقيقها عن طريق ضبط الجماهير
العريضة للشعب :

على مستوى المصنع يبدو فى صورة صراع من أجل سيطرة العمال
على التنظيم وعلاقات العمل •

وعلى مستوى الشركة ، فى صورة صراع من أجل قوة مضادة للطبقة
العاملة تستطيع أن تؤثر فى معدل الربح وحجم الاستثمار وتوجيهه ،
ومستوى النمو التكنولوجى ونوعه •

وعلى المستوى الصناعى ، فى صورة صراع ضد المغالاة فى
الاستثمار الذى كثيرا ما يؤدى الى أزمات ، أو على العكس ضد فشل
الرأسمالية المتقدمة فى القيام بالتنمية الاجتماعية الضرورية - وكل منها
يتطلب برنامجا يحدد خطوط توجيه الإنتاج ، على أساس كميته ونوعه
وطبيعته •

وعلى مستوى المدينة ، فى صورة صراع ضد سيطرة القلات المتحكمه
فى الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فى المدينة : وسائل الانتقال
العامة ، والأرض والمباني ، والحكم المحلى ، ووسائل الترفيه • الخ •

وعلى مستوى الاقليم ، فى صورة صراع من أجل التنمية الصناعية
الجديدة الضرورية لحياة الاقليم وصحته الاقتصادية ، ولامتصاص البطالة
والبطالة المقنعة ، ولخلق عمل للعمال فى الصناعات المتدهورة أو التى لم
يعد منها جدوى ويجب اغلاقها • ويجب أن يقوم بهذا الصراع النقابات
وأحزاب الطبقة العاملة فى اتساق ، ويجب أن يهدف الى خلق مراكز
إقليمية لاتخاذ القرارات فى استقلال عن كل من القلة المتحكمه والاتجاهات
المركزية للدولة •

وعلى مستوى الحطة القومية ، أى على مستوى المجتمع ككل ، فى
صورة وضع الخطوط الرئيسية لحطة بديلة تصصح الاتجاه الذى تضيفه
الرأسمالية الجديدة على الاقتصاد • ويجب أن تقرر مثل هذه الحطة أولويات
حقيقية تتفق مع الحاجات الاجتماعية ، وتقيم أهدافا تنطوى على زيادة الثروة
البشرية للأمة - فى التربية والبحث العلمى والصحة والخدمات العامة
والحياة المدنية - ومواردها المادية - فى استخدام الارض والتنمية
الإقليمية - فى مواجهة أهداف « المجتمع المستهلك » والتراكم الخاص •

ان مما لا جدال فيه مطلقاً أن التخلف الاجتماعي والثقافي والاقليمي ، والنمو السريع للصناعات التي تنتج سلع « الفيض » الاستهلاكية الفردية ، وجهان لعملة واحدة . ولا جدال كذلك في أن الخدمات الاجتماعية والعامة ، والتعليم ، والتنمية الاقليمية والريفية ، مهمة عموماً بصورة منجذبة ، في حين أن صناعات السلع الاستهلاكية تتمتع برخاء لا مثيل له . ولكن السبب في ذلك لا يرجع الى أن الأولى تخضع للملكية العامة والثانية للملكية الخاصة . بل على العكس ، ان السبب في ذلك ناجم عن أن الرأسمالية الجديدة تجعل للثانية الدور الرئيسي في التنمية الاقتصادية . فالتراكم الخاص يحول القسم الأكبر من فائض القيمة الى الاستثمارات التي تدر أكبر عائد على المدى القصير ، وتكون النتيجة أن القسم من الفائض الذي يمكن تخصيصه للاستثمار الاجتماعي ليس كافياً .

بالإضافة الى أن دولة الرأسمالية الجديدة تخضع استثماراتها الخاصة ، وهي غير كافية أصلاً ، لمصالح القلات المتحركة . ويتم ذلك بعدة طرق : بتقديم قروض للقلات المتحركة للتوسيع . وبخلق بناء تحتى للتنمية المالية ، وبالمساعدة في إيجاد أسواق للنتائج غير المنظم (سياسات مالية وعسكرية وميزانية) . وفي كل مناسبة تستخدم الدولة الأرضة العامة لتغطية النفقات الاجتماعية للتراكم الخاص المتمثلة في احتقان المدن وفي النقل والتدريب المهني والصحة العامة . وعندما تنقصها الأموال تختصر تلك الاستثمارات العامة بالذات في الميادين الثقافية والاجتماعية والصناعية التي يمكن ، بمالها من استقلال نسبي أن تعارض سير النمو الرأسمالي .

ومن ثم فإن حل مشاكل الأساس في مجتمعنا لا يمكن أن يوجد في خلق تنظيمات عامة أخرى : بل انه لا يوجد الا في توسيع السيطرة العامة على المراكز الرئيسية لاتخاذ القرارات ومراكز التراكم الخاص ، بهدف تشريك وظيفة الاستثمار والتراكم . ولهذا السبب عندما تطلب الدولة الى العمال قبول تحديد في الأجور كجزء من اتفاق للمحافظة على « التوازن بين الاستهلاك والاستثمار » يكون الرد المباشر :

١ - ليس هناك ضمان ، في ظل الظروف الحاضرة ، ان توفير في الاستهلاك سيؤدي الى ارتفاع الاستثمار . بل على العكس ، قد يكون تحديد الاجور عاملاً في زيادة قوة أصحاب الأعمال ويضمن للقلات المتحركة

أرباحا أخرى ومزايا زيادة الانتاجية ، ويثبط البحث العلمى والتكنولوجى .

٢ - وحتى اذا افترضنا أن الزيادة فى الأرباح استثمرت بصورة فعالة ، فليس هناك ما يضمن أن يكون هذا الاستثمار فى المجالات والمنتجات والخدمات الضرورية اجتماعيا أكثر من غيرها .

٣ - ومن الممكن زيادة مستوى استهلاك العمال (الشخصى والجماعى) فى نفس الوقت مع مستوى الاستثمار المفيد اجتماعيا ، بشرط أن يتغير مضمون الاستهلاك والاستثمار وتركيبهما : بتحرير الاستهلاك والاستثمار فى الترف والقضاء على مصادر الدخل الطفيلية والمضاربات (وبخاصة فى التجارة والأرض) . ويعنى ذلك التخلص من كل أنواع العادم عن طريق تشريك الاستثمار . وما دامت الدولة لم تستول على مراكز القوة الاقتصادية الحقيقية ، وما دام العمال المنظمون غير قادرين على توجيه التنمية الاقتصادية نحو أكثر الحاجات إلحاحا ، ومادامت الدولة تلعب دورا خاضعا لدور القلات المتحركة ، لتضمن لها أرباحا لا مخاطرة فيها وتسمح بضياح الناتج الاجتماعى فى أغراض غير ضرورية ، بل وحتى غير اقتصادية - ما دامت هذه الظروف قائمة ، فانه من حق النقابات ، بل من واجبها ، أن ترفض كلية أى « تحديد للأجور » ، وأية مشاركة فى الادارة الاقتصادية ، لأن آثارهما لن تكون الا دوام الاستغلال الرأسمالى للعمل واستيلائه على فائض القيمة واساءة استخدامه . وفى الأوضاع الحالية تمارس القلات المتحركة نفوذا قويا ، صريحا بدرجة تزيد أو تنقص ، على كل مجالات المجتمع . ولا يرجع ذلك ببساطة الى أنها تستطيع ، فى حدود معينة ، أن تفرض كلا من أسعار بيع منتجاتها وأسعار شراء السلع والخدمات التى تحتاجها . ان هذا القطاع يستطيع أن يفرض على المجتمع أيضا نموذجها الخاص فى الانتاج والاستهلاك ، ويؤثر فى أذواق « المستهلكين » ويقنعهم بشراء المنتجات التى تحقق له أكبر قدر من الربح .

والنتيجة سلسلة كاملة من التشويهات وعدم التكافؤ تشترك فيها جميع اقتصاديات الرأسمالية الجديدة : « يؤس عام وسط فيض خاص » على حد قول جالبرايت . « المدينة » الكبيرة التى تتكلف أموالا طائلة ، مقابل ما يسمى بالمناطق « الحارجية » التى يكاد يصل تدهورها الى الاقترار من السكان ، الأزقة القفرة الى جانب التليفزيون والسيارات الخاصة ، المناطق الريفية المتخلفة الى جانب الأوتومترات ، مبان غير صحية

لا تدخلها الشمس ولا الهواء تقوم في وسطها قصور شاهقة للأعمال التجارية ٠٠ الخ ٠

وليست سيطرة الرأسمالية الجديدة على جميع مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية مباشرة طبعاً ، فهي تعمل عن طريق عدة أساليب ، وتظهر أساساً في الأولويات التي تؤكدُها وإخضاع الحاجات البشرية الحية وتكييفها لمطالب رأس المال الجامد ٠ ويحاول بعض المنظرين اليورجوازيين إنكار هذا الإخضاع ، مشيرين إلى الاستقلال الحقيقي الذي تتمتع به الدولة ، أو بعض النقيضات الاندماجية مثل الجامعة ٠ وصحيح أنه يكون من المبالغة في تبسيط الأمور تحدث عن « معاقل » في مثل هذه الحالات ٠ والواقع أن الدولة تلعب دور الوسيط المستنير بين القلات المتحركة بمصالحها الفجة ومصالح المجتمع ، وقد تتضمن وظيفة الوسيط هذه مبادرات تبدو كأنها ضد المصالح المباشرة للرأسمالية الجديدة ٠ ففي المدى القصير تكون مصلحة رأس المال في تقييد الاستثمار العام في التعليم والصحة والتسهيلات العامة الثقافية والرياضية إلى أقل قدر ممكن — لأن هذه الاستثمارات تحول إلى الخدمات الاجتماعية ، التي لا ينتظر منها ربح ولا تراكم ، موارد كان يمكن استخدامها في زيادة الأرباح والقوة الشرائية ٠ فصور الانفاق الاجتماعي التي تمولها الدولة ليست فقط عاملاً حقيقياً أو محتملاً في استنزاف فائض القيمة ، بل إنها أيضاً تحول دون وصول جزء من القوة الشرائية الفردية إلى أيدي المشروعات الخاصة ٠ وهي في الحقيقة تكاد تخلق دورة نقدية مغلقة لا تخضع لقوانين السوق والربح الرأسمالي ، قطاع هو في الواقع معاد لاقتصاد الربح ٠

ومن ثم فإن هناك توتراً دائماً حتى بين الدولة الرأسمالية — في دورها كمستثمر عام في القطاعات التي تهم المصلحة العامة والتي لا تنتج ولا تدر ربحاً — ورأس المال الخاص ٠ بيد أن ما تتميز به الرأسمالية الجديدة بوضوح عن الرأسمالية التقليدية هو أن الأولى تعترف بضرورة دور الدولة كوسيط ، ولا تعمل على تقييد المبادرة العامة « بل على توجيهها ، وحتى تنميتها ، في خدمة مصالح التراكم الخاص ٠ لأنه من مصلحة الرأسمالية الجديدة أن يكون النظام محتملاً من الناحية الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل ، وأن تعمل الخدمات الصحية العامة على إطالة حياة القوة العاملة القليلة ، وأن يهتم التعليم العام بالمؤهلات المطلوبة في العمال المهرة مستقبلاً ، وأن تقوم وسائل المواصلات العامة داخل المدن ، التي يمولها السكان في مجموعهم ، بتوصيل حمولاتها البشرية إلى المصانع

فى حالة جيدة ، وأن تجد الصناعة حاجاتها بنفقة قليلة ، على حساب الميزانية العامة ، بتأميم القوى الكهربائية والمواد الأساسية • وبايجاز ، أن التنمية العامة تلقى ترحيبا ، بشرط أن تظل مقصورة على التمويل العام لموارد توسع وتراكم الرأسمالية الجديدة فى المستقبل ؟ أى بشرط أن تظل خاضعة للمشروع الخاص ، الذى يجب أن تترك له مسئولية تحديد الاتجاه الرئيسى للاقتصاد •

وهذا يعنى ببساطة جدا أن اشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية ليس غاية فى ذاته ، بل ينظر اليه من زاوية نفعية فقط ، أنه يعنى أن النمو الكامل لجميع الملكات البشرية (عن طريق التربية والبحث والاتصالات والثقافة) ليست له أولوية أكثر مما لتخطيط المدن والأراضى • فمثل هذه الأنشطة لا يمكن أن تنمو الا فى حدود ما تكمل المشروع الخاص ، أو فى حدود عدم التعارض مع مصالحه على الأقل ، وحتى لا تثير فى الناس الرغبة فى تغيير النظام • وصحيح أن الحياة فى الجامعة حرة ، ويستطيع حتى الشيوعيين أن يدرسوا فيها • ولكن مجتمع الرأسمالية الجديد لا بد ، فى نهاية المطاف ، أن يكون قادرا على تحمل مبالغات الفلاسفة • ولكن وسائل الاعلام تسيطر عليها أما دولة « أبوية » أو يسيطر عليها القائمون على توزيع عوائد الاعلام • فالثقافة تخضع لخدمة مصالح عالم الأعمال ، ويخضع النشر لقوانين السوق وما يترتب على ذلك من رقابة مقدما •

فالتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ليست موجهة كأولوية نحو نمو الانسان واشباع حاجاته الاجتماعية ، بل أولا وقبل كل شيء نحو انتاج تلك الأشياء التى يمكن أن تباع بأكبر قدر من الربح ، بصرف النظر عن فائدتها أو عدم فائدتها • فالعمل الخلاق تخضعه اعتبارات الربح المالى أو الاستقرار الاجتماعى • وفى نفس الوقت تضيق ملايين ساعات العمل هباء ، فى عملية المنافسة فى الرأسمالية الجديدة ، على تعديلات - كثيرا ما تكون طفيفة ولكنها دائما كثيرة التكلفة - فى السلع الاستهلاكية ، تعديلات لا تهدف الى أى زيادة فى قيمة السلعة جماليا ، أو فى الفائدة منها •

ذلك لأن عملية الانتاج فى ذاتها اجتماعية ، وتؤثر نتائجها فى كل جوانب الحياة : علاقات العمل ، الترفيه ، التربية ، والاستهلاك الجماهيرى ، وحياة المدن • الخ • ولا يخفف من عبء هذه النتائج مشروع أو خطة بهدف صيغ هذه العملية بالطابع الانسانى وتزويدها بالمعنى ، وفرض أهداف اجتماعية عليها • فبدلا من أن يسيطر المجتمع الانسانى على هذه العمليات

الاجتماعية ، تسيطر هي عليه ، وهي تبدو نتاجا جانبيا « عارضا » للقرارات الخاصة ، وتتكاثر في فوضى . وبدلا من أن يكون الانتاج في خدمة المجتمع . يوضح المجتمع في خدمة الانتاج الرأسمالى - وهو نوع من الانتاج متفوق في تقديم أساليب جديدة في تعاقب لا نهاية له لهرب الفرد من واقع اجتماعى لا يحتمل . ويرتبط على الدعاية الواسعة لأساليب الهرب الفردى هذه - السيارة والاسكان الشخصى والرحلات ومتع الفراغ السلبية - فورا « عملية اجتماعية » جديدة تتسم بالفوضى ، تصحبها ألوان جديدة من الحرمان والاقصاء والمطالب المتضاربة .

ان المجتمع الرأسمالى الناضج لا يزال ، كمجتمع ، بدائى بأعمق معنى لأنه لا يهدف الى مدنية تقوم على الوجود الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية ، ولا الى ثقافة للفرد بوصفه كائنا اجتماعيا ، بل الى مدنية المستهلكين الأفراد فقط . وفى نفس الوقت ينتج الطابع المتجانس النمط للاستهلاك الشخصى ، ذلك الطابع الذى تشجعه « الزمرات المتحركة » ، ذلك النوع المعين من الأشخاص الذين تبدو لهم طبيعتهم الاجتماعية عارضة وغريبة عنهم : فرد من « الجماهير » .

وينبغى ألا ينصرف التفكير ، كما يفعل أولئك الذين يحتنون الى عصر الصناع الحرفيين ، الى أن الانتاج الكبير ذاته هو الذى يحول الأفراد الاجتماعيين الى أفراد « جماهير » ، فهذه العملية ليست بأى حال نتيجة حتمية للانتاج الكبير . بل هي على العكس من ذلك نتيجة الانتاج الاجتماعى فى صورته ولكن ليس فى أهدافه . فانتاج الآلات الزراعية على نطاق واسع ، أو الأقسام للمدارس ، أو ملابس العمل الرخيصة ، وكلها سلع يقصد بها سد حاجات اجتماعية واضحة ومطلوبة من الانتاج الاشتراكى أن يسدها ، شئ ، والعمل من أجل مشروع خاص - بدلا من أجل المجتمع - وانتاج أشياء لا تسد أية حاجات اجتماعية ، بل تعرض لأغراء المشترين الأفراد لتلهيهم عن تحررهم من الضغوط الاجتماعية ، شئ آخر تماما .

لأن هذه هي أساسا التعمية التى يقوم عليها ما يسمى برأسمالية « الفيض » . ان الانتاج الاجتماعى ، فى صورته ونطاقه ونتائجه ، لا يسمح بأن نفهمه على هذا الأساس : على أساس أنه ينكر الطابع الاجتماعى « للطلب » (سواء جاء التعبير عنه فى صورة مال أم لا) وللعمل وللحاجات التى تشترك فيها الكائنات الأدمية والتى ينمىها ويثريها الانتاج الاجتماعى . ان ما تقدمه رأسمالية الترف هذه بدلا من ذلك هو مجموعة من الحاجات الاستهلاكية منفصلة انفصالا مصطنعا وجذريا عن العمل وعن

ظروف الانتاج التى اثارته هذه الحاجات فى مبدأ الأمر . ولا يحدث ذلك اتفاقاً؛ لأن الفرد فى دوره كمستهلك يدفع الى الهرب من حالته كمنتج اجتماعى، وأن يجمع حول نفسه بعض الأشياء التافهة الخاصة التى يستطيع أن يحكم فيها كملك مطلق .

ان الايديولوجية التى ينطوى عليها نموذج إستهلاك « الترف » لا تنبى عن حياة السعة بقدر ما تنبى عن حياة كائن يعيش منعزلاً فى عالم المكتفى ذاتياً : فى بيت مزود « بكل الوسائل الحديثة » (أى فى عالم مقفل مستقل عن الخدمات الخارجية) يستطيع فيه أن يراقب العالم كاستعراض ، فى التلفزيون ، ويخرج منه ليمسك بعجلة قيادة سيارته الخاصة ليتمتع بمناظر الريف « الذى لم يفسده الانسان » - وهو يعلن « الدولة » لأنها لم تشق طرقاً كافية للسيارات تساعد على سرعة الهرب : انه يعلن الدولة وليس اقتصاد الربح الذى يجعل هذا الهرب اضطرارياً تقريباً . ان انكار الأصل الاجتماعى والطبيعة الاجتماعية للحاجات البشرية ، والطابع الاجتماعى بالضرورة لاشباعها ، وتأكيد امكان التحرر الفردى البحث بامتلاك وسائل الهرب (التى يخفى الطابع الاجتماعى لانتاجها بجهد كبير) : هذه هى التعميمات الأساسية لمجتمع « الفيز » .

فى هذا النبذ الضمنى لمسئولية الفرد تجاه المجتمع ، الذى يؤدى الى جعل « الاجتماعى » جزءاً من عالم الأشياء « المعارضة » ، تكمن جذور أسباب « الجمهرة » (تحويل الفرد « الاجتماعى » الى فرد « جماهيرى ») - تلك العزلة الفوضوية العاجزة لأفراد منفصلين ، يعانون وجودهم الاجتماعى كواقع احصائى خارجى ، ويتحكم فى أنماط تصرفاتهم الفردية خبراء « الاقناع المستتر » .

٣ - مستهلكون يصنعون حسب الطلب .

هناك عدد من الملاحظات النفاذة ، وبخاصة من جانب اليسار ، لكأثوليكي فى ايطاليا ، حول اقضاء الفرد فى دوره كمستهلك سلبى . وبرغم انها لا تصل دائماً الى جذور المشكلة ، الا انها جديرة بالتلخيص .

ان وجود نطاق واسع من الحاجات الأولية التى لم تحظ باشباع حتى الآن اضى على الاسلوب الرأسمالى فى الانتاج أساساً طبيعياً وهدفاً انسانياً فى دعم الحياة فى الظاهر ، وبمعنى موضوعى أيضاً . فالجزء الأكبر من الطلب فى السوق ينصب على منتجات ضرورية للمحافظة على الحياة

بحيث أن الانتاج الرأسمالى كان ، بصرف النظر عن منطقته الداخلى الخاص ، يقوم موضوعيا على حاجات أولية وتلقائية . ولأن الطلب القائم أضفى على النظام هذا الأساس الطبيعى ، كان من الممكن الاعتقاد بأن الاقتصاد فى خدمة المستهلك ، بل وبأن له تبريرا عقلانيا ، على أساس انساني ، باعتباره أسلوبا علميا فى تنمية الموارد القليلة واستخدامها . والواقع أن هذا الأساس الطبيعى للطلب ساعد على إخفاء الهدف المتأصل للانتاج الرأسمالى ، وهو تراكم الفائض باعتباره القوة الدافعة الخاصة بالنظام ومن ثم هدف فى ذاته . ولكن ما كان مستترا طالما كان الطلب ينصب أساسا على مصلح ضرورية للمحافظة على الحياة ، صار جليا تماما بمجرد أن تم اشباع الحاجات الأولية لى حد كبير ، أو على الأقل بعد أن صارت لا تؤدى الى زيادة فى الطلب . فلم يعد من الممكن تبرير الانتاج باعتباره الأساس الطبيعى ، وللضرورة الحيوية ، للمحافظة على الحياة .

ومنذ اللحظة التى يتحرر فيها الناس من الحاجات الأولية تصبح لديهم ، نظريا ، امكانية اختيار نوع الثروة التى تنتج . فهم يستطيعون اختيار انتاج من أجل الغايات الانسانية الحلاقة الواعية وليس لمجرد الغايات التى تفرضها الطبيعة . وهم يستطيعون اخضاع أسلوب الانتاج وتنظيمه ، والانتاج نفسه ، لهدف تكوين جنس بشرى « انساني تماما » . انهم يستطيعون أن يجعلوا الخلق - فى الانتاج والاستهلاك - هو النشاط الجوهرى فى الحياة ، بدلا من أن يكون عنصرا خاضعا كما استمر الحال بالضرورة حتى الآن .

بيد أن الرأسمالية نجحت ، لأسباب سنأتى على ذكرها قريبا ، فى منع حدوث هذا التغير الضخم . فالانتاج لم يخضع للنشاط الخلاق . بل الواقع أن الرأسمالية الجديدة خنقت كل نشاط خلاق ، واحتفظت بالأوضاع القديمة ، كما كان الحال فى عهد الندرة العامة ، وبخاصة خضوع الاستهلاك لمقتضيات العملية الانتاجية . فكما تنبأ ماركس ، وجدت الرأسمالية المتقدمة نفسها تواجه مشكلة تشكيل الأدميين فى الصور التى تتطلبها الأشياء التى تريد بيعها ، فلم تصد المسألة بالنسبة لها موامة العرض للطلب ، بل الطلب للعرض .

وقد حلت هذه المشكلة بتوجيه الناس الى أكثر المنتجات ربحا - لا فيما يتصل بحاجاتهم الشخصية فحسب ، بل أيضا فى الطريقة التى ينظرون بها الى العالم ، الطريقة التى يتصورون بها الدولة والمجتمع والمدنية وتعايشها مع المجتمعات والمدنيات الأخرى . ان الرأسمالية

الجديدة تخضع المجتمع لخدمة التراكم الخاص ، عن طريق المستهلك الخاص بقدر ما تقفل عن طريق المستهلك العام (نفقات الدولة) . وهي تسمى له سيطرتها على كل مجال في الحياة المدنية ، للسيطرة على الناس وعملهم وفي فراغهم وفي بيوتهم وفي مدارسهم وفي مصادر أنبائهم ، وفي طريقة تجديد قدرتهم على العمل ، وفي علاقاتهم الانسانية . . . وهي لا تطلب أقل ولا أكثر من الانتاج للانتاج في ذاته ، أى التراكم من أجل التراكم ، ودفع المجتمع الى حالة من الاستهلاك الاضطرارى . وهي حقا تتطلب أيضا نوعا من الشخصية التى يمكن أن تشكل في وضع الاستهلاك السلبي : أفراد « جماهير » تحاول أن تفرض عليهم أهدافا ورغبات وتطلعات هي في الواقع أدوات لها .

ولكن ذلك لا يمس سوى سطح ظاهرة تمتد جلورها في علاقات الانتاج الرأسمالية . فكما يقول برونو ترنتين في كتابه عين « اتجاهات الرأسمالية الإيطالية » ، ان « المستهلك الذى في حالة اقضاء » هو الشخص الذى يعكس في حاجاته الاستهلاكية أقصاه كعامل في الانتاج . انه العامل (اليدوى أو الذهنى أو ذو الياقة البيضاء) الذى صار جزئيا خاضعا لنظام المصنع العسكرى ومنفصلا عما ينتجه ، يطالب ببيع وقته والقيام بمذلة مهمة محددة سبقا دون أن يشغل نفسه بالفرض من عمله . ان هذا المستهلك ، الذى يتطلبه الانتاج الرأسمالى لكى يخضع الانتاج لأغراضه الخاصة ، لا تخلقه فقط - كما يقال كثيرا - « الموضة » . والاعلان ودعاية « العلاقات الانسانية » . اذ الواقع أن الرأسمالية كانت قد خلقتة فعلا بالطريقة التى تنظم بها علاقات انتاجها وعملها ، بالطريقة التى يفصل بها المنتج عما ينتجه والعامل عن عمله ، بالطريقة التى ينعكس بها هذا العمل ثانية في صورة كمية محددة سبقا من الوقت والجهد تنتظره في مكان عمله وتتطلب منه نشاطه السلبي فقط .

ولأن العامل لا « يحس بالانتماء » في عمله ، ولأن العمل قد سلب وظيفته الايجابية الخلاقة وصار مجرد وسيلة لاشباع الحاجات ، لهذه الاسباب بالذات جرد الفرد من حاجاته الخلاقة الايجابية ، وصار بلا فعالية الا في مجال « اللاعمل » - مجال اشباع الحاجات السلبية للاستهلاك الشخصى والحياة العائلية . وعلى أساس التكيف المبدئى المسبق للفرد تستطيع الرأسمالية الجديدة أن تلعب على حاجاته الاستهلاكية السلبية ، فتعرض طرقا جديدة متزايدة التعقيد لاشباعها ،

وتنمي فيه الحاجة الى الهرب ، وتبيع الأشياء التي تساعد على نسيان ضغوط التنظيم الصناعي والتلهي عنها . انها تبيع وسائل جعل الوجود الانساني وهما . وكلما تقدمت في هذا الاتجاه زاد اخمادها لانسانية الفرد عن طريق اشباع حاجات لا تمس الشعور الاساسي بالاخفاق ولكنها تلهي العقل عنه : وزاد أملها في أن يسهو الناس ، وقد شغلتهم وسائل الهرب والنسيان المختلفة ، عن التفكير في أساس النظام كله : اقضاء العمل . ان الرأسمالية تعمل على تمدين الاستهلاك ووسائل الترفيه لتجنب الاضطراب الى العمل على تمدين العلاقات الاجتماعية ، علاقات الانتاج وعلاقات العمل . وهي اذ تعمل على اقضاء الناس في عملهم ، تكون في وضع افضل لاقصائهم كمستهلكين ، والعكس أيضا صحيح ، فهي تقضي الناس كمستهلكين لتسكون أكثر قدرة على اقصائهم في العمل

ومن المستحيل كسر هذه الحلقة المفرغة بحصر السياسة في مستوى نوعي من المطالب الاستهلاكية . ومن الناحية الاخرى من المستحيل مهاجمة نمط الانتاج الذي تقدمه الرأسمالية الجديدة - اللهم الا بالاتجاه تجريديا الى مجموعة من القيم الروحية التي تفوح منها رائحة الحنين السلفي الى العصور الوسطى والعتيقة - بدون مهاجمة جنور « الافكار الروحي » : اقضاء العمل .

ومن الجلي أن هذه المهمة ليست سهلة : فمضوع الاستهلاك للانتاج ، وخضوع كل جوانب الحياة للتراكم الخاص ، لا يثيران تمردا تلقائيا . بل انه من الممكن جعلهما يبدوان حجة دائرية : اذ لما كانت اولويات عالم الرأسمالية الجديدة في الاستهلاك تقابل الحاجات الحقيقية داخل اطار الانتاج وعلاقات العمل القائمة ، فقد يبدو من المستحيل التفكير في تغيير الأولى ما دامت الثانية لم تتغير .

بيد أن هذه « الدائرية » ظاهرة أكثر منها حقيقية . لأن الامر ليس (كما يقول بعض المنظرين المسيحيين) العمل على الخط من شأن الاشباكات المباشرة التي يقدمها « مجتمع الاستهلاك » الى العمال - عن طريق وعدهم باشباكات أكثر وأكبر غدا . ان موضوع الغرض من العمل وايجاد بديل للنموذج الاجتماعي والاستهلاكي يجب ألا نعبر عنه بأنه مفاضلة بين « الترف المائع » و « الرخاء الجاد » . بل يجب التعبير عنه على أساس مفاضلات سياسية في جوهرها ، متجهة نحو المستقبل ونابعة مباشرة من المطالب هنا والآن في نفس الوقت . ويجب أن يكون

من الأهداف الرئيسية لهذه المفاضلات السياسية تحطيم الجدار الذي يفصل بين المنتج عما ينتج ويضع العامل ، في دور المستهلك المضلل ، ضد نفسه كمنتج أقصى عن إنتاجه . ان المطالب المباشرة للعمال حول الأجور وجداول العمل ومعدلاته تتيح للنقابات فرصة عرض مشكلة الفائدة الاجتماعية والفردية للإنتاج الذي يوجه اليه العمل . فهي تسمح لها بإثارة التساؤل فيما يتعلق بقيمة ، أو عدم قيمة ، التجديدات المقترحة والصنف الحقيقي للنتائج والاتجاه الذي يجب اضفاؤه على الإنتاج ، على أساس من الحاجات التي يشعر بها الناس والمستوى الحالي للقدرة الفنية والعلمية . وهدف هذا العمل هو فرض قوة الطبقة العاملة على مستوى الشركة ثم الصناعة ثم في النهاية على مستوى الاقتصاد القومي ، قوتها التي تستطيع بها أن تواجه تفضيلات الاعلان و « الموضة » بتقييم مستقل لقيمة فائدة المنتجات . وتستطيع هذه القوة المضادة أيضا أن تحدد قيمة حقيقية لأسعار التكلفة الفعلية والأرباح والموارد التي تضيع هباء في الشركات ، أو في صناعات بأكملها ، عن طريق التنافس أو التضارب أو مجرد الأبحاث والمنتجات التي لا فائدة منها .

وبذلك يصير في وسعها أن تواجه نمط الاستهلاك (والإنتاج) الذي تعرضه الرأسمالية الجديدة بنظام من الأولويات يقوم على الحاجات التي يحس بها الناس فعلا - بما فيها طبعا الحاجات الترفيهية والحاجات المنبعثة من ظروف العمل وطريقة الحياة .

ان البحث والعمل المشترك بين النقابية والسياسة بهدف إعادة توحيد المنتج والمستهلك اللذين فصلت وظائفهما على يد الرأسمالية ، هو وحده الذي يستطيع كشف المنطق الطفيل للنظام . وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تنبثق الخطوط الرئيسية لنموذج اجتماعي جديد ، نموذجا للاستهلاك وللحياة يبدو في ضوءه نموذج الرأسمالية الجديدة بكل تفاوته ، وأن يخلق بديل أفضل بكثير جدا من أي تمرد تلقائي : الإرادة الواعية لتغيير النظام .

فالصورة الوحيدة للالتزام السياسي ، والطريقة الوحيدة لايقاظ العمال الى ادراك حاجاتهم المخمودة ، هي مهاجمة مجتمع الرأسمالية الجديدة بنموذج اشتراكي ايجابي للامكانيات البشرية والمادية التي تنكر وتضطهد وتستبعد بوساطة الرأسمالية . لاننا الآن في مرحلة من النمو الرأسمالي لم تعد فيها الحاجات المباشرة تكون نقدا ثوريا أوتوماتيكيا للنظام . ولكن الحاجات الثورية لا تختفي بنمو قوى الإنتاج ، انها

تكتب بواسطة المجتمع والتكيف المسبق . ان هذه الحاجات ، وقد حرمت من أية وسيلة للاشباع وبالتالي من أية وسيلة يدركها بها الوعي ، لا يمكن أن تحرر الا بالتامل وبرؤيا للمستقبل تكشف عن وجود هذه الحاجات بأن تؤكد امكانية اشباعها . وفي حين أن مثل هذا النموذج يجب بالضرورة أن يؤلف اجابة شاملة على الرأسمالية ، فانه يجب في نفس الوقت الا يقدم على أنه « ملو بائي » أو مطلب « أقصى » ينقل الاشتراكية الى المستقبل البعيد ، بعد الرأسمالية ، ويقيم حائطا صينيا كبيرا بينهما . بل يجب ، على النقيض من ذلك ، أن يقدم على أنه معنى الصراعات اليومية والمطالب التكتيكية وأفقها الاستراتيجي . وهو لا يستطيع أن يستبعد الحلول الوسط والأهداف الجزئية ، ما دام لها معنى وكان معناها واضحا .

وأية استراتيجية من الأهداف المتوسطة تؤدي الى اقامة الاشتراكية لابد أن يكون أساسها تقدما جدليا . فليس هناك هدف جزئي واحد ، أو تشريك جزئي للاقتصاد ، أو قوة جزئية يحصل عليها العمال ، تعتبر في ذاتها ثورة ، الا ان مجموع حاصل هذه الانتصارات الجزئية يعتبر ثورة . واستراتيجية الأهداف المتوسطة ليست استراتيجية « فرص » أو « استيلاء تدريجيا » على مراكز اتخاذ القرارات ، هروب من الحصار الطويل والكروالفر . فكل انتصار جزئي ، وحتى مجموع هذه الانتصارات « لن يتألف منه بأي منطق ذاتي » طفرة نوعية « معجزة » فهي لن تقلب الرأسمالية أو توماتيكيا الى الاشتراكية . وإذا ارتبطت استراتيجية الأهداف المتوسطة بهذا الوهم فانها تستحق تماما أن توصم « بالاصلاحية » أو « الديمقراطية الاجتماعية » .

فالأهداف المتوسطة ، واصلاحات الأساس التي تترتب عليها ، لا تؤلف استراتيجية وتجنبنا متصاص النظام الرأسمالي لها الا بشرط أن تعرض من مبدأ الأمر على أنها خطوات متتالية ومراحل في اتجاه المجتمع الاشتراكي الذي يضاف عليها معناها ، وهو معنى يجد التأكيد عليه وتصويره عند كل خطوة ، معنى يرى على ضوئه كل هدف متوسط مؤد الى انتصارات جديدة ، والا فإن كل الانتصارات الماضية تصبح لا شيء .

ان الصراع من أجل توسيع نطاق السيطرة الاجتماعية والقطاع المشترك لن يؤدي الى زيادة حدة تناقضات الرأسمالية الا بشرط أن تكون هذه الأهداف مخططة كوسائل لا كغايات (وسائل هي في ذاتها أهداف ،

ولكنها أهداف مؤقتة) تعطى فكرة مسبقة عن المجتمع الاشتراكي كما يمكن أن يكون ، ويجب أن يكون • فإذا تحقق هذا الشرط تكون كل معركة مفردة اعدادا لمعارك تالية ، ويرتفع مستوى الوعي والصراع ، وتغرس المثل العليا الاشتراكية ، في أحاسيس الناس وتقنعهم بأن الطريق الى الدفاع عن الانتصارات الماضية هو تحقيق انتصارات أكبر غدا • وواضح أن كل ذلك يفترض وجود قيادة ذات أفق شامل ، تستطيع أن تبتكر « بديلا شاملا » محددا للرأسمالية ، يستمد منه كل اصلاح يتم الحصول عليه معناه : ان التقدم نحو الاشتراكية سسيتم بهذه الطريقة والا فلن يتم مطلقا •

فإذا لم يوجد هذا الأفق الشامل ، سسيعرض مجموع حاصل الاصلاحات التي تتم ، مهما كانت تقنية ، للامتصاص ثانية بواسطة الرأسمالية في اقتصاد مختلط من النوع السكندنافي ، ويحتفظ رأس المال بقوته كاملة ، ويظل العمل مقصيا ، في حين يمرض « الترف » على الجميع •

وإذا لم توجد ، من الناحية الاخرى ، الأهداف المتوسطة التي تقع بين الهدف النهائي والنشأ اليومي للحركة ، لابد أن يحدث مأزق • فعند عدم وجود أهداف متوسطة تستطيع أن تحدد الهدف النهائي والطريق اليه ، تظل الاشتراكية فكرة مجردة فقط •

(١)

أهداف دولة الرفاهية الحاضرة

ريتشارد تيموس

هناك وجهة نظر يعتنقها الغرب بشدة (وبخاصة الغرب الأقصى) وهي أن الرفاهية تخدم النمو الاقتصادي ، وتنبط الاقتصاد والتوفير ، وتشجع على التوفير عن العمل وتؤدي الى هبوط الانتاجية ، كما انها تضعف المسؤوليات العائلية . وهناك وجهة نظر أخرى ، تعتنق بشدة أيضا ، تعتقد أن الرفاهية أكثر اتصالا بالقيم الانسانية منها بالكفاءة الاقتصادية ، بالنسيج الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع ، بممارسة الحكمة والتعقل في العلاقات الاجتماعية .

وتشترك هاتان النظرتان في نقطة . فهما الى حد كبير مجرد تأكيدات لا تقوم على أى أساس راسخ من الحقائق . والواقع أن مفهوم الرفاهية عانى كثيرا في الماضي من التمييز القائم على الاحسان الذي في محله والذي في غير محله ، ومن تصورات بعض المشتغلين بالشئون الاجتماعية ذوى النوايا الحسنة ، والأفكار المشوشة ، الذين يتجاهلون ببساطة صور الحقائق القاسية للحياة الاقتصادية . اننا جميعا نحمل معنا قيود التاريخ - بما فيها قيد عفى عليه الزمن عن مفهوم الاختصاص الاجتماعي - ولكن لقد حان الوقت للنظر في الأدلة التي تشير الى وجود وجهة نظر ثالثة . وفي ايجاز ، هي النظر الى النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي باعتبارهما متداخلين بمعنى أن التخلف في أحدهما له بالضرورة نتائج سلبية في

(١) مع بعض الإضافات والتعديلات تطوى هذه المقالة على القسم الرئيس من محاضرة أقيمت في الجامعة العبرية بالقدس في أغسطس ١٩٦٤ ، في افتتاح حلقة دراسية من « أقراص الخدمات الاجتماعية في اسرائيل » .

الآخر . فالنمو الاقتصادي غير المتوازن مثلا يولد حاجة الى اتفاق عام أكثر مما اذا كان النمو متوازنا . والنفقات الاجتماعية للتغيير التكنولوجي ، اذا سمح لها بالبقاء حيث هي ، قد تؤدي الى نفقات أكبر في المستقبل في صورة عوائق جسمانية وسيكولوجية وعوز وأطفال محرومين وعمال لم يخطوا بنصيب من التعليم لا يستطيعون ، أو لا يريدون ، اكتساب مهارات جديدة ، وهبوط عام في الاحساس بالارتباط الاجتماعي والمشاركة في حياة الجماعة .

وتعتمد الحجة في أن النمو الاجتماعي يسهم ايجابيا في الانتاجية كما يدعم المساواة الانسانية كقيمة أخلاقية ، الى حد كبير على الصور التي تنمو بها الرفاهة وكيف تدار هذه الصور ، وعلى تعليم أولئك الذين يقومون بهذه الخدمات وما لديهم من مهارات . اننا نعلم بالتجربة الآن في بريطانيا اننا لم نقض على روح قانون الفقراء المكروه باصدار تشريعات جديدة في ١٩٤٨ . فنفس الأشخاص (المديرين والعمال) مازالوا يديرون المستشفيات ومكاتب المونة العامة وخدمات الرفاهة . فوضّعوا في زجاجات الخدمات الاجتماعية الجديدة الحمر القديمة - التمييز والتحيز . ان ما كان ينبغي عمله هو بذل مجهود كبير في التدريب وإعادة التدريب وفصل وظائف المديرين والعمال الاجتماعيين والموظفين المحليين . وهذا في اعتقادي أحد الأهداف غير البراقة ، ولكنها مهمة ، للرفاهة : جعل إدارة الخدمات الاجتماعية أكثر انسانية ومعرفة . فهو شرط سابق « للوصول الى ما لا يمكن الوصول اليه » في مجتمعنا . فيجب علينا أن ندرك أن هناك هوة ضخمة بين أفضل ما نستطيع أن نفعله وما نفعله فعلا في هذا المجال ، وأن تضيق هذه الهوة ليس ببساطة مسألة اتفاق مال أكثر ، وأنه من واجب السلطات العامة الى حد كبير جدا أن تتحدى كل الاتجاهات والمألوفات التي تقف في سبيل التحسين ، وأن تعمل على الوصول الى مستويات أعلى من الخدمة في كل مكان .

وهذا أحد الأهداف الكبرى في تنمية الرفاهة كعامل مساعد في النمو الاقتصادي . أنه يعني رفاهة أكثر فعالية وكفاءة . ولكن قبل أن ننتقل الى النقطة التالية يجب أن أقول شيئا عن تعريف المصطلح . كيف نعرف الرفاهة ؟ ما هي المجالات الرئيسية للعمل الجماعي التي تعتبر سياسة اجتماعية ؟

لا أريد في هذه المرحلة أن أدخل في مقال طويل عن التعريف . ويكفي الإشارة الى المجالات الرئيسية لخدمات الرفاهة والخدمات

الاجتماعية العامة (أو التي تمولها السلطات العامة) ، وهي :

- ١ - التعليم من المدرسة الأولية الى الجامعة .
- ٢ - العناية الطبية ، الوقائية والعلاجية .
- ٣ - الاسكان وسياسات الاجبار .

٤ - معونات الدخل (بما فيها علاوات الأولاد ومعاشات الشيخوخة والمعونات العامة وبرامج مواجهة البطالة وتعويضات المرضى والاصابات الصناعية) .

٥ - خدمات خاصة عينية لجماعات مستقلة ، الشيوخ والاطفال المحرومون والأمهات اللاتي بلا عائل وفئات أخرى من المصابين .

وكل هذه الخدمات تؤدي آثارها الى إعادة توزيع الثروة ولا يمكن أن تكون محايدة ، سواء أقرت لجماعات معينة فقط من السكان أو للجميع من ناحية المبدأ . وهي تغير أنماط الحصول والاتفاق والتخزين . وفيما يتصل بمجموع الانفاق الحكومي قد تمتص نسبة من عشرة في المائة الى ثلاثين في المائة من الميزانية السنوية .

وعندما نتطلع الى المستقبل ونتساءل عن الأهداف الكبرى لهذه الخدمات يجب أن نسأل أولا كيف تعمل في الوقت الحاضر في الدولة الحديثة . فهل تحقق الغرض منها حقيقة ؟ الى أي مدى وفي أية قطاعات تعمل على توزيع الموارد على أساس معيار من الحاجة أو معيار من الانتاجية - على أساس مبدأ ميردال في « السببية المترابكة » ؟ .

وعندما نحاول أن نجيب على مثل هذه الأسئلة يجب علينا أن ندخل في حسابنا أيضا آثار نظام ضرائب الدخل مع كل اعاناته وتحويلاته المعقدة وغير المباشرة في مواجهة نفقات الأنواع المختلفة من الخدمات والحاجات، مثل الاعانات للأولاد ، والاستقطاعات للتعليم ، والعناية الطبية ، ومعاشات الشيخوخة ، والتأمينات على الحياة ، والمنازل التي يشغلها أصحابها وما الى ذلك . فبالنسبة الى أولئك الذين يدفعون ضريبة دخل تمثل هذه الأشياء خدمات رفاهية ، واتجاهها العام في بريطانيا والبلاد الأخرى هو العمل على تخفيف تصاعدية النظام الضريبي . وباختصار فهي تعمل على إعادة التوزيع بقدر خدمات الرفاهية النظامية .

وليس في وسعي طبعاً أن أجيب على هذه الأسئلة المهمة فيما يتعلق بالبلاد الأخرى . بيد أنه تبين من دراسات السياسة الاجتماعية

إبان السنوات القليلة الماضية في بريطانيا والولايات المتحدة بصورة متزايدة الوضوح ان هناك اتجاهات معينة تتعارض مع النموذج العام « لدولة الرفاهة » التي تعيد توزيع الموارد لمصلحة الفقراء والاكثر حاجة .

ففي بريطانيا مثلاً بدأنا نسأل أسئلة احصائية وسوسولوجية عن استخدام قطاعات الرفاهة الاجتماعية الكثيرة النفقة والقطاعات القليلة النفقة . وقد دفعنا الى ذلك ادراكنا لان مبدأ بفريدج الخاص بالرفاهة للجميع - البرامج الشاملة للتعليم والعناية الطبية والمعاشات لجميع المواطنين - لا يحل وحده مشكلة الطبقة الدنيا في مجتمعاتنا ، تلك الطبقة التي تمثل الخمس أو الربع أو أكثر من السكان الذين لا يحظون بقدر كاف من التعليم والسكان والطعام ، والذين كثيراً ما يكونون أكثر حاجة للعناية الطبية والخدمات من مختلف الأنواع من السكان عموماً .

ان مبدأ الرفاهة للجميع مطلوب - وكان مطلوباً في بريطانيا - لتقليل حواجز التفرقة الاجتماعية والاقتصادية وإزالتها . وعندما تنشأ خدمات منفصلة للمواطنين من الدرجة الثانية تصير باستمرار خدمات من الدرجة الثانية ، سواء كانت لعشرة في المائة أو لحمسين في المائة من السكان . فضلاً عن أن أولئك الذين يقومون بالعمل في هذه الخدمات قد يعتبرون أنفسهم موظفين من الدرجة الثانية . ومن ثم فعندما تمارس سلطات الحكم الشخصي في بذل المنافع والخدمات أو منعها فانها قد تتجنب الى اتخاذ موقف العقوبة من أولئك الذين لا ترضى عنهم .

ان مبدأ الرفاهة للجميع الذي طبق في ١٩٤٨ في خدمات الرفاهة الأساسية في بريطانيا كان مطلوباً كهدف رئيسي يعمل على التكامل الاجتماعي ، كاسلوب في تحطيم اختبارات التفضيل والتمييز بين المواطنين من الدرجة الأولى والمواطنين من الدرجة الثانية . ولكن إتاحة الفرصة المتساوية للوصول ، بمقتضى حق المواطنة ، الى التعليم والعناية الطبية والضمان الاجتماعي لا يؤدي وحده الى المساواة في النتائج . انه مجرد شرط سابق - وان كان شرطاً ضرورياً - لتحقيق هدف المساواة في النتائج . فالأمر يتطلب أدوات أخرى أكثر دقة ، بالإضافة اليه ، لتحقيق المساواة في النتائج بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو الطبقة .

وسأسوق الآن بعض الأمثلة لما تعلمناه في السنوات العشر

الماضية عن كيفية تطبيق مبدأ الخدمات للجميع فى بريطانيا عمليا .

١ - فى ظل « الخدمة الصحية القومية » تعلمنا أن الجماعات ذات الدخل الأكبر تستفيد من الخدمة بطريقة أفضل ، فهى تحصل على عناية اخصائية أكثر ، وتحتل عددا أكبر من الأسرة فى المستشفيات الجيدة ، وتحصل على قدر أكبر من العمليات الجراحية الاختيارية ، وعلى عناية أفضل فى رعاية الأمومة ، ويحصل أفرادها على علاجات نفسانية أكثر من أعضاء ما يطلق عليه الطبقات العاملة - وبخاصة العمال غير المهرة .

٢ - وفى مجال تقرير معاشات للشيخوخة (الذى يسيطر على ميزانية التأمين القومى) تعلمنا أن الدولة تسهم بنصيب أكبر فى المتوسط فى معاشات الأغنياء مما تسهم به فى معاشات الفقراء . وقد حدث ذلك نتيجة للأثر المشترك لمبدأ الرفاهة للجميع واستقطاعات الضرائب ومعونة برامج المعاشات التى يمولها أصحاب الأعمال والتأمين على الحياة المستقطع وعوامل أخرى .

٣ - فى ظل نظام الرفاهة للجميع الخاص بالعلوات العائلية وعلوات الأولاد يتلقى الرجل الذى يكسب ٢٠٠٠٠ جنيه فى السنة وله ولدان من الدولة (فى صورة ضريبة أقل) خمسة جنيهات فى الأسبوع للأولاد . وفى الطرف الآخر من السلم يتلقى الرجل الذى يكسب ٥٠٠ جنيه فى السنة وله ولدان من الدولة ثمانية شلنات فى الأسبوع . أى أن الأب الثرى يحصل بذلك على مبلغ يقابل ثلاثة عشر مثالا لما يحصل عليه الفقير من اعتراف بحاجات الأولاد المستقلة .

٤ - وفى ميدان الإسكان تبلغ المعونة التى تدفعها الدولة لأصحاب المنازل الساكنين فيها فى المتوسط حدا أكبر مما يتلقاه معظم سكان مباني الإسكان (التابعة للحكم المحلى) . وقد جاء ذلك نتيجة الاختلاف فى المدفوعات المحلية ومعونات الإسكان ومعدل الفوائد واستقطاعات الضريبة للوفاء بفوائد الرهون وعوامل أخرى . وهذه النتيجة فيما يتصل بالإسكان (كما بالمعاشات ومعونات الأولاد) تدعو الى تحليل كثيف ومتعدد الجوانب لعدة أنظمة مختلفة من التدخل الحكومى .

٥ - وسأضرب المثل الأخير بما يدور فى التعليم . بعد ملكية الأرض والممتلكات يعد التعليم (أو عدم التعليم) اليوم أكبر قوة ثورية ومتفجرة فى الاقتصاديات المتقدمة والنامية . فالقدرة على الكسب وفرص الحياة

والانجاز والمركز والطبقة ، وحتى مستوى المعاش فى الشيخوخة ، تعتمد على التعليم والتدريب وعلى ما يستثمره المجتمع من موارد نادرة فى أولئك الذين تعلموا . فمجموع قيمة رأس المال الذى يذهب الى تعليم السكان فى البلاد المتقدمة اليوم ضخيم جدا . وقد قدر أن رأس المال الذى يذهب الى تعليم السكان فى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٧ بلغ ٤٠ فى المائة من رأس المال الملموس بالإضافة الى رأس المال التعليمى غير الملموس (١) .

ولا يعنى ذلك طبعا أنه يمكن النظر الى التعليم كمجرد صورة أخرى من استثمار رأس المال الانتاجى . فله مزايا أخرى : اجتماعية وروحية . أنه يجعل فى وسع الفرد المتعلم أن يتمتع بقدر أكبر من الحرية وبحياسة أكثر امتلاء . ولكن التعليم له فعلا قيمة كاستثمار تجارى مباشر . فالعائد من التعليم العسالى بوصفه استثمارا تجاريا بحثا للفرد قد يكون أكبر من أى نوع آخر من الاستثمار فى معظم البلاد الغربية اليوم . فإذا كان تمويل الدولة له كثيفا ، وإذا استفاد منه عدد أكبر نسبيا من أولاد البيوت الأيسر حالا ، فإن النظام عندئذ يعمل على إعادة التوزيع لمصلحة الأغنياء (٢) .

ففى الماضى كان تعميم المراحل الأولى من التعليم بالنسبة لجميع الأطفال - مبدأ الرفاهة للجميع - قوة كبرى تعمل على المساواة والتكامل فى مجتمعنا . ويرجع بعض السبب فى ذلك الى أن مشكلة « الكسب المبكر وترك العمل » كانت أقل إلحاحا . ولكننا الآن ندخل ، فى الغرب ، عهدا جديدا قد يصير فيه التعليم الثانوى والعالى قوة من القوى الكبرى التى تعمل على عدم المساواة والتمزق الاجتماعى . وهناك ثلاثة أسباب لذلك .

أولها أن الموارد لا تسمح الا لتسعة صغيرة من الشباب بالوصول الى التعليم الثانوى والعالى الجيد . (فمبدأ الرفاهة للجميع لا يمكن تطبيقه على التعليم العالى فى أى بلد فى العالم فى هذا القرن) .

والثانى هو زيادة حدة مشكلة « الكسب المبكر وترك العمل »

(١) ت. و. شولتز « القيمة الاقتصادية للتربية » ١٩٦٣ ص ٥١ .

(٢) شرحت هذه العملية بوضوح فى دراسة حديثة قام بها د. بن - دافيد من الجامعة العبرية « البنى فى النظام الطبقي للمجتمع الحاضر » « Current Sociology » المجلد الثانى عشر ، رقم ٣ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٤ .

(المرتبطة طبعا بمشكلة المواقف التربوية) التى تؤدى الى استبعاد أولاد الطبقة العاملة • ان مطالبة الآباء والأولاد الذين يعيشون فى ظروف حيثة وسكن رديء بالتنازل عما يكسبه الأولاد حتى ينالوا قسطا أكبر من التعليم ، تكلفهم تضحيات هائلة • فضلا عن أنه كلما اشتد الطلب على أشخاص ذوى تعليم عال بزيادة النمو التكنولوجى ، ستكون هناك ضغوط ، كما هو الحال فى بريطانيا ، لاستثمار جزء أكبر من الموارد القليلة على هذا النوع من التعليم على حساب التعليم للجماهير ، وكذلك لتركيز التعليم الثانوى فى أولئك الذين سيذهبون الى التعليم العالى • وينبغى أن ندرك أن هذه الضغوط تزداد قوة فى مجتمعاتنا •

ان هذه الأمثلة الخمسة التى عرضتها عن الاتجاهات والميول التى تبدو فى التطبيق العملى لخدمات الرفاهة الاجتماعية ، تتيح لنا أن نكون فكرة عن ضخامة المهمة التى سنواجهها فى المستقبل فى إعادة تحديد أهداف الرفاهة • ان المستفيدين الأول من القطاعات الكثيرة النفقة من الرفاهة الاجتماعية هم الطبقات ذات الدخل الوسطى والعليا • يستخدم الفقراء بعض الخدمات المعنية أكثر (مثل المعونة العامة) ولكن هذه الخدمات تجنب الى أن تكون ، على أساس الرأس ، من القطاعات الأقل نفقة •

وبالإضافة الى هذه الاتجاهات ، شهدت بريطانيا وبلاد غربية أخرى فى السنوات الخمس عشرة الماضية نموا سريعا فيما يمكن أن نطلق عليه « دخول غير الأجور » • وقد اتخفت هذه الدخول صورة خدمات وميزات عينية وامتيازات لا تخضع عادة للضريبة • وكان المستفيدون الأول للمجماعات ذات الدخل المتوسط والكبير •

وفى ايجاز نستطيع أن نقول الآن ان مقدم « دولة الرفاهة » فى بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية لم يؤد الى أية إعادة توزيع كبيرة فى الدخول والثروة لصالح الطبقات الفقيرة • فتبعاً لأحدث التقديرات (١) ، يملك ٥ فى المائة من سكان المملكة المتحدة ٨٧ فى المائة من كل الثروة الخاصة فى سنة ١٩١١ - ١٩١٣ ، و ٧٩ فى المائة سنة ٣٦ - ١٩٣٨ ، و ٧٥ فى المائة سنة ١٩٦٠ • وبرغم أن هذا الهبوط فى تركيز الثروة يعد ضئيلا جدا فى خمسين عاما ، فإنه أقل منذ ١٩٣٨ مما كان فى فترة

(١) بقلم ج. د. س. ويل من جامعة كيريج ، منشورة فى « الثقافة والمساواة والملكىة » بإشراف ج. أ. ميد ، ١٩٦٤ ص ٢٧ •

البطالة بالجملة والازمة الاقتصادية بين ١٩١٣ و ١٩٣٨ • فيبدو أن الاتجاه نحو التخفيف نوعا ما من حدة التركيز غير المتكافئ في ملكية الثروة ، قد أبطأ في السنوات الخمس والعشرين الماضية • وهذا مما يدعو للتعجب أكثر عند ما نفكر في آثار الضرائب وعوائد العقارات التي ارتفعت كثيرا منذ ١٩٣٨ ، وآثار القوى التي تعمل على المساواة والتي أطلقها الحرب العالمية الثانية ، والعمالة الكاملة ، واستخدام أعداد أكبر بكثير من النساء المتزوجات ، والآثر المفروض « لدولة الرفاهة » في إعادة التوزيع • ان العمالة الكاملة لمدة عشرين عاما وحدها تحمل المرء على أن يتوقع هبوط التركيز غير المتكافئ بوضوح ، اذ أن نسبة العمال الذين لديهم فرصة توفير قدر ما من المال زادت كثيرا جدا •

فضلا عن أننا يجب أن نتذكر أن كل هذه الأرقام تعبر عن حيازات فردية • ونحن نعلم من عدة دراسات مختلفة أن هناك اتجاها متزايدا منذ الثلاثينات بين أصحاب الممتلكات الكبرى الى توزيع ثروتهم بين أعضاء أسرهم (١) • فالنظام المالي البريطاني يكاد يكون فريدا في العالم الغربي في معاملته الكريمة لأصحاب الثروات بالسماح لهم باستخدام الاتفاقات العائلية والهبات والرواتب العائلية والوسائل القانونية الأخرى التي تستخدم في إعادة توزيع الدخل وترتيبها • وينعكس هذا الاتجاه في حقيقة غريبة هي أنه في « المجموعات العمرية » تنبج الثروات أكثر ما يكون الى التركيز في أيد قليلة في فترة الخمسينات ، بين المجموعة العمرية التي تضم صفار البالغين • وإذا أمكن قياس توزيع الثروة على أساس ممتلكات الأسرة فقد يتبين أن عدم التكافؤ قد زاد منذ ١٩٣٨ • وهناك بالتأكيد ما يدل على أن القياس على أساس ممتلكات العائلة في الولايات المتحدة ، التي شهدت زيادة ملحوظة في عدم التكافؤ في الثروة الفردية منذ ١٩٤٩ ، يؤدي الى اختلاف ذي مغزى (٢) •

ومع ذلك فمئذ نهاية الثلاثينات كان الغرض العريض من اجراءات الرفاهة هو تسهيل إعادة التوزيع المتكافئ للموارد الاقتصادية • فلماذا اذن حدثت هذه النتائج غير المتوقعة للسياسة الاجتماعية ؟ هناك طبعا

(١) ريشارد م. بيتنوس « توزيع الدخل والتغير الاجتماعي » ١٩٦٣ الفصل الخامس •

(٢) ر.ج. لامبان « مجلة الإحصاءات الاقتصادية » العدد ٤١ ، نوفمبر ١٩٥٩ ص ٣٩٢ - ٣٩٩ •

عدة أسباب لذلك ، ولا أستطيع أن أذكر غير القليل منها . فأولا كان مفهومنا الذى يوجهنا ضيقا جدا ورومنسيا جدا . فقد ربطنا « الرفاهة » بالفقر ، ومنحنا ذلك شعورا لطيفا . وثانيا ، افترضنا بسرعة أكثر مما ينبغى أن التشريع الاجتماعى يحل المشاكل الاجتماعية . وهذا غير صحيح كما يعرف أو ينبغى أن يعرف كل اخصائى اجتماعى . وثالثا ، قشلنا فى الخمسينات فى تنمية الأساليب الفنية للتحليل الاجتماعى كما نمينا الأساليب الفنية فى التحليل الاقتصادى . ورابعا ، جنحنا الى « تجنب » الرفاهة ، بأن وضعناها فى صندوق منفصل من ناحية المفهوم ، والى أن ننظر إليها باعتبارها عائقا للنمو الاقتصادى فى المدى الطويل - وكذلك ، ربما ، فى المدى القصير . ومن ثم فأننا قشلنا فى ربط تطبيق الخدمات عمليا وقياس الحاجة الاجتماعية بدناميكية التغيير - الاقتصادى والتكنولوجى والاجتماعى والسيكولوجى .

وأخيرا ، كان ينقصنا الابتكار الاجتماعى والبصيرة الاجتماعية . فلم نر أن الوصول الى الفقراء وجماعات الأقلية ، وتوزيع الموارد فى صالحهم ، وحملهم على استخدام مزايا الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية كان أصعب بكثير جدا مما تصور معظم المصلحين . فقد قللنا بشكل خطير من شأن القوى النامية التى تعمل فى الاتجاه الآخر - قوى منبثقة من التغيير الاقتصادى والتكنولوجى والتخصص والتقسيم الطبقي للمجتمع . ولم ندرك أهمية الصلات بين الاسكان الرديء مثلا والقدرة على الاستفادة من التعليم ، بين عدم الدراية الكافية باللغة والحاجة الى اخصائين اجتماعيين أكثر للمعاونة فى استخدام موارد المجتمع المعقدة ، وبين السياسات الاجتماعية وعدم كفاءة الجهاز الادارى (وبخاصة على المستوى المحلى) اللازم لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ .

وباختصار . كان تشخيصنا الاجتماعى خطأ لأننا أخذنا الأمور بسذاجة وتطلعنا الى الحلف - الى الثلاثينات . ولم ندرك الا الآن اننا فى حاجة شديدة الى أدوات أكثر دقة بكثير للدراسة الاجتماعية والقياس الاجتماعى ، والى تحليل اجتماعى أدق لظروف الخدمات ومتطلباتها وطريقة عملها فعلا ، والى محاولات أكثر فى التخطيط الاجتماعى بالاتفاق مع التخطيط الاقتصادى . كم سريرا فى مستشفى سنجناها فى ١٩٧٥ ؟ وما هو عدد الاخصائين الاجتماعيين وعمال الرفاهة والموظفين الآخرين الذين ستدعو الحاجة اليهم ؟ ما هى مشاكل الاجرام والانحراف والحمران التى ستواجه مجتمعاتنا فى عشر سنوات ؟

ولا جدال في أن هذه الأسئلة وما يشبهها يصعب الإجابة عليها .
ولكننا إذا أردنا أن نعيد تحديد أهداف الرفاهة فلا مهرب لنا من مسئولية
التفكير بذلك أكثر فيما يحدث وما يحتمل أن يحدث في مجتمعاتنا .
إننا لن نحرز أى تقدم في تحديد مهام الرفاهة في المستقبل وقياسها
إلا إذا ربطنا الحاجة والاستجابة بقوة التغيير السائدة . وإذا سلمنا بأن العمل
على زيادة أثر القوى التي تعمل على التكافؤ ونشره على نطاق أوسع ، ودفع
عجلة القوى التي تساعد على التكامل هدفين أوليين من الأهداف الإيجابية للرفاهة
فانه يجب علينا إذن أن نقيم التفاصيل العملية العديدة للسياسة بالعمل
على أساس تشخيص أكثر دقة للتغيير . ونحن نستطيع أن نكون ، في
ضوء التقدم الحديث في العلوم الاجتماعية ، على ثقة إلى حد كبير من
استمرار بعض الاتجاهات المعينة ، مثل :

لتحقيق النمو الاقتصادي والتجديد الاقتصادي تحتاج المجتمعات
الحديثة إلى تطبيق دروس التقدم التكنولوجي والعلمي . ويعني ذلك
تقسيم أكثر للعمل وتخصصا أكثر ، يعني تعليمًا وتدريبًا متخصصين
أكثر ، وتحديدًا أكثر للقوة العاملة ، وتدرجات أطول في المراكز الوظيفية
في القوة العاملة ، وحوافز أكثر للتدريب والحراك ، وفوارق أوسع في
المكافآت . وتحتاج هذه العمليات ، وهي ضرورية ، إلى توليد قوى تعمل
على عدم التكافؤ ، إذ تتطلب مستويات أعلى من التعليم والتدريب والمهارات
المكتسبة ، وبذلك تستطيع أن تجعل مهمة تكامل الناس ، الذين تتنوع
خلفياتهم الثقافية ومستويات الدوافع لديهم ، مهمة صعبة . ففي حين أننا
قد نثير الآمال في عقول الناس حول ما يقدمه لهم المستقبل ، تعمل
التكنولوجيا في نفس الوقت على إقامة الحواجز التي تمنع تحقيق هذه
الآمال . والاعتقاد السائد أن هذه العملية ، التي صارت تعرف في
الولايات المتحدة باسم « صكوك المستقبل » (Credentiation) ، مسئولة
جزئيا عن تكوين طبقة دنيا دائمة من المواطنين المحرومين ، غير المتعلمين
ولا ينتمون لمؤسسات ويترددون بين الاستسلام البليد والعنف للتنفيس
عن الشعور بالاخفاق .

وهناك عملية أخرى متصلة في المجتمعات الحديثة وتتصل بالتغيير
التكنولوجي يجب علينا أن ندركها أيضا وتمثل في نمو « المهنية » .
ففي بريطانيا وبعض البلاد الأخرى يجيء ذوو المهن الحرة إلى حد كبير من
الطبقة الوسطى ، فالعمال المهنيون يأتون من بيوت ومؤسسات تربوية
يقل فيها اتصالهم بالعمال اليدويين والناس ذوي الثقافة المختلفة .

وبذلك يجلبون معهم الى العمل قيم الطبقة الوسطى فى عمليات بذل العناية الطبية ومنعها والتعليم والمعونة القانونية ومزايا الرفاهة . فمؤدجهم للتلميذ المثالى والطالب والمريض المثالى نموذج ينطوى على قيم الطبقة الوسطى ويتحدث بلسانها (١) . وهذه العملية المستترة التى كثيرا ما تكون غير واعية تفسر الى حد ما لماذا جنحت الطبقات الوسطى فى بريطانيا الى الحصول ، فى ظل خنمات الرفاهة المتاحة للجميع ، على أفضل الخدمات وأحسن فرص التقدم . وهذا أمر مفهوم ، فكلنا نفضل المريض أو العميل المتعاون الذى يعمل على تحقيق انجازات ويهمل أن يتعلم ويعمل . ومن بين جميع المهن التى تتصل بالقرءاء لا يفهم مغزى هذا العامل فى علاقاتهم سوى الاخصائيين الاجتماعيين . فهم يدركون أهمية الاحتياط ضد تحول « المهنية » الى قوة تعمل على عدم التكافؤ .

انى لم أحاول أن أتقدم بأى وصف محدد لأهداف الرفاهة اليوم ، ولكنى أعتقد أن بعضها تتضمنه دروس التجربة . وقد عرضت هذه الدروس فى اطار بعض المبادئ العامة المعنية للإدارة الاقتصادية . وبذلك كنت أسوق الحجة من أجل التوازن بين النمو الاقتصادى والنمو الاجتماعى . فنحن نريد انتاجية أعلى من أجل مستوى أعلى من الحياة ونريد مجتمعا أكثر تكافؤا . ونحن نريد التقدم الفردى ونريد المجتمع المتكامل المؤلف من كائنات بشرية تحترم نفسها . وفى تحقيق هذه الأهداف تستطيع نظم الرفاهة أن تسهم بنصيب كبير . وهى ستواجهنا طبعاً من وقت لآخر بأيدىولوجيات وسياسات متعارضة .

وفى مجال الاختيارات التى علينا أن نحددها أود ، فى الختام ، أن أعرض - كدارس فى الرفاهة - وصفتين شخصيتين .

ان العالم فى حاجة قاسية الى حملة اعلام الابتكار الاجتماعى والتكامل الشخصى ، أمثلة حية يتطلع اليها الناس ، وصايا يتعلمون منها . وفى العالم الذى صار صغيراً بواسطة وسائل الاتصال الحديثة يترك ما نفعله فى ميدان الرفاهة ، والطريقة التى نفعله بها ، أثره فى نطاق أوسع بكثير من الحدود القومية . فالناس مازالت تدفعهم أفكار الخير . ومن ثم فنحن فى حاجة الى رواد فى فن البذل . وثانياً ، أعتقد أنه عندما يظهر تصادم بين السياسات ينبغى علينا أن نخاطر فى اتخاذ

(١) انظر ب. برنشتاين « الصحيفة البريطانية لعام الاجتماع » المجلد ١٥ ، رقم

قرارات الرفاهة • وينبغي أن نثق في الناس وأن نؤمن بأن الإنسان كائن معقول في نهاية المطاف •

وعندى ، لا معنى « لدولة الرفاهة » إلا إذا كانت تنصب بصورة ايجابية وبناءة على إعادة التوزيع العادلة للمشاركة الاجتماعية • وقد تتعارض هذه الأهداف في المدى القريب مع الحاجة الى زيادة الانتاجية الاقتصادية لرفع المستوى العام للمعيشة • ورغم أننا لا نستطيع أن نكون متأكدين من أن هذا التعارض حتمى ، فإننا مع ذلك قد نفضل الطريق الأكثر أمنا قائلين اننا عندما نصير أكثر ثراء سنستطيع أن نكون أكثر كرما مع من هم أقل حظا • ولكن هل ، من الناحية الاخرى ، نستطيع أن نكون متأكدين من أننا لن نفقد ، أثناء العمل على زيادة ثرائنا والتركيز على ذلك فقط ، الحافز كمجتمع لخلق ظروف أكثر تكافؤا وعدلا اجتماعيا ؟

مجموع اشتراكي

ريموند وليامز

لقد وصف « اليسار الجديد » بأنه « سياسة اللاسياسي » ، ويمكن
قوله هذا الوصف بمعنى واحد رئيسي : أن تحليل « اليسار الجديد »
للمجتمع البريطاني المعاصر لا يبدأ ولا ينتهي داخل إطار السياسة كما
نعرفها اليوم . وهكذا من الممكن أن ننظر إلى الانتخابات العامة في
١٩٥١ ، التي حصل فيها حزب العمال على أكثر عدد من الأصوات في
تاريخه ومع ذلك فقد الحكم للمحافظين ، باعتبارها الحدث السياسي
الحاسم بعد الحرب . فقد كان من نتيجتها أن مجتمعا متغيرا على أي الأحوال
في افتراضاته وتوقعاته الاجتماعية ، وفي طبيعة اقتصاده بعد خسائر
الحرب ، وفي مركزه العالمي بعد خسارته الفسحة في امبراطوريته
الاستعمارية ، خضع - عن طريق سخريه الانتخابية ، لتفسير المحافظين
ومواطني تأكيدهم ، وهما تفسير وتأكيد أيدتهما انتخابات ١٩٥٥
و ١٩٥٩ ودعمتهما . وإذا صح هذا فإن لنا أن نقبل الفكرة البسيطة التي
تحدث عن « السنوات الثلاث عشرة الضائعة » ونرى في انتخابات
١٩٦٤ نهاية فترة هذا التفسير والتأكيد ، وبداية لفترة جديدة
« لليسار » . ومع ذلك فإن السخريه تظل قائمة . ان العمال يعدون
بذاكرتهم باستمرار إلى ١٩٤٥ والنصر البرلماني الكبير الذي أحرزوه ،
وليس إلى ١٩٥٠ و ١٩٥١ عندما حصلوا ، بعد سنوات من الكفاح المرير
على السلطة ، على تأييد أنصار أكثر مما حصلوا عليه في أي وقت آخر
من تاريخهم . وتعتبر نتائج ١٩٦٤ أفضل من نتائج ١٩٥٩ لأن حكومة
عمالية تولت الحكم ، وإن كان التأييد الذي حصلت عليه أقل شيئا ما
عما حصلت عليه عندما هزمت آخر مرة . وهناك سخريه أخرى تقابل

هذه : أن انتصار ١٩٦٤ ليس حقيقيا أكثر أو أقل من انتصار المحافظين في ١٩٥١ . فحقيقة التأييد الشعبي تعدلت ، في المرة الثانية لما في الأولى ، تحت تأثير مصلحة مسيطرة في أجهزة الحكم القائم . وربما جاء دور العمال في التفسير والتأكيد ، اللذين سيؤيدان ويدعمان بسلسلة متعاقبة من الانتخابات ، في مجتمع مازال يتغير في نفس الاتجاهات الأساسية . إنها لسخرية مسلية ، وقد تكون مفيدة ، ولكننا لم نر من سيضحك أخيرا .

إن النقص المتعمد في الديمقراطية البرلمانية (الذي لا ينعكس في مثل هذه السخریات الانتخابية الغربية فحسب بل في أمور أساسية أكثر مثل انخفاض المشاركة في اتخاذ القرارات إلى مجرد مجهود التصويت الفج مرة كل عدة سنوات ، وتركيز السلطة الذي يسمح بالاستيلاء السريع على الحكم على هذا الأساس الضعيف) هو في نهاية الأمر صورة من الدفاع ضد القيم السياسية والاجتماعية بالذات التي يمثلها « اليسار » . ونستطيع أن نكون واقعيين إلى حد التسليم بأننا يجب أن نهزم النظام قبل أن نغيره . وقد فعل كثيرون منا ذلك فعلا في التعليم : فقد مررنا في مسالك نظام قائم على النخبة حتى نستطيع أن نحاول تغييره إلى نظام ديمقراطي . ومع ذلك فإن هذه المقابلة تثير القلق ، في صورة شخصية تماما . فكل شيء تقريبا يدعونا في الواقع إلى العمل على هزيمة النظام بالانضمام إليه ، وبالنسبة للأفراد قد تكون نتائج هذه التجربة خطيرة . إن ويلسون وبعض أعضاء حكومته من الجيل الذي واجه هذه الأزمة بالذات ، التي مازالت بلا حل . فكل الضغوط تتجه نحو هذا النوع من التحول للمجتمع ، إذا أريد أن يكون هناك تحول أصلا : تحول موجه بأساليب سياسية تعتبر ضد القيم التي يهدف إليها التحول مباشرة . وهناك تماثل في الأساس بين هذا والاستيلاء التحكيمي على السلطة بواسطة طليعة ثورية باسم تحرير الجماهير ، برغم ما بين الاثنين من اختلاف في الأسلوب . ولقد رأينا من النتائج المتناقضة - واقع التغيير مع انحطاط القيم السياسية - ما يكفي ليجعلنا نقف موقف التيقظ والحذر ، وقد حان دورنا في الاختبار . إن أولئك الذين ليسوا في السياسة منا ، بمعنى الحكم ، ولكنهم مع ذلك ملتزمون سياسيا التزاما كاملا باعتبار السياسة هي كل عملية التحول الاجتماعي ، يرون بنفس الامتحان الدقيق الذي تمر به الحكومة ، التي عملوا على مجيئها ، في استسلام ولكن في واقعية متحمسة ، والتي يؤيدونها الآن . أما ترف

المراقبة غير المرتبطة فلا مجال له مطلقا . فعدم المشاركة في حل هذه الأزمة معناه انكار كل ما فعلناه وما اعتقدناه . بيد أن طريقة مشاركتنا تتحدد حتما بتجربتنا . وتحديدنا لما ينبغي عمله يتشكل بطبيعة المجتمع ومشاكله وليس بطبيعة ومشاكل صور الحكم التي لا تمثل سوى انعكاسا جزئيا للمجتمع ، وقد تكون في أسوأ الحالات ، عقبة متعمدة تحول دون ادراك تطوره . أى أن علينا أن نأخذ وعين ضغوط المجتمع وحدوده الفعلية ، وإن نستمث القوة من تيارات النمو داخله ومن التحالف مع كل ما هو خلاق في أى مكان في العالم .

١ - نظام اتخاذ القرارات في بريطانيا المعاصرة .

ما هي طبيعة القوة في بريطانيا المعاصرة ، وما هو وضع الصور التي تتخذها هذه القوة بالنسبة للصراع من أجل ديمقراطية تقوم على المشاركة والتعليم ، الديمقراطية التي تعد ، في نفس الوقت ، أهم ثروة في تاريخنا وأول التزام مباشر لنا ؟ .

(أ) القضية المباشرة . إن القوة الفعالة في بريطانيا الآن مشتركة بين جهاز الدولة (الذى يتمثل في الوزراء والموظفين الحكوميين والسلطات العامة أكثر مما يتمثل في البرلمان) والجهاز المشابه جدا له الخاص بالمنسجات الكبرى الخاصة . ولا يكاد يكون هناك شك في أن حكومة العمال ستغير النسب في هذا التوازن للقوى : فالمبادرة والتوجيه والسيطرة من جانب الدولة ، وهى قوية جدا فعلا ، ستصبح أكثر أثرا . ولكن كما أن الحركة السياسية الحالية ليست (كما تقول دعاية المحافظين) بين سيطرة الدولة والمشروع الحر ، وكلاهما قد أوقف عند حده فعلا ، فهى ليست أيضا (كما تقول دعاية العمال) بين أهواء المضاربين وهدف اجتماعي له الأولوية .

إن العمال يقترحون فرض سيطرات مهمة على استخدام الارض وعلى التنمية الإقليمية ، وهذه هى المجالات التي يراد فيها تغيير ميزان القوة . إن إعادة تأميم الصلب ، التي التزم بها العمال ، تكون فرقا مهما آخر . ولكن النطاق الفعال للقوة في بريطانيا يبقى مع ذلك هو مزيج جهاز الدولة وجهاز المنسجات .

ومن المحتمل أن يصير هذا المزيج ، بتطبيق مقترحات العمال في شأنه ، أكثر كفاءة وبذلك يقوى الاقتصاد بالتدريج . ولكن عندما يعرض ذلك على أنه « خلق بريطانيا جديدة » ، فإن المرء لا يستطيع أن

يعلق الا بأن الجديد سيعمل أساسا مثل القديم : تغيير فى الهيكل ولكن
بلا تغيير فى القوة الدافعة .

وليس الأمر موضوع تحليل اجتماعى مجرد ، ان الحل سيبدأ ،
فوراً تقريباً ، فيما يتصل بنطاق كامل من المسائل المحددة . فسيطلب
الأمر دخول النقابات الميدان السياسى اذا أريد تنفيذ سياسة العمال ،
حول الأجور والأسعار ، حول التخطيط الاقليمى ، حول التسيير الآلى
وإعادة التدريب . ومن الممكن أن حزب العمال سيحاول أن يصنع
مصلحة « قومية » مزيفة فوق مصالح النقابات . بيد أنه لا يمكن أن
يوجد مثل هذا الانفصال . فالنقابات لم تصد تستطيع الدفاع عن
أعضائها ، فى عهد إعادة التنظيم التكنولوجى والاقليمى ، بواسطة
إجراءات جزئية . وإذا اضطرت الى هذا التصرف المعوق ، سيكون ذلك
خطأ حكومة العمال . والمسألة هى ما اذا كان حزب العمال سيشارك
النقابات فى المراحل الأولى للتخطيط بقدر الامكان ، وبوصفها أكثر من
مجرد ممثل لمصلحة « قطاعية » ، أم لا . فمطلبى إعادة توزيع الناتج
الصناعى والديمقراطية الصناعية ، من مجالس الإدارات الى الورشة
نفسها ، ليسا مطلبين قطاعيين ، انهما تعبير عن مبادئ وأهداف للمجتمع
كله .

ومنذ ١٩٢٦ جنحت النقابات الى الانسحاب من هذه المطالب العامة
المطلقة الى سياسة دفاعية قطاعية . ولكنها مرغمة على ذلك ما دامت
قوة الدولة والصناعة فى الجانب الآخر دائماً . ومركزها لن يتغير
بالاستشارة ، انه لا يمكن أن يتغير الا بإشراكها فى عملية اتخاذ القرارات
الأصلية بوصفها ممثلة لأغلبية القوة الاقتصادية . فعندئذ تستطيع
المساهمة فى إعادة تشكيل الاقتصاد ، بدلا من مجرد التأثير به والرد
عليه .

وفى كل قضية ينكشف الأمر عن قرار حاسم ومشترك . ان حزب
العمال سيتعين عليه أن يقاتل قتالا شديدا ضد المصالح القائمة حتى اذا
أراد أن يفعل ما يقترحه ، وقد كان من السمات المميزة لكل الحكومات
العملالية السابقة انها فعلت ما فيه الكفاية لتكتيل هذه المصالح ضدها ،
ولكنه لا يكفى للنصر . وسيحين وقت حاسم مرة أخرى لابد فيه من اتخاذ
قرار بين التقدم الى الأمام و « التصعيد » : اختيار بين حقيقة فى أى جانب
يقف فيه حزب العمال . وعندئذ أن هناك فرصة حقيقية ، هذه المرة ، فى
أن يكون القرار هو التقدم الى الأمام ، ولكن التفاؤل أكثر من ذلك يكون
طوبائياً .

(ب) الموقف العام . يتأثر تقدم الديمقراطية في بريطانيا نيسا تأثرا عميقا بما يحدث في الاقتصاد ، ولكن بعوامل أخرى أيضا . فالتطلع الى السيطرة على الاتجاهات العامة لحياتنا الاقتصادية عنصر جوهري في النمو الديمقراطي ، ولكنه لا يزال بعيدا كل البعد عن التحقيق . ووراء هذه السيطرة العامة تطلع تال ، وهو أيضا لا يزال بعيدا تماما ومشوشا . فمن العسير أن نشعر أننا نحكم أنفسنا حقيقة اذا كان معظمنا لا صوت له في القرارات التي تمسنا مباشرة في جزء أساسي من حياتنا ، مثل عملنا . وصحيح أن المصاعب الاجرائية في ضمان هذا الصوت قاسية ، وأنه ليست هناك صيغة واحدة لحل المشكل بسبب تنوع المؤسسات التي تعمل فيها . ومع ذلك فما دام الحافز موجودا فانه يمكن دائما ايجاد بعض الطرق وتحسينها باستمرار بالتجربة . أن الجماعات البشرية ، حتى أصغرها ، تنتج زعماها ، وأن لم يكن بالضرورة نفس الزعماء لكل المشروعات . ولكن تكمن الصعوبة في تفسير ما تمنيه بالضبط هذه الزعامة . ان الأنماط الغالبة في مجتمعنا ، وبخاصة في العمل ، تنبئ عن تفسير لا يحدد الزعماء فحسب ، ولكل أنواع الظروف ، بل يشجعهم على الاعتقاد أنه من حقهم ، بل ومن واجبهم ، أن يتخذوا قراراتهم في استقلال وينفذونها بحزم .

ولا يزال في مجتمعنا عدد كبير من الاوتوقراطيين بالطبيعة ، والضرر الذي يحدثونه بالغ الخطورة . وربما كان أخطر منهم ، بسبب عدم سهولة تمييزهم ، أولئك الذين لديهم مهارة فيما كان يسمى في الجيش « ادارة الأفراد » . والفكرة ، في حدود ما أتذكر ، هي أنه لا مراء في أن الضابط عليه أن يصدر الأوامر ، ولكن لما كان القائد يجب أن يطاع فان عليه أن يتنبه تماما للحالة العقلية لدى أولئك الذين يقودهم : عليه أن يحاول فهمهم والتحدث اليهم في مشاكلهم (لا في مشاكله ، بالمناسبة) ، وأن يكون صورة عن حالتهم العقلية . وبعد أن يقوم بهئنه « المحسسات » ويحس برجاله حقيقة ، يصدر أمره بالتقدم .

ان قسما كبيرا جدا مما يقال في التعليقات السياسية الآن هو مناقشة عامة لمهارة زعيم الحزب في هذا المجال : كيف « سيعالج » رئيس الوزارة أو رئيس المعارضة هذه « العناصر المزعجة » ، كيف سيحدد توقيت تدخله شخصيا ، واذا قال هذا ، كيف يمكن أن يتجنب قول ذاك ؟ والشئ الغريب حقيقة في هذا النوع من التعليق هو أنه عام وعلني ، يطبع ويوزع في ملايين النشرات ، يقرؤه كل انسان تقريبا ، بما في ذلك

و العناصر المزعجة ، • لقد أصبح الفن الدقيق أسطورة عامة ، ومن النادر ان يتعرض للتحدى . • ومن الواضح أن هذا هو ماتعنيه الزعامة الديمقراطية في رأى الناس .

بيد أنه في الحقيقة تكتيك أوتوقراطية تدافع عن نفسها (والناس ليسوا في حاجة لأن يولدوا في نظام أوتوقراطى ليكتسبوا عادات الأوتوقراطية) • فالأسلوب الحقيقى لاتخاذ القرارات ديمقراطيا هو عرض جميع الحقائق ومناقشة الموضوع علنا ، واتخاذ القرار علنا ، اما بأغلبية الأصوات أو بسلسلة من التعديلات الاختيارية للوصول الى اتفاق عام • ان مهارات المستمع الجيد والشارح الجيد ضرورية جدا في الواقع في مثل هذه العملية ، ولكنها تختلف اختلافا جنديا عن حالة الزعيم الذى يستمع الى المناقشة لمجرد اكتشاف طريقة تنفيذ رأيه • ان العمليات الدقيقة التى بلورتها التنظيمات الديمقراطية لضمان التسجيل الكامل للوقائع وحرية الاشتراك الكاملة فى المناقشة وعلنية اتخاذ القرارات وفرصة إعادة النظر فى الطرق التى تنفذ بها هذه القرارات ، عمليات لا تقدر قيمتها طبعاً • ومع ذلك ، فلأنها دقيقة يسهل اساءة استخدامها من جانب « مديرى الأشخاص » : بل اننا نسمح من يتباهون بالطريقة التى تم بها « معالجة » هذه اللجنة أو تلك • وكل ما أستطيع أن أقوله هنا هو انى لم أر قط مثل هذه المعالجة ، التى تتميز وسيلة « لتجنب المشاكل » ، تؤدى الى أى شيء سوى المشاكل • لأن الناس بمجرد أن يصيروا أحرارا الى الحد الكافى سيؤكذبون فى النهاية مصالحهم ، وأن هذه اذا لم تجد مكانها الحقيقى فى القرارات التى تتخذ ، فان الموقف الحقيقى سيؤكد ذاته مع الوقت بمرارة فى الفالب تثبت مدى سوء « مديرى الأشخاص » فى الواقع • فمشكلتنا الرئيسية الآن هى أن لدينا كثيرا من صورة الديمقراطية ، ولكننا نراها تتعثر بسبب تكتيكات أولئك الذين لا يؤمنون بها حقيقة والذين يخشون فى الحقيقة القرارات المشتركة التى يتم اتخاذها علنا ، والذين نجحوا جزئيا - لسوء الحظ - فى زلزلة أنماط المشاعر الديمقراطية التى تعد العماد الأساسى فى تجسيد مؤسسات الديمقراطية •

فمن الجلى أننا لا نحصل على القدر الكافى من التدريب على الديمقراطية ، حتى حيثما تتوفر صورها • فمعظمنا لا يتوقع منهم أن يكونوا زعماء ، وينصب لتدريبهم الأساسى ، فى المدرسة وغيرها ، على تعليم قيم النظام والولاء التى لا تعد قيما حقيقية الا اذا اشتركنا فى اتخاذ القرارات التى

يتعلق بها الأمر . أما أولئك الذين يتوقع منهم أن يصيروا زعماء فانهم يدرّبون أساسا على أنماط الزعامة التي أشرت إليها ، والتي تتركز في تنمية الثقة عموما - ولكن حقيقة أن الزعيم يجب أن يكون لديه من الثقة في النفس ما يكفي لأن يقدر على الشك الجذري ، نادرا ما تذكر وتنادرا ما تعلم . وبصفة عامة تترك الممارسة الضرورية للعمليات الصعبة التي يقتضيها اتخاذ قرار مشترك والتنفيذ المشترك للصدفة وحدها ، وتجيء نتيجتها - كما هو متوقع - بنت الصدفة وحدها ، وعندئذ لا مهرب من أن تضعف الثقة في امكان تحقيق الاشتراكية ، ونفضل أن نشكو من ضعف النظام (فزعماء النقابات لا يستطيعون السيطرة على أعضائها ، وزعماء الحزب ليسوا صارمين بما فيه الكفاية ، والأمر كله مناقشات فارغة وكلام لا نهاية له ، ثم أشخاص يتصرفون تصرفات غير معقولة) ، على تعميق ودعم العملية التي سنحتكم إليها أيا كان الأمر في مستقبل قريب .

وكان الموقف المقابل لهذا الشعور ، الذي دعمه تاريخ التطبيق الفعلي للمؤسسات الديمقراطية في هذا البلد ، اتجاهها في معالجة شئون الحكم هو في ذاته قيد شديد على الديمقراطية الإيجابية . فبدأ أن النظام المحكم للحزبية والبرلمان قد حولا حق الانتخاب العام على النطاق القومي الى انتخاب بلاط ملكي . فنحن كأفراد ندل بأصواتنا على النطاق القومي مرة كل عدة سنوات ، على أساس مجموعة من السياسات والقضايا المحددة لا يمكن للمرء أن يقف منها جميعا موقفا واحدا . ومن هذه العملية الفجة بالضرورة ، ينبثق بلاط من الوزراء (مؤلف بضمه من أشخاص لم ينتخبوا أصلا) ، وعندئذ يكون من الصعوبة بمكان كبير لأي منا أن يشعر حتى بأقل نصيب مباشر في حكم شئوننا . ولا شك أن المدخل عن طريق التنظيم الحزبي ، باستغلال ميزة أن هناك على الأقل بلاطين بدليين ، عمل أكثر ، ولكن لا يقتصر الأمر على أن الديمقراطية داخل الحزبين الكبيرين نفسها صعبة بصورة استثنائية ، بل أن زعماء الحزبين على السواء يطالبون أيضا وبصورة متزايدة بحق عدم الارتباط - بعدم الالتزام الدقيق مسبقا . وللراي العام شيء من النفوذ العام ، حيث أن البلاط لابد أن يعاد انتخابه في نهاية الأمر . ولكن الفترة طويلة جدا بالنسبة لمعدل نمو السياسة المعاصرة ونطاقها . ففي مدى أربع سنوات ونصف ، من انتخابات ١٩٥٥ الى انتخابات ١٩٥٩ حدثت عدة أزمات كبرى غير متوقعة ، وتأرجح الرأي العام بعنف فعلا ولم يجد أمامه سوى الثقة العمياء من جانب البلاط في آرائه الخاصة ، ان واجب الحكومة هو أن تحكم ، لأن حكم جلالتها لابد أن يستمر . ومن العدل أن نقول ان ذلك

لا يبدو حتى كديمقراطية ، كما أنه من العدل أيضا نحو زعمائنا أن نعترف لهم على الأقل بالاتساق مع أنفسهم ، في افتراضهم الواضح أن الحكم الشعبي المباشر ليس موضوع الديمقراطية . وصحيح أن أية وزارة يجب أن يترك لها الوقت الكافي لتنمية سياساتها ، ولكن ذلك لا يعنى التسليم بلا مناقشة ، السائد الآن ، بأهمية « الحكم القوى » : ولا جدال فى أن الانسان يأمل فى أن تكون الحكومة الجيدة قوية ، ولكن أن تكون الحكومة قوية وسيئة (ومعظم الناس متفقون على أننا شهدنا مثل الحكومات فى الثلاثينات ، وفى اعتقادى أننا شهدنا أيضا مثل هذه الحكومات بعد ذلك) هو أسوأ بلية عامة تقريبا . ولست أرى من سبب يمنعنا من أن نجعل تقصير فترة الانتخابات الى سنتين بالنسبة لقسم كبير من أعضاء مجلس العموم على الأقل هدفنا المباشر ، حيث أنه يبدو من الأمور الحيوية لديمقراطيتنا أن يزيد عدد من يشعرون منا بأنهم يشتركون فيها بصورة مباشرة . ومثل هذا التغيير ، بالإضافة الى الاصلاحات الاجرائية التى تناقش الآن فى البرلمان ، ومع تحسين العملية الديمقراطية داخل الأحزاب ، يكون مكسبا كبيرا ويمكن عقلا . والبدل ليس مجرد اتساع نطاق « ادارة الأشخاص » اتساعا هائلا بسبب استخدامها لوسائل الاتصال الحديثة ، بل كذلك نمو مؤسفات للجماعات الضاغطة المنظمة التى تندفق على أهباء البلاط . وهناك تعديل ضرورى آخر هو تحديد موعد ثابت للانتخابات الدورية ، لأن ترك تحديد هذا الموعد للبلاط نفسه خطأ تماما من الناحية السيكلوجية : فيجب ألا يفرض علينا الانتظار ، فى حدود فترة واسعة ، حتى يطلب إلينا البلاط الموافقة ، ان حق الانتخاب ليس حقه بل حقنا .

ان هذه التغييرات لن تؤدي بذاتها الى فرق كبير ، ولكنها على الأقل مستعمل الى حد ما على تغيير الجو الحالى للديمقراطية البريطانية ، التى تبدو بصورة متزايدة نظامية ولا شخصية ولا يدعمها سوى الاعتقاد بأن اختيار الزعماء ينبغي أن يكون فى حيز الامكان بصورة دورية . ومن الجلى أن المجال التالى للاصلاح هو النظام الانتخابى ، الذى يبدو أن المقصود به هو ادامة التفسيرات الحالية . وأوضح مسمة فيه هى أنه يبالغ ، بصورة شديدة أحيانا ، فى تصوير اتجاهات ضعيفة نسبيا فى الرأى العام . ان تاريخ الانتخابات بعد الحرب يوحى بتقلب عنيف فى الرأى ، من عمالى شديد الى محافظ شديد . ولكن الرأى القلبي ، على أساس آراء الناس ، كان أقل تغيرا من ذلك بكثير . وأكثر ما يسترعى انتباهى فى التعليق السياسى الحالى أنه يهتم بالنتائج على مستوى البلاط ، أكثر مما يهتم بها

كتسجيل لآراء الناس فعلا ، ومهما بدا ذلك طبيعيا لأولئك الذين يعيشون في أبهاء البلاط ، فإنه لا ديمقراطي تماما في روحه .

وفي هذه النقطة الحاسمة يتصل الأمر بصفة خاصة بانعدام الديمقراطية نسبيا في مجالات كبيرة من حياتنا . اذ يمكن الإبقاء على الموقف كما هو ، لا لأن الديمقراطية محددة على النطاق القومي بعملية انتخاب بلاط ، بل كذلك لأن تنظيمنا الاجتماعي في المجالات الأخرى يقدم باستمرار أنماطا لا ديمقراطية لعملية اتخاذ القرارات . وهذه هي القوة الحقيقية للمؤسسات ، اذ أنها تعلم بنشاط أساليب خاصة من الشعور ، ومن الجلي على الفور أننا لا نملك مؤسسات كافية تعلم الديمقراطية عمليا . والمجال الحاسم هو مجال العمل ، حيث تتأصل جذور عملية اتخاذ القرارات عادة ، برغم التجارب المحدودة في « التشاور المشترك » ، في نظام تدرجي جامد بصورة غريبة ، لا يحظى باستجابة من الأغلبية الساحقة من أولئك الذين ليسوا في مركز يسمح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات ، سوى النفور والبلادة ، أو تقديم العرائض ، أو التمرد . وإذا نظرنا إلى عدد كبير من الاضرابات على أنها تمردات بهذا المعنى ، وهو ما توحى به الشواهد ، فإننا نستطيع أن نرى بوضوح أكبر مرحلة النمو التي بلغناها . والتكتيك الدفاعي ، هنا أيضا هو إدارة الأشخاص ، وقد أضفى عليها الآن اسما عظيما « الإدارة الشخصية » . لا شك أن ذلك ينطوي على خطوة متقدمة عن مجرد الاوتوقراطية ، ولكنه كحل لمشاكل العلاقات الانسانية في التطبيق لا يدل الا على مدى ضعف نوازع الديمقراطية حتى الآن . ويبدو من الواضح أن الديمقراطية الصناعية ترتبط ارتباطا عميقا بموضوع الملكية ، وقد كانت الحجة التي تساق ضد حق الانتخاب دائما هي أن الناس الجدد الذين سيكون لهم حق التصويت « الجماهير » لا يملكون شيئا في البلد . وعندئذ بدا أن تنمية صور جديدة من الملكية أمر جوهري بالنسبة لأي تقدم ديمقراطي ، وإن كان تعميم حق الانتخاب السياسي سبق فعلا هذا الاتجاه . وبدا أن فكرة الملكية العامة تنطوي على حل ، ولكن هناك شيئا من الحقيقة في حجة أن استبدال سلسلة من الاحتكارات الخاصة بسلسلة من احتكارات الدولة التي يطبق فيها نفس النظام التسلطي إلى حد كبير لا يمثل مكسبا كبيرا (وإن كان هناك مكسب بقدر ما ينطوي عليه توجيه الدولة نفسها من ديمقراطية) . ومن الجلي أنه في الاقتصاد الكبير المعقد لابد من اتخاذ كثير من القرارات المركزية ، وأن الأجهزة التي تستخدم في ذلك يمكن بسهولة أن تصبح بيروقراطية وتبتعد عن السيطرة العامة . ولا جدال في أن الإدارة الديمقراطية

المستقلة للصناعة غير ممكنة عملياً على هذا المستوى . والخط الحقيقي للتقدم في هذا المضمار هو جعل هذه الأجهزة مسئولة مباشرة أمام الحكومة المنتخبة ، ربما عن طريق مجالس متوسطة تجمع بين ممثلي الصناعة أو الخدمة التي تتعلق بها الأمر وممثلين سياسيين منتخبين . وبعد وضع هذا الإطار ، إلى حد ما على النسق الذي وضع به إطار مجالس إدارة خدمات التعليم المحلية مثلاً ، يمكن القيام بمحاولة لتنمية المشاركة المباشرة في القرارات المحلية الخاصة بكل مشروع بذاته . والعقبات شديدة ، وليس هناك حل واحد . ويبدو لي أن الحكومة إذا كانت جادة في ذلك تستطيع أن تفتتح سلسلة من التجارب المتنوعة ، في مختلف أنواع المشروعات ، ابتداء من الأساليب المعروفة مثل اصلاح قانون الشركات ، إلى الأساليب التي قد يستطاع تطبيقها في المشروعات التي نقلت إلى الملكية العامة مثلاً ، فتنشأ فيها مجالس منتخبة ، أما على أساس قائمة عامة أو ، في مبدأ الأمر ، على أساس تمثيل المصالح المختلفة ينسب يتفق عليها ، وتمنح هذه المجالس صلاحية إصدار القرارات داخل إطار يتفق عليه على الصعيد القومي . وكثيراً ما يعترض على ذلك بأن العمل الحديث فني إلى حد لا يسمح باختصاصه للعملية الديمقراطية ، ولكن مما له مغزى أن العمليات المعقدة لادماج الأعضاء الخارجيين في الإدارة الذاتية في بعض الميادين ، وبخاصة التعليم والطب ، تقدمت أكثر بكثير مما حدث في مجال العمل ، حيث لا يقبل معيار « الخدمة » ، وإن كان في الواقع من الأمور التي يطالب بها . إن التعليم والطب ليسا أقل فنية أو تخصصياً ، ولكن طابعهما أقل وضوحاً - وهو أمر لا شك في أهميته .

والمبدأ الضروري هو أن العمال من جميع الأنواع ، بما فيهم المديرون ، يجب أن تضمن لهم الشروط الضرورية ، بما فيها الأمن والحرية ، لعمليهم الفعلي بطرق مجددة تتفق تماماً مع القرارات العامة المتصلة بتوجيه المشروع . ومجالس المديرين التي ينتخبها حملة الأسهم هي التي تقوم بهذا التوجيه حالياً ، مع قدر أقل مما ينبغي من الأمن والحرية لجميع أنواع العمال عادة حيث أنهم غير ممثلين . وفي الصناعات والخدمات التي نقلت للملكية العامة ، وفي الشركات التي خضعت للإصلاح ، لا ريب في أنه ليس من العسير تطبيق مبدأ المجالس ، المنتخبة بوساطة أعضاء الصناعة أو الخدمة ، والتي تعمل داخل إطار متفق عليه على نطاق قومي . وستكون هناك عملية طويلة ومستمرة من إنشاء هذه الأجهزة وتحسينها ، ولا شك في أن مشاكل كثيرة خطيرة غير متوقعة إلى حد كبير ستنشأ .

ولكن أساس حجة الديمقراطية كلها هو أن هذه المشاكل موجودة في جوهرها على أي الأحوال ، وأن المشاركة في عملية اتخاذ القرارات تؤدي الى حلول أكثر عقلانية ومسئولية من التراجع القديم بين اللامبالاة الحاملة والاستسلام والتسليم .

وهناك ميدان آخر يبدو فيه نمو الديمقراطية ضرورة ملحة هو عملية اتخاذ القرارات العادية فيما يتصل بتنمية مجتمعاتنا المحلية . وقد بدأت معالجة هذا الامر فعلا ، ولكنه مازال مختلطا ومشوشا . ولاشك في أن عدم الرضا ، وما يترقب عليه من لا مبالاة وتبلد في الاحساس ، أكثر بكل أسف فيما يتصل بالحكم المحلي منه حتى فيما يتصل بالبلات القومي . فالأنماط التسلطية في المركز يبدو أنها تطبق على نطاق واسع في مجالسنا المحلية ، حيث يتم قدر أكبر بكثير من العملية علنا وداخل نطاق تجربتنا العادية ، وهي تتيح لنا دليلا قاطعا على السهولة التي يمكن بها تشويه الديمقراطية . ومع ذلك فإن المشاكل في هذا المضمار مفهومة على نطاق واسع ، والكفاح ضد التشويه مشجع . ولكن ما هو أخطر من ذلك ان وراء هذا الكفاح تكن قوة الاندفاع الذاتي المألوفة للقوالب الاجتماعية القديمة . والاسكان مثال طيب على ذلك ، لأن توفير المسكن أمر واضح الفائدة ، من ناحية المبدأ ، وقد أخذ يتسع نطاقه فعلا خارج حدود مجرد الحاجة الاستثنائية . لماذا إذن لا يحس الكثيرون منا بأى حماسة نحو هذا التوسع ، أو نحو التوسع أكثر ؟ لا ريب في أن من أسباب ذلك الطريقة التي تدار بها هذه المساكن والمشروعات عادة بواسطة منظمات مفروض أنها ديمقراطية . فهناك موظفون عموميون يعتبرون أعضاء « مجالس البيوت » المؤلفة من سكانها من طبقة دنيا بطبيعتهم ، ويبدو ذلك في أحاديثهم وكتاباتهم ، وليس العلاج طبعا هو تعليمهم « إدارة الأشخاص » ، بل محاولة تنمية قوالب ديمقراطية داخل مجالات الخدمات العامة الماثلة . فلماذا لا يعهد بإدارة مشروعات الاسكان الى لجنة مشتركة من ممثلي السلطة المنتخبة وممثلين منتخبين للناس الذين يعيشون فيها ؟ من الجلي أن السياسة المالية العامة من شأن المجتمع المحلي ككل ، ولكن هناك منطقة واسعة من القرارات ، فيما يتصل بطريقة استخدام المنازل والمحافظة عليها وبالتسهيلات الخاصة بالإقامة فيها وبأية ترتيبات ضرورية أخرى ، يمكن البت فيها عن طريق مثل هذه اللجان المشتركة بطريقة ودية أكثر وبكفاءة أكثر . في اعتقادي - وإذا كانت هناك محاولات تمت فعلا للقيام بمثل هذه التجربة فينبغي أن نعرف عنها أكثر مما نعرفه الآن وأن نصنع على توسيع نطاقها ، وإذا لم تكن قد حدثت مثل هذه المحاولات

فان لدينا ميدانا نستطيع فيه القياس فورا بتجارب في المشاركة الديمقراطية • ويجب أن يدون التفكير ، فيما يتصل « بمجالس العمل » بصفة خاصة ، على هذه الأسس باستمرار لأن هناك خطرا كبيرا على الحركة الشعبية اذا ظلت منظماتها دائما في موقف الدفاع والسلبية (كما هو الحال في « اتحادات السكان ») • والعمال هم أول الخاسرين اذا سمحوا بانحطاط الديمقراطية الى سلسلة من الاتحادات الدفاعية والاقتصار على انتخاب جهاز ادارى واحد • وقد كان الاتجاه الذى يراود قرضه هو تعريف الديمقراطية بأنها « حق التصويت » و « حق حرية القول » وما الى ذلك ، على أساس نمط من المشاعر يمثل فى الحقيقة « حرية الرعايا » داخل اطار سلطة قائمة • ويجب أن يكون الاتجاه الآن ، فى منطقة واسعة من حياتنا الاجتماعية ، نحو ديمقراطية المشاركة التى يمكن فيها تعلم طرق وأساليب اشترك الناس بصورة مباشرة أكثر فى عملية الحكم الذاتى وتوسيع نطاق هذه العملية •

(ج) الاستجابة : ان العمال استولوا على السلطة بأغلبية صغيرة جدا ، ويعنى ذلك أن السمات اللاديمقراطية فى النظام الانتخابى والبرلمانى الحالى تزداد حدتها ، باعتبارها شرطا للحكم • ومن الممكن قبول ذلك ، حيث لا يوجد بديل مباشر له ، ولكن يجب أن ندرك بوضوح تام ما يحدث فعلا ويجب أن نستم فى الضغط من أجل استخدام هذه السلطة فى توسيع مجال المشاركة • وهذا ضرورى داخل حزب العمال نفسه ، وداخل اجهزة التخطيط الاقليمى والاقتصادى ، وفى جميع حالات اصلاح المؤسسات الاجتماعية • ان الطاقة اللازمة لبقاء حكومة العمال لا يمكن تجنيدها بأى حال ، ولكن مازال من الممكن اطلاقها •

٢ - طابع الاقتصاد :

تواجه وزارة العمال أزمة اقتصادية وشيكة وقاسية ، ولابد من تأييدها فى كل جهودها العاجلة لحلها • بيد انه من المتفق عليه أن الأزمة ليست عارضة بل من صميم البناء نفسه ، ولا يزال الأمر يتطلب مناقشة طبيعة الحل الملائم على المدى الطويل •

(١) القضية المباشرة : فى السنوات القليلة الماضية صمرت عدة كتب تنطوى على تشخيص للأزمة الواضحة للمجتمع البريطانى على انها أساسا بسبب العزلة والتأخر • والواقع أن هناك أدلة كثيرة من هذا النوع ، ولكنها تفسر بطريقة ساذجة عادة • فالحديث عن التقدم لامنى

له الا فى اطار تحليل اصيل لبناء المجتمع • فنحن نستطيع أن نضع برنامجا. للتقدم يحطم التقابات القديمة والاتجاهات الاشتراكية والوقت الضائع الذى تنطوى عليه بالضرورة الاجراءات الاشتراكية وخضوع السياسات الاقتصادية التقليد للمعيار الاخلاقى •

وقد دعا « اليمين » فى انجلترا على نطاق واسع لمثل هذا البرنامج بالذات ، وكذلك كثيرا ما دعا اليه المراقبون الأمريكيون والمتأثرون بالنفوذ الأمريكى الذين يعتبرون كل ما لايمثل الموجود فى الولايات المتحدة فى بريطانيا عتيقا • وكانت نعمة حكومة المحافظين الاخيرة تدعو الى التقدم بهذا المعنى تماما • فنحن لم نعد نرى منذ سنوات المحافظين من الصنف الامبراطورى ودعاة حكم السادة الارستقراطيين • فالدعوة المحافظة الفعالة ، نظريا وعملا ، تمجد المدير الممتاز والبائع والمضارب ، والمؤسسات التى ستخلفها كثرات هى السوق الكبيرة ومكاتب المراهنات والتلفزيون التجارى •

فتقليديا يعتبر برنامج « التقدم » بأكمله هجوما من البورجوازية على كل المؤسسات والعادات العقلية التى تحد أو تعوق عمليات السوق التوسعية والعنوانية التى اعتبرت العمليات الاجتماعية المهمة الوحيدة • وصحيح أن بريطانيا تعرضت للمعاناة اقتصاديا لأن كثيرا من مؤسساتها وعاداتها العقلية كانت تعمل ضد كفاءة اقتصاد السوق • بيد أن الحقيقة الحاسمة فيما يتصل ببريطانيا هى أنه فى حين كانت بعض هذه العادات والمؤسسات سابقة على البورجوازية (آثار وأوهام متخلفة عن عهد سادة الريف وتبنتها طبقات جديدة أسلوبا سطوحيا فى حياتها الخاصة) ، فإن بعضها الآخر ينتمى الى ما بعد البورجوازية وتمثل أوجه النقد السياسية والأخلاقية لمجتمع السوق والأسس الضرورية لمجتمع المستقبل الذى يتسم بانسانية أكثر وعقلانية أكثر •

ونبذ هذه العادات والمؤسسات التقليدية بدون تمييز بين نوعها هو العلاقة المميزة الآن لمرحلة بذاتها من الرأسمالية الأوربية ، وهذا الاتجاه - الذى يتجسد تماما فى « المحافظة » المعاصرة - هى العدو الرئيسى ، أو ينبغي أن يكون كذلك ، لحزب العمال • وعندما يتبنى حزب العمال « التقدم » ، بالمعنى السائد فى تعبيرات العصر ، يصبح حزب الموجة الأخيرة من إعادة تنظيم الطبقة الوسطى وليس حزب الطبقة العاملة •

من العسير جدا تكوين الأفكار عن نشاطنا الاقتصادي العام . فان ما يحرزه من نجاح وما يتعرض له من فشل على السواء يظل محليا باسزار ، والبديل المألوف الوحيد لهذا النوع من الوصف (النجاح الذي يعلنه صانعه والفشل الذي لا يعلن حتى ينفجر هي أزمة) هو قياس - يكاد يكون عديم الفائدة - لمجموع الانتاج ، كما لو كان كل ما ينتج شيء واحد . وقد قام الاقتصاديون بدور كبير في جعل هذه المسائل ذات مغزى ، ولكن في التفكير العادي ليس هناك سوى هذا النجاح وذلك الفشل ، أو الصورة العامة المبسطة المضللة . بيد أننا لا نستطيع التفكير على أسس حقيقية الا اذا عرفنا الأشياء الحقيقية التي تنتج ، وسألنا أسئلة متصلة بالموضوع حول « الحاجة » و « الصنف » . فقد يكون جزء من الانتاج غير ضروري حقيقة ، ولكن الموقف الأكثر احتمالا هو أن التوازن بين الأنواع المختلفة من الانتاج خطأ ، أو حتى سخيف . والاجابة المألوفة على هذا النوع من الأسئلة تنطوي على وصف معين ، للسوق ، التي يقال أنها تنظم المسائل الخاصة « بالحاجة » و « الصنف » . فالشيء مطلوب لأنه يشتري ، واذا لم يشتري لا يصنع . ويفشل هذا الرد طبعا اعتبارا رئيسيا : وهو ما اذا كانت الحاجة والقدرة على الشراء متقابلين . ولكن أيا كان الأمر فان هذا الوصف فحج لأنه يفشل أشياء أكثر مما ينبغي . ولقارنة الرقم الاجمالي للانتاج يقدم لنا رقم اجمالي آخر ، هو المستهلك . والانتشار الواسع الذي يحظى به « المستهلك » كتعبير معاصر يستحق منا بعض الاهتمام . فهو مهم لأنه ، أولا ، يعبر لا شعوريا عن وجهة نظر جزئية وغريبة تماما حقيقة في الغرض من النشاط الاقتصادي (والتصور مستمد من القرن أو المئدة ، ومع ذلك فهناك أشياء كثيرة لا ناكلها ولا نحرقها) ، وهو ، ثانيا ، يجسد ماديا الشخص صاحب الحاجة الذي يذهب الى السوق للحصول عليها في صورة شخص فرد (قد يكون فردا هائلا من ناحية الحجم ولكنه يتصرف كفرد) .

ولماذا يلتجأ الى مفهوم « المستهلك » فيما يتعلق بالنقطة الأولى ؟ علينا أن نرجع الى فكرة السوق لتوضيح ذلك . فالسوق مكان من الجلي أنه ملائم لعرض بعض السلع الضرورية المينة ، ولكن صورة السوق تبقى حتى عندما تكون عملية العرض والطلب قد تغيرت فعلا . فقد تعودنا أن نلجأ الى الأسواق والدكاكين بوصفنا زبائن ، فلماذا نعتبر الآن مستهلكين ؟ ان التغيير الجذري هو أنه صار من الضروري بصورة

متزايدة ، مع تطور الانتاج الصناعى الكبير ، التخطيط للمستقبل ومعرفة الطلب فى السوق . وقد كان المقصود بما نسميه الآن « أبحاث السوق » هو تحقيق ذلك بطريقة معقولة : اكتشاف الطلب لامكان تنظيم الانتاج . ولكن الواقع أنه لما كان الانتاج لا يخضع عادة للتخطيط ، بل هو نتيجة قرارات تتخذها عدة مشروعات متنافسة ، فإن أبحاث السوق صارت بطريقة حتمية مرتبطة بالاعلان ، الذى تحول هو ذاته من عملية اشعار بوجود عرض معين الى خطة لاثارة الطلب وتوجيهه وتوجه هذه الاثارة أحيانا الى نوع معين من الناتج على حساب نوع آخر ، ولكن الغالب أنها اثارة لطلب جديد أو احياء لطلب أخذ يضعف . وفى هذه الظروف المتغيرة ذهبت فكرة السوق البسيطة : وتساوى المعلن والعارض . وهكذا فانه من الواضح لماذا أصبح « المستهلك » ، كوصف ، يحظى بهذا الرواج ، لأنه اذا كان قسم كبير من نشاطنا الاقتصادى مكرسا بوضوح لتوفير حاجات معروفة ، فإن قسما غير صغير ومتزايدا منه يوجه الى ضمان أن نستهلك ما ترى الصناعة انتاجه . وكلما قوى هذا الاتجاه يتضح بصورة متزايدة أن المجتمع لا يسيطر على حياته الاقتصادية ، بل أنه واقع تحت سيطرتها جزئيا . وضعف التفكير الاجتماعى الهادف نتيجة مباشرة لهذه التجربة الشديدة التى تعمل على تحويل النشاط البشرى الى أنماط من الطلب يمكن التنبؤ بها . واذا لم نكون مستهلكين ، بل مستعملين للأشياء ، فانا قد ننظر الى المجتمع بصورة مختلفة تماما ، لأن مفهوم الاستعمال ينطوى على احكام بشرية عامة - لأننا يجب أن نعرف كيف نستخدم هذه الأشياء ولماذا نستخدمها ، وكذلك آثار الاستعمالات المختلفة على حياتنا العامة - فى حين أن الاستهلاك ، بأنماطه الفجة ، ينجح الى الفاء هذه الأسئلة وإبدالها بامتناس موجه لمنتجات نظام خارجى مستقل عنا . ونحن لم نقطع بعد شوطا بعيدا فى هذا الاتجاه ، ومازلنا نستطيع أن نعكسه ، ولكن أنماطه المؤثرة تستند الى جزء كبير من قوة مجتمعنا .

وهناك أثر آخر لا يقل أهمية لوصف « مستهلك » هو أنه ، إذ يجسد شخصية فردية ، يمنعنا من التفكير السليم فى النطاق الحقيقى لاستعمالات نشاطنا الاقتصادى . فهناك أشياء كثيرة ذات أهمية كبرى لا نستخدمها أو نستهلكها فرديا ، بالمعنى المألوف ، بل اجتماعيا . أنها لتكون حياة فقيرة تلك التى لا نستطيع فيها أن نفكر فى الاستخدام الاجتماعى للأشياء بوصفه معيارا لنشاطنا الاقتصادى ، ومع ذلك فإن التأكيد على « المستهلك » يدفعنا نحو هذا النوع من الحياة بواسطة قوانين

السوق المزعومة ونظام الانتاج والتوزيع المستمدين من هذه القوانين •

وقد ساد على نطاق واسع في السنوات الأخيرة ادراك أن هناك حالة عدم توازن خطيرة بين توفير الحاجات الاجتماعية والفردية ، وأن هذا الوضع سيتزايد في الغالب • ومن السهل الاحساس بأن هناك وفرة عندما ننظر الى واجهات محلات البيع ، ولكننا اذا نظرنا الى المدارس والمستشفيات والطرق والمكتبات كثيرا جدا ما نرى نقصا شديدا • وحتى عندما تكون الأشياء مرتبطة فعلا ، في تجربتنا اليومية المباشرة ، كما هو الحال مثلا في ذلك الوضع العجيب الذي نرى فيه سيل السيارات الجديدة مع عدم كفاية طرقاتنا بشكل فاضح ، فان سيطرة هذا التفكير المنقسم تبدو أقوى من أن تزول • ويبدو من المؤكد أن أزمات من هذا النوع ستسيطر على اقتصادنا في السنوات القادمة ، لأننا عندما نبدأ متأخرين ، ومتأخرين جدا ، في التفكير في النتائج الاجتماعية التي تترتب على أنماطنا الفردية في الاستعمال ، بله التفكير في الغايات الاجتماعية في ذاتها ، يبدو أننا نجد من الصسير جدا التفكير في توفير الحاجات الاجتماعية بأسلوب اجتماعي حقيقة • وهكذا فنحن نفكر في أنماطنا الفردية في الاستعمال في ضوء متحيز لها على أساس الانفاق والاشباع ، ولكننا نفكر في أنماطنا الاجتماعية للاستعمال في ضوء متحيز ضدها على أساس الحرمان والضرائب •

ويبدو من العيوب الأساسية في مجتمعنا أن الأغراض الاجتماعية تمول الى حد كبير من الدخل الفردية ، بواسطة أسلوب من المصداقات والضرائب يجعل من اليسير جدا علينا أن نشعر أن المجتمع شيء يحرمانا ويقيدنا باستمرار — وأنه بدون هذا النظام نستطيع كلنا أن ننفق أموالنا بطريقة مربحة • ومن منا لم يسمح تلك الصيحة الانفعالية الحديثة : ان ما تنفقونه على كل هذا هو مالى ، اتركوا لي مالى ؟ ولا يجدى أن نقول للصائحين ان أيا منا لا يستطيع الحصول على أى مال ، بل حتى أن يعيش أكثر من بضعة أيام ، الا داخل اطار نظام اجتماعي على قدر كبير من التنظيم يعتبره عادة أمرا مسلما به • ونحن جميعا في هذا الوضع الى حد ما ، من ناحية أن أساليب تفكيرنا العادية تكبت منطقا واسعا من علاقاتنا الحقيقية ، بما في ذلك اعتمادنا الحقيقي على الآخرين • فنحن نفكر في «نقودي» بهذه السذاجة لأن أجزاء من فكرتنا ذاتها عن المجتمع تدوى في منبتها • فلا نكاد نستطيع أن نكون أى مفهوم ، في نظامنا الحاضر ، عن تمويل الأغراض الاجتماعية من الناتج الاجتماعى ، وهو أسلوب نرى

فى ضوءه باستمرار ما هو مجتمعنا وماذا يفعل على أساس حقيقية . اننا نتوقع عادة ، فى مجتمع يكاد انتاجه يعتمد كلية على التعاون والتنظيم الاجتماعى المتشابه والمستمر ، أن نستهلك كما لو كنا أفرادا متعزلين يشق كل منا طريقه على هواه . وعندئذ نضطر الى تلك المقارنة الغبية بين الاستهلاك الفردى والضرية الاجتماعية - أحدهما مرغوب فيه ويجب توسيع نطاقه ، والأخر ضرورة مؤسفة ويجب الحد منها . ومن هذا النوع من التفكير ينبثق بصورة حتمية اختلال فى التوازن المادى .

واذا لم يتحقق لدينا احساس واقعى ما بالمجتمع فان مستوى معيشتنا الحقيقى سيبطل مشوها أما اذا استمر الحال على ما هو عليه فان التفكير فى نشاطنا الاقتصادى على ذلك الأساس المحدود ، أساس المستهلك والسوق ، فانه يخفى عنا فعلا ما يغفله الكثيرون منا وكيف أن نمط الحياة الاقتصادية يتغير على أى الأحوال . فحتى فى الوقت الحاضر لا يعمل ربع السكان العاملين فى الانتاج ولا فى التوزيع بل فى الأعمال الادارية العامة والخدمات العامة المختلفة . ومنذ مدة وهذه النسبة تتزايد بانتظام ، ويبدو من المؤكد أنها ستستمر فى الارتفاع ، ومع ذلك فهذا نوع من النشاط الاقتصادى لا يمكن تفسيره ، وان كان يمكن تشويبه ، على أساس أوصاف مثل المستهلك والسوق . وهناك مجموعة أخرى تصل الى ملء من مجموع السكان العاملين تشتغل بالنقل ، ومن الأمور ذات المغزى أن المناقشة العادية حول نظم النقل عندنا ، وبخاصة السكك الحديدية ، تتسم عادة بالصعوبة وعدم الوضوح ، حيث أن مشكلة إيجاد أى معيار أكثر ملاءمة من الاستهلاك أو أى أسلوب للحساب أكثر واقعية من الربح والخسارة المباشرين فى السوق لابد أن تواجهنا أثناء هذه المناقشة . أما فيما يتعلق بالادارة والخدمات العامة ، من الطب والتعليم الى الفن والترفيه ، فان المناقشة تكاد تكون بلا أى أساس واضحة . فناتج هذا النوع من العمل ، الذى يشتغل به واحد من كل أربعة منا ، يكاد يكون كله متعلقا بالحياة والتجربة لا بالأشياء . فأى نوع من الحساب ينفع هنا ، ومن الذى يستطيع تقدير قيمة الحياة والتجربة ؟ أن بعض أجزاء العملية يمكن تحويله الى أساس مألوفة أكثر : فالطب يوفر أيام عمل ، والتعليم ينتج مهارات عاملة ، والرياضة تساعد على قربية الأجسام ، والترفيه يرفع المعنويات . ولكننا جميعا نعلم أن كلاً من هذه الخدمات موجه ، فى النهاية ، الى أهداف أكبر : فالأطباء يعملون بنفس الهمة لانقاذ حياة رجل تجاوز سن العمل ؟ وكل مدرسة تعلم أكثر من مجرد مهارات العمل ، وهكذا ، وفرض حساب على أساس السوق ليس سخيفاً فحسب ،

بل أنه في النهاية مستحيل : فكثر من نتائج مثل هذا المجهود غير مباشرة ولا تبدو الا على المدى الطويل وليست لها أية قيمة تبادلية معروفة . فأقصى ما يصل اليه رد الفعل المستتبع العادى بالنسبة لهذه الأنواع من النشاط هو وضعها في هامش تحت اسم « الحياة » أو « الترفيه » يتحدد حجمه بشكل النشاط الاقتصادى « العادى » . ومن الناحية الأخرى اذا نحن بدأنا ، لا من السوق بل من حاجات الأشخاص فاننا لن نستطيع فقط أن نفهم هذا الجزء من نشاطنا في العمل بوضوح أكثر ، بل يصير لدينا أيضا وسيلة للحكم على النشاط الاقتصادى « العادى » نفسه . وعندئذ نستطيع التقاهم بأسلوب أكثر ملاءمة على المسائل الخاصة بالتوازن في توزيع الجهود والموارد . وكذلك على آثار بعض أنواع العمل المعينة على كل من المنتجين ومستعملى ما ينتجون . والخطر الآن ، كما أدرك الكثيرون في شيء من الغموض ، هو أن ينتهى بتكليف الكائنات آدمية لمصلحة نظام ما بدلا من تكليف النظام لمصلحة البشر . ويظهر الغموض في تشخيص أسباب هذا الاتجاه الخاطىء ، فيوجه النقد مثلا الى الانتاج الصناعى ، في حين أننا في الواقع نموت جوعا بدونه ، أو الى التنظيم على النطاق الكبير ، في حين أن هذا التوسع في وسائل الاتصال هو في الواقع جوهر قسم كبير من نمونا . أو ، أخيرا ، الى ضغوط المجتمع في حين أن نقص الاحساس الكافى بالمجتمع هو في الحقيقة السبب في عجزنا .

وأنا من ناجيتى أعتقد ، بعد استعراض الأدلة ، أن الرأسمالية - وهى أسلوب خاص ومؤقت لتنظيم العملية الصناعية - هى في الحقيقة السبب في اختلاط الأمور علينا . فتصور الرأسمالية للمجتمع لا يمكن أن يكون إلا فى قالب السوق ، لأن هدفها هو الربح فى أنواع معينة من النشاط وليس أى مفهوم عام للاستخدام الاجتماعى . كما أن تركيزها للملكية فى قطاعات من المجتمع يجعل معظم القرارات العامة ، التى تتخطى قرارات السوق ، محدودة أو مستحيلة . وكثير من الأعمال الصناعية ، فى ظل التنظيم الخاطى تولد السأم أو الشعور بالاختناق ، ولكن نظام العمل المأجور المتأصل فى الرأسمالية ينجح بالضرورة الى قصر معنى العمل على ما يدره من أجر فقط . ومعما يستلقت النظر أن القلق الرئيسى فى مجتمعنا - تلك الحركة المستمرة التى تشنوه أية صورة لبلد متحد وسعيد - يوجد فى ميدان الأجور . وكلما حدث اضطراب كبير ، أو تهديد بمثل هذا الاضطراب ، يميل رد الفعل لدينا الى تحديد مفهوم مختلف للعمل خدمة للمجتمع والمسئولية تجاه الآخرين . والتضافر معا . ولكن من الرباء أن ندعى أن هذا المفهوم هو السائد الآن . أننا عندما ندير مفتاح النور

الكهربائي فيعم الضوء تعتبر هذه الصفات أمرا مسلما به ، ولكننا عادة لا نعترف ، اعترافا حقيقيا ، بحاجات الرجل الذي جعل ذلك الضوء ممكنا . فاذا أردنا أن نوقف الاضرابات فعلينا أن نسير مع رد الفعل هذا الى النهاية ، لأن أسلوب المساومة من أجل العمل يتضمن بالضرورة ، كملجا أخير كما في كل عملية مساومة أخرى ، حق البائع في رفض بيع عمله بالسعر المعروض . ان الاضرابات جزء لا يتجزأ من مجتمع السوق ، واذا أردت الميزات فعليك أن تأخذ معها المساوي ، حتى الى حد القلقة والفوضى . وما دمنا نتحدث عن سوق العمل ، ومازال كثيرون منا يفعلون ذلك برغم الاحتجاجات الصديدة الطويلة ، فلا بد أن نتوقع السلوك المناسب لها ولا نحاول ، عندما يكون هذا المفهوم غير ملائم لأغراضنا ، أن نفترض مفهوما آخر عن المصلحة المشتركة والمسئولية . ان الاحتجاج الأخلاقي ضد الاضراب ضحل وسخيف ما دام نظام العمل يقوم على أساس ربح معين لا نقره في هذا المجال .

فما الذي يحدث للرأسمالية المعاصرة في بريطانيا ؟ يقال لنا انها تتغير ، ولكن مع أن ذلك صحيح بوضوح فانه يمكن القول بأن أنماط التفكير والسلوك التي تدعمها الرأسمالية لم تكن في وقت من الأوقات أقوى مما هي الآن . ولابد في هذا المجال أن نضيف الى ما ناقشناه آنفا من تحويل « الاستعمال » الى « استهلاك » انتشار أخلاقيات « البيع » - فكل ما يباع يحظى بالموافقة ، وبيع الشيء يفسى عليه مشروعيته - وكذلك ، في رأيي ، الهبوط المعنوي الملحوظ في الحركة العمالية . فمن الناحية السياسية والصناعية تحولت بعض قطاعات الحركة العمالية تماما تقريبا الى أساليب في التفكير تعارضها رسميا . وهذا الاتجاه مضر بصفة عامة لأن المجتمع يغلب ألا يستطيع النمو بصورة سليمة اذا لم تكن أمامه أنماط بديلة يختار منها . واني لأذكر أن الكثيرين دهشوا مما قلته في « الثقافة والمجتمع » من أن مؤسسات الحركة العمالية - النقابات والتعاونيات وحزب العمال - تعتبر انجازا عظيما من انجازات الشعب العامل وأنها أيضا الأساس السليم للتنظيم الكامل لأي مجتمع طيب في المستقبل . فهل أنكر الآن هذا الادعاء بالتحدث عن الهبوط المعنوي ؟ ان الموضوع ، كما أراه ، هو أن ادعائي كان يقوم على الأنماط الاجتماعية الجديدة التي تعرضها هذه المؤسسات . وأشارت الى أن دوافع اقامتها ، ثم تطبيقها بعد ذلك ، لابد من اعتبارها مختلطة . ولا شك أن الدفاع القطاعي والمصلحة الذاتية القطاعية لعبت دورها . ولكن كان هناك أيضا عملية اكتشاف وعرض مستمرة لطرق في الحياة يمكن تعميمها

على المجتمع كله ، الذى يـمكو تنظيمه على أساس مؤسسات جماعية
ديمقراطية واحلال المساواة التعاونية محل المنافسة كبدا للسياسة
الاجتماعية والاقتصادية .

ويعقد الموقف أنه حدثت فعلا تغيرات حقيقية فى المجتمع بوساطة
ضغط هذه المؤسسات وبمساعدة عناصر اصلاحية داخل اطار الأنماط
القائمة . وتوسيع نطاق الخدمة الاجتماعية ، بما فيها التعليم ، مكسب
لا شك فيه من هذا النوع ، ويجب على أولئك الذين ورثوا هذا الكسب
الـا يقللوا من قيمته . ولكن مازال صحيحا أن الخدمات الاجتماعية محدودة
فى عملها باطار مجتمع الملكية الخاصة ، وكذلك أنها فى التطبيق العملى
ظلت محدودة بافتراضات وقواعد المجتمع القديم لا الجديد . أما التغير الكبير
الآخر ، وهو تأمين بعض الصناعات والخدمات المعينة ، فإنه تعرض للتشويه
بصورة أعمق . ففى هذا الميدان بالذات اشتد الكفاح ضد المبدأ الثمين
القديم ، الخاص بالانتاج من أجل الفائدة لا الربح ، حتى توقف تقدمه
تماما . فالمشروعات التى انتقلت الى الملكية العامة كانت فى الواقع تلك
التي لم تعد مربحة (الفحم والسكك الحديدية) ، والمشروعات الجديدة
التي تتطلب استثمارا مبدئيا ضخما (الطيران) ، والمشروعات التي كانت
فيما مضى تحت الاشراف العام أو اشراف البلديات (الغاز والكهرباء) .
وكان بعض هذه المشروعات أكثر نجاحا مما يقال عادة ، ولكن من الصحيح
أنها ، أولا ، لم تنجح فى تعديل مبدأ « الربح قبل الفائدة » فى الاقتصاد
عموما ، بل وأنها اتجهت هى نفسها باستمرار الى هذا المعيار ، وثانيا ،
أنها طبقت ، بدقة مريئة أحيانا ، الأنماط الانسانية فى الادارة وعلاقات
العمل التي تطبق فى الصناعات التي تقوم على مبادئ اجتماعية مختلفة
تماما . وقد تضاعفت هذه الآثار بصورة مزعجة وأدى تصويرها على أنها
نماذج للمجتمع الجديد الى زيادة الارتباك العام . إذ أن تطبيق عمليات
النظام القديم عليها وعرضها فى نفس الوقت على أنها شواهد النظام
الجديد ألحق ضررا عميقا بأى مبدأ بديل فى الاقتصاد بحيث أفرغت
الاشتراكية البريطانية من أى معنى فعال . واقتراح الاعتراف بهذا
الفراغ رسميا ، بفصل حزب العمال عن أى التزام كامل بالاشتراكية ،
يكون له على هذا الأساس بعض المعنى : هو الاعتراف عمليا بالوضع
القائم ، ربما الى أن يتذكر المرء أن احتواء أى تحدٍ حقيقى للمجتمع
الرأسمالى والقضاء على هذا التحدى مع الوقت كان ، منذ أكثر من قرن ،
هو عمل المجتمع الرأسمالى نفسه .

ان هذه الأشياء مكاسب كبرى في نظر التفكير الرأسمالي ومن اليسير أن يتأثر بهذا المرء . وفي نفس الوقت تستطيع الرأسمالية أن تشير الى نجاحها في توسيع نطاق الاستهلاك والى نظام الانتماء الاستهلاكى الضخم الذى يخلق ، على أساس الأفكار الرأسمالية ، نوعا من الازدهار . وليس من السهل انكار ذلك ما دمنا لا نفكر الا فى المستهلك باعتباره محور الاقتصاد . وكذلك فيما يتعلق بالحد من الملكية ، عملت الرأسمالية على توسيع نطاقها بنشر حيازة الأسهم على نطاق أوسع . وهو رد نموذجى لأنه يتجنب موطن النقد ويتقدم باصلاح داخل اطار النظام الموجه اليه النقد . فتوسيع نطاق حيازة الأسهم لتضم حوالى واحد الى خمسة عشر من البائعين يجعل فى وسع عدد اكبر منا الحصول على نقود كنتاج جانبى لنظام لاشباع حاجاتنا العامة (وهو ما يقتطع فى الواقع من عمل الأربعة عشر شخصا الآخرين) ، ولكنه لا يضمن أن تكون الحاجات عامة أو أن يكون توزيع الطاقة والموارد سليما على أساس المصلحة المشتركة . وآخر ابتكار فى هذا المجال . وهو السيطرة المحدودة على هذا التوزيع بتوجيه المال العام الى المشروعات المملوكة ملكية خاصة ، ليس سوى مثال آخر على الطريقة التى تستخدم بها تطلعات التحدى الاصلى للرأسمالية كوسيلة لدعم قوتها . وأخيرا ، أن الرأسمالية (وأنصارها من الاشتراكيين السابقين) يؤكّدون اضمحلال سيطرة حملة الأسهم (وهو أمر ينطوى على سخرية طبعاً بأصل فكرة توسيع نطاق الملكية الخاصة عن طريق حيازة الأسهم التى لا تعد فى هذه الحالة نوعا جديدا من الملكية بل مجرد اتساع دائرة لعبة السوق) ، وزيادة أهمية المديرين والفنيين . والحقيقة أن الاقتصاد لا يخضع لسيطرة حملة الأسهم العاديين وفى نفس الوقت لا يخضع لسيطرة المديرين والفنيين أيضا ، بل لسيطرة بعض المؤسسات الخاصة القوية المتشابكة التى تتحكم فيما يسميه بعض السياسيين من حزب العمال حتى الآن . المراكز العليا فى الدوائر الاقتصادية . وحتى اذا كانت « ثورة الادارة » قد حدثت فعلا (والثورة الحقيقية هى انتقال القوة الى المؤسسات المالية والمنمنمجات التى تمول ذاتها) فان التحدى الاصلى يكون قد ضاع أيضا ، لأن توجيه حياتنا الاقتصادية يكون قد تحول الى سلسلة من القرارات الفنية دون أى اعتبار لنوع المجتمع الذى ينبغى على الاقتصاد دعمه ، اللهم الا من زاوية السوق أيضا .

(ج) الاستجابة

لقد قالت حكومة العمال فى أول بيان لها عن الموقف الاقتصادى :

« ان الحكومة بحثت بعد ذلك فى مستقبل النفقات العامة والدخل العام من جميع الأنواع . وقد تبيننت نقصا فى التوازن وعدم وجود أولويات اجتماعية واقتصادية سليمة وبدأت الحكومة فعلا فى اصلاح هذا النقص . وسيتطلب ذلك زيادة فى النفقات فى ميادين معينة، حيث تظهر المزايا الاقتصادية والاجتماعية بوضوح ، وتخفيضاً فى ميادين أخرى ، حيث تنفق الأموال دون فائدة اجتماعية أو اقتصادية » .

وهذا البيان ، كتسجيل للمبدأ ، تقابله بكل ترحيب ، ولكن من الضرورى أن تشير الى أنه لا ينطبق الا على الاتفاق العام . والمشكلة الحاسمة هى هل يمكن أن ينطبق هذا التأكيد نفسه على الأولويات ، على أساس الحاجات الاجتماعية ، بالنسبة لحياتنا الاقتصادية ككل ويوضع فيها موضع التنفيذ . ان نية الاتجاه الى ذلك واضحة ، ولكن محاولة التطبيق الفعل ستكون أزمة حقيقية فيما يتصل بالقوة والمبدأ .

٣ - العمال والثقافة .

(١) الموقف العام .

لقد كان البحث الدائب فى المفزى الاجتماعى لنظم الاتصال الحديثة أحد السمات المميزة الرئيسية « للييسار الجديد » فى بريطانيا . وقد وجه النقد الى هذا الاهتمام ، برغم اتساع دائرة تأثيره ، على أساس أنه يؤدى الى تحويل الأنظار عن « السياسة الواقعية » . وكثيرا ما اعتبر صورة من صور انشغال المثقفين بأنفسهم ونشاطهم الخاص ويقابله انصراف عن القضايا التى تؤثر فى أغلبية السكان . ومما يستلفت النظر أن هذا النقد جاء من أشخاص فى « اليمين » وكذلك من اشخاص فى « اليسار » التقليدى . ويمكن الاعتراف على الفور بأن المصائب الخاصة بالمثقفين فى مجتمع رأسمالى متقدم ، والمشاكل الأخرى الخاصة بجيل جديد من المثقفين ابناء الأسر من الطبقة العاملة ، كانت من العوامل العامة فى تحديد نوعية هذا البحث . ولكن الفرض من هذا التعليق هو اثبات أن البحث مع ذلك ذو أهمية جفرية فى أى نقد حديث للرأسمالية فى الصياغة المعاصرة للسياسات الاشتراكية . وسأحاول أن اثبت بصفة خاصة أن أى فصل بين وسائل الاتصال و « السياسة الواقعية » أو بين قضاياها والقضايا التى « تؤثر فى الأغلبية » ، هو فى موقفنا الاجتماعى الحالى عمل صبيانى .

ويمكن أن تصاغ حجتى الأولى على أسس تقليدية . لقد صار من الواضح ، من التجربة البريطانية والأمريكية ، أن الاستثمار الكثيف فى ميدان وسائل الاتصال - الصحف والمجلات والراديو والتلفزيون والمسجلات والدعاية والعلاقات العامة - سمة مميزة لمرحلة معينة من الرأسمالية المتقدمة . وبهذا المعنى تعتبر الأفكار والأعلام والدعوة والترفيه فرعاً من الإنتاج يستخدم أعداداً متزايدة من الناس وقسماً متزايداً من رأس المال . وكثيراً ما تكون الأرباح الناتجة عن صناعات النمو هذه مرتفعة بصورة ذات مغزى . ومن السمات المميزة أنه فى إعادة التنظيم لهذه المشروعات فى القرن العشرين ، وفى المشروعات الجديدة التى تستخدم أساليب فنية حديثة والتى تمت إقامتها فى القرن العشرين ، طبقت فى معظم الحالات الأساليب الرأسمالية الحديثة النموذجية فى التنظيم . كما أن وسائل الإنتاج - المطابع والاستديوهات - تسيطر عليها أساساً منظمات وجماعات رأسمالية تستخدم المنتجين الفعليين - الكتاب والممثلين والمديرين . ومع زيادة مقدار رأس المال الضرورى ، بسبب ارتفاع النفقات وكذلك التركيز الحتمى الذى يتطلبه استخدام الأساليب الفنية الحديثة فى المراحل الأولى ، يظهر اتجاه ملحوظ جداً نحو الاحتكار واستبعاد المنظمات المستقلة الصغيرة . ويقابل نمو الاحتكار فى وسائل الإنتاج تطورات ماثلة فى وسائل التوزيع . فدور النشر وبيع الكتب ، وشركات الصحف وشركات الأنباء ، وشركات السينما ودورها ، كلها تبني فيها هذه العملية فى مراحل مختلفة من النمو . وفيما يتصل بالإذاعة والتلفزيون فى بريطانيا يوجد حل وسط متميز من « الاقتصاد المختلط » مع بعض التدخل من جانب السلطات العامة للمحافظة على سلامة الإذاعة وعلى خدمة تلفزيونية واحدة فى وضع مستقل عن العملية التجارية العامة . والموقف العام فى هذا الميدان بأكمله يشبه بشكل ملحوظ تنظيم الاقتصاد ككل .

بيد أن مضزى هذا التطور لا يكمن فقط فى تشابه التركيب الاقتصادى . فوسائل الاتصال علاقة خاصة ببقية الاقتصاد ، علاقة من نوع يلقى ضوءاً على أهميتها الخاصة فى فهم الرأسمالية المتقدمة . فنتاجها لا يباع بنفقة التكلفة + ربح ، بل يباع عادة بأقل من التكلفة - مع الاحتفاظ بالربح . فالصحيفة اليومية المتوسطة فى بريطانيا يمكن أن يتكلف إنتاج النسخة منها ستة بنسات وتباع بثلاثة . والفرق تغطيه الإعلانات . كما أن الخدمة التلفزيونية تكاد تمولها الإعلانات وحدها . وهكذا فإن مشروعات وسائل الاتصال فى هذه القطاعات الكبرى توجه

الى خدمة الاقتصاد الرأسمالى ككل ولا بقاء لها الا بقيامها بهذه الوظيفة ، مادامت منظمة بهذه الطريقة . وهذه العلاقة فى ذاتها تمثل نموذجيا مرحلة معينة فى خلق اقتصاد المستهلك ، الذى تشكله الحاجة الى بيع سلع وخدمات لاتدخل فى نطاق الطلب المباشر الواضح ، والمنافسة بين جماعات كبرى تصنع منتجات متماثلة ، وكذلك بالحاجة الملحة الى تنظيم السوق فى ظروف الانتاج الكبير الذى يتطلب تخطيط التوزيع مقدما . ويرجع نمو الاعلان على نطاق كبير فى بريطانيا الى الازمة التى تعرض لها الاقتصاد البريطانى فى أواخر القرن التاسع عشر ، وهى التى يرجع اليها أيضا بدء نمو الاحتكارات الكبرى وخطط تثبيت الأسعار . وقد نمت كل من هذه الاتجاهات معا خطوة فخطوة . فعلى المستوى الاقتصادى أعيد تنظيم مشروعات وسائل الاتصال على أساس هذه الوظيفة الرئيسية . فى خدمة الاقتصاد الرأسمالى فى مرحلتى الاحتكار والسلع الاستهلاكية ولكن فى نفس الوقت خضع تشكيل مشروعات وسائل الاتصال لحاجات المجتمع الرأسمالى وضغوطه . فقد كانت هناك الحاجة الى الاحتفاظ بواقع الحكم الطبقي داخل اطار صبور الديمقراطية السياسية وحق الانتخاب العام . وكانت هناك حاجة أخرى الى احتواء آثار تعميم محو الأمية وتحسين الفرص التعليمية . وقد دار الكفاح فى المراحل المختلفة حول هذه التعبيرات ، ومازال دائرا فيما يتعلق بالتعليم ، بصورة مباشرة . بيد أن اشتراك الأغلبيات فى عمليات اتخاذ القرارات السياسية قد بلغ ، برغم أنه لايزال محدودا ، درجة تجعله فى مرحلة يستطيع فيها تهديد الحكم الطبقي . فاتساع نطاق التأثير الفعال (للمجتمع) كان فى العقود الأخيرة منهلا : فيما يتصل بكل من صلاحيات اتخاذ القرارات ، والنطاق الجديد للتجارة والسياسة الدوليتين ، والحاجة الى المعلومات . ولا توجد حالة واحدة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تتقابل فيها ملكية وسائل الاتصال أو سياساتها مع التوزيع الفعلى للأراء والاتجاهات السياسية . ولما كان تنظيم وسائل الاتصال اما رأسماليا مباشرة أو فى وضع تتقاسمه الرأسمالية والدولة الرأسمالية القائمة ، باستثناء قطاع صغير محدود تحتفظ به الأحزاب المعارضة للرأسمالية ، فإن الطبقة الحاكمة تتمتع بميزة سياسية واضحة : فيما يتصل بكل من نشر الأفكار والآراء مباشرة ، وخلق الوعي وتقييده على المدى الطويل . وقد عانى كل حزب عمالى فى البلاد الرأسمالية المتقدمة من هذه الميزة ، التى يزيدها حدة الاعتماد المتزايد على وسائل الاتصال المركزة . فعلى مستوى التوجيه المباشر للرأى كثيرا ما تفشل الأجهزة الرأسمالية

(وان كانت لا تفشل تماما قط) • ولكنها كثيرا ما تصيب نجاحا ملحوظا على مستوى تكوين القناعات والتوقعات • والقول بأن الاهتمام بمثل هذه الأوضاع يحول الأنظار عن « القضايا التي تمس الأغلبية » أمر يبعث على الضحك •

ويمكننا أن نشير عند هذه النقطة الى أن هذا الموقف ليس جديدا بالنسبة للاشتراكيين ، حتى مع النمو الملحوظ في نطاقه وأساليبه الفنية • فالاشتراكيون يعرفون فعلا أن البناء الاقتصادي يحدد بهذه الطرق بنائه الفوقي • ومع ذلك فإن هذه النظرية الثقافية ، برغم كل ما فيها من عناصر الحقيقة ، تبدو غير كافية في صياغتها المألوفة لتفسير تجربتنا الحقيقية في وسائل الاتصال • ومن العلامات البارزة على عدم كفايتها فقر النظرية الاشتراكية ، بله فشلها الفظيع في كثير من حالات التطبيق العلمى ، في مجال ايجاد أوضاع بديلة لوسائل الاتصال • لأنه من الجبل بصورة متزايدة أننا لا نحصل على مكسب جزئي اذا نحن عملنا على مجرد قلب خضوع وسائل الاتصال للحاجات الطبقية • فقصر وسائل الاتصال على خدمة الاقتصاد والنظام السياسى يعتبر جريمة في حق الانسانية • وقد نما هذا الوضع أصلا كوسيلة بورجوازية لتشويه الإنسان ، وظل يحتفظ بقوته المدمرة حتى في ظل الأنظمة الاقتصادية والسياسية المتغيرة • فالفشل في هذا الميدان يعد من أعمق جوانب الفشل في المجتمعات الاشتراكية الجديدة ، وهو أمر مفهوم تماما : اذ ان خضوع وسائل الاتصال للنظام السياسى والاقتصادى وجه التوسع الثقافى وقيد • ان رفض البورجوازية الاعتراف بوسائل الاتصال كعملية انسانية أولى ، وجعلها نشاطا ثانويا يتفرع عن النشاط الاقتصادى « الحقيقى » ، كثيرا ما تبناه الاشتراكيون بدون تفكير • ولكن حقيقة أن الاتصال في أسى صوره وأكثرها دواما فن ، تساعدنا الآن على تذكر أن هذا النوع من الخضوع البورجوازى الموروث خطر للغاية في صراع الأفكار المعاصرة • فعلاقة الفن بالتجربة الاجتماعية واضحة وهامة ، برغم أنها كثيرا ما تكون معقدة ، ولكن مغزى الفن أنه عملية بشرية أولية ، حتى عندما يتعرض مثل كل الأنشطة البشرية للضغط داخل قوالب التجربة التاريخية والاجتماعية • وما ينطبق على الفن يمكن أن ينطبق أيضا على كثير من أنواع الاتصال الأخرى ، ولا يحق لنا أن نقوم بالنقد الضرورى لأوضاع الاتصال في ظل الرأسمالية اذا نحن أغفلنا النقطة النظرية الجوهرية وهى أن اقضاء عمليات الاتصال عن المتصلين من أكثر عواقب المجتمع الرأسمالى ضررا : الاقصاء الذى يقابل ما يحدث في أنواع

أخرى من العمل البشرى والأنشطة البشرية المختلفة • فضلا عن أن هناك اقضاء فعليا لأغلبية الناس الذين يحدد لهم مجرد دور سلبي في الاتصال : فهم « الجمهور » الذى يكتب له القائمون بعملية الاتصال ، أو - فى كثير من الأحيان - يعملون على التأثير فيه • ان النظرية الاشتراكية ينبغي أن تتحرر من هذا النوع من التحويل السلبي للناس الى « جماهير » ، الأمر الذى يجعلهم مادة لعملية الاتصال ، لا مصدرها • فمن الجلى أن الفرض البورجوازى لمشاكل « مجتمع الجماهير » ، الذى يشيع فى كتابات الكتاب الأمريكيين عن وسائل الاتصال ، يمثل قبولا للمجتمع الطبقي الذى يقضى فيه ، نظريا وعمليا ، معظم الناس برغم أنهم بشر مثل الآخرين تماما • وأنها لتكون كارثة اذا سمحنا لنظرية الاتصال الاشتراكية بأن تشوهها هذه الافتراضات نفسها • فعندما نكون بصدد وضع سياسية اشتراكية لوسائل الاتصال يجب أن نهتدى ببداين : أولا إعادة وسائل الاتصال الى المتصلين أنفسهم بوضع حد للتنظيم الرأسمالى وإيجاد أنواع جديدة من الملكية والسيطرة الديمقراطيةين (١) ، وثانيا ، تعطيم التركيب الطبقي الخاص فى وسائل الاتصال ، الذى يقسم الناس الى طبقات ثابتة من الإيجابيين والسلبيين ، من الموجهين والموجهين • ويجب أن نفعل ذلك لا لأسباب سياسية فحسب ، وان كان مثل هذا الصراع يعتبر الآن جزءا أساسيا من الصراع العام ضد الرأسمالية ، بل كذلك باعتباره جزءا أساسيا من الصراع لتصحيح أخطائنا وبناء اشتراكية انسانية • ويجب أن نفعله أيضا كجزء من حقوق الانسان الكاملة الضرورية فى مواجهة تشويهات المجتمع الطبقي • ففى داخل المجتمع الطبقي تخضع وسائل الاتصال فى تنظيمها وحدودها لمقتضيات السلطة ورأس المال وما يترتب عليها من ضغوط للمطابقة • بيد أن الاتصال البشرى يخرج باستمرار على هذه المقتضيات، وفى الاتصال البشرى - كما فى عملية العمل المرتبطة به - يتعلم الناس حقيقة العالم الذين يتشاركون فيه ويفسرونه ويفهمونه • ونحن فى هذا الكفاح من أجل حرية وسائل الاتصال ، عن طريق الاعتراف لها بوضع أساسى مستقل وعدم اعتبارها مجرد عملية ثانوية أو تابعة ، انما نحدد مطلبنا من المطالب الانسانية الكبرى ، التى لا بد أن تصير اشتراكية حتى تتحقق • والكفاح فى وسائل الاتصال ليس منافسا لأنواع كفاحنا الأخرى : من أجل السلام ، ومن أجل القضاء على الفقر والمرض • وهو فى نفس الوقت جزء ضرورى من كل هذه الصراعات وأحد الشروط الدائمة لكرامة الانسان ومطلب دائم من مطالبها •

(١) لقد شرحت هذه المقترحات على نطاق أوسع فى كتابى « وسائل الاتصال »

(ب) السياسة الثقافية

جاءت سياسة العمال فى المسائل الثقافية فى بيان بعنوان « الترفيه من أجل الحياة » . ويحتوى هذا البيان على جزء كبير صحيح ، كما يحتوى أيضا على جزء كبير خطأ . فهو زاخر بالنوايا الطيبة ، ولكنه ضعيف جدا من الناحية النظرية . اذ أن الجزء الأكبر من جوهر القضية يضع منذ البداية اذا تحولت السياسة الثقافية الى مجرد سياسة للترفيه أو عرضت على هذا الأساس . فذلك ، أولا ، يتجاهل حقيقة أن التركيب الاقتصادى للفنون والترفيه ومؤسساتهما تؤلف ظروف العمل بالنسبة لعدد كبير من الناس ، وثانيا ، ينطوى « الترفيه » ، كمفهوم ، على فراغ ، اذ يبدو كما لو كان مجرد وقت يشغل ، أو « الوقت الحر » الذى يجيء بعد العمل . والواقع أنه من الجلى تماما أن فوائد الترفيه تتصل ، بصورة عميقة تماما أحيانا ، بطبيعة العمل وظروفه ، وإن هناك ارتباطا عميقا بين ثقافة المجتمع - جماع نوعية فنونه وتفكيره وما فيه من أساليب الترفيه - والتنظيم الاقتصادى والاجتماعى العام . وقد شهدنا ذلك بوضوح فى الاثنى عشر سنة الأخيرة . فالانتهازية الاقتصادية ومبادئ التوجيه الفجة التى يهتدى بها المحافظون المعاصرون انعكست بوضوح فى التليفزيون التجارى وفى الاعلانات التجارية والسياسية كما تنعكس فى أى من سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية الفاشلة التى يلتزمون بها بوضوح أكثر . وفى مواجهة هذه الأوضاع ، التى أثارت إبان السنوات العشر الماضية تمردا ثقافيا على نطاق واسع - وبخاصة بين الشباب - يتطلب الأمر شيئا أكثر وأصلب من ذلك النوع من سياسة الترفيه التى قد تلائم صاحب عمل مستنير الذى يسهم ، ليجعل « عماله » سعداء ، فى نفقات الترفيه والرياضة والنشاط الثقافى . ومهما كانت بعض العلاجات ملحة ، داخل إطار النظام القائم ، فإنه لا يكفى من حكومة العمال أن تقوم « بتزويق » ما لدينا فعلا . فحتى حكومة المحافظين تستطيع ، تحت الضغط ، أن تقوم جيدا بدور الراعى البعيد : شئ من المعونة ، من أرصدة خاصة ، للشبان الذين يوحون بمستقبل طيب ، ضرب المثل للآخرين بالمال (الصناعة والسلطات المحلية) ، إدارة المؤسسات المركزية وتزيين واجهاتها حيث يستطيع الزوار الأجانب أن يروها ، أو للمناسبات الرسمية ، وترك الباقي للسوق التى تتحكم فى الترفيه كما تتحكم فى العمل . إن مثل هذه السياسة ، حتى اذا كانت أكثر كرما الى حد ما ، ومع بعض الاهتمام من وقت لآخر « بالأقاليم » ، ليست فى حاجة الى

حزب عمال • كما لا يحتاجه أيضا الاستخدام الجديد للثقافة كاسلوب في الادارة - كوضع اسم روائي عجوز في قائمة الشرف أو تكريم بعض المثاليين أو الشعراء ان • ما يهم حزب العمال ، أو ما ينبغي أن يهمله ، هو نوع طريقة الحياة بأكملها في مجتمعنا المتغير • وهذا المعيار هو ما سيحكم به على كل ما ينجز •

وسيتطلب الأمر شيئا من الثقة وقدرا كبيرا من الأجهزة للمشاركة • وسيعني التخلص من اللغة التي كتبت بها بعض أجزاء « الترفيه من أجل الحياة » : « ولا يعني ذلك أننا نريد أن تقوم الدولة بدور مربية الأطفال » - وهذا صحيح ، فانه لا يعنى ذلك ، لا فى الثقافة ولا فى الخدمات الاجتماعية ، ولكن عندما يستخدم المرء لغة المربيّات فسرعان ما سيتبنى أساليبهن ، ويجب أن يتوقف ذلك فورا • أو وضع الفاظ مثل الثقافة وجادة بين قوسين : تلك العلامة التي توحى بأن هناك خطأ معينا فى المركز • ومن حسن الحظ أن اللغة الصحيحة ، أو شيئا قريبا جدا منها ، موجودة أيضا • « ومن ثم فبرغم أنه يكون شيئا طيبا أن تزداد منحه الحكومة » لمجلس الفنون » (وهذا ما نعتزم أن نعمله بالتأكيد) فانه يكون أفضل أن يتم ذلك كجزء من إعادة التخطيط الهادف للبنيان الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع » •

وهذه هي الأبعاد التي نريدها فى حكومة العمال •

٤ - خاتمة :

لقد حاولنا تفسير بريطانيا في الستينات ، والفكرة الآن هي تغييرها . وانتخاب حكومة عمال تتيح نوعا من الفرصة السياسية ، ولكن الحلل أعمق مما تصورنا في مبدأ الأمر . ولا بقاء لحزب العمال ، كشيء أكثر من مجرد وزارة مؤقتة ، الا اذا قرر الاختيار بين البدائل وليس مجرد تحقيق بعض المواصفات . لقد كان لدينا ، في الماضي ، فرصة الاختيار بين تكوين وعى اشتراكي أو محاولة الوصول الى نوع قائم من القوة البرلمانية . ولكن البقاء السياسى والحاجة الاجتماعية الآن يشيران الى اتجاه واحد : الى ضرورة المحاولة الجذرية لتغيير الوعى بأن نبدا بتغيير مجتمعنا . وفى هذا الموقف الجديد هناك فرصة فى أن تتفق النظرية والتطبيق ، وهو أمر لابد منه اذا أريد الاحتفاظ بالطاقات الأولى . ونحن نعلم فعلا مدى الضغوط والقيود ونستطيع أن نتوقع أنها ستكون قوية جدا فى التطبيق . ولكن تحديدها وفهمها ، كما نقابلها فى تجربتنا ، يكسبانا طاقة يمكن الآن - فى هذه الشهور - ترجمتها الى عمل . فالأزمة التى وصلنا إليها نظريا أصبحت الآن مفتوحة ومشتركة مثل أى عمل عام . لقد تحطم الإطار القائم الى هذا الحد ، ومن المشكوك فيه امكان اعادته فى قوالبه القديمة . وبقي أن نرى ما اذا كانت لدينا القوة ووضوح الرؤية لصنع إطار جديد ، أم أننا لابد أن نتحمل فى سلبية الارتباك الحالى .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٥	القسم الأول
٦	جنور الأزمة الحاضرة
٤٧	الاتجاه نحو التخطيط
	الطبقة تذوى
٦٩	أسطورة معاصرة
١٠٣	الرأسمالية الجديدة
١٣٣	دروس ١٩٤٥
١٤٥	طبيعة حزب العمال
١٩٩	القسم الثاني
٢٠٠	مشاكل الاستراتيجية الاشتراكية
٢٦٥	الديمقراطية وسيطرة العمال
٢٨٩	العمل والاستهلاك
٣٢٣	أهداف دولة الرفاهة الحاضرة
٣٣٥	نحو مجتمع اشتراكي

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالمطاهرة
فرع التوزيعية

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالتاهرة
فرع التوزيع